



مجمع النفوس على النفوس

التي قررتها محكمة النفس والإبرام في المواد الجنائية

وضعتها

محمد (محمد عمر) البربري محكمة النفس والإبرام

وركبتها وأقرتها

خضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير محمد مصطفى بكب التشار بالجملة

الطبعة الأولى

عن المدة من ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ لغاية ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٤٠

مجموعة

القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية لمحكمة النقض والإبرام
في المدة من ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ لغاية ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩

جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي برزي بك ومحمد فهمي
حسين بك ومحمد الفلاح السيد بك ومحمد ساي بك المستشارين .

(١)

القضية رقم ١٥٩٤ سنة ٦ القضائية

شهادة الزور :

(١) متهم ، أقواله في مجلس القضاء ، تخالفها الحقيقة ، لا تعتبر شهادة زور ، شاهد ، تقريره غير الحقيقة
بالجلسة يعد حلف اليمين بقصد درء مسؤولية جنائية عنه لم تكن موضوع المحاكمة ، شهادة زور .

(ب) القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يُلحق ؟

(ح) العقاب على هذه الجريمة . مناطه . (المادة ٢٥٤ ع = ٢٩٤)

١ - الأقوال التي تصدر على خلاف الحقيقة من المتهم في مجلس القضاء لا تعد

شهادة زور ، لأنه لا يخلف اليمين ، ولأن أقواله هذه تتعلق بدعوى خاصة به . ولكن

هذا الحكم لا يسرى على من يدعى بصفته شاهداً ويقرر بالجلسة ، بعد حلف اليمين
القانونية ، ما يخالف الحقيقة ليدرا عن نفسه مسؤولية جنائية لم تكن موضوع المحاكمة^(١) .

(١) واقعة الدعوى هي أنه عقب إصابة المني عليه في قضية الجنابة التي كانت مبرومة على المحكمة من بعض
الموجودين بالبحث عن الجنائي في الجهة التي أطلق منها العيار فسيطروا شخصاً (هو المحكوم عليه في شهادة الزور)
وهو يحمل تحت ملابسه بندقية مطلقة حديثاً ، ثم ساروا لتحقيق منجها نحو اتهام شخص آخر ، ورفعت عليه دعوى
الجنابة ، وقدم الشخص الذي ضبط معه البندقية شاهداً لإثبات ، فلما أدلى بشهادته أمام المحكمة ، وظل وجود
البندقية معه بعلته لم تقبلها ، وأتت المحكمة أن هذه الشهادة مزورة بقصد إيقاع التهمة زوراً على المتهم الذي قدم
للمحاكمة ، ورفضت عليه بمقوبة شهادة الزور . فلعن في هذا الحكم بمقولة إنه عند ما أدلى بشهادته كان يدرا
عن نفسه شبهة بصلبه بعد إطلاق العيار مباشرة حاملاً بندقية مطلقة حديثاً ، فلا يمكن أن تعتبر أقواله التي
أبداهم أنها عن نفسه شهادة فإخذ على الكذب فيها . وقد رفضت محكمة النقض الطعن بناء على هذه القاعدة .

وذلك لأن القانون لا يميز في شهادة الزور بين شاهد وآخر، ولأن الحلف يقتضى قول الحق دائماً ولو كان للحالف مصلحة شخصية في قول الزور لدره شبهة عن نفسه .

٢ — القصد الجنائي في شهادة الزور هو قلب الحقائق أو إخفاؤها عن قصد وسوء نية . ويعتبر هذا القصد متوافراً متى كذب الشاهد ليضلل القضاء بما كذب فيه .

٣ — ولا يشترط قانوناً للعقاب على شهادة الزور أن تكون لدى الشاهد نية الإيقاع بالمتهم الذى شهد عليه ، بل يكفى في ذلك أن يكون من شأن الشهادة أن تسبب ضرراً ، بعقاب برىء أو تبرئة مجرم .

(٢)

القضية رقم ١٧٧٣ سنة ٦ القضائية

شاهد :

(أ) عدم إعلان المتهم شهود التنى قبل الجلسة طبقاً للقانون . عدم حضورهم . طلب التأجيل لسامعهم . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

(المواد ١٧ — ٢١ تشكيل)

(ب) طلب إبعاد شهود الإتهام من قاعة الجلسة ريثما يسمع شهود التنى . من إجراءات التحقيق بالجلسة . رفضه . عدم الإشارة إليه في الحكم . لا يسيه .

(المادة ١٦٦ تحقيق)

١ — إذا كان المتهم لم يعلن شهود التنى قبل الجلسة طبقاً للقانون ولم يحضروا ، فطلب الدفاع تأجيل القضية لمعاينتهم ، فلا تكون المحكمة ملزمة بالتأجيل ، بل يكون لها الحق في إجابة هذا الطلب أو رفضه حسبما ترى . فإذا رفضته فلا يجوز الطعن في حكمها لهذا السبب بدعوى الإخلال بحق الدفاع ، خصوصاً إذا كانت قد بيلت في حكمها أسباب الرفض .

٢ — إذا طلب الدفاع عن المتهم من المحكمة إبعاد بعض شهود الإتهامات عن قاعة الجلسة ريثما يسمع شهود التنى ، خشية التأثير عليهم ، وفوض الرأى للمحكمة في ذلك ، ثم عارضت النيابة في هذا الطلب فلم تجبه المحكمة ، فهذا من حفظها ولا

تثريب عليها فيه ، حتى ولو كانت لم تشر إليه في حكمها ، لتعلقه بإجراءات التحقيق بالجلسة التي تفصل فيها المحكمة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم فيها .

(٣)

القضية رقم ٢٠٨٨ سنة ٦ القضائية

فاعل أصل للجريمة . مناط اختياره كذلك . مثال .

(المادة ٣٩ عقوبات)

يعتبر فاعلا أصليا في الجريمة كل من أتى عملا ماديا من الأعمال المكونة لها والداخلية في تنفيذها . فإذا دلت المحكمة في حكمها على توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل المنيح عليها ، ثم أثبت أن قصد أحدهما من ضربه المنيح عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما كان لإنفادها المقاومة لثبهم الآخر الذي ضربها الضربة القاضية ، ثم عدت المتهمين كليهما فاطلين أصليين في جناية القتل ، فإنها تكون قد أصابت ولو أن الضربات التي أوقعتها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها .

(٤)

القضية رقم ٢٠٩٨ سنة ٦ القضائية

هتك عرض . عتين . ملاسته بعضو تناسله دبر المنيح عليها . هتك عرض .

(المادة ٢٣١ / ٤ = ٢٦٨)

ملاسة المتهم بعضو تناسله دبر المنيح عليها تعتبر هتك عرض ، ولو كان عتينا ، لأن هذه الملاسة فيها من الفحش والخلدش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة .

(٥)

القضية رقم ٢٠٩٩ سنة ٦ القضائية

(أ) تخشيش . تخشيش النجاسة منزل متهم أو إلتها بتخشيشه . متى يجوز ؟ مثال :

(المادة ٣٠ تحقيق)

(ب) استئناف . حكم استئنافي . مخالفة الحكم الابتدائي في المطلق . إحالة في ذكر وقائع الدعوى إلى ما ورد بالحكم الابتدائي . انتهاء التنافر بين النتيجة المستخلصة وبين الوقائع المحال عليها . جوازه .

- ١ - إن المفهوم من نص المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات أنه يجب القيام النيابة بنفسها أو إذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية أو جنحة ، وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله . فإذا كان الثابت من الوقائع أنه كان هناك تحقيق ضبطت في أثناء إجرائه بعض المواد المخدرة ، واتهم المتهم بأنه كان مصدر تلك المواد ، وأنه يتجبر فيها ، فاستصدر البوليس إذنا من النيابة بتفتيش منزله ، ثم ضبط بعض المخدرات ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع بصفة قانونية لحصوله إثر اكتشاف جريمة معينة هي لحراز مواد مخدرة واتهام المتهم الذي قُتس منزله فيها .
- ٢ - لاجتراح على المحكمة الاستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التنافر متفقاً بين ما عوّلت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفاً لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : زكي برزى بك وجسد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد غنار بك المستشارين .

(٦)

القضية رقم ١٨٩٧ سنة ٦ القضائية

- (أ) مسئولية جنائية . انفاق أشخاص على ارتكاب جريمة . ارتكابهم لها باختيارهم . تسلي البوليس لاهم واشترأك في الأعمال المسئلة لارتكابها . مسئوليتهم جنائياً عن فعلتهم .
 - (ب) تحقيق . إجراءات التحقيق الابتدائي . تبليغ البوليس النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ إليه الإهمال في ذلك . لا ترتب عليه بطلان إجراءات البوليس . مسئولية الموظف المهمل إدارياً .
 - (ج) تقرير القاضي المختص . العناصر الواجب احتواؤه عليها .
- (المادة ٣٨٥ تحقيق)

مسواد مخدرة :

(د) إحرازها أو جلبها . حقوقها واحدة . تقديم متهم لها كدعوة المتهم . تمييز المحكمة وصف التهمة بأنها إحراز . لا إخلال بحق الدفاع .

(هـ) ضبط الجواهر المخدرة . ليس ركنا من أركان هذه الجريمة . ركناها المادى . الإحراز . ثبوته بأى دليل . يكفى قانونا .

(المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

١ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهمين هم الذين اقترفوا الجريمة بأنفسهم غشارين طالين بأن ما وقع منهم هو جريمة معاقب عليها قانونا ، ولم يكن تدخل البوليس معهم محريرا لهم على ارتكابها ، بل كان مجرد وسيلة لاكتشافها بعد أن اتفقوا هم وحدهم على اقترافها ، فهؤلاء المتهمون مسئولون جنائيا عن هذه الجريمة بالرغم من تسلسل البوليس واشتراكهم معهم فى الأعمال المسهلة لارتكابها .

٢ - إن عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فورا عن الجرائم التى تبليغ إليه ، كقتضى المادة ٩ من قانون تحقيق الجنايات ، لا يترتب عليه بطلان إحرازاته فى الدعوى ، بل كل ما فيه أنه يمتنع الموظف للمسئولية الإدارية عن إعماله .

٣ - إن قانون تحقيق الجنايات لم يرسم شكلا معينا للتقرير الذى يقدمه أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف ، ويكفى قانونا أن يكون هذا التقرير مشتملا على عناصر الدعوى ولم المحكمة بوقائع القضية وظروفها .

٤ - إن عقوبة إحراز الجواهر المخدرة هى بعينها العقوبة المقررة لجلبها . وكلتا العقوبتين واردة بمادة واحدة هى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، فإذا قدم التهم إلى المحكمة بتهمة جلب مواد مخدرة ، ورأت المحكمة أن الواقعة الواردة عنه فى جميع أدوار التحقيق وهى " تسلم الحشيش من بعض شركائه وإخفاؤه فى ملابسه ووضع فى سيارته " إنما هى إحراز لا جلب ، فأعطتها هذا الوصف ، فانها بذلك لا تكون قد أخلت بحق الدفاع ، لأن جلب الحشيش وإحرازه هما من نوع واحد ، ولأن المحكمة لم تنسب إليه واقعة جديدة ، بل هى أعطت الواقعة المستندة إليه فى التحقيق وصفها القانونى الصحيح .

٥ - ضبط الجوهر المختدر ليس ركنا لازما لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه، بل يكفي لإثبات الركن المادي، وهو الإحراز، في أى جريمة من هاتين الجريمتين أن يثبت باى دليل كان أنه وقع فعلا ولم يضبط الجوهر المختدر.

(٧)

القضية رقم ٢١١٠ سنة ٦ القضائية
قرعة عسكرية . التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر . جريمة معاقب عليها . عدم اللياقة للخدمة العسكرية . لا تأثير لها .
(المواد ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية)
إن المادة ١٣١ من قانون القرعة العسكرية نصت على عقاب كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من ذلك القانون؛ ومن هذه الجرائم جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون مذر شرعى . ولم تستثن هذه المادة من حكمها إلا الأشخاص الذين عوملوا بمقتضى أحكام المادتين ١٢٩ و ١٣٠ أى الأشخاص الذين أمر بتجنيدهم مجلس التحقيق المعين من قبل وزارة الحربية . وإذن فمن يتخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون مذر شرعى، ولم ير مجلس التحقيق السالف الذكر تجنيده، يجب عقابه طبقا للمادة ١٣١ . سواء أكلان ممن تتوافر فيهم شروط اللياقة للخدمة العسكرية أم لا تتوافر .

(٨)

القضية رقم ٢١١١ سنة ٦ القضائية
إعادة الإحراز . معكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . الفجر من عقوبته . متى تجبئ الخمس عشرة سنة الواجب اقتضاها لرد اختياره ؟ مدة المراقبة . وجوب اعتبارها سواء أأخذت أم لم تتخذ .
(المواد ٦٩ غ ٧٥ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ و الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاختيار رقم ٤١ لسنة ١٩٣١)
المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا عفى عن عقوبته يجب حتما بمقتضى المادة ٦٩ من قانون العقوبات وضعه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات .

وإذا أراد ردّ اعتباره فإن مدة الخمس عشرة سنة الواجب اقتضاؤها كقضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تنفذ عليه .

ولا يجوز إغفال حسابان مدة المراقبة بالاستناد إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، لأن الفرض من هذه المادة هو أن المراقبة تنتهى باقتضاء متتها ، ولا تمتد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس أو بسبب تغييه عن محل إقامته لسبب آجر ، وعدم تنفيذها لهذا السبب لا يستلزم إغفالها بالمرّة عند احتساب المدة الواجب اقتضاؤها لإعادة الاعتبار .

المحكمة

وحيث إن الوجه الوحيد الذى ترتكن عليه النيابة فى طلب نقض الحكم يتلخص فى أن السيد محمود أحمد جاد الله المطعون ضده كان قد حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى ١٧ يونيو سنة ١٩١٠ وقبل أن يقضى كل العقوبة المحكوم بها عليه صدر فى ١٣ شعبان سنة ١٣٣٨ (٢ مايو سنة ١٩٢٠) مرسوم بالعفو عن باقى متتها ، وأنه عملاً بالمادة ٦٩ من قانون العقوبات يجب وضع المعفو عنه فى هذه الحالة حتّى تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات ، ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار تقضى بأن مدة الخمس عشرة سنة الواجب توافرها مع حسن السير والاستقامة للحكم بإعادة الاعتبار تبدأ فى الجنابات من بعد انتهاء مدة مراقبة البوليس التالية لاقتضاء العقوبة ، ولذلك تكون المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون عند ما احتسبت مدة الخمس عشرة سنة من تاريخ العفو ضاربة صفحا عن مدة المراقبة المذكورة التى لو أدخلت فى الحساب لكانت مدة الخمس عشرة سنة لم تنقضى إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الواقعة الثابتة فى الحكم أن محمود أحمد جاد الله المقدم ضده الطعن صدر عليه حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة من محكمة جنابات بنى سويف فى ٧ يونيو

سنة ١٩١٠، وفي ٢ مايو سنة ١٩٢٠ صدر مرسوم سلطاني بالعفو عنه وعن آخر من باقى مدّة عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدّة المحكوم بها عليهما . وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ قدّم المعفو عنه طلبا للنائب العام يطلب فيه إعادة اعتباره لاقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ العفو عنه ، ولحسن ميده واستقامته . فرفع النائب العام هذا الطلب بعد تحقيقه إلى محكمة الاستئناف في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ طالبا عدم قبوله لأن المادة ٦٩ من قانون العقوبات تنصّ بأنه إذا عفى عن محكوم طينه بالأشغال الشاقة المؤبدّة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين ، وأنه وإن لم يثبت أن الطالب وضع تحت المراقبة فعلا إلا أن هذا الوجوب حتى ، ونظرا إلى أنه لما تمضى مدة خمس عشرة سنة من بعد انتهاء مدة المراقبة فيكون طلب رد الاعتبار سابقا لأوانه . فلم تأخذ المحكمة بوجهة نظر النيابة ، واعتبرت أن مدّة الخمس عشرة سنة المشترط انقضاؤها قانونا لإجابة طلب رد الاعتبار تبدأ من تاريخ العفو لا من تاريخ مدّة المراقبة لأنه لم يوضع فعلا تحت المراقبة .

ومن حيث إن الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار لم تشترط لتحديد مبدأ المدّة الواجب انقضاؤها لإعادة الاعتبار من اليوم الذى تنتهى فيه مدّة المراقبة أن تكون تلك المراقبة قد نفذت بالفعل ، بل كل ما ترمى إليه هو أن المدّة الواجب انقضاؤها لإعادة الاعتبار تبدأ حيث تنتهى مدّة المراقبة ، سواء نفذت أو لم تنفذ . وذلك لأن عدم تنفيذ العقوبة لا يستلزم إغفالها بالمرّة عند احتساب مبدأ المدّة المقرّر انقضاؤها لإعادة الاعتبار . وقد افترض القانون نفسه حالة سقوط العقوبة بالمدّة الطويلة ، وجعل مبدأ المدّة المقرّر انقضاؤها لإعادة الاعتبار من تاريخ سقوط العقوبة ، ولكن نظرا إلى أن لمقوبة المراقبة حكما خاصا من حيث سقوطها باقضاء مدّتها طبقا للمادة ٢٤ من قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم اقصر نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية

المتقدم ذكرها على جعل مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لإعادة الاعتبار من اليوم الذي تنتهى فيه مدة المراقبة، أى سواء نفذت أو لم تنفذ .

ومن حيث إن استناد الحكم فى إغفال احتساب مدة المراقبة إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم استناد خاطئ . لأن الغرض من هذه المادة أن المراقبة تسقط بانقضاء مدتها، ولا عمد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس أو بسبب تفيبه عن محل إقامته لسبب آخر، ولا يترتب على عدم مدتها إغفالها عند احتساب المدة الواجب انقضاؤها لإعادة الاعتبار كما تقدم بيانه .

ومن حيث إن ما استند إليه الحكم غير ذلك، من جهة حسن سلوك الطالب فى مدة الخمس عشرة سنة، لعلقة له بتحديد مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لإعادة الاعتبار . ومن حيث إن المادة ٦٩ من قانون العقوبات توجب حتما وضع المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة — إذا عفى عنه — تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين . وعلى هذا الأساس كان المتعين وضع السيد محمود أحمد جاد الله (طالب إعادة الاعتبار) تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين تبدأ من تاريخ العفو عنه، وفى اليوم الذى تنتهى فيه مدة تلك المراقبة، سواء أنفذت أم لم تنفذ، تبدأ مدة الخمس عشرة سنة المشترط انقضاؤها قانونا لإعادة الاعتبار فى حالة الحكم بعقوبة جنائية كما هو الحال فى الدعوى الحالية .

ومن حيث إنه لما ينقض خمس عشرة سنة من تاريخ انتهاء مدة المراقبة التالية لمرسوم العفو، فيكون طلب رد الاعتبار سابقا لأوانه . ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم قبول الطلب .

(٩)

الفضية رقم ٢١١٣ سنة ٦ القضائية

(١) دود . تم بجناية . طلبة تأجيل القضية لإعلان شهود نفي لم يذكر لدى قاضى الإحالة .

عدم إعلانهم قبل ذلك طبقا للقانون . رفض طلبه . لا لإخلال بحق الدفاع .

(المادة ١٨ و ١٩ تشكيل)

(ب) ضرب أفضى إلى موت . وجود أمراض بالجنى طيه ساعدت على الوفاة . مسؤولية الجاني .
(المادة ٢٠٠ بقرة أول من قانون العقوبات = ٢٣٦)
(ج) إثبات . معانة أجرتها النيابة . تهديد مدلولها . موضوع .

١ - المتهم ملزم بمقتضى المادتين ١٩ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ،
إذا ما أراد الاستشهاد أمام محكمة الجنايات بشهود لم يذكرهم أمام قاضي الإحالة ،
بأن يعلمهم بكيفية مخصوصة وفي ميعاد معين . فإذا هو قصر في ذلك ثم طلب إلى
المحكمة بالجلسة أن تؤجل قضيته لإعلان شهوده فرفضت المحكمة طلبه ، فليس في ذلك
إخلال بحق الدفاع .

٢ - مادام الثابت من الحكم أن السبب الرئيسي في وفاة المخني عليه هو
الإصابة التي أحدثها به الجاني ، فهذا الجاني مسئول عن جريمة الضرب المفضى إلى
الموت ولو كان المخني عليه به من الأمراض ما ساعد أيضا على الوفاة .
٣ - إن تقدير المحكمة لمدلول المعاينة التي أجرتها النيابة هو تقدير موضوعي
لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : زكي برزى بك و عبد الفتاح
السيد بك و محمد كامل الرشدي بك و أحمد غناريك المستشارين .

(١٠)

القضية رقم ٣٢٠٨ سنة ٦ القضائية

(١) دخول منزل مسكون . وجود شخص مخفيا في سطحه . مناقب طيه .

(المادتان ٣٢٤ و ٣٢٥ ع = ٣٧١ و ٣٧٠)

(ب) وصف التهمة . تغير المحكمة الاستثنائية الوصف القانوني للواقعة التي حوكم المتهم من أجلها
أمام محكمة الدرجة الأولى . مراعاة الدفاع على الوصف الجديد . لا إخلال بحق الدفاع .
(المادتان ٣٧ و ٣٧٠ تشكيل)

١ - إن المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات تعاقب كل من يوجد في بيت
مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في أحد الأماكن الأخرى المبينة

في المادة ٣٢٤ عقوبات مخفيا عن أمين من لهم الحق في إنترجاه . فإذا وجد المتهم مخفيا في سطح المنزل الذي يسكنه المجني عليه هو وغيره حق العقاب بمقتضى تلك المادة ، لأن السطح إنما هو جزء من المسكن الذي لا يجوز الاختفاء فيه . ولا أهمية لمعرفة الباعث الذي حمل المتهم على دخول المنزل مادام قد اختفى عن أمين من لهم الحق في إنترجاهه .

٢ — لا إخلال بحق الدفاع إذا كانت المحكمة الاستئنافية لم تنسب للتهم واقعة جديدة غير التي حوكم من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل غيرت الوصف القانوني لتلك الواقعة ، بعد أن طلبت النيابة هذا التغيير وبعد أن ترفع الدفاع على أساس الوصف الجديد .

(١١)

القضية رقم ٢٢١٣ سنة ٦ القضائية

مهرىش الشبان من الفسق والفجور :

- (١) سن المجنى عليه . لم المتهم بها مفروض . جهله يده السن . إثباته . مؤيد من التهم .
(ب) مناط العقاب في هذه الجريمة .

(المادة ٢٣٣ ع ٢٧٠)

١ — في جريمة التفرض لإفساد أخلاق صغار السن يفرض القانون على الجاني بصغر سن من وقعت عليه الجريمة ، ولا يحدى الجاني في علمه بحقيقة هذه السن إلا إذا هو أثبت أنه قد تحوّل عنها وأنه إنما وقع في الخطأ لأسباب قهرية أو ظروف استثنائية . وللمحكمة الموضوع حق تقدير ذلك من وقائع كل دعوى وظروفها .

٢ — إن المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات تنص صراحة على معاقبة كل من يساعد الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة على الفسق والفجور أو يسهل لهم ذلك . فتمت المحكمة حصول المساعدة فلا يحدى المتهم قوله إن المجني عليه هو الذي حضر من تلقاء نفسه إلى المنزل المملد للدعارة .

المحكمة

وحيث إن الطعن في جوهره يتلخص في أن الطاعة دافعت عن نفسها لدى محكمة الموضوع بأنها تجهل أن سنّ المحجني عليها أقل من ثمانى عشرة سنة بدليل سبق اتهامها بشأن المحجني عليها ، وأن الطبيب الشرعى قدّر سنهما وقتئذ بنحو عشرين سنة ، وأن النيابة العامة بناءً على هذا التقدير حفظت الأوراق . وتقول الطاعة أن لا سند مطلقاً لما احتملت عليه المحكمة ، تبريراً لخطأ الطبيب الشرعى ، من أنه لا يبعد أن يكون أعوان الطاعة قدّموا لذلك الطبيب وثقتين غير المحجني عليها . وتدعى الطاعة أخيراً بأن المحجني عليها المذكورين حضرتا للمزلة بدون دعوة منها ، وعليه لا يصح اتهامها إلا بإدارة مترها للدعارة ، وتكون إذاً المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقها .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الاستثنائي المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستثنائية عرضت لكل ما تمسك به الطاعة الآن وفندته تفصيلاً وأصحها وإفياً ، إذ هي بعد أن قررت بأنه وإن كان من مقتضى القواعد العامة أن النيابة هي التي يجب عليها في مثل الحالة التي نحن بصددھا إثبات توفر القصد الجنائي بما في ذلك علم الطاعة بسنّ المحجني عليها إلا أن القضاء جرى في هذه الحالة على وضع عبء الإثبات على المتهم ، وفرض عليه بصرف سنّ المحجني عليه ، وحمله نتيجة خطئه في عدم التحقق من ذلك ابتداءً . وذلك على اعتبار أن الحالة هي حالة الجنحة الاحتمالية التي يكفي لتكوين القصد الجنائي فيها عدم تدقيق المتهم في بحثه عن عمر المحجني عليه ، وأن المتهم لا يغفل من العقاب إلا إذا كان جهله للسنّ الحقيقية نتيجة خطأ قهري أو ظروف استثنائية يلزمه لإثباتها — بعد أن قررت المحكمة الاستثنائية هذه القاعدة أثبتت في حكمها المطعون فيه خاصاً بتقرير الطبيب الشرعى في القضية السابقة أن قبول الطاعة للمجني عليها بمترها لم يكن نتيجة لاحقة للكشف عليها من الطبيب الشرعى ، بل هو نتيجة لإهمالها في التحقق من سنهما قبل حصول هذا الكشف

وقبل أن تبسح لهما ارتكاب الفحشاء بمنزلهما، وليس هذا هو الخطأ القهري أو الظرف الاستثنائي الذي يجعل الطاعة تفلت من العقاب . ثم ذكرت المحكمة بعد ذلك خاصا بقبول الطاعة للجنى عليها بمتزها بعد توقيع الكشف الطبي عليهما في الحادثة الأولى، والذي تمسك به الطاعة اليوم، أن المجنى عليهما عرضتا على الطبيب الشرعى مرة أخرى فقرر بلا تردد أن سن أنجا إبراهيم خمس عشرة سنة وسن نemat خليل ست عشرة سنة، وأن تذكرة ميلاد هذه الأخيرة (الذى ذكر في الحكم خطأ أنه ٢٧ يناير سنة ١٩١٧ وصحته ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠) مؤيدة لذلك . وأضافت المحكمة الاستثنائية إلى ما تقدم أن محكمة أول درجة قد شاهدت بنفسها الفتاة نemat خليل وقالت في حكمها إن الناظر لهذه الفتاة يقطع لأول وهلة بأنها تفلت في العمر من ثمانى عشرة سنة، وإن الثابت كذلك من أقوال نemat خليل نفسها بمحضر جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعة لما رأتها بمنزلهما قلت إنها لا تزال صغيرة فى السن، وإن نemat خليل هى كبرى المجنى عليهما فمن باب أولى كان فى استطاعة المتهم أن تقدر أن أنجا إبراهيم لم تصل أيضا إلى السن القانونى، وإن الثابت أخيرا من محضر ضبط الواقعة أن المحقق عندما ضبط المجنى عليهما بمنزل الطاعة لم يتردد فى الحكم بأنهما قاصرتان لم تبكفا السن القانونية . ثم استنتجت المحكمة من مجموع هذه الظروف أن الطاعة كانت طالمة بقصر المجنى عليهما أو على الأقل لم تدقق فى تعرف سن المجنى عليهما من البداية قبل السماح لهما بارتكاب الفاحشة فى منزلها .

وحيث إن هذه المحكمة — محكمة النقض — تقر محكمة الموضوع فيما أثبتته خاصا بتعميل الطاعة فى ما هو مفروض من علمها بسن المجنى عليهما الحقيقية، وترى فى الوقت ذاته أن النتيجة التى وصلت إليها تلك المحكمة من أن الطاعة كانت طالمة فعلا بقصر المجنى عليهما هى نتيجة تؤدى إليها عقلا الظروف والوقائع التى أثبتتها فى حكمها المطعون فيه الآن، والتى سبق بيانها . وليس من شك فى أن مثل هذا التقرير موضوعي يمت ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه . أما استناد الطاعة

إلى الكشف الطبي الشرعى الأئول لإسقاط قرينة علمها بقصر المحنى عليها فقد بحثته محكمة الموضوع ولم ترفيه ما يكفى لإسقاط تلك القرينة، وهو تقدير موضوعى أيضا لاشان لمحكمة النقض به . هذا وأما ما تمسك به الطاعة فى آخر طعنها من أن المحنى عليها حضرتها لمتزلها بدون دعوة منها ، وأنه لا يصح والحالة هذه اتهامها إلا بأنها أدارت منزلا للدعارة، وتكون إذا المادة ٢٣٣ عقوبات غير منطبقة عليها — إن ما تمسك به الطاعة من هذا لا محل له، إذ المادة سالفة الذكر نصت صراحة على معاقبة كل من يساعد أو يسهل للشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة على القصور والفسق . وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعة هى التى ساعدت وسهلت للمحنى عليها ارتكاب الفحشاء بمنزلها، وتقدير المحكمة فى هذه المسألة أمر موضوعى لا يخضع لرقابة محكمة النقض .

(١٢)

القضية رقم ٢٢١٩ سنة ٦ القضائية

معارضة . مبادها . تعلقه بالنظام العام . وجوب الفصل فى شكل المعارضة . تقرير المحكمة سماع جهود قبل الفصل فى شكلها . لا يمنع من الفصل بعدم قبولها بشكلها لرفضها بعد المباد . (المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق)

الميعاد المقرر لرفع المعارضة فى الحكم القياي هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام، فعلى المحكمة أن تفصل فى شكل المعارضة، وذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى، مادامت هى لم تعرض له من قبل . ولذا ثبت فإذا كانت المحكمة الاستئنافية، عند نظرها المعارضة فى الحكم القياي الصادر منها، قد قررت بعدم سماع المرافعة فى موضوع الدعوى سماع شهود من غير أن تكون قد فصلت فى أمر المعارضة من حيث الشكل، فتقريرها سماع الشهود لا يعتبر فصلا فى قبولها شكلا، ولا يمنعها قانونا من الحكم بعدم ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفقها فى الميعاد القانونى .

(١٣)

القضية رقم ٢٢٢٦ سنة ٦ القضائية

- (١) شاهد . التناقض المطلق في شهادة الشهود . ما هي . أقوال شاهد بالتحقيق . أقواله بالجلسة . أخذ المحكمة بما تطلب إليه من هذه الأقوال جميعا . لا اعتراض عليه .
(ب) إثبات . عمادة في القضايا الجنائية . شهادة الشهود والتحقيقات بالجلسة . استمداده من عناصر أخرى واردة في التحقيقات الابتدائية . بجوابه .

١ — لكي يكون التناقض في شهادة للشهود مبطلا لما يجب أن يكون قد وقع بين أجزاء تلك الشهادة تعارض وتضارب يجعلها متبادمة متساقطة بحيث لا يبقى منها باق يمكن اعتباره قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها . أما أن يكون للشاهد قولان : أحدهما بالتحقيق ، والآخر أمام المحكمة ، فتأخذ المحكمة بأحد القولين ، فلا تناقض في ذلك ، ولا اعتراض عليه لما لمحكمة الموضوع من الحرية في تقدير أقوال الشاهد ، ما ورد منها بالتحقيق وما جاء على لسانه بالجلسة ، والأخذ بما تطلبن إليه من كل ذلك .

٢ — إن عماد الإثبات في القضايا الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، على أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تتروء لحكمها من العناصر الأخرى التي تهيء في التحقيقات الابتدائية .

جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦

برئاسة عمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : زكي برزى بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزبيدي بك وأحد مختاريك المستشارين .

(١٤)

القضية رقم ٢٢١٦ سنة ٦ القضائية

سب . ركن العلانية . حصول السب في حوش منزل . متى يتم علنيا ؟

(المادة ١٤٨ و ٢٦٥ ع ٢ = ١٧١ و ٢٠٦)

إن حوش المنزل هو بمحكم الأصل مكان خصوصي ، وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكانا عموميا ، إلا أنه يصبح اختياره عموميا إذا اتفق وجوده منذ من أفراد

الجمهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين . والسبب الذي يوجهه أحدهما للآخر حال اجتماع أولئك الأفراد فيه يكون طنيا .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول مبني على أن محامي الطاعن دفع لدى المحكمة بأن العلانية غير متوافرة لأن الطاعن والمجنى عليها كانا داخل المنزل وقت حصول السبب ، ولا خلاف في أن الشهود كانوا خارج المنزل ، ولا يتأتى لمن كان في مكانهم أنه يرى أو يسمع من هم في داخل المنزل ، ومع ذلك فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الاستثنائي المطعون فيه يعلم أن المحكمة الاستثنائية أثبتت فيه الواقعة على الصورة الآتية وهي : " إن محصل الواقعة كما روتها المجنى عليها في التحقيق وأمام المحكمة أنه سبق أن حصل نزاع بين بنتها وبين الطاعن الذي يقطن في شقة بالدور الثاني لسكنها في نفس العمارة ، وأنها في يوم الحادث كانت متأهبة لمخروج وسبقها ابنها الصغير أنطونيو وأثناء نزوله من درج السلم دفعته بنت المتهم المدعوة جورجييت ، فلما عاتبتها على ذلك صعدت إلى والدها وادعت عليها بأنها ضربتها ، فما كان من والدها (المتهم) إلا أن نزل من مسكنه ، وكانت هي أى المجنى عليها على درج حوش المنزل ، وسبها بالألفاظ المدقونة بالحكم " . ثم أضافت المحكمة إلى ما تقدم أن رواية المجنى عليها قد تأيدت بشهادة ثلاثة شهود كانوا خارج المنزل وسمعوا النفاة فدخلوا في حوش هذا المنزل وسمعوا المتهم يسب المجنى عليها بالألفاظ التي ذكرها كل واحد منهم وميئنة بالحكم .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه لم يقل بصريح اللفظ إن السبب حصل علنا ، إلا أنه واضح من تفاصيل الواقعة التي أثبتتها أن شروط العلانية قد توفرت في الدعوى الحالية ؛ إذ ثبت من هذه التفاصيل أن المشادة التي وقعت بين الطاعن والمجنى عليها ، وتلتها عبارات السبب ، حصلت في حوش المنزل بصورة يتسنى معها لمن كان خارج المنزل سماعها ، وأن الذين كانوا خارج المنزل سمعوا فعلا هذه المشادة

وقصدوا بسببها إلى ذلك الحوش ، وبعد أن دخلوا فيه سمعوا ألفاظ السب التي شهدوا بها في التحقيقات الأولى ويجلس المحكمة .

وحيث إنه وإن كان حوش المنزل الذي حصل فيه السب هو بحكم الأصل مكان خصوصي وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره عمومياً ، ولكنه اكتسب في الدعوى الحالية الصفة العمومية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب المشاجرة التي حدثت فيه اتفاقاً ومصادفة بين الطاعن والمجنى عليه مما داهم إلى دخول ذلك المحل وسماعهم ، حال اجتماعهم فيه ، عبارات السب التي ثبت حصولها من الطاعن المذكور . ويكون إنفـ ركن العلانية قد توفر خلافاً لما يدعيه الطاعن .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن المحكمة قالت إن الشهود أيدوا المجنى عليها في شهادتهم ، مع أن أقوالهم تختلف اختلافاً كبيراً عن أقوالها ، كما أن أقوالهم متناقضة مع بعض ، مما كان سبباً في تبرئة الطاعن لدى محكمة أول درجة .

وحيث إنه بمراجعة الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستئنافية بمسـد أن أوردت أقوال المجنى عليها وما شهد به كل واحد من الشهود الثلاثة الذين سمعوا بالجلسة استنتجت من مجموع هذه الأقوال والشهادات كلها أن ما وقع من الطاعن هو سب تضمن طعناً في الأعراض يدخل تحت طائلة المادة ٢/٢٦٥ من قانون العقوبات فما قبلته على هذا الأساس . وما لا شك فيه أن هذا الاستنتاج موضوعي يمت لا شأن لمحكمة النقض به . أما ما يدعيه الطاعن من تناقض تلك الشهادات التي استندت إليها المحكمة جميعها بتناقضها لمطلـ الحكم فلا يلتفت إليه ، إذ أقوال هذه الشهود ليست متهدمة ولا متنافرة ، وهي في مجموعها تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الوجه الثالث والأخير حاصله أن محكمة أول درجة ارتكبت في براءة الطاعن على التحقيقات التي حفظت بشأن خطاب قيل إن الطاعن أرسله

لأنه المعنى عليها باسكندرية يشمل سباً فيها ، ولكن محكمة ثاني درجة رأيت غير ذلك ، وقالت إن الخطاب أرسل قبل الحادثة ، وقالت أن المعنى عليها هي التي وضعت الخطاب في ظرف عليه ختم سابق كما هو واضح على الظرف وفي صلب الخطاب .

وحيث إن كل ما جاء في هذا الوجه ليس إلا نقاشاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

(١٥)

القضية رقم ٢٤٦٤ سنة ٦ القضائية

سب ملق . ركن العلانية . وجوب إثبات توافره .

(المادتان ١٤٨ و ٢٦٥ ع ٢ / ١٧١ و ٢٠٦)

العلانية ركن من أركان جنحة السب ، فالحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافره هذا الركن . وإذن فإذا اقتصر الحكم على تلخيص شهادة الشهود بدون أن يبين المثل (أو الممثل) الذي حصل فيه السب يكون حكماً ناقصاً البيان متعيناً نقضه .

(١٦)

القضية رقم ٢٤٦٦ سنة ٦ القضائية

هتك عرض . ركن القوة . متى يتوافر؟ استعمال القوة المادية . لا يشترط . مثال .

(المادة ٢٣١ ع ١ / ٢٦٨)

لا يشترط قانوناً في جنائية هتك العرض استعمال القوة المادية ، بل يكفي إثبات الفعل المساس أو الخدش للحياء العرضي للعنى عليه بدون رضائه . فإذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تناسل المعنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يمسح فيه بيده فهذا كاف لإثبات توافر ركن القوة .

جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦

برئاسة أخيرة زكي برزى بك المستشار وبحضور حضرات : محمد فهمى حسين بك وبعد الفتح
السيد بك وعلى حيدر جازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك المستشارين .

(١٧)

القضية رقم ٢٤٥٤ سنة ٦ القضائية

مجرمون أحداث . سن المتهم . حسابها . التقويم الذى تحسب على موجب . مصلحة المتهم .
(المواد ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢)

إن قانون العقوبات لم ينص على التقويم الذى تحسب سن المتهم على موجب . فيجب إذن - أخذا بما فيه مصلحة المتهم - احتسابها على موجب التقويم الميلادى . فإذا كانت بحسب هذا التقويم لم تبلغ الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ، وطبقت المحكمة المادة ٦٦ عقوبات على المتهم باعتباره متجاوزا هذه السن على حسب التقويم الهجرى ، تمين نقض الحكم ومعاملة المتهم بالمادة ٦٠ و ٦١ عقوبات .

جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦

• برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
ومعد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك المستشارين .

(١٨)

القضية رقم ٢٠٨٢ سنة ٦ القضائية

(١) تحقيق : بطلان المؤثر فى الحكم . البطلان الذى يلحق التحقيق الحاصل أمام المحكمة : التحقيقات
الأولية . بطلانها . متى يتأثر به الحكم ؟

(ب) تحقيق . لإرواه فى غيبة وكلاء الخصوم . حق النيابة فى ذلك . شرطه .
(المادة ٣٤ تحقيق)

١ — إن بطلان التحقيق الذى يتأثر به الحكم هو الذى يلحق التحقيق
الحاصل أمام المحكمة ، إذ هو — بحسب الأصل — الأساس الذى تتكون منه
المحكمة عقيدتها . أما التحقيقات الأولية فإن ما يشوبها من العيوب لا يؤثر فى الحكم .
وذلك ما لم تكن المحكمة قد استندت فيه إليها .

٢ — إن حق النيابة العمومية فى إجراء التحقيق فى غيبة وكلاء الخصوم ليس
مطلقاً ، بل يشترط له أن يكون ذلك ضرورياً لإظهار الحقيقة . ومع ذلك إذا كانت
المحكمة قد ذكرت فى حكمها ما يستفاد منه أن حق النيابة هذا مطلق من كل قيد
فلا مصلحة للتمم فى الطعن على حكمها لهذا النظر الخاطئ ما دامت هى لم تعزل
فى الحكم إلا على التحقيق الحاصل أمامها .

(١٩)

القضية رقم ٣٤٥٢ سنة ٦ القضائية

(١) ربا فاحش . ركن العادة . متى يتوافر ؟ استظهار توافره مع أحد الجنبى عليهم . يمكن لتحقيق
الجرية وإدانة المتهم . تعدد الجنبى عليهم . لا يشترط .

(المادة ٢٩٤/٢ ع ٣٣٩)

(ب) إثبات . الحكم الصادر فى دعوى مدنية . لا تأثر له على الدعوى الجنائية . حكم مختلط يفيد
أن المعاملة بين المتهم والجنبى عليه تجارية . الاستناد إليه فى نفي تهمة الإفراض بربا فاحش .
لا يجدى مع ثبوت التهمة .

١ - يكفي لتوافر ركن العادة في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش وجود قرضين ربويين مختلفين، ولو لشخص واحد، في وقتين مختلفين، فلا يشترط تعدد المجني عليهم . فإذا فصلت المحكمة في حكمها المعاملات المتعددة التي تمت بين المتهم وأحد المجني عليهم تفصيلاً وأفايا بذكر قيمة كل معاملة وتاريخها ومقدار الفائدة الربوية فيها، ثم دلت على وجود الربا الفاحش في هذه المعاملات جميعها، واستنتجت من كل ذلك أن ركن العادة متوافر كان ما خلصت إليه من ذلك صحيحاً، وكان حكمها مبيناً لركن العادة وللواقعة الجنائية التي أسست عليها الإدانة .

٢ - الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية، ولا يقيد المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى . فالمتهم في جريمة الاعتياد على إقراض تقود بالربا لا ينفى عنه هذه التهمة تمسكه بحكم صادر من إحدى المحاكم المختلطة فيد أن معاملته مع المجني عليه كانت تجارية متعلقة بشراء أقطان . وإذا كانت المحكمة قد فندت ما دفع به المتهم من أن معاملته مع المجني عليه كانت تجارية، ولم تشر في حكمها إلى الحكم المدني المختلط الذي تمسك به، تفنيدها هذا الدفع فيه الرد الضمني على ما جاء بالحكم المختلط .

(٢٠)

القضية رقم ٣ سنة ٧ القضائية

حكم . تسييه . وجوبه . المقصود من التسييه .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات)

يجب أن يذكر الحكم واقعة الدعوى والأدلة التي اعتمد عليها ببيان مفصل، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما وضع الحكم بصيغة عامة مبهمه فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسييب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون، وهذا موجب لنقضه .

(٢١)

القضية رقم ٨ سنة ٧ القضائية

اختلاس أشياء مجبوزة :

- (١) مالك . تسلب الأشياء من الحارس بورقة رسمية . تبديدها . عقاب المالك بمقتضى المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات . تطبيق المادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ في هذه الصورة . خطأ . دخول العقوبة المقررة للقضى بها في نطاق المادتين الواجبتى التطبيق . لاهض .
(المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)
(ب) تاريخ . تمديده . موضوعي .

١ - إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم ، وهو المالك للأشياء المحبوزة ، قد بددها بعد أن تسلمها بورقة رسمية من الحارس لتقديمها للحضر يوم البيع ، فهذه الواقعة يتناولها نص المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات^(١) على أساس أن الأشياء المحبوزة لم تسلم لملكها من الحارس إلا على سبيل الوديعة . ومن الخطأ في القانون تطبيق المادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ على هذه الواقعة . لكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها داخلية في نطاق المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧^(١) المنطقتين عليها .

٢ - إن تحديد التاريخ الذي وقع فيه التهديد مسألة موضوعية لا تجوز إمارة الجدل حولها أمام محكمة النقض .

المحكمة

وحيث إن ملخص الوجهين الأول والثاني أن الطاعن دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن الججز توقع بناء على حكم بالفراغة من المجلس الحسبي وأن هذا المجلس أقاله منها بعد صدور حكم المحكمة الابتدائية وأن في هذا إفساء للججز وما ترتب عليه ، وأن الطاعن لم يعلم بيوم البيع ، وأن ما أثبتته المحضر في محضره لا ينهض دليلا على استيفاء الإجراءات ، فلم تحقق المحكمة كل ذلك مما يستلزم إخلالا بحق الدفاع .

(١) لعل الحكم يقصد أن الواقعة التي أشار إليها تطبيق عليها المادة ٢٩٦ فقط لأن المادة ٢٩٧ إنما تنطبق على المالك المدين حارسا والحكم لم يسلم بهذه الصفة لئلا يملك المتهمة بل اعتبره مودعا لديه عادي .

وحيث إن محكمة الموضوع عرضت لما يشكو منه الطاعن الآن وردت عليه بما يفيد عدم إقائه من الفرامة المقضى بها من المجلس الحسبي وعلمه بيوم البيع ، خلافا لما يدعيه الآن ، وقضاؤها في هذا موضوع لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

وحيث إن ملخص الوجه الثالث أن إجراءات المحاكمة باطلية لأن كلا من النيابة والمحكمة أضافت مادة جديدة للتهمة من غير أن يعلن بها الطاعن .

وحيث إن المادة التي يشير إليها الطاعن هي مادة العود ، وقد طلبت النيابة تطبيقها في مواجهته أمام المحكمة الاستئنافية لأنها كانت مستأنفة ، ولم يعترض الطاعن بشأن ذلك . عل أنه ليس من الضروري إعلان المتهم بهذه المادة قبل المحاكمة ، بل يكفي طلبها في مواجهة المتهم على أساس أن العود ظرف مشدد ، ولأن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بأن المواد التي يجب إعلان المتهم بها هي مواد القانون التي تقضى بالعقوبة فقط ، وليست مادة العود منها . ومع ذلك فلا مصلحة للطاعن في إثارة هذا الوجه لأنه لم يضار في طلب تطبيق هذه المادة لأن العقوبة المقضى بها عليه داخلة في نطاق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات وحدها ، وهي التي عوقب بمقتضاها . ولذا يكون هذا الوجه على غير أساس صحيح ويتمين رفضه .

(٢٢)

القضية رقم ١٠ سنة ٧ القضائية

محكمة . المواد الواجب إعلان المتهم بها . مادة العود . لا وجوب لإعلانه بها .
(المادة ١٥٨ تحقيق)

إن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب إعلان المتهم بالمواد التي تقضى بالعقوبة فليس من الضروري إعلانه قبل المحاكمة بمادة العود بل يكفي طلبها في مواجهته بالجلسة على أساس أن العود ظرف مشدد .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي برزى بك وصيد الفتاح السيد بك وعلى حيدر جازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك المستشارين .

(٢٣)

القضية رقم ٢١٠٣ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . جنابة . إحالتها إلى محكمة الجنابات . حق محكمة الجنابات فى إصلاح الخطأ أو المصير الواقع فى عبارة أمر الاتهام . طعن المتهم بأن وصف النيابة للهمة كان ناقصا . عدم قبوله .

إن قضايا الجنابات لا تتحال إلى محاكم الجنابات بناء على إعلان من النيابة العامة مبين فيه وصف التهمة ، وإنما تتحال بناء على أمر يصدر من قاضى الإحالة بين فيه الأفعال المستندة لكل متهم والوصف القانونى لهذه الأفعال . وليس للمتهم طريق للطعن فى ذلك الأمر ، وإنما إذا وقع فيه خطأ مادى أو سهو فى عبارة الاتهام ، جاز لمحكمة الجنابات ، إلى حين النطق بالحكم ، تدارك ما وقع من خطأ أو سهو . فإذا كانت محكمة الجنابات قد بينت فى حكمها الضربة التى أخذت بها المتهم ونوع الآلة التى استعملت فى الضرب فلا يقبل الطعن فى هذا الحكم بمقولة إن وصف التهمة التى وجهتها النيابة للمتهم مقتضب إذ هى اكتفت فيه بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه دون أن تبين أداة الضرب ولا عدد الضربات التى أوقعها المتهم بالمجنى عليه .

(٢٤)

القضية رقم ١٩٢ سنة ٧ القضائية

فهرود . سماع المدعى المدعى كشاهد فى الدعوى العمومية . لا مانع قانونا .

لا مانع قانونا من سماع شهادة المدعى بالحق المدعى فى الدعوى العمومية بعد تخليفه اليمين كسائر الشهود ، فإنه إذا كان خصما فى الدعوى المدنية فهو ليس بمخصم فى الدعوى العمومية التى تنصب شهادته عليها .

(٢٥)

القضية رقم ١٩٦ سنة ٧ القضائية

مرقة . مناط تحقق هذه الجريمة . انتقال المال المختلس إلى حيازة السارق بنية السرقة . إخفاء السارق الشيء المسروق تحت ثيابه . إلقائه بعد اقتضاح السرقة بعيدا عنه . الشرطية . اعتبار السرقة تامة .
(المادة ٢٧٥ ع ٣١٨)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن صراف المديرية تسلم بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الأهلي، ووضعها على منضدة بجواره، وشغل بتسليم باقي الأوراق، فاغتنم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها، وأخفاها تحت ثيابه، ولم اقتضحت السرقة ألقاها خلف عامود يبعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لأن المال قد انتقل فعلا من حيازة الصراف إلى حيازة المتهم بطريق الاختلاس وبنية السرقة .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتلخص في أنه إذا كانت التهمة صحيحة فيكون وصفها شروفاً في سرقة لأن الاختلاس لم يتم فعلا بل خاب أثره بالقضاء رزمة المائة جنيه داخل البنك، فالمادة الواجب تطبيقها هي المادة ٢٧٨ عقوبات لا المادة ٢٧٥ عقوبات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة أول درجة لأسبابه أن المحكمة صوّرت الواقعة بأن صراف المديرية استلم بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الأهلي ووضعها على منضدة بجواره واشتغل في استلام باقي الأوراق، فاغتنم الطاعن هذه الفرصة وسرق رزمة منها تحتوى على مائة جنيه وأخفاها تحت ثيابه، ولم اقتضح أمر سرقتها ألقاها الطاعن خلف عامود يبعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك . وقد اعتبرت المحكمة هذه الواقعة سرقة تامة، وهي على حق في ذلك، فقد انتقل المال المختلس من حيازة الصراف إلى حيازة الطاعن بطريق الاختلاس وبنية السرقة .

(٢٦)

القضية رقم ٢٠٠ سنة ٧ القضائية

مواد مخدرة . الحيازة . الإحراز . مائة كل منها . مثال .

(المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إن المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تعاقب على الحيازة (possession) وعلى الإحراز (détention) . والحيازة لا يشترط فيها وضع يد الحائز ماديا على الجوهر المخدرا هو الشأن في الإحراز ، بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان الجوهر تحت يد شخص آخر نائب عنه . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم سلم المخدر إلى أحد الخفراء وكلفه نقله إلى جهة معينة لإيقاع به ، اعتبر المتهم حائزا للمخدر الذي ضبط مع الخفيير ، وحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٥ السالفة الذكر .

جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدي بك المستشارين .

(٢٧)

القضية رقم ٢٠٩٧ سنة ٦ القضائية

دفاع . منقسم بجنائية . حضور مدافع عنه من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . وجوبه . محام مقرر أمام المحاكم الجزئية فقط . حضوره عنه . إخلال بمبدأ .

(المادة ٢٥ و ٢٨ تشكيل)

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بجنائية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه، وأن يكون هذا المحامي من المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئناف . فإذا حضر مع المتهم محام مقرر أمام المحاكم الجزئية ، دون غيرها ، فيكون هذا المتهم قد حوكم بدون أن يدافع عن نفسه دفاعا مستوفيا . وهذا إخلال يستوجب بطلان الإجراءات وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها .

(٢٨)

القضية رقم ٢١٠٥ سنة ٦ القضائية

تشل عمد . ضرب شخص . تمييزه عن الحركة . تركه في مكان منزل . وفاته نتيجة لذلك . توافر نية القتل . تشل عمد .

(المادة ١٩٤ ع = ٢٣٠)

إن تمييز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً ، وتركه في مكان منزل محروماً من وسائل الحياة ، يعتبر قتلاً عمداً متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الوقائع التي أثبتتها محكمة الجنايات في حكمها المطعون فيه لمصححت لوجب تطبيق المواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون العقوبات ، أى اعتبار ما وقع من الطاعن خطفاً مع ضرب أفضى إلى موت أحد المجنى عليهما ، ولهذا تكون محكمة الجنايات قد أخطأت في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليهما لا تسبب الوفاة في ذاتها ، وإنما في موضع بحيث ما كانت تشل حركتهما عن المسير والانتقال إلى حيث يفجوان من مغبة الجوع الذي أدى إلى موت أحدهما ، إذ المسافة التي أثبتها الحكم من موضعهما إلى الطريق العمومي لا تزيد على عشرة أمتار ، وأحدهما عمره عشر سنوات والثاني ثلاث سنوات ، ولم يثبت وجود كسور في أرجلهما تعوقهما عن الحركة . فلو كانت نية القتل متوافرة عند الطاعن لما تركهما في الحالة التي وصفها الكشف الطبي بل لقضى عليهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين وقائع الدعوى بأن أثبت أن الطاعن لعداء بينه وبين أهل الطفارين المجنى عليهما خطف هذين الأخيرين وذهب بهما إلى زراعة قصب وأحدث بهما إصابات جسيمة أعجزتهما عن الحركة ثم تركهما يموتان جوعاً ، وقد مات أحدهما فعلاً ، وأسعف الثاني بالعلاج بعد أن عثر عليه . وقد أشار الحكم في معرض سرد هذه الوقائع إلى الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليهما حيث جاء

به خاصا بالقتيل "إن وفاته حصلت من الصدمة العصبية الناشئة من الكسور والرضوض التي به ، مع ضعف الحيوية الناشئة من عدم التغذية". وبعد أن دلت المحكمة على صحة هذه الوقائع استخلصت توفرية القتل لدى الطاعن حيث قالت "إن نية القتل ظاهرة من ضرب المجنى عليهما ضربا مبرحا بقصد تمجيزهما عن السير ثم تحبتهما في زراعة قصب بعيدن عن الأنظار مدة ثلاثة أيام بلا طعام ولا شراب ، حتى أنه لم يعثر عليهما إلا صدفه وهما في آخر رمق من حياتهما ، وكلاهما بحالة سيئة جدا حتى أن أحدهما فؤاد توفى عقب العثور عليهما بساعات ، وحتى أن الثاني وصل بحالة سيئة لدرجة أنه ما كان في استطاعته أن يجابو أمام النيابة عما حصل ، وكان يتم ولم يمكنه إلا ذكر اسم المتهم (الطاعن)". ومن هذا يبين أن محكمة الجنائيات لم تستظهر توفرية القتل لدى الطاعن من الضرب فحسب بل ومن تركه المجنى عليهما في زراعة القصب التي أخفاها فيا لكي يموتا جوعا ، وقد مات أحدهما فعلا من جراء ذلك . واستنتاج محكمة الموضوع لنية القتل لدى الطاعن من هذه الوقائع أمر تملكه ، لأنه تقدير موضوعي ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، ما دامت الأسباب التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع تؤدي منطقيا إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولا نزاع في أن تمجيز فخصص عن الحركة بضره ضربا مبرحا وتركه في مكان منعزل محروما من وسائل الحياة بنية القتل ، يعتبر قتلا عمدا متى كانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

وحيث إنه لم يذكر يكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون على الواقعة الثابتة به تطبيقا سليما ، خلافا لما يدعيه الطاعن ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(٢٩)

القضية رقم ٢٢١٠ سنة ٦ القضائية

ترد ير . التوقيع على محضر باسم لشخص موهوم . عريضة دعوى جزاءا للدين لدى الغير . تردير
معاقب عليه . مثال . (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع = ٢١١ و ٢١٢)
إن التوقيع على المحضر بامضاء مزور يعدّ تزويرا معاقباً عليه ، ولو كان الإمضاء
لشخص لا وجود له في الواقع . فمن اصطنع عريضة دعوى محجّز ما للدين لدى
الغير ناسباً صدورها إلى شخص موهوم وقبّضها ، بعد التوقيع عليها باسم ذلك
الشخص ، إلى قلم المحضرين لإحالتها فأطلتها ، فإنه يكون قد اقترف جناية التزوير
المعاقب عليها بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات .

(٣٠)

القضية رقم ٢١١ سنة ٧ القضائية

دفاع شرعي . التمسك به . الرد على هذا المنع . وجوبه . إفضاله بطل الحكم . مثال .
(المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)
التمسك بحق الدفاع الشرعي هو من الدفوع الجوهرية الواجب الرد عليها
في الحكم وإلا كان معيباً واجبا نقضه . فإذا اعترف المتهم أمام المحكمة بالجريمة
المسندة إليه ، وهي أنه عض المحني عليه في سياجته فلشأن من ذلك حاجة مستديمة ،
وطلب براءته لأنه لم يرتكبها إلا دفاعاً عن نفسه إذ أن المحني عليه (وهو عمدة) قد
قبض على أخيه وحسبه بالقوة ، وأمر بادخال المتهم معه ، فنار لذلك ، وأراد
التخلص منه ، فعضه ، فلا شك في أن مؤدى هذا الدفاع أن المتهم كان في حالة
دفاع شرعي عن نفسه وعن أخيه لدفع فعل يعتبر قانوناً جريمة على النفس وهو
القبض عليهما ؛ وهذا الدفاع يجب على المحكمة أن تحقّقه ، وأن ترد عليه في حكمها إذا
هي لم ترالأخذ به ، فإن لم تفعل كان حكمها معيباً متعيناً نقضه .

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي برزى بك و عبد الفتاح السيد بك و علي حيدر جازي بك و محمد كامل الرشيدى بك المستشارين .

(٣١)

القضية رقم ٢٤٥٦ سنة ٦ القضائية

ترد في أوراق أميرية :

(أ) شهادة إدارية . عمدة . تحريرها لتقديمها إلى مكتب المساحة . تسجيل . ورقة رسمية .

(ب) ركن الضرر . متى يتحقق ؟

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع = ٢١١ و ٢١٢)

١ — الشهادة الإدارية المحررة من العمدة لتقديمها إلى مكتب المساحة من الأشخاص الذين تكون ملكيتهم للعقار غير ثابتة رسميا هي من المحررات الرسمية، لأن الذى يقوم بتحريرها هو العمدة وهو موظف عمومى مختص بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية. فمن يرتكب تزويرا في هذه الشهادة يحق عقابه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات .

٢ — مجزؤ تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر، فإن كل عيب بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانونا .

(٣٢)

القضية رقم ٢٤٦٠ سنة ٦ القضائية

(أ) قرض وإلزام . الطعن من متهم بحصول نقص في إجراءات المحاكمة بالنسبة لتزيره . لا يقبل لعدم الصلة .

(ب) تحقيق . ضابط يوليس . الطعن عليه . وجوب إيداعه لدى محكمة الموضوع . عدم إيداعه . إيداعه لدى محكمة القضاة . لا يجوز .

(ح) دفاع . طلب المحكمة إلى محام المتهم الاستعداد للرافعة في القضية في اليوم التالى . قبوله ورفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — إذا كان كل ما يستند إليه الطاعن في طعنه على الحكم الصادر ضده هو حصول عيب في الإجراءات التى اتخذت في حق ضيره من المتهمين معه، فهذا

الظمن لا يقبل لانعدام مصلحة الطاعن منه إذ أن العيب الذي ينمى على الحكم لا يتعدى أثره إليه هو بل يقتصر على من اتخذ في حقه الإجراء المعيب .

٢ - الظمن في إجراءات التحقيق الحاصل بواسطة ضباط البوليس المحقق للجنابة يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع حتى تقدر هذا التحقيق بما يستحقه .
فإذا لم يبد لديها فلا يجوز إبداءه لدى محكمة النقض .

٣ - إذا كان الثابت أن محكمة الجنائيات طلبت إلى المحامي المدافع عن المتهم أن يستمد للرافعة في القضية في اليوم التالي وتركته له تقدير موقفه ، فقبل ثم تراجع بعد ذلك طائفا غائرا ، فلا يقبل من المتهم أن يدعى - بعد صدور الحكم - أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع .

(٣٣)

القضية رقم ٢٢٢ سنة ٧ القضائية

حكم . تبسيه . حكم استثنائي . اعتماد على أسباب الحكم الابتدائي . عدم توقيع القاضي على الحكم الابتدائي . بطلان الحكم الاستثنائي .

(المادة ١٤٩ تحقيق ١٠٣٠ مرافعات)

إن خالف الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المردوم
فإذا أيد هذا الحكم استثنائيا لأسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الاستثنائي باطلا
لقيامه على أسباب لا وجود لها قانونا .

(٣٤)

القضية رقم ٢٣٠ سنة ٧ القضائية

جرح . متى تنطبق المادة ٢٠٨ ضوابط ؟ متى تنطبق المادة ٢٠٦ ؟ حلاق . إجراءات عملية
بين إنسان لإنزال الشجرة . جرح عمد .

(المادة ٢٠٦ و ٢٠٨ ج ٢٠٨ و ٢٤٢ و ٢٤٤)

إن المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا إذا كان الجرح قد حدث
عن غير قصد ولا تعمد ، كما لو أصاب قائد سيارة شخصا بسبب مسيره بسيارته على
اليسار أو بسرعة تتجاوز المقرّر باللوائح .

أما إذا كان الجرح قد حصل عن عمد من المتهم فالمادة ٢٠٦ هي التي تنطبق عليه . فالجرح الذي يحدثه حلاق يجهن المجنى عليه بإجرائه له عملية إزالة الشعر غير المرخص له بإجرائها يكون جريمة الجرح العمد . ولا ينفي قيام القصد الجنائي رضاه المجنى عليه بإجراء العملية أو ابتغاء المتهم شفاؤه ، فإن ذلك متعلق بالبواعث التي لا تأثير لها في القصد الجنائي الذي يتحقق بمجرد تعمد إحداث الجرح .

جلسة ١١ يناير سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدي بك المستشارين .

(٣٥)

القضية رقم ٢٣٧ سنة ٧ القضائية

محكمة :

(أ) جنحة . تحريكها بواسطة البوليس . إحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها . جوازها . تحقيق النيابة . لا يشترط .

(ب) تحقيقات أولية . تأسيس الحكم عليها . لا يجهز . وجوب تأسيسه على التحقيق الذي يجره المحكمة . الاستئناس بأقوال بعض الشهود في تحقيق البوليس . لا يضر الحكم .

١ - لا يشترط قانونا لإحالة قضايا الجنح إلى المحاكم المختصة بنظرها أن تكون النيابة العامة قد أجرت تحقيقا فيها ، فتصح إحالتها بناء على تحقيقات البوليس إذا رأت النيابة كفايتها .

٢ - التحقيقات الأولية لا تصلح أساسا لتبنى عليه المحكمة حكمها ، بل الواجب دائما أن يؤسس الحكم على التحقيق الذي يجره المحاكم بنفسها في الجلسة . ولكن إذا كانت النيابة لم تجر تحقيقا في قضية الجنحة اكتفاء بتحقيقات البوليس ، واقتصرت على استجوابها هي للتمهين دون الاستئانة بكتاب تحقيق ، ولما أحلت القضية

على المحكمة سمعت بعض الشهود في الجلسة، ثم أصدرت حكمها مؤسسا بصفة أصلية على أقوال الشهود الذين سمعتم، فلا يضير هذا الحكم أن يكون قد أخذ — على سبيل مجرد الاستئناس — بأقوال بعض الشهود في محضر البوليس دون أن يسمعوها لدى المحكمة، فإن ذلك يكون تزييدا في التدليل يستقيم الحكم بدونه .

(٣٦)

القضية رقم ٢٤٥ سنة ٧ القضائية

اختلاس أموال أميرية . صراف . الأموال التي تسلم إليه بسبب وظيفته . المبالغ التي تسلم إليه لسدادها في الضرائب . أموال أميرية مجرد تسليمها له . أثمان البذور المستحقة لبنك التسليف الزراعي . اختلاسها . جنائية .

(المادة ٩٧ ج = ١١٢)

إن اختلاس الصراف للأموال المسلمة إليه بسبب وظيفته يعدّ دائما جنائية بمقتضى المادة ٩٧ من قانون العقوبات . فالمبالغ التي يتسلمها من الأهالي لتوريدها إلى خزانة الحكومة، سدادا للضرائب وغيرها مما هو مستحق لها، تعتبر مجرد تسليمها له من الأموال الأميرية، ولو لم يحصل قيدها في الدفاتر وتوريدها للخزانة . وأثمان البذور المستحقة لبنك التسليف الزراعي، وإن كانت من الأموال الخصوصية، فإن اختلاسه إياها يعدّ جنائية ما دامت لم تسلم إليه إلا بحكم وظيفته .

جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى عبد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : زكي برزى بك وعبد نفيس حسين بك وعبد الفتاح السيد بك وعبد كامل الرشيدى بك المستشارين .

(٣٧)

القضية رقم ٢٠٢ سنة ٧ القضائية

(أ) تزوير . نزع إضاء صحيح لشخص على محزر . لصلقه على محزر آخر اصطنع لإسناد واقعة مكتوبة إلى هذا الشخص . تزوير مبالغ عليه .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٣ ع = ٢١١ و ٢١٥)

(ب) نصب . حارس . مجزود تقديم سند مزور إليه والتوصل بذلك للاستيلاء على المحجوز .
(المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦) احتيال .

١ — من ينتزع إضاءاً صحيحاً موقعاً به على محزر ويلصقه بمحزر آخر فإنه يرتكب تزويراً مادياً بطريقة تغيير المحزر ، لأنه بفعله إنما ينسب إلى صاحب الإضاء واقعة مكتوبة هي توقيع على المحزر الثانى .

٢ — إن مجزود تقديم سند مزور إلى الحارس المعين على أشياء محجوزة ، والتوصل بذلك إلى الاستيلاء عليها منه ، يكتفى قانوناً لتحقيق ركن الاحتيال في جريمة النصب بإيهام الحارس بهذه الطريقة بوجود واقعة مزورة . والقول بانعدام هذا الركن استناداً إلى أن الحارس أخطى وكان في مقدوره التحقق من صحة السند الذى قدم إليه لو رجع إلى صاحب التوقيع على السند هو دفع موضوعى لا يصح عرضه على محكمة النقض .

(٣٨)

القضية رقم ٢٤٨ سنة ٧ القضائية

(أ) حيوان . الإضرار به . تقدير جناية الضرر . موضوعى .

(المادة ٣١٠قرة أولى ع = ٣٥٥)

(المادة ١٥١ تحقيق)

(ب) حكم . تأجيل التعلق به . لا يطالع .

١ - إن تقدير جسامته الضرر المنصوص عليه في المادة ٣١٠ نفرة أولى من قانون العقوبات هو أمر موضوعي . فتي كانت الوقائع الثابتة بالحكم تؤدي إليه فلا رقابة لمحكمة النقض في ذلك .

٢ - لأنه وإن كانت المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب إصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها على الأكثر، إلا أنها لم تنص على البطلان في حالة عدم مراعاة ما قضت به . وإذن فتأجيل النطق بالحكم إلى مدة تتجاوز ما هو مقتر في تلك المادة لا يبطل الحكم .

(٣٩)

ال قضية رقم ٢٧١ سنة ٧ القضائية

وصف التهمة . متهم . تقديمه إلى محكمة الجنايات بتهمة سرقة بإكراه . معاقبة المحكمة له على تهمة الضرب التي ثبتت عليه وحدها . عدم تنييه الدفاع إلى هذا التعديل . حق المحكمة في ذلك .

(المادة ٤ : تشكيل)

من حق محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تحكم في الدعوى — بدون مسبق تعديل في التهمة — بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة لعدم ثبوت بعض الأفعال المستندة إليه . فإذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بتهمة سرقة بإكراه ترك بالجنى عليه آثار جروح ، فرأت المحكمة أن واقعة السرقة مختلفة ، وأن ما ثبت وقوعه من المتهم هو ضرب الجنى عليه ، فعاقبته على هذا الذي ثبت وحده ، فلا مخالفة للقانون إذا هي فعلت ذلك بغير أن تلبه الدفاع .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٣٧

بزيامة سعادة مصطفى نخباشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : مراد وهبة بك وعبد الفتاح السيد بك وعبد حميد مجازى بك وعبد كامل الزشيدى بك المستشارين .

(٤٠)

القضية رقم ٢١٣ سنة ٧ القضاية

(١) تليس . ضابط بريس . حقه في القبض على المتهم الخليس وتجريده من سلاحه . استعمال القوة لهذا الغرض . محاولة التهم الحرب . استنائه على الفرار بركوب فرس . إطلاق النار على الفرس لتسليها . قتلها . لاجرمية . (المادة ٣١٠ ع ٣٥٥)

(ب) دفاع قرمى . استظهاره من وقائع تنجيه . لا تدخل المحكمة القبض .

(المادة ٢١٠ ع ٢٤٦)

١ - إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متلبسا بجرم حتى حمل السلاح بدون رخصة وإهانة ضابط البوليس بالقول أثناء تأديته وظيفته ، فهذه الحالة تسوغ قانونا للضابط أن يقبض على المتهم ويجزده من سلاحه وأن يستعمل القوة الضرورية لذلك . فإذا ما حاول المتهم الحرب لتفادى القبض كان للضابط أن يعطله . فإذا اضطر في سبيل ذلك إلى إطلاق النار على الفرس التي استعان بها المتهم على الفرار فاصدا تعطيلها عن العدو فقتلها فإنه لا يكون متجاوزا حقه ، والفعل الذى وقع منه لا يكون جريمة .

٢ - إذا استظهرت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ولم تكن هذه الوقائع متجافية مع النتيجة التي استخلصتها المحكمة ، فلا معقب عليها في ذلك .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه ذكر أن ضابط البوليس أطلق العيار على فرس المدعى الأول للتمكين من ضبط السلاح غير المرخص به ، وهذا لا سند له من التحقيقات ، بل ويخالف ما ثبت فيها

على لسان الضابط نفسه إذ تقرر في تحقیقات النيابة أنه أطلق العيار على الفرس ليقومها وأنه أصابها في كفلهما من الخلف . وتلك الأقوال مضافة لموقع الإصابة لا تؤدى إلا إلى معنى واحد وهو أن الضابط أطلق العيار قاصداً قتل الفرس .

ومن حيث إن هذا الوجه موضوعي لأنه متعلق في الحقيقة بتأويل أقوال الضابط وتقديرها ، ولا نزاع في أن ذلك من شأن محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فيه إلا إذا كانت تلك الأقوال لا تؤدى عقلاً إلى ما استخلصته منها . وتظاهر من العبارة التي ينسبها الطاعن إلى الضابط وهي قوله إنه أطلق العيار على الفرس ليقومها وأنه أصابها في كفلهما من الخلف أنها لا تتعارض مع ما أثبتته المحكمة من أن الضابط أطلق العيار على الفرس لكي يمتطها عن العدو ، بل هي تؤدى عقلاً إلى ما استنتجته منها محكمة الموضوع .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه ذكر أن إطلاق العيار كان لأمر القبطنة ضرورية قيام الضابط بواجبه . ومعنى هذا أن المحكمة أباحت قتل الفرس للتمكن من ضبط السلاح . وهذا مبدأ لا تقوه الإنسانية ولا القانون ولا تعليقات البوليس ، إذ حمل السلاح جنحة بسيطة يجوز الحكم فيها بالقرعة ، فلا يمكن أن تكون مبرراً لقتل الماشية لجود التمكن من ضبط السلاح لإمكان مصادرتة . ومن ثم تكون محكمة الموضوع قد أخطأت في تفسير المقتضى الذي نصت عليه المادة ٣٩٠ عقوبات ، إذ المقصود بهذه العبارة أن يكون هناك خطراً من الحيوان على النفس أو المال ، وأن يكون الخطر واقعاً في الحال ، وأن لا توجد طريقة أخرى مشروعة أو أقل إجراماً لتفادي الخطر .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أنه بينما كان ضابط البوليس جالساً بالنقطة إذ سمع صوت ثلاثة أميرة نارية على مقربة من النقطة فأسرع إلى مصدر الصوت وبصحبته العسكري قنديل ميسر فأدرك المتهم الأول (الطاعن الأول) وهو راكب فرسه ويده بندقية فسأله عما إذا كانت لديه رخصة لها فأجاب سلباً فطلب إليه أن يسلمها فلم يمثل وأهانه بقوله له " لا أنت ولا أعظم منك يأخذها "

وعند ذلك حضر المتهم الثانى (الطاعن الثانى) را بجا فرسه ووقف حائلا بينهما فانتهر المتهم الأول الفرصة وفر هاربا قاصدا بذلك الإغلات من ضبطه بالبندقية الغير المرخصة، فما كان من الضابط إلا أن تعقبه لضبطها كما تقتضى بذلك واجباته . وقد استمر المتهم الأول فى عدوه رغم تنبيه الضابط له بالوقوف ، ولما لم يمثل أطلق الضابط عيارا ناريا على فرسه لكي يسطلها عن العدو، وبذلك يتمكن من ضبط البندقية ، غير أن المتهم الثانى أدركه فى هذه اللحظة شاهرا عصاه الغليظة يريد أن يضربه بها ، فلم يجد الضابط وسيلة لدفع هذا الخطر المحقق به إلا أن يصوب فدارته إلى فرس المتهم الثانى فتخر صريمة ويسقط المتهم الثانى معها . وقد حدث فى أثناء ذلك أن تمكن المتهم الأول من الفرار وإخفاء البندقية ، ثم عاد بفرسه إلى محل الحادثة حيث نفقت نتيجة المصادف التارى . وقد أضاف الحكم بعد ذلك أنه يبين من كل ذلك أن إطلاق الضابط للبار التارى على فرس المتهم الأول اقتضته ضرورة القيام بواجبه وهو ضبط البندقية الغير المرخصة التى كانت معه وحاول الحرب بها .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطاعن الأول كان متلبسا بجريمة حمل السلاح بدون رخصة وبجريمة التعدى على الضابط بالقول أثناء تأدية وظيفته ، وهذا التلبس يميز للضابط قانونا أن يقبض على المتهم المتلبس ويجزؤه من سلاحه وأن يستعمل القوة الضرورية للوصول إلى هذا القبض ، فإذا ما حاول المتهم الحرب فى هذه الحالة كان للضابط أن يوقفه ويسطلها عن الحرب . وقد أثبت الحكم أن الطاعن الأول الذى كان متلبسا بجريمة حمل السلاح والتعدى حاول الحرب را بجا فرسه رغم تنبيه الضابط له بالوقوف ، فاضطر الضابط إلى إطلاق العيار على الفرس لكي يسطلها عن العدو، وهو إذ فعل ذلك لم يتجاوز حقه ولم يخالف القانون فى شيء .

أما ما يدعيه الطاعنان من أن الضابط يعتبر فى هذه الحالة أنه قتل الفرس بدون مقتض فلا محل له لأن الحكم لم يثبت أن الضابط تعمد قتل الفرس ، بل

كل ما أثبت أنه تعمد تعطيلها، وهذا لا يؤدي إلى أنه تعمد القتل، فإذا نفقت المشاشية في هذه الحالة فلا يسأل الضابط عن هذا التفوق لأنه جاء نتيجة لعمل مشروع قانونا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم ذكر أنه بعد أن أصاب الضابط فرس المدعى الأول تقدم المدعى الثاني شاهرا عصاه الغليظة يريد أن يضربه بها، فإذا ما تبين أن الضابط يقتله فرس المدعى الأول كان قد ارتكب جريمة يعاقبه القانون عليها، وأنه ارتكبها بغير مقتض، فلا يجوز له أن يستظل بحق الدفاع لأنه يكون بسوء تصرفه قد وضع نفسه هذا الوضع وعرض نفسه للضرر. ومن القواعد المقررة أن المعتدى لا يكون له أن يتمسك بحق الدفاع لرد اعتداء يقع عليه بعد وقوع اعتدائه . على أن التهديد بالعصا لا يصبح اعتباره مبررا لأن يقتل فرسا كريمة إذ كان في وسع الضابط أن يلجأ إلى وسيلة أخرى غير إجرامية، خصوصا وقد كان معه عسكرى مسلح وكان في الإمكان إصدار الأمر له ليحول بين الاثنين .

ومن حيث إن الشق الأول من هذا الوجه لا أساس له . لأن الثابت في الحكم أن الضابط لم يرتكب جريمة ولم يكن معتديا حتى يسقط حقه في الدفاع الشرعي عن نفسه . أما الشق الثاني الخاص باستطاعة الضابط للدفاع عن نفسه أن يلجأ إلى وسيلة أخرى غير قتل الفرس فهو نزاع موضوعي فصل فيه الحكم المطعون فيه بأن أثبت " أنه بالنسبة لقتل الضابط فرس المتهم الثاني قد تبين للحكمة من ظروف الحادثة أن المتهم الثاني هذا، وقد رأى الضابط أطلق العيار الناري على فرس أخيه، هجم عليه بحالة نفسية متهيبة يريد إيقاع الأذى به فلم يكن هناك مفر لدرء هذا الخطر المحقق الحصول إلا أن يطلق العيار على الفرس ليوقفه دون الوصول إليه والتمكن من إيذائه . وترى المحكمة أنه معذور في تصرفه هذا . خصوصا إذا لوحظ أنه قد تألبت عليه جموع العرب المرافقة للتهمين الأولين (الطاعنين) ولم يكن برفقته إلا جندي واحد فهو مضطر في سبيل الدفاع عن نفسه درءا لخطر المحدث به إلى

اتخاذ هذا التدبير الذي رأى فيه نجاة له من هذا الخطر المحقق . ويرى من هذا الذي أتيته الحكم أن الضابط كان مضطرا في سبيل الدفاع عن نفسه إلى إطلاق النار على القرم ليوقف المتهم الثاني عن إيصال الأذى به . فإذا عدته المحكمة في هذا الظرف في حالة دفاع شرعي عن نفسه تكون قد أصابت في تطبيق القانون ، وتقديرها في هذا الصدد موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٣٧

برئاسة سمادة مصطفى عبد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي برزي بك ومجد فهمي حسين بك ومجد الفتاح السيد بك ومجد كامل الرشيدى بك المستشارين .

(٤١)

القضية رقم ٢٤٥٠ سنة ٦ القضائية

قض وإبرام . كاتب محام . تقريره بالنقض . توكيله من المحامى في إجراء ذلك بتوكيل عام يتناول له الطعن في جميع الأحكام . وكالة باعلة . عدم قبول الطعن شكلا .

لا يقبل الطعن شكلا إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلًا من كاتب المحامى بناء على توكيل عام صادر له من المحامى الموكل في هذا الطعن يتناول له فيه الطعن في جميع الأحكام الجنائية الصادرة في القضايا الموكل فيها هذا المحامى ، لأن هذا التوكيل العام باطل قانونا لما في أعماله من إسباغ ولاية من المحامى على كاتبه في أمر قضائى بحث هو لخص الأحكام والطعن فيما يرى الطعن فيه منها مما لا يملك المحامى أن ينبس عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

(٤٢)

القضية رقم ١٩٩ سنة ٧ القضائية

قاضى الإحالة . حكم نهائى من محكمة الجنبع بعدم الاختصاص . إعادة الدعوى إلى محكمة الجنبع .
 عدم جواز . إحالتها إلى محكمة الجنائيات للحكم فيها بطريق الخيرة .

(المادة ١٤٨ تحقيق)

إن قاضى الإحالة لا يملك ، بعد الحكم نهائيا من محكمة الجنبع بعدم اختصاصها
 بنظر الدعوى على اعتبار أن الواقعة جنائية ، أن يأمر بإعادة القضية إليها للحكم فيها
 على أساس أنها جنحة . وذلك لأنها قد تخلصت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة
 الشيء المحكوم فيه . ولكن القانون قد أجاز له — إذا رأى أن الواقعة جنحة —
 أن يثبت رأيه هذا في الأمر الذى يصدره بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات
 المختصة على صورة توجيه اللجنة مع الجناية إلى المتهم بطريق الخيرة .

(٤٣)

القضية رقم ٢٤٧ سنة ٧ القضائية

تفتيش :

(أ) شخص . تفتيش في غير الأحوال التى يرخص فيها القانون . بطلانه . الاعتماد عليه .
 لا يجوز . مثال .

(ب) قبض . تفتيش . صحة القبض . صحة التفتيش .

(المادتان ١٥ و ١٦ تحقيق)

١ — إن التفتيش الذى يقع على الأشخاص في غير الأحوال التى يرخص فيها
 القانون به يكون باطلا بطلانا جوهريا ، ولا يصح الاعتماد عليه كدليل لإدانة
 الشخص الذى حصل تفتيشه . فإذا قبض أحد رجال البوليس (أونباشى) على شخص
 وهو سائر في الطريق ، وأجرى تفتيشه لمجرد الظن أو الاشتباه في أنه يحرز مخدرا ،
 فإن هذا التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا لمخالفته لأحكام القانون .

٢ — لرجال البوليس دائما حق تفتيش الأشخاص الذى يحرون القبض عليهم
 طبقا للقانون ، فكلمة كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا والعكس بالمعنى .

(٤٤)

القضية رقم ٥٨٩ سنة ٧ القضائية

(١) نصب . ادعاء الوكالة كذبا من شخص . الاستيلاء بذلك على مال .

(المادة ٢٩٣ ج = ٢٣٦)

(ب) قرض وإبرام لا مصلحة . لا قبول . مثال .

١ — من أدعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال فقد ارتكب

الفعل المكتون بالجريمة النصب ، وجاز عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

٢ — إذا أخطأ الحكم فأسند إلى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة

أخرى ، وعاقبه على الجريمتين بقوبة واحدة داخلية في حدود المادة المنطبقة على

الجريمة الواجب معاقبته من أجلها ، فانه بذلك تنفى مصلحة العاطن في التمسك
بالخطأ الذى وقع فيه الحكم .

(٤٥)

القضية رقم ٥٩٠ سنة ٧ القضائية

استئناف . مجادة . وجوب مراعاته . مسجون .

(المادتان ١٦٢ و ١٧٧ تحقيق)

يجب على كل محكوم عليه أن يرفع استئنافه عن الحكم الصادر ضده في الميعاد

القانونى . ولا يشفع له في مخالفة ذلك أن يكون مسجوناً ، ما دام نظام السجون

يمكنه من ذلك بوجود الدفاتر المعدة لهذا الغرض فيها .

(٤٦)

القضية رقم ٥٩٣ سنة ٧ القضائية

اختلاس . وال . أميرة . النية . متى تحقق ؟

(المادة ٩٧ ج = ١١٢)

يكفى لتوافرنية الاختلاس المنصوص عليه في المادة ٩٧ من قانون العقوبات أن

يثبت الحكم أن الموظف المتهم تصرف في المال الذى يمهده على اعتبار أنه مملوك له .

ولا يؤثر في توافر هذه النية ردّ المتهم مقابل ما أضره من المال بعد تصرفه فيه .

جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات: زكى برزى بك ومجد الفتح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٤٧)

القضية رقم ٢٦٧ سنة ٧ القضاية

اختلاس أموال أميرية . محقق الجريمة . ظروف لاحقة . لا تأخير لها . محصل بالبلدية . اختلاسه الضرائب المستحقة لها . جنابة . محصيل الضرائب المختلفة مرة أخرى . لا ينير من طبيعة الجريمة ولا يثقلها إلى جنحة .

(المادة ٩٧ ع = ١١٢)

إن جريمة الاختلاس تحقق وتحدد بمجرد توافر أركانها القانونية ، ولا يؤثر في قيامها ما يلحق ذلك من ظروف . فإذا كان الثابت أن الموقوفين دفعوا إلى محصل البلدية — بصفته مندوباً للحصول — الضرائب المستحقة عليهم للبلدية فاقتلسها ، فإن هذه الضرائب أصبحت بقبض المحصل لها بصفته المذكورة أموالاً أميرية تقع اختلاسها تحت نص المادة ٩٧ عقوبات . وتحصيل البلدية هذه الضرائب مرة أخرى من الموقوفين على أساس أنهم لم يقوموا بسدادها لا يغير من طبيعة الجريمة التي ارتكبت فعلاً ولا يثقلها من جنابة إلى جنحة بالمادة ٢٩٦ ع .

(٤٨)

القضية رقم ٧٣٩ سنة ٧ القضاية

تلبس :

(أ) حمل مخدر .

(ب) تلبس بالجريمة . حق رجال الضليعة القضائية في تفتيش منازل جميع المتهمين فيها . حضور المتهمين أو غيابهم . فاعل أصلى أو شريك . جواز التفتيش .

(ج) تفتيش منزل المتهم . جريمة ينطبق عليها وصف التلبس . وجود دلائل على الاتهام . جواز التفتيش . (المادة ١٨ تحقيق)

١ — إن مشاهدة الجاني يحمل مخدراً هي من حالات التلبس بالجريمة ،

بل هي أظهر هذه الحالات وأولها .

٢ — لرجال الضبطية القضائية في جميع أحوال التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل جميع المتهمين فيها، سواء أكانوا حاضرين أم غائبين، وسواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء، فإن القانون لم يفرق بين متهم وآخر، ولا يتطلب لإجراء التفتيش إلا أن تكون هناك دلائل قوية على اتهام الشخص المراد تفتيشه في الجريمة التلبس بها .

٣ — لا يشترط لتفتيش منزل متهم في أحوال التلبس أن يشاهد هذا المتهم في حالة من هذه الحالات، كما قد يلوح من النص العربي للمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات، بل يكفي — كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة — أن تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس، وأن توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها .

المحكمة

ومن حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن التفتيش الذي حصل في منزله لم يكن مستوفيا لجميع الشروط اللازمة لصحته، وقد وافقت المحكمة على هذا لكنها قالت إن الطاعن ومن معه كانوا في حالة تلبس تميز التفتيش بدون إذن من النيابة، مع أن حالة الطاعن لا تعتبر حالة تلبس، لأن ما أسند إليه شخصيا لا يعدو أن يكون دعوى تحمل المصدق والكذب، ولأن أخول التلبس واردة في القانون على سبيل الجسر . وقد حكمت محكمة النقض بأنه لا يجوز أن يخلق ضابط المباحث واقعة التلبس ويرسل إلى المتهم من يشتري منه المخدراتم يبيع نفسه دخول مسكنه وتفتيشه . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة اقتضت الدفع اقتضابا فلم تمن بالرد على الشطر الخاص ببطلان الإجراءات، ولعلها اكتفت باعتقادها أن الحالة حالة تلبس .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن الطاعن دفع ببطلان محضر تفتيش منزله لأنه حصل بناءً على إذن صدر من أحد وكلاء النيابة العامة

لضابط بوليس نقطة باطيم في تاريخ سابق على هذه الحادثة وغير خاص بها ، ولأنه لم يصدر عقب تحقيق جرى في صدد الجريمة المنسوبة للتم ، فردت المحكمة على هذا الدفع بقولها إنه مع وجاهته من حيث بسطه الشروط الواجب توافرها لصحة إذن التفتيش وبالتالي صحة التفتيش ، إلا أن ذلك محله وتطبيقه في حالة ما إذا كان من قام به من رجال الضبطية القضائية لم يكن ذا سلطة مخولة له من القانون تجيز له إجراؤه دون الرجوع إلى النيابة العامة لاستصدار إذن منها به ، أما إذا كان القانون قد خوله حق التفتيش فلا بطلان ولو كان رجل الضبطية القضائية قد اعتمد خطأ في تمتشه على إذن باطل ، لأن البطلان لا يكون إلا لخلفة الفعل ذاته للقانون أو عدم استيفاء شرائط صحته دون النظر إلى ما سبقه أو لحقه من أفعال أو إجراءات باطلية ليست ركنا من أركانه ولا جزءا منه . وإنه باستعراض وقائع الحادثة كما هي مفصلة في التحقيقات وفي حكم محكمة أول درجة تبين منها أن الجريمة المنسوبة للتم كانت في حالة تلبس ، ويكون للضابط ، وهو رئيس مكتب المختبرات بالوجه البحري ومساعد الضابط مصطفى مهدي أنفدى اللذين توجهوا لمحل الواقعة باعتبارهما من رجال الضبطية القضائية ، حق في أن يدخلتا منازل المتهمين ويقتضاها دون أن يحتاجا إلى استصدار إذن من النيابة بهذا التفتيش ، كما يكون تحقيقهما تحقيقا قضائيا عملا بالمادة ١٧ من قانون تحقيق الجنايات . ومن ثم فلا بطلان ويكون محضر التفتيش صحيحا والدفع مرفوضا .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالنسبة للوضوح هي أن رئيس مكتب المختبرات بطنطا علم من التحريات أن الطامن الأول يجبر بالمختبرات فأرسل إليه شخصين : أحدهما مخبر ، والثاني مرشد . فسألاه بعد التعارف عما إذا كان لديه حشيش فأخبرهما بأنه ليس عنده حشيش الآن ، وأنه كان عنده ربع أقة تصرف فيه لأحد الناس ، وأنه يصح أن يذهب إليه لإحضار هذا المقدار ، فأخبراه أنه لا يكفي لأن معهما نقودا كثيرة وفي غزمهما أن يشتريا كمية كبيرة ، فانفق الثلاثة على الذهاب إلى البرلس لإحضار الكمية المطلوبة ، وعلى

ذلك صحب المرشد الطاعن الأول إلى البرلس ورجع المخبر إلى طنطا حيث أخبر رئيسه بما جرى، ثم سافر هو ورئيسه وأحد الضباط وأحد المساكين إلى بلطيم، وذهب المخبر والمرشد والطاعن الأول إلى كفر جولو حيث يقطن الطاعنون الثلاثة الآخرون. فقدم الطاعن الثالث أربع ترب حشيش، وقدم الطاعن الرابع تربة كاملة وأخرى ناقصة، وحصل الاتفاق على شراء التربة الكاملة التي كانت مع الطاعن الرابع وثلاث ترب مما كان مع الثالث، وافق على ثمن الأربع ترب مبلغ تسعة جنيهات دفعها المخبر والمرشد وهي عبارة عن ورقة من فئة الخمسة الجنيهات وأربع ورقات من فئة الجنيه وكانت معاملة بامضاء رئيس مكتب المغتربات. ولما كان الاتفاق على أن الحشيش يسلم بمحطة بلطيم طلب المشتريان عدم دفع الثمن حتى يسلم الحشيش بالمحطة. فسلم الطاعن الرابع للطاعن الثاني مسدسا والحشيش المبيع وكلفه أن يوصله لل محطة ليسلمه لـشترين. وفعل حمل المتهم الثاني الحشيش وذهب به مع المتهم الأول والشاهدين إلى محطة بلطيم بعد أن تركهم المتهم الثاني. وهناك أشار المخبر إلى الضابطين إشارة تدل على أن الحشيش مع المتهم الأول الحاضر معهما، فأمسكه أحد المساكين وأخرج الضابط الحشيش من ملابسه، ثم ضبط المتهم الثاني بالسوق ومعه المسدس. ثم قام رئيس المكتب بصحبة قوة من رجال البوليس لتفتيش منازل المتهمين، وعند ما رأهم الطاعن الرابع فر هاربا فلم يلحقوه، وفتشوا المتهم الثالث فوجدوا معه جنيهين من الجنيهات المعلمة، ولما فتشوا منزل الطاعن الرابع وجدوا ورقة من فئة الخمسة جنيهات وعليها علامة رئيس المكتب.

ومن حيث إنه يؤخذ من هذا البيان أن المرشد والمخبر شاهدا المتهم الأول يحمل الحشيش فقاده لضابط البوليس ففتشه وأخرج من ملابسه الحشيش، وعلم الضابط في الوقت نفسه أن لهذا المتهم المضبوط شركاء في الجريمة ومنهم الطاعن الرابع الذي باع جزءا من الحشيش المضبوط، ففتش منزله وضبط به ورقة من الأوراق المعلمة التي دفعت عند شراء الحشيش.

ومن حيث إنه لا نزاع في أن مشاهدة الجاني يحمل الحشيش هي لأحدى حالات التلبس، بل هي أولاها . ومن المقرر قانونا أن رجال الضبطية القضائية في الجرائم التي تكون في حالة تلبس أن يفتشوا منازل المتهمين فيها، سواء أكانوا حاضرين أم غائبين، وسواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء في الجريمة، إذ القانون لم يفرض في هذه الحالة بين متهمة وآخر، ويكفي لإجراء هذا التفتيش أن تكون هناك دلائل قوية على وقوع الجريمة المتلبسة من يراد تفتيش منازلهم .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن تفتيش منزل المتهم (الطاعن) قد وقع صحيحا لأن الجريمة التي حصل التفتيش بسببها كانت في حالة تلبس، وكان هناك دلائل قوية على اتهام الطاعن فيها . أمّا ما يدعيه الطاعن من أنه لم يكن في حالة تلبس وأنه لذلك لا يكون للضابط حق تفتيش منزله فلا قيمة له، لأنه لا يشترط لتفتيش منزل متهمة أن يضبط هذا المتهم نفسه متلبسا بالجريمة، كما قد يلوح من النص العربي للسادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات، بل يكفي في ذلك أن تكون الجريمة التي يحصل التفتيش بسببها شوهدت في حالة تلبس، وأن توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله، وهو ما يفهم صراحة من النص الفرنسي للسادة ١٨ المذكورة .

ومن حيث إن ما ذهب إليه الطاعن أخيرا من أنه لا يجوز لضابط البوليس أن يخلق حالة التلبس لتفتيش منازل المتهمين لا أساس له، لأن الضابط لم يفتش منزل الطاعن إلا بعد أن ضبط المتهم الأول متلبسا بالجريمة التي ارتكبها وهو على علم من أن القانون يحرم إحراز الحشيش .

(٤٩)

القضية رقم ٧٤١ سنة ٧ القضية

خيانة أمانة . ورقة فيها توقيع على بياض . سند دين . ترك فراغ فيه لكه باسم الدائن . محقق الجريمة .
(المادة ٢٩٥ ع = ٣٤٠)

لا يلزم لتحقق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المفضاة على بياض أن تكون الورقة خالية بالمرّة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضا بملاء بعض الفراغ — الذى ترك قصدا لكه فيما بعد — بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع .

فاذا تسلّم شخص سند دين بمبلغ معين ترك فيه اسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسدادته لبنك معين حتى إذا وجد من يقبل الإقراض وضع اسمه فى الفراغ المتروك بالسند ، فبدلا من أن يفعل الأمين ذلك وضع اسمه هو فى الفراغ مع أنه لم يسدّد الدين للبنك تنفيذًا للاتفاق ، ثم طالب الموقعين بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة المنطبقة على المادة ٢٩٥ ع .

(٥٠)

القضية رقم ٧٤٨ سنة ٧ القضية

اختلاس أشياء محجوزة . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ منع التنفيذ تحت ستار قانونى . لا يثنى قيامها .
(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع = ٣٤١ و ٣٤٢)

إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تم بمجرّد العمل على منع التنفيذ على تلك الأشياء أو وضع العوائق فى سبيله ، ولو كان ذلك فى شكل إجراء ضرورى لم يتخذ صفة المجزئ القضائى إلا ليستروا القانون .

فاذا تحايل صاحب الأشياء المحجوزة ، باتفاقه مع آخرين على إخفائها عن الحاجز رفع دعوى صورية عنها أمام المحكمة المختلطة ، وبيعت تلك الأشياء فى غيبة الحاجز تنفيذًا للحكم الصادر فى هذه الدعوى الصورية ، وثبت أن هذا البيع وإن حصل

علنا في الظاهر وعلى يد محضر إلا أنه كان في الواقع بيعا صوريا حصل في غيبة الحاجز ولم يكن الفرض منه إلا ضياع حقه بتبديد الأشياء المحجوزة لمصاحته ، فذلك تنوافره أركان جريمة الاختلاس .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أنه لم يحصل تبديد الأشياء المحجوز عليها لأن هذه الأشياء لم يحصل إخفاؤها ، بل هي بيعت على يد محضر تنفيذا لحكم صادر من المحكمة المختطة .

ومن حيث إن المحكمة أثبتت في حكمها أن الطاعنين اشتركا مع آخرين في التبديد بأن تحايلا على إخفاء الأشياء المحجوز عليها عن عين صاحبة الحق عليها وهي الحاجة الأولى (ستوته كوهين) بدعوى صورية رفعت أمام المحكمة المختطة وبالإجراءات التي تلتها ومنها البيع في غيبة الحاجة وبغير علمها ، وأن البيع وإن حصل في الظاهر علنا وعلى يد محضر إلا أنه في الواقع بيع صوري حصل خفية أى في غيبة الحاجة ولم يكن الفرض منه إلا ضياع حق الحاجة المذكورة (ستوته كوهين) وإفلات الأشياء المحجوز عليها من الحجز ، وأن التبديد وقع تحت هذا الستار القانوني .

وحيث إن جريمة الاختلاس تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوز عليها أو وضع الموائق في سبيله ولو كانت تلك الموائق في شكل حجز قضائي صوري وتحت ستار من القانون . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه ، إذ اعتبر الطاعنين مختلسين لأنهما عافا التنفيذ باتخاذ إجراءات صورية ، قد أصاب الحقيقة .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن التبديد لم يلحق ضررا بالمالك أو واضع اليد وهو الحارس .

ومن حيث إن توافر ركن الضرر أو عدم توافره أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع ، فاذا قالت فيه كلمتها فلا معقب عليها من محكمة النقض .

وحيث إنه ثابت بالحكم المطعون فيه أن الأشياء المحجوزة لم تقدم يوم البيع بحجة أنها بيعت بمقتضى إجراءات صورية . وهذا الذي أئتمته الحكم يؤدي إلى توفر ركن الضرر خلافا لما يدعيه الطاعن .

وحيث إن الوجه الثالث يتلخص في أن الطاعن الأول بصفته حارسا معنا من قبل المحكمة المختلة ملازم بتقديم الأشياء المحجوز عليها للقضاء يجوز طلبها ، وهذا ما فعله . ولذلك يكون قد أدى أمانته ، وبالتالي لا يصح نسبة الاختلاس أو التبيد إليه .

وحيث إن هذا الوجه يندمج في الوجه الأول وقد سبق الرد عليه .

وحيث إن الطاعنين ذهبا أخيرا إلى القول بأن محكمة الموضوع تعلت وظيفتها إلى الحكم على ما صدر من محكمة أخرى تخالفها في الصفة وهي المحكمة المختلة وذلك بالقول منها إن ذلك الحكم صوري .

وحيث إن الأحكام لا تعتبر حجة إلا على الخصوم الممثلين فيها ، لذلك لا يكون حكم المحكمة المختلة الذي يتمسك به الطاعن حجة على المني عليها لأنها لم تكن طرفا فيه ، وهو لا يبدو أن يكون مستندا قسمة الطاعنان في الدعوى الحالية . ولا نزاع في أن محكمة الموضوع ، وهي تستعرض وقائع الدعوى المطروحة أمامها ، كل الحرية في تقدير مستندات الخصوم ، ومنها هذا الحكم الصادر من المحكمة المختلة ، وتقدير الظروف التي بنى عليها وعلاقته بحقوق الحاضرة . فن الخطأ إذن القول بأن المحكمة تجاوزت حدودها باعتبارها ذلك الحكم صوريا .

(٥١)

القضية رقم ٧٤٩ سنة ٧ القضية

معارضة . عدم حضور المعارض لسبب فحري . الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . بطلان .
(المادة ١٣٣ تحقيق)

إذا كان عدم حضور المعارض جلسة المعارضة واجعا إلى سبب فحري ، فالحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يقع باطلا ويتمين نقضه .

فإذا كان المعارض محبوسا على ذمة قضية أخرى ، وطلب إلى مأمور السجن أن يرخص له في حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته ، ولم يحصل على هذا الترخيص قبل هذه الجلسة فلم يتمكن من حضورها ، وقضى مع ذلك باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن الحكم بذلك يكون باطلا .

جلسة أول مارس سنة ١٩٣٧

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : مراد وهبة باشا وصبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدي بك وأحد غنابك المستشارين .

(٥٢)

القضية رقم ٢٥٤ سنة ٧ القضائية

تسوية :

(١) حافظة من البضائع . متى تعتبر ورقة رسمية ؟

(المادة ١٨٠ ع = ٢١٢)

(ب) محاكاة الإمضاء . ليست شرطا في تزويره .

(المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

١ — الحافظة التي تقدم لمصلحة السكة الحديد لنقل البضائع بمقتضاها هي استمارة حاوية لبيانات مدّة خاصة بنوع البضاعة المطلوب نقلها ومقاديرها يحجزها صاحب الشأن ويضع عليها توقيعه ثم يقدّمها للمصلحة لاعتمادها . وهذه الحافظة ، وإن كانت ورقة عرفية وهي في يد الأفراد ، فإنها بعد تسليمها للوظف العمومي المختص للتحقق من صحة البيانات المدونة بها واستيفاء الإجراءات المتعلقة بها من جانبه هو وغيره من الموظفين المختصين لاستخراج بوليصة النقل على مقتضاها تكون ورقة رسمية ، وتنسحب رسميتها على جميع ما دقّقه فيها صاحب الشأن قبل تقديمها ، ويكون التزوير فيها تزويرا في ورقة رسمية .

٢ — محاكاة الإمضاء ليست شرطا في تزويره ، بل يكفي أن يوقع المتهم على محرر إمضاء لشخص آخر ناسبا له بذلك هذا الإمضاء ، ولو كان رسمه مخالفا لرسم الإمضاء الحقيقي .

(٥٣)

القضية رقم ٤٣٨ سنة ٧ القضائية

غير . تقرير . الطعن بطلانه لعدم حلقه اليين . إبطال الرد على هذا الطعن . الاحتاد على التقرير في الحكم . تقض .

إذا دفع المتهم بطلان تقرير الخبير ومحاضر أعماله لعدم حلقه اليين عند نديه من قبل النيابة للقيام بأموريته ، وأخفقت المحكمة الرد على هذا الدفع ، واعتمدت في الوقت ذاته على هذا التقرير في إثبات التهمة المستندة إلى المتهم ، فهذا يعيب الحكم حياء جوهريا يستلزم نقضه .

(٥٤)

القضية رقم ٨٥٢ سنة ٧ القضائية

(أ) دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . رفضه . إعلان التهم بجلسة في المهاد القانوني . تكليف التهم بيمينه القناع من نفسه فصل بحاميه عنه . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) إهانة موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته . أموال مقلنة . مجرد الصفوة بها : توافر القصد الخافي .

(المادة ١١٧ ع = ١٣٣)

١ - لا إخلال بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل للاستعداد ما دام إعلان التهم بجلسة قد حصل في المهاد الميين في القانون . كما أنه لا جناح على المحكمة إذا هي طلبت إلى المتهم بيمينه أن يدافع عن نفسه عند فصل بحاميه عنه بالجلسة .

٢ - إن مجرد الصفوة بالفاظ مقذمة في حق موظف عمومي أثناء تأديته عمله يحقق جريمة الإهانة المنصوص عنها بالمادة ١١٧ عقوبات . فتي ثبت على المتهم صدور هذه الألفاظ عنه فلا حاجة للتدليل صراحة في الحكم على أنه قصد بها الإهانة .

(٥٥)

القضية رقم ٨٥٤ سنة ٧ القضائية

(١) ارتباط . متهم في جنابة رفي جنحة تضارب مع متهمين غيره . تقديمه إلى محكمة الجنابات

بالتهمين . فصل الجنحة عن الجنابة . موضوعي .

(ب) شاهد . رده . عدم جوازه . شاهد على متهم في جنابة . اتهام هذا الشاهد بضرب المتهم

الذي شهد عليه . سماح شهادة . جوازه .

١ — إن ارتباط جريمة بأخرى اعتبار موضوعي لا رقابة لمحنة النقض فيه .

فاذا قدم متهم إلى محكمة الجنابات بتهمة جنابة (ضرب أفضى إلى موت) وبتهمة جنحة (تضاربه هو ومتهمين آخرين) ، فقررت المحكمة فصل الجنابة عن الجنحة وأمرت بإعادة الجنحة بالنسبة لجميع المتهمين فيها إلى النيابة لإجراء شؤونها، فلا مخالفة للقانون في ذلك، ولا تجوز إثارة الجدل فيه أمام محكمة النقض .

٢ — إن القانون لم يقيد القاضي بتنوع معين من الشهود، ولم يزد الشاهد مهما أحاط به من الأسباب التي قد تدفعه إلى تقرير غير الحقيقة . فإذا سمعت المحكمة شاهدا على متهم في جنابة ، وكان هذا الشاهد متهما في الوقت عينه بضرب المتهم في الجنابة ، فلا تثريب عليها في ذلك ، إذ أن تقدير قيمة الشهادة متروك دائما للمحكمة تراعى فيه الظروف التي أبدت فيها الشهادة .

(٥٦)

القضية رقم ٨٥٥ سنة ٧ القضائية

استئناف . حكم محكمة جزئية بعدم اختصاصها بتفرد دعوى . استئنافه . اختصاص المحكمة الجزئية . وجوب إعادة الدعوى إلى المحكمة الجزئية . تصدى المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى . إخلال بحق الدفاع . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لنظر موضوع الدعوى قبل أن تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى ، لأن في هذا التصدى حرمانا للمتهم من إحدى درجتي التقاضي ، فإذا هي فعلت فاتها تحمل بحق الدفاع إخلالا يستوجب نقض حكمها .

فإذا حكمت المحكمة الجزئية بـعلم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية، فاستأنفت النيابة والمتهم هذا الحكم، ثم رأت المحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنحة، فيجب أن يقتصر حكمها على إلغاء الحكم الابتدائي مع إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل في موضوعها .

(٥٧)

القضية رقم ٨٥٧ سنة ٧ القضائية

دفاع . تتم بحماية تنظرا محكمة الجنح . حضور مدافع عنه . لا وجوب قانونا .
(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أجاز لمحاكم الجنح النظر في بعض الجنائيات المقترنة بظروف خاصة تبرر عقوبة الجنحة قد نص في المادة الخامسة على أن إجراءات المحاكمة في الجنائيات أمام هذه المحاكم تكون طبقا للإجراءات المتبعة أمام محاكم الجنح . فلا يجب قانونا في هذه الأحوال أن يكون مع المتهم بالجنائية محام يدافع عنه .

جلسة ٨ مارس سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعمل حيدر
جنازي بك ومحمد كامل الرشدي بك وأحمد غناريك المستشارين .

(٥٨)

القضية رقم ٢٥٧ سنة ٧ القضائية

استجواب المتهم . موكل إلى رأي الشخص . محام . مهنة . ممارسة المحامي التهم في طلبه
الاستجواب . لا تأخير لها .

(المادة ١٣٧ تحقيق)

إن نص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنائيات صريح في أن طلب استجواب المتهم أمام المحكمة موكل إليه شخصيا لأنه صاحب الشأن الأول في الإدلاء بما يريد

الإدلاء به لدى المحكمة . أما مهمة المحامي عنه فهي معاونته في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحته ما تعلق منها بالموضوع أم بالقانون . فإذا ما أصر المتهم — رغم معارضة محاميه له أو إسداء النصيح إليه — على أن يتقدم هو شخصيا للمحكمة بدفاع من عنده أو يطلب استجوابه عن أمور رأى أن مصلحته تقتضى الكشف عنها كان على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه وأن تستمع إلى أقواله وتستجوبه فيما طلب الاستجواب عنه .

(٥٩)

القضية رقم ٧٤٠ سنة ٧ القضائية

تزوير . اغتيال شخصية كاذبة في عجز رسمي . تزوير معنى . مناط العقاب في هذه الجريمة . عريضة دعوى ملئة .

(المادة ١٨٠ ع ٢١٢)

إن اغتيال شخصية كاذبة في عجز رسمي يعدّ تزويرا بالتحمل شخصية الغير (Supposition de personnes) وهو صورة خاصة من التزوير الممنون الذي يقع بجمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . على أنه يشترط للعقاب على التزوير في هذه الحالة أن يكون المخزور صالحا للاحتياج به في إثبات شخصية من نسب إليه . وإذن فهذا التزوير إذا وقع في عريضة دعوى ثم حصل إعلانها فإنه يكون مستحق العقاب ، لأن هذه العريضة بعد إعلانها تكون عجزا رسميا أعدّ لإثبات ما جاء به على العموم وإثبات شخصية طالب الإعلان على الخصوص .

(٦٠)

القضية رقم ٧٥٠ سنة ٧ القضائية

نية القتل . مشادة وقتية . قشوة النية في هذا الظرف .

لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقتية . فإذا ما استخلصت محكمة الموضوع هذه النية مع قيام هذا الظرف فلا تريب عليها في ذلك .

(٦١)

القضية رقم ٨٦٠ سنة ٧ القضائية

وصف التهمة . متهم . مجنى عليه . إثبات الحكم اسم مجنى عليه آخر غير الوارد في التهمة . تقض .
إذا كان الثابت بالحكم أن النيابة قدّمت المتهم لها كته على جريمة اعتدائه
بالضرب على شخص معين^(١)، وأن المحكمة عند نظرها الدعوى أثبتت أن المتهم اعتدى
على شخص سمته هو غير المجنى عليه الحقيقي، وأدانتته على هذا الاعتبار، فإن المحكمة^(٢)
تعتبر في هذه الحالة قد فصلت في واقعة لم تكن معروضة عليها ويكون حكمها
واجبا تقضه .

جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : زكي برزى بك وصبد النتاح
السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٦٢)

القضية رقم ٢٤٨٢ سنة ٦ القضائية

مسئولية مدنية . سيد . مسئولية عن خطأ خادمه . تجاوز الخادم حد وظيفته .
(المادة ١٥٢ مدنى)

السيد مسئول عن خطأ تابعه، ولو كان الخطأ قد وقع منه أثناء تجاوزه حدود
وظيفته إذا كانت الوظيفة هي التي هيأت له إتيان الخطأ المستوجب للمسئولية .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه
بنى على وقائع لا أصل لها، وعلى وقائع حرفت عن أصلها، وكان لتلك الوقائع الإثر

(٢٠١) هذان الشخصان كان كل منهما مجنى عليه في الواقع في هذه القضية وكان منهما فيما مع الطاعن
حده أشخاص، فالمحكمة الاستئنافية بادأتها الطاعن في ضربه مجنى عليه غير الذى اتهم بضربه فعلا تعتبر —
كما ذهب إليه الحكم — قد أسندت إليه تهمة غير التي وجهت إليه وكانت موجهة إلى متهم غيره . وهذه
الصورة تختلف عن مجرد الخطأ المادى في ذكر اسم المجنى عليه الواحد الأمر الذى لم يبرز له الحكم .

المباشر في تكوين رأى المحكمة . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أثبت أن رافع القرض أعطى المتهم (الذى حكم عليه في جريمة القتل الخطأ) مفتاح السيارة، وأنه أعطاه بطاقتين باسمه ليستحضر إحداهما يتربنا، مع أن الثابت أن الطاعن لم يسلم المفتاح إلى المتهم وأن السيارة تودع لدى محل توبيسيان وبها المفتاح ليتمسك لمحل المحل تحريكها ونقلها من محل إلى آخر، ومع أن الثابت أيضا أن استحضار المتهم للبتزين إنما وقع في غياب الطاعن وبغير علمه، وكل ما كان منه أنه كلف المتهم المذكور باستدعاء أحد عمال محل فور لإصلاح العربة لما اعتقده من أن بها خلا . وخلص الطاعن من ذلك إلى القول بأنه إذا جرد الحكم من تلك الوقائع لما استقام ونحلا من الأسباب .

وحيث إن الواقعة الثابتة في الحكم والتي بنت عليها محكمة الموضوع مسئولية الطاعن المدنية هي أن الطاعن عند ما توجه صباح يوم الحادثة ومعه المتهم إلى الجراج الذي اعتاد أن يودع به عربته بمفتاحها وأراد تسيرها فلم يستطع، فاعتقد أن بها خلا، وعندئذ تركها وبها المفتاح، وكلف المتهم استدعاء أحد عمال محل فور لإصلاحها . وبفحص العربة بمعرفة أحد العمال الذي استحضره المتهم تبين أن لإخل بها وأن ما ينقصها هو البتزين لفصل عليه المتهم باستعمال بطاقة للطاعن كان سلمها له لهذا الغرض . ثم قاد المتهم العربة وقصد بها إلى المدينة يبحث عن الطاعن في المكان الذي اعتاد الوجود به فلم يجده فعاد بها إلى منزله، وفي أثناء الطريق وقعت منه الحادثة التي عوقب من أجلها .

وحيث إنه يتضح مما ذكر أن الحكم لم يبين على أنه الطاعن سلم المفتاح للمتهم، بل على أنه ترك العربة بمفتاحها له بفصل بذلك المفتاح والعربة في متناوله . وهذه الواقعة استخلصتها المحكمة من التحقيق وأقوال الشهود وما قاله الطاعن نفسه . أما حصول شراء البتزين في غيبه باستعمال المتهم بطاقة للطاعن فهي واقعة استخلصتها المحكمة أيضا من شهادة الشهود وأقوال المتهم المحكوم عليه . وإذا كان يكون ما يدعيه الطاعن بخصوص تعريفه بينك الواقعتين لإحجية له .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني من الطعن إن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم . وليأن ذلك يقول (أولاً) إن الثابت في الحكم أن الطاعن يودع سيارته في جراج توبسيان ، وهو محل معد لحفظ السيارات ، وبهذا الإيداع تصبح السيارة في عهدة المحل وهو المسئول عن حفظها فلا يسلمها إلا لصاحبها الذي أودعها . وبما أن الثابت في الحكم أن الطاعن هو الذي كان يودع السيارة بنفسه كل يوم ويستلمها بنفسه فمخالفة عمال الجراج لذلك ، وتسليم السيارة لغير الطاعن يترتب عليه مسؤولية عمال الجراج دون الطاعن . وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام المحكمة بذلك ومع أهميته فلم تبحثه المحكمة . (ثانياً) إن الثابت في الحكم أن الطاعن كلف المتهم (وهو الذي حكم عليه في جريمة القتل الخطأ) باستدعاء أحد عمال فورد لإصلاح السيارة من خلال ظنه بها إلا أن المتهم استعصر حاملاً آخر لفاق محل فورد ، وهو أمر لم يتوقعه الطاعن حتى يحاط له وينفي معه نسبة الإهمال إليه وعدم الاحتياط . وعلى الفرض الجسدي أن المتهم تابع له فإن تجاوزه حدود المأمورية التي كلفه الطاعن بها يجعله غير مسئول عن نتيجة فصله ، كما أنه غير مسئول عن تجاوز العامل الذي استدعاه المتهم لإصلاح العربية حدود مهمته بإخراج العربية من الجراج وتسليمها للمتهم .

وحيث إنه عن الشق الأول من هذا الوجه فإنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه بنى مسؤولية الطاعن على مائتة للحكمة من أن الطاعن كلف المتهم باستدعاء من يصلح السيارة وتركها بفتحها في متناوله بنير أن يبه على عمال الجراج بصدمة تسليمها للمتهم بعد إصلاحها ، كما ترك لديه بطاقتين باسمه فمكنه بذلك من استعمال أحدهما في شراء بترين للعربة ومن قيادتها والسير بها مع أنه غير مرخص له ، فتوجه المتهم بها إلى المدينة للبحث عن صاحبها وهو الطاعن ، ثم عاد بها إلى الرمل قاصداً منزل الطاعن فأرتكب الجريمة باهماله ورعوثته وسرعته الزائدة في المشير ، على ما بينه الحكم المطعون فيه . وبعد أن أثبت الحكم كل ذلك عرض لدفاع الطاعن بشأن مسؤولية أصحاب الجراج فقال "لأنه لو كانت السيارة في عهدة أصحاب الجراج كما

يقول المسئول عن الحق المدني (الطاعن) أو لو صح أن المتهم ليس هو السائق لها أو أن المسئول عن الحق المدني لم يكلفه بقيادتها وإحضارها إليه في البلد بعد إصلاح العطل — لو كان الأمر كذلك لكان الأولى أن يعهد المسئول عن الحق المدني إلى عمال الجراج بمخاطبة عمل فورد تليفونيا لأجل إصلاح السيارة ولما ترك المتهم في الجراج انتظارا لإصلاحها . ومن هذا الذي أثبتته الحكم يبين أن المحكمة ملت الطاعن مسئولا شخصيا عن الحادثة لأنه مكن المتهم بعدم احتياطة من تسلم العربة من الجراج وارتكاب الجريمة، وكان ذلك بعد أن استعرضت جميع وقائع الدعوى وبعد أن فندت دفاع الطاعن بشأن مسئولية أصحاب الجراج، وليس فيما كان من المحكمة أى خطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم، لأن تقدير خطأ الطاعن الذي أدى إلى وقوع الحادثة أمر موضوعي استظهرته المحكمة من وقائع تؤدي إليه عقلا .

وحيث إنه عن الشق الثاني من هذا الوجه فالبحث فيه غير منتج لما أثبتته الحكم من أن العربة كانت سليمة ولم تكن تحتاج إلى إصلاح ما، فسواء تبينت هذه السلامة من فحصها بواسطة عمال فورد أو غيرهم، فليس لهذا تأثير في مسئولية الطاعن على أساس أنه هو الذي مكن المتهم من استلام العربة بمفتاحها وتسهيله له أمر شراء البترين لها وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع الحادثة من المتهم على الوجه المبين بالحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم عرض لما يثيره الطاعن من أنه غير مسئول عن تجاوز تابعه (المتهم) المهمة التي كلفه بها فقال "إنه على فرض أن المسئول مدنيا (أى الطاعن) لم يأمر المتهم باستحضار السيارة إليه في البلد ولم يكلفه بذلك صراحة أو ضمنا فمسئوليته المدنية باقية لأن المتهم وهو سائق السيارة أو حارسها (سائق) قد جاوز تأدية وظيفته عند ما عهد إلى ركوب السيارة وذهب بها للبحث عن سيده في البلد فارتكب الحادثة، وارتكاب التابع للجريمة — متجاوزا حدود وظيفته أو بمناسبة تلك الوظيفة فقط ولو كان في غير أثناء تأديتها بالذات — يجعل المخدوم

مستولا مدنياً . وهذا الذي أثبتته الحكم فيما يتعلق بمسئولية الطاعن عن خطأ تابعه ولو تجاوز التابع حدود وظيفته صحيح قانوناً . لأن وظيفة هذا التابع هي التي هيأت له إتيان ما أتى من الخطأ كما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

ونحيث إن ما يقوله الطاعن أخيراً من أنه غير مسئول عن تجاوز الصانع الذي استحضره المتهم لإصلاح العربة حدود وظيفته بخروجه بالعربة من الجراج وتعليقها إلى المتهم بعد ذلك فهو زاع موضوعي فيما أثبتته الحكم من الوقائع الدالة على وقوع الخطأ من الطاعن وتابعه المتهم ، ولا سبيل للمبدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(٦٣)

القضية رقم ٦٧١ سنة ٢ القضية

تردير . اصطلاح المحرور . تردير مادی . اصطلاح حكم . إخطائه شكل ذرورة رسمية . زورير في ذرورة رسمية .

(المادة ١٧٩ عقوبات = ٢١١)

إن اصطلاح المحرور طريقة من طرق التزوير المادى . والورقة التي تعطى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذباً إنشاؤها إلى موظف عمومي تختص تعتبر في حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها في المادة ١٧٩ عقوبات . فمن يصطنع حكماً على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم جهة أميرية يعاقب بالمادة المذكورة .

(٦٤)

القضية رقم ٨٨٣ سنة ٧ القضية

نصب . أسيرين . بيع أسيرين محضر على أنه من ماركه باير . خدع المشتري . نصب .

(المادة ٢٩٣ عقوبات = ٣٣٦)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم كان يحضر أقراصاً من مادة أخرى خلاف المادة التي تعمل منها أقراص "أسيرين باير" الحقيقية وأقل منها بكثير

في الأثر وفي تسكين الآلام والأوجاع ، ويضع هذه الأفراس في خلاطات من الصفيح عليها علامة "باير" ، ويوزعها على الجمهور بواسطة شخص آخر كان يقرر للشرين أن المتهم ويكل شركة باير، وتمكن المتهم بهذه الطرق والأساليب من بيع كمية كبيرة من الأسيرين الذي حضره، واستولى على مبالغ بسبب ذلك، فهذه الواقعة تحقق فيها جريمة التزنب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

(٦٥)

القضية رقم ٨٨٥ سنة ٧ القضائية

استئناف . تمام المحاكمة في مواجهة المتهم . تأجيل النطق بالحكم لأكثر من مرة . النطق به في ذمة المتهم . حكم حضوري . استئناف يبدأ من يوم النطق به .

(المادة ١٧٧ بمقتضى)

مضى كانت محاكمة المتهم قد تمت في مواجهته فان الحكم الصادر عليه يكون حضوريا، ولو لم يحضر جلسات تأجيل النطق بالحكم أو جلسة صدوره . ويعاد استئناف هذا الحكم يبدأ من تاريخ النطق به .

جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٣٧ .

برئاسة سماعة مصطفى عبد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٦٦)

القضية رقم ٩٠٣ سنة ٧ القضائية

تجاهد . عدم الأخذ بأقوال شهود النفي . الإشارة صراحة إلى ذلك في الحكم . لا وجوب .
إن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بمأقروه شهود قى المتهم ، بل يكفي أن يكون مستفادا من الحكم أنها لم تجد في أقوالهم ما تطمين إلى صحته .

(٦٧)

القضية رقم ٩٠٦ سنة ٧ القضائية

ربا فاحش . جريمة غير مستمرة . جريمة عادة . ركن الاحتياز . متى يتوافر؟ سقوط الدعوى العمومية . تجديد الدين صراحة أو ضمنا .

(المادة ٢٩٤ ع = ٣٣٩)

إن الإقراض بالربا الفاحش ليس من الجسرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الاحتياز، فتم الجريمة فيه متى أقرض الجاني قرضين ربويين مختلفين لم يمض بينهما ثلاث سنين . ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في هذه الجريمة بمضى ثلاث سنين على الإقراض الأخير قبل إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى . وتجديد الدين — سواء أحصل صراحة بقرار سند جديد عنه أم ضمنا بمدة أجل الدين — مع تقاضى فوائد ربوية عن التجديد يعتبر عملية ربوية قائمة بذاتها تحسب في تكوين ركن العادة .

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٣٧

برئاسة سادة مصطفى عبد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعمل حيدر جازي بك وعبد كامل الرشيدى بك وأحد مختاريك المستشارين .

(٦٨)

القضية رقم ٨٥١ سنة ٧ القضائية

دفاع شرعى :

(أ) تجاوزه . سوء النية . تقديرها . ملطحة محكمة الموضوع .

(المواد ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٥ ع = ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٥١)

(ب) تمسك المتهم بهذا الدفاع . تجاوزه الحد . استغلامه من وقائع الدعوى . عدم ثبوت المتهم إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — إذا استخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وظروفها أن المتهم (وهو شيخ خفر) قد تجاوز حد الدفاع الشرعى، وأنه لم يكن حسن النية في ذلك، ودلت على ما استخلصته بأدلة مؤيدة إليه، فلا شأن لمحكمة النقض معها .

٢ — إذا تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، ورأت محكمة الموضوع أنه كان حقيقة كذلك وإنما تجاوز فيها أتماء حدود الدفاع الشرعى ، فانها لا تلزم بلمت نظره الى هذا التوجيه القانونى مادامت قد استخلصته من الوقائع الثابتة فى الأوراق والتي تناولتها المرافعة .

(٦٩)

القضية رقم ٩٤٣ سنة ٧ القضائية

(١) استئناف . رفضه من المتهم وحده . أثره . ملطة النيابة فى طلب تأييد العقوبة . ملطة المحكمة الاستئنافية فى التأييد . الاعتماد على أدلة جديدة . محضر تفتيش . قضاء محكمة الدرجة الأولى بطلانه . احتراز محكمة الدرجة الثانية هذا المحضر صحىحا . الاعتماد عليه . جوازه .

(ب) مجلس . معناه . سرقة تيار كهربائى .

(المادة ٨ محقق)

(ج) سرقة . تيار كهربائى . مقبول .

(المادتان ٢٦٨ و ٢٧٥ ع = ٣١١ و ٣١٨)

١ — الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر عليه ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها أمام محكمة الدرجة الأولى الى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها بكامل حريتها فى تقدير عناصرها ، غير متقيدة بشىء إلا بمقدار العقوبة الذى يعتبر فى حالة استئناف المتهم وحده حدا أقصى لا يجوز للمحكمة أن تتفاده . وللنيابة أيضا فى هذه الحالة أن تستند أمام المحكمة الاستئنافية فى طلب تأييد الحكم الى كل الأدلة التى كان يجوز لها الاستناد إليها فى إدانة المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى حتى ما كان منها قد استندت إليه فعلا ورفضته تلك المحكمة . كما أن للمحكمة الاستئنافية من تلقاء نفسها أن تستخلص من وقائع الدعوى أدلة أخرى غير التى ذكرها الحكم المستأنف وتعتمد عليها فى تأييد إدانة المتهم .

وعلى ذلك فإذا دفع المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بطلان محضر التفتيش الذى أجراه ضابط البوليس فقبلت دفعه ، وقضت بطلان هذا المحضر ، ومع ذلك أدانت المتهم استنادا الى أدلة أخرى ، فاستأنف المتهم الحكم دون النيابة ، ورأت

محكمة الدرجة الثانية أن محضر التفتيش صحيح فاعتمدته دليلا من أدلة الإدانة، فلا مخالفة منها في ذلك للقانون، ولا تريب عليها إذا هي نصت على صحة محضر التفتيش في حكمها .

٢ — التلذس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها . فإذا شوهد نور كهربائي منبعث من مصابيح كهربائية بمنزل لم يكن صاحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور، كما شوهدت أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة، فهذه حالة تلذس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لشركة النور .

٣ — لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جمعا متحيزا قابلا للوزن طبقا لنظريات الطبيعة، بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للتملك وللحيازة والنقل من مكان إلى آخر . فالتيار الكهربائي — وهو مما يتوافر فيه هذه الخصائص — من الأموال المنقولة المعاقب على سرقتها .

(٧٠)

القضية رقم ٩٥٢ سنة ٧ القضائية

كل . من تنطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات ؟ جاز ناري واحد . أصاب شخصين .
فعل واحد . جريمتين . المادة ٣٢ ع .

(المادة ١٩٨/٢ ع = ٢/٢٣٤)

يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تقضى بعقوبة الإعدام أن تكون الجريمة المقرنة أو المرتبطة مستقلة عن جناية القتل ومتميزة عنها . وإذا فهي لا تنطبق فعل من يطلق عبارا واحدا بقصد القتل فيصيب به شخصين، إذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد كونه جريمتين، والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المائدة ٣٢ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى عبد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي بك وصيد الفتاح السيد بك
ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشار .

(٧١)

القضية رقم ٨٦٨ سنة ٧ القضائية

شروع فى قتل . ركن العمد . وجوب توافره . إغفاله . قرض .

(المادة ٤٥ ح)

إن بيان ركن العمد فى جرائم الشروع فى القتل أمر واجب ، وإغفاله يقتضى
قرض الحكم .

جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧

برئاسة حضرة زكي برفى بك وبحضور حضرات : محمد فهى حسين بك وحيد الفتاح السيد بك
ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٧٢)

القضية رقم ٢٤٨٣ سنة ٦ القضائية

(١) نقض وإبرام . حكم غير فاصل فى الخصومة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . مثال .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب ، ح) حكم . منطوقه . ذكر اسم المتهم فى المنطوق . لا وجوب . وقوع عيب فى المنطوق
من جهة تعيين المتهم المحكوم عليه . الأسباب تعيين المتهم المقصود . لا نقض .

(٥) قضيتان . فصلهما لعدم الارتباط . متهم فى القضيةين . جمع تهمه فيما فى حكم واحد . لا مانع .

(هـ) دعوى مدنية . وقف . دفع فرعى من المدعى عليه بصدق قبولها زوال صفة مثل الوقف .
لا يقبل . البطلان المترتب على زوال الصفة . نسى . مثل الوقف . فبره الإجراءات التى تمت
فى أثناء خلوه من الظارة . تصحيح الإجراءات .

١ — الحكم الذى لا يفصل فى الخصومة والذى ليس إلا إدلاء برأى نظرى

لا يجوز قانونا الطعن فيه استقلالا بطريق النقض .

فالحكم الذى تصدره المحكمة ، قبل فصلها فى موضوع تهمة الاختلاس الموجهة
إلى ناظر وقف ، بأن ناظر الوقف يعتبر مسئولاً جنائياً عن تبديد أموال الوقف ،
كالوكيل سواء بسواء ، لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه لا تأثير له فى مجرى
الدعوى ، إذ هو لا يكف المحكمة عن الفصل فيما هو مطروح لديها متعلقا بالدعوى
المعمومة أو الدعوى المدنية .

٢ — إذا لحق منطوق الحكم عيب فى تعيين المتهم المحكوم عليه ، وكان
فى أسباب هذا الحكم ما يكشف عن حقيقة المتهم المقصود ، فإن هذا العيب لا يمتد
من العيوب الجوهرية التى تستوجب نقض الحكم .

٣ — لا نص فى القانون يوجب على القاضى تعيين المتهم باسمه فى منطوق
الحكم ، بل يكفى أن يكون اسمه واردا فى ديباجته .

٤ — إذا قررت المحكمة الفصل بين قضيتين قدمنا معا إليها لعدم وجود ارتباط بينهما ، وكان أحد المتهمين في إحداها متبهما وحده في الأخرى ، وكان موجها إليه في الأولى تهمتان وفي الثانية تهمة واحدة ، ثم أصدرت المحكمة في كل من القضيتين حكما مستقلا ولكنها جمعت التهم الثلاث الموجهة إلى ذلك المتهم في القضيتين في حكم واحد ، وقصرت حكما في القضية المتهم فيها آخر معه على تهمة هذا الآخر ، فلا جناح على المحكمة في تصرفها على هذا النحو ، إذ هي لم تنجح عن الفصل فيما كان مطروحا عليها ولم يتناول حكما شيئا لم يعرض على الاتهام والدفاع .

٥ — لا يقبل من المتهم التمسك بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لزوال صفة رافعها (النظارة) وعدم تمثيله الوقف تمثيلا صحيحا ، لأن البطلان المرتب على تغيير صفة المدعى بالحق المدني إنما هو بطلان نسبي يتمسك به من شرع البطلان لمصلحته وهو جهة الوقف وحدها عن طريق من يمثلها تمثيلا صحيحا . وإذا قبل هذا المثل صراحة أو ضمنيا ما اتخذ المدعى بالحق المدني من الإجراءات أثناء وجود الوقف شاغرا صحت هذه الإجراءات في حقه أيضا .

(٧٣)

القضية رقم ٨٨٠ سنة ٧ القضائية

نقض وإبرام . محضر الجلسة . ضياح مدسور الحكم . لا يصلح سببا لنقض الحكم .
ضياح محضر الجلسة بعد تمام الإجراءات وصدور الحكم لا يصلح سببا لنقض الحكم ، لأن الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات القانونية قد روعيت أثناء الدعوى ، ولذى الشأن — في حالة عدم ذكر إجراء من الإجراءات في المحضر أو الحكم — أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أهملت أو خولفت . وضياح المحضر يعتبر بمثابة عدم ذكر بعض تلك الإجراءات القانونية في المحضر ، فحكه أن تعتبر الإجراءات قد وقعت صحيحة ، ولحكوم عليه أن يثبت ما يدعيه فيها من نقص أو بطلان بكافة طرق الإثبات . فلا يقبل الطعن في الإجراءات بناء على مجرد ضياح المحضر ، أو بدعوى وجود عيوب احتمالية تذكر من غير تحديد ويفترض

وقوعها افتراضاً، لأن العيوب الاحتمالية لا تصلح لأن تتخذ وجهاً للطعن، بل يجب أن يكون الطعن مؤسسا على عيوب معينة محددة .

(٧٤)

القضية رقم ٨٩٣ سنة ٧ القضائية

حكم . تسببه . قيامه على أسباب مرسله . لا يكتفى . اختلاس أشياء محجوزة . بناء الإدانة على مجرد هرب المتهم إلى ما بعد تاريخ البيع وعدم تسديده الدين . لا يصح .

(المادة ٣٠٣ مرافعات)

لا يعتبر الحكم مسبباً إذا كان قائماً على أقوال مرسله لا تنهض دليلاً على ما قضى به . فإذا أدانت المحكمة متهما بالتبديد بناءً على ما ذكرته من قول الصراف الذي قرر بأن المتهم بئد الزراعة المحجوز عليها ، وأن هذا القول قد تأيد بهرب المتهم إلى ما بعد تاريخ يوم البيع وعدم تسديده المبلغ المحجوز من أجله ، فهذا الحكم يعتبر قاصر البيان قصوراً جوهرياً يبطله ، إذ هو لم يبين سند الصراف في قوله ، ولا سند تهريب المتهم ، بل اكتفى بعبارة مبهمه لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة أو القرينة المعينة التي يصح أن تبنى عليها الأحكام .

(٧٥)

القضية رقم ٩٥٠ سنة ٧ القضائية

تقص وإبرام . حكم . متى يترى المحكوم عليه قد قبله ؟ حكم ابتدائي . عدم استئناف التهم . استئناف النيابة . طعن المتهم في الحكم الاستثنائي . جوازه .

في المواد الجنائية لا يعتبر المحكوم عليه قد قبل الحكم إلا بانقضاء مواعيد الطعن فيه بالنسبة له وبالنسبة للنيابة . فإذا استأنفت النيابة وحدها مع اعتبار هذا الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه أيضاً ، ويكون له في هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراءته دون أن يحتاج عليه بأنه لم يستأنف . وإذا لم يستأنف المتهم الحكم الصادر ضده واستأنفته النيابة وقضى بتأييده ، فلهذا المتهم الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم الاستثنائي ولو أنه مؤيد للحكم الابتدائي الذي لم يكن قد استأنفه .

جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى عبد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكي برزى بك وعبد الفتاح السيد بك
ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٧٦)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ٧ القضاية

نصب . ورقة يا نصيب رابحة .

(المادة ٢٩٣ طوبات = ٢٣٦)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المبنى عليه كانت بيده ورقة يا نصيب
فذهب عند ظهور نتيجة السحب إلى أحد المشتغلين ببيع هذه الأوراق ليستعلم منه
عما إذا كانت ورقته رابحة أم لا ، فتناول البائع كشوفاً وأخذ يقلب فيها ثم أخبره بأن
ورقته ربحت ثمانين قرشاً في حين أنها كانت قد ربحت مائتي جنيه ، وكان مع هذا
البائع شخص آخر تظاهر هو أيضاً وقتئذ بالكشف عن رقم الورقة ، ثم أيد البائع
في قوله إن الورقة ربحت ثمانين قرشاً ، فسلم صاحب الورقة ورقته إلى البائع وأخذ
منه خمسة وسبعين قرشاً ، وبعد ذلك حصل البائع لنفسه على القيمة الحقيقية التي
ربحتها الورقة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة النصب ، لأن الطرق التي
سلكتها البائع لم تكن مجزوء أكاذيب بل هي من الطرق الاحتيالية ، إذ أنها اقترنت
بمظاهر خارجية هي تناول كشوف الأرقام الرابحة والتقليب فيها والاستعانة بالغير
في إقناع صاحب الورقة بصحة الواقعة المكشوبة حتى انخدع فسلم الورقة إليه .

(٧٧)

القضية رقم ٨٩٥ سنة ٧ القضاية

جريمة . أركانها . الباعث . عدم تكشفه .

إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها ، ففي توافرت أركان
الجريمة وجب العقاب ولو لم ينكشف الباعث الذي دفع الجاني إلى مقارقتها .

(٧٨)

القضية رقم ٩٠٧ سنة ٧ القضائية

(١) إثبات • قرائن • الاعتماد عليها • جوازه •

(ب) أمر الحفظ • إقامة الدعوى السومية بعد صدوره • متى يجوز ؟

(المادة ٢ تحقيق)

(ح) غير • تقريره • تقدير مؤداه • سلطة محكمة الموضوع في ذلك •

١ — القرائن من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية ، فللقاضي أن يعتمد عليها دون غيرها • ولا يصح الاعتراض على الرأي المستخلص منها ما دام سائفا مقبولا •

٢ — إن أمر الحفظ لا يمنع من إقامة الدعوى إذا جرى بعد صدوره — وقبل اقبضاء الحق في رفع الدعوى العمومية بمضى المدة — تحقيقي ظهرت منه أدلة جديدة توسع رفع الدعوى •

٣ — المحكمة ليست ملزمة بالأخذ بتقارير الخبراء الذين تتدبهم لأداء عمل معين ، بل إن لها مطلق الحرية في تقدير مؤدى هذه التقارير فتأخذ بما تظمن إليه وتطرح ما عداه •

(٧٩)

القضية رقم ١١٩٧ سنة ٧ القضائية

وصف التهمة • إدانة • تناوفا على وقائع جديدة • عدم قف نظر المتهم إليها • إخلال بحق الدفاع •

(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

من الإخلال بحق الدفاع أن تبنى المحكمة إدانة المتهم على وقائع جديدة دون أن تفتته إليها ليتناوفا دفاعه •

(٨٠)

القضية رقم ١١٨٩ سنة ٧ القضائية

شاهد . تحليف اليمين . إدلاؤه بالشهادة . إعادة مؤال من وقائع جديدة في ذات الدعوى دون تحليف . لا خطأ . انصباب اليمين على كل ما يدلى به .

إذا حلف الشاهد اليمين القانونية ثم أدّى الشهادة فلا داعى بعد ذلك لإعادة تحليفه إذا رأت المحكمة ضرورة لاستيضاحه عن أمور متعلقة بما سبق أن أدلى به أو عن وقائع جديدة . ذلك لأن اليمين التي يؤدّيها الشاهد تنصب على كل ما يدلى به في الدعوى .

جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٣٧

برئاسة معادة مصطفى مجد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكى برزى بك ومجد القناح السيد بك ومحمد كامل الرشيدي بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٨١)

القضية رقم ١٢٠٤ سنة ٧ القضائية

تفتيش . اتهام جماعة بالانحياز في مخدرات . جناية الاتهام . استصدار إذن بتفتيش المنزل الذى يجتمعون فيه . تفتيشه . ضبط مواد مخدرة فيه . فرار أحد المتهمين عقب ذلك . تفتيش سكته بدون إذن . جوازه .

(المادتان ١٨ و ٣٠ تحقيق)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عثة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب إليهم فيها أنهم يتجربون في المواد المخدرة فقام البوليس بالتحيز عن مهمة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيدها من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشترى مرتين مواد مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة ؛ وبناء على ذلك استصدر البوليس إذنا من النيابة بتفتيش المنزل الذى يجتمعون فيه وقتشه، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدر إذن النيابة به في جريمة معينة اعتاد على قرائن أحوال من شأنها أن تفيد وقوع الجريمة ممن يقيمون في المنزل الذى حصل

تفتيشه . وإذا فرأحد المتهمين عقب ضبط المخدرات في هذا المنزل إلى مسكنه ،
جاز للضابط أن يفتش هذا المنزل بشر استئذان من النيابة على أساس أن للهم ضلعا
في جريمة إحتراز متلبس بها .

(٨٢)

القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٧ القضائية

سبق الإصرار . عدة متهمين في جريمة . توافر هذا الظرف لديهم . مسئولية كل منهم عن فعل الآخر .
ضرب أفضى إلى الموت .

(المادة ٢٠٠/٢ ع ٢ = ٢٣٦)

إن توافر ظروف سبق الإصرار لدى متهمين عدة في جريمة يجعل كلا منهم
مسئولا عن فعل الآخر فيها . فإذا أدانت المحكمة المتهمين في جريمة ضرب أفضى
إلى الموت ، على الرغم من عدم تعيين من أحدث منهم الإصابة المميتة ، فلا مخالفة
في ذلك للقانون متى كان الثابت بالحكم أن الجريمة وقعت بناءً على إصرار سابق
بين المتهمين .

(٨٣)

القضية رقم ١٢١٣ سنة ٧ القضائية

إثبات . محضر البوليس . اعتراف وارديه . الأخذ به . جوازه .

للقاضي أن يأخذ باعتراف المتهم في محضر البوليس متى اطمأن إلى صحته .
فإذا اعتمدت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة تبديد أشياء محجوزة على ما قرره
في محضر البوليس من أنه باع المحصول المحجوز لسداد دين آخر ، فلا تهريب عليها
في ذلك .

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : زكى برزى بك وجيد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحد مختار بك المستشارين .

(٨٤)

القضية رقم ٩٤١ سنة ٧ القضائية

تزوير . أمر مسلم به . كتابة لإثبات التخلص منه . لاضرر . لا عقاب بخالصة . إجراء تزوير فيها . التخلص من فوائد ربوية متنازع عليها . عقاب .

(المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

لا عقاب على التزوير لانتفاء الضرر إذا كان ما أثبت بالمحرر حاصلًا لإثبات التخلص من أمر مسلم بالخلوص منه ، ولكن هذا لا يجيز بحال أن يخفى الشخص لنفسه سندًا كتابيًا يمهّد له لإثبات ما يدعيه على خصمه . وإذا غير شخص في إيصال التسديد المعطى له من دائته أرقام المبلغ الذى سددته فجعله أزيد من حقيقته ، وكان ذلك بقصد تخلفه من فوائد ربوية متنازع عليها بينه هو والدائن ، فهذا تزوير معاقب عليه .

(٨٥)

القضية رقم ١٣١٥ سنة ٧ القضائية

تقضى وإبرام . عدم الفصل في طلب مرسوم على المحكمة . بطلان الحكم . الطعن فيه بطريق التقضى . دعوى مدنية . ثبوت المجه . إبطال الدعوى المدنية . تقضى .

من الخطأ المبطل للحكم عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المعروضة عليها من أحد الخصوم ، لأنها تعتبر بذلك قد فصلت في الدعوى بدون أن تكون ملزمة بجميع أطرافها مستعرضة لجميع نواحي النزاع فيها ؛ ولا مبرر في المواد الجنائية لإصلاح هذا الخطأ إلا الطعن بطريق التقضى ، لأن التماس إعادة النظر غير مقتر فيها كما هو الحال في المواد المدنية .

فإذا قضى الحكم الابتدائي في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم من الجني عليه ، ثم عرضت هذه الدعوى على المحكمة الاستئنافية مع الدعوى الجنائية بناء على استئناف المتهم ، فبرأت المتهم مما نسب إليه ، وأغفلت التحدث عن الدعوى المدنية إغفالا تاما فلم تشر إليها ، لا في منطوق حكمها ولا في أسبابه ، فهذا الحكم خاطئ والظن فيه بطريق النقض جائز ومقبول .

(٨٦)

القضية رقم ١٣١٧ سنة ٧ القضائية

زنا . أدلة . بياتها في المادة ٢٣٨ على سبيل الحصر . ويوجد شخص بمنزل مسلم بالمحل المخصص للحريم .
(المادة ٢٣٨ ع = ٢٧٦)

إن القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الشريك في الزنا ، ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . فإذا ما توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند إليه في الاقتناع بوقوع الزنا منه فعلا ، وعلى الأخص إذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الظرف ، بل اكتفى بإنكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : ذكي برزى بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٨٧)

القضية رقم ١٤٣٣ سنة ٧ القضائية

اختلاس . تسليم قود على سبيل الوكالة وعدم مشروعية العقد المسلم بمقتضاء المال . اختلاس . مال .
(المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

إن مناط العقاب في المادة ٢٩٦ عقوبات ليس الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد . وإذن فعدم مشروعية العقد

أو بطلانه لا يعنى المؤتمن من ردة ما تسلمه من المال بمقتضاه . فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ، ولعلها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض بلأت إلى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتتخذها لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الأجرة ، فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه خيانة للإمانة . والقول بأن المتهم فى هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته وكلا عن المحنى عليها بل بصفته مؤجرا لها هو قول خاطئ ، لأن قبوله استئجار المسكن باسمه ، ومسئولته قبل المالكة ، لا ينفيان أنه وكيل عن المحنى عليها يعمل نيابة عنها . واستئجاره المسكن باسمه فى الظاهر لتسكنه المحنى عليها فى الواقع إنما هو إعاره لاسمه ، وإعارة الاسم نوع من الوكالة .

جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : ذكى برزى بك وصيد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٨٨)

القضية رقم ١٤٤٥ سنة ٧ القضائية

وصف التهمة . متى يكون تفسيره خلافا بحق الدفاع ؟ منهم بهراز مختار . اعتباره شريكا بالمساعدة فى بيع هذا المختار . عدم الخروج عن وقائع الدعوى الثابتة . لا إخلال بحق الدفاع .

من حق المحكمة بل من واجبها أن تعطى الوقائع التى بنى عليها الاتهام وجرت عليها المحاكمة وصفها القانونى الصحيح . ولا إخلال فى ذلك بحق الدفاع ما دامت المحكمة لا تخرج عن الوقائع التى كانت أساسا للاتهام . فإذا قُدم المتهم للمحاكمة بتهمة إحراز جوهر مختار فاعتبرته المحكمة شريكا بالمساعدة فى بيع هذا المختار لما جاء

في وقائع الدعوى من حضوره المساومة في بيعه والاحتياق على البيع وإحضاره الميزان والموازين اللازمة لوزنه ، فلا تريب عليها فيما فعلت .

٧ (٨٩)

القضية رقم ١٤٤٦ سنة ٧ القضائية

ص ب . حكم ابتدائي بقباب متهم وإلزامه بتعويض . تأييد العقوبة استثنائيا ورفض التعويض . لا تناقض . أساس الحكم . خطأ المجنى عليه .

إذا حكم ابتدائيا بمقابلة متهم على السب الذي صدر منه للمجنى عليه وألزم بتعويض له ، ورأت المحكمة الاستثنائية أن المتهم والمجنى عليه تبادلا عبارات السب بل أن المجنى عليه كان هو البادئ ، وأن ألفاظ السب التي صدرت منه كانت أفدح في خدش الناموس وأشد في الإهانة ، فأيدت الحكم بالنسبة للعقوبة وألغته بالنسبة للتعويض المحكوم به لعدم أحقية المجنى عليه فيه ، فليس فيما فعلته من هذا أى تناقض ، لأن الأسباب التي رفضت من أجلها الدعوى المدنية لا تتناقض مع الأسباب التي قام عليها العقاب على السب .

ولا يصح القول بأن المحكمة ما كان يجوز لها من تلقاء نفسها أن ترفض الدعوى المدنية اعتمادا على المقاصة لتبادل عبارات السب من الطرفين مع أن المتهم لم يطلب هو أيضا الحكم بتعويض عن السب الواقع عليه . وذلك لأن أساس رفض الدعوى المدنية لم يكن المقاصة بل هو انتفاء مسؤولية المتهم عن تعويض الضرر الذي لحق المجنى عليه لأنه هو الذي بدأ بالسب فتسبب في حصول ما وقع عليه .

جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة معالي محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : ذك برزي بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحد مختار بك المستشارين .

(٩٠)

القضية رقم ١٢١٤ سنة ٧ القضائية

نقض وإبرام . أسباب الطعن . تقديمها في الميعاد . العسيرة بوصولها فعلا إلى قلم الكتاب . وضماها بكتب البريد في الميعاد القانوني . لا يؤخذ عليه . (المادة ٢٣١ تحقيق)
العبرة في تقديم أسباب الطعن بطريق النقض والإبرام هي بوصول تقرير هذه الأسباب فعلا، وفي الميعاد القانوني، إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم، أو إلى قلم كتاب محكمة النقض . فإذا أرسلت الأسباب بطريق البريد أو عن طريق جهة أخرى كان المفعول عليه هو تاريخ وصول هذه الأسباب فعلا إلى قلم الكتاب في الميعاد لا تاريخ تسليمها إلى الجهة التي تولت توصيلها .

(٩١)

القضية رقم ١٤٦٠ سنة ٧ القضائية

مواد مخدرة . مورفين . مستحضر محترق على هذه المادة . متى يعتبر مخدرا معاقبا عليه ؟ نسبة المورفين . بيانها بالحكم . وجوبه .
(المادة الأولى فقرة ثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)
إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاصة بالمواد المخدرة لا تعتبر الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية أو غير الرسمية الختوية على مورفين من المواد المخدرة المنطبقة عليها أحكام هذا القانون إلا إذا كانت نسبة المورفين فيها اثنين في الألف على الأقل . وهذا يقتضى أن يبين الحكم القاضي بالمقوبة على إحراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين في المركب، وإلا كان ناقص البيان واجبا نقضه .

(٩٢)

القضية رقم ١٤٩٥ سنة ٧ القضائية

قتل عمد . نية القتل . استنتاج المحكمة توافرها . آلة نارية . عدم تمام الجريمة . عدم بيان الموضع الذي اعتبرته المحكمة مقتلا . قرض . مثال .

إذا دللت المحكمة على توافر نية القتل العمد لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (هى آلة نارية) وتصويبها نحو المحنى عليه إلى مقتل من جسمه، ثم ذكرت في الوقت نفسه أن الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة المتهم هو انفراج ساق المحنى عليه صدفة عند إطلاق العيار عليه مما جعل المقتول يصيب جلبابه فقط دون جسمه، ولم تبين الموضع الذى اعتبرته مقتلا، فانها تكون قد استنتجت نية القتل من واقعة غير مبنية، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق العيار نحو ساق المحنى عليه . ومع عدم بيان المحكمة في هذه الحالة علة اعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلا، تكون عمدة النقض عاجزة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقا سليما، وهذا يقتضى نقضه .

جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وملي حيدر جازى بك ومحمد كامل الرشيدي بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٩٣)

القضية رقم ١٤٩٦ سنة ٧ القضائية

قذف . عمدة . إسناد أمر معين إليه موجب لعقابه لروح . لم القاذف بذلك . مجزء من إثبات حقيقة ما أسنده إليه . قذف . بلاغ كاذب .

(المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣)

٢٦٦٤ع = ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥

مضى أسند المتهم، من علم، بأحدى طرق العلانية إلى المحنى عليه (وهو عمدة) أمرا معيناً لوضع لأوجب معاقبته، وعجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه، فقد توافرت

في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب . ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان حل سبيل التبليغ مادام الثابت بالحكم أنه كان سيء النية فيما فعل قاصدا التشهير بالمجنى عليه . حل أن ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ما حصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغا كاذبا مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

(٩٤)

القضية رقم ١٤٧٢ سنة ٧ القضائية

استئناف . حكم غايي في معارضة . ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدوره .
(المادة ١٧٧ محققين)
إن المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن ميعاد الاستئناف .
يبتدئ من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غاييا فلا يبتدئ ، فيما يتعلق
بالمتهم ، إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة . فإذا كان الحكم الغيابي
صادرا في معارضة فهو ، لعدم جواز المعارضة فيه ، يبدأ ميعاد استئنافه من يوم
صدوره ، ولا ضرورة إذن لإعلانه .

(٩٥)

القضية رقم ١٤٨٠ سنة ٧ القضائية

اختلاس . حامل شركة (سنجر) . اختلاسه بلفا ما حصله من الفير على ذمتها . التأمين المودع منه .
مقاصة .
(المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)
إذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها (شركة سنجر)
مستحق الوفاء طبقا لشروط الاستخدام فليس للثمن أن يتمسك بمحصل المقاصة بينه
وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما يحصله من مالها بصفته وكلا
عنها . فإن لم يفعل رغم مطالبته عد مختلسا لما حصله وحق عليه المقاب طبقا
للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

جلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر
جمازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(٩٦)

القضية رقم ١٣١١ سنة ٧ القضائية

- (أ) نقض وإبرام . عدم ختم الحكم فى الميعاد . مهلة لتقديم الأسباب .
(المادة ٢٣١ تحقيق)
(ب) إصرار سابق . موضوع . متى تدخل محكمة النقض ؟
(ج) إصرار سابق . ما هيته .
(المادة ١٩٥ ع = ٢٣١)
(د) نقض وإبرام . متى يستفيد الطاعن الذى لا يقبل طعنه بذاته شكلا من طعن ضده الصريح
شكلا ؟ . سبق الإصرار .

١ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم ختم الحكم فى الميعاد
المقرر فى القانون لذلك لا يكفى وحده لبطالان الحكم، وعلى أن للطاعن فى هذه
الحالة — إذا كان قد استند إلى هذا السبب فى الميعاد القانونى لطلب نقض
الحكم — حق الحصول على مهلة لتقديم ما عسى أن يكون لديه من أسباب
للطعن على الحكم .

٢ — إن ظرف سبق الإصرار وإن كان مما تفصل فيه محكمة الموضوع إلا أن
لمحكمة النقض حق الاعتراض عليها إذا خرجت فى حكمها عما يقتضيه التعريف
الوارد فى القانون لسبق الإصرار أو إذا استنتجت قيامه من وقائع لا تؤدى إلى ذلك .

٣ — إن سبق الإصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجانى قد فكر فيما اعترمه
وتدبر عواقبه وهو هادئ البال، فإذا كان لم يتيسر له التدبر والتفكير، وارتكب جريمة
وهو تحت تأثير حامل من الغضب والهياج، فلا يكون سبق الإصرار متوافرا .

٤ — إذا كان طعن أحد الطاعنين غير مقبول بذاته شكلا ، وكان طعن
الآخر مقبولا شكلا، فالأول يلغى من نقض الحكم بناء على طعن الثانى متى كان
الموضوع واحدا غير قابل للتجزئة . فإذا عاقبت المحكمة متهمين لثبوت جريمة القتل

مع سبق الإصرار عليهما، ورأت محكمة النقض - وهي تبحث في موضوع الطعن المقبول شكلاً - أن سبق الإصرار غير متوافر ويجب استبعاده بالنسبة لمقدم هذا الطعن، فيجب استبعاده كذلك بالنسبة لزميله الذي لم يقدم أسباباً لطلعه.

(٩٧)

القضية رقم ١٣١٨ سنة ٧ القضائية

نقض وإبرام . الأحكام الجائز الطعن فيها . حكم بصفة تفتيش منزل المتهم . الطعن فيه استقلالا . لا يجوز .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

لا يجوز الطعن بطريق النقض - طبقاً للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إلا إذا كانت الأحكام صادرة من آخر درجة ومنية المحسومة بالنسبة للطاعن . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ المذكورة التي وضعت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١، والتي أجازت الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار الحكم في الموضوع . فالحكم القاضي بصفة تفتيش منزل متهم لا يجوز الطعن فيه استقلالا بطريق النقض لأنه غير منه المحسومة.

(٩٨)

القضية رقم ١٤٣٠ سنة ٧ القضائية

خطف . طفل . إخفاؤه وهجره عن ذويه . متى تم الجريمة ؟ مثال .
(المادة ٢٥١/٢ ع ١ = ٢٨٩)
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين، ومنهم الطاعن، انفقوا فيما بينهم على خطف طفل لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة للحصول على مبلغ من النقود مقابل رده لذويه، وأن اثنين منهم، تنفيذاً لهذا الاتفاق، خطفاه وذهبا به إلى مسكن الطاعن، ثم نقلاه منه بعد ذلك إلى مسكن آخر، فهذا الذي ثبت وقوعه من الطاعن يجعله فاعلاً أصلياً في جريمة الخطف، لأنه أتى عملاً من الأعمال المكونة لها بإخفاؤه الطفل وجلبه عن ذويه الذين لم يحق ضمه ورعايته.

جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومول حيدر جازي بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد غناريك المستشارين .

(٩٩)

القضية رقم ١٤٢٥ سنة ٧ القضائية

تمويض . وجه الضرر . بيمانه .

(المادة ٦٦ ع)

يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتمويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه في الفعل الذى حكم بالتمويض من أجله .

(١٠٠)

القضية رقم ١٨٨١ سنة ٧ القضائية

حكم . تسببه . دفع جوهرى . الرد عليه . إغفاله . تقض . مثال . ذراجة . سبارة .

يجب أن يرد الحكم على مايتار لدى المحكمة من الدفعوع الجوهرية التى يتأثر بها الفصل فى القضية، وإغفال الحكم الرد على هذه الدفعوع يعبه ويستوجب نقضه .
فاذا تمسك الدفاع عن المتهم بأن المجنى عليه قد انحرف بالذراجة التى كان يركبها إلى مؤخر السجلة الخلفية للسيارة التى كان هو يقودها، وأن إصابة المجنى عليه حصلت من الجهة الخلفية مما يدل على أنها نشأت عن فعل المصاوب نفسه لا عن فعل سائق السيارة، وكانت المعاينة مؤيدة لذلك، فإغفال الرد على هذا الدفع الجوهرى، مع التقضاء بإدانة المتهم، يستوجب نقض الحكم .

جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر
جهازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٠١)

القضية رقم ١٨٨٠ سنة ٧ القضائية

سبب :

(أ) سب خادش للاختبار . الضابط للتمييز بين الجنة والمخالفة . العلانية .

(ب) غرفة ناظر المدرسة . ليست محلا عموميا بطبيعتها .

(المادة ٢٦٥ و ٣٤٧ ع = ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٩٤)

١ — ليس الضابط المميز من المعتبر من السب جنحة وما يعتبر منه مخالفة كون
الأول يشتمل على إسناد عيب أو أمر معين ، وكون الثانى يشتمل على مجرد ما يخدش
النামوس والاعتبار ، بل إن العبرة فى ذلك بالعلانية وعدمها . فكل سب خادش
للشرف والاعتبار يعتبر جنحة متى وقع علانية ولو لم يكن مشتتملا على إسناد عيب
أو أمر معين ، وكل سب يقع فى غير علانية فهو مخالفة وإن اشتمل على إسناد
عيب معين .

٢ — إن غرفة ناظر المدرسة ليست بطبيعتها محلا عموميا يعتبر السب الواقع
فيها علنا إلا إذا كانت وقتئذ قد تحولت إلى محل عمومى بالصدفة . وإذن فالسب
الحاصل فيها أمام الناظر واثنين من المدّوسين لا يعتبر حاصلا فى علانية .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن محكمة الموضوع بدرجتها
لم تنصف الطاعن لأنها لم تسمعاً شهود نفيه .

وحيث إن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أنها قررت
بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ فتح باب المرافعة ليعلم المتهم (الطاعن) شهوده، وقد
سئل هؤلاء الشهود فعلا بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧، وإذن يكون ما يشكو منه
الطاعن في هذا الوجه غير صحيح .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن ألفاظ السب المنسوبة إلى الطاعن
ليس فيها إسناد عيب معين ولا ما يخذش التاموس والاعتبار، ولذا يكون ما حصل
منه مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧ عقوبات .

وحيث إن السب سواء كان جنحة أو مخالفة يعد متوافرا إذا تضمنت
ألفاظه إسناد عيب معين أو خدش للشرف والاعتبار بأى وجه من الوجوه .
وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يرى أن في الألفاظ التي صدرت من الطاعن خدشا
لشرف واعتبار المجنى عليها — خلافا لما يدعيه الطاعن — إذ جاء فيها أن الطاعن قال
للمجنى عليها هذه الألفاظ : (أنا حارلك وانت حارقانى وانت عارفة مشيك جلسه
ليه وأخلاقك السيئة في الطريق وأنا مفهم النساظر عنك كل شيء) . والضابط
الوحيد للتمييز بين الجنحة والمخالفة هو العلانية ، فإذا وقع السب علنا اعتبر جنحة
وإلا فهو مخالفة .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أنه مع التسليم بأن الألفاظ المقول بصورها
من الطاعن في حق المجنى عليها مما يخذش التاموس والاعتبار، فانه، لكي يعاقب عليها
طبقا للمادة ٢٦٥ فقرة ثانية من قانون العقوبات، يجب حصول السب علنا أى
في محل أو محفل عمومي، وتكون العلانية بأحد الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨
عقوبات . والمفهوم مما قرره ناظر المدرسة أن الحادثة وقعت في غرفة الناظر
عصرا أى بعد خروج التلاميذ وفي حضوره فقط، وأن زميلات المجنى عليها لم يحضرن
إلا بعد حصول الضجة . ولذا فشرط العلانية غير متوافر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رأى شرط العلانية متوافرا في هذه الدعوى
”لحصول السب في غرفة ناظر المدرسة أمام المدرسات والتلميذات وأوليائهن“،

إلا أنه يبين مما أثبتته الحكم نفسه في وقائع الدعوى أن السب حصل أمام زميلات المجنى عليها وأمام الناظر فقط .

وحيث إن غرفة الناظر التي حصل فيها السب ليست محلا عموميا بطبيعته ، ولا بالتخصيص ، ولم تكن وقت الحادثة قد تحولت إلى محل عمومي بالصدفة لأن الحادثة لم يحضرها سوى الناظر والمدرستين الشاهدين ، فتكون العلانية غير متوفرة ، ويكون ما وقع من الطاعن سبا غير علني ، وهو يعد مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧ فقرة أولى من قانون العقوبات . ولذلك يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في الدعوى الجنائية وتطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه .

(١٠٢)

القضية رقم ١٨٩٠ سنة ٧ القضائية

تدريفي أوراق أميرية . العدة . شيخ البلد . تحريرها شهادة بوفاة إنسان . ورقة رسمية .
التغيير فيها . تدريفي ورقة أميرية .

(منشور الداخلية رقم ٢٠ في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ والمنشور

رقم ٦ في ٦ يولي سنة ١٩٣٢ والمادة ١٨١ ع = ٢١٣)

لوزارة الداخلية باعتبارها الجهة الرئيسية للعمد والمشايع ، أن تندبهم للقيام بما ترى تكليفهم به ، وهذا التكليف من قبلها يعاملهم مخصمين بأداء العمل الذي كلفوا به ، ويسبغ على هذا العمل الصفة الرسمية .

فالشهادة الإدارية التي يحضرها العمدة أو شيخ البلد بتاريخ الوفاة وبيان أسماء ورثة المتوفى هي شهادة صادرة من موظف مخصص بتحريرها ، فهي ورقة رسمية ، والعبث فيها بتغيير تاريخ الوفاة ، وهو مما أخلت لإثباته ، يعد تزويرا في ورقة أميرية .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الطعن أن القرار المطعون فيه استند في التقرير بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية قبيل المتهمين إلى إنكار قيمة الشهادة الإدارية موضوع

الاتهام مع أن هذا الأمر أصبح مفروضا منه بعد أن قضت محكمة النقض باعتبار الشهادة الإدارية ورقة رسمية وبأن تغيير الحقيقة فيها يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .

ومن حيث إن واقع الأمر أن النيابة العامة اتهمت الأقل والثاني من المتهمين بأنهما ارتكبا تزويرا في ورقة رسمية أى شهادة إدارية عن تاريخ وفاة عبد العزيز أحمد المسيل وعن أسماء ورثته، وذلك يجعلهما واقعة منقوضة في صورة واقعة صحيحة ومع عليهما بتزويرها، وذلك بأن ذكرا فيها أن عبد العزيز أحمد المسيل توفى في سنة ١٩٢٢ مع عليهما بأنه توفى في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ . واتهمت الثالث بأنه اشترك مع كل من المتهمين الأولين في ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفق معه على ارتكاب هذه الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق . وقسمتهم لقاضى الإحالة فأصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية جاء في أسبابه : "إن المنشور رقم ٤٦٣ الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ من محكمة الاستئناف المختلطة، والمنشور رقم ٦ الصادر في ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ من وكيل الداخلية كلاهما يرجع إلى منشور صادر من اللجنة التشريعية بالمحكمة المختلطة تحت رقم ٣٦٦٨ صادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ ظاهر منه بالنص أنه في حالة أبولولة الملكية للبائع (أو المتصرف بصفة عامة) قبل أقل يناير سنة ١٩٢٤ يجب أن ترفق بالعقد شهادة إدارية تثبت وفاة المورث، وليس من الضروري أن تكون هذه الشهادة إعلاما شرعيا بل يكفي أن تكون إقرارا بسيطا من العمدة (الذى يقوم بأعمال موظف الأحوال الشخصية) أو من أى سلطة إدارية مختصة" . ثم أضاف القرار إلى ذلك : "أن المتهمين الأولين شيخان بناحية مفاغة وليس من بينهما عمدة ولا هما مختصان باعطاء صور من دفاتر المواليد والوفيات، وإذن تكون الشهادة المطعون فيها محررة من موظف غير مختص بتحريرها ولا قيمة لها قانونا فيما يتعلق بتاريخ وفاة مورث الباعين الذين منهم المتهم الثالث ولا في بيان ورثته ، وأنه من جهة أخرى لم يقع خطأ في بيان الورثة المذكورين في الشهادة المطعون فيها، وأن التغيير الذى وقع في تاريخها لم يترتب

عليه أى تغيير فى مركز الورثة القانونى فى العقد الذى باعوا بمقتضاه عقارا متروكا عن موتهم ” .

ومن حيث إنه يؤخذ مما سبق بيانه أن القرار المطعون فيه بى حل أن المتهمين الأولين غير مختصين بتحرير الشهادة موضوع الاتهام لأنهما ليسا من العمد الذين أشار إليهم منشور اللجنة التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة .

ومن حيث إن العمد والمشايخ تابعون لوزارة الداخلية، وهى بصفتها الجهة الرئيسية لهم مختصة بتدبيرهم للقيام بالعمل الذى ترى تكليفهم به . وهذا التكليف من قبلها يجعل هؤلاء العمد والمشايخ مختصين بأداء العمل المنوطين به ، ويسبغ عليه الصفة الرسمية . ومن حيث إن وزارة الداخلية كلفت العمد ومشايخ البلاد بالمديرىات، ومشايخ الحارات والأقسام بالمحافظات ، بوجوب تحرير الشهادات التى انتهت أن البائع هو الوارث لكل أو بعض ما تركه المورث ، وذلك بحسب معلوماتهم . كما كلفت مأمورى المراكز والأقسام بأنه عند تقديم تلك الشهادات إليهم يجب لإجراء التصديق على توقيعات محزريها وذلك طبقا للنشور رقم ٢٠ الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٧ . كما كلفت المراكز والأقسام بالتصديق على الشهادات الإدارية التى تمحرر من العمد والمشايخ بوفاة أشخاص قبل سنة ١٩٢٤ ، وذلك طبقا للنشور رقم ٦ الرقم ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ . ويؤخذ من هذين المنشورين أن وزارة الداخلية سوت بين العمد والمشايخ فى تخويلهم حق تحرير الشهادات المذكورة ، وهى صاحبة الحق فى ذلك لأنها الجهة الرئيسية لهم كما تقدم القول . وإذن يكون التفريق بين العمد والمشايخ الذى أخذ به القرار المطعون فيه لا أساس له . ولا حجة بما استند إليه فى ذلك من اقتصار منشور محكمة الاستئناف على ذكر العمد ، لأن هذا المنشور ليس هو المصدر الذى يتحول العمد والمشايخ ملطة تحرير تلك الشهادات ، ولأنه لم يذكر العمد إلا على سبيل التمثيل ، وكل ما يعنيه ذلك المنشور هو أن يقدم ذوو الشأن شهادة إدارية صادرة من جهة مختصة بتاريخ وفاة مورث البائع قبل سنة ١٩٢٤ بدلا من الإعلام الشرعى ، وقد قدست فى الدعوى الحالية

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة سمادة مراد دعية باشا وحضور حضرات : محمد فهمي حسين بك وعل حيدر جهازى بك
ومحمد كابل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٠٥)

القضية رقم ١٩٠٨ سنة ٧ القضائية

تفتيش . متى يصح أن يتولاه رجال الضبطية القضائية ؟ إذن بالتفتيش لغرض معين . مجاوزة .
لا يصح . تفتيش عن سلاح . مشاهدة خشخاش مزروع . إتيانه في المحضر . جائز .
(المواد ١٨ و ٢٣ و ٣٠ بمقتضى)

التفتيش من إجراءات التحقيق القضائى لا يملكه إلا رجال التحقيق، ولا يجوز
أن يتولاه رجال الضبطية القضائية إلا في أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر
في القانون . وفيها صدا هذه الأحوال فهم ممنوعون عنه إلا إذا أذن لهم فيه من السلطة
القضائية المختصة . والإذن في التفتيش لغرض معين لا يصح مجاوزة لغرض آخر؛
ولكن إذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لغرض محدد (البحث عن سلاح)
قد شاهد مرمضا أثناء إجرائه هذا التفتيش جريمة قائمة (خشخاشا مزروعا في المكان
الذى كان يفتشه) فأنبت ذلك في محضره فليس في عمله هنا ما يمكن أن يطمع عليه
باعتباره تجاوزا لحدود الترخيص المعطى له ، لأنه لم يقم بأى عمل إيجابى يقصد
البحث عن الجريمة بل إنه شاهدها صدفة فأنبتها بمقتضى واجباته القانونية .

جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر جازي بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحد مختار بك المستشارين .

(١٠٦)

القضية رقم ١٨٩٦ سنة ٧ القضائية

- (١) قضى وإبرام . يعاد الطعن . الطلب الذى يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية . لا يوقف سريانه .
- (ب) التقرير بالطعن . كيفيه . الطلب الذى يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية . لا يعتبر تقريراً بالطعن ولا بياناً لأسبابه .
- (ج) مسئولية مدنية . مسئولية السيد من خطأ الخادم . مناطها . وكيل شيخ خفر . اعتدائه على شخص مقبوض عليه في منزل العمدة . مسئولية الحكومة عن هذا الاعتداء .
- (المادة ٢٣١ تحقيق)

١ — تقديم طلب الإعفاء من المصاريف القضائية إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يوقف سريان يعاد الطعن .

٢ — التقرير بالطعن يجب أن يحصل بأشهاد رسمي في قلم الكتاب ، ولا يفي عن ذلك أى إجراء آخر . فالطلب الذى يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن اعتباره تقريراً بالطعن ولا بياناً لأسبابه .

٣ — إن نص المادة ١٥٢ مدنى صريحة في وجوب مساعلة المخدم مدنياً عن كل ما يقع من خادمه حال تأدية عمله . وذلك بقطع النظر عن البواصت التى تكون قد دفنته إلى ارتكاب ما ارتكب . ومسئوليته هذه تقوم على افتراض سوء الاختيار والنقص في المراقبة من جانبه . ففى وقع الخطأ من الخادم أثناء تأديته عمله فقد ترتبت مسئولية سيده مدنياً عن هذا الخطأ ، سواء أكان ناشئاً عن باعث شخصي للخادم أم عن الرغبة في خدمة السيد .

المحكمة

من حيث إن الحاضر عن وزارة الداخلية دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لحصوله بعد الميعاد القانونى .

ومن حيث إن الطاعة قررت بلسان وكيلها أنها أرادت أن تقرر بالطنن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني فرفض قبول ذلك منها إلا إذا دفعت الكفالة والرسوم مقدما بالرغم من سبق إثبات فقرها . ولذلك قدمت إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض طالبا باعفائها من الرسوم . وذلك في خلال المدة المحددة للطنن . وتحدد لنظرة جلسة بعد ذلك ، وفيها قبل الطلب ، فقررت الطاعة بالطنن في اليوم الثاني لقرار اللجنة لأن اليوم الأول كان عطلة رسمية . وتضيف الطاعة إلى ذلك أن طننها حاصل في الميعاد لأن تقديم الطلب إلى لجنة المساعدة القضائية يوقف سريان المدة المحددة للطنن طبقا لقضاء محكمة النقض .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٧ ولم يحصل التقرير بالطنن فيه إلا في ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ أى بعد الميعاد القانوني .

ومن حيث إن القول بأن طلب الإعفاء من الرسوم المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية في أول مايو سنة ١٩٣٧ — أى في خلال المدة المحددة للطنن — يوقف سريان تلك المدة لا أساس له ، خصوصا وأنه ليس هناك ما يمنع من تقديم الطلب المذكور في خلال المدة المحددة للطنن والفصل فيه في تلك المدة أيضا ، وبذلك يتيسر تقديم الطعن في حدود القانون .

ومن حيث إن القول بأن طلب الإعفاء من الرسوم المقدم لرئيس المحكمة والمشمول على أسباب الطعن يعدّ تقريرا بالطنن والأسباب معه فيه تجاوز كبير، إذ التقرير بالطنن يجب أن يحصل بأشهاد رسمي أمام قلم الكتاب ، ولا يفنى عن ذلك أى إجراء آخر .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن طلب الإعفاء المقدم من الطاعة إلى لجنة المساعدة القضائية لا تأثير له على سريان المدة المحددة للطنن ، ولا يمكن اعتباره كذلك تقريرا بالطنن ، فيكون طننها الرقيم ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ حاصلا بعد الميعاد القانوني . ولذلك كان من المتعين الحكم بعدم قبوله شكلا ، إلا أنه نظرا إلى سبق

القضاء من هذه المحكمة بخلاف ذلك مما أدى الطاعة إلى عدم الإسراع في تقديم طلب الإعفاء، كما أدى قلم الكتاب إلى عدم المبادرة إلى تسليمه — بعد تقديمه — إلى لجنة المساعدة القضائية طبقاً للقانون، ترى المحكمة في الدعوى الحالية أن تقبل الطعن شكلاً حتى لا تضار الطاعة باختلاف الأحكام .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع، إذ رفضت الدعوى المدنية قبل وزارة الداخلية بمقولة إن ما وقع من المتهم المحكوم عليه لا يدخل في أعماله المكلف بها رسمياً، قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله . وذلك لأن المتهم المذكور، بحكم أنه رئيس لخبراء البلدة، هو من رجال الضبطية القضائية والإدارية طبقاً للسادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات . فالسلطة التي يستمدّها من هذه الصفة هي التي مكنته من تفتيش المبنى عليه، ثم ضربه ذلك الضرب الذي أودى بحياته . والمعول عليه أن الحكومة تسأل عن التعويضات كلها أساء موظفها استغلال وظيفته، كما تسأل إذا وقع منه الخطأ أثناء تأديتها أو بسببها .

ومن حيث إن واقع الأمر في الدعوى الحالية أن النيابة العامة اتهمت حسن علي سويلم وكيل شيخ خفر قرية السناجرة بضرب حافظ إبراهيم شلبي عمداً بقبضة يده في جنبه الأيسر فأحدث به تمزقاً بالطحال، ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته، وقدمته لقاضى الإحالة فأحاله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن هذه التهمة، وتدخلت والدته القاتل (الطاعنة) بصفة مدعية بحق مدنى ضد المتهم ووزارة الداخلية بصفتهما مسئولة عن الحقوق المدنية . وقد ثبت لمحكمة الجنايات أن المتهم ارتكب الجناية المذنوبة إليه، فحكمت عليه بالعقوبة وألزمت بتعويض قدره مائة جنيه، ورفضت طلب التعويض قبل وزارة الداخلية، وطلت حكم الرقض هذا بقولها إنه وإن كانت وزارة الداخلية مسئولة عن أعمال عمالها إذا ما ارتكبوا خطأ أثناء تأدية وظيفتهم إلا أنه ظاهر من وقائع الدعوى أن المتهم تدخل في الصلح بين

محمد ثابت حجاج المحنى عليه في سرقة الفول السوداني وبين من اتهمهم في هذه السرقة حتى قبل المحنى عليه أن يتقاضى عشرين قرشا بصفة تمويض عن السرقة، وهذا الفعل لا يدخل في أعمال وكيل الخفراء المكلف بها رسميا .

ومن حيث إن وقائع هذه الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أنه في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بناحية السناجرة مركز الزقازيق اتهم كل من حافظ إبراهيم شلبي (المحنى عليه في الدعوى الحالية) وإسماعيل موسى إبراهيم والسيد أحمد سلام بسرقة فول سوداني من زراعة محمد ثابت حجاج، ورفع الأمر إلى نائب عمدة السناجرة الذي أحضر هؤلاء المتهمين وأراد هو وعبد الله مصطفى أحمد شيخ البلد نهو النزاع صلحا باتفاقهما مع محمد ثابت حجاج على أن يدفعوا إليه عشرين قرشا تمويضا، فتطوع شلبي سيد أحمد محمود لدفع المبلغ المذكور على أن يحصله له من المتهمين، فلم يقبل محمد ثابت المذكور وأصر على أن يأخذ المبلغ من المتهمين أنفسهم، وهؤلاء قالوا بأنهم لا يملكون نقودا، وطلبوا إمهالهم في الدفع، فتطوع المتهم لتفتيشهم، وبدأ بتفتيش السيد أحمد سلام، ولما لم يجد معه نقودا لطمه بالكف دفعتين على وجهه، ثم قنش الثاني إسماعيل موسى إبراهيم ولطمه أيضا مثل الأول، ثم تقدم نحو حافظ إبراهيم شلبي ولطمه بالكف على وجهه ثم ضربه بقبضة يده دفعتين في جانبه الأيسر فاعتريته دوخة في الحال وسقط على الأرض مغشيا عليه حل مرأى من عبد الله مصطفى أحمد وشلبي سيد أحمد محمود ومحمد شلبي وأمين إبراهيم السراج وحسونه السيد حسونه نائب العمدة ومحمد ثابت حجاج والسيد أحمد سالم . وبعد قليل أفاق وقال بأنه يتألم من شدة الصدمة التي حدثت له من ضرب وكيل شيخ الخفراء المتهم في جنبه، ثم أسلم الروح بعد ذلك بقليل .

وهن حيث إن محصل الوقائع المتقدمة أن المحنى عليه في الدعوى الحالية اتهم وآخرين في سرقة فول سوداني فأحضره نائب العمدة لديه مع باقي المتهمين بسنهب هذا الاتهام وأراد عدم التبليغ عن الحادثة على أساس إجراء صلح بين الطرفين يدفع

بمقتضاء المتهمون إلى صاحب القول الممرق عشرين قرشا تعويضا ، ولما لم يدفعوا هذا المبلغ تدخل وكيل شيخ الخفراء في الأمر وقلش المتهمين وضربهم فكانت الضربة التي أصابت المحنى عليه قاضية على حياته . وظاهر من ذلك أن المحنى عليه كان وقت الحادثة مقبوضا عليه في منزل نائب العمدة مع باقي المتهمين معه ، أى أنه كان تحت حراسة رجال الحفظ الذين منهم وكيل شيخ الخفراء المتهم ، فأذا ما تمضى هذا الأخير عليه بالضرب في هذا الطرف كان هذا التمضى واقعا منه أثناء تأدية وظيفته ، ولم يكن التفتيش والضرب إلا اعتادا على تلك الوظيفة . وبذلك تكون الحكومة مسؤولة مدنيا عن نتيجة خطأ المتهم طبقا للأادة ١٥٢ مدنى . ولا تأثير للباعث على الجريمة وهو فرض الصلح على المحنى عليه في الدعوى الحالية وعدم قيامه بدفع المبلغ المطلوب منه ، لأن نص تلك المادة صريح في فرض المسؤولية على المخلوم عن كل ما يأتيه الخادم حال تأدية عمله بقطع النظر عن البواعث التي يمكن أن تكون قد دفعت إلى ارتكاب ما ارتكب ، ولأن أساس مسؤولية المخلوم عن خطأ خادمه يرتكز على اقتراض سوء الاختيار والنقص في المراقبة . ويكفى لقيام هذا الاقتراض أن يرتكب الخادم خطأ أثناء تأدية عمله ، سواء كان هذا الخطأ ناشئا عن باعث شخصي له أو عن الرضية في خدمة المخلوم .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ تفى مسؤولية وزارة الداخلية عن خطأ وكيل شيخ الخفراء اعتادا على أن الباعث على الجريمة التي ارتكبها وكيل شيخ الخفر لا علاقة له بالوظيفة قد أخطأ في تطبيق القانون فيمتنع نقضه بالنسبة لذلك والحكم على الوزارة بأن تدفع للطاعة شبهة أحمد سليمان المدعية بالحق المدني بالتضامن مع حسن على سويلم المحكوم عليه مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المقضى بها مع إلزام الوزارة أيضا بمصاريف هذا الطعن وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للدعية بالحق المدني .

(١٠٧)

· القضية رقم ١٩٣٦ سنة ٧ القضائية

تزوير · أركانه · بيان طريقته · وجوبه ·

(المادتان ١٨١ و ١٨٣ ع = ٢١٣ و ٢١٥)

إن من أركان جريمة التزوير تغيير الحقيقة في المحرر بأحدى الطرق التي نص عليها القانون ، فإذا خلا الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة عن بيان ذلك أو قصر فيه كان معيبا عيبا جوهريا موجبا لنقضه .

(١٠٨)

القضية رقم ١٩٤٤ سنة ٧ القضائية

استئناف · معاده · حكم بتأييد حكم غيبي معارض فيه · عدم إعلان المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها · عدم طبع بصدوره · المبدأ غير مقيد بأى مبدأ لسريته ·

(المادة ١٥٤ تحقيق)

إذا لم يكن المتهم حاضرا بالجلسة التي أجلت منها القضية للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف القاضي بتأييد الحكم الغيبي المعارض فيه، ولم يكن قد أعلن بهذه الجلسة الأخيرة، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد علمه بصدور ذلك الحكم، ففي هذه الصورة يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة له غير مقيد بمبدأ ما لسريته .

جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعمل حيدر
ججائى بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٠٩)

القضية رقم ١٩٥٣ سنة ٧ القضائية

تروير . إضاء . مضاهاة أجراءها القاضي الجزئى . حكمه بترويرها . طلب تعيين خير لى المحكمة
الاستثنائية . واجب المحكمة بحر هذا الطلب . رفضه استنادا إلى المضاهاة التى أجراءها القاضي الجزئى .
(المادة ٣٤ تحقيق) إخلال بحق الدفاع .

لا يجوز للمحكمة الاستثنائية أن ترفض طلب ندب خير لىيان ما إذا كانت
الإمضاء المختلف على صحتها منقورة أم غير منقورة اعتادا على أن المضاهاة التى أجزتها
محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية اللتين يشكو المتهم من نتيجة مضاهاتهما قد
أثبتت تزوير الإمضاء ، بل يجب فى هذه الحالة أن تقوم المحكمة الاستثنائية بعمل
المضاهاة بنفسها أو أن تندب خيرا لذلك . والرفض فى هذه الصورة يعتبر إخلالا
بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم .

(١١٠)

القضية رقم ١٩٥٤ سنة ٧ القضائية

تروير . حكم مدنى برد و بطلان سند تزويره . رفع دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية . وجوب
بمحا موضوع التزوير بنفسها وتحضى أدلة . اكتفاها ببرد وقائع الدعوى المدنية . بناء حكمها
على ذلك . قرض .

إذا قضت المحكمة المدنية برد و بطلان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير
إلى المحكمة الجنائية ، ففى هذه المحكمة أن تقوم هى يبحث جميع الأدلة التى تبين
عليها عقيدتها فى الدعوى من تقرير الخبير والأوراق الأخرى ومن إجراء ما ترى
إجراؤه من التحقيقات الموصلة إلى ظهور الحقيقة . أما إذا هى اكتفت بسرد
وقائع الدعوى المدنية و بنت حكمها على ذلك فقط دون أن تتحصى بنفسها أدلة
الإدانة فذلك يعمل حكمها كأنه غير مسبب ويعيبه عيبا جوهريا يطله .

(١١١)

القضية رقم ١٩٥٧ سنة ٧ القضائية

- (أ) دعوى تعويض . متهم مفلس . إقامتها منه مع عدم إدخال وكيل الدائنين . لا مانع .
 (ب) تحقيق . عدم اعتراض المتهم على تحقيق النيابة أمام محكمة الدرجة الأولى . مرافته على أساسه . الطعن عليه أمام محكمة النقض . لا يجوز .
 (ح) إجراءات . الطعن فيها بالبطالان .

١ - لا مانع قانوناً من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدنى على المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها، لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . ومتى كان لاتهم أن يدافع عن مصلحته فى الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق فى الدفاع عنها فى الدعوى المدنية .

٢ - إذا لم يعترض الطاهن على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع بل تراجع على أساسه فلا يقبل منه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض .

٣ - العبرة فى بطلان الإجراءات هى بما تم منها أمام المحكمة الاستئنافية .

جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضرة حضرات : عبد الفتاح السيد بك .
 وعمل حيدر جازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحد غناريك المستشارين .

(١١٢)

القضية رقم ١٩٧٢ سنة ٧ القضائية

محضر الجلسة . ذكر تفصيلات الدفاع فيه . لا موجب . طلب إثبات أمر معين فى المحضر . حق الخصوم فى ذلك .
 (المادة ٣٤ تحقيق)

ليس فى القانون نص يحتم تدوين الدفاع تفصيلاً بمحضر الجلسة ، نغلو المحضر من تلك التفصيلات لا يؤثر فى الحكم . وعلى من أراد من الخصوم إثبات أمر يهيمه لإثباته فى محضر الجلسة أن يطلب إلى المحكمة تدوينه ، أو أن يقدم به مذكرة كتابية ، فإذا هو لم يفعل فلا يقبل منه التظلم من إغفاله .

(١١٣)

القضية رقم ١٩٧٣ سنة ٧ القضائية

تفتيش المنزل :

(١) إذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون كتابيا . الإذن الشفوي . لا يكفي . الرضاء

بالتفتيش . صحة .

(ب) ولد . إقامته مع والده بصفة مستمرة . إذنه في تفتيش المنزل الذي يتيان فيه . جوازه . صحة التفتيش .

(المادتان ٣٠ بمقتضى ١١٢ ع = ١٢٨)

١ - إذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون بالكتابة ، فالإذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش ، ولكن إذا كان صاحب المكان قد رضى صراحة بإجراء التفتيش فإنه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه قانونا .

٢ - الولد الذي يقيم مع والده بصفة مستمرة في منزل واحد يجوز له أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ، ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا ، إذ هذا المنزل يعتبر في حياة الوالد والولد كليهما .

(١١٤)

القضية رقم ١٩٧٤ سنة ٧ القضائية

مرد . مجرم عائد في حكم المادة ٥٠ ع . شروطه في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة . جنائية .

(المادة ٥٠ ع = ٥١ والمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨)

إنه وإن كان حكم المادة (٥٠) من قانون العقوبات لا يتناول حالات الشروع في الجرائم المبينة بها إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ انخلص بالمجرمين المتعادين على الإجراء صريحة في اعتبار وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ جنائيات متى كان مرتكبها عائدا في حكم هذه المادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عيد محمد مصطفى بأنه في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ الموافق ٢٥ محرم سنة ١٣٥٦ بذاتة قسم الدرب الأحمر شرع في المراقبة من محل سكن

وبعد أن أنهى حضرة قاضى الإحالة بحكمة مصر الابتدائية الأهلية سماع هذه الدعوى أصدر قرارا فى ١٥ يونيه سنة ١٩٣٧ باعتبار الواقعة جنحة وباعادتها إلى النيابة العامة لإجراء شؤونها فيها مع استمرار حبس المتهم .

فطن حضرة رئيس نيابة مصر فى هذا القرار بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٧ .

وقدّم حضرته تقررا بأسباب الطعن فى نفس هذا التاريخ .

وحيث إن حاصل الطعن أن النيابة قدّمت المتهم المطعون ضده إلى قاضي الإحالة بتهمة أنه شرع في السرقة من محل مسكون حالة كونه غائدا معتاد الإجماع، وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لتحاكمته بالمواد ١/٣٧٤ و ٤٥ و ٨٠ و ٥٠ عقوبات. وبالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المتعدين على الإجماع، فأصدر قاضي الإحالة قرارا في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ باعتبار القضية جنحة. وإعادتها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها استنادا إلى أن الفعل المنسوب إلى المتهم شروع في سرقة، ولم تنص المادة ٥٠ عقوبات على العود بارتكاب شروع في جريمة من الجرائم المذكورة فيها. إلا أنه وإن كانت المادة ٥٠ من قانون العقوبات. لم تنص إلا على السرقات التامة فإن المادة الأولى من قانون الإجماع التي طلبت النيابة تطبيقها على المتهم تنص على أنه إذا ارتكب العائد في حكم المادة ٥٠ عقوبات. جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة. أو شرع في ارتكاب جريمة منها.

جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقتر أن المتهم مجرم اعتاد الإجرام . ولذلك يكون القرار المطعون فيه قد اشتمل على خطأ في التطبيق القانوني .

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يبين أنه اعتبر الواقعة المنسوبة لتهمة جنحة ، لأنت الفعل المنسوب إليه شروع في سرقة ، ولم تنص المادة ٥٠ عقوبات على العود بارتكاب شروع في جريمة من الجرائم المذكورة فيها ، بل يجب أن تكون الجريمة تامة .

ومن حيث إنه وإن كانت المادة ٥٠ عقوبات لم يتناول حكمها أحوال الشروع في الجرائم المبينة بها إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الملخص بالمجرمين المعتادين على الإجرام والتي طلبت النسيابة تطبيقها نصت على أنه إذا ارتكب العائد في حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي ، بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة ، أن يقتر أنه مجرم اعتاد الإجرام ويأمر بإرساله إلى محل خاص تبعته الحكومة ليسجن فيه إلى أن يأمر ناظر الحفانية بالإفراج عنه . ولا تزيد مدة هذا السجن عن ست سنين . ويتمبر السجين في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

وحيث إنه لذلك ما كان يجوز اعتبار الواقعة المنسوبة للتهمة جنحة ، إذ نص المادة السابق بيانه صريح في اعتبار وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ عقوبات جنائية إذا كان مرتكبها عائدا في حكم المادة المذكورة . ولا نزاع في أن المتهم عائد طبقا لهذه المادة ، ولذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية إلى قاضي الإحالة للتصرف فيها على هذا الأساس .

(١١٥)

القضية رقم ١٩٧٨ سنة ٧ القضائية

مواد مخدرة . الحياة . ضبط حشيش في مقهى مع شخص من مترددون عليه . اعتبار صاحب المقهى حائرا . جوازه .
(المادة ٣٥ من قانون الاتجار بالمخدرات)

لا يلزم لتوافر ركن الحياة بالنسبة للتهم أن تضبط المادة المخدرة معه . فاذا أثبت الحكم أن الحشيش الذي وجد بمقهى المتهم وضبط مع اثنين من المترددون عليه هو لمصاحبه ، واعتبره لذلك حائرا للمادة المخدرة ، فذلك صحيح .

(١١٦)

القضية رقم ١٩٨١ سنة ٧ القضائية

حكم استثنائي . تأييده الحكم المستأنف في قضائه بالعقوبة . عدم الإشارة فيه إلى أخذه بأسباب الحكم المستأنف . عدم ذكر أسباب جديدة . قصور .
(المادة ١٠٣ مرافعات)

إذا أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف فيما قضى به من العقوبة دون أن تشير إلى أخذها بأسباب هذا الحكم أو تورد هي أسبابا أخرى لقضائها بالتأييد فكيفها يكون خاليا من الأسباب متعينا تقضيه .

(١١٧)

القضية رقم ١٩٨٣ سنة ٧ القضائية

(١) أحكام الغية في المواد الجنائية . تصورها في قانون تحقيق الجنائيات . تطبيق أحكام قانون المرافعات عليها . لا يجوز . متى يرجع في المواد الجنائية إلى قانون المرافعات باعتباره القانون العام ؟

(ب) دعوى مدنية تابعة لدعوى جنائية . إجراءات المرافعة والحكم والظلم فيها . إجراءات الدعوى الجنائية . حكم محكمة المفتح الاستئنافية بإبطال المرافعة في دعوى مدنية . لا يجوز . جوازه الظن في هذا الحكم بطريق التقص .

(ج) دعوى مدنية . حكم محكمة مدنية بإبطال المرافعة في الاستئناف . أثره . محكمة جنح استئنافية . إصدارها خطأ حكما بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة أمامها . صيرورة انتهائها . أثره في الإجراءات . لا يتناول تمسك الاستئناف . تجديد المستأنف دعواه على أساس تقرير الاستئناف . جوازه . وجوب اعتبار هذا الاستئناف قائما .

(المواد ٣٠٣ مرافعات و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٥٤)

و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٧٨ و ١٨٤ تحقيق)

١ - ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام إلا عند خلق قانون تحقيق الجنايات من نص صريح، فليس لها أن ترجع إلى قانون المرافعات في أحكام الغيبة، لأن حالات الحكم في الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات (المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢) . وهذه النصوص توجب الحكم في الموضوع غيابيا إذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور، سواء أكان المتخلف هو المتهم أم المدعى بالحق المدني .

٢ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والظعن فيها من حيث الإجراءات والمواعيد ، ولا تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية حتى لو انحصرت الخصومة - بسبب عدم استئناف النيابة لحكم البراءة - في الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحق المدني . وإذن فلا يسوغ لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تقضى، عند غياب أحد طرفي الخصوم ، بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة وحدها أمامها، بل الواجب أن تحكم في موضوعها غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها، فإذا هي حكمت بإبطال المرافعة كان حكمها مخالفا للقانون وجائزا للظعن فيه بطريق النقض .

٣ - الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف يترتب عليه، طبقا لقواعد المرافعات المدنية ، إزالة أثر ورقة الاستئناف الملونة وما تلاها من إجراءات المرافعة . فإذا أصدرت محكمة الجنح الاستئنافية خطأ حكما بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها، ولم يظعن في هذا الحكم بطريق النقض وصار بذلك واجب الاحترام، فإن هذا الحكم لا يتناول إلا أوراق الإجراءات الحاصلة لدى المحكمة الاستئنافية، ولا يتناول تقرير الاستئناف بل يبقى هذا التقرير قائما رغم زوال أثر إجراءات المحاكمة الاستئنافية . ذلك لأن هذا التقرير يكتب في قلم كتاب محكمة

الدرجة الأولى ، فهو إذن مستقل عن أوراق الإجراءات الحاصلة أمام المحكمة الاستئنافية ومنفصل عنها كل الانفصال ، وهو كذلك مغاير كل المغايرة لعريضة الاستئناف المدنية التي يمررها المستأنف ، ثم إنه لا يعلن إلى أحد من الخصوم لأنهم لا يعلمون إلا بتاريخ الجلسة التي تحدّد لنظر الاستئناف . وإذن فالمستأنف الذي صدر ضده حكم بإبطال المرافعة ، على خلاف القانون ، أن يحدّد دعواه بناءً على تقرير الاستئناف الحاصل منه ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تعتبر هذا الاستئناف قائماً وتظر فيه . ولا يمنعه من ذلك عدم طعنه بطريق النقض في حكم بإبطال المرافعة ، لأن هذا الحكم وإن كان قابلاً بذاته للطعن بطريق النقض إلا أنه لا لزوم لاتخاذ سبيل هذا الطعن ما دام أثر حكم بإبطال المرافعة لا يتناول — كما سلف — تقرير الاستئناف .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل في أن الحكم المطعون فيه القاضي بعدم قيام الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه بنى على سبق الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف وأن هذا الحكم يلغى جميع المرافعات والإجراءات التي تمت فيه ومنها تقرير الاستئناف مع أن إبطال المرافعة غير معروف في الإجراءات الجنائية . وإذا فرض جدلاً أنه يصح إبطال المرافعة أمام المحاكم الجنائية فقد أخطأ الحكم في اعتبار إبطال المرافعة ملغياً للتقرير الصادر من الطاعن بالاستئناف أمام المحكمة الجزئية .

وحيث إن واقع هذه الدعوى تحصل في أن الطاعن رفع الدعوى الحالية مباشرة على المطعون ضده أمام محكمة كفر صقر الجزئية فقضت في ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ ببراءة المتهم (المطعون ضده) ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، ولتخلفه عن حضور جلسة المرافعة لدى المحكمة الاستئنافية طلب عمای المتهم الحكم بإبطال المرافعة ، فقضت محكمة الزقازيق في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بإبطال المرافعة ،

ثم كان من الطاعن أن حرك دعواه من جديد فقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٧ بدم قيام الاستئناف، وهذا الحكم هو المطعون فيه الآن .

وحيث إنه للفصل في هذا الطعن يجب البحث فيما إذا كان للحاكم الجنائية أن تقضى بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في حالة ما إذا تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور في إحدى الجلسات ، وفي قيمة هذا الحكم في حالة صدوره ومدى تأثيره في إجراءات المرافعة .

وحيث إن مبدأ جواز رجوع الحاكم الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على أساس اعتباره القانون العام لا يسوغ إلا عند خلو قانون تحقيق الجنائيات عن نص صريح بشأن المسألة المعروضة . أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك وجب تطبيق نصوص قانون تحقيق الجنائيات دون غيرها .

وحيث إن حالات الحكم في الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور لدى الحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بشأنها نصوص صريحة في قانون تحقيق الجنائيات (المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ تحقيق الجنائيات) ، وهي تدل على وجوب الحكم في الموضوع غيابيا إذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور سواء أكان المتهم أم المدعى بالحق المبذني ، فلا محل بعد ذلك للرجوع في شيء منها إلى قانون المرافعات .

وحيث إن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكمها في إجراءات المرافعة وفي الأحكام والطعون الجائرة فيها من حيث الإجراءات والمواعيد ، فلا يتسنى في شيء من هذا اقتباس أى نص من نصوص المرافعات المدنية . ولا يغير من هذه الحالة انحصار الخصومة بسبب عدم استئناف النيابة في الدعوى المدنية ، إذ هذه التبعية من طبيعتها ومن شأنها أن تجعل الدعوى المدنية خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات في جميع الأحوال .

وحيث إنه لذلك ما كان يسوغ لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تقضى بإبطال المرافعة ، بل كان السبيل الوحيد لديها هو نظر الدعوى المدنية موضوعا وإالة قضاء

فيما بمحكم غيبي كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة. وإذن يكون الحكم الصادر بإبطال المرافعة قد جاء خاطئا ومخالفا لنصوص قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه يجب البحث بعد ذلك فيما إذا كان لهذا الحكم، وقد صدر، قيمة قانونية وتأثير في مجرى الدعوى الاستئنافية .

وحيث إن هذا الحكم نهائى لم يطق فيه بطريق النقض فاحترامه أمر لا مناص منه .

وحيث إن الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف بحسب قواعد المرافعات المدنية هو إزالة أثر ورقة الاستئناف المعلنة وما تلاها من إجراءات المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية .

وحيث إن استئناف الأحكام الجنائية إنما يكون بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم (المادتان ١٥٤ و ١٧٨ جنات) . فهو إذن مستقل من الإجراءات الحاصلة أمام المحكمة الاستئنافية ومغاير كل المغايرة لعريضة الاستئناف المدنية التي يحررها المستأنف في الدواوى المدنية ، فضلا عن أن هذا التقرير لا يعلن إلى أحد من الخصوم إذ هم يعلنون فقط بتاريخ الجلسة التي تمحّد لنظر الاستئناف (مادة ١٨٤ جنات) . وإذا كان حكم إبطال المرافعة لا يتناول إلا أوراق الإجراءات الحاصلة لدى المحكمة الاستئنافية فالتقرير بالاستئناف المتفصل عنها كل الانفصال في المواد الجنائية هو بمنجاة عن تناول حكم إبطال المرافعة؛ وإذن يبقى هذا التقرير قائما رغم زوال أثر إجراءات المحاكمة الاستئنافية بسبب ما يجب أن يكون لحكم إبطال المرافعة الخاطئ من الاحترام . ومن ثم يكون الطاعن على حق في تجديد دعواه لدى المحكمة الاستئنافية بناء على هذا التقرير .

وحيث إن ما عرض له الحكم المطعون فيه من أن الطاعن ما كان له تجديد دعواه بناء على تقرير الاستئناف، بل كان عليه أن يطقن في حكم إبطال المرافعة بطريق النقض - ما عرض له الحكم من هذا مردود، لأنه وإن كان صحيحا أن

حكم بإبطال المرافعة قابل للطعن بطريق النقض متى كان صادرا مخالفا للقانون إلا أنه يجب أن يلاحظ أن الطاعن ما كانت له فصلحة في اتخاذ هذا السبيل لعدم تناول أثر حكم بإبطال المرافعة بقرار الاستئناف .

وحيث إنه لا ذكر يتعين نقض الحكم المطعون فيه واعتبار الاستئناف قائما .

(١١٨)

القضية رقم ١٩٨٤ سنة ٧ القضائية

(أ) تحقيق . طلبات التحقيق . إغفالها . متى يكون موجبا لبطان الحكم ؟

(ب) دفاع . تأجيل الدعوى مرارا بناءً على طلب المتهم . تأجيل الطعن بالحكم مع الترخيص بتقديم مذكرة . طلب مدة الأجل لتقديمها . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — طلبات التحقيق التي يترتب على عدم إجابتها أو الرد عليها بطلان الحكم هي التي تقدم إلى المحكمة الاستئنافية . فالتمسك بطلب من هذا القبيل لدى محكمة الدرجة الأولى، وعدم إجابة المحكمة إليه، وعدم الإصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة الثانية — ذلك لا يصلح وجها للطعن على حكم محكمة الدرجة الثانية .

٢ — إذا كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية أعادت تحقيق الدعوى وأجلتها مرارا بناءً على طلب المتهم لأسباب مختلفة ، وفي الجلسة الأخيرة طلب الدفاع من المتهم السماح له بتقديم مذكرة بدفائه، وأجلت المحكمة النطق بالحكم، ورخصت له في تقديم مذكرته فلم يفعل، ثم طلب إلى المحكمة أن تمتد له الأجل لتقديم المذكرة فلم تجبه إلى طلبه هذا ، فلا إخلال في ذلك بحق الدفاع إذ المحكمة غير ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الأجل الذي حدّده لتقديم المذكرة فيه .

جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١١٩)

القضية رقم ١ سنة ٨ القضائية

مفوعن العقوبة . طلبة . متى يكون ؟ مدبر المفوع مع قيام الطعن وقبل الفصل فيه يمنع محكمة النقض من المضي في نظره . التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

(المادة ٤٣ من الدستور والمادتان ٦٨ و ٦٩ ع = ٧٤ و ٧٥)

الالتجاء إلى ولى الأمر للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للحكوم عليه للتظلم من هذه العقوبة والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها . فلهذا إذن أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية . ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا بإبدال العقوبة المحكوم بها بعقوبة أخرى قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة ، فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطاعة المضي في نظره الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

المحكمة

ومن حيث إنه ثابت من أوراق الدعوى أنه بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ صدر حكم من محكمة الجنايات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات عن التهمة الموجهة إليه ، فطعن فيه بطريق النقض في يوم صدوره وقدم أسباب طعنه في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ ، ثم صدر أمر ملكي في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ باستبدال عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات بالعقوبة المحكوم بها بناء على ما عرضه وزير الحفانية ، وقررت النيابة بالجلسة أن يحاكم الطاعن هو الذى التمس من وزير الحفانية استصدار هذا العفو .

وحيث إن الالتجاء إلى ولى الأمر المغفور عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه لتنظيم من العقوبة الصادرة عليه والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها . فلا يكون هذا الالتجاء إلا بعد أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن سواء بالطرق العادية أو غير العادية .

وحيث إن وزير الحفانية طلب المغفور عن العقوبة المقضى بها على المحكوم عليه ، وصدر المغفور فعلا باستبدال عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات بالعقوبة المحكوم بها ، وتم ذلك كله قبل الفصل في الطعن المرفوع من المحكوم عليه .

وحيث إن صدور المغفور عن العقوبة يخرج الأمر من يد القضاء ، إذ كلمة ولى الأمر هي القول الفصل الذى لا معقب له فيما سبق القضاء به .

وحيث إنه لذلك تكون محكمة النقض غير مستطاعة المضى في نظر الدعوى بعد أن صدر الأمر الملكى المشار إليه فيتم الحكم بعدم جواز نظر الطعن ، ولا يوسع المحكمة في هذا الصدد إلا أن تلاحظ على وزارة الحفانية أنه ما كان يسوغ لها أن تطلب المغفور لصيرورة الحكم غير قابل للطعن لما في ذلك من تفويت طريق من طرق الطعن على المحكوم عليه وتعطيل محكمة النقض عن أداء مهمتها . ولقد كان من المتعين أن ترجئ الوزارة السير في إجراءات المغفور إلى أن يفصل في الطعن المقدم من المحكوم عليه .

(١٢٠)

القضية رقم ٢ سنة ٨ القضائية

حكم . تبنيه . اعتراف . تبرئة التهم ابتدائها على أساس أن انتزاعه قد صدر بالإكراه . التذليل على وقوع الإكراه . إدانته استثنائيا . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائى . قصور .

إذا كان الحكم الابتدائى الصادر ببراءة المتهم مؤسسا على أن الاعتراف الصادر منه لدى البوليس — وهو الدليل الوحيد على إدانته — قد صدر بالإكراه تحت تأثير ما وقع عليه من الضرب الذى أثبتته الكشف الطبي ، ثم جاء الحكم الاستثنائى بإدانة الطاعن اعتقادا على هذا الاعتراف وحده بمقولة إنه صدر من المتهم بختارا دون أن يرد على ما جاء بالحكم المستأنف من أدلة الإكراه ، فهذا قصور يبيح ويوجب نقضه .

جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة معاذة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك
ومحمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الزبيدي بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٢١)

القضية رقم ١٩٣٤ سنة ٧ القضائية

سرقة بإكراه . توافر ركن الإكراه . وجود مدية مع أحد المتهمين . عدم بحث حالتها في الحكم .
حل تمتد سلاحا أولا . لا يؤثر فيه . (المادة ٢٧٢/٢ = ٣١٥) .

يكفي لتطبيق المادة ٢٧٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات أن يثبت الحكم
أن أحد المتهمين أمسك بذراع المجنى عليه اليمنى وضغط عليها فعمط مقاومتها حتى
تمكن الآخر من إدخال يده في جيبه ، وأخرج ما فيها من النقود ، فإن بهذا يتوافر
ظرف الإكراه . وإذا كان الحكم قد ذكر زيادة على ذلك أن أحد المتهمين كان
يحمل مدية ولكنه لم يبحث فيما إذا كانت هذه المدية تمتد سلاحا أولا فهذا لا يؤثر
فيه لأن ما أثبتته من توافر ظرف الإكراه وتعمد الفاعلين يفي عن الخوض في شيء
من ذلك .

(١٢٢)

القضية رقم ١٣ سنة ٨ القضائية

حكم . تبينه . حكم ابتدائي بالإدانة . حكم استثنائي بالبراءة . تأميمه على تقدير المحكمة للوقائع .
حدم رده على جزئيات الحكم الابتدائي . كفايته .

يكفي في الأحكام القضائية بالبراءة المؤسسة على تقدير الوقائع أن تكون الأسباب .
التي أقتنعت بها المحكمة مؤدية عقلا إلى البراءة . فإذا كان حكم البراءة صادرا من
محكمة استئنافية لإلغاء حكم ابتدائي فيكفي مع ما تقدم أن يكون في أسبابه الرد إجمالا
على ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى دون حاجة إلى الرد على كل جزئية من
جزئيات الحكم الابتدائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين المتهمين بأنهما في أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ بالجناية توصلا إلى الاستيلاء على مبلغ مائة جنيه من أحمد خلوصى أفندى باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بوجود مشروع كاذب وواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وذلك بأن اتفقا على أن يسعى الأول لدى المحنى عليه ليؤممه برغبة الشانى في الزواج من ابنته ملوكه أحمد خلوصى . وقد قام الأول بسعيه ، وقدم الثانى تخطيط للابنة . ثم انحدرنا فى الاحتيال إلى إجراء هذا العقد خدمة ومن غير صدق مدفوع ، وحصولا بذلك وعقب إجراءاته مباشرة من المحنى عليه على المبلغ المتقدم الذكر بعد أن أومأه بأنهما سيستعملانه فى تجهيز منزل الزوجية بعد إضافة مائة جنيه أخرى إليه . ثم تقاسما المبلغ لحصل الأول على ستين جنيها منه ، وأخذ الثانى بآقيه . وبعد ذلك عملا على التخلص من العقد فطلق الثانى ابنة المحنى عليه قبل الدخول بها . وطلبت من محكمة جنح اللجنة الأهلية معاقبتها بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

وادعى أحمد خلوصى أفندى المحنى عليه مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ خمسة وعشرين جنيها تعويضا مؤقتا قبل المتهمين متضامتين .

وبجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٣٦ دفع الحاضر مع المتهم الثانى ببطلان الدعوى المدنية المرفوعة من أحمد خلوصى أفندى . لأن المبلغ هو ملك الأنسة ملوكه أحمد خلوصى . وبعد أن ردت النيابة على هذا الدفع بما هو وارد بمحضر تلك الجلسة انقم الحاضر مع المدعى المدنى إليها فى هذا الرد . فقضت المحكمة برفض هذا الدفع ، ودفع المتهم الأول ببطلان تحقيقات النيابة للأسباب الآتية : (١) جعلت النيابة التحقيقات سرية (٢) عدم توجيهها تهمة إليه (٣) عدم اشتغال أوراق المحاكمة على المذكرات والقرارات والآراء الخاصة بالنيابة وقرار النائب العمومى بأحالة محام مشله على المحاكمة (٤) عدم استيفاء التحقيق فى جنحة يلاغ كاذب رفعت إليها قانونا ، ودفع رسمها ، ولم يصدر فيها قرار لا بالحفظ أو بالإحالة (٥) بطلان شهادة المبلغين فى التحقيق لسماعها فى غيبته ، كما دفع بعدم قبول المدعى المدنى بعد أن

فصلت المحكمة الشرعية في القضية ببسطة نهائية في دعوى التفقة بحكم صدر نهائيا من جهة تلكه، وأنه لذلك يطلب عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

وبعد أن سمعت المحكمة مرافعة النيابة والمتهم الأول في هذين الدفنين قضت برفضهما، وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عملا بالمواد ٢٩٣ و ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ و ٣٢ و ٥٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى ، وبالمواد ٢٩٣ و ٢٩٦ و ٢٦٩ من ذلك القانون بالنسبة للتهمة الثاني : (أولا) بحبس المتهم الأول مصطفى رجب أفندي ستة شهور مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ وعلى النيابة تحذيره بمضمون المادة ٥٤ من قانون العقوبات (ثانيا) بإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ خمسة وعشرين جنيتها والمصاريف المدنية ونعمائة قرش أعصاب عمارة (ثالث) عدم قبول الدعوى العمومية بالنسبة للتهمة الثاني عبدالرازق نظلى أفندي وعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية قبله (رابعا) أعفت المتهم من المصاريف الجنائية على اعتبار أن المتهم الثاني مختلس ومبتدء وأن المتهم الأول شريك للتهمة الثاني في هاتين الجريمةين .

استأنف المتهم الأول الحكم في الدفع الفرعى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦ . واستأنفت النيابة حكم الموضوع في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ واستأنفه المدعى بالحق المدني في ٩ منه ، واستأنفه المتهم الأول أيضا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية طلبت النيابة التشديد للأول وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثاني وبعاقبته طبقا للواد المطالبة . وطلب المدعى بالحق المدني الحكم له بالتعويض السابق . طلبه . وتمسك المتهم الأول والحاضر مع المتهم الثاني بما دنا به أمام محكمة أول درجة . وبعد أن أنهت المحكمة سماع موضوع الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات : (أولا) بقبول الاستئنافات شكلا (ثانيا) بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٢١ يونيو

سنة ١٩٣٦ القاضي برفض الدعوى المقامة من المتهمين (ثالثا) بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الدعوى العمومية قبل المتهم الثاني وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية قبله والحكم بقبول الدعوى العمومية وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية قبله (رابعا) وفي موضوع الدعوى بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وبراءته مما نسب إليه وبرفض الدعوى المدنية قبله وبإلزام رافعها بالمصاريف المدنية عن الدرجتين (خامسا) ببراءة المتهم الثاني مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بالمصاريف (سادسا) أعفت المتهمين من المصاريف الجنائية .

فطن في هذا الحكم بطريق النقض صاحب العزة عبد العزيز حلمي بك رئيس نيابة مصر بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٣٧ ، وقدم حضرة محمد عبد الله محمد أفندي وكيل النيابة تقريرا بالأسباب في ٥ منه، وقدم المتهم الأول مذكرة بدفاعه في ١٧ منه . وبجلسة يوم الاثنين ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ المحدة لنظر هذا الطعن قدم المتهم الأول مذكرة أخرى ، وبمد أن سمعت المحكمة الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بالمحضر أجلت التعلق بالحكم فيها بجلسة اليوم (١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧) .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو :

أولا — أن محكمة أول درجة عنيت في حكمها بتقصي وقائع الدعوى بما لا زيادة عليه لمستريد، ولكن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لما لا باثبات ولا يبنى مع أنها مسائل جوهرية .

ثانيا — جاء الحكم المطعون فيه متخاذلا فيما ورد به من أسباب خاصة . فقد سلم بحاجة المطعون ضدهما إلى المال ، وأن أولهما لما علم أن لدى المجنى عليه مبلغا لتجهيز ابنته عرض عليه الزواج من هذه الابنة فأبى ، ثم عرض عليه أن يزوجه

من أخيه فأبى كذلك ، فساق المطعون ضده الثاني ليرتقيها ، فلما يدل على أن القصد هو الوصول إلى المال المخصص لتجهيز الفتاة . وقد اقتسم المطعون ضدهما فعلا مبلغ التسعين جنبها الذي تسلمه ثانيهما من والد الفتاة للجهاز . ومع ذلك يقول الحكم إن غاية المطعون ضده الأول كانت إتمام الزواج للفوز بمبلغ عشرة جنيهات كان قد اقترضها من المحنى عليه .

ثالثا — جاء بالحكم المطعون فيه أن مبلغ التسعين جنبها أعطى للزوج لايكون ثمناً لأثاث منزل الزوجية بل هبة يوفى بها ديوته ، ولكن الحكم يقول بأنه تحرر بهذا المبلغ إقراراً على الزوج المذكور . وبالرجوع إلى هذا الإقرار يتبين أن هذا الزوج أقر باستلام المبلغ ، وأنه سيضيف إليه مائة جنيه أخرى لتجهيز بيت الزوجية بحيث إن لم يتم الزواج يلزم برده . حل أن قول المحكمة إن مبلغ التسعين جنبها كان هبة قول غير متج في البراءة ، إذ الحكم الابتدائي قد أدان المطعون ضدهما على أساس استعمال طرق احتيالية من وجهين : الأول لإيهام المحنى عليه بوجود مشروع كاذب هو تأثيث بيت الزوجية ، والثاني إساءة استعمال صفة كل منهما واستغلال الثقة الحاصلة من هذه الصفة . وقد جهد الحكم المطعون فيه في استظهار أن المطعون ضده الأول كان يقصد إتمام الزواج ، وفاته أن موضوع البحث هو جدية هذا الزواج . رابعا — إن الأسباب التي ذكرها الحكم المطعون فيه خاصة بالمطعون ضده الثاني ليست أقل غموضاً واضطراباً ، فقد استخلص حسن النية بعبارة غامضة لا تصلح أن تكون تسييلاً للحكم .

وحيث إنه عن الرد على معلن الطاعة إجمالاً فانه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه استعرض وقائع الدعوى استعراضاً وافياً ، وآتى على مشروع زواج المطعون ضده الثاني بآنية المحنى عليه بوساطة المطعون ضده الأول وما كان من الاتفاق بينهم على أن يقبض الزوج تسعين جنبها يضم إليها مائة جنيه لتجهيز منزل الزوجية . وقد آتى الحكم على كلام كل من المطعون ضدهما والمحنى عليه في هذا كله ، ولخص رأى محكمة أول درجة في تقديره ، وضرب صفحا عن بعض

التفصيلات التي عرض لها الحكم الابتدائي لعدم اتصالها مباشرة بوقائع الدعوى .
ثم عرض الحكم بعد ذلك للبحث في جدية الزواج من عدمه ، فرأى أن المطعون
ضدّه الأول كان مدينا بشرة جنهات لوالد الفتاة ، وأنه أراد الخلاص من هذا .
المبلغ فتجع في جعله أجرا لوساطته في الزواج لو كمال بالنجاح ، واستخلص الحكم
من ذلك أن المطعون ضدّه الأول كان وقت عقد الزواج حريصا على نجاحه ، كما رأى
الحكم أن المطعون ضدّه الثاني وقع على إقرار بأن ما تسلمه من والد الفتاة كان
مائة جنيه تعهد بأن يضم إليها مائة أخرى من ماله ليعد أثاث بيت الزوجية ،
ثم هدم هذا التعهد بقوله في الإقرار إنه حرق شراء ما يشاء في أى وقت شاء مهما
بلغت قيمته قلة أو كثرة ، فلا تملك زوجته أو غيرها تخاسبته متى تم الدخول بها ،
فإن لم يتم الدخول بها دفع إليها المائتي جنيه . واستخلص الحكم من ذلك أن
التسعين جنيها لم تكن إلا منعة من والد الزوجة للمطعون ضدّه الثاني بمناسبة
الزواج وأيد الحكم ذلك بما كان من الوالد المذكور من دفعه أحدا وعشرين جنيها
لصانع أثاث منزل الزوجة الذي عهد إليه الزوج بإعداد هذا الأثاث ، وكان ذلك
القسط الأول من قيمته . ولم ترمحكة بعد ذلك داعيا لبحث الطريقة التي اقتصم بها
المطعون ضدّهما مبلغ التسعين جنيها ، ولا التغفل في حالتها المالية لعدم مساس
شيء من ذلك بواقعة الاستيلاء على مال المحنى عليه . وعقب الحكم على ما تقدّم
بأن الزواج كان جديا ، وأن المطعون ضدّه الأول ما كان راضيا عن الطلاق الذي
أعقبه ، وأن هذا الطلاق إنما حدث على أثر نفور طرأ بين المطعون ضدّه الثاني
ووالدى الفتاة بسبب إجحامهما عن المضى في مساعدته ومعاونته في صنع الأثاث .
وحيث إنه يؤخذ بما تقدّم أن الحكم المطعون فيه بى البراءة على أسباب
موضوعية واستنتاجات معقولة لا تخاذل بينها ولا تمارض ، وكان فيما أورد من وقائع
وتقدير لها الرد الكافى على ما جاء بحكم محكمة أول درجة من تقدير مخالف .
وما كانت المحكمة الاستئنافية مع كل ما أتت عليه من وقائع الدعوى بملزمة بخاراة
محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من شتى الأمور التي لا اتصال بينها وبين وقائع

الدعوى الحالية ومساجلتها في صدد ما دامت قد رأت في الوقائع الخاصة بمحادث الزوج ذاته ما يكفي لتكوين اعتقادها في الاتهام . وإذن يكون كل ما اشتمل عليه الطعن لا يخرج عن موازنة محكمة الموضوع على ما كان منها من تقدير للأدلة المطروحة لديها ، وهذا مما لا شأن لمحكمة النقض به طالما أن التقدير جاء سليما من شائبة التحريف أو التعسف في الامتناع . على أنه يكفي في أحكام البراءة المؤسسة على تقدير الوقائع أن تكون الأسباب التي اقتنعت بها المحكمة مؤدية عقلا إلى تلك البراءة . فإذا كان حكم البراءة صادرا من محكمة استئنافية إلغاء لحكم ابتدائي يكفي مع ما تقدم أن يكون في أسبابه الرد إجمالا على ما استندت إليه محكمة أول درجة دون حاجة للرد على كل جزئية من جزئيات الحكم الابتدائي ، وقد جاء الحكم المطعون فيه وافيا من هذه الناحية .

(١٢٣)

القضية رقم ٢١ سنة ٨ القضائية

غش البضاعة . العلم بالنفس . تقديره . مسألة موضوعية . (المادة ٣٠٢ ع = ٢٤٧)
العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع . فتي
استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض معها .

(١٢٤)

القضية رقم ٢٢ سنة ٨ القضائية

تهديد بقصد الحصول على مال أو غيره . أركان هذه الجريمة . شرع من اشتراها بالاعتداء على النفس . مجرد امتناع عن دفع من ما تداره من مشروب . شعور المجني عليه في داخلية نفسه بالرعب أو الخوف من المتهم . لا يكفي لتوافر دكن التهديد . (المادة ٢٨٣ ع = ٣٢٦)
يشترط لتطبيق المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يقع من الجاني على المجني عليه تهديد أي فعل من شأنه إكراهه بطريق التخويف والوعيد ، وأن يكون التهديد

بقصد الحصول بدون حق على مال أو شيء آخر . فمجرد امتناع المتهم عن دفع ثمن ما تناوله في مقهى من المشروب دون أن يبدو منه أية طريقة أى تخويف أو وعيد لا يمكن مده جريمة في حكم هذه المادة ، إذ التهديد لا يتوافر بمجرد شعور المحنى عليه في داخلية نفسه بالرهبة أو الخوف من المتهم لبطشه وسطوته وما اشتهر عنه من التعدي على الأنفس .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتبار الواقعة المنسوبة للطاعن تهديداً مكوناً للجريمة المبينة في المادة ٢٨٣ عقوبات ، لأن تلك المادة تشترط أن يقع من الجاني عمل إيجابى بأن يتوعد المحنى عليه بالحاق ضرر بشخصه أو ماله أو يعطل مصالحه أو يسبب خسارة له أو يحرمانه من فائدة متوقعة ، ولم يقع من الطاعن أى قول يعتبر من قبيل التهديد أو الإنذار أو نحوهما . ولا يمكن أن يتناول مدلول تلك المادة حالة الشعور بالرهبة أو الخوف في نفس المحنى عليه من عدم إجابة شخص آخر إلى طلبه .

ومن حيث إنه يشترط لتطبيق المادة ٢٨٣ عقوبات أن يحصل من الجاني تهديد أى إكراه أدبى بطريق التخويف والوعيد ، وأن يكون استعمال هذا التهديد بقصد الحصول بدون حق على مال أو أى شيء آخر .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه هي أن المتهم (الطاعن) وهو من جماعة الفتوات الذين اشتهروا بالاعتداء على الناس حضر إلى محل المحنى عليه ومعه بعض أشخاص ، وكانوا مسلحين بالسكاكين ، وشربوا قهوة « وجازوزة » ، ثم أرسل المتهم في طلب زوجة كونيكا من محل سلامة درويش البقال ، ولما طالبه بمنجأ أسأله على الزبائن الموجودين بالقهوة ، ثم اضطّر المحنى عليه لدفع ثمنها ، ولم يقبض من المتهم ما دفع ولا ثمن ما شرب من قهوته .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الطاعن لم يستعمل أى تهديد للحصول على المشروب ، وكل ما حصل منه أنه امتنع عن دفع ثمن هذا المشروب بعد أن

قدّم له وأحال بائع زجاجة الخمر على أحد الموجودين في القهوة ليتقاضى منه الثمن فلم يقبل، وأخيراً اضطر المحبّي عليه صاحب القهوة إلى الدفع، ولم يقبض من المتهم قيمة ما دفع ولا قيمة ما شرب من قهوة .

ومن حيث إن مجرّد امتناع الطاعن عن دفع ثمن ما تناوله من المشروبات بعد أن قدّمت له وبدون أن يبدو منه أى تخويف أو وعيد لا يمكن عدّه جريمة في حكم المادة ٢٨٣ عقوبات . ولا عبرة بقول الحكم بعد ذلك " إن شهرة المتهم بالاعتداء على النفس ودخوله محل المحبّي عليه وهو بحالة سكر ثم طلبه المشروب والخمر وتقديمه له تحت تأثير قوّته وسطوته تكوّن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ عقوبات " — لا عبرة بذلك ما دام الطاعن لم يبد منه أى تهديد يؤثّر على إرادة المحبّي عليه ، ولا يكفي لتوفر ركن التهديد أن يشعر المحبّي عليه من نفسه بالرهبة أو الخوف من المتهم متأثراً بقوّته وسطوته .

ومن حيث إنه لما تقدّم تكون الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها قانوناً، ويتمين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

(١٢٥)

القضية رقم ٢٩ سنة ٨ القضائية

استئناف :

(أ) حكم غياي صادر في مازنة . مباد استئناف . (المادة ١٥٤ تحقيق)

(ب) الاحتجاج بالمرض في عدم رفع الاستئناف في المباد . موضوع .

١ — الحكم التأيي الصادر في المعارضة يبدأ مباد استئنافه من يوم صدوره ، لا من يوم إعلانه .

٢ — الاحتجاج بالمرض المقعد عن رفع الاستئناف في ميعاده القانوني هو مما يفصل فيه قاضى الموضوع ، ففى رفضه فلا تجوز إثارته لدى محكمة النقض .

(١٢٦)

القضية رقم ٣٤ سنة ٨ القضائية

(١) هرب منهم . إحراره مادة مخدرة . وضعه تحت مراقبة خفي لحين تخفيض مسكه .
(المادة ١٢٠ ع ١٣٨) إفلاته وهربه . جريئة .

(ب) تخفيض . إذن بتفتيش منزل منهم . دخول منزله . وجود شخص آخر فيه . إلقاءه بمادة بيضاء من جهره عند رؤيته ضابط البوليس . أخبائه في حالة تلبس . ضبطه وتفتيشه . وجود مخدر في جيبه . ثبوت أن المادة البيضاء التي كانت في جهره غير مخدرة . صحة التفتيش . (المادة ١٨ و ٣٠ تحقيق)

١ — إذا كانت الواقعة هي أن ضابط البوليس قنن المتهم فوجد معه هيرينا فكلف الخفير بالمحافظة عليه حتى يفتش منزله فألفت المتهم من الخفير ونز هاربا ، فهروبه يقع تحت طائلة المادة ١٢٠ من قانون العقوبات لحصوله على أثر ضبطه متلبسا بالجريمة .

٢ — إذا كانت الواقعة هي أن ضابط المباحث استصدر أمرا من النيابة بتفتيش منزل منهم فلما دخله وجد شخصا غير المتهم جالسا فيه فأمسك به ، وكان بحجره وقتئذ مادة بيضاء ألغها على الأرض ، فالتقطها الضابط ، ثم قشقه فوجد في جيبه ورقى هيروين — فهذا الشخص يعتبر وقت مشاهدة المادة البيضاء معه ومحاولة التخلص منها عند رؤيته للضابط في حالة تلبس بمر التفتيش الذي وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل فيما بعد أن تلك المادة البيضاء لم تكن من المواد المحرمة إحرارها .

(١٢٧)

القضية رقم ٣٨ سنة ٨ القضائية

(١) إجراءات . إجراءات شكلية . إهمال . تم يجوز إثباته ؟ حو على المدعى . تشكيل هيئة المحكمة . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) واقعة . تاريخها . ذكره صحيفا في الحكم . ذكره خطأ في مكان آخر فيه . خطأ مدعى لا يؤثر في سلامة الحكم .

١ — الأصل في الأحكام اعتبار الإجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى مالم يقيم صاحب الشأن بآثبات أن تلك الإجراءات قد أهملت

أو خولفت . وهذا إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . فإذا كان الثابت بالحكم المعلوم فيه أن المحكمة انقضت بحضور اثنين من المستشارين وأحد قضاة المحكمة الابتدائية بطريق السلب ، فهذا كاف لاعتبار المحكمة مشكلة تشكيلا قانونيا صحيحا .

٢ — إذا ذكر الحكم التاريخ الذي وقعت فيه الحادثة على صفحته ثم أخطأ في ذكره في مكان آخر ، فهذا الخطأ المادى لا تأثير له في سلامة الحكم ؛ خصوصا إذا كان التاريخ المجرى المقابل للتاريخ الميلادى الصحيح لم يتغير ذكره في الموضوعين .

جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة مسعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوش باشا ومحمد كامل الرشىدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٢٨)

القضية رقم ١٨٨٧ سنة ٧ القضائية

تفتيش وقبض :

(أ) وجود قرائن قوية دالة على الاتهام . جواز القبض على المتهم وتفتيشه . تقدير هذه القرائن من شأن رجل الضبطية القضائية . (المادة ١٥ تحقيق)

(ب) رضا المتهم بالتفتيش . مسألة موضوعية .

(ح) اعتراف . تقدير الدليل المستند منه . موضوعى . الأخذ بأقوال المتهم أمام النيابة مع عدوله عنها أمام المحكمة . جوازه .

١ — لرجل الضبطية القضائية ، بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ، أن يقبض على المتهم ويفتشه إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جناية منه . وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية ما دام من شأنها أن تسوغ ما رتب عليها .

٢ — ما دام الحكم قد أثبت أن تفتيش منزل المتهم كان برضائه ، وأنه هو نفسه الذى أحضر مفتاح الجحرة التى كانت بها الأدوات المضبوطة التى استعملها .

في الترييف ، وهو الذى أرشد رجال البوليس عنها وفقحها لهم ، فلا تجوز إثارة الجدل حول هذا الرضاء أمام محكمة النقض بعد أن فصلت فيه محكمة الموضوع بما لها من السطة في تقديره .

٣ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم من شأن محكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بأقوال له أمام النيابة ولو عدل عنها فيما بعد أمام المحكمة .

(١٢٩)

القضية رقم ١٩٣٧ سنة ٧ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . من النظام العام في المواد الجنائية . الدفع به . جواز إيدائه لدى محكمة النقض .

الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه هو في المواد الجنائية من النظام العام فيجوز إيدائه لأول مرة لدى محكمة النقض .

(١٣٠)

القضية رقم ١٩٥٩ سنة ٧ القضائية

نصب . تقديم شيك مع عدم وجود رصيد يقابله . متى يكون معاقبا عليه ؟ استهلاك الطرق الاحتيالية . وجوب بيانها في الحكم . عقاب . (المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

يجوز تقديم الشيك الذى لا يقابله رصيد قائم ، والاستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته جريمة معاقبا عليها ، بل يجب أن يكون مصحوبا بطرق احتيالية . فالحكم الذى يعاقب على ذلك بمادة النصب دون أن يبين الطرق الاحتيالية التى استعملها الجاني للوصول إلى غرضه هو حكم معيب متعين نقضه .^(١)

(١) صدر هذا الحكم في دعوى حصلت وأقمتها قبل الفصل بقانون العقوبات الحالى الذى نص

في المادة ٣٣٧ على العقاب في هذه الصورة ولو لم تحصل طرق احتيالية . -

(١٣١)

القضية رقم ٢٧ سنة ٨ القضائية

قبض وتفتيش :

(١) متى يجوز لرجال الضبطية القضائية إيراؤهما؟ وجود دلائل قوية على الاتهام . تقدير هذه الدلائل . من سلطتهم .

(ب) التبليغ عن جريمة . لا يكفي وحده لقبض والتفتيش . متى يكون كافيا؟ (المادة ١ بتحقيق)

١ - إن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات خولت مأمور الضبطية القضائية في حالات معينة هذا حالات اللبس القبض على المتهم الذى توجد دلائل قوية على اتهامه ، ومن هذه الحالات وجود قرائن دالة على وقوع جريمة منه ، وظاهر من هذا النص أن تقدير تلك الدلائل هو من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى نفسه بشرط أن يكون ما ارتكبن عليه منها يؤدى عقلا إلى صحة الاتهام .

٢ - يجوز التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه ، فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في المادة ١٥ أن يقبض على المتهم ويفتشه .

(١٣٢)

القضية رقم ٤١ سنة ٨ القضائية

نصب . الوساطة بين متعاقدين . مقابل الوساطة . لا مسئولية على الوسيط .

الوساطة بين متعاقدين ليست في حد ذاتها عملا محزوما فلا يمكن تحميل الوسيط أية مسئولية عن وساطته في إتمام عمل مهما عاد عايد من وراء ذلك من الفائدة .

الوقائع

رفع الطاعنان هذه الدعوى مباشرة لدى محكمة جنح العطارين الجزئية ضد المدعى عليهم المذكورين يتهمانهم بأنهم في المدة ما بين ٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بدائرة قسم محرم بك مع آخر ، توفى ، توصلوا بطريق النصب والاحتيال إلى سلب مبلغ ثمانية آلاف جنيه وتسعة جنيهات من ليون جورجان

والست هاينانوس ماتيسوس وذلك بأن أوهموا الأقل بمشروع كاذب موهوم وهو وجود تركة عظيمة للرحوم إميل عواديش يقوم عليها نزاع بينه وبين عمه وأن هذا العلم موافق على إخراجها منها مقابل المبلغ المذكور . واستعانوا على ذلك بمظهر ذلك الشاب وشهرة عائلته ووسائل احتيالية أخرى فتم لهم ما أرادوا . وطلبا بعد أن يحاكموا بالمادة ٢٩٣ عقوبات أن يقضى لهما بمبلغ عشرة آلاف جنيه على المدعى عليهم المذكورين .

والمحكمة المذكورة سمعت هذه الدعوى وقضت فيها بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات حضورياً للأول وفي غيبة الباقيين ببراءتهم مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وإلزام المدعين بمصاريفها . فاستأنف المدعيان هذا الحكم في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية قضت حضورياً في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بالمصاريف . فطعن المدعيان في هذا الحكم بطريق النقض وقتما أسباب الطعن في الميعاد القانوني . ومحكمة النقض والإبرام قضت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية الأهلية للفصل في الدعوى المدنية فقط من دائرة استئنافية أخرى مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف المدنية وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . ولدى نظر هذه الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية الأهلية التي انقضت هيئة استئنافية غير التي قضت في هذه الدعوى في المرة الأولى صمم المدعيان بالحق المدني على طلباتها . وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت حضورياً في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالنسبة للدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفضها وإلزام المدعين بالحق المدني بمصاريف دعواهما المدنية الاستئنافية ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المدعيان في هذا الحكم بطريق النقض في أول يولييه سنة ١٩٣٧ ، وقدم حضرة الأستاذ عبد الحميد السنوسي المحامي عنهما تهماً قهراً بالأسباب في ٣ يولييه سنة ١٩٣٧

المحكمة

عن تقرير الأسباب الأول

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه جاء متناقضا في أسبابه . فقد ذكر استلام إميل عواديش وهو الذى سعى المطعون ضدهم لإقراضه المال من الطاعنين لقيمة الكياليات ودفعها للمتهمين ، وأن إميل وارث متلاف أحاطت به عصابات السوء ، والمطعون ضدهم يكونون عصابة توصلت إلى الاستيلاء على ما دفعه الطاعنان له — ذكر الحكم ذلك ثم ذهب إلى تقيضه فقال إن الطاعن الأول لم يكن ذا غفلة حتى يقع في هذا الشرك ، وإن من المستبعد حصول طرق احتيالية مؤدية للنصب . أما إشارة الحكم إلى أسباب الحكم الابتدائي من حيث قى الغفلة عن الطاعن الأول واستبعاد حصول الأساليب الاحتيالية فإشارة فامضة . وفضلا عن ذلك فإنه إن مع ما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى من عدم توافر الأساليب الاحتيالية فإن ذلك لا يحول دون الحكم بالتضمينات القانونية . على أن الشك الذى ساور محكمة أول درجة قد فناء الطاعنان أمام المحكمة الاستئنافية بمسندات حاسمة أشارت المحكمة الاستئنافية إلى بعضها إشارات مقتضبة . فضلا عن أن هذا الشك لا محل له بعد ما ثبت من تعاون المتهمين وتأكيده كل منهم مزاعم الأثر واستماتتهم بمظهر إميل عواديش وشهرة عائلته .

وحيث إن محكمة الموضوع عرضت لمدم التزام المطعون ضدهم بشيء مما استولى عليه إميل عواديش من المدعين بالحق المدنى وقالت بهذا الصدد : "وحيث إنه يلاحظ بادئ ذى بده أنه إذا كان المدعى المدنى الأول قد دفع شيئا بمقتضى الكياليات المأخوذة على المرحوم إميل عواديش فإنه دفعها طبعاً ليده لأنه هو المدعى المقترض ، ولا مرة بقوله إن إميل عواديش كان يعطى ما يقترضه منه إلى المتهمين سواء في نفس المجلس أم بعده أو أن المتهمين كانوا يستولون بأى طريق على ما يصل إلى يد إميل عواديش من مال المدعى المدنى الأول ، إذ الواقع أن المدعى المدنى الأول كان يقرض إميل عواديش نفسه طمعا — كما يقول — في أرباح جمعتها

من وراء استيلاء إميل على نصيبه في الميراث أو تخارجه مع عمه في التركة، ولم يكن يقرض المتهمين أنفسهم لأنهم في رأيه ليسوا من ذوى اليسار ولا من الوارثين ولا من أصحاب النعمة والجاه، ولم يستوقعهم على سندات القروض التي كان يأخذها على إميل عواديش حتى ولا بصفة ضامنين. فلا محل إذن للاستناد على هذه الكياليات والسندات في مطالبة المتهمين بقيمتها أو في مطالبتهم بالتعويض عن دفعها لإميل عواديش بحجة أنها ضاعت هباء منثورا على المدعين المدنيين بوفاته أو إحصاره أو عدم تخارجه من التركة أو كونها مثقلة بالديون، كما لا يجوز لها أن يطالبها بقيمتها استنادا إلى أن إميل كان يعطيهم باليسار ما كان يأخذه من المدعى المدني الأول باليمين لأن إميل عواديش حر في التصرف في ماله أو توزيعه كما يريد؛ خصوصا إذا كان كما يقال وراثا متلافا أحاطت به عصابات السوء التي تحيط عادة بأمثاله من الشبان المفسدين . وأخيرا لا يجوز للمدعين بالحق المدني أن يطالبوا المتهمين بالتعويض عن مالها الذي أقرضاه لإميل بحجة أنهم هم الذين زينوا لها هذا الإقراض وأوهموها بمقدرة المقترض على السداد ، لأن الحكم المستأنف قد دحض هذا الإيهام ونفى الغفلة عن المدعى المدني الأول واستبعد حصول الطرق الاحتيالية المؤدية إلى النصب . وهذه المحكمة توافق على أسباب الحكم المستأنف في هذا الصدد وتأخذ بها . ثم عرضت المحكمة بعد هذا إلى خفض مستندات المدعين بالحق المدني ولم ترفها ما يجعل المطعون ضدهم مسئولين في شيء عما استولى عليه إميل عواديش . وإذن تكون محكمة الموضوع إذ أيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض دعوى التعويض لاتفاء جريمة النصب ولأن المستندات المقدمة من الطاعنين لا تؤدي إلى مسئولية المطعون ضدهم عما اقترضه إميل عواديش — تكون قد بنت حكمها على أسباب موضوعية لا محل للجدل فيها لدى محكمة النقض .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن المحكمة أثبتت في حكمها المطعون فيه أن هناك علاقة بين المتهمين (المطعون ضدهم) وإميل عواديش، وأنهم عصبية سوء تسعى لابتزاز الأموال، وأنهم التفوا حول إميل لابتزاز أمواله ، ولا يتوزع أحد

هذه العسبة عن أن يسلب من الآخرين ما تصل إليه يده . وما أوردته المحكمة هذا مثبت لجريمة النصب . ولا يحدى بعد ذلك قول المحكمة إنه ليس ثمة دليل على ما يقوله الطاعن الأول من أن مبالغ السندات لم يدفعها إبراهيم حاسين وإنما دخلت في حساب القروض التي اقترضها إميل ، إذ فضلا عن تضارب هذا مع ما أثبتته المحكمة ، فإن المحكمة عادت إلى التسليم بصحة ما قتره الطاعن الأول من أنه لم يقبض شيئا من الألف جنية قيمة الرهن ، ولم يقبض سائر الكيالات المحورة لمصلحة حاسين ، ولكن مع ذلك رفعت المحكمة مسئولية المطعون ضدهم بحجة أن الطاعن الأول فعل ذلك برضائه ، وفاتها أن المحنى عليه في جرائم النصب بفعل ما يفعله طائما تحت تأثير الأساليب الاحتيالية .

وحيث إن ما ورد بالحكم المستأنف بشأن وصف موقف الفريقين من إميل عواديش هو "والظاهر الذي يبدو للمحكمة — وإن كان ليس من المؤكد — أن المتهمين والمدعى المدني الأول سواء فيما سعى إليه من مآرب وغايات في مال إميل عواديش ، وأنهم كانوا جميعا يلتفون حوله ليقنصوا ما يقدرون عليه متهمين فرصة ضعفه وحاجته إلى المال ، ولعل أحدا منهم لا يتوقع عن أن يسلب من الآخرين ما تصل إليه يده ، ولعل من هذا القبيل رهن الأرض التي رهنها المدعى المدني الأول إلى المتهم الأول بالعقد الرسمي المؤرخ في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وإن كان لا دليل على ذلك ... " . ويتضح من هذا الذي اشتمل عليه الحكم المطعون فيه أن ما قائله المحكمة مؤد إلى القول بأنه إن صح أن كانت هناك جريمة فاتها تكون واقعة من الطاعن الأول والمطعون ضدهم ويكون المحنى عليه فيها إميل عواديش لا الطاعنين . على أنه فضلا من ذلك فقد سبق القول إن محكمة الموضوع عتبت بنى حصول نصب من المطعون ضدهم على الطاعنين .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن محكمة الموضوع أخلت بحق الدفاع حين رفضت الانتقال إلى المحكمة المختلطة لبحث عقد الرهن الرسمي المؤرخ في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٠ . وحين رفضت سماع شهادة شهود العقد . ولو عتبت المحكمة بذلك تبين لها أن جريمة النصب وقعت بكامل أركانها ، وأن إميل عواديش — على خلاف

ما ذهبت إليه المحكمة — لم يستلم قيمة عقد الرهن ولا قيمة الكياليات المحذرة لمصلحة إبراهيم حاسين، وكل ما هنالك دخول قيمة الرهن والكياليات المحذرة لمصلحة هذا الأخير في حساب الكياليات المأخوذة على إميل عواديش .

وحيث إن محكمة الموضوع قالت بشأن رفض طلب الانتقال ما يأتي : "عقد الرهن الرسمي المؤرخ ٦ أكتو بر سنة ١٩٣٠ المحزور بين المدعى المدنى الأول برهن عقاره إلى المتهم الأول على مبلغ ١٠٠٠ ج، وكذلك الكياليات المحذرة لمصلحة المتهم الأول عليه وعلى انحواجه ماتيس فانه يلاحظ أولاً أنه لا دليل على ما يقوله المدعى المدنى الأول من أن مبالغ هذه السندات لم يدفعها المتهم الأول إلى المدعى المدنى الأول وإنما دخلت في حساب القروض التي أخذ منها إميل عواديش أى أن المتهم الأول دفعها مباشرة ، أو دفع جزءاً منها ، إلى إميل من حساب الصفقات التي كان يسعى وراءها المديان المدنيان في سبيل حصول إميل على نصيبه في التركة التي كانت مطمح أملهما . على أنه إذا صح هذا القول وكان المدعى المدنى لم يقبض شيئاً من الألف جنيه قيمة الرهن وقيمة سائر الكياليات المحذرة لمصلحة المتهم الأول فانه إنما فعل ذلك برضائه توصلاً إلى الغاية التي كان يجرى وراءها ، ويكون شأن هذه المبالغ شأن مبالغ الكياليات التي يدعى أنه أعطى قيمتها لإميل ، وهذا سلمها بدوره إلى المتهم الأول أو المتهمين جميعاً . فليس ثمة محل إذن لتحقيق ما يطلبه ويكل المدعين من سماع شهود أو انتقال إلى المحكمة المختلطة لبحث أصل هذا الرهن " . ويؤخذ من هذا الذي ذكره الحكم أن محكمة الموضوع رأت أن لا فرق في نظرها بين دخول مبلغ الرهن في حساب الصفقات التي عقدها إميل عواديش أو عدم دخولها ، وبنت على هذا الاعتبار عدم الحاجة إلى الانتقال لتحقيق موضوع هذا الرهن ، وهي إذ فعلت ذلك تكون قد بنت رفض الطلب على أسباب موضوعية مسوقة لهذا الرفض .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن محكمة الموضوع ارتكبت على صور أحكام غير رسمية وغير انتهائية صادرة من المحكمة المختلطة طلب الطاعتان استبعادها وواق المطعون ضدهم على ذلك ، فارتكان المحكمة عليها في رفض طلب الانتقال إلى المحكمة المختلطة لبحث عقد الرهن يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

وحيث إن الواقع هو أن رفض طلب الانتقال إلى المحكمة المختلطة لبحث عقد الرهن كان مبنيًا بصفة أساسية على ماسبق إيراد من الحكم المطعون فيه عند الرد على الوجه الثالث، ولم تحيى الإشارة إلى الحكيم الصادرين ابتدائيًا من القضاء المختلط إلا من باب التريد في الأسباب؛ فإذا ما صرف النظر عما ورد في الحكم المطعون فيه خاصة بهذين الحكيمين لما أورد ذلك بشيء ما في قوة إقناعه ومدلول أسبابه .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن الحكم المطعون فيه أتهم في بيان الوقائع إيهامًا معيبيًا؛ على أنه مع الإجهاد قد يفهم أن المحكمة مسلبة بأن الحكم ضدهم كانوا يسمرون للطاعن الأول في سبيل إتمام الصفقات التي عقدها لإميل عواديش اقتناصًا منهم لكل فائدة . وفي هذا التسليم ما يستتبع الحكم بالتعويضات .

وحيث إن مرعى هذا الوجه هو أن مقابل السمسة الذي سعى المطعون ضدهم إلى الحصول عليه كاف لأن يكون أساسًا لإلزام المطعون ضدهم بالتعويض قبل الطاعنين، وأن الحكم المطعون فيه لما أن استبان تلك الرغبة لدى المطعون ضدهم أخطأ في عدم الحكم بالتضمينات المطلوبة . وهذا القول من جانب الطاعن غير صواب، لأن الوساطة بين متعاقدين ليست في حد ذاتها عملاً خاطئًا حتى تترتب عليه مسؤولية الوسيط فيما سعى في إتمامه مهما عاد عليه من الفائدة في هذه الوساطة . والحكم المطعون فيه إذ نفي حصول أى نصب أو إيهام من قبل المطعون ضدهم لحل المدعيين بالحق المدني على الإقراض ولم يرفى عملهم إلا بمسرة أرادوا الاستفادة منها قد أنصف في عدم ترتيب أية مسؤولية على مثل هذا العمل المشروع .

عن تقرير الأسباب الثاني

من حيث إن الوجه الأول لا يخرج في معناه عما ورد بالوجهين الأول والثاني من التقرير الأول ففي الرجوع إلى ما قيل بهندهما الكفاية للرد عليه .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، إذ جاء به أن لا فائدة من تحقيق دفاع الطاعن الخالص بعدم قبض قيمة

عقد الرهن والكيالات لسبق صدور حكيم من المحكمة المختلطة قضايا بالزام الطاعن الأول بقيمة عقد الرهن وقيمة الكيالات، وذلك للأسباب الآتية : (١) لأن المحكمة الجنائية لا تنقيد بقضاء المحكمة المدنية (٢) لأن الدعوى هي دعوى تمويض مبنى على فعل جنائى وهى تختلف عن دعوى المحكمة المختلطة (٣) لأن المحكمة المختلطة اعتمدت فى قضائها على حكم البراءة السابق صدوره فى هذه الدعوى من المحكمة الجزئية فى حين أن هذا الحكم قد قضى بعد تأييده استئنافيا بنقضه من هذه المحكمة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ .

وحيث إن الرد على الوجهين الثالث والرابع من التقرير الأول قد اشتمل على الأسباب الأساسية التى دعت محكمة الموضوع إلى رفض طلب الانتقال وتحقيق دفاع الطاعنين من أن قيمة الرهن لم تقبض فعلا، وظاهر مما اشتمل عليه هذا الرد أن الإشارة إلى قضاء المحكمة المختلطة لم يمس إلا من باب التريد فى الأسباب ليس إلا وأن الحكم المطعون فيه يستقيم بدون حاجة إلى الرجوع لما قضت به المحكمة المختلطة .

(١٣٣)

القضية رقم ٤٣ سنة ٨ القضائية

دفاع شرعى - مسألة موضوعية - إيداعه لأول مرة لدى محكمة النقض . متى يجوز ؟

(المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

الدفاع الشرعى من المسائل الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون، وفى هذه الصورة تتدخل محكمة النقض، إذ مهما يكن المتهم قد قصر فى دفاعه لدى محكمة الموضوع فإن ذلك لا يغير شيئا من طبيعة حقيقة فعله، ولا يؤثر فى تكييف القانون لهذا الفعل .

(١٣٤)

القضية رقم ٤٤ سنة ٨ القضائية

مخالصة - حق رجال الضبطية القضائية في دخولها . الفرض منه . تفتيش أصحابها أو الأشخاص الموجودين فيها . لا يجوز . متى يجوز ؟ جريمة إراز مخدر . القبض فيها . متى يجوز ؟ مثال .

(المواد ١٩ و ٢٠ من لائحة المحلات المصوبة و ١٨ و ١٩ من قانون تحقيق الجنايات)

إنه وإن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقاً للائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لإثبات ما يقع فيها مخالفاً لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للتعاطى أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت ، فإن ذلك لا يمتثل لم ، في سبيل البحث عن مخدرات ، تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها ، لأن أحكام اللائحة في هذا الشأن لا تبيح تفتيش الأشخاص ، ولأن التفتيش الذى يقع على الأشخاص لا يجوز إجراؤه إلا فى الأحوال التى بينها قانون تحقيق الجنايات وهى حالات التلبس بالجريمة والحالات التى يجوز فيها القبض . فإذا لم يكن الشخص الذى يوجد بالمحل العمومى فى إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه .

وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الكونستابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذى يديره المتهم فوجدوا به أشخاصاً يلعبون الورق ، ووجدوا المتهم واقفاً ينظر إليهم فلما رآهم سارع إلى وضع يده فى جيبه فلفتت هذه الحركة أنظارهم فأسرع إليه الخبير واحتضنه وفتشه الكونستابل فوجد يديه ورقة فيها مواد مخدرة ، فليس فى هذه الواقعة ما يفيد أن المتهم كان فى حالة تلبس ، إذ أن أحداً لم يراه المخدر قبل تفتيشه ، وإذن فلم يكن للكونستابل أن يفتشه على أساس التلبس بالجريمة . أما ما بدا من المتهم من وضع يده فى جيبه فليس إلا مجرد قرينة ضده وهى لا تكفى للقبض عليه وتفتيشه ، لأن جريمة إراز المخدر ليست من الجرائم التى يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها فى غير حالات التلبس وفقاً للسادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(١٣٥)

القضية رقم ٥٦ سنة ٨ القضائية

استئناف . حكم بتأديب جسماني أو بتسليم الصغير لوالده . حكم بعقوبة . استثناء . خضوعه للقاعدة العامة . الاستثناء المخصوص عليه . (المادة ١٧٥ و ٢٤٣ تحقيق)

إن الأحكام الصادرة على الصغير بتأديبه جسمانيا أو بتسليمه لأهله هي أحكام صادرة بعقوبات قررها القانون وإن كان قد اقتص بها المجرمين الأحداث لما ارتكبه من أنها أكثر ملاءمة لأحوالهم وأعظم أثرا في ترويعهم . وإذا كان القانون لم ينص على هذه الأحكام في باب العود ولم يعتبرها من السوابق التي تميز تشديد العقوبة ، فإن ذلك لا يفقدها صفتها المذكورة ، بل إن كل ما أراده من ذلك هو ألا تكون عقوبة في مستقبل هؤلاء الأحداث . وهذه الأحكام ، من حيث جواز استئنافها ، خاضعة للقاعدة العامة التي قررها قانون تحقيق الجنايات في المادة ١٧٥ باستثناء واحد هو ما أشارت إليه المادة ٢٤٣ من منع المجرم الصغير من استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني ، وهذا الاستثناء لا يوسع فيه ، بل يجب حصره في الدائرة الضيقة المرسومة له وهي منع الصغير وحده من حق استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني فقط . أما حق النيابة في استئناف تلك الأحكام جميعها فحق ثابت قانونا و غير مقيد بأي قيد .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون لأنها قضت بعدم قبول استئناف النيابة اعتمادا على أن المادة ٢٤٣ جنایات قضت بأن لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني . واستنتجت المحكمة من ذلك ومن أن الأحكام الصادرة بالتأديب الجسماني أو بتسليم الصغير لوالده أو إرساله للإصلاح إنما هي وسائل تأديبية وليست أحكاما بعقوبة لأنها لم ترد في المادة ٤٨ عقوبات (الخاصة بالعود) — استنتجت المحكمة من ذلك كله وجوب حصر حق استئناف النيابة في دائرة ضيقة وهي حالة وقوع خطأ في تطبيق

القانون . وترى النيابة أن هذا خطأ لمخالفته لنص المادة ١٧٥ جنابات التي أباحت الاستئناف عن الأحكام الصادرة في مواد الجنح، وأن الاستثناء الوحيد الذي قرره القانون بشأنه لم يرد إلا على حق الصغير المحكوم عليه بالتأديب الجسماني . ومن حيث إن الأحكام الصادرة بالتأديب الجسماني أو بتسليم الصغير لوالده هي أحكام بعقوبات مقررة خصها القانون بالمجرمين الحديثي السن لأنه رأى فيها أكثر ملاءمة لأحوالهم وأعظم أثرا في تقويم أخلاقهم، فهي لم تخرج عن كونها أحكاما بعقوبات خاصة لصنف من المجرمين . وإذا كان القانون لم ينص عليها في باب العود ولم يعتبرها من قبيل السوابق فإن ذلك لا يفقد هذه الأحكام صفتها ، وكل ما في الأمر أن القانون لم يشأ أن يكون لها أي أثر سي في مستقبل هؤلاء الأحداث . وحيث إنه متى تقرر ذلك فإن الأحكام الصادرة بالتأديب الجسماني أو بتسليم الصغير لوالده يجب أن تخضع للقاعدة العامة التي قررها القانون في المادة ١٧٥ جنابات من حيث جواز استئنافها . ولم يرد على تلك القاعدة إلا استثناء واحد ، وهو ما أشارت إليه المادة ٢٤٣ جنابات التي قضت بحرمان المجرم الصغير من استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني . وهذا الاستثناء لا يوضح التوسع فيه ويجب حصره في الدائرة التي رسمها له القانون وهي حرمان الصغير وحده من حق استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني فقط . ولذلك يكون حق النيابة في استئناف تلك الأحكام ثابتا قانونا و غير مقيد بأي قيد . وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن وقض الحكم فيما قضى به من جهة عدم قبول استئناف النيابة وبجواز الاستئناف المرفوع منها .

(١٣٦)

القضية رقم ٥٨ سنة ٨ القضائية

قاضى الإحالة . أمره بإحالة جريمة شروع في قتل إلى محكمة الجنح للتعامل فيها على أساس عقوبة الجنحة . الطعن فيه خطأ في تطبيق القانون أرفى تقدير الوقائع . أمام غرفة المشورة . بناء للقرار على أسباب موضوعية مفادها أن القاضى اعتبر الواقعة جنحة . الطعن فيه أمام غرفة المشورة أيضا . (المادة ١٢ تشكيل والمادة ١٩ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

طعن النيابة في أمر قاضى الإحالة بإحالة جريمة شروع في قتل إلى محكمة الجناح مباشرة للفصل فيها على أساس عقوبة الجحمة يكون دائما أمام غرفة المشورة طبقا للمادة الثانية من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سواء أكان هذا الطعن خطأ في تطبيق القانون أم خطأ في تقدير الوقائع .

فإذا كان هذا الأمر مبليا على استبعاد نية القتل لدى المتهم لأسباب موضوعية متعلقة بتقدير الأدلة مما يفيد أن قاضى الإحالة قد اعتبر الواقعة جنحة ، لاجتابة مقتنة بعذر قانونى أو ظرف مخفف ، فللنيابة أيضا أن تطعن في هذا القرار أمام غرفة المشورة طبقا للمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوسى باشا ومحمد كامل الرضى بك وأحمد غنار بك المستشارين .

(١٣٧)

القضية رقم ١٩٠٥ سنة ٧ القضائية

إثبات . كفية إصابة المحنى عليه . استخلاصها من تقرير الطبيب الشرعى . مخالفتها لما قرره المحنى عليه . ملحة محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى كيفية حصول الإصابة بالمحنى عليه ، وما دام ما استخلصته يكون سائغا عقلا فلا شأن لمحكمة النقض معها ، حتى ولو كان ذلك مخالفا لما قرره المحنى عليه نفسه في هذا الصدد .

(١٣٨)

القضية رقم ١٩١١ سنة ٧ القضائية

خطف . قاتل أصل . شريك . تطبيق المادة ٢٥٠ على الشريك . عدم الإشارة إلى مواد الاشتراك . لا يجب الحكم . (المادة ٢٥٠ = ٢٨٨)

إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تعاقب الخاطف سواء أباشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره . فإذا طبقت محكمة الموضوع هذه المادة على الشريك في الخطف ، ولم تشر إلى مواد الاشتراك فلا يكون حكمها معيبا .

(١٣٩)

القضية رقم ٢١٧ سنة ٨ القضائية .

محام . واجب المحامي في الحضور مع موكله . تنبيه باختياره لأي سبب . حق المحكمة في الاستمرار في نظر الدعوى في غيابه . مثال .

إن واجب المحامي يقضى عليه بالاستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة ، فإذا تقيب المحامي باختياره ، لأي سبب كان ، عن الحضور مع المتهم ، فالمحكمة قانوناً أن تستمر في نظر الدعوى في غيابه .

فإذا كانت محكمة الجنايات قد سمعت القضية في جملة جلسات ، وبعد أن ترفع محامي المتهم فترت المحكمة استمرار المرافعة إلى وقت آخر فلم يحضر المحامي فاستمرت المحكمة في سماع الدفاع عن باقي المتهمين الذين تختلف مصلحتهم عن مصلحة المتهم ، وقدم أحد المحامين المترافعين ورقة في غير مصلحته أيضاً ، ثم حضر المحامي وترافع فيما وجهه إلى المتهمين إلى موكله ، ثم استمرت المحكمة في نظر القضية بعد ذلك في غيبة المحامي ، فيكون حكمها صحيحاً ، ولا بطلان في إجراءاتها .

(١٤٠)

القضية رقم ٢٢٤ سنة ٨ القضائية

مواد مخدرة . محرز . الإجراءات التي يتخذها رجل البوليس لكشف الجريمة وضبط المحرز متلبساً . لا بطلان . مثال . كونستابل . ضبط عطاراً يسلم مخدراً إلى المشتري (المُرشد) . تلبس . حصة الضبط . (المادة ١٥ بمحقيق)

لا بطلان في الإجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصلاً لضبط محرز مخدّر متلبساً بجريمته ما دام الفرض منها هو اكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكابها . فإذا كلف كونستابل المباحث أحد المُرشدين بشراء مادة مخدرة (أفيون) من عطار ، ثم ضبط العطار وهو يقسّم ، بإرادته واختياره ، الأفيون إلى المُرشد ، فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة إحراز الأفيون .

(١٤١)

القضية رقم ٢٢٩ سنة ٨ القضائية

(١) تفتيش . الدفع ببطان التفتيش . دفع قانوني . جواز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .

(ب) تفتيش . الإذن الصادر من النيابة . متى يظل متبراً قائماً ؟

(ج) دكان ، إدارته بواسطة شخص . تفتيشه . صدور إذن النيابة باسم مديره دون مالك .

التفتيش الحاصل بناء عليه . صحة قانوناً . (المادة ٣٠ تحقيق)

(د) مخدرات . المادة ٣٥ من قانون المخدرات . المخالات الواردة بها . بيان التهمة بالحكم .

اكتماله بذكر المادة ٣٥ دون الفقرة المنطبقة على الواقعة . لا يبطله .

١ - الدفع ببطان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه يرمى إلى عدم الأخذ

بالدليل المستمتم من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز .

٢ - الإذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان المتهم يعتبر قائماً ويكون التفتيش

الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً مادامت النيابة لم تتحدد فيه أجلاً معيناً لتنفيذه ،

وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

٣ - إذا كان المحل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه غير مملوك للمتهم ولكنه

تحت إدارته فلا يجوز للمتهم أن يتمسك ببطان محضر التفتيش بدعوى أن الإذن

لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك .

٤ - إن إشارة الحكم إلى المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨

بعد بيان الواقعة التي أثبتتها على المتهم تكفي لتعيين الحالة التي أرادها الحكم من بين

الحالات المختلفة الواردة بتلك المادة . فلا يبطل هذا الحكم عدم ذكره الفقرة

المنطبقة على الواقعة من هذه المادة . وعدم نص الحكم الاستثنائي صراحة على ذكر

تلك المادة لا يعنيه إذا كان قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف المشتملة على المادة

المذكورة .

المحكمة

ومن حيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتلخصان في أن التفتيش

الذي قيل إن ضبط المادة المخدرة كان نتيجة له قد وقع باطلاً لاعتبارين : الأول

أنه حصل بعد مضي ثمانية أيام على تاريخ صدور الإذن به من النيابة ، والثاني أنه حصل في دكان غير مملوك للطاعن . وفضلا عن ذلك فإن المحكمة لم تمن بالرد على هذا الدفع .

وحيث إنه مما يجب ملاحظته أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع فليس له أن يعيب على الحكم عدم الرد على دفاع لم يقدم إليها إلا أن الدفع ببطلان التفتيش هو في الحقيقة دفع قانوني لتعلقه بصحة الأخذ بدليل هو النتيجة التي أسفر عنها التفتيش فيجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه عن مضي ثمانية أيام على تاريخ صدور إذن النيابة بالتفتيش قبل حصوله فإن الطاعن لم يدع أن النيابة حددت أجلا معيناً لإجراء التفتيش فيه أو أنها عدلت عنه أو أن الظروف التي اقتضته قد تغيرت . فلذلك يكون هذا الإذن قائماً ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً .

وحيث إنه من حصول التفتيش بحسب غير مملوك للطاعن ووجوب الحصول على إذن القاضي بإجراء التفتيش فيه فإنه على فرض صحة هذا القول وأن المحل الذي حصل تفتيشه ليس ملكاً للطاعن فلا يجوز له في هذه الحالة أن يتمسك ببطلان التفتيش ، بل المالك هو صاحب الشأن في ذلك . على أن الذي أثبتته الحكم المطعون فيه هو أن المحل الذي حصل فيه التفتيش ملك للطاعن وتحت إدارته ، ولذا يكون هذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الوجه الثالث من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بوجود خصومات بينه وبين رجال الضبطية القضائية ، وهذه الخصومات تستوجب تلفيق التهمة بصدقه ، واستدل على هذه الخصومة ولكن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن مؤدى هذا الوجه هو تخرج لشهادة شهود الإثبات . وقد أخذت المحكمة بشهادتهم وهي على بينة من دفاع الطاعن بشأنها ، وفي ذلك ما يفيد أنها لم تأخذ بدفاعه وأطمأنت إلى شهادة الشهود .

وحيث إن الوجه الرابع من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن ينكر ملكيته للحل الذي حصل تفتيشه، بل ويقول إنه لم يكن حائزا ولا مديرا له، وإنه استند في ذلك إلى جملة مستندات قدمها، واستشهد بشهود تقي صادقوه، وتبرز ذلك بوجود أحمد محمد مجاهد (الذي عينته أخت الطاعن لإدارة الدكان) في هذا الدكان وقت إجراء التفتيش، ولكن مع ذلك اعتمدت المحكمة على ما قوره رجال البوليس قائلا "إنه يستوى بعد ذلك أن يكون البيع صوريا أو أن الطاعن يدير المحل لحساب أخته ما دامت هذه الأخت لا علاقة لها بالدكان ولا تديره إطلاقا باعتقادها".
ومسألة اعتراف الأخت هي مسألة اترتها الحكم من الخيال لأنها قورت ما يفيد صراحة أنها هي التي تتعامل باعتبارها صاحبة الدكان.

وحيث إن إدارة الدكان الذي حصل تفتيشه هي من الوقائع المادية، فإذا ما استنتجتها المحكمة من شهادة الشهود وقرائن الدعوى فإن ذلك من حقاها متى اطمانت إلى ذلك. وقد أثبت الحكم أن الطاعن هو المدير للحل، واستنتج ذلك من شهادة الشهود وقرائن الدعوى، فلا يجوز بعد ذلك إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض. أما ما ينهه الطاعن على الحكم بسبب ما أسنده لأخت الطاعن من الأقوال فإنه في غير محله لأن هذه الأقوال كما جاءت بحضور الجلسة تؤدي إلى ما استنتجته منها المحكمة.

وحيث إن الطاعن يتسك في الوجه الخامس بأنه ثبت وقت التفتيش وجود الطاعن وابنه والمدمو أحمد مجاهد الذي صدر حكم قضائي بأنه هو المدير للحل من قبل صاحبه. ويرى الطاعن أنه كان يجب على المحكمة إزاء هذا أن تبين الأسباب التي أقنعتها بمجازة الطاعن دون هؤلاء، خصوصا وأن الإحراز يقتضي بيان الرابطة بين المحرز والمضبوطات.

وحيث إن هذا الوجه غير صحيح لأن الحكم بين الأسباب التي أخذ بها في إثبات أن الطاعن هو المدير للحل وحده، وهي شهادة الشهود وأقوال الطاعن وأخته، وضبطه بالمحل وقت التفتيش.

وحيث إن الوجه السادس من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم الابتدائي حامل الطاعن بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، وهذه المادة تشمل سبع حالات لم يعين الحكم أيها هي المنطبقة ، ولم يشر الحكم الاستثنائي إلى أية مادة من المواد السابق تطبيقها في الحكم الأول بل اكتفى بقوله إن النيابة طلبت عقابه أي الطاعن بمواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، وعند التعلق بالحكم ، قالت المحكمة "وبعد رؤية المادة المذكورة" ، ومعنى هذا أن الحكم الاستثنائي طبق القانون بجميع مواده على تنافرها وتعارضها ، ولا يصحح هذا الخطأ قوله إن الحكم في محله لأسبابه .

وحيث إن إشارة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه إلى المادة ٣٥ بعد بيان التهمة المستندة للطاعن كافية لتأمين الحالة التي أرادها الحكم ، ولا يبطله عدم ذكر الفقرة المنطبقة على الواقعة . أما عدم نص الحكم الاستثنائي صراحة على ذكر المادة المشار إليها فإنه لا يعيبه لأنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وهي مشتملة على المادة المذكورة .

وحيث إن مبنى الوجه الأخير من أوجه الطعن أن الحكم الابتدائي قال إن اعتراف المتهم أمام البوليس اعتراف صحيح . ومع أن هذا الاعتراف أخذ بطريق الغش فإن مؤاخذة الطاعن به تقتضى تطبيق المادة ٣٦ الخاصة بالتعاطي ، ولم تبين المحكمة السبب الذي جعلها تعمل عنها إلى المادة ٣٥ .

وحيث إن ما يدعيه الطاعن من أن الاعتراف أخذ بطريق الغش فإنه نزاع في تقدير قيمة الاعتراف ، وهو من شأن محكمة الموضوع ولا يجوز له إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يزعمه الطاعن من أن المحكمة لم تأخذ بهذا الرأي كاملا وتعتبر الطاعن متعاطيا لا محرزا فإنه من حق محكمة الموضوع أن تجزئ الاعتراف في المسائل الجنائية وتأخذ منه ما تظمن إليه وتطرح ما لا تترشح له ، على أن المحكمة أخذت في إثبات التهمة ضد الطاعن بأدلة أخرى علاوة على ما عوّلت عليه من الاعتراف .

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك
ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٤٢)

القضية رقم ١٩١٨ سنة ٧ القضائية

(أ) اتفاق جنائى . المادة ٤٧ المكررة ع . صوم نصها . تقليد البنك نوت . دخوله
فى متارها .

(ب) اتفاق جنائى . الإخفاء من العقاب الوارد بالمادة . شرطه . الاعتراف بعد ضبط الجناة .
لا يضى . (المادة ٤٧ المكررة ع = ٤٨)

(ج) تقليد أوراق مالية . الشرع فى هذه الجريمة . متى يعتبر قائما ؟
(المادة ١٧٤ ع = ٢٠٦)

١ — إن نص المادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات طام يشمل الاتفاق
الجنائى على ارتكاب الجنايات أو الجنح بجميع أنواعها ، وليس مقصورا على الاتفاقات
الجنائية المتصلة بالأغراض السياسية أو الاجتماعية . فالاتفاق على ارتكاب جنائية
تقليد الأوراق المالية (البنك نوت) يدخل فى متناول هذه المادة .

٢ — إن المادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات تشترط للإخفاء من العقاب
الوارد بها أن يحصل الإخبار من المتهم قبل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجناة .
فالاعتراف الذى يصدر بعد ضبط الجناة لا يعنى الاعتراف من العقاب .

٣ — مادام الثابت بالحكم أن المتهمين لم يقتصر على وضع الكليشيات
وقص الأوراق وإعداد المستندات اللازمة لعملية التقليد ، بل أنهم وضعوا الحبر
والورق المقصوص وأداروا الماكينة وابتدأوا فى الطبع ولولا مفاجأة البوليس لهم
لأنتموا . جرمهم ، فهذا العمل يعتبر شروما فى تقليد الأوراق المالية .

(١٤٣)

القضية رقم ٥٧ سنة ٨ القضائية

سرقة . مراقبة . شرط الحكم بها . جريمة شروع في سرقة . الحكم بالمراقبة . لا يجوز .

(المادة ٢٧٧ ج = ٢٢٠)

إن نص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات صريح في أنه يشترط لجواز الحكم بالمراقبة الواردة فيها أن يكون المتهم عائدا ارتكب جريمة سرقة تامة استحققت توقيع عقوبة الحبس عليه . فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها شروفا في سرقة فلا يجوز الحكم بالمراقبة لأن النص لم يتكلم عن الشروع ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها .

(١٤٤)

القضية رقم ٢٣٩ سنة ٨ القضائية

معارضة . غياب المعارض . تقديمه شهادة طبية بمرضه . عدم التحويل عليها دون بيان الأسباب .

(المادة ١٣٣ تحقيق)

الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . بطلانه .

إذا لم يحضر المعارض الجلسة المحددة لنظر المعارضة المرفوعة منه ، وحضر عنه محاميه ، وقدم شهادة طبية دالة على مرضه ، ولم تمول المحكمة على هذه الشهادة ، فانسحب المحامي ، حكمت باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون أن تبين الأسباب التي من أجلها لم تمول على الشهادة الطبية ، فهذا الحكم معيب واجب نقضه ، لأن المرض الذي يحول دون الحضور هو من الأعداء القهرية الواجب قبولها عند ثبوتها ، فعدم الأخذ بالشهادة الطبية دون تعليل ، واعتبار المعارض — بناء على ذلك — غالبا بغير عذر ، ثم الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن — ذلك فيه إخلال بحق الدفاع يبطل الحكم .

(١٤٥)

القضية رقم ٢٤١ سنة ٨ القضائية

شهود . بناء الحكم الابتدائي على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . طلب المتهم سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب إيجابته . رفضه بلا أسباب . مبطل الحكم .

(المادة ١٣٥ تحقيق)

لأنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق التي ترفع إليها ما لم تجد في ضرورة ذلك، إلا أنه إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بدون تحقيق بالجلسة اعتياداً على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإن من حق المتهم المستأنف — تصحيحاً لإجراءات المحاكمة — أن يطلب إلى محكمة الدرجة الثانية أن تسمع شهود الدعوى، وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تجيب هذا الطلب أو تبين سبب رفضه، فإذا هي لم تفعل كان حكمها باطلاً .

جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعمل حيدر جهازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين :

(١٤٦)

القضية رقم ٢٤٨ سنة ٨ القضائية

إحالة الهيئات النظامية . نواب . قد مباح . حله . . . (المادة ١٥٩ ع ١٨٤)

النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوّناً لجريمة سب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال . وإذن فلا يعدّ من النقد المباح التعرض لأشخاص النواب والطقن في ذمهم بزميم بأنهم أقروا المعاهدة المصرية الإنجليزية ، مع يقينهم أنها ضد مصلحة بلدهم ، حرصاً على مناصبهم وما تدره عليهم من مرتبات ، بل إن ذلك يعدّ إهانة لهم طبقاً للمادة ١٥٩ من قانون العقوبات .

(١٤٧)

القضية رقم ٢٤٩ سنة ٨ القضائية

(١) قانون . نقده . جوازه .

(ب) لجنة الفعالمشار إليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ . نقده قراراتها . جوازه . حده .

١ — إن نقده القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في أحكامه هو من قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب التشريعية للقوانين .

٢ — إن مجرد نقده القرارات الصادرة من اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ هو من النقد المباح مادام الناقد لم يتعمد في نقده لأشخاص أعضاء هذه اللجنة ولم يرم إلى إهاتهم أو تشهيرهم .

(١٤٨)

القضية رقم ٢٥١ سنة ٨ القضائية

(١) اختلاس أشياء محجوزة . مخالفة لإجراءات المحجز أو البيع . لا يبيح اختلاس المحجز .

محجز . وقوعه باطلا . وجوب احترامه .

(ب) اختلاس أشياء محجوزة . ركن النية . استنظامه . موضوعي .

(المادة ٢٩٦ ع = ٢٤١)

١ — إن مخالفة الإجراءات المقررة للمحجز أو لبيع المحجوزات لا يبيح اختلاس هذه المحجوزات بل الواجب دائما احترام المحجز ولو كان قد وقع باطلا .

٢ — تتم جريمة الاختلاس إذا امتنع المحجز عليه عن تقديم المحجوزات للبيع بقصد حرقة التنفيذ عليها . والفصل في توافر هذا القصد من الأمور الموضوعية يستخلصه قاضي الموضوع من كل ما يؤدي إليه .

(١٤٩)

القضية رقم ٢٥٤ سنة ٨ القضائية

تفتيش :

- (١) شروط صحة . موجه . قائده . تقديرها . الأذن . محكة الموضوع .
(ب) شيخ به . الم . بتفتيش . إلقاءه غفرا . ضبطه . تفتيشه بعد ذلك . الطعن فيه بطلانه .
(المادتان ١٥ و ٣٠ تحقيق)
١ - مادام التفتيش قد أذن به من النيابة على إثر اتهام المتهم بجرمة معينة ووجود قرائن تؤيد هذا الاتهام فهو صحيح قانونا . أما تقدير الضرورة الموجبة للتفتيش والفائدة التي تعود منه على التحقيق فتترك إلى الأذن به تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى أقوته فلا تجوز إثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

٢ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس لماسم بتفتيش شيخ البلدة المتهم قال له " وكان عاوز تفتشنى " فلما ردّ عليه بالإيجاب أسقط من يده علبة من الصفيح وجد الضابط بها مواد أشبهت في أنها حشيش وأفيون ، ثم ثبت من التحليل أنها كذلك ، فالحكم الصادر بإدانة المتهم استنادا إلى ذلك لا يمحور الطعن فيه بمقولة إن الحصول على المخدر كان بناء على تفتيش باطل لأن المخدر إنما ضبط بعد أن ألقاه المتهم من يده .

(١٥٠)

القضية رقم ٢٥٩ سنة ٨ القضائية

تفتيش :

- (١) تلبس . شخص قابض على شيء باحدى يديه . صكرى المباحث . قضمه هذه اليد . اكتشاف أن ما معه مخدر . لا تلبس .
(ب) الأحوال المماثلة للتلبس . المراد منها .
(ج) تفتيش على أساس التلبس . وجوب مشاهدة الجريمة فيسالة تلبس أولا . جريمة مستمرة . مواد مخدرة .
(المواد ٧ و ٨ و ١٥ تحقيق)

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشي وإحدى يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من المهورين ، فهذه الواقعة لا تنفي أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ولا من الحالات الأخرى التي تميز القبض ثم التفتيش طبقا للمادة ١٥ من هذا القانون .

٢ - إن المقصود بعبارة "جميع الأحوال المماثلة" الواردة في الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات عقب عبارة "التلبس بالجناية" هي أحوال التلبس الأخرى الواردة على سبيل الحصر مع حالة التلبس الحقيقي في المادة الثامنة من هذا القانون .

٣ - إن مشاهدة الجريمة وهي في حالة تلبس يجب أن تسبق التفتيش ، فلا يجوز خلق حالة تلبس بإجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم ، بغرامة إحراز المواد المخدرة ، وهي جريمة مستمرة ، لا تبيح التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانونا .

جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمود المرجوفى باشا وعمل حيدر جازى بك ومحمد كامل الرشيدي بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٥١)

القضية رقم ٤٥ سنة ٨ القضائية

تمريض - طلب الحكم على المتهمين بالتضامن . تبرئهم إلا واحدا . الحكم عليه وحده بنصف التمييز المطلوب . لا مخالفة للقانون . (المادة ١٧٢ تحقيق)

إذا طلب المجنى عليه تمويضا من المتهمين متضامتين فعنى ذلك أنه يطالب كلا منهم بمبلغ التمييز . فإذا كان المتهمون أربعة ، وطلب المجنى عليه الحكم له

عليهم بمبلغ ثلثمائة جنيهه بالتضامن على سبيل التعويض ، فبرأت المحكمة ثلاثة منهم وقضت على المتهم الذي أدانته بمبلغ ١٥٠ جنيها على أساس أنه هو وحده الذي أحدث العاهة المستديمة بالمجنني عليه فلا مخالفة للقانون في ذلك .

(١٥٢)

القضية رقم ٢٦٦ سنة ٨ القضائية

استئناف . صدر قرار التأجيل لتعلق بالحكم في مواجهة المتهم . تأجيل التعلق بالحكم مرارا . اعتبار الحكم حضوريا . لا ضرورة لإعلانه ليبدأ مياد استئنافه . (المادتان ١٥٤ و ١٧٧ بتحقيق) إذا تمت المحاكمة بحضور المتهم وصدر قرار بتأجيل التعلق بالحكم لأول مرة في مواجهته أيضا فيكون الحكم الصادر في الدعوى حضوريا ولو لم يحضر المتهم التعلق به ، لأن واجبه يقضى عليه بتتبع الآجال التي كان يؤجل إليها الحكم من جلسة إلى أخرى دون حاجة إلى إعلانه بكل تأجيل .

(١٥٣)

القضية رقم ٢٨١ سنة ٨ القضائية

مرفعة . تكييف الواقعة بأنها نصب . تكييفها الصحيح أنها مرفعة . الطعن على الحكم بالخطأ في التكييف القانوني . لا مصلحة للعالم ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة . (المادتان ٢٧٤ و ٢٩٣ ع = ٣١٧ و ٢٣٦)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمه دخلت منزل المجني عليها وأخبرتها أنها تعرف في أمور الحبس ، وطلبت إليها خلع كردانها وحلقها ووضعها في صحن به ماء ، وكلفتها أن تمر على الصحن سبع مرات ، ثم طلبت منها دقيقا عجمتها ووضعها في المصوغات به ، وكلفتها الخروج لإحضار بعض آخري من الدقيق ، وحذرته من العبث بالمعينة حتى تعود في الصباح ، فلما استبطلتها المجني عليها بحثت عن المصوغات فلم تجدها — فأخذ المتهمه المصوغات بعد خروج المجني عليها لا يكون جريمة النصب وإنما هو سرقة ، لأن المجني عليها لم تسلم المصوغات للمتهمه لتحوذها وإنما هي فقط أبقتهما في الصحن ونجرت لتحضّر الدقيق ثم تعود .

ولكن إذا كان الحكم قد كُتِف هذه الواقعة بأنها نصب، وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق مادة المِرْقَة المنطبقة، فلا مصلحة للتهمة في الطعن عليه لا بالخطأ في التكيف ولا بعدم بيانه ركن الطرق الاحتمالية .

جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨

بِرئاسة سيادة مصطفى محمد بإشارته المحكمة وحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوشي باشا ومعل حيدر جازي بك ومحمد كامل الرشيدى بك المستشارين .

(١٥٤)

القضية رقم ١٩٧٥ سنة ٧ القضائية

قتل . عدم اكتشاف جثة القتيل . لا يطمئن في ثبوت وقوع جريمة القتل مع توافر الأدلة على الثبوت . إذا كانت محكمة الموضوع قد بيّنت بجلاء في حكمها الأدلة التي أقمتها بوقوع جريمة القتل على شخص المجهن عليه والتي تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها منها فإن عدم العثور على جثة القتيل لا يطمئن في ثبوت وقوع القتل بناء على ما أرائته المحكمة .

(١٥٥)

القضية رقم ٢٨٤ سنة ٨ القضائية

أمر الحفظ . أواخر الحفظ التي تتخذ بها النيابة . ما يشترط فيها . أمر حفظ مبنى كل أسباب قانونية يمتح . متهم بالموء حالة الاعتناء . عدم إلغاء أمر الحفظ في مدة ثلاثة الشهور . مانع من العوء إلى إقامة الدعوى في كل الأحوال . (المادة ٢٤ تحقيق)

إن ما تشترطه المادة ٢٤ من قانون تحقيق الجنايات في أواخر الحفظ التي تتخذ بها النيابة من وجوب صدور ما بعد تحقيق محله أن يكون الحفظ لأسباب موضوعية أو لأسباب قانونية ترجع إلى تقدير الوقائع، لأن التحقيق الذي تجريه النيابة في هذه الأحوال هو الذي يمكنها من الموازنة بين الأدلة وتقديرها . فإذا هي حفظت الدعوى بناء عليه كان ذلك مانعاً لها من العوء إلى إقامتها إلا إذا أُلغى النائب العام أمر الحفظ في مدى ثلاثة الشهور المتعددة في المادة المذكورة أو إذا ظهرت

أدلة جديدة . أما إذا كان الحفظ مبنيًا على سبب قانوني بحث كعدم انطباق المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم على المتهم بالسود لحالة الاشتباه مثلاً فلا محل في هذه الصورة لاشتراط إجراء أى تحقيق ، ويكون الأمر بالحفظ مانعاً من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألغاه النائب العام ، وذلك في كل الأحوال سواء أسبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه .

(١٥٦)

القضية رقم ٢٨٦ سنة ٨ القضائية

تروير . الحكم بطلان ورقة اتضح للحكمة تزويرها . عدم طعن المدعى المدني بالتروير . عدم الاستماعة بخير . لا يؤثر في سلامة الحكم قانوناً .

لحكمة الموضوع أن تقضى — ولو من تلقاء نفمها — ببطلان أية ورقة تقدم إليها متى اتضح لها أنها مزورة . فالحكم القاضي ببطلان الورقة المقدمة من المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة بتسلم دأته منه جزءاً من الدين وتأجيل الباقي لأجل مسمى — إذا كان مبنيًا على ما ظهر للحكمة من وقوع التغير المادى في تاريخ الأجل — هو حكم سليم لا يظعن فيه عدم أداء الخصم بالتروير ولا عدم استماعة المحكمة بخير في استبانة التزوير الذى اكتشفته .

(١٥٧)

القضية رقم ٢٨٧ سنة ٨ القضائية

(١) — تروير . الشهادة الإدارية التى يحزرها العمدة أو شيخ البلد لإثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤

ورقة رسمية . التزوير فيها . تروير فى ورقة أميرية . (المادة ١٨١ ع = ٢١٣)

(٢) — قاض الإحالة . خطؤه في التطبيق القانونى على الواقعة التى أثبتت فى قراره لافى تقدير الأدلة .

الطعن فيه بطريق النقض . (المادتان ١٢ و ١٣ تشكيل)

١ — الشهادة الإدارية التى يحزرها العمدة أو شيخ البلد لإثبات وفاة شخص

قبل سنة ١٩٢٤ لتقدمها إلى قلم التسجيل هى ورقة رسمية . فالتروير الذى يقع فيها هو تروير فى ورقة أميرية .

٢ — متى كان خطأ قاضي الإحالة واقعا في التطبيق القانوني على الواقعة التي أُنبتت في قراره، لا في تقديره لأدلة الدعوى، فالطعن في القرار يكون بطريق النقض.

جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات عبد الفتاح السيد بك ومحمد المرحوضي باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وأحد مختار بك المستشارين .

(١٥٨)

القضية رقم ١٠ سنة ٨ القضائية

دفاع . وجوب بيان الواقعة . التمسك بدفاع جوهرى . إغفاله . موجب لنقض الحكم . مثال .
صالح . غش البضاعة . (المادة ١٤٩ تحقيق)

يجب على المحكمة أن تبين في حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا ، كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة برمتها وألا تجزئها تجزئة من شأنها الإخلال بدفاع التمسك . وإلا كان حكمها معيبا معينا نقضه . فإذا كانت الواقعة ، كما رواها الشهود وأُنبتت حكم محكمة الدرجة الأولى الذى قضى للتمم بالبراءة ، هي أن التمسك — وهو صالح — باع في وقت واحد للجنى عليه ولأخيه بحضور ابنة أحدهما وقريب لهما حلقين من الذهب متفقين في الحجم والوزن والشكل واللون ، وأن هذين الحلقين بقيا عند المشتريين وهما مقيان بمنزل واحد تسعة شهور ، ثم عاد أحدهما وأدعى أن الحلق المباع إليه ظهر أنه من النحاس . ولدى المحكمة الاستثنائية طلب التمسك إحضار الحلق الآخر لمقارنته مع الحلق المضبوط وزنا وحجما ليثبت من هذه المقارنة اتحادهما في جنس البضاعة لأنهما لو اختلفا في ذلك لايتمدان في الوزن والحجم لمغايرة الثقل النوعى للذهب والنحاس أحدهما للآخر ، فاقصرت المحكمة الاستثنائية في حكمها ، في معرض بيان الواقعة ، على ذكر واقعة الحلق المضبوط وحده ، وأغفلت المقارنة التى طلب إجراؤها بين الحلقين ، وأدانت التمسك — فحكمها هذا يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع ويتعين نقضه .

(١٥٩)

القضية رقم ٥٤٥ سنة ٨ القضائية

إثبات . امتداد المحكمة على أقوال المجنى عليه المتوفى في التحقيقات ولدى النيابة . جسوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال في الجلسة . متى لا يوجب الحكم ؟ (المادة ١٣٤ تحقيق)

لا مانع قانوناً من أن تقوم المحكمة على أقوال المجنى عليه في التحقيقات وأمام النيابة مادام قد توفى واستحال سماعه أمام المحكمة . وليس يوجب الحكم عدم تلاوة هذه الأقوال في الجلسة إذا كان المتهم لم يطلب ذلك، وما دامت تلك الأقوال كانت محل مناقشة بين الاتهام والدفاع على اعتبارها من أدلة الدعوى .

(١٦٠)

القضية رقم ٥٤٧ سنة ٨ القضائية

مجمع امتداد الإجمام :

(١) إحالة على محكمة الجنايات لمحاكمته وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ .

(ب) متهم بسرعة . انطلاق حاله من المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ . طلب النيابة بالجلسة معاقبته على هذا الأساس . تطبيق المادة الثانية من ذلك القانون عليه . لا يجوز . الاكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة في المادة ٢٧٤ . عدم ذكر سوابقه . لا يوجب الحكم .

١ — إذا كان الثابت أن المتهم أحيى على محكمة الجنايات لمحاكمته وفقاً للمادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الإجرام ، وأن النيابة طلبت بالجلسة معاقبته على هذا الأساس ولم تطلب تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن المحكمة لم تنبه الدفاع عن المتهم إلى أن المادة الواجبة التطبيق هي غير المادة التي أحيى للمحاكمة على أساسها ، فليس للمحكمة مع ذلك إلا أن تقضى في الدعوى على أساس المواد الواردة في أمر الإحالة ، لأن في تطبيق المادة الثانية من ذلك القانون تسويها لمركز المتهم ، إذ هي تقضى بوجوب اعتبار المحكوم عليه مجرماً اعتاد الإجرام .

٢ — إذا كانت حالة المتهم بمسرفة تطبق على المادة الأولى من قانون المحرمين المعتادين على الإجرام ولكن المحكمة مع ذلك رأت الاكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات على فعلته، وأجملت موافقه ولم تنم بيانها، فذلك لا يعيب الحكم .

جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وصلى حيدر مجازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٦١)

القضية رقم ١٤ سنة ٨ القضائية

نقض وإبرام . أوجه البطلان التى ترغى إلى محكمة النقض . البطلان الذى يلحق الأحكام النهائية . حكم ابتدائى . عدم التوقيع عليه من القاضى الذى أصدره لوفاته . عدم وضع أسباب له . الطعن بذلك لدى المحكمة الاستئنافية . وضعها أسبابا . إثارة هذا الطعن أمام محكمة النقض . لا يجوز :
(المادتان ١٤٩ و ١٥٢ تحقيق)

إن أوجه البطلان التى تصلح سببا للنقض هى التى تلحق الحكم النهائى . أما الأوجه المتعلقة بالأحكام الابتدائية فيجب رفضها أولا إلى المحاكم الاستئنافية فإذا استدركت المحكمة الاستئنافية ما فى الحكم الابتدائى من نقص أو خطأ صحيح البطلان . وإذن فإذا دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن الحكم الابتدائى باطل لعدم وجود أسباب له ولعدم التوقيع عليه من القاضى الذى أصدره لوفاته فاعتبرت هذا الحكم ووضعت أسبابا يقام عليها فلا تجوز إثارة هذا الأمر لدى محكمة النقض .

(١٦٢)

القضية رقم ٣٥ سنة ٨ القضائية

(١) عقد . إقرار . تفسير . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . رقابة محكمة النقض . مثال .
(ب) قض وإبرام . طعن مرتين . طعن المتهم . قبوله . طعن المدعى المدني للمرة الثانية . قبوله .
حكم محكمة النقض في أصل الدعوى . (المادة ٢٣٢ تحقيق)

١ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تفهم العقود والإقرارات وتؤولها إلا أنه يجب عليها مع ذلك ألا تخرج في تفسيرها عما تحتمله عباراتها مع ما أحاط بها من ملائسات ، ومحكمة النقض مراقبة ذلك . فإذا كان المجنى عليه قد تنازل يوم الحادثة في محضر التحقيق من حقه قبل المتهم الذي أحدث بأصبعه جرحا ، ثم تضاعف الجرح بعد ذلك وخلف عاهة مستديمة بالإصبع ، فهذا التنازل لا يشمل التمييز عن العاهة لأن المجنى عليه لم يقدر ، عند تنازله ، حدوثها . فإذا رفضت المحكمة - اعتمادا على هذا التنازل - الدعوى المدنية التي أقامها المجنى عليه فانها تكون قد أخطأت في تأويل التنازل ، ويكون حكمها متعيئا تقضه .

٢ - إذا كان الطعن الذي قبل قد حصل في القضية للمرة الثانية فمحكمة النقض هي التي تحكم في أصل الدعوى ، ولو كان الطعن في المرة الأولى من المتهم وفي الثانية من المدعى بالحق المدني .

جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٣٨

برئاسة معاذ مصطفى عبد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعمل حيدر مجازى بك ومحمد كامل الزبيدي بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٦٣)

القضية رقم ٥٥٩ سنة ٨ القضائية

أشياء ضائعة - العثور عليها . متى تنطبق مواد السرة ؟ مثال .

(المادة ٢٧٤/ع ٤ = ٣١٧ والمادة الأولى من ذكر نثر الأشياء المفقودة)

يجب لتطبيق أحكام المعركة في أحوال العثور على الأشياء الضائعة أن تقوم لدى من عثر على الشيء نية تملكه ولو كان ذلك بعد العثور عليه . فإذا كان المتهم

(وهو مساح عربات بمصلحة السكك الحديدية) قد خالف التنبيه الموجه إليه هو وزملائه بأن يقدموا كل ما يحدونه متروكا في العربات لرؤسائهم، فسمى إلى معرفة حقيقة المصوغات التي عثر عليها بأن عرضها على أحد الصياغ، فاستغلصت المحكمة من ذلك أن ينته انصرفت إلى حبس هذه المصوغات لئتملكها بطريق الغش، فاستخلاصها هذا لا معقب عليه ولو كان المتهم قد سلم الأشياء إلى البوليس في اليوم التالي لليوم الذي عثر فيه عليها.

(١٦٤)

القضية رقم ٥٧١ سنة ٨ القضائية

دفاع . طلب تأجيل لحضور المحامي . تقدير طلبات التأجيل . من حق المحكمة . شال .

لمحكمة الموضوع تقدير طلبات التأجيل المقدمة إليها فتجيب ما ترى موجبا لإجابه وترفض ما لا ترى مسؤفا له . فاذا طلب المتهم التأجيل حتى يحضر محاميه من غير أن يبين سبب عدم حضوره فرفضت المحكمة إجابهته إلى طلبه وكلفت أنه يتراجع عن نفسه وتراجع فعلا فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع ولو كان المتهم ومحاميه معتقدين أن القضية مستؤجل حتما لعدم إعلان أحد المتهمين الذي حضر الجلسة .

جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة محمد لبيب عطية باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٦٥)

القضية رقم ٨٣٨ سنة ٨ القضائية

تفتيش . الإذن به قانونا . طريقة إجرائه . دخول المنزل المأمور بتفتيشه من الشرطة . جوازه . متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به . فاذا رأى ضابط البوليس المعهود له بتفتيش منزل المتهم أن يدخله من الشرفة، وكان في الاستطاعة أن يدخله من بابه، فلا تتريب عليه في ذلك .

(١٦٦)

القضية رقم ٧٥٤ سنة ٨ القضائية

تبديد • جمية • اتهام رئيسا بالتبديد • تصفية الحساب بواسطة خير • استبعاد تقرير الخبير
الذى أظهر ما يفيد براءة المتهم • إداة التهم • وجوب بيان الحساب الصحيح وتحديد المبلغ
المشغولة به ذمه • (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

إذا كانت المحكمة قد نذبت خيرا لتصفية حساب الجمعية التى اتهم رئيسها بتبديد
أموالها فأظهر الخبير ما يفيد براءة المتهم مما أسند إليه فلا يكتفى لإدانته أن تستبعد
المحكمة عملية الحساب التى تضمنتها تقرير الخبير، بل يجب عليها أن تبين وجه الخطأ
فى تصفية الحساب الذى استبعدته، وأن تجرى هى الحساب، وتبين المبلغ الذى
تعتبر ذمه المتهم مشغولة به، وإلا كان حكمها قاصر البيان متمنيا نقضه •

جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك
ومحمود المرجوفى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وأحد مختارك المستشارين •

(١٦٧)

القضية رقم ٩٤٥ سنة ٨ القضائية

مفوض شامل • المادة الثانية من قانون المفوضات الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ • مدى مرياتها •

إن المادة الثانية من قانون المفوضات الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨
تستلزم لمرىات أحكام هذا القانون على الجرائم المبينة بها أن تكون تلك الجرائم قد
وقعت بمناسبة الانتخابات، أى أن يكون الانتخاب هو السبب المباشر فى ارتكابها،
أما إذا كان سببها غير ذلك كأن يكون بين الجانى والمجنى عليه ضغينة قديمة بسبب
المنافسة فى الانتخابات فلا يسرى هذا القانون •

جلسة ٧ مارس سنة ١٩٣٨

برئاسة سماعة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود
المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(١٦٨)

القضية رقم ٢٧٠ سنة ٨ القضائية

استئناف . حكم غيابي . المعارضة فيه . تحديد جلسة المعارضة . إعلان المعارض بعد ذلك بالحكم
الغيابي مؤثرا عليه بميعاد آخر المعارضة لاحق لإعداد الأول . تختلف المعارض عن حضور الميعاد الأول .
الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استئنافه . لا يسدأ من تاريخ صدور حكم اعتبار المعارضة كأن
لم تكن . (المادة ١٥٤ و ١٧٧ تحقيق)

إذا كان المعارض قد أعلمه قلم الكتاب — وقت أن قور بالمعارضة —
أن معارضته ستنتظر في يوم معين ، ثم جاءه إعلان بالحكم الغيابي الصادر ضده وعليه
إشارة من قلم الكتاب نفسه بأن المعارضة حددت لنظرها يوم آخر لاحق لليوم الأول
المحدد في تقرير المعارضة ، وظهر أن الإعلان قد وصل المعارض قبل حلول هذا اليوم ،
ثم نظرت المعارضة في اليوم المحدد لها أولا ولم يحضر المعارض ، فحكمت المحكمة
باعتبارها كأنها لم تكن فلا يجوز احتساب ميعاد استئناف هذا الحكم من تاريخ صدوره ،
لأن المحكوم عليه يجهل صدوره بسبب إعلانه رسميا بما يفيد تعديل يوم الجلسة
إلى يوم آخر .

المحكمة

وحيث إن محصل وجهي الطعن أنه حكم غيابيا على الطاعن ، ولما عارض
في الحكم حدد له الكاتب يوما معينًا لنظر المعارضة ، وبعد ذلك جاءه إعلان بالحكم
الغيابي وعليه إشارة من نفس كاتب النيابة المختص تنفيذ تحديد يوم آخر لجلسة
المعارضة لاحق لليوم الأول ، فاعتمد الطاعن على التاريخ الثاني ولم يحضر الجلسة
في اليوم الأول وهو يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٣٧ ، فحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ،
وترتب على عدم حضوره — اعتمادا على الإشارة المعلقة إليه مع الحكم الغيابي — أن
تأخر مكروها وعلى غير إرادة منه عن رفع الاستئناف في ميعاده القانوني محسوبا من يوم

صدور الحكم النهائي في المعارضة، ورفع بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٧ وقدم عذره في التأخير لمحنة ثانية درجة، كما قدم صورة الإعلان التي تسلمها وعليها إشارة كاتب النيابة بيوم جلسة المعارضة، ولكن المحكمة لم تلتفت لما أبداه أو ترد عليه، وحكت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة يبين أن الطاعن حكم عليه غيابيا في ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ فعارض ونظرت المعارضة بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٣٧ التي لم يحضر فيها المعارضة وقضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . واستأنف المحكوم عليه الحكم، وفي الجلسة الاستئنافية قرر أمام المحكمة كما هو وارد في محضر الجلسة "أنه لما عارض في الحكم الابتدائي النهائي تمحّد لنظر المعارضة جلسته ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٧، وتبين أن الجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧ وكتب هذا على الحكم النهائي"، ولكن محكمة ثانية درجة حكمت بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧ بعدم قبول الاستئناف شكلا مكثفة بقولها "إنه استأنف في ١١ مارس سنة ١٩٣٧ مع سابقة الحكم عليه ابتدائيا باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٧".

وحيث إنه إن صح أن الطاعن بعد أن أعلمه قلم الكتاب ، وقت أن قرر بالمعارضة، أن معارضته ستنتظر في يوم معين جاء إعلان الحكم النهائي الصادر ضده وعليه إشارة من نفس قلم الكتاب الذي عملت فيه المعارضة تفيد أن المعارضة حدّد لنظرها يوم آخر لاحق لليوم الأقل المتحدّد في تقرير المعارضة — إن صح ذلك وظهر أن الإعلان قد وصل الطاعن قبل حلول اليوم الأقل كان للطاعن العذر في عدم حضوره الجلسة التي نظرت فيها القضية وفي اعتقاده بأن قلم الكتاب، وهو المختص بتحديد أيام الجلسات لنظر المعارضات، حدّد تاريخ جلسة المعارضة . ويتربّ على ذلك عدم جواز احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، لأن المحكوم عليه يجهل صدور هذا الحكم في التاريخ الذي صدر فيه عليه بسبب إعلانه رسميا بما يفيد تعديل يوم الجلسة إلى يوم آخر .

وحيث إنه متى تقرر ذلك كان من المتعين على المحكمة ثاني درجة، بعد أن تمسك الطاعن أمامها بالعذر سالف الذكر، أن تحقق دفاعه هذا . أما وقد أغفلت ذلك فإنها قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(١٦٩)

القضية رقم ٢٧٣ سنة ٨ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . حارس . مستأجر . استيلاء على المحصولات . شكوى الحارس إلى البوليس . دفعه بأن المحصول أخذ بغير رضائه . وجوب تحقيق هذا الدفع . ثبوته . لا اختلاس .
(المادة ٢٩٦ و ٢٩٧ ج = ٣٤١ و ٣٤٢)
إذا دفع الحارس المتهم باختلاس محجوز بأن مستأجر الأطنان التي تقوم عليها الزراعة المحجوزة هو الذي حصلها ونقل المحصول على غير إرادته ورضائه ، وأنه شكك هذا الأمر للبوليس ، وطلب إليه أن يسلمه المحصول ليتمكن من تقديمه إلى الصراف في اليوم المحدد للبيع ، فلم يجب إلى طلبه ، ولم تستمع المحكمة إلى هذا الدفع ، ولم تحققه ، بل اعتبرت الحارس مختلساً لأن المحصول لم يؤخذ منه كرها أو خلسة ، فذلك إخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم . وكان الواجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفع ، فإذا مع لديها ارتفعت عن الحارس مسئوليته الجنائية لعدم توافر عناصر جريمة الاختلاس ، شأن هذه الحالة شأن حالي أخذ المحجوز كرها أو خلسة من الحارس .

(١٧٠)

القضية رقم ٩٥٢ سنة ٨ القضائية

(١) إثبات . اعتراف المتهم . صراحته أو غموضه . تقديمه . موضوعي .
(ب) استجواب المتهم . رضائه به . غير محظور .
(المادة ١٣٧ تحقيق)
١ — من المقرر قانوناً أن الاعتراف في المواد الجنائية ، سواء أكان تاماً صريحاً أم جزئياً متلوياً ، لا يخرج عن كونه من عناصر الدعوى التي تملك محكمة

الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على الاعتراف وعلى ضيقه ،
فللمحكمة أن تأخذ من الاعتراف ما تظن إلى صدقه وتترك منه ما لا تتق به .

٢ — ما دام المتهم قد أجاب المحكمة بمحض رضائه على ما وجه إليه من
استجواب بقصد الاستفسار منه عما غمض من أقواله التي أدلى بها مختاراً ، ولم يعترض
مخاميه على هذا فلا مخالفة للقانون في ذلك .

(١٧١)

القضية رقم ٩٥٦ سنة ٨ القضائية

اختلاس أموال أميرية . صراف . تحصيله نقوداً بصفته . عدم توريدها للخزنة . مجزه من ردّها .
إعطاس . (المادة ٩٧ = ١١٢)

ما دام المتهم قد حصل ، بصفته صرافاً معيناً من وزارة المالية ، أموالاً من
الأهالي على اعتبار أنها ضرائب مستحقة أو أقساط بنك التسليف أو أجور خفر ،
فاختلصها لنفسه ، ولم يوردها للخزنة ، وعجز عن ردّها عجزاً تاماً ، فقد توافرت
في فعله هذه أركان جريمة اختلاس أموال أميرية . وكون الأموال المسلمة إليه
لم تدخل الخزنة قبل أن يختلصها لنفسه لا تأثير له في قيام الجريمة .

(١٧٢)

القضية رقم ٩٥٨ سنة ٨ القضائية

اختصاص . بناية . وقوعها من صغير . إحاطتها على قاضي الإحالة . احتياؤها بجنية . خطأ .
إحاطتها على محكمة البتة لتوقيع حقبة اللجنة عليها . جوازها .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمادتان ٦٠ و ٦١ = ٧١ و ٦٦)

إن ظُرف صغير سنّ المتهم ليس إلا عذراً قانونياً مخففاً للعقاب ولكنه لا يؤثر
في الاختصاص . فإذا كانت التهمة المستندة إلى المتهم هي إحداثه بالمخفي عليه جرماً
نشأت عنه طاعة مستديمة فإن صغير سنّه لا يغير هذه التهمة من جنائية إلى جنحة ،
ولا يمنع بالتالي محكمة الجنايات من نظرها . وإذن فليس لقاضي الإحالة ، إذا ما قدّم

إليه منهم صغير السن، أن يعتبر الجنائية المقدم بها إليه جنحة ويحيلها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها، بل عليه — إذا رأى أن تفصل محكمة الجناح لا محكمة الجنائيات في أمر المتهم — أن يحيل الدعوى إليها عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التي تخول له حق إحالة المتهم بجنائية في هذه الحالة إلى القاضي الجزئي، لا لأن الجريمة في ذاتها جنحة، بل لتوقيع عقوبة الجنحة مع اعتبارها جنائية .

المحكمة

وحيث إن النيابة بنت طعنها على أن قاضي الإحالة قد أخطأ في تطبيق القانون باعتباره الواقعة المسندة إلى المتهم جنحة لا جنائية بناء على أن التمييز بين الجرائم مرجعه إلى نوع العقوبة . وفي بيان ذلك تقول النيابة إن قرار الإحالة اعتمد في هذا الاعتبار على أن سن المتهم اثنا عشرة سنة ، وعلى أن المادة ٢٥ عقوبات جديد تنزل بالعقوبة من السجن المنصوص عليه في المادة ٢٠٤ / ١ عقوبات إلى التسليم للوالدين أو لمن لهم حق الولاية أو إلى الإرسال إلى مدرسة إصلاحية أو محل معين متى كانت سن الجاني تزيد عن سبع سنين وتقل عن اثني عشرة سنة كاملة . وتقول النيابة إذا كان ما رآه القاضي صحيحاً من جهة أن مناط التمييز بين الجرائم هو نوع العقوبة إلا أنه يجب أن يلاحظ أن قاضي الإحالة ما كان له أن يثار بظرف صغر سن المتهم، إذ هذا الظرف ليس إلا عذراً قانونياً مخففاً للعقاب ولكنه لا تأثير له في الوصف من ناحية الاختصاص .

وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهم في هذه الدعوى هي إحداثه بالمخفي عليها حادثة مستديمة ، وهذه الجريمة جنائية إذ هي معاقب عليها بعقوبة جنائية . ولكن القانون إذ حرض لأحداث السن رأى أن يعاملهم معاملة خاصة متخذاً من سنهم هذا عذراً قانونياً مخففاً للعقاب . ولكن ليس من شأن هذا العذر أن يؤثر في الاختصاص ، إذ محكمة الجنائيات مختصة بنظر كل فعل يمتد جنائية بمقتضى القانون بصرف النظر عن نوع العقوبة التي يوجب القانون تطبيقها على الجاني في بعض الحالات .

وحيث إن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ نص في مادته الأولى على أن لقاضي الإحالة، بدلا من تقديم متهم إلى محكمة الجنايات، أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بعذر صغر السن المنصوص عليه في المادة ٦٠ عقوبات. فإذا لوحظ أن العقوبات جميعها التي يمكن إيقاعها بالمجرم الحدث في الجنايات عملا بالمادة المذكورة هي من عقوبات الجنب كان في هذا ما يكفي من الدلالة على أن القانون لا يرى للمقوبة المخففة بسبب السن أي تأثير في الاختصاص، بل أبقى لمحكمة الجنايات حق الفصل في الجنايات التي يرتكبها الأحداث بدليل وجوب تقديمها لقاضي الإحالة توطئة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .

وحيث إنه لما تقرر يكون قاضي الإحالة قد أخطأ في اعتبار الواقعة جنحة وإحالتها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها . ولقد كان في استطلاعه ، فيما لو رأى أن تفصل محكمة الجنب في هذه التهمة، أن يحيل الدعوى إليها عملا بالمادة الأولى من قانون التجنيح آنف الذكر، إذ هي كما سلف تمحول قاضي الإحالة حق إحالة المتهم في مثل هذه الحالة على القاضي الجزئي لا لأن الجريمة ذاتها جنحة بل لتوقيع عقوبة الجنحة رغم أن الواقعة جنائية .

جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر
جمازى بك ومحمد كامل الرشيدي بك وأحمد مختار بك المستشارين .

(١٧٣)

القضية رقم ٣٣٥ سنة ٨ القضائية

تهديد للحصول على مال . المال المحصول عليه من حق المتهم . لاجرمية . الطعن بأن المهم مسلك
طريقا غير مشروعة . لاجرم بجمته . (المادة ٢٨٣ ج = ٣٢٦)

إذا كانت الجريمة تقوم على ركنين وانهدم أحدهما فلا يلتفت لوجه الطعن
المنصب على ركنها الآخر . فإذا اتهم شخص بأنه هدد آخر للحصول على مال، وثبت أن
المال الذى حصل عليه هو من حقه فقد انتفت جريمة التهديد، ولم يبق محل للبحث
في صحة ما أثبتته المحكمة من أن المتهم استعمل طريقا غير مشروعة للفرض الذى رعى إليه .

بالهيئة السابقة ما عدا أحمد مختار بك فقد حل محله سيد مصطفى بك .

(١٧٤)

القضية رقم ٣٩١ سنة ٨ القضائية

نصب . أشياء مسروقة . ادعاء شخص قدرته على ردّها . استماتة بآخر على توكيد صحة مزاعمه .
نصب . فاعلان أسليان . فاعل وشريك . فاعل وشريك آخر حسن النية . ويوجب بيان الواقعة
في الحكم . (المادة ٢٩٣ ج = ٣٣٦)

إن استماتة شخص بآخر أو بآخرين على تأييد أقواله وأدعاءاته المكنوبة للاستيلاء
على مال الغير يرفع كذبه إلى مصاف الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة
النصب . فإذا أيد شخصان كل منهما الآخر في أنه قادر على ردّ الأشياء المسروقة ،
وأكد كل منهما صحة مزاعم الآخر في القدرة على إعادة هذه الأشياء لصاحبها ، فإن
هذا التوكيد وذلك التأييد يعتبران من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حل
الغنى عليه على تصديق الشخصين فيما يزعمانه من الأدعاءات ؛ وبهذه الأعمال
الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها الجريمة . ولا يغير

من هذا النظر أن يكون الشخصان فاعلين أصليين في النصب أو يكون أحدهما فاعلا والآخر شريكا أو أحدهما فاعلا والآخر حسن النية؛ إلا أنه يشترط دائما لوقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسخى الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بشير طلب أو اتفاق؛ كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الشخص الآخر، في الظاهر، لأكدمات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل .

لذلك يجب أن يعنى الحكم ببيان واقعة النصب، وذكر ما صدر عن كل من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المحنى عليه مما حملة على التسليم في ماله؛ فإذا هو قصر عن هذا البيان كان في ذلك تفويت على محكمة النقض والإبرام لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم، ويتعين لذلك نقضه .

(١٧٥)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٨ القضائية

وصف التهمة . تنبيه . حق المحكمة في ذلك . حده . عدم الإخلال بحق الدفاع . تهمة اختلاس وقع من مالك على ماله الموضوع تحت حراسة آخر . تعدلها إلى تهمة اختلاس من مالك معين حارسا . لا يجوز من غير تنبيه الدفاع . (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

إن تحويل المحكمة الاستثنائية حق تغيير الوصف القانوني للوقائع التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى خاضع بدهاء لوجوب عدم الإخلال بحق الدفاع المقر للتمس . فيجب أن ينبه المتهم إلى الوصف الجديد ويلفت إلى التعديل ليتمكن من الدفاع عن نفسه كلما كان في عدم التنبيه إلى التعديل إخلال بالدفاع . فإذا رأت المحكمة أن تعدل التهمة من اختلاس وقع من مالك على ماله المحجوز عليه والموضوع في حراسة آخر إلى تهمة اختلاس وقع من مالك نصب حارسا فانه يجب عليها أن تنبه الدفاع إلى ذلك لبدل بكلمته عن الوصف الجديد الذي يختلف في عناصره وفي تكييفه القانوني عن الوصف الذي حصلت المرافعة على أسامه . فإذا فاتت المحكمة ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع إخلالا يوجب بطلان حكمها .

(١٧٦)

القضية رقم ٣٩٤ سنة ٨ القضائية

اختصاص . حكم نأى من محكمة الجنبع بعدم اختصاصها بنظر القضية لكونها جناية . تقديم القضية إلى قاضى الإحالة . جناية . جناية مقترنة بعذر من المنصوص عليه في المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع أو بطرؤف مخففة . شبهة جنحة أو مخالفة . واجب قاضى الإحالة في هذه الصور .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمادتان ٦٠ و ٢١٥ ع = ٢٥١ و ٢٦٦)

مضى حكمت محكمة الجنبع بعدم اختصاصها بنظر القضية المعروضة لديها لأن الواقعة جناية، وأصبح حكمها نهائياً، فعلى النيابة أن تقدم هذه القضية إلى قاضى الإحالة. فإن رأى هو أيضاً أن الواقعة جناية أصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنايات، وإن رأى أنها جناية مقترنة بأحد الأضرار المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بطرؤف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجنحة أصدر أمراً بإحالة القضية إلى القاضى الجزئى المختص للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة، وذلك في غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا اختلف قاضى الإحالة مع محكمة الجنبع فلم يرفى الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة. أو المخالفة فيجب عليه قانوناً أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات ذات الاختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الخيرة بين الجناية التى رأتها محكمة الجنبع وبين الجنحة أو المخالفة التى رآها هو . ولكن لا يجوز له قانوناً في هذه الصورة أن يحيل القضية إلى محكمة الجنبع للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة . فإذا هو قاضى وقدم المتهم إلى المحكمة الجزئية فقضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها فإنها لا تكون قد أخطأت . وإنما كان يجب على النيابة أن تطلع في قرار قاضى الإحالة بطريق النقض حتى كان يمكن نقض قراره هذا ووضع الأمور في نصابها، أما وهى لم تفعل فقد سدت الطريق أمامها للسير في الدعوى .

المحكمة

ومن حيث إن محصل وجهى الطعن أن محكمة الموضوع إذ قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد تجاوزت حدود اختصاصها وبجئت في انطباق.

أو عدم انطباق شروط القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بشأن جعل بعض الجنايات جنحا مع أن هذا من اختصاص قاضى الإحالة، ويجب على محكمة الجلسات التسليم بما يقرره قاضى الإحالة والاقتصر على الحكم فى موضوع القضية دون أن تبحث فى الأسباب التى بنى عليها قاضى الإحالة قراره، إذ البحث فى ذلك والطعن فى القرار المذكور إنما يجوز للنائب العام الذى له أن يطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة . وتضيف الطاعة إلى ذلك أن نظرمحكمة الجلسات عند إحالتها إليها من قاضى الإحالة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره منها بعدم الاختصاص لأن قرار الإحالة هذا غير من حالة الجناية من جهة مقدار العقوبة وجعلها فى مقدور محكمة الجلسات .

ومن حيث إن الواقع فى الدعوى الحالية حسب التات فى الحكم المطعون فيه هو أن النيابة العامة رفعت الدعوى العمومية على المتهم أمام محكمة الجلسات طبقا للمادة ٨/٢٧٤ عقوبات لسرقة أربعة طرود شمام، لحكت تلك المحكمة حكما نهائيا بعدم الاختصاص لأن للتم سوابق تحصل الواقعة جنائية فقدّمته النيابة إلى قاضى الإحالة لإحالة إلى محكمة الجنايات على هذا الأساس فقرر باعتبار الحادثة جنحة وإحالتها على محكمة اللبان الجزئية للفصل فيها ، وبى قراره هذا على أن السابقة المحكوم فيها على المتهم بحمسه لمدة سنة قد سقطت براءة المتهم منها ، وأن باقى السوابق لا تسمح باعتباره عائدا فى حكم المادة ٥٠ عقوبات . فطعنّت النيابة فى هذا القرار أمام محكمة النقض ، لحكت بنقض القرار المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضى الإحالة ليقرر بإحالتها إلى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة . وعند نظرمحكمة الجلسات من جديد أمام قاضى الإحالة قرر بإحالة القضية على محكمة اللبان الجزئية للحكم فيها بطريق الخيرة على أنها جنائية طبقا للمادة ٨/٢٧٤ و٢/٤٨ و٥٠ عقوبات ، والمادة الأولى من القانون رقم ١٩٠٨ و٤٩ و٣/٣٨ و٨/٢٧٤ و٢٧٧ عقوبات ، فلم

تطعن النيابة في هذا القرار بل نفذته وقلمت المتهم لمحكمة الجنايات الجزئية، حكمت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها، وقالت في حكمها إن محكمة الجنايات قد تخلت عن ولاية الحكم في الدعوى بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه، وقد تأيد هذا الحكم استئنافا بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن من مقتضى نصوص القانون أنه متى حكمت محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر القضية المعروضة لديها لأن الواقعة جنائية وأصبح حكمها نهائيا تقدم النيابة تلك القضية إلى قاضى الإحالة، فإذا اتفق رأيه مع محكمة الجنايات ورأى أن الواقعة جنائية يصدر أمرا بإحالتها على محكمة الجنايات، وإذا رأى أن الواقعة مع كونها جنائية قد اقترنت بأحد الأعذار المنصوص عليها في المادتين ٢٠ و ٢١ من قانون العقوبات أو بطرؤف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجنحة يصدر أمرا بإحالة القضية إلى القاضى الجزئى المختص للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة. وذلك في غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ . أما إذا اختلف قاضى الإحالة مع محكمة الجنايات ولم يرفى الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة وجب عليه قانونا إحالة القضية على محكمة الجنايات ذات الاختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الخبرة بين الجنائية التى رأتها محكمة الجنايات وبين الجنحة أو المخالفة التى رآها هو .

ومن حيث إن منطوق قرار الإحالة في الدعوى الحالية القاضى بإحالتها على محكمة الجنايات للحكم فيها بطريق الخبرة بين الجنائية والجنحة يفيد أن قاضى الإحالة رأى أن الواقعة جنحة وأنه غير متفق في رأى مع محكمة الجنايات التى قضت نهائيا بأنها جنائية ؛ فكان من المتعين في هذه الحالة أن يحيل القضية على محكمة الجنايات. طبقا لما تقدم بيانه ، أما وهو قد أحالها على محكمة الجنايات فقد أخطأ في تطبيق القانون وخالف حكم محكمة النقض الذى أنار له الطريق من قبل إذ ألنى قراره الأول الذى كان يقضى بإحالة القضية على محكمة الجنايات باعتبار أنها جنحة وأطاع الأوراق إليه ليحيلها إلى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجنائية والجنحة .

ومن حيث إن استناد قرار الإحالة في إحالة القضية إلى محكمة الجنح للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة إلى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يصحح الموقف بل هو يضيف خطأ آخر إلى القرار . ذلك لأن تطبيق حكم قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يؤدي إلى أن قاضي الإحالة يرى أن الواقعة جنائية وأنها اقترنت بأحد الأمدار المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٣١٥ عقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة ، ولكن منطوق القرار يفيد أنه رأى أن الواقعة جنحة فلا يمكن أن يشملها حكم ذلك القانون .

ومن حيث إن طعن النيابة قائم على أساس أن قرار الإحالة طبق قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وأن محكمة الجنح ليس لها أن تنازع فيه على هذا الأساس . ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن قرار الإحالة لم يبين على أن الواقعة جنائية اقترنت بأحد الأمدار القانونية أو بظرف مخفف بل هو صريح في اعتبارها جنحة إذ أحالها للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة ، ومن ثم تكون إشارته إلى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ جاءت متناقضة مع منطوق القرار .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لم يخطئ لأن محكمة الجنح لا تستطيع الفصل في الدعوى على أنها جنائية إذ أنها ليست مختصة أصلاً بنظر الجنائيات ولم يحلها قاضي الإحالة على أنها جنائية اقترنت بمذراً أو بظرف مخفف . ولم يكن يستطيع ذلك لأنه يرى أن الحادثة جنحة لا جنائية ، وإذاً فلا محل لاستناد النيابة على نص قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي يمنع محكمة الجنح من الحكم بعدم الاختصاص في القضايا المحالة إليها بمقتضى هذا القانون ؛ كما لا يمكن لمحكمة الجنح أن تحكم فيها على أساس أنها جنحة إذ أنها قضت نهائياً بعدم اختصاصها بنظرها لأنها جنائية .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . وما تجب ملاحظته أنه كان من واجب النيابة في الدعوى الحالية أن تعلن في قرار الإحالة المتقدم الذكر بطريق النقص حتى كان يمكن وضع الأمور في نصابها ، أما وهي لم تفعل فقد سدت الطريق أمامها للسير في الدعوى .

(١٧٧)

القضية رقم ٩٦٣ سنة ٨ القضائية

(١) سند دين . تسليمه للدين ليطلع عليه . عدم رده وإنكاره . سرقة .

(المادتان ٢٦٨ و ٢٧٥ = ٣١١ و ٣١٨)

(ب) محكمة جنائية . اختصاصها في الدعاوى المدنية . تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة . مثال ..

١ — إذا كانت الواقعة أن المدين طلب من دائته سند الدين للاطلاع عليه ريثما يحضر ابنه الذي أرسله لاستحضار الشيك الذي اتفق على أن يستلمه الدائن خصما من دينه ، فسلم العمد ، الذي كان حاضرا في مجلس الصلح ، السند إلى المدين لهذا الغرض ، وبعد قليل تظاهر المدين بأنه ينادى على ولده ، وانصرف بالسند ولم يعد ، ثم أنكر بعد ذلك تسلمه إياه — فهذه الواقعة لتوافر فيها أركان جريمة السرقة ، لأن تسلم المدين للسند كان مجرد الاطلاع عليه ورده في الحال ، ولم يكن الغرض منه نقل حيازة السند إليه ولا التخلي عنه ، فاختلاس المدين له يكون جريمة السرقة .

٢ — إن اختصاص المحكمة الجنائية في الدعاوى المدنية مقصور على الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة . فإذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت على المتهم سرقة سند الدين الأصلي وأدانتة فيها ، قد تعرضت للدعوى المدنية فأثبتت أن التسوية التي عملت بين المتهم (المدين) والمدعى المدني (الدائن) قد انتهت بتحرير سند آخر في تاريخ معين بمبلغ معين مقسط على خمسة أقساط سنوية ، وأن هذه التسوية تنطوي على تسلم الشيك المحرر على البنك باسم المتهم بالمبلغ الوارد فيه ، ولكن المتهم قد حصل بفعلة على سند الدين الأصلي المعترف به ، ولم يسلم الشيك للدعى المدني فقضت له بقيمة ذلك الشيك الذي أبى المتهم تسليمه إليه ، وبالتعويض الذي قدرته له عن المتاعب والمصاريف غير الرسمية التي تكلفها في الدعوى ، وفي الوقت عينه قضت بعدم اختصاصها بالحكم في قيمة السند الذي انتهت إليه التسوية ، فليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به للدعى المدني من قيمة الشيك وبين ما لم تحكم به في قيمة السند . كما أنه ليس فيه مخالفة للقانون إذ هي قصرت حكمها على التعويض الناشئ عن الجريمة وهو جد اختصاصها في الدعاوى المدنية التي ترفع لها بالتبعية .

(١٧٨)

القضية رقم ٩٦٧ سنة ٨ القضائية

بلاغ كاذب . براءة المتهم للدوليه . بيان الضرر في الحكم . رفض الدعوى المدنية قبل المتهم . وجوب تسييه .

إذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر عنده بينته في حكمها فيجب عليها ، إذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه ، أن تورد أسبابا خاصة لهذا الرفض ، لأن قيام العذر لدى المتهم لا يبنى حتما تحقق الضرر وثبوت مسئوليته عن تهويضه .

(١٧٩)

القضية رقم ٩٦٨ سنة ٨ القضائية

قانون . تطبيقه . القانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة . متى يعمل بالقانون الجديد ؟ (المادة ٥ ع)
العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، إلا إذا صدر ، بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا في الدعوى ، قانون أصح للتهم فإنه هو الذى يتبع دون غيره .

(١٨٠)

القضية رقم ٩٧٧ سنة ٨ القضائية

حكم . خفيه . مهاد الخمانية الأيام المين في المادة ٢٣١ تحقيق . غير كامل . صورة واقعة .
(المادة ٢٣١ تحقيق)
إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنسيات إذ أوجبت على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن ، بناء على طلبه ، صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره لم تنص على أن هذا الميعاد كامل . فهو إذن ، وفقا للبادئ العامة ، ميعاد غير كامل . فإذا قدم الطاعن لمحكمة النقض شهادة من قلم الكتاب مؤرخة في ٢٢ يونيه الساعة الواحدة والربع مساء بأن الحكم الصادر ضده في يوم ١٤ يونيه لم يمتح

ليحصل على مهلة لتقديم أسباب جديدة لطلعته غير السبب الذى قسّمه وهو عدم ختم الحكم فى الميعاد كان الطاعن على حق فى طلبه هذا . ولا يحول دون حقه فى المهلة تقديم خصمه شهادة من قلم الكاتب نفسه مؤرخة بـ ٢٢ يونيو المذكور بأن الحكم ختم فى ٢٢ يونيو فإن هذه الشهادة، فضلا عن أنها لا قيمة لها لعدم تحريرها فى يوم حصول الواقعة الواردة فيها مما يجعلها مجرد رواية من حررها عن واقعة سابقة، تدل بعبارةها على أن الحكم ختم بـ ٢٢ يونيو فى الساعة الواحدة والربع أى وقت انتهاء العمل وبعد إقفال الخزنة مما لم يكن يتسنى معه ألّبتة قيام الطاعن مقدّم تلك الشهادة الأولى بتوريد الرسم والحصول على صورة الحكم المطلوبة فى نفس اليوم .

المحكمة

من حيث إن النيابة والمدعين بالحق المدنى دفعوا بأن الطاعن ليس على حق فى طلبه ميعادا لتقديم أسباب جديدة لطلعته بحجة أن الحكم لم يختم فى الميعاد القانونى وهو الثمانية الأيام التالية لصدوره ، ذلك لأن هذا الميعاد لم يكن قد اقضى حتى استخراج الشهادة بعدم ختم الحكم المقدّمة من الطاعن وهى الواقع تحريرها فى الساعة الواحدة والربع من يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ . وكانت نظرية النيابة فى ذلك أن الميعاد كامل، أما نظرية المدعين بالحق المدنى، فإنه سواء أكان كاملا أم غير كامل، فإن للقاضى حتى ختمه طيلة يوم ٢٢ يونيو بحيث إنه كان يجب على صاحب الشأن أن يتقدّم فى صبيحة يوم ٢٣ للحصول على الصورة المطلوبة أو على الشهادة بعدم الختم .

وحيث إن المادة ٢٣١ جنائيات أوجبت على قلم الكاتب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره، ولم تنص على أن هذا الميعاد كامل فهو إذن طبقا للبائى العامة غير كامل، وبهذه المثابة يجب أن ينتهى فى صورة الدعوى الحالية فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ لصدور الحكم فى ١٤ من الشهر ذاته .

وحيث إنه لا محل للقول بإمكان ختم الحكم بعد وقت تحرير الشهادة حتى انتهاء ٢٢ يونيه وهو يوم استخراج هذه الشهادة لأن هذا الختم لو كان صهيحا لا يمكن أن يتحقق معه إمكان قيام قلم الكاتب بتسليم الصورة التي من حق صاحب الشأن طلبها، لما هو ثابت من أن ساعة التحرير كانت إبان وقت إنهاء العمل وبعد قفل خزانة المحكمة على كل حال، مما لا يتسنى معه ألبة قيام الطاعن بتوريد الرسم وحصوله على صورة الحكم التي أوجب القانون على قلم الكاتب إعطائه إياها في ظرف الثمانية الأيام . كما لا محل للقول بوجود امتداد هذا الميعاد حتى صبيحة يوم ٢٣ يونيه، لأن معنى هذا الامتداد أن يصبح الميعاد كاملا ، وهو ليس كذلك كما سلف الذكر .

وحيث إن الشهادة المقدمة من المدعين بالحق المدني بأن الحكم ختم في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٧ أى في اليوم الثامن لا تأثير لها إذ هي على فرض صحتها تدل على أن الحكم ختم بعد حصول الطاعن على الشهادة المقدمة منه أى بعد ساعات العمل كما تقدم .

على أن هذه الشهادة لا قيمة لها إذ هي لم تحرر في يوم حصول الواقعة التي أثبتتها بل حررت بعد ذلك بأيام أربعة فهي ليست إلا رواية من محررها عن واقعة سابقة .

وحيث إنه لذلك يكون ما دفعت به النيابة والمدعون بالحق المدني في غير محله ويتمين رفضه وقبول الطعن شكلا .

جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(١٨١)

القضية رقم ٩٨٣ سنة ٧ القضائية

(أ) نقض وإبرام . تعدد الجرائم . ثبوتها . توقيف عقوبة واحدة بمقتضى المادة ٣٢ ع .
لا مصلحة للطاعن فى مناقشة إحدى هذه الجرائم .

(ب) قذف وسب . العلانية . وراثتها الميعة بالمادة ١٤٨ ع . ليست هى سبيل الحصر .
مراعى مقدمة فى حق موظف بلجيات الحكومة . توافر العلانية .

(المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٥ ع = ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٨)

(ح) سوء النية . ثبوتها . صحة وقائع القذف . لا يجدى . قذف شخصى . لا يبرز إثباته .

١ - إذا ارتكب متهم جرائم متعددة وطبقت عليه المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات لإرتباط هذه الجرائم بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولم تعين المحكمة فى حكمها الجرمية ذات العقوبة الأشد التى أوقعتها عليه بل ذكرت جميع المواد المنطبقة على الجرائم التى أثبتتها عليه مع المادة ٣٢ ، فلا يجوز لهذا المتهم عند طعنه على هذا الحكم أن يمين إحدى هذه الجرائم ويدعى أنها هى بالذات ، دون غيرها مما يتحد معها فى نطاق العقوبة ، الجرمية التى وقعت عقوبتها عليه ليدخل من هذه الناحية إلى المناقشة فى أمر ثبوتها قانونا قبله ليخرج بغير عقاب ، ولكن له فى هذه الحالة أن يناقش فى أمر هذه الجرمية وأن يطلب تبرئته منها .

٢ - توافر العلانية التى يقتضيها القانون فى مواد القذف والسب بالطرق الواردة فى المادة ١٤٨ من قانون العقوبات لأن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ أحاطتا عليهما . وهذه الطرق لم تعين فى تلك المادة على سبيل الحصر بل ذكرت على سبيل البيان ، فالعلانية قد تنوثر بغير الوسائل الميعة المعروفة فيها . ولكن بمقتضى أحكام القانون العامة يجب لتوافر هذا الركن ألا يشك فى كل حالة أن المتهم قصد الإذاعة وأن ما قصد إذاعته أذيع فعلا بين أناس غير معينين وغير معروفين له . فالعرائض

التي تقدم إلى جهات الحكومة الممتدة بالطن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة لتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة .

٣ — ما دام الثابت أن المتهم كان سيئ النية فيما قذف به المجنى عليه بمعنى أنه لم يكن يقصد خدمة المصلحة العامة ، بل كان الباحث الذي دفعه إلى ذلك هي الأحقاد الشخصية فهذا يكفي لإدانته ولو كان في مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع القذف . وإذا كانت عبارات القذف شخصية وليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز على كل حال إثبات صحتها .

(١٨٢)

القضية رقم ٩٨٦ سنة ٨ القضائية

(أ) نصب . السندات موضوع الاتهام . تاريخها الحقيقي . تحديده . موضوعي .

(ب) تقادم . إجراءات التحقيق الفاعلة لآلة . تحقيق في سندن لإثبات جريمة تقاضى فوائد ربوية . حفظه . تناول التحقيق وقائع نصب . إلغاء الحفظ . هذا التحقيق يقطع الملة بالنسبة لجريمة النصب التي لم يبدأ لكشفها . (المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ تحقيق)

١ — إن تحديد التاريخ الحقيقي للسندات موضوع الاتهام أمر موضوعي متى فصلت فيه المحكمة استنادا إلى أسباب مؤدية إلى ما استخلصته منها كان فصلها هذا نهائيا لا يجوز التعقيب عليه .

٢ — إذا طلب إلى النيابة أن تحقق في سندن مقول بصدورها من معجور عليه للكشف عما تضمنناه من فوائد فاحشة ففعلت ولم يرد في تحقيقها على لسان القيم شيء عن واقعة الفوائد الربوية المطلوب تحقيقها وإنما وردت وقائع نصب أسندها إلى التمسك بالسندن وشريك له ، ثم حفظت النيابة التحقيق على اعتبار أنه لم يقدم فيه دليل على حصول اتفاق على فوائد ربوية . ولما عرض التحقيق على النائب العام أمر بإلغاء الحفظ لأن أقوال القيم في التحقيق تضمنت وقائع نصب لم يوف تحقيقها فعمل في ذلك تحقيق ، فلا شك في أن التحقيق الأول يقطع الملة

المقتورة في القانون لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عن جريمة النصب المتعلق بالسندين . ولا يؤثر في ذلك أن هذا التحقيق كان لإثبات جريمة أخرى هي تقاضى فوائد ربوية لأن منطاط الأمر في ذلك هو ما دار عليه التحقيق وتناوله بالفعل .

(١٨٣)

القضية رقم ٩٨٧ سنة ٨ القضائية

(١) نصب . مجرّد الكذب . ليس من الطرق الاحتمالية . متهمان . اتفاقهما على الحصول على سند دين لإجراء صلح . تسلب بدعوى استعماله في أمر معين . عدم رده . لا نصب . غشاة أمانة .

(المادتان ٢٩٣ و ٢٩٦ ع = ٣٢٦ و ٣٤١)

(ب) غشاة أمانة . منطاط العقاب في هذه الجريمة . الميث بملكية الشيء المسلم . بطلان عقد

الاتمان . لا يؤثر في العقاب .

(ج) تعويض . مدعيان بحق مدنى . طلبهما تعويضاً . عدم تخصيص نصيب كل منهما . عدم

القضاء لأحدهما . القضاء للأمر بكل المبلغ الذى طلباه . خطأ . واجب المحكمة في هذه الصورة .

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم مع آخر اتفاقا على الحصول على سندين من المدعى بالحق المدنى لاختلاصهما لإضراراً بموكلته المحرر لصالحها هذان السندان والمدعية معه أيضا بالحق المدنى ، فادعى الشخص الآخر لدى الوكيل أن السندين لازمان في إجراء صلح بين موكلته وأخرى ، وبذلك تسلمهما منه ، ثم سألهما بدوره إلى التهم ، ولم يرداهما بعد ذلك ، فهذه الواقعة لا تحقق فيها جريمة النصب خلؤها من الطرق الاحتمالية . إذ الحصول على السندين لم يكن بناء على طريقة من تلك الطرق بل كان نتيجة لمجرّد الكذب من الشخص الآخر ، وإنما هي تحقق فيها جريمة خيانة الأمانة لأن المدعى المدنى سلم السندين للشخص الآخر لاستعمالهما لمصلحة موكلته في أمر معين فاختلسهما .

٢ — إن القانون فرمادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما يعاقب على الميث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم . وإذن فإذا كانت نية الجانى

وقت التسلم غير متفقة مع ما قصده المحنى عليه من التسليم، فلا تأثير لذلك في قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجاني اختلس الشيء الذى مسلم له ولم يستعمله في الأمر المعين الذى أراده المحنى عليه بالتسليم .

٣ — إذا طلب مدعيان بالحق المدنى الحكم لما يبلغ ما على سبيل التعويض ولم يخصصا مقدار التعويض المطلوب لكل منهما فيعتبر الطلب منهما على أساس أن لكل منهما النصف . فإذا قضى الحكم لأحدهما دون الآخر بالمبلغ كله فإنه يكون قد أخطأ لقضائه بما لم يطلبه المضى له . وإذا كانت المحكمة ترى أن أحد المدعين لا يستحق تمويضا فعليا أن تحكم برفض دعواه وتقضى للآخر بما يستحقه على ألا يتجاوز ما تقضى به نصف المطلوب .

(١٨٤)

القضية رقم ٩٩٤ سنة ٨ القضائية

دفاع . طلب التأجيل غير الجدى . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

إذا رأت المحكمة أن طلب التأجيل غير جدى وأنه لم يقصد به سوى مرقلة الفصل في الدعوى فإن من حقها بل من واجبها أن ترفضه وتنظر الدعوى، ولا يكون في عملها هذا إخلال بحق دفاع المتهم . فإذا كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وطلب عاياه التأجيل للاستعداد فأجيب إلى طلبه، وفي الجلسة التى أجلت إليها القضية لم يحضر المتهم وحضر عاياه وقدم شهادة مرضية طالبا التأجيل لمرض المتهم فرفضت المحكمة طلبه وفصلت في الدعوى فلا جناح عليهما فيما فعلت، خصوصا إذا كان هو لم يدع أن مرضه كان مما يتميز به حضور جلسة المحاكمة .

(١٨٥)

القضية رقم ٩٩٦ سنة ٨ القضائية

قتل . ضرب . نهب مباشر . تعد الاحكام . مسئولية المتهم . (المادة ٢٠٠ ع = ٢٢٦) متى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول الهزك لعوامل أخرى تعاونت — وإن تنوعت — حل إحداث وفاة المحنى عليه، سواء أ كان

ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر، فالمتهم مسغول جنائيا عن كافة النتائج التي ترتبت على فعلته مأخوذا في ذلك بالقصد الاحتمالي إذ كان عليه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائرة الحصول .

المحكمة

وحيث إن الطاعن بنى الوجه الأول من طعنه على أن المحكمة أخلت بحق دفاعه . لأنه دفع أمامها بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، ولكنها ردت على ذلك ردا غير مقبول إذ قالت "إنه وإن كان بعض الشهود قد ذكر أنه رأى المتهم والمحني عليه متماسكين في مياه المسقى إلا أن الثابت من التحقيق وأقوال هؤلاء الشهود أن المحني عليه كان وقتئذ مصابا وملوثا وجهه بالدماء، الأمر الذي يدل على أن المتهم قد أحدث به هذه الإصابات قبل أن يقع معه في الماء، وإذن فلا محل للقول بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه " . وهذا القول لا ينسب توافر حالة الدفاع الشرعي .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لما دفع به . المتهم (الطاعن) من أنه كان في حالة دفاع شرعي ورد على ذلك بقوله : "أما القول بأن المتهم كان في حالة دفاع عن نفسه وقت أن أصاب المحني عليه بهذه الإصابات فنقول في غير محله لأنه وإن كان بعض الشهود قد ذكر أنه رأى المتهم والمحني عليه متماسكين في مياه المسقى إلا أن الثابت من التحقيق وأقوال هؤلاء الشهود أن المحني عليه كان وقتئذ مصابا وملوثا وجهه بالدماء، الأمر الذي يدل على أن المتهم قد أحدث به هذه الإصابات قبل أن يقع معه في الماء . وإذن فلا محل للقول بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه " .

وحيث إنه يظهر مما تقدم أن المحكمة بحثت دفاع الطاعن وردت عليه بما استخلصته من مدلول شهادة الشهود والتحقيق، ونفت بعبارة صريحة قيام حالة الدفاع الشرعي التي ادّعاها الطاعن لثبوت إصابة المحني عليه قبل أن يتماسك معه . فليس للطاعن إذن أن يجادل أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع للدلائل .

الذى استندت إليه لنفى حالة الدفاع الشرعى؛ لأن تقدير هذا الدليل من شأنها وحدها مادام يؤدى إلى النتيجة التى رتبته عليه .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن المحكمة أدخلت بحق دفاع الطاعن ، كما أخطأت فى تطبيق القانون . لأنه دفع أمامها بأن وفاة المحنى عليه نشأت بسبب الحمرة . وهى من المضاعفات التى نشأت عن إهمال الطبيب ، والمحكمة سلمت بإهمال الطبيب الذى ترك المصاب بعد الإصابة مدة ثلاثة أيام إلى خادم لبشر على علاجه ، إلا أنها ذكرت أن ميكروب الحمرة قد لوث الجروح قبل أن يقع ذلك الإهمال الفاحش من الطبيب ، وأن لا دخل لإهمال الطبيب فى الوفاة لأن الحمرة متسببة عن الجروح . ويزعم الطاعن أن هذا القول من جانب المحكمة واضح الخطأ لأن عرض الحمرة لم يكن وحده سببا كافيا للوفاة ، إذ لولا هذا الإهمال الفاحش لأمكن الطبيب أن يتدارك الأمر بالعلاج فى الوقت المناسب حتى بعد ظهور الحمرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن تكلم عن الكشف الطبية وذكر نقلا عنها أن وفاة المحنى عليه نشأت عن هبوط قلبي نتيجة تسمم دموى نتج عن الحمرة ، عرض لما أثاره الدفاع من وقوع خطأ فاحش من الطبيب المعالج كان السبب فى الوفاة لأن المحنى عليه كان يباشر علاجه طبيب وتحتل عنه وقام بإجازة دون أن يكل أمر العلاج إلى طبيب آخر بل تركه إلى أحد المتوضين — عرض الحكم إلى ذلك ورد عليه بقوله " إن المحكمة بناء على طلب الدفاع قد نذبت طبيب أول مستشفى المنصورة للاطلاع على أوراق الدعوى والكشوف الطبية لإبداء رأيه فى السبب المباشر للوفاة . وقد تقرر هذا الطبيب أن إصابة المحنى عليه حصلت فى يوم ٣ مارس سنة ١٩٣٧ والكشف الطبى وقع فى يوم ٤ وقد قام الطبيب المعالج بإجازته فى يوم ٧ ، وحدت الوفاة فى يوم ١١ من نفس الشهر المذكور ، وأن سبب الوفاة حمرة مضاعفة للإصابة ، وأن الحمرة لا تظهر غالبا بعد حصول العدوى بالميكروب إلا بنحو ثلاثة أيام أو أربعة على الأقل ، وأن إصابة المحنى عليه بها قد تكون حدثت له فى أول

يوم من حدوث إصابته أو في ثالث يوم على الأكثر . وقد كان الطبيب المعالج موجودا في هذا الوقت . وذكر الحكم مستندا إلى رأى الطبيب المشتدب أن عدوى الحمرة حصلت أثناء مباشرة الطبيب المعالج لعلاج المجنى عليه بنفسه ، وأن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة مباشرة للإصابة التي أحدثها به المتهم وطرات عليها مضاعفات الحمرة دون أن يكون للإهمال المنسوب للطبيب دخل فيها ، كما ذكر أن القول من جانب الدفاع بأن عدم إكمال علاج المجنى عليه إلى طيب آخر أثناء غياب الطبيب المعالج أو عدم نقله إلى المستشفى له دخل في الوفاة قول في غير محله ، ولا تأخذ المحكمة به ، لأن الطبيب الذى ندبته المحكمة قور بالجلسة أنه لا يوجد حتى الآن . علاج يمنع الإصابة بالحمرة ، ولا يمكن اتخاذ أى احتياطات لمنعها ، وأن الحمرة التي أصيب بها المجنى عليه من النوع السريع الذى أدى إلى الوفاة العاجلة .

وحيث إن هذا الذى أثبتته الحكم كاف لتحميل الطاعن المسئولية الجنائية عن الوفاة التي حصلت على أثر الضرب الذى أحدثه بالمجنى عليه ، لأنه متى ثبت أن الضرب الذى وقع منه هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت — وإن تنوعت — على إحداث وفاة المجنى عليه ، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، فهو مسئول جنائيا عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله مأخوذا في ذلك بقصد الاحتياط ، لأنه كان من واجبه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائرة .
الحصول .

جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(١٨٦)

القضية رقم ٢٩٥ سنة ٨ القضاية

(١) شهادة . حق المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد . قصد التجزئة . وجوب دلالة الحكم عليه ولو ضمنا .
(ب) شهادة . شاهد نفي . تمسك الدفاع بمناقشته . التسليم بأقواله في التحقيقات . صرف النظر عن سمائه . لا يجوز .

(ج) شاهد . إعلانه قانونا . رفضه تسل الإعلان . الجوء إلى المحكمة لإحضاره . وجوب إحضاره إلى المحكمة ولو بالقوة . صرف النظر عن مناقشته . إخلال بحق الدفاع .

١ - إنه وإن كان للحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتعتمد عليها وتطرح البعض الآخر ولا تعتبره ولو كان منصبا على وقائع الدعوى ومتعلقا بها إلا أنه يجب أن يدل الحكم الذي وقعت فيه تجزئة شهادة الشاهد الواحد ، ولو دلالة ضمنية ، على أن المحكمة قصدت هذه التجزئة لأن سكوت المحكمة عن ذلك ينصرف إلى أنها لم تقطن لما يعيب شهادة الشاهد فأخذت بها على علاقتها . وهذا يوقع التناقض في منطق الحكم ويصيه .

٢ - إن الأحكام تبني في الأصل على التحقيقات العلنية التي تحصل شفويا أمام المحاكم وفي مواجهة الخصوم . فللدفاع أن يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود النفي ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي لما قد يكون في موقفهم وفي كيفية أدائهم للشهادة من أثر في رأى القاضى في صدد القوة التدليلية للشهادة . وإذن فلا يجوز للحكمة أن تعترف النظر عن سماع شهود النفي الذين طلب إليها سماعهم بحجة تسليحها بما جاء من أقوالهم في التحقيقات .

٣ - على المحكمة أن تماون الدفاع في أداء ما موريته وأن تأمر بالبحث عن الشاهد وإحضاره ولو بالقوة لأداء الشهادة مادام الدفاع قد لجأ إليها في ذلك وأثبت أن الشاهد يتهرب من تسل الإعلان لينتخلص من أداء الشهادة ، وما دامت المحكمة

نفسها قد تبينت أحقية الدفاع في تمسكه بوجوب مناقشته ، وأنه لم يكن في طلبه مراوفاً أو قاصداً تعطيل سير الدعوى . فإذا قصرت المحكمة في ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني أن في الحكم قصورا يمينه ويطله لأنه اعتمد على شهادة ابن القاتل وحده مع أن هذه الشهادة تتعارض مع شهادة أحمد فؤاد محمود الذي شهد بأنه رأى القاتل خارجا من شارع القل الذي كانت به المعركة ثم اتجه إلى شارع الطوبى ، وكان وحده لا يرافقه أحد ، فإذا برجل من المتشاجرين بتعقبه ويطعنه بالسكين ، ومؤدى شهادة أحمد فؤاد هذه أن القاتل كان بين المتشاجرين في شارع القل وأنه أصيب وهو متجه نحو بيته وأنه كان وحده . أما شهادة زوجته وأبنته فمضمونها أن الأب والأبن كانا بالمتزل وأنهما خرجا بسبب تساقط الأحجار ولم يتمدا عن الباب إلا نحو ستة أمتار حتى أصيب القاتل . وإزاء هذا التناقض بين شهادة أحمد فؤاد وشهادة زوجة القاتل وأبنته طلبت المحكمة من النيابة رأيا في هذا التناقض والتوفيق بين أقوال الشهود إن كان لذلك من سبيل ، فلم يسمع النيابة إلا أن تظهر تمويلها على شهادة أحمد فؤاد . ويقول الطاعن أيضا إن الواقع إن محنت شهادة أحمد فؤاد — وهى صحيحة — فإن ابن القاتل لم يكن موجودا مع أبيه وقت الحادثة خلافا لما يزعمه هو وأمه ، وإن القاتل لم يصب وهو خارج من بيته كما ادعى . ويضيف الطاعن أنه مع هذا التناقض قضت المحكمة في الدعوى بإدائته ، وعزلت على شهادة ابن القاتل وحاولت أن تتزع من أقوال أحمد فؤاد ما يؤيد هذه الشهادة ، وأغفلت وجود التناقض البين بين الشهادتين ولم تتعرض له وتبد رأيا فيه لكي يكون حكمها قد أحاط بالجواهر الهام في الدعوى .

وحيث إنه ثابت في محضر الجلسة أن أحمد فؤاد شهد أمام المحكمة أنه لم ير أحدا وقت الحادثة في مكانها سوى المجنى عليه والشخص الذي ضربه ، وأن الدافع استند على أقوال أحمد فؤاد ورجحها وقال إنها تنقض شهادة زوجة القاتل وأبنته لأنه قال

إنه لم يشاهد أحدا من ذوى القتل معه وقت الحادثة وإن المخني عليه كان آتيا من جهة المشاجرة وقتئذ . وورد في هذا المحضر أيضا أن المحكمة طلبت من النيابة أثناء مرافعتها أن توفى بين شهادة أحد فؤاد وبين شهادة شهود الرؤيا الذين رأوا الحادثة وهم زوجة القتل وابنه فقالت النيابة "إن سوء تعبير ولد القتل في الإرشاد عن الانجماحات يجعلها تعتمد على أقوال أحمد فؤاد ، ويكون ابن القتل رأى والده مصابا ورأى ضاربه" .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن بكر محمد منازع ابن القتل شهد أنه حضر المعركة وشاهد المتهم (الطاعن) يطلع أباه بسكين ، وأن أحمد فؤاد محمود شهد بأنه كان يذاكر دروسه بمنزله بالغرفة التي بها يكون وسمع صوتا ورأى القتل يجرى ومن وراءه رجل يجرى يريد اللحاق به فلما اقترب من القتل فقل راجعا يحمل سكيناً ورأى المخني عليه وقتئذ مصابا فأدرك أن الرجل الذي معه السكين هو القاتل ولم يستطع التعرف عليه في التحقيق . وقال أيضا بأنه شاهد ابن القتل في المشاجرة . وقد استندت المحكمة في إدانة الطاعن إلى شهادة بكر محمد منازع الدالة على أنه رآه وهو يطلع أباه بالسكين ، وقالت إن هذه الشهادة تأيدت بالتقرير الطبي وبشهادة أحمد أفندي فؤاد الذي قرر في التحقيقات برؤيته لهذا الشاهد وسط المشاجرة وفي الجلسة بأنه رآه عقب الحادثة ، واعتاقه معه على نوع الملابس التي كان يلبسها المتهم (الطاعن) وهو يجرى عقب ارتكاب الحادثة .

وحيث إنه وإن كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتعتمد عليها وتطرح البعض الآخر وتتناقض عنه ولو كان منصبا على وقائع الدعوى ومتعلقا بها إلا أنه يجب أن يدل الحكم الذي وقعت فيه تجزئة شهادة الشاهد الواحد ، ولو دلالة ضمنية ، على أن المحكمة قصدت هذه التجزئة وإلا لكان تصديق الشاهد في ناحية من أقواله مبدءا لتصديقه في النواحي الأخرى ، وإن كان منطوق الحكم في التبدل متناقضا . وحيث إن أحمد فؤاد محمود الشاهد المثوّه عنه في وجه الطعن ذكر في شهادته أمام المحكمة أنه لم ير ابن القتل في مكان الحادثة وقت مقارفة الجريمة . وقد تمسك

الدفاع بهذا القول الذى ذكره الشاهد ولكن المحكمة لم تنفل الرد عليه بحسب ، بل عوّلت في تأييد شهادة ابن القتيل على أقوال أحمد فؤاد المذكور من جهة وصف ملابس الجاني وقت الحادثة ومن جهة أنه رأى ابن القتيل في المشاجرة قبل وقوع الواقعة وبعدها ولم تذكر شيئاً عن واقعة عدم رؤية الشاهد لابن القتيل مع أبيه وقت وقوع الجريمة بحيث لا يمكن أن يعرف من الحكم ما إذا كانت المحكمة قصدت تجزئة شهادة هذا الشاهد فلم تمّول على هذا الجزء من شهادته أو أنها لم تقصد التجزئة وتركت هذا الجزء من الشهادة قائماً وهو يتعارض إلى حد ما مع أقوال ابن القتيل ، وهذا التجهيل في الحكم يعيبه للقصور في تسييبه والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن المحكمة أخلت بحق الدفاع .

وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن من بين من سمعهم النيابة في التحقيق شاهدة تسمى منيرة السيد ، وكانت تقيم وقت الحادثة في منزل القتيل وابنه بكر محمد منازع ، شهدت أنها نزلت من مسكنها عقب الحادثة مباشرة فوجدت القتيل ملقى على باب المنزل لا ينطق ولم يكن بجواره أحد من ذويه . ومع ما في شهادة هذه الشاهدة من دليل قاطع على كذب أقوال زوجة القتيل وعدم صدق شهادة ابنه الذى زعم أنه كان بجوار أبيه وقت أن طعنه المتهم بالسكين ، ولحرص الدفاع على أن يعلن هذه الشاهدة أمام المحكمة ليسقط بها شهادة ابن القتيل أعلنها في محل إقامتها فرفض ذوها استلام الإعلان فسلم للحافظة . وفي يوم الجلسة تمسك الدفاع بضرورة تأجيل الدعوى حتى تحضر وتسمع شهادتها لما لها من أهمية ، ولكن المحكمة قررت نظر الدعوى وذكرت أنها إذا رأت لزوماً لسباع هذه الشاهدة تجرى اللازم . وبغلا نظرت الدعوى وسمعت الشهود ثم كلفت النيابة باستدعاء شاهدة النفى المذكورة .

وفي الجلسة التالية لم تحضر الشاهدة وقالت النيابة إنها أرسلت إشارة تليفونية إلى قسم كرموز لإحضارها وورد الرد بأنها غير موجودة بحمل سكنها وهو مغلق ، ويقول الطاعن إنه كان الواجب التمتين على المحكمة إزاء هذا أن تؤجل نظر الدعوى لحضور الشاهدة بعد ما بدا من أهمية شهادتها . وهذا هو ما طلبه الدفاع وأصر عليه ، ولكن

المحكمة بدلا من إجابة هذا الطلب الذي يقتضيه العدل استقرت في سماع الدعوى وحكت في موضوعها ، ولكي يستراح الحكم النقص الناشئ عن الإخلال بحق الدفاع تعرض لأقوال هذه الشاهدة في التحقيق وقال إن المحكمة تستبعد شهادة زوجة القتل ، وبهذا تنفى حاجة الدفاع إلى الاستشهاد بمنيرة لأنه لم يستشهد بها إلا لتكذيب زوجة القتل . أما بالنسبة لشهادة ابن القتل فإنه على فرض إصرار شاهدة النفى منيرة بالجلسة على أقوالها بالنسبة لعدم وجود ابن القتل ، فإن المحكمة لا تأخذ بشهادة الشاهدة المذكورة لأن جدم رؤيتها له لا يقطع بعدم وجوده وقت الحادثة . وينبغي الطاعن على المحكمة هذا الذي وقع منها .

وحيث إنه بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن طلب التأجيل لعدم حضور شاهدة النفى ورفضها استلام الإعلان وقال إن الدفاع يتمسك بسماع أقوالها ومناقشتها لأهمية ذلك ، وقدم الإعلان للمحكمة فقالت إنها لا تستطيع تأجيل القضية لهذا السبب وهو عدم حضور الشاهدة ، وأجاب الدفاع بأن هذا المنذر طارئ وهو يأسف لاضطراره لأن يطلب هذا الطلب وأنه يتمسك بطلب التأجيل وسماع أقوال الشاهدة . ولكن المحكمة قررت نظر القضية وقالت " إذا رأيت لزوما أثناء نظر القضية لهذه الشاهدة أجرت اللازم " . ثم سمعت أقوال الشهود . وبعد ذلك قال الدفاع إنه يتمسك بشهادة منيرة شاهدة النفى لأنها تكذب شهادة زوجة القتل وابنه . فقررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة اليوم التالى ، وطلبت إلى النيابة العامة استدعاء منيرة السيد . وفي اليوم التالى قالت النيابة إنها أرسلت إشارة إلى قسم كرموز لإحضار الشاهدة وورد الرد بأنها غير موجودة بمحل سكنها وهو مغلق ولا يعلم وجودها ، وقدر صاحب الملك بأنها لم تحضر لمتزلها منذ أحد عشر يوما ولا يعلم محل وجودها . فقال الدفاع إنه يتمسك باستحضار هذه الشاهدة لأهمية سماعها . وبالرغم من ذلك أمرت المحكمة بالمرافعة في الدعوى . وقد ورد على لسان الدفاع أثناء المرافعة " وإذا انتقلنا إلى شاهدة النفى منيرة التي رجونا المحكمة وسألنا أن تحضر فلم نوفق لوجدنا أنها هي التي حضرت للجنى عليه أولا وقبل زوجته لأنها ساكنة

بالمترل وقد قالت إنها وجدت المخبئ عليه ملق على باب المترل، وهذا قاطع بأن مخلوقا لم ير القاتل إلى أن وقع على العتبة، وقد قالت منيرة صراحة بأن بكر لم يكن مع أبيه القاتل".

وحيث إنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه قد أثبت مؤدى شهادة منيرة السيد في التحقيق بأنها تسكن في الدور السفلى بمترل القاتل وأنها سمعت الهرج فخرجت فوجدت المخبئ عليه ملق على الأرض فتادت على زوجته وأختها فترتا وشاهدتا القاتل، وقالت بأنها لم تنظر بكر محمد منازع ابن القاتل، وأن المحكمة نظرت الدعوى وسمعت شهادة كل من بكر محمد منازع والسيدة جنيدي ومحجوب عبد اللطيف وخديجة عمران وأحمد فؤاد وسمعت شهود قى المتهمين الذين حضروا علما منيرة السيد، وأن الدفاع تمسك بسماع شهادة منيرة لأنها هادمة لشهادة خديجة والسيدة وبكر، فأمرت المحكمة باستمرار المرافعة بجلسة ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وكلفت النيابة بالتخاذ اللازم لإحضار منيرة السيد. وبالجلسة المذكورة لم تحضر منيرة وقالت النيابة إنها لم تستدل عليها في محل إقامتها وتمسك الدفاع بسماع شهادتها. ثم بعد أن أوردت المحكمة أدلة الثبوت التي اعتمدت عليها قالت إنها "لم تر محلا لسماع شهادة منيرة السيد لا لأن النيابة لم تنسب إلى محل إقامتها فقط بل لأن شهادتها غير متسقة فإن المحكمة قد استبعدت من تقديرها شهادة السيدة جنيدي ولم تأخذ بشهادتها لأن خديجة أختها وهي لم تشهد برؤيتها للتهم قالت في صراحة إنها سبقت أختها إلى مكان الحادثة مما يقطع بأن السيدة لم تر الضارب لزوجها. أما قول منيرة بأن بكر محمد منازع لم يكن موجودا فهو قول على فرض إصرارها عليه بالجلسة فإن المحكمة لا تأخذ به لأن عدم رؤيتها له لا يقطع بعدم وجوده وقت الحادثة خصوصا وإن أحمد أفندي فؤاد قد شهد برؤيته في مكان الحادثة".

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الدفاع إذ حوّل على مناقشة شاهدة النفى لم يقصر في واجب العمل على إعلانها قبل الجلسة حسب القانون، وقال للمحكمة إنه أعلنها ولكنها لم تسمع أن نعلم الإعلان ورفضته، ثم قسّم الإعلان ليدعم به قوله من أن

الشاهدة رفضت الاستلام وأنها تحاول التخلص من واجب الشهادة . وقد بلغنا الطامن إلى المحكمة بعد أن نفذ كل ما في مقدوره عمله لتساعده وتمكنه بما لها من سلطة واسعة تكفل حضور الشاهدة إلى الجلسة ولو بطريق القبض عليها . فكان من واجب المحكمة والحالة هذه أن تعاون الدفاع في أداء مأموريته، وأن تأمر بالبحث عن الشاهدة وإحضارها ولو بالقوة لأداء الشهادة . أما تدليس المحكمة على سقوط واجب الشهادة عن الشاهدة بالقول إن النيابة لم تهتد إلى محل إقامتها عند طلبها في المرة الثانية فرددوا لأبى قتيب الشاهدة عن بيتها يوم طلبها لا يفيد استحالة حضورها أو إحضارها . أما وقد قصرت المحكمة في الأمر بتعقب الشاهدة وإحضارها مع عليها بأنها تهرب من أداء الشهادة فقد أخلت بحق الدفاع . وصل الأخص بعد أن طلبت هي نفسها من النيابة إحضار الشاهدة الأمر الذي يفيد أنها تهملت حق الدفاع في مناقشتها وأن الغرض من طلبها لم يكن للراوغة أو تعطيل سير الدعوى .

وحيث إن ما ذكرته المحكمة في حكمها "من أنها لا تأخذ بأقوال شاهدة القتل المذكورة في صدد تبريح شهادة ابن القتيل حتى إذا حضرت وأصرت عليها في الجلسة لأن عدم رؤيتها له مع أبيه عند المنزل لا يقطع بعدم وجوده وقت الحادثة — هذا الذي ذكرته المحكمة لا يغير بحال من الاعتبار المتقدم ، ولا يفيد أن الدفاع وفي حقه . وذلك لأن المحكمة وحدها ومن تلقاء نفسها افترضت مقدما أن الشاهدة سوف تروى رواية معينة ومحددة وهي التي ذكرت في التحقيق على لسانها ، ثم عينت المحكمة بالقول بأنها لا تأخذ بها إذا ما شهدت بها أمامها مع أن الدفاع طلب مناقشة الشاهدة لإثبات كذب أقوال ابن القتيل ، وبديهي أنه كان من حقه أن يضمن المناقشة كل ظروف الواقعة وكل ما من شأنه تعرف مكان ابن القتيل وقت الحادثة . ومثل هذه المناقشة قد تؤدي إلى غير النتيجة التي وصلت إليها المحكمة . وإذا لوحظ مع هذا أن الأحكام تبني في الأصل على التحقيقات العينية التي تحصل شفويا أمام المحاكم وفي مواجهة الخصوم ، وأن للدفاع أن يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود قى المتهم

ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي لما قد يكون في موقفهم وفي كيفية أدائهم للشهادة من أثر في رأى القاضى في صدد القوة التبديلية للشهادة — إذا لوحظ هذا كله تكون المحكمة قد أخطأت فيما ذهبت إليه من صرف النظر عن سماع شهادة النفى والاكتفاء بالرد على أقوالها الواردة في التحقيقات .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات إسكندرية للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

(١٨٧)

القضية رقم ٥٥٥ سنة ٨ القضائية

حكم . تسببه . وجوب إيضاح أدلة الثبوت . جريمة عزى لقتل إلى فيروالته . الاتحاد على تقرير الطبيب الشرعى وعلى ما جاء بحكم جرمى دون بيان مضمونها . لا يكفى .

(المادة ١٠٣ مرافعات والمادة ٢٤٥ ع ٢٨٣)

يجب أن لا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بالتوضيح للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية التى يدلى بها المتهم . ففى جريمة عزى الطفل إلى غير والدته إذا اكتفى الحكم في الإدانة باعتماده على ما أثبتته الطبيب الشرعى بتقريره وعلى الأسانيد التى قال عنها إنها وودت في الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بعدم صحة بثوة الطفل لمطابق المرأة المعزى إليها هذا الطفل، وذلك دون أن يبين ما تضمنه التقرير الطبي للدلالة على ثبوت التهمة — لا سيما إذا كان المتهم يستشهد بهذا التقرير نفسه على براءته مما نسب إليه — ودون أن يسرد الأسانيد التى اعتمد عليها الحكم الشرعى، كان هذا الحكم مجهلا لأدلة الثبوت وتعين نقضه .

(١٨٨)

الفضية رقم ٩٥٩ سنة ٨ القضائية

(١) ضرب أرجح أنفى إلى موت . القصد الجنائي في هذه الجريمة . طيب . انقضاء مسئولية الجنائية . طه . حلاق . حلية خنان . مسئولية الجنائية .

(المادة ٢٠٠ ع = ٢٣٦)

(ب) ضرب أرجح . والد . ضرب الولد . انقضاء المسئولية الجنائية عن الوالد . طه . تجاوز حد التأديب المباح . عقاب الوالد . (المادة ٥٥ ع = ٦١)

١ — إن القانون لم ينص على ركن العمد في مواد الضرب أو الجرح بل اعتبرها من الجرائم العمدية التي يكفي فيها القصد الجنائي العام الذي يفترضه القانون من غير نص عليه .

وإذا كان الشارع في جريمة الضرب أو الجرح المفضي إلى الموت قد نص على العمد، خلافا لما فعل في المواد الأخرى الخاصة بالضرب أو الجرح، فذلك لما أراد من وجوب التفرقة بين جريمة الجرح أو الضرب المفضي إلى الموت وبين جريمة القتل العمد، ولكن ليس معنى هذا النص أن هذه الجريمة تتطلب نية جنائية خاصة بل القصد الجنائي فيها يتوافر قانونا متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته، ولا عبرة بالبواعث والدوافع التي تحمل على ارتكاب فعل الجرح مهما كانت شريفة، بل متى تحقق فعل الجرح، وثبت علم الفاعل بأن في فعله ماسا بجسم المصاب، تحققت الجريمة ولو كان من أوقع فعل الجرح وأتوا مدفوعا إليه بإمالة الحنان والشفقة، فأصبدا مجزء فعل الخير، أو ملينا طلب المبرج نفسه . ومن ثبتت عليه جريمة إحداث الجرح العمد يتحمل قانونا مسئولية تنفيذ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه ومضاعفاته، كما لو طال علاج الجنى عليه أو تخلفت عنده طامة مستديمة، أو مات بسبب الإصابة، ولو كان لم يقصد هذه النتيجة، مأخوذا في ذلك بقصده الاحتمالي إذ كان يجب عليه وهو يحدث الجرح أن يتوقع إمكان حصول النتائج التي قد تترتب على فعله التي قصدها . ولا يهم

في ذلك إن كانت تلك النتائج قد ترتبت مباشرة أو غير مباشرة على فعله ما دام هذا الفعل هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى التي سببت النتائج المذكورة .

على أن جريمة الجرح العمد وإن كانت تتوفر عناصرها ولو كان محدث الجرح طبيباً أو جراحاً يعمل لخير المريض وشفاؤه متى ثبت أنه أتى الفعل المادى بإحداث الجرح وهو عالم أن فعله يمس سلامة جسم مريضه إلا أن المسؤولية الجنائية في هذه الجريمة تقتضي عن الطبيب أو الجراح لا لعدم توافر القصد الجنائي لديه ، بل لسبب قانوني آخر هو إرادة الشارع الذي خول الأطباء ، بمقتضى القوانين والوائح التي وضعها لتنظيم مزاولة مهنة الطب ، حق التمتع لأجسام الغير ولو بإجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها . أما من يحدث جرماً بآخر يعلم أن هذا الجرح يؤدي إلى الجرح ولا يحبه قانون مهنة الطب ولا يشمله بسبب الإيابة فإنه يسأل عن الجرح العمد ونتائجه من موت أو عاهة سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاؤه الجنى عليه أو لم يتحقق . وإذن فالخلاق غير المرخص له في مباشرة الجراحة الصغرى إذا أجرى عملية ختان وتسببت عنها وفاة المصاب فعمله يعتبر جرماً عمداً لم يقصد منه القتل ولكنه أنضى إلى الوفاة طبقاً للمادة ٢٠٠ ع .

٢ - إن انتفاء المسؤولية الجنائية عن الوالد الذي يضرب ابنه في الحدود المعقولة تأديباً له لا يرجع إلى انتفاء القصد الجنائي عنده لسلامة نيته وإبتغائه الخير لابنه ، بل يرجع إلى الإيابة القانونية المنصوص عنها في المادة ٦١ ع (٥٥ من قانون العقوبات القديم) التي تقتضى بأن حكم القانون لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلاسة نية عملاً بمقتضى قانوننا . ولذلك فإذا تجاوز الوالد حدود التأديب المباح حق عليه العقاب المقرّر لجريمة الضرب العمد .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في أن قرار الإحالة أخطأ في تأويل القانون باعتراضه على التفرقة في المسؤولية الجنائية بصدد العمليات الجراحية إذا كان من يجرىها مرخصاً أو غير مرخص له بذلك ، مع أن القانون نفسه هو الذي وضع هذه

التفرقة إذ خول للأول حق معالحة الناس وإحداث الجراح بأجسامهم وحرم الثاني من هذا الحق . كما أخطأ في تموضه للقصد الجنائي في جريمة إحداث الجرح بقوله إنه قصد خاص يستلزم علم الفاعل بالضرر ، وإن هذا القصد — معرفا بهذا التعريف — لا يتوافر في حق المتهم ، مع أن القصد الجنائي في الجريمة المذكورة هو القصد الجنائي العادي العام الذي يكفي لقيامه أن يكون الفاعل عالما بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته . وبما أن المتهم حلاق وغير مرخص له بأجراء العمليات الجراحية ، ومنها الختان الذي أجراه وتسبب عنه وفاة المصاب ، فعمله يعتبر جناية إحداث جرح متعمد نشأ عنه الموت .

وحيث إنه بالرجوع للقرار المطعون فيه يبين أنه ذكر أن القصد الجنائي في جرائم إحداث الجروح عمدا هو قصد خاص يستلزم علم المتهم بالضرر الذي ينشأ عن عمله ويكاد يندج في نية الإضرار بدليل تعمد الشارع الفرنسي إضافة كلمة « عمدا » في المواد ٣٠٩ وما بعدها من قانون العقوبات ليدل بها على وجوب توافر نية الإضرار . ويقول القرار إن من العبث القول بمسؤولية الفاعل " عن كل النتائج التي كان يمكنه أن يتوقعها بمجرد أنه ارتكب الفعل بإرادته فقد يكون أخطأ في عدم توقعها ولكن هذا الخطأ لا يكون إلا جريمة الإهمال " . وأضاف القرار إلى ما تقدم أن العمد لا يتعارض مع جرائم الإهمال ، فمن يلقي حجرا بفعل عمدي من نافذة فيصاب به أحد السابلة يعدّ بداهة مرتكبا جريمة الجرح الخطأ لا المتعمد مع أنه كان من واجبه أن يتوقع مرور المصاب في الطريق تحت النافذة التي ألقي منها الحجر . وعلى هذا الأساس تعرض القرار لوقائع الدعوى فقال إن المتهم أجرى عملية الختان للمجني عليه ، وبذلك يكون أحدث به عمدا جرحا ، وهذا أمر يعاقب عليه القانون الخاص بتعاطي صناعة الطب لأن المتهم غير مرخص له بأجراء هذه العملية . أما نتيجة هذا الفعل المتعمد وهو التسمم الدموي الناتج من الامتصاص العفن في موضع الجرح المتضاعف بسبب إهمال المتهم وعدم احتياطة الجلهل بأصول الجراحة فإن المتهم لم يتعمدها عند ما أحدث الجرح نفسه ، بل كان يقصد شفاء

المخني عليه بعد ختانه ، فمستوليته عن هذه النتيجة ناشئة من أنه كان في وسعه أن يتفادها إذا كان عالماً بأصول الفن الذي يزاوله . و انتهى القرار بالقول بأن فعل الممد بإحداث الجرح يقع تحت نصوص قانون تعاطى صناعة الطب وحده . أما نتيجة هذا الفعل فهي جنحة إصابة بإهمال وأنه يجب عمل هذه التفرقة بين الفعل ونتيجته ، إذ لو نجحت العملية وتحقق قصد المتهم بشفاء المخني عليه بعد ختانه لما جاز أن يتهم بجنحة الجرح العمد لجؤد أنه أجرى العملية الجراحية وإلا لجاز أن يكون الفعل الواحد في وقت واحد جريمتين : مخالفة و جنحة ، والشارح أبعد من أن يقع في تناقض كهذا . فضلا عن أنه لا يمكن في حالة تحقق الشفاء إقامة الدليل على وجود ضرر أصاب المخني عليه . ويقول القرار أيضا إن الواقع هو أن من أولى البدليات أن عقوبة جريمة إحداث الجرح خطأ توقع على من يتعاطون صناعة الطب بغير ترخيص . وقد تناول القرار بعد ذلك الكلام عن التفرقة القانونية بين ما يقع من الأطباء المرخص لهم بتعاطى صناعة الطب وبين ما يقع من غير المرخص لهم فقال إن اعتبار ما يقع من المرخص لهم جنحا قوامها الإهمال أو ما في حكمه إن ثبت نسبة إهمال لهم ، واعتبار ما يقع من غيرهم جرائم عمدية لا سند له من القانون . لأن الترخيص لا يمكن أن يغير من وصف الجريمة فتكون غير عمدية للمرخص لهم وعمدية لغيرهم . كما لا يمكن اعتبار من يطلق عيارا من سلاح ناري غير مرخص به أنه أصاب شخصا عمدا إذا كان قصده مجزؤ الإرهاب . وخاص القرار من بحثه إلى اعتبار ما وقع من الخلاق المتهم جنحة قتل خطأ ومخالفة مزاولة تعاطى صناعة الطب بغير ترخيص وإطادة الأوراق إلى النيابة لإجراء شئونها فيما على هذا الاعتبار الذي أرتأته .

وحيث إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جعم الشخص المصاب أو صحته .

وحيث إن القرار المطعون فيه إذ ذهب إلى أن جريمة الضرب تتطلب نية جنائية خاصة قد وقع في خطأ ظاهر إذ يكفي توافر علم محدث الجرح بأن ما أحدثه يؤلم المصاب في جسمه . فإذا أراد الشخص الفعل المأدب وهو فعل الجرح الذي من جسم المجنى عليه وكان عالما بالنتيجة القريبة لفعلته وهي إيلاام المجرع في جسده تكاملت عناصر الجريمة بتوافر الركبتين المأدب والأدب . يدل على ذلك أن القانون لم ينص على ركن العمد في مواد الضرب والجرح بل اعتبرها من الجرائم العمدية التي يكفي فيها القصد الجنائي العام الذي يفترضه القانون بغير نص . ولولا ما أراده الشارع من وجوب التفرقة بين الجرح أو الضرب المفضي إلى الموت والقتل لما نص على العمد في الجريمة الأولى أسوة بما فعل في باقي المواد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القول بأن البواعث والدوافع التي تحمل على ارتكاب فعل الجرح ولو كانت شريفة لا تؤثر في قيام القصد الجنائي . فحق تحقيق فعل الجرح وثبت علم الفاعل بأن في فعله المساس بجسم المصاب تحققت الجريمة ولو كان من أوقع فعل الجرح وانتواه مدفوعا إليه بعامل الحنان والشفقة قاصدا مجرد فعل الخير أو ملبيا طلب المجرع نفسه .

وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر ما أورده قانون العقوبات في المادة ٦١ (٥٥ من القانون القديم) من أن حكم القانون لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلامة نية عملا بحق مقرر قانونا، فلا مسؤولية على الوالد إذا ضرب ابنه تأديبا له في الحدود المعقولة لا لانتفاء القصد الجنائي بسلامة نيته وابتغائه الخير لابنه، بل لسبب من أسباب الإباحة القانونية لهذا النص بحيث إذا تجاوز الأب حدود التأديب حق عليه العقاب المقرر لجريمة الضرب العمد .

وحيث إن الشخص الذي تنبت عليه جريمة إحداث الجرح العمد يتحمل قانونا مسؤولية تغليظ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه — كما لو طال علاج المجنى عليه أو تخلف لديه عاهة مستديمة أو مات بسبب الإصابة — ولو لم

يقصد هذه النتيجة مأخوذاً في ذلك بقصده الاحتمالي . لأنه وهو يحدث الجرح يجب عليه أن يعلم ويتوقع إمكان وقوع كل هذه النتائج المترتبة على فعلته التي قصدها . ولا يهم في ذلك إن كانت تلك النتائج مترتبة مباشرة أو غير مباشرة عن فعله مادام هذا الفعل السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى التي سببت النتائج المذكورة .

وحيث إنه متى تقرر ذلك وجب القول بتوافر عناصر جريمة الجرح العمد ولو كان محدثه طبيباً أو جراحاً يعمل لخير المريض وشفائه متى ثبت أنه أتى الفعل المأدى بأحداث الجرح وهو عالم أن عمله يمس سلامة جسم مريضه . إلا أن انتفاء المسؤولية الجنائية عن الطبيب أو الجراح الذي يعمل على شفاء المرضى والمصابين لا يرجع — في الواقع — إلى عدم توافر القصد الجنائي لديه بل مرجعه إلى سبب قانوني آخر هو إرادة الشارع الذي خول — بالقوانين واللوائح التي وضعها لتنظيم مزاولة مهنة الطب — الأطباء حق التعرض لأجسام الغير ولو بأجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها .

وحيث إنه متى كان رفع المسؤولية الجنائية عن الأطباء مرجعه لإباحة الشارع لهم ما يجرؤونه لاعتبارات قدرها ، وكانت أسباب الإباحة — في المواد الجنائية — استثناء من القواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من الجرائم ، وجب عدم التوسع فيها وحصرها في الدائرة التي رسمها القانون للقرض السامح الذي أراده وقصرها على الأشخاص الذين رأى الشارع أن يخصهم بسبب الإباحة ، لأن الخلل الذي قصده لا يتحقق إلا على أيديهم بسبب المؤهلات التي اكتسبوها بعد طول دراسة في علم الطب وبحث في فن العلاج .

وحيث إن الأحكام الخاصة بتنظيم مهنة الطب وشروط مزاومتها وإرادة في الأمر العالي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ والقانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ وقرار وزارة الداخلية الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ وكلها صريحة في تحريم مزاولة مهنة الطب والجراحة على من ليس لديه شهادات دراسية

ومؤهلات طبية، وصریحة كذلك في منع الحلاقين من إجراء أية عملية جراحية عدا عمليات الختان وتلقيح الجدري والحجامة ، وهى من عمليات الجراحة الصغرى التى لا يجوز لهم إجراؤها إلا بترخيص يعطى لهم بعد أن ينجحوا فى اختبار يعمل لهم لتعرف كفايتهم .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن كل شخص يحدث جرما بآثر و يعلم أن هذا الجرح يؤلم المجرع ، ولا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشملته بسبب الإباحة ، يسأل عن الجرح العمد ونتائجه من موت أو صابة سواء تحقق الغرض الذى قصده بشفاء المجرى عليه أو لم يتحقق .

وحيث إنه ثابت فى القرار المطعون فيه أن المتهم حلاق وغير مرخص له بتعاطى صناعة الطب ولا مباشرة الجراحة الصغرى ، وأنه أحدث جرما بحسب المجرى عليه وتعمد إحداثه وهو عالم بداهة بأن الجرح يؤلمه ، وأن هذا الجرح أدى إلى الوفاة فكان يتعين على قاضى الإحالة اعتبار ما وقع من المتهم جناية جرح عمد أفضى إلى الموت .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض القرار المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضى الإحالة للتصرف فيها على هذا الأساس .

(١٨٩)

القضية رقم ١٠٠٣ سنة ٨ القضية

(أ) اختلاس : أوراق صادرة من المتهم . العبرة فى هذه الطريقة بمحققة الواقع لا بمباراة الأوراق . وكالة بالصولة .

(ب) الاستناع من الرد . متى لا يرتب عليه وجوع جريمة الاختلاس ؟ حساب حقيق مطسروب تصفيه . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

١ — إن العبرة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين فى جريمة اختلاس هى بمحققة الواقع لا بمباراة الأوراق وألفاظها . ولكن متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالمجرى عليه كوكيل بالمولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى ، فمثل هذه الأوراق تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس .

٢ — إنه إن صح أنه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس متى كان سبب الامتناع راجعا إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين ففعل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لإثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة . أما إذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المجنى عليه قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أفساط، فامتناع المتهم عن الرد يعتبر اختلاسا .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن النزاع موضوع المحاكمة مدنى لأن الفاتورة المؤرخة ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ ما هى إلا سند مديونية عاوى ذكر فيه على غير الحقيقة أن البضائع سلمت على سبيل الأمانة . وقد أجمعت المحاكم على عدم اعتبار مثل هذا السند أساسا لجريمة التبيد لأن العبرة بالحقيقة لا بالألفاظ .

وحيث إن العبرة حقيقة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين في جريمة الاختلاس بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها . والثابت بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتمدت على القائمة المؤرخة ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ والموقع عليها من الطاعن في إثبات أنه استلم البضاعة الواردة فيها وقالت إنها صريحة في أنه تسلم البضاعة من الشركة لتسليمها إلى أشخاص معينين وتحصيل الثمن وتوريده للشركة، وإن هذا قاطع في أن المتهم وكل بالعمله . كما ذكرت تأييدا لما هو وارد في هذه الورقة أنه لو كان المتهم يوزع لحسابه الخاص كما يدعى لما عينت له الشركة الأشخاص الذين يتعامل معهم بل لتركته حرا ليتخير من يشاء لبيع إليه، وأن هذه قرينة واضحة تدل على أن المتهم لم يكن إلا وسيطا في تصريف البضائع . وفي هذا الذى ذكره الحكم ما يدل على أن المحكمة اعتبرت ما ذكر في الورقة التى استندت إليها مطابقا لحقيقة التعامل بين المتهم والمجنى عليه .

· وحيث إن مبنى الوجه الثاني أنه إذا فرض وأن البضائع كانت قد سلمت للطاعن على سبيل الأمانة وأنه امتنع عن ردّها أورد ثمنها بسبب عدم تصفية الحساب بين الطرفين ، فإن هذا الامتناع لا يكون جريمة التبيد .

وحيث إنه وإن صح أنه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس إذا كان سبب الامتناع راجعا إلى وجوب تصفية حساب بين الطرفين ، إلا أنه يجب لذلك أن يكون هناك حساب حقيقى يطلب تصفيته توصلا لإثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أنه تبين من أقوال شاهد الإثبات أن الحساب قد صنف بين المتهم والمجنى عليه بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ عشرين جنيا تعهد بدفعها على أقساط . وهذا يدل على أن امتناع الطاعن عن الرد لم يكن لتصفية الحساب كما يزعم بل كان بنية الاختلاس .

وحيث إن الوجه الثالث مبنى على أن المحكمة اعتبرت العلاقة بين الطاعن والمجنى عليه علاقة وكيل بالعمولة ، في حين أن نفس المجنى عليه يقرر أن الطاعن يشتغل لحساب نفسه وأنه لا يمه (أى المجنى عليه) إلا الحصول على ثمن البضاعة . وبهذا تكون المحكمة قد استندت إلى وقائع تتعارض مع النتيجة التى استخلصتها منها .

وحيث إن هذا الوجه غير صحيح ، لأن المحكمة استندت في ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالعمولة إلى القائمة التى قدمت وهى صريحة في ذلك وإلى قرائن الدعوى ، ولم يقل المجنى عليه أمام المحكمة ما يفيد بأن البضاعة كانت تسلم للتم على اعتبار أنها ملك له بل لبيعها لحساب المجنى عليه ويورد ثمنها له ، وأنه كان يتفق معه في كل عملية على أجزءه .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الطاعن طلب من المحكمة تكليف المجنى عليه بتقديم دفتر الصادر والوارد حتى تثبت حقيقة الدعوى ، وأنه سدد المبلغ المدعى عليه باختلاسه ، ولكن المحكمة لم تعجب هذا الطلب .

وحيث إن هذا الوجه غير صحيح أيضا، لأن الطاعن لم يطلب تصديم الدفاتر أمام المحكمة الاستئنافية. وكل ما حصل أنه قدّم هذا الطلب أمام محكمة أول درجة فلم تفعله بل أصرّت المدعى بإحضار دفاتره، فقدم المحني عليه تلك الدفاتر وقال بأنه ليس عنده الدفاتر الذي يعنيه الطاعن .

وحيث إن محصل الوجه الخامس والأخير أن الدفاع أثار أمام المحكمة الاستئنافية المسائل القانونية الميينة بالأوجه الثلاثة الأولى فلم ترد المحكمة عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي المستأنف ، وفي تلك الأسباب الرد الكافي على ما أثاره الطاعن كما سبق البيان في الرد على الأوجه المتقدمة .

(١٩٠)

القضية رقم ١٠٠٤ سنة ٨ القضائية

دفاع . دليل لم تتم عليه المحكمة . طلب تحقيقه . إضاله . لا عيب . ما عيب . فتحة في سور .
إذا كان طلب التحقيق الذي يستند إليه المتهم في دفاعه لا تثار به إدانته .
لثبوتها من دلائل أخرى فلا تريب على المحكمة إذا هي أغفلته . فإذا كانت لم تعتمد في الإدانة على وجود فتحة في السور طلب الدفاع عن المتهم معايتها بل اعتمدت على أدلة أخرى فلا مأخذ عليها إذا هي لم تجب الدفاع إلى طلب المعاينة .

(١٩١)

القضية رقم ١٠٠٥ سنة ٨ القضائية

قض وإبرام . سئ . تقديرها . أوراق دالة عليه في مظروف مختوم . عدم فنه . عدم بيان ماهية هذه الأوراق . غير متج .

إذا كان وجه العلن أن الأوراق التي تدل على سئ الزوجة المحني عليها كانت موضوعة في مظروف مختوم بالشمع الأحمر وأن المحكمة لم تنقض هذا المظروف لتعلم

سنّ الزوجة على حقيقته، وكان الطاعن لم يبين ماهية الأوراق التي يدعى بأنها كانت فيه حتى نتأكد المحكمة من قيمتها في التدليل على ما يدعيه فلا جدوى من هذا الطعن . خصوصا إذا كان الحكم قد استند في عدم بلوغ الزوجة السنّ القانونية إلى ما قرره الطاعن نفسه في التحقيقات وما اعترف به في جلسة المحاكمة من أنه يعلم بأنها دون السنّ القانونية .

جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحوش باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(١٩٢)

القضية رقم ٥٦٧ سنة ٨ القضائية

نقض وإبرام . حكم بعدم جواز نظر المعارضة في حكم صادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن عليه . وجوب قصر الطعن عليه دون التعرض لمسائل لم يتناولها . متى كان الحكم لم يتعنّض لوقائع الدعوى بل كان مبنيًا على مسألة قانونية وهي عدم جواز نظر المعارضة في الحكم الصادر باعتبارها كأنها لم تكن فيجب على من يريد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض أن يقصر طعنه عليه ولا يتعنّض فيه لمسائل لم يتناولها .

(١٩٣)

القضية رقم ٥٧٠ سنة ٨ القضائية

نصب . متهم وزوجه . اتفاقهما على الادعاء كدبا بملكية منزل . تصرفهما بالبيع في أقاله وفي بن أرضه . نصب . فاعل أصل . شريك . وحدة المقاب . : (المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦) متى كان الشائب بالحكم يفيد أن المتهم هو وزوجه اتفاقا على الادعاء كدبا بأن البيت الذي هو موضوع تهمة النصب الموجهة إليهما مملوك لهما كما اتفاقا على التصرف بالبيع الذي تم في أقاله وفي جزء من أرضه للحصول على مال الغير، ففي هذا ما يكفي لبيان جريمة النصب . ولا مصلحة للمتهم في أدعائه بأنه لم يباشّر التصرف بنفسه،

وأنه لذلك لا يكون فاعلا أصليا بل مجرد شريك مادام العقاب الذي قرره القانون على هذه الجريمة لا يختلف بالنسبة لكل من الفاعل والشريك ، وما دام الحكم — بناء على الأدلة التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة — قد أثبت عليه الواقعة الجنائية التي نشأ عنها جميع عناصر الجريمة المستوجبة للعقاب الذي لم يتجاوز العقوبة المفضى بها عليه .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جارى النيابة العمومية في اعتبارها الطاعن فاعلا أصليا في جريمة النصب بقوله إنه تصرف فيما لا يملك وحصل بذلك على مال الغير مع أن الثابت في الأوراق أن المتصرف بالبيع هو شخص آخر غير الطاعن . وإن قيل باعتبار الطاعن شريكا فكان يجب بيان وجه الاشتراك ليتناوله الدفاع . وما دام موقف الطاعن قد حدد في الحكم بدون سند من الأوراق فإن هذا يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد استثنائيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعن مع زوجته أنيسة بنت محفوظ على أساس أنه "عرف أن هناك بيتا مهورا من أصحابه من مدة قديمة وقد تطلت أبوابه بالأثربة وبدأ عليه مايدل على أن ملاكه قطعوا صلتهم به ، فظن أن الفرصة سانحة لاكتلاكه والتصرف فيه ، لذلك صوّر هو وزوجته نزاعا بينهما وجعلها تلجأ إلى جهة الإدارة مسترشدين بكتاب عمومي ممتون على هذه الأعمال ، وسارت في إجراءات نزع ملكية هذا البيت ، وقدمت حكم نفقة قديما بواسطة ذلك الكاتب العمومي ، وتمت الإجراءات ورسا عليها مزايا المنزل بينا أصحابه لا يعرفون عن ذلك شيئا . وسرعان ما تصرفت في أقضاضه بالبيع لشيخ حارة آخر ، ثم تصرفت بالبيع أيضا في جزء من أرض المنزل إلى الشيخ محمد المغربي واستولت على مبلغ ٨٢ جنينا منها . وذكر الحكم أن الطاعن لم سئل في التحقيق أدعى أنه اشترى البيت بعقد عرفي سنة ١٩٣٣ ، وتبين أن هذا

المقدّم لم يكتب إلا منذ شهر، كما ذكر أن مركز الطاعن وزوجته في الدعوى كركر
أى شخص يمد إلى عقار مملوك للغير ويتصرف فيه .

وحيث إن في هذا الذى أثبتته الحكم ما يدل بوضوح على أن الطاعن اتفق
هو وزوجته على الادعاء كذبا أن البيت ملكهما، وعلى التصرف بالبيع الذى تم
فعلا في أنقاضه وفي جزء من أرضه للحصول على مال الغير . وهذا يكون جريمة
النصب التى أدين الطاعن من أجلها .

وحيث إنه متى تقرر ذلك فلا مصلحة للطاعن في الادعاء بأنه لم يباشر التصرف
بنفسه ، وبالتالي لم يكن فاعلا أصليا بل كان يجب اعتباره مجزء شريك في هذا
التصرف ، وسماع دفاعه على هذا الاعتبار — لا مصلحة له في ذلك لأن العقاب
الذى أورده القانون واحد بالنسبة لكل من الفاعل والشريك ، ولأن الحكم قد
أثبت عليه الواقعة الجنائية المتوافرة فيها جميع عناصر الجريمة المستوجبة للعقاب بناء
على الوقائع والأدلة التى كانت مطروحة على بساط البحث بالحلسة .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن النياية وصفت التهمة بأن الطاعن وأخرى
توصلا إلى التصرف في المنزل بواسطة عقد بيع حرفى صادر من محمد محمد المدنى عمر
إلى الطاعن بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٣٣ ، ولا يفهم القصد من إيراد هذه العبارة
مع غموضها إذ لا معنى لها في جريمة النصب . وإن كان الفرض هو ارتكان الطاعن
على المقدّم المذكور ، فانه لا ينشئ حق الملكية طبقا لقانون التسجيل والتصريف
في ملك الغير لا يتوقف عليه وجودا أو عدما . فقول المحكمة إنه عقد غير صحيح
لا يهم في جريمة النصب هذه ، وما حصل من المحكمة بتدعيم حكمها بشئ خارج
عن مستزلمات الجريمة يعيب الحكم .

وحيث إنه تبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه أنه عرض للعقد المشار إليه في وجه الطعن ليدل على التدابير المختلفة التى
اتخذها الطاعن بشأن البيت موضوع الدعوى لمقارفة جرمته ومسترها إذ قال الحكم

إن النيابة لما قامت بالتحقيق مع الطاعن أدعى أنه اشترى البيت بعقد عرفى من محمد المدنى عمر من رمايا إحدى الدول الأجنبية وجعل تاريخ العقد سنة ١٩٢٣ وقدمه ممزقا قديما مصفرا فى بعض مواضع ليوم من يراه أن ثلاث عشرة مسنة مرت على كتابته، ولكن باقى أجزاء العقد كانت لا تكل على قدمه، وأرسل إلى المعمل الكجاولى لفحصه بغاء التقدير مؤيدا للظاهر، وأن العقد كتب منذ شهر، وأن ما به من أصفرار وثقوب مصطنع. ولما سئل محمد المدنى أنكر صدور العقد منه ونسب إلى الطاعن تزويره، وقد أراد الطاعن سبك حيلته وإظهار العقد بمظهر عقد ثابت التاريخ فبصم عليه بختم شخص متوفى من خمس سنين. ذكر الحكم كل ذلك، كما ذكر أن الطاعن أوعز لزوجته بأن تزعم ملكية المنزل المذكور بمقتضى حكم الثقة القديم ففعلت باتفاقها معه وتمت إجراءات نزع الملكية التى لم تكن إلا إجراءات صورية لا ترتب حقوقا وإن تمت فى ظاهرها وفقا للقانون، كما أنها لا تؤثر فى حقوق المالك الحقيقى.

وحيث إن تموض الحكم لذلك العقد ولإجراءات نزع الملكية إنما كان ليبين أن الطاعن لم يكن فى أى وقت ما مالكا للمقار الذى حصل فيه التصرف ولم يكن له أى حق فيه، وأنه إنما دبر إجراءات نزع الملكية ليسند إليها التصرف الذى وقع من غير مالك. ثم مسؤور واقعة غير صحيحة وهى شراؤه البيت ليؤيد بها فيما بعد فى التحقيقات صحة التصرف الذى حصل. وليس فى ذلك كله ما يعيب الحكم.

وحيث إن ملخص الوجه الثالث والأخير أن المحكمة ذهبت فى حكمها إلى أن الطاعن مسؤور لزوجته المحكوم عليها به نزاا بينهما وجعلها تابعاً لجهة الإدارة لعمل إجراءات نزع ملكية المنزل موضوع الدعوى، فقدّمت الزوجة لذلك حكم نفقة وتم نزع الملكية ورسا عليها مزاا المنزل. ويقول الطاعن إن فى هذا تناقضا من المحكمة لأنها تسلم بوجود حكم الثقة وتقول إنه قديم وفى الوقت نفسه تدرك أن النزاع صورى مع وجود مستندات قدمها الطاعن تدل على جدية النزاع.

وحيث إن كل ما جاء في هذا الوجه متعلق بتقدير وقائع الدعوى وأدلتها مما يرجع الأمر فيه إلى سلطة محكمة الموضوع وقد قالت فيه كلمتها ، فلا محل لإثارته أمام محكمة النقض . على أن الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعن لما ظن أن الفرضة مانعة لامتلاك المنزل والتصرف فيه صنّور باتفاقه مع زوجته نزاعا بينهما فجعلها تلجأ إلى جهة الإدارة لتترع ملكية المنزل مستندة إلى حكم نفقة قديم قمت لها ذلك ورسا عليها مزاد البيت بينما أصحابه لا يعرفون عن تلك الإجراءات شيئا . وليس في هذا أى تناقض لأن وجود حكم النفقة القديم العهد مع الزوجة لا يتناقض مع اتفاقها وزوجها الطاعن على استخدام هذا الحكم فيما بعد في النزاع الصوري الذي قال عنه الحكم .

(١٩٤)

القضية رقم ١٣٧٥ سنة ٨ التضيائية

(أ) جود - عائد في حكم المادة ٥١ ع . متى يعتبر كذلك ؟ توافر الشرط التي تقتضي هذه

المادة . العقوبة الأخيرة التي أحضر طائفا من أجلها ليست في سرقة أو في جريمة مماثلة .

المماثلة ليست ضرورية في العود طبقا للمادة ٤٩/٢ ع .

(المادة ٤٨ و ٥٠ ع = ٥١ و ٤٩)

(ب) قاضي الإحالة . حكم محكمة الجلس نهائيا بعدم الاعتصاص . إحالة القضية على قاضي الإحالة .

واجه إذا ما رأى أن سوابق المتهم لا تجعل القضية جناية .

(المادة ٤٨ تحقيق)

١ - يشترط لاعتبار المتهم طائفا في حكم المادة ٥١ عقوبات : (أولا) أن

يكون طائفا بمقتضى القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ (ثانيا) أن يكون

قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث

عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم

التي تبينها المادة ٥١ المذكورة . وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك

الأحكام . (ثالثا) أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها . فمن ثوابر فيه

هذه الشروط يعتبر مائدا طبقا لهذه المادة ولو كانت العقوبة الأخيرة المحكوم بها عليه، والتي اعتبر مائدا من أجلها، ليست في سرقة أو في جريمة أخرى مماثلة لها، إذ أن هذه المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات .

٢ - متى حكمت محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية بسبب سوابق المتهم وصار هذا الحكم نهائيا وقدمت القضية لقاضي الإحالة فيجب عليه بمقتضى المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات - إذا ما رأى أن السوابق لا تجعل الواقعة جنائية - أن يوجه إلى المتهم في أمر الإحالة تهمة الجنحة بطريق الخيرة مع الجنائية وأن يحيل القضية إلى محكمة الجنائيات لتفصل فيها على هذا الأساس .

المحكمة

وحيث إن محصل طعن النيابة هو أن قرار قاضي الإحالة باعتبار الواقعة جنحة وإحالتها إلى محكمة الجنح غير صحيح لسببين : (أولا) لأنه ذكر أنه يشترط لاعتبار المتهم مائدا طبقا للمادة ٥١ عقوبات أن تكون العقوبة الأخيرة المحكوم بها عليه لم يمض عليها خمس سنوات وأن تكون في سرقة أو ما يماثلها . وهذا غير صائب لأنه يفهم من نص المادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات أنه يشترط في العود المنطبق على المادة ٥١ (١) أن يكون المتهم مائدا في حكم المادة ٤٩ عقوبات (ب) أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة بغير تحديد لمدة (ج) أن يرتكب بعد ذلك جنحة مماثلة، وهذه الشروط الثلاثة متوافرة في القضية الحالية . (ثانيا) نصت المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات على أنه إذا لم يرقاضى الإحالة في الأفعال المستندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة جاز له أن يوجهها إلى المتهم في قرار الإحالة بطريق الخيرة مع الجنائية ، فما كان لقاضي الإحالة إذن أن يقرر بإحالة القضية إلى محكمة جنح كفر صقر بعد أن تخلت هذه المحكمة عن ولاية القضاء فيها بحكم نهائي وكان عليه أن يراعى القيود والحدود التي رسمتها له المادة ١٤٨ آتفة الذكر .

ومن حيث إنه يشترط لاعتبار الجاني عائداً في حكم المادة ٥١ عقوبات :

(أ) أن يكون عائداً بمقتضى القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ منه ،

(ب) أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو إحدى الجرائم التي يبيتها المادة ٥١ عقوبات ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام (ج) أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها .

وحيث إن المادة ٤٩ فقرة ثانية عقوبات المطلوب تطبيقها تعتبر عائداً من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة . ومؤدى هذا النص أن لا لزوم للمماثلة بين الجريمة السابقة واللاحقة إذ يكفي لتحقيق العود بلوغ العقوبة السابقة سنة على الأقل .

وحيث إن الشروط التي تقتضيها المادة ٥١ عقوبات متوافرة في هذه الدعوى إذ الثابت من القرار المطعون فيه أنه سبق الحكم على المتهم بالحبس سنة ونصف سنة مع الشغل في ١٣ أبريل سنة ١٩٣٥ وأنه ارتكب الجريمة موضوع الدعوى الحالية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ مما يجعله عائداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ عقوبات ، كما سبق الحكم عليه بسبع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات واختلاس إحداها بالحبس سنة ، ثم ارتكب جريمة السرقة الحالية بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات ، وهو ما يجعله عائداً طبقاً للمادة ٥١ عقوبات .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن قرار قاضي الإحالة إذ قضى بأنه يشترط لاعتبار المتهم عائداً طبقاً للمادة ٥١ عقوبات أن تكون آخر عقوبة قضى بها عليه لم يمض عليها خمس سنوات وأن تكون في سرقة أو ما يماثلها قد أخطأ في تأويل القانون لما تبين من أن هذه المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ٢/٤٩ عقوبات .

وحيث إنه من جهة أخرى فإن قرار الإحالة جاء أيضا مخالفا للسادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات إذ القضية حوّلت إلى قاضى الإحالة بعد صدور حكم من محكمة الجلس بدم الاختصاص لاعتبار الواقعة جنائية بسبب ما لاتهم من السوابق، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا، فكان على قاضى الإحالة بمقتضى هذه المسادة حينما تراءى له أن السوابق لا تجعل الواقعة جنائية أن يوجه إلى المتهم فى قرار الإحالة تهمة اللجنة بطريق الخيرة مع الجنائية ويميلها إلى محكمة الجنائيات .

وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بنقض التقرر المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضى الإحالة للتصرف فيها على أساس أن سوابق المتهم تجعل الواقعة جنائية .

(١٩٥)

القضية رقم ١٢٧٦ سنة ٨ القضائية

مادة مستبدمة . اتفاق جنائى . مسؤولية أفراد من الماعة المستبدمة الناشئة عن ضرب وقع من أحدهم . وقائع الدعوى المؤدية إلى وجود الاتفاق . مناقشتها . الطعن بعدم توجيه هذه التهمة إلى المتهمين . لا يجدى . إذا كانت الواقعة الناشئة بالحكم هى أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المحبى عليه وأصروا على ذلك فاجتمعوا لهذا الغرض وترصدوا له وضربوه فعلا، فهذا الاتفاق يجعلهم جميعا مسئولين عن الماعة التى نشأت عن الضرب الذى وقع من أحدهم . وما دامت الوقائع التى أثبتتها الحكم والمؤدية إلى وجود الاتفاق كانت معروضة فعلا على المحكمة وتولى الدفاع مناقشتها فلا يجوز للتمهين فيما بعد أن يطعنوا على الحكم بأن واقعة الاتفاق لم توجه إليهم ولم يدفعوها عن أنفسهم .

(١٩٦)

القضية رقم ١٢٧٧ سنة ٨ القضائية

تروير . القصد الجنائى . متى يترافق صورة .

القصد الجنائى فى جريمة التروير ليس إلا علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع الأركان المكونة لها قانونا مع اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما خبرت فيه

الحقيقة من أجله . ففى كان الثابت بالحكم يفيد أن المتهم قد غير الحقيقة فى محرر (حافطة تصدير بضاعة) بوضع إمضاء مزور عليه وأن من شأن هذا التغير إلحاق ضرر بالمجنى عليه وأن ذلك اقترن بنية استعمال المحرر، ففى ذلك ما يكفى لبيان ما يتطلبه القانون خاصا بالقصد الجنائى .

(١٩٧)

القضية رقم ١٢٨٤ سنة ٨ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . متى تعتبر هذه الجريمة متوافرة الأركان ؟ اعتقاد المم براءة ذمته من الدين . لا يسوغ عدم احترام المحجز . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

يكفى قانونا فى جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يعتمد الجنائى تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه . فإذا كان المتهم مع علمه بالمحجز وباليوم المحدد للبيع عرقل التنفيذ بأن عمل على عدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه فاصدا عدم تنفيذ مقتضى المحجز فقد ثبتت عليه الجريمة وحق العقاب . ولا يخلص المتهم من ذلك أنه كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، فإن هذا الاعتقاد مع صحته لا يسوغ له أن يعتمد عرقلة التنفيذ وعدم تقديم الشيء المحجوز للحضر يوم البيع ، بل عليه أن يحترم المحجز ، وله أن يرفع إشكالا فى التنفيذ لدى المحضر المكلف بالبيع ليأخذ طريقه القانونى .

جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعمود
المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(١٩٨)

القضية رقم ٧٤١ سنة ٨ القضائية

استئناف . استئناف النيابة . تقييده . لا يقيد المحكمة فى تقييده : قصره على طلب تغيير وصف التهمة .
سلطة المحكمة الاستئنافية فى الحكم فى الموضوع بما ترى . (المادة ١٨٩ تحقيق)

الاستئناف المرفوع من النيابة العامة يرتب عليه نقل الموضوع الصادر بشأنه
إلى الحكم المستأنف بمرته إلى المحكمة الاستئنافية ، واتصال هذه المحكمة به اتصالاً يتناول
كل النظر فيه من جميع وجوهه ، دون أن يقيد بها فى ذلك أى قيد تضعه النيابة
فى تقرير الاستئناف فإذا كانت النيابة قد قصرت استئنافها على طلب تغيير وصف
التهمة واعتبار المتهم فاعلا أصلياً لا شريكاً فقط ، فإن هذا لا يمكن أن يحد من سلطة
المحكمة الاستئنافية فى نظر الموضوع والحكم فيه بما تراه فى حدود القانون .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون
إذ قضى بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ بدلا من الغرامة المحكوم بها ابتدائيا ،
وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إن محكمة أول درجة قضت بتقريم كل منهما عشرين
جنيها واعتبرت أن ما وقع منهما يعد اشتراكا بطريق التحريض فى الجريمة المنصوص
عليها فى المادة ٢٠٥/٢ عقوبات ، فاستأنفاه ، أما النيابة العامة فلم تستأنف بشأن
العقوبة الموقعة عليهما بل قصرت استئنافها على طلب اعتبار الطاعنين فاعلين أصليين
لا شريكين بالتحريض ، فذكرت فى قرار الاستئناف وأسبابه أنها تطلب اعتبار
المتهمين الأول والثانى (وهما الطاعنان) فاعلين أصليين وليس شريكين بالتحريض .
ومن ثم لما كان يجوز لمحكمة ثانى درجة أن تقضى بتشديد العقوبة فى الوقت الذى

فصرت فيه النيابة الاستئنافية على طلب تصحيح الوصف فقط وفي حين أن الاستئناف القائم كان استئناف الطاعنين ولا يجوز أن يضارا باستئنافهما .

ومن حيث إن استئناف النيابة العامة ينقل الموضوع المستأنف حكمه كاملا إلى المحكمة الاستئنافية بصرف النظر عن القيود التي قد تضعها النيابة في تقرير الاستئناف . ويقترب على مجزؤ الاستئناف منها اتصال المحكمة الاستئنافية بالموضوع المستأنف حكمه وأحقيتها بالنظر فيه من جميع وجوهه دون أن تقتيد بأى قيد من القيود التي قد ترد في تقرير الاستئناف .

ومن حيث إنه يفرض محبة ما يدعيه الطاعنان من أن النيابة العامة قيدت استئنافها بالنسبة لما يطلب تغيير الوصف فقط واعتبارهما فاعلين أصليين لاشريكين بالتحريض، فإن هذا القيد لا يحد من سلطة المحكمة الاستئنافية المطلقة في نظر الموضوع كاملا والحكم فيه طبقا لما تراه في حدود القانون؛ ولما في هذه الحالة أن تشدد العقوبة إذا وجدت لذلك علا . على أنه بالرجوع إلى تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة بالنسبة للطاعنين وجد غير مقيد بأى قيد ولم يذكر هذا القيد إلا في أسباب الاستئناف وفي جلسة المحاكمة وهو لا تأثير له على كل حال .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه قضى بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثانية وهي اشتراك الطاعنين مع آخرين مجهولين بطريق التحريض في ضرب الجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد وحبس كل منهما شهرا واحدا مع الشغل ووقف التنفيذ؛ وجاء في الأسباب أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها المحكمة إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الخاصة بتهمة الاشتراك بالتحريض على الضرب المستندة إلى التهمين الأول والثاني (الطاعنين) طبقا للواد ٤٠ و ٤١ و ٢/٢٠٥ عقوبات، حيث قضى بتفريم كل منهما عشرين جنيتها مع أن عقوبة الحبس واجبة في هذه الحالة . ويظهر من ذلك أن المحكمة الاستئنافية مع تأييدها وجهة نظر محكمة أول درجة في الوصف

القانونى للأفعال الصادرة من الطاعنين عدلت عقوبة الغرامة المقررة بها وقضت بالحبس مراعية في ذلك حكم القانون ، إذ أن عقوبة الحبس واجبة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ عقوبات التي طبقها . وليس في كل ذلك أى خطأ قانونى بل إن فيه تداركا للخطأ الذى وقعت فيه محكمة أول درجة وكان استئناف النيابة يسمع بذلك .

(١٩٩)

القضية رقم ٧٤٥ سنة ٨ القضائية

إفراض بر با فاحش . عقود استجار وتأجير . احتيازه الموقوف عقود إفراض . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . (المادة ٢٩٤ قمره ثانية وثالثة مكررة ع = ٢٣٩)
إذا كانت الواقعة التي اعتبرها الحكم إفراضا بإلزام الفاحش هي أن المتهم قد استأجر بمقتضى عقد من المقرض فدانين بمبلغ ١٤ جنيا ثم أجرهما بدوره إلى ابن المقرض بمبلغ ١٩ جنيا . وذلك لما استظهرته المحكمة من أن قصد العاقدین إنما كان في الواقع الإفراض بفوائد تتجاوز الحد القانونى ، لا الاستئجار والتأجير ، فلا يجوز التمسك بعبارة العقدین المذكورين والمناقشة في صحة التفسير الذى ذهبت إليه المحكمة ما دام مبنيًا على ما يسوفه .

المحكمة

وحيث إن أساس الطعن هو عدم وجود جريمة معاقب عليها قانونا في الفعل الواقع من الطاعن . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه استند في إدانته إلى ثلاث وقائع أوردها على سبيل الحصر وهي : (أولا) إنه في خلال السنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ استأجر فدانين من خديجه محمد بكاش بقصد إيجار بمبلغ ١٤ جنيا ، ثم أجرها إلى ابنها إسماعيل محمد عمر بمبلغ ١٩ جنيا . (ثانيا) استأجر من صالح إبراهيم نصف فدان بمبلغ ثلاثة جنينيات ، ثم أجره إليه بمبلغ ٤ جنينيات و ٥٠٠ مليم . (ثالثا) ارتهن حلقا من محمود داود نظير مبلغ ٩٠ قرشا واقترض منه

مائة قرش بعد ثلاثة شهور ونصف لرد الخلق . ويقول الطاعن إن الحكم اعتبر الواقعتين الأوليين عملياً إقراض مكوّنتين لكن الإعتياد على الإقراض برأ فاحش مع أن هذا خطأ إذ خلطت فيه المحكّة بين الباعث والقصد، فالباث لا يشك هو الربح في كل عقد من العقود مهما كان هذا الربح جسيماً فهو حلال في كافة العقود عدا القرض إذ الربح فيه لا يزيد على حدّ معين . والملة في ذلك هي أن عقد القرض بأصل وصفه ليس من عقود المغامرة الدائرة بين الربح والخسارة ، بل الربح فيه مؤكد، أما غيره من العقود فروح المضاربة مسيطرة عليه . ويخلص من هذا أن الباعث في جميع المعاملات — وهو الربح — مشترك في جميع العقود المدنية ؛ أما القصد فيختلف إذ هو في عقد القرض الربح لا محالة بخلاف غيره ففيه تعرض لخسارة . وما لا شك فيه أن تحرير عقد الإيجار يترتب عليه قانوناً التزام المؤجر والمستأجر بالآثار القانونية المترتبة على هذا النوع من التعاقد . فقد يسرى عليها قانون تخفيض الإيجارات الزراعية ، كما يجوز الدفع بسقوط الحق بمضى خمس سنين ؛ وكما يجوز أيضاً عدم استحقاق الأجرة أو تنقيصها إذا منعت حادثة جبرية المستأجر من تهيئة الأرض أو بنائها أو أثلّف ما يضر بها كله أو أكثر عملاً بالمادة ٣٩٣ من القانون المدني . ومن هذا يتضح أن الربح المحقق مستحيل والخسارة محتملة . ويخلص الطاعن من ذلك إلى أن الواقعتين الأولى والثانية ليستا في حكم القانون قرضاً برأ فاحش بل إيجاراً . وباستبعاد هاتين العمليتين يكون ركن العادة غير متوفر في الواقعة الثالثة وحدها . وقد أضاف الطاعن إلى ما تقدّم أن كتابة عقد القرض بشكل عقد إيجار — مع التسليم جديلاً بأن كلا العقدين قرض — يستتر في ذاته من الوجهة القانونية استبدالاً للدين طبقاً للسنتين ١٨٦ و ١٨٧ من القانون المدني . وإذن فلا انتقال للتأمينات التي تكون في حالة القرض ، ويجب أن يتحمل المتعاقد ، وهو الطاعن ، كافة النتائج القانونية المترتبة على هذا الاستبدال .

وحيث إن كل ما اشتمل عليه وجه الطعن لا يستد أن يكون جديلاً في تفسير محكّة الموضوع لعقدي إيجار الواقعتين الأولىين المشار إليهما في وجه الطعن واعتبارها.

إياهما قرضين برأ فاحش . ومحور هذا الجدل هو التقيد بألفاظ العقدين وترتيب النتائج عليهما باعتبارهما عقدي إيجار . ولقد رأت محكمة الموضوع أن ما قصده العاقدون منهما لم يكن التأجير والاستئجار بمعناهما الحقيقي ، بل كان الإقراض برأ متجاوز الحقة المشروع ، وذلك على ذلك بأدلة وأية لا غبار عليها . فلا محل إذن بعد ذلك لمناقشة ما ذهبت إليه محكمة الموضوع من تفسير سائق لمذنب العقدين أمام محكمة النقض . كما لا محل للتقيد بعبارات العقدين والبحث في نتائجهما على هذا الاعتبار ، إذ العبرة بما قصده العاقدون منهما . ومن خصائص قاضي الموضوع تعرف هذا القصد ، وهو متى استخلصه عما يؤدي إليه كان في عمله هذا بئامن من رقابة محكمة النقض .

أما ما يتمسك به الطاعن من حصول استبدال الدين فهذا أيضا داخل فيما خصته محكمة الموضوع من جهة تعرف قصد العاقدين إذ هي رأت أن الطاعن اتخذ من بدئ الأمر الاستئجار فالتأجير ستارا يخفى به عملية الإقراض بالفوائد الفاحشة فلم يكن هناك استبدال لدين كما يزعم الطاعن .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن القصور ظاهر في الحكم المطعون فيه من اعتباره الواقعة الثالثة انحصار بإقراض محمود داود مبلغ تسعين قرشا واستلامه عنها بعد ثلاثة شهور ونصف شهر دون أن يبين الحكم بوضوح الأسباب التي بني عليها احتقاده بصحة هذه الواقعة وتوفر أركانها .

وحيث إنه بين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع اقتنعت بصحة الواقعة الثالثة المشار إليها في وجه الطعن بشهادة المجنى عليه المدونة بالحكم نفسه وهي أنه رهن للطاعن حلقا نظير قرض قدره تسعون قرشا ، وأنه أقرده عنها لاسترداد الحلق بعد ثلاثة شهور ونصف . وفي هذه الشهادة البيان الكافي لأركان جريمة الربا الفاحش ، كما لا جناح على محكمة الموضوع إن هي أخذت بها ورأتها كافية في إقناعها . على أن ركن العادة متوفر من الواقعتين الأوليين بصرف النظر عن هذه الواقعة الثالثة .

(٢٠٠)

القضية رقم ١٢٧٣ سنة ٨ القضائية

تفتيش :

(١) بيوت الماهرات . دخولها . سلطة البوليس . تفتيشها بدون إذن . لا يجوز . بيوت الدعارة السرية . دخولها استنادا على نصوص لأشعة الماهرات . لا يجوز . دخول البوليس فيها بدون إذن . مبرر . ضبط جريمة شاهدها فيها البوليس صحت .

(لأشعة بيوت الماهرات والمادة ٥ من قانون تحقيق الجنائيات)

(ب) يحرض على التفتيش والتجسس . ركن المادة . متى يتوافر ؟

(المادة ٢٣٣ ع ٢٧٠)

١ - للبوليس بمقتضى لأشعة بيوت الماهرات أن يدخل هذه البيوت للأغراض المعنية المنصوص عليها في تلك الأشعة ولكن ليس له أن يفتشها . ولا يصح الخلط بين الأمرين لأن لكل منهما أحكاما خاصة يخضع لها . وإذن فالتفتيش الذي يجريه البوليس في هذه البيوت استنادا إلى حقّه في دخولها لا يكون صحيحا . على أن السلطة المخوّلة للبوليس في الدخول مقصورة على البيوت المخطر عنها لا تتناول غيرها مما يدار بغير إخطار . فلا يجوز للبوليس ، اعتمادا على هذه الأشعة ، أن يدخل منزلا أحد للدعارة السرية ولم يخطر عنه طبقا للقانون . ولكن إذا كان صاحب هذا المنزل لم يبرح هو نفسه حرمة فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه ، بفعله هذا ، محلا مفتوحا للعامة فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنائيات من حيث عدم جواز دخوله إلا بإذن من جهة القضاء ، فإذا دخله أحد رجال البوليس كان دخوله مبررا ، وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه ، ويكون محضره الذي يحرره عن ذلك صحيحا لا يشوبه بطلان تام .

٢ - متى كانت واقعة الدعوى النابذة بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعنة كانت تحرض بنتين قاصرتين على الدعارة ردحا من الزمن تكرر فيه فعل التحريض بتقديمهما لرجال مختلفين ، ففي ذلك ما يكفي لبيان توافر ركن المادة في جريمة التحريض على التجسس .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الطاعة دفعت لدى محكمة الموضوع ببطلان تفتيش منزلا بمعرفة البوليس لعدم وجود إذن لديه من النيابة ، فرفضت المحكمة هذا الدفع بناء على أن منزل الطاعة من المنازل العامة للعاهرات التي يجوز لرجال البوليس دخولها تطبيقا للادتين الأولى والثانية والعشرين من لائحة بيوت العاهرات مع أن هذه اللائحة لا تنطبق إلا على بيوت العاهرات المرخص لمن في احترام البقاء في حدود اللائحة المذكورة التي نظمت شؤون هؤلاء العاهرات ، وظاهر أنها لا تنطبق إلا على البيوت العامة لا الخاصة ، وقد أثبتت المحكمة أن منزل الطاعة يدار للدعارة سرا بمعنى أنه منزل خاص لا تسرى عليه أحكام لائحة بيوت العاهرات ، بل نفع بشأنه أحكام القانون العام فيما يختص بالتفتيش . فيجب إذن استبعاد محضر البوليس واعتباره كأن لم يكن وعدم التمويل عليه كدليل .

وحيث إن ما تنبغي ملاحظته ابتداء هو وجوب التفرقة بين حق البوليس في التفتيش وحقه في دخول محلات العاهرات وغيرها مما للبوليس حق دخولها لأغراض معينة منصوص عليها في القوانين الخاصة . ولذا فلا يجوز الخلط بين الحقيين إذ لكل منهما أحكام خاصة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ مبر عن دخول البوليس منزل الطاعة بأنه كان تفتيشا قد أخطأ إذ أن الحق الذي للبوليس طبقا لللائحة منازل العاهرات التي استند إليها هو حق دخول لاحق تفتيش .

وحيث إنه يؤخذ من مجموع نصوص لائحة العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ أن حق البوليس في دخول محلات العاهرات قاصر على المحلات المرخص بها لآخرها بما يدار بشير ترخيص . ولذا فقد جاء استناد الحكم المطعون فيه إلى هذه اللائحة تبريرا لدخول البوليس منزل الطاعة غير صائب ، لأن منزلا الذي أمدهته للدعارة السرية لم يحصل الإخطار عنه طبقا لأحكام لائحة بيوت العاهرات .

وحيث إنه وإن لم يكن لرجال الضبط دخول منازل الدعارة السرية بمقتضى لائحة العاهرات إلا أن لهم هذا الحق في حالة ما إذا كان صاحب المنزل نفسه

لم يرفع حرمته فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز، وجعل منه، بفعله هذا، عملاً مفتوحاً للعامة، نفرج بذلك عن الحظر الذي نصت عليه المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات من حيث عدم جواز دخوله إلا بأذن من القضاء .

وحيث إنه يؤخذ من مراجعة الحكم المطعون فيه أن ما دعا رجال الضبط إلى دخول منزل الطاعنة هو البلاغ الذي تقدمت به إليهم والدلة إحدى المجنى عليهما متهمة الطاعنة بإفساد أخلاق ابنتها القاصرة، وإذ كان لهذا المنزل شهرة بأنه أحد الدعارة السرية وقد سبق للبوليس أن اتخذ ضده إجراءات رسمية لإغلاقه وضبطت به نسوة فقد دخله الضابط برجاله لضبط الحادثة المبلغ عنها . ويستفاد من هذا أن منزل الطاعنة كان مفتوحاً للعامة يفشاه كل من أراد من الناس، وإذن يكون دخول البوليس فيه مبرراً بمقتضى مفهوم المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات آفة الذكر .

وحيث إنه متى كان للبوليس حق دخول منزل الطاعنة فله تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه طبقاً للواجبات المفروضة عليه قانوناً، ولذا فإن ما كان من ضابط البوليس في هذه الدعوى من دخول منزل الطاعنة ومشاهدته القاصرتين فيه وإثبات هذه الحالة في محضره قد جاء كله صحيحاً ولا بطلان فيه . وحيث إن معنى الوجه الثاني هو أن الطاعنة دفعت لدى محكمة الموضوع بأن ركن المادة الذي يشترطه القانون في جريمة التجريض على الفجور غير متوفر في هذه الدعوى، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استعرض وقائع الدعوى التي اقتنع بصحتها فإذا هي تتضمن أن الطاعنة كانت تخوض القاصرتين على الدعارة ردحا من الزمن تكرر فيه فعل التجريض بتقدميهما لرجال مختلفين، ثم أشارت المحكمة في موضع آخر إلى أن وقائع إفساد الطاعنة للقاصرتين قد تكررت فتوفرت بذلك أركان الجريمة المستندة إليها . وفي هذا الذي ذكره الحكم ما يتوفر معه ركن المادة بالنسبة لكلتا القاصرتين، وفيه الرد الكافي على دفاع الطاعنة .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الطاعنة دفعت لدى محكمة الموضوع بأن المبنى عليهما غير قاصرتين ، ودلت على ذلك بأن إحداها اعترفت بأن منها تسع عشرة سنة وأنها متروجة ووضعت غلاما توفي ، وأن الثانية وإن كان الطبيب قرر أن منها حوالي سبع عشرة سنة إلا أن لفظة حوالي قد تمتد إلى سنة بدليل أن الطبيب قرر بالنسبة للمبنى عليها الأخرى أن منها يتراوح بين ١٦ و ١٧ سنة ، فضلا عن أن تقرير الطبيب موضع شك ، إذ أنه في قضية أخرى حصلت واقعتها في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ أى بعد سبعة شهور ظل التقدير كما هو رغم مضي هذه المدة ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع مع أنه جوهرى .

وحيث إنه ليس من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استندت في تقدير سن كل من المبنى عليهما إلى تقرير الطبيب الشرعى ورأت في قوله إن سن إحداها حوالي سبع عشرة سنة ، وإن سن الأخرى يتراوح بين ست عشرة وسبع عشرة سنة ، ما يقعها بأنهما لم تبلغا ثمانى عشرة سنة . ولذا تكون المحكمة قد بقت في مسألة موضوعية مستندة في ذلك إلى ما يبرز تقديرها . ولا ريب هنا التقدير أخذها به في قضية أخرى بعد سبعة شهور ، إذ هذه المدة لا بين من شأنها أن تؤثر تأثيرا حاسما في سن إحدى القاضيتين بحيث تجعلها متجاوزة سن القصر في الجريمة الحالية .

وحيث إن الوجه الرابع مبنى على أن محكمة الموضوع لم تبين الوقائع التي أخذت الطاعنة بها ورتبت جزاءها عليها . بياننا سليا من الغبوض ولم تفضل أن كان التهمة المستندة إليها وتوضع الدليل على قيام كل ركن منها . وجاء الحكم المطعون فيه رغم إسماءه في بعض مناح غير جوهرية مبهما كل الإبهام بما يستوجب التعليق .

وحيث إن هذا الوجه جاء مبهما لا بيان فيه لموضع التصور في الخلق فهو إذن غير جدير بالاعتقاد ، على أن الحكم جاء مستوفيا من ناحية بيان الوقائع المتوفرة بها أركان الجريمة والتدليل على مجتها .

(٢٠١)

القضية رقم ١٢٧٤ سنة ٨ القضائية

(١) تحريض على الفسق والفجور . من جرائم المادة . تعريضها . أفعال الإنساد الواقعة قبل المحاكمة النهائية . تكون جريمة واحدة . مثال .

(ب) قوة الشيء المقضي به . محاكمة المتهم من بعض أفعال متكررة في الجرائم ذات المادة . تحول دون محاكمته عن أفعال أخرى وقعت قبل المحاكمة . اعتبراها جريمتين رمافية المتهم على كل جريمة استقلالا . لا يجوز . الطعن في الحكمين . متى يجوز محكمة النقض أن تضم الدعويين ؟ (المادة ٢٣٣ ع = ٢٧٠)

١ — إن جريمة التحريض على الفسق والفجور من الجرائم ذات العادة التي تتكون من تكرار الأفعال التي نهي القانون عن متابعتها ارتكابها . وجميع هذه الأفعال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها كلها أو من بعضها ، أي سواء أكانت محل نظر في تلك المحاكمة أم لم تكن . فإذا رعت دعوى على امرأة لاتهامها بأنها في المسئة بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لإفساد أخلاق الشبان بتقديمها قاصرتين لرواد منزلها الذي أعدته للدعارة السرية ، وقبل الفصل في تلك الدعوى ضبطت لهذه المتهمة واقعة أخرى في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وهي التعرض لإفساد أخلاق القاصرين المذكورين بتحريضهما على الفسق في يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وما سبقه ، ونظرت الدعويان في جلسة واحدة ، فمن الواجب على محكمة الموضوع أن تقسّر — ولو من تلقاء نفسها — ضم وقائع الدعويين وتحكم في الموضوع على اعتبار أنه جريمة واحدة . فإذا هي لم تفعل وحكمت في كل من الدعويين بالإدانة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ولكن نقض أحد هذين الحكمين لا يمكن محكمة النقض من أن تشارك الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع بأن تضم الدعويين إلا إذا كان الحكم الآخر مستحق النقض أيضا . وذلك لإمكان محاكمة المتهمة عن الأفعال الصادرة منها في الدعويين معا على اعتبار أنها في مجموعها لا تكون إلا جريمة واحدة . وأما إذا كان هذا الحكم الآخر غير مستحق النقض فكل ما تستطيع محكمة النقض

عمله في القضية التي قبل فيها الطعن هو الحكم بعدم جواز محاكمة المتهم استقلالا عن الأفعال المكونة للتهمة التي هي موضوعها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن محكمة الموضوع أخطأت في عدم تطبيق المادة ٣٢ عقوبات إذ الفعل المسند إلى الطاعة والمقول بمجصوله في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ مرتبط بالفعل المقول بمجصوله منها في القضية الأخرى في المدة التي بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ ولو كانت الجريمة المسندة إلى الطاعة اكتشفت في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ لقدمت بتهمة واحدة ووقعت عليها عقوبة واحدة . فسبق اكتشافها قبل هذا التاريخ لا يغير من مركز الطاعة لا سيما أن الجريمة مستمرة، والجرائم التي تقع لغرض واحد ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب اعتبارها جريمة واحدة وتوقيع عقوبة واحدة على مرتكبها .

وحيث إن واقعة الحال هي أن النيابة رفعت الدعوى العمومية في قضية أخرى على الطاعة بتهمة أنها في المدة بين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ بدائرة قسم محرم بك تعرضت لإفساد الأخلاق بأن قدمت القاصرين أسما سلامه عبيد وأم إبراهيم إبراهيم الدح لرواد مقرها الذي أعدته للدعارة السرية . وقبل الفصل في تلك الدعوى ضبطت للطاعة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ واقعة القضية الحالية وهي إفساد أخلاق القاصرين المذكورين بتعريضهما على الفسق في يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وما سبقه . وقد نظرت القضيتان في جلسات واحدة لدى محكمة أول وثاني درجة على أساس استقلال كل منهما عن الأخرى، وحكم في كل منهما بعقوبة . وطلب الدفاع عن الطاعة لدى المحكمة الاستئنافية اعتبارها جريمة واحدة ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب استنادا إلى أن وقائع كل تهمة تكون جريمة مستقلة متوافرة الأركان، وأيدت القضاء في كل منهما بعقوبة على حدة .

وحيث إن جريمة إفساد الأخلاق المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ عقوبات هي من جرائم العادة التي تتكون من الأعمال المتكررة التي يرتكبها الجاني، وهذه

الأعمال جميعها تكون جريمة واحدة متى كانت واقعة قبل المحاكمة النهائية سواء أكانت محل نظر في تلك المحاكمة أم لم تكن .

وحيث إن تكرر وقائع التعريض التي كانت المحنى عليها هدفا لها من قبل الطاعة في القضيتين مما يجعل من هذه الوقائع جريمة واحدة آخر مدى ارتكابها المحاكمة الاتهامية . ولذا فقد كان واجبا على محكمة الموضوع ، ولو من تلقاء نفسها ، ضم وقائع الدعوى الحالية إلى وقائع الدعوى الأخرى واعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها على هذا الأساس ؛ أما وهي لم تفعل فقد أخطأت في تطبيق القانون ، ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لا سبيل لنقض هذه القضية إلى الأخرى تذكرا لخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع إلا إذا كان الحكم الصادر في القضية الأخرى مستحق النقض لإمكان محاكمة الطاعة عن الأفعال الصادرة منها في القضيتين معا على أساس أنها في مجموعها مكونة لجريمة واحدة ، أما الحكم الآخر المطعون فيه من الطاعة وحدها وجد غير قابل للنقض ، فكل ما يتسنى للمحكمة عمله الآن هو الحكم بعدم جواز محاكمة الطاعة عن الأفعال المكونة للتهمة الحالية استقلالا .

(٢٠٢)

القضية رقم ١٢٩١ سنة ٨ القضائية

مواد مخدرة . أفيون في خشناش مزروع وبجرح . معاينة الزارع على اعتباره أنه عمز . وجوب إثبات أنه هو الذي قام بالتجريح بنفسه أو بإشتراكه مع غيره .

(المواد ٢١ و ٢٢ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من قانون المخدرات)

لا يكفي لإدانة المتهم بتهمة إحراز مادة مخدرة (أفيون في خشناش) أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزارع لخشناش ، وأن هذا الخشناش وجد مجرعا ، بل يجب أن يثبت لديها أيضا أن المتهم هو الذي قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم بإشتراكه مع غيره .

(٢٠٣)

القضية رقم ١٢٩٧ سنة ٨ القضائية

قض وإبرام - التقرير به - تقديم شهادة بأن الحكم لم يحم في المبدأ - عدم تقديم أسباب - عدم قبول الطعن شكلا .
(المادة ٢٣١ تحقيق)

لا يجوز لمن قرر في الميعاد القانوني بالطعن بطريق النقض في الحكم أن يتراخى في تقديم أسباب طعنه إلى ما بعد انقضاء الميعاد القانوني لتقديمها اعتيادا على تقديمه شهادة من قلم الكاتب بأنه لم يتمكن من الحصول على صورة من الحكم المطعون فيه في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره، بل إن عليه، مع التقرير بالطعن، أن يقدم في الميعاد أسباب طعنه ولو كانت مقصورة على السبب الوارد في الشهادة، وذلك لكي يضمن قبول طعنه شكلا .

(٢٠٤)

القضية رقم ١٣٠٠ سنة ٨ القضائية

إثبات - اقراض سمول واقعة على صورها المحتلة - إدانة المتهم - سلامة الحكم - مثال .

لا تريب على المحكمة في أن تفترض حصول واقعة من الوقائع على صورها المحتملة وأن تثبت مع ذلك إدانة المتهم في هذه الواقعة متى كان الحكم صريحا في التدليل على مسؤولية المتهم عنها على أى صورة من الصور التي افترضتها . فإذا كانت التهمة الدائر حولها الإثبات هي إحداث كشط في ورقة، ورأت المحكمة إدانة المتهم فيها بناء على أنه وإن كان لم يتم الدليل القاطع على أن المتهم هو الذى أحدث الكشط إلا أنه لاشك في أن هذا الكشط قد عمل باغراقه وإرشاده، سواء أكان ذلك أثناء وجود الورقة بمكتب وكيل المدعية بالحق المدنى أو بقلم المحضرين، فعدم استطاعة المحكمة القطع بما إذا كان المتهم أحدث الكشط بنفسه أو بواسطة غيره، أو أن الكشط حصل في مكان دون الآخر، لا يؤثر في سلامة الحكم مادامت المحكمة قد استقرت عقيدتها على أن الكشط حصل بفعل جنائى لمتهم اتهم به، لأن الافتراض لم يكن منصبا على دليل من أدلة الإدانة بل على الظروف التي وقعت فيها الجريمة مما يتفق معه القول بأن المتهم قد أخذ بالظنون والشبهات .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن أن الحكم خلا من بيان الواقعة التى شهد عليها شهود الطاعن، ولم يشر إلى ملخص المناقشة التى استنتجت منها المحكمة عدم صدق روايتهم .

وحيث إن المحكمة إذ لم تموز على شهادة شهود النفى غير ملزمة قانونا بذكر الوقائع التى شهدوا عليها، لأن فى اعتبارها على أدلة الإثبات ما يدل بذاته على أنها لم تأخذ بأقوال شهود النفى بشأن الوقائع التى شهدوا عليها . على أن الحكم الابتدائى للمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ذكر صراحة فى صدد شهادة شهود الطاعن أنه تبين عدم صحة شهادتهم، خصوصا وأنه ليس من المعقول أن يدفع المتهم مثل هذا المبلغ فى وقت الشدة .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم بنى على الظن، لأن المحكمة افترضت أن الطاعن هو الذى أحدث الكشط، ثم رجعت فتشككت فى ذلك واعتبرت على سبيل الاحتمال أن آخر فعل ذلك باعفاقه معه . ويقول الطاعن أيضا إن من مظاهر اضطراب الحكم أنه افترض عمل الكشط فى الوقت الذى كان الحكم فيه تحت يد وكيل المدعية أو أثناء وجوده فى قلم المحضرين . وكلا الفرضين مستحيل تعبوره لأنه كان أسهل من الكشط أن يسرق الطاعن الحكم بذاته . على أن الدفاع طلب تدب خبير لفحص الكشط لمعرفة هل كانت هناك كتابة ومحتى وهل هو مفتعل لمجرد العبث أم لا، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب دون أن تبدي سببا معقولا .

وحيث إنه لا جناح على المحكمة إذا ما افترضت حصول واقعة من الوقائع على جميع صورها المحتملة، ثم أثبتت فى الوقت نفسه إدانة المتهم فى هذه الواقعة، متى كان الحكم صريحا فى التدليل على مسئولية المتهم عنها فى كل صورة من الصور المفترضة . وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر أنه وإن كان لم يقم الدليل القاطع على أن المتهم (الطاعن) هو الذى أحدث الكشط بأعلى الحكم إلا أنه مما لا شك فيه أنه وإن لم يكن هو الفاعل للكشط فقد عمل باعفاقه وإرشاده سواء أثناء وجود الحكم

بمكتب وكيل المدعية بالحق المدنى أو بقلم المحضرين . وفى هذا الذى أثبتته الحكم ما يدل بوضوح على أن المحكمة اعتبرت الطاعن مسؤولا على كل حال عن الكشف الذى وجد على هامش الحكم ، أى سواء أكان هو الذى أحدثه بنفسه أم بواسطة غيره باتفاقه معه ، وسواء أكان ذلك تم أثناء وجود الحكم فى مكتب وكيل المدعية بالحق المدنى أم بقلم المحضرين . أما عدم استطاعة المحكمة ترجيع إن كان الطاعن أحدث الكشف بنفسه أو بواسطة غيره ، وإن كان الكشف حصل فى مكان دون الآخر فلا يؤثر فى سلامة الحكم مادامت المحكمة قد اطمانت حقيقتها إلى أن الكشف حصل بفعل جنائى للطاعن اتصال به ، إذ الافتراض لم ينصب على دليل من أدلة الإدانة بل على الظروف التى وقعت فيها الجريمة ، وإذن يكون ما زعمه الطاعن من أنه أخذ بالظنون والشبهات فى غير محله .

وحيث إن ما يزعمه الطاعن من اضطراب الحكم لأنه افترض عمل الكشف فى مكتب محامى المدعية بالحق المدنى أو فى قلم المحضرين ، وأن كلا الفرضين مستحيل تصوره لأنه كان من الأسهل عليه أن يسرق الحكم نفسه بدلا من إحداث الكشف به — ما يزعمه هذا ليس إلا نزاعا متعلقا بوقائع الدعوى وأدلتها ولا يجوز إثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض .

وحيث إن ما يقوله الطاعن بشأن التغير الذى طلب ندمه مردود ، إذ المحكمة ردت عليه فى صراحة بقولها إنها لا ترى لزوما لتدبب خير لفحص موضع الكشف لأنه ظاهر من حالته أنه ما كانت هناك كتابة محله . وما دامت المحكمة قد اقتنعت بعدم وجود كتابة فى المكان الذى حصل فيه الكشف ، وكان فى مقدورها أن تتعرف هذا الأمر بنفسها ، فهى غير ملزمة بإجابة طلب الطاعن تدبب خير لهذا الغرض .

جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود
المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٠٥)

القضية رقم ٩٤٩ سنة ٨ القضاية

سرقة باكره . وقوع التعدى من الجاني أثناء التلبس بجرمة السرقة . إكراه . مثال . بقرة .

(المادة ٢٧٢ ع = ٣١٥)

إذا كان الثابت بالحكم أن متهمين ثلاثة اتفقوا فيما بينهم على سرقة بقرة فذهبوا
إلى مكانها ومع الأول والثاني منهم أسلحة نارية واعترضوا صاحب البقرة . وتمكنوا
من سرقتها منه ، وحضر ابنه وآخر على استغاثة واعترضا المتهمين ، وأمسك الابن بزمام
البقرة فضربه أحد المتهمين بعصا على يده وأطلق الآخر النار على زميله فأصابه
ثم هرب المتهمون جميعا وتركوا البقرة — فهذه الواقعة تعتبر سرقة باكره لحصول
التعدى بالمصا من أحد المتهمين على ابن المجنى عليه عند ما أراد تخليص البقرة منهم ،
ولأن جريمة السرقة كانت وقت حصول هذا التعدى في حالة تلبس ، وكل إكراه
يقع من الجاني والجريمة في هذه الحالة ليتمكن من الإفلات بالمسروق يجعل السرقة
حاصلة بطريق الإكراه .

(٢٠٦)

القضية رقم ٩٥٠ سنة ٨ القضاية

حكم . تسببه . إدانة المتهم . استمرار وقائع الدعوى إجمالا . عدم ذكر مؤدى أقوال الشهود . قصور .
إذا استند الحكم في إدانة المتهم إلى أقوال المجنى عليه في التحقيق قبل وفاته
وإلى شهادة الشهود أمام النيابة مكتفيا في بيان ما أدلى به المجنى عليه والشهود بسرد
وقائع الدعوى إجمالا على النحو الذى استخلصته المحكمة دون أن يبين مؤدى تلك
الأقوال ولا موضوع تلك الشهادات بحيث لا يستطاع الوقوف على ما إذا كانت
تلك الأقوال والشهادات تؤدي إلى النتيجة التى استخلصتها منها المحكمة فهذا قصور
في الحكم يوجب نقضه .

(٢٠٧)

القضية رقم ٩٥١ سنة ٨ القضائية

تروير:

(أ) عريضة دعوى . التوقيع بأعضاء مزود عليها . متى يعتبر ترويرا في أوراق أميرية .

(المادة ١٨٠ ع = ٢١٢)

(ب) تقرير غير . تقدير قوة التدليية . المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

١ - التوقيع بأعضاء مزور على عريضة دعوى يعتبر ترويرا في أوراق أميرية
إذا اكتسبت العريضة صفة المحررات الرسمية بإعلانها . وتصح بمعاينة المتهم على
هذا الأساس متى ثبت أنه عمل على إعلانها وهو عالم بحقيقة أمرها .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحزية في تقدير القوة التدليية لتقرير الخبير المقدم
إليها ولا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(٢٠٨)

القضية رقم ٩٧١ سنة ٨ القضائية

قتل عمد . اقترانه بجناية أخرى . رابطة الزينة . (المادة ٢١٩٨ ع = ٢٠٢٤)

إن كل ما يشترطه القانون لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية للمادة ١٩٨
من قانون العقوبات هو أن يكون بين جريمة القتل والجناية الأخرى رابطة الزمنية
بأن تكون إحداهما قد تقدمت الأخرى أو اقترنت بها أو تلتها ، ولا يلزم أن يكون
بينهما رابطة أخرى كاتحاد الغرض أو السبب .

(٢٠٩)

القضية رقم ١٢٨٥ سنة ٨ القضائية

(أ) اشتباه - إنذار الاشتباه - ضرورية نهائيا - الجدل حول أسبابه - لا يجوز .

(ب) إنذار الاشتباه - إنذار التشرّد - أدية الأول - توقيت الثاني .

(ج) قانون رة الاحبار - المشتبه فيهم القين يستفيدون من أحكامه .

(د) مشتبه فيه - اتهامه - تقدير جديته - موضوعي .

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وقانون إعادة الاحبار)

١ - إن إنذار الاشتباه متى أعلن من البوليس للشبهة فيه وأصبح نهائيا بعدم العلم فيه أو باستنفاد الطرق المقررة للطمع اعتبر فيها يتعلق بموضوعه وفيما صدر من أجله عنوانا لتحقيقه حائزا قوة الشيء المحكوم به . فلا يجوز لأية هيئة البحث من جديد فيها رآه رجال السلطة العامة وفيما قرروه في شأن حالة من صدر إليه الإنذار بمقتضى ما لم من سلطة خولم إياها القانون واختصم بها . ولذلك فلا تجوز من بعد للشبهة فيه إثارة الجدل حول الأسباب التي دعت البوليس لتوجيه إنذار الاشتباه إليه .

٢ - إن القانون لم يجعل لإنذار الاشتباه أمدا ينتهي فيه أثره ، بل جاء نصه دالا بذاته على عدم تقيد الإنذار بمدة ما وأوجب عقاب المنذر إذا خالف مقتضى الإنذار في أى وقت كان . ولا تصح الموازنة بين إنذار الاشتباه وإنذار التشرّد والقول بأن الأول يسقط بمعنى الزمن كما هو الحال بالنسبة للثاني لاختلاف طبيعة الأمرين إذ أن الاشتباه صفة خلقية تشر بأن صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أنه له نفسا ميالة للإجرام وأنه بهذه النفسية خطر على المجتمع . وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص لمجرد وجوده في إحدى حالات الاشتباه الواردة في القانون ، بل يجب لذلك أن يرى رجال الضبط أنه خطر على الأمن العام فيثبتوا عليه هذه الصفة بإنذار يوجهونه إليه . ومعنى ذلك أن الاشتباه حالة ينشأ إنذار البوليس ، خلافا للتشرّد فانه فعل مادي يقع من الشخص ، ويوجب على البوليس إنذاره للكف عن متابعته . ولذا فقد حدد القانون أمدا لسقوط إنذار التشرّد ، أما إنذار الاشتباه فقد أراد القانون عدم توقيته .

٣ - إن القانون إذ أجاز رد الاعتبار للحكوم عليهم بعد مدة من الزمن فإن غايته من رد الاعتبار هي نحو الآثار المؤبدة المترتبة على العقوبات الجنائية عن المحكوم عليهم الذين يدعو سلوكهم إلى الثقة بأنهم قزموا أنفسهم . وذلك لا يتعارض مع القول بأن إنذار الاشتباه ليس له أجل ينتهي فيه مفعوله . وإذا كان قانون رد الاعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم إلا من كان إنذاره مبنيًا على أساس ثابت ومحقق وهو الأحكام التي صدرت بالإدانة فإن عدم إجازة رد الاعتبار إلى من بنى إنذاره على مجرد تمدد الاتهام أو على الشهرة العامة، لا على أحكام الإدانة، يرجع إلى قص في قانون رد الاعتبار سها المشرع عن سنده بنصوص صريحة لو تداركها لزال التفريق الذي لا مسوغ له بين فئات المشتبه فيهم .

٤ - لا يجوز الجدل أمام محكمة النقض في جناية الاتهام الذي أسند إلى المشتبه فيه بعد توجيه إنذار الاشتباه إليه، فإن تهدير هذا الأمر هو من مسائل الموضوع التي تفصل فيها محكمة الموضوع فصلًا نهائيًا لا رقابة عليها فيه مادام فصلها مبنيًا على أدلة مسوغة له .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون لأنه أدانته لمخالفته موجب الإنذار المسلم إليه من البوليس مع أن الباحث على هذا الإنذار كان زعة الطاعن السياسية وأنه لم يرتكب قبله أى جرم ولم يحصل اتهامه في أية جريمة . وقد عارض الطاعن في هذا الإنذار ولكن ممارسته رفضت فأصبح على الرغم من حسن سيرته مشبوهًا . ويقول الطاعن إنه بعد أن مرت على الإنذار سنوات ثلاث اتهم في قضية الجنائية رقم ١٠٩٩ مركز جرجا سنة ١٩٣٥ بدون قيام أى دليل ضده، بل كان اتهامه لمجرد كونه ابن العمدة وأكبر وجيه في البلد ، فقرر قاضى الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى قبله وتأييد هذا القرار من خرفة المشورة. ولم ينهت إذن أن الطاعن سلك سلوكًا غير مستقيم حتى تصح محاكمته لإخلاله بمقتضى الإنذار . ويضيف الطاعن أنه اقضى من تاريخ الإنذار الحاصل في ١٢ مارس

سنة ١٩٣٢ إلى وقت الاتهام المذكور في سنة ١٩٣٥ أكثر من ثلاث سنوات مما لا يصح معه محاكمته بناء على هذا الإنذار، إذ من غير المحقول أن يظل أثر الإنذار أبدياً قائماً مدى الحياة لمنافاة ذلك لروح القساؤون . ومن غير المفهوم أن المتشرد يسقط عنه الإنذار بمضي ثلاث سنوات على خلاف المشبوه مع ما بين الاثنين من فارق عظيم . ولا يتصور أن يرد إلى المجرمين اعتبارهم ويظل المشبوه طول حياته مشبوهاً .

وحيث إن إنذار الاشتباه متى أعلن من البوليس للشبهة فيه وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه أو بفقد الطرق المقررة للطعن اعتبر فيما يتعلق بموضوعه وفيما صدر من أجله عنونا لتحقيق حائراً قوة الشيء المحكوم به ، فلا يجوز لأية هيئة البحث من جديد فيما رآه رجال السلطة العامة وفيما قرروه في شأن حالة من صدر إليه الإنذار بمقتضى الملم من سلطة خولم إياها القانون واختصم بها . ولذلك فإن ما يشره الطاعن من الجدل حول الأسباب التي دعت البوليس لتوجيه إنذار الاشتباه إليه غير مجد وضرر مفيد .

وحيث إن القانون لم يجعل لإنذار الاشتباه أمداً ينتهي فيه أثره بل جاء نصه دالاً بانه على عدم تقيد الإنذار بمدة ، وأوجب عقاب المتشرد إذا خالف مقتضى الإنذار في أى وقت كان . ولا تصبح الموازنة بين إنذار الاشتباه وإنذار التشرد والقول بأن الأول يسقط بمضى الزمن كما هو الحال بالنسبة للثاني لاختلاف طبيعة الأمرين ، إذ أن الاشتباه صفة خلقية تستمر بأن صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أن له نفساً ميالة للإجرام . وأنه بهذه النفسية خطر على المجتمع . وليس من شأن هذه الصفة أن تلتحق بالشخص لمجرد وجوده في إحدى حالات الاشتباه الواردة في القانون بل يجب لذلك أن يرى رجال الضبط أنه خطر على الأمن العام فيثبتوا عليه هذه الصفة بإنذار يوجهونه إليه . ومعنى ذلك أن الاشتباه حالة ينشأ إنذار البوليس خلفاً للتشرد فإنه فعل مادي يقع من الشخص ويوجب على البوليس إنذاره للكف عن متابعته . ولذا قد حدد القانون أمداً لسقوط هذا الإنذار (إنذار التشرد) .

ومتى تقرر ذلك كانت مناقشة الطاعن في سقوط إنذار الاشتباه الصادر إليه بمضى المدة على غير أساس إذ لا شك في أن القانون أراد عدم توقيت إنذار الاشتباه .

وحيث إنه لا محل للقول بأن إجازة القانون رد الاعتبار للمحكوم عليهم بعد مدة من الزمن تفيد أنه أراد تحديد أجل لسقوط الإنذار الذي يصدر للمشتبه فيهم — لا محل لذلك لأن غاية رد الاعتبار نحو الآثار المؤبدة المترتبة على العقوبات الجنائية عن المحكوم عليهم الذين يدعو سلوكهم إلى الثقة بأنهم قَوْمُوا أنفسهم، وهو لا يتعارض والقول بأن إنذار الاشتباه ليس له أجل ينتهي فيه مفعوله، بل هو يؤديه لدلائله على أن آثار الأحكام القضائية قد تبقى طول الحياة معلقة في أعتاق المحكوم عليهم كما هو الحال في الإنذار الذي يصدر من البوليس للمشتبه فيهم. وإذا كان قانون رد الاعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم إلا من كان إنذاره مبنيًا على أساس ثابت ومحقق وهو الأحكام التي صدرت بالإدانة، فإن عدم إجازة إعادة الاعتبار إلى من بني إنذاره على مجرد تملد الاتهام أو على الشهرة العامة لا على أحكام الإدانة يرجع في الحقيقة والواقع إلى نقص ظاهر في القانون سمى المشرع عن سنده بنصوص صريحة لو تدوركت لزال هذا الموقف الشاذ، وهو التفريق فلا موجب بين فئات المشتبه فيهم.

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن على أساس أن إنذار الاشتباه لا ينسقط بمضي الزمن، وأن الطاعن بعد أن قسّم إنذار الاشتباه اتهم في قضية الجنائية رقم ١٠٩٩ مركز جزاء سنة ١٩٣٥ بالشروع في القتل العمد، وأن هذا الاتهام جدّى على أساس أن أجد المحنى عليهما قررا أنه يتنا. كان مارا في السوق رأى الطاعن وآخرين ومعهم مسدسات، وأن الطاعن أطلق عليه نارا نازيا، كما قرر أحد شهود الإثبات أنه لاحظ إطلاق أمانة نارية وسمع المحنى عليه يردد اسم الطاعن أنه هو الضارب له، وشهد شاهد آخر بما يؤدي جدية الاتهام أيضا. إذ أدان الحكم الطاعن على هذا الأساس المتقدم يكون قد أصاب ولم يخطئ في تطبيق القانون. وليس للطاعن أن يحادل أمام محكمة النقض في أمر موضوعي فصلت فيه محكمة الموضوع وهو جدية البلاغ الذي قدم ضده بعد الإنذار وكان فصلها في ذلك مبنيًا على أدلة تسوق صحة ما استخلصته منها.

(٢١٠)

القضية رقم ١٢٨٨ سنة ٨ القضائية

نظام قضائي . تواعده في المواد الجنائية . تعلقها بالنظام العام . قاض . إصداره حكما ابتدائيا في دعوى . اشتراك في الحكم الاستثنائي . يظل الحكم .

على القاضى الذى سبق أن حكم في الدعوى ابتدائيا — حضوريا كان الحكم الذى أصدره أو غيابه — أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الاشتراك في نظرها استثنائيا حتى لا يتصل بها مرة أخرى لاتقضاء ولايته في نظرها . فاذا خالف ذلك كان الحكم الاستثنائي الذى اشترك فيه باطلا بطلانا جوهريا ، وكان من حق ذوى الشأن أن يطعنوا فيه لدى محكمة النقض والإبرام . ولا يؤثر في ذلك سكوتهم عن التمسك به أمام المحكمة ، فان القواعد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية كلها متعلقة بالنظام العام .

(٢١١)

القضية رقم ١٣٠٢ سنة ٨ القضائية

سب طئي . عدم ذكر اسم المني طيه صراحة في عبارات السب . استنبات . أمر موضوعي .

(المادة ١٤٨ و ٢٦٥/٢ ع ٢ = ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨)

لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه إليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملازمات التي اكتنفته إذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المني عليه صراحة في عباراته . ومتى استنبات المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

(٢١٢)

القضية رقم ١٣٠٦ سنة ٨ القضائية

استئناف . استئناف النيابة . اتصال المحكمة الاستئنافية بالموضوع المستأنف حكمه . سلطة المحكمة في نظر الموضوع من جميع نواحيه . عدم تعيدها بأي قيد تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف أربى طلب تطلبه في الجلسة . إن استئناف النيابة يحول للمحكمة الاستئنافية الاتصال بالموضوع المستأنف حكمه والنظر فيه من جميع نواحيه رغم ما تضمنه النيابة من القيود في تقرير الاستئناف أو تبديده في طلباتها بالجلسة .

جلسة ٢ مايو سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحومى باشا وعبد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢١٣)

القضية رقم ٩٥٧ سنة ٨ القضائية

إثبات . بلاغ الواقعة . شهادة الشهود في محضر البوليس . نظايرتها لما استند إليه الحكم في الإدانة . لا تأثيره .

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشهود في محضر البوليس
مفاير لما استند إليه الحكم وإنما العبرة بما أطمأنت إليه المحكمة بما استخلصته .
من التحقيقات ومن شهادة الشهود أينما كانت .

(٢١٤)

القضية رقم ١٣١٥ سنة ٨ القضائية

جناية . إحالتها إلى محكمة الجنج . الحلة الأدنى العقوبة .

(المادة ١٧ ع والقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإن أجاز لقاضى الإحالة أن يحيل إلى محكمة الجنج بعض الجنايات لتوقيع عقوبة الجنحة فيها إلا أنه ليس من شأن هذه الإحالة أن تغير طبيعة الجناية وتخضعها لجميع الأحكام الخاصة بالجنج بل هى تبقى جنائية على أصلها . وينبنى على ذلك أن محكمة الجنج تكون — كمحكمة الجنايات — مقيدة فى قضائها بالحدود المرسومة للظروف المخففة فى المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فلا تستطيع إذن أن تزل بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور . فإذا هى زلت عن ذلك فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويتعين نقض حكمها والقضاء بجعل العقوبة ثلاثة شهور .

(٢١٥)

القضية رقم ١٣١٦ سنة ٨ القضائية

(١) أوجه بطلان الإجراءات . متى تصح إثارتها لدى محكمة النقض ؟ عدم التمسك بها لدى محكمة

الدرجة الثانية . سقوط الحق في التمسك بها بعد ذلك .

شاهد :

(ب) احتفاظ المتهم بحق مناقشته في إحدى الجلسات . عدم تمسكه بذلك في أعلاها من الجلسات .

نفيه على محكمة الموضوع تقويت ذلك الحق عليه . لا يجوز .

(ح) سماعه بعد تحليفه اليمين بحضور المتهم . عدم اعترافه . يسقط حقه . إبعاد الشهود من قاعة

الجلسة . سماعهم على انفراد . مخالفة ذلك . لا بطلان .

(المادة ١٦٦ محقق)

١ — إن أوجه البطلان في الإجراءات التي يجوز أن يتمسك بها أمام محكمة النقض هي التي تقع أو التي يحصل التمسك بها أمام محكمة آخر درجة . فإذا لم يكن الطاعن قد أثار وجه البطلان أمام هذه المحكمة ، فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إذا احتفظ المتهم في إحدى الجلسات بحق مناقشة الشهود ولكنه لم يتمسك بذلك في الجلسات التالية ففي ذلك ما يفيد تنازله عنه ، ولا يجوز له من بعد أن ينهى على محكمة الموضوع أنها فوتته عليه .

٣ — إن المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات وإن كانت قد أوجبت إبعاد الشهود عن قاعة الجلسة ثم استدعاهم إليها واحدا بعد الآخر إلا أنها لم ترتب على مخالفة ذلك بطلانا . وكل ما في الأمر أن المحكمة تراعى في تقدير شهادة الشاهد أنها أذيت في هذا الظرف . وعلى كل حال فما دام الشاهد قد سمع بعد تحليفه اليمين بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه فإن حقه في الاعتراض يسقط لعدم تمسكه به في حينه .

(٢١٦)

القضية رقم ١٣١٨ سنة ٨ القضائية

تقدم - أحكام بالعقوبة غيابة - ٢٢٠ أروها - جنحة - غشقة - جنابة . (المادة ٢٧٩ تحقيق) .
إن القانون قد فرق بين الجنح والمخالفات وبين الجنابات فيما يتعلق بأثر الحكم الصادر غيابيا بالعقوبة . ففي مواد الجنح والمخالفات طالما لم يعلن هذا الحكم للحكم عليه فإنه لا يعتبر إلا مجرد إجراء من إجراءات الدعوى لا يترتب عليه سوى قطع المدة المقررة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية . وتبدأ من تاريخ صدوره مدة هذا التقادم . أما في مواد الجنابات فإن العقوبة المقضى بها غيابيا تكون من وقت صدور الحكم بها خاضعة لحكم سقوط العقوبة بالتقادم أسوة بالأحكام الحضورية . ولذلك فلا يجوز الحكم بالتقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة في جنابة صدر فيها حكم غيابي .

جلسة ٩ مايو سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوش باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢١٧)

القضية رقم ٩٧٠ سنة ٨ القضائية

(١) إثبات - خبير - طلب نذب غير لتقدير حالة التهم - عدم إلزام المحكمة بإجابه - سلطة المحكمة في تقدير حالة التهم -

(ب) محضر الجلسة - حكم - ورود حجة في الحكم دون المحضر - كاف لإثبات صدورها .

١ - لمحكمة الموضوع أن تستبين من وقائع الدعوى وظروفها أن الجاني سليم العقل ومسئول عما وقع منه . فهي ليست ملزمة بإجابه الدفاع إلى ما يطلبه من نذب خبير لتقدير حالة التهم العقلية مادامت هي قد استبان سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته بالجلسة ومن إجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة ومناقشته للشهود .
٢ - إن خلق محضر الجلسة من عبارة ما لا يدل حتما على عدم صدورها ، فإذا كانت هذه العبارة واردة في الحكم دون المحضر فهذا دليل كاف لإثبات صدورها فعلا .

(٢١٨)

القضية رقم ٩٩٧ سنة ٨ القضائية

وصف التهمة . تغيير في الحكم . مدى سلطة محكمة الموضوع في ذلك . شريك لفاعل أصل معين .
 احباره شريكا لفاعل أصل غير معين . جوارزه .
 (المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ تشكيل)
 لمحكمة الموضوع أن تغير في الحكم الذي يصدر منها بالعقوبة ووصف الأفعال
 الميئنة في أمر الإحالة بغير سبق تعديل في التهمة بشرط ألا توجه إلى المتهم أفعالا
 لم يشملها التحقيق وألا يكون التغير الذي تجريره من شأنه أن يحفل بحق الدفاع .
 فإذا اعتبرت المحكمة متهما شريكا في القتل ، وهو مقدم إليها بصفته فاعلا أصليا ،
 وكانت الأفعال التي وصفتها بالوصف الجديد هي هي بينها الأفعال المسندة إليه
 في أمر الإحالة والتي هي أساس الاتهام ، فانها لا تكون قد خالفت القانون في شيء .
 وكذلك لا مخالفة للقانون إذا قدم متهم إلى المحكمة باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة
 لشخص معين في جناية قتل فاعتبرته شريكا لفاعل أصلي غير معين من بين المتهمين ،
 لأن أساس الاتهام واحد في الحالتين لم يتغير وهو الاشتراك في القتل بطريق
 الاتفاق والمساعدة .

(٢١٩)

القضية رقم ١٥٢٦ سنة ٨ القضائية

نقض وإبرام . إعلان المتهم بالتهمة . المنع بطلان الحكم لعدم حصول هذا الإعلان . وجوب
 إبدائه قبل سماع أول شاهد بالجلسة . الطعن بهذا . لا يميز .
 (المادة ٣٠ تشكيل)
 بطلان الحكم لعدم إعلان المتهم بالتهمة هو بطلان متعلق بالإجراءات التي
 تحصل قبل المحاكمة فمن الواجب إبدائه قبل سماع أول شاهد بالجلسة وإلا سقط
 الحق فيه . فإذا كان المتهم قد حضر بنفسه جلسة المحاكمة ولم يدفع بهذا الدفع
 . فلا يجوز له أن يتسكك به من بعد .

(٢٢٠)

القضية رقم ١٥٣٩ سنة ٨ القضائية

دفاع . استيفاء إجراءات المحاكمة . جز القضية للحكم . طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات .
مدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .

مضى كانت إجراءات المحاكمة قد استوفيت قانوناً فإن المحكمة لا تكون ملزمة
بإجابة الدفاع عن المتهم إلى ما يطلبه من فتح باب المرافعة بعدد جز القضية للحكم
لتقديم مستندات لإثبات براءته .

(٢٢١)

القضية رقم ١٥٤٤ سنة ٨ القضائية

إثبات . قتل عمد . نيته . الحكم بالإعدام . اشتراط أدلة مينة لتوقيع هذه العقوبة .
لا ويوجب .

إن القانون لا يشترط لثبوت جريمة القتل والحكم بالإعدام على مرتكبها وجود
شهود رؤية أو قيام أدلة معينة، بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة في تلك
الجريمة من كل ما تظمن إليه من ظروف الدعوى وقرائنها . ومضى رأيت الإدانة
كان لها أن تقضى بالإعدام على مرتكب القتل المستوجب للقصاص دون حاجة
إلى إقراره أو إلى شهادة شاهدين برؤيته حال وقوع الفعل منه .

جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٣٨

برئاسة معادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٢٢)

القضية رقم ١٣٢٨ سنة ٨ القضائية

سواد مخدرة :

- (أ) طبيب . اتصاله بالمخدّر الذى وصفه علاجاً لمرضى . أساس هذه الإجازة . طبيب غير مرخص له فى الاحتفاظ بالمواد المخدرة . ضبطها عنده . حيازة غير مشروعة معاقب عليها .
(ب) دكتور قيد المواد المخدرة . القيد غير واجب إلا فى حالة الترخيص بمجازتها . طبيب غير مرخص له فى حيازتها . قيدها فى القيد . لا يخلصه من العقاب .

(القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

١ — للطبيب أن يتصل بالمخدّر الذى وصفه لمرضى لضرورة العلاج . وهذه الإجازة تقسم فى الواقع على أساس من القانون العام وهو سبب الإباحة المبنى على حق الطبيب فى مزاوله مهنته بوصف الدواء ومباشرة إعطائه للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال علته وانعدام أساسه . فهو وحده لا يتحول للطبيب ، بدون ترخيص من وزارة الصحة ، أن يحتفظ بالمخدّر فى عيادته لأى سبب من الأسباب . وإذن فالطبيب ، غير المرخص له من وزارة الصحة فى حيازة المخدّر ، ليس له أن يحتفظ بما يبقى لديه بعد علاج من صرف المخدّر بأسمائهم لاستعماله فى معالجة غيرهم ، ولا أن يحتفظ بالمخدّر نيابة عن المريض الذى صرف باسمه . فهو إذا ضبط لديه مخدّر كانت حيازته له غير شرعية معاقباً عليها .

٢ — إن المادة ٢٦ من قانون الاتجار بالمخدّرات لا توجب على الطبيب قيد المواد المخدرة فى دفتر خاص إلا إذا كانت حيازته لهذه المواد شرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة . أما إذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فتكون حيازته للمخدّر غير مشروعة ومعاقباً عليها ، ولا يخلصه من العقاب عليها قيده للمخدّر فى دفتر قيد المواد المخدرة .

المحضكة

وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه باطل لأنه لم يبين الواقعة بينا كافيا إذ أنه ذكر أسماء الأشخاص الذين قالوا إن الطاعن لم يعالجهم والذين قالوا إنه طالجهم ولكن بنسب الحقن التي يدعيها . أما الأشخاص الذين وجدوا على قيد الحياة وصادقوا الطاعن فلم يذكر الحكم أسماءهم . كما أنه لم يرد على أسباب البراءة التي بنى عليها الحكم الابتدائي الذي تأسس على أنه لا يصح أخذ المتهم بالشبهات . أما ما اعتمد عليه الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن فلم يكن إلا تلك الشبهات التي كانت مقدمة من النيابة وبجها الحكم الابتدائي وذكر أنها قد تكون محلا للاستنتاج ، إلا أن إثبات الجريمة بطريق الاستنتاج منها غير جائز لأنها لا تؤدي حتما إلى ثبوت الجريمة . ولكن الحكم الاستثنائي المطعون فيه أورد تلك الشبهات وختمها بالقول إنه لم يثبت أن المورفين صرف على الوجه المشروع ، أي أنه اعتبر الدليل على وقوع الجريمة من الطاعن أنه لم يثبت أن المورفين صرف على الوجه المشروع . وهذا تكليف بالمستحيل إذ لا يدرى أحد كيف يستطيع الطبيب أن يثبت أن المادة الواردة في تذكرة الدواء الذي يصفه للريض صرفت على الوجه المشروع . ويدخل في هذا أيضا قول الحكم إن المتهم لم يوضح كيفية صرف التذاكر وارتكابه على استبعاد تصوّر حصول أمر معين وعلى عدم إجماع الرأي الطبي على صلاحية دواء مع أن الواجب القانوني يقضى بأن مجرد وجود رأي يميز هذا العلاج بعمل البراءة واجبة .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أدان الطاعن من أجل تهنتين : تهمة إحراز المورفين بدون مسوّغ قانوني والتصرف فيه واستعماله في غير الأغراض الطبية وتسجيل تعاطيه للجمهور بمقابل ، وتهمة عدم قيد الوارد والمنصرف منه في دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة ، وقضى عليه بعقوبة جريمة واحدة طبقا لبادة ٣٢ من قانون العقوبات . وقد استند الحكم في ثبوت التهمة الأولى إلى أن الطاعن صرف تذاكر مورفين بأسماء أشخاص لا وجود لهم كما صرف كيات أخرى

بأسماء آخرين أنكر بعضهم علاجهم عنده وقرّر البعض الآخر أنهم تعالجوا عنده من أمراض لا تحتاج لحقنهم بالمورفين فضلا عن أن علاجهم كان في تواريج سابقة على صرف التذاكر بأسمائهم . كما استند إلى ما تبين من أن الطاعن صرف عدّة طب مورفين بأسماء أشخاص في فترات متقاربة مما يستفاد منه أنه لم يصرف كل هذه الكميات للأشخاص الواردة بأسمائهم ، وأنه قد تصرف فيها لتسهيل التعاطي للمدمنين لأنه لم يثبت أن المورفين الذي صرفه قد استعمله في أغراض مشروعة . وكان مما استند إليه الحكم أيضا أن الطاعن مع ضخامة الكمية المنصرفة بأسماء الأشخاص الذين ذكرهم بتذاكره لم يوضح كيفية صرفها فضلا عن أنه من المستبعد على طبيب مثله حضر حديثا إلى بندر بنى سويف أن يعالج عددا وافرا من المرضى الذين يستدعى علاجهم هذه المواد المخدّرة اللهم إلا إذا كانوا من المدمنين الذين أنسوا منه تمكينهم من الحصول على المخدّرات تحت ستار مهنته . وذكر الحكم أن القول بأن الطاعن كان يعالج بعض المدمنين بحقنهم بحقن مورفين "لنناقص تدريجيا وفقا للطريقة التي يراها ناجحة في علاجه مردود بدليل كثرة التذاكر المنصرفة باسم الشخص الواحد في فترات متقاربة لا تتفق مع طريقة العلاج التي ذكرها ، فضلا عن أن هذه الطريقة ليس بجما على صلاحيتها . وقد استخلص الحكم من الأدلة التي أوردها ومن ظروف الدعوى وملاحظاتنا أن الطاعن كان يستحضر بنفسه ، بتقريره تذاكر طبية ، كميات وافرة من المورفين بأسماء أشخاص لا وجود لهم تحت ستار حرقته لتسهيل تعاطي المدمنين إشباعا لرغباتهم نظير ما يستولى عليه من الأجر منهم . ثم عقب على ذلك بالقول إنه فضلا عما تقدّم فقد ضبط بعبادة الطاعن ١٦ أمبولة مورفين بنسبة ٢ . ١/ ولم يبين سببا مشروعا لوجود هذه الكمية بعبادته ولم يرصدها في الدفتر الخاص بذلك ، وإنما قال إنه كان يحرز تلك الجواهر المخدّرة على ذمة مرضى يعالجهم أو مرضى كان يعالجهم واستغنوا عما تبقى منها بعد علاجهم ليستعملها في معالجة مرضى آخرين . وسلوك الطاعن بعدم قيده هذه المخدّرات في الدفتر وعدم إرشاده عن الأشخاص الذين عالجهم بهذه المواد يجعل المحكمة تستنتج أنه لم يكن

حسن النية في إحرازها وإنما أحرزها ليسهل تماطيا للمدمنين بطريقة غير مشروعة . وكذلك عرض الحكم للرد على الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة الطاعن فقال إن أسبابه لا تنتمى مع شهادة الشهود ولا مع القرائن الكثيرة التي أوردتها ولا مع تصرفات الطاعن وإسرافه في صرف المواد المخترة مما يتبين منه بوضوح أن تصرفه فيها لم يكن بقصد العلاج وإنما كان لتسهيل التماطى بمقابل .

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم أفاض في بيان الواقعة ولا عيب فيه من هذه الناحية . أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم أغفل ذكر أسماء المرضى الذين صادقوه وواقفوه في دفاعه فلا يؤثر في سلامته لأنه مع تعويل المحكمة على أدلة الثبوت واستنادها إليها ما يفيد الرد على دفاع الطاعن وأنها لم تأخذ به ولم تصبته .

وحيث إنه يبين مما تقدم أيضا أن الحكم المطعون فيه رد على أسباب الحكم الابتدائي ردًا كافيًا كما أنه أورد الأدلة التي استند إليها في الإدانة وهي مما يصلح لأن تكون مقدمات تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها . وقد كان عبء الحكم في ثبوت إدانة الطاعن أنه حرر تذاكر بأسماء أشخاص كثيرين ثبت أن لا وجود لهم ، كما أن كثيرين ممن حرر تذاكر بأسمائهم لم يعالجوا عنده في تاريخ تحرير التذاكر . فإذا ما أضاف الحكم إلى ذلك قوله إنه لا يصلق الطاعن في دفاعه بأنه كان يقصد معالجة المرضى باستعمال المختبر لأن الأدلة توافرت على عكس ما يدعيه ، فضلاً عن أن مداواة المدمنين على المختبرات بالطريقة التي ذكرها غير مجمع على صلاحيتها علمياً . إذا أضاف الحكم ذلك في صدد نفي دفاع الطاعن فلا يصح القول بأنه أخذ بالشبهات والاستنتاج .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون لأنه أدان الطاعن على أساس أنه لم يمكس دقراً لقيد المواد المخترة التي في حيازته مع أن الطبيب غير ملزم قانوناً بمكس الدقتر إلا إذا كان حاصلاً على إجازة خاصة من وزارة الصحة بإحراز المختبر ، وهذا الشرط لم يتوافر في الدعوى الحالية ، ونفس الحكم يقول بذلك ولكنه يرى أنه ليس من الضروري تحقيقه . وهذا خطأ لأنه لا يتعارض

مع نص المادة ٢٦ من قانون المخدرات مخفي، بل يتعارض مع جميع نصوص القانون المذكور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لتهمة إمساك الدقتر في صدد ما وجد من المخدرات عند الطاعن سلم بأنه لم يكن لديه تذكرة رخصة من وزارة الصحة ، ولكنه قال إنه ليس هناك مع ذلك ما يمنع الطبيب من التصرف لمصلحة أحد المرضى فيما يمكن أن يتبقى لديه من حقن المورفين بعد علاج المريض الذي صرفت له بشرط أن يقيد ذلك في دفتر قيد المواد المخدرة .

وعلى هذا الأساس أدان الحكم الطاعن من أجل التهمة الثانية .

وحيث إن المادة ٣٦ من قانون الاتجار بالمخدرات لا توجب على الطبيب قيد المواد المخدرة في دفتر خاص إلا إذا كانت حياته لهذه المواد شرعية عن طريق وجود ترخيص صريح لديه من وزارة الصحة ، فإذا لم يوجد لديه هذا الترخيص عاقبه القانون على الحياة الغير المشروعة كلما وجد عنده مخدر . أما قول الحكم بأن الطبيب غير المرخص له من وزارة الصحة بحيازة المخدر أن يحتفظ بما يتبقى لديه بعد علاج من. صرف ذلك المخدر بأسمائهم لاستعماله في معالجة فيهم ، أو أن يحتفظ بالمخدر نيابة عن المريض الذي صرف باسمه — أما قول الحكم هذا فظاهر البطلان ولا يستقيم بحال مع نصوص القانون ولا مع غرض المشرع من وضع حد لاستعمال المخدرات في غير ما أجازته من الأغراض .

وحيث إنه لا جدال مع ذلك في أن للطبيب أن يتصل بالمخدر الذي وصفه لمريض لضرورة العلاج إلا أن هذه الإجازة مرجعها في الواقع القانون العام وهو سبب الإباحة المبنى على حق الطبيب في محاولة مهنته بوصف الدواء ومباشرة إعطائه للمريض. ولكن هذا الحق يزول وينتدم قانونا بزوال عاتقه وانعدام أساسه ، فهو لا يخول وعنده للطبيب بدون ترخيص من وزارة الصحة أن يحتفظ بالمخدر في عيادته لأى سبب من الأسباب .

وحيث إنه متى تقرر ذلك كانت حيازة الطاعن للخطر الذي ضبط لديه غير شرعية وكان غير ملزم بالقيء في أى دفتر . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قال بتوافر عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٤/٣٥ من قانون المواد المخدرة مع عدم وجود تذكرة رخصة لدى الطاعن قد أخطأ في تأويل القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن موضوعا بالنسبة للتهمة الثانية (تهمة إمساك الدفتر) والحكم ببراءة الطاعن منها .

وحيث إن العقوبة التي أوردتها القانون واحدة بالنسبة لكل من الجريمتين اللتين طلب معاقبة الطاعن عنهما وقد وقع العقاب على أساس أنه من جريمة واحدة منهما طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم مسلما بالنسبة للتهمة الأولى وجب اعتبار العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه جزاء عن تلك التهمة ويتعين إذن رفض الطعن موضوعا فيما يختص بهذه التهمة .

(٢٢٣)

القضية رقم ١٥٤٥ سنة ٨ القضائية

نقض وإلزام . الأحكام الجائز الطعن فيها . حكم برفض دفع فرجة . غير مه خصومة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

إن مفهوم المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات هو أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام المنهية لخصومة بالنسبة لمن يريد الطعن عدا ما استثنى في هذه المادة من الأحكام الصادرة في الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية . فالحكم الصادر برفض دفع فرجة يسقوط الدعوى العمومية وعدم وجود صفة للبلغ وقبول دفع بطلان تقرير الخبير الأول وندب خبير آخر لخص الأوراق وعمل حساب قبل الفصل في الموضوع هو من الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض لأنه ليس منهيًا لخصومة ، بل مازالت الدعوى بعد صدوره قائمة حتى ينفذ الحكم التمهيدى ويقضى في موضوعها .

(٢٢٤)

القضية رقم ١٥٦٤ سنة ٨ القضائية

دعوى مباشرة . حق المدعى المدني في رفعها . أساسه . وجود تحقيقات سابقة من البوليس أرتائية . لا يشترط .

إن المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تشترط لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني وجود تحقيقات سابقة فيها من البوليس أو النيابة، بل إن هذا الحق قد خول أصلا للدعي بالحق المدني للحفاظ على حقوقه في الحالات التي لا يقوم البوليس أو النيابة العامة بالتحقيقات فيها بناء على شكوى المجنى عليه .

جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨

برئاسة معاذ مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحوشي باشا ومحمد كامل الزيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٢٥)

القضية رقم ١٣١٠ سنة ٨ القضائية

تقضى وإزام . أسباب الطعن . عدم تقديمها في الميعاد لوجود القضية بقلم النائب العمومي . عدم قبول الطعن شكلا .

إن وجود القضية بمكتب النائب العام لا يشفع للطعن في عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد القانوني، بل متى كان الثابت أن الحكم ختم في الميعاد فعلى من أراد الطعن فيه أن يطلب من القلم الجنائي صورة منه ليتمكن من إعداد أسباب طعنه ولولم تكن القضية موجودة بالقلم . فإذا هولم يفعل واكتفى بأن قدم وجها للطعن مبناه أن القضية أرسلت إلى مكتب النائب العمومي فلم يتسن له الاطلاع على الحكم الصادر فيها وإعداد أسباب التقض وتقدمها في الميعاد القانوني، ثم قدم بعد الميعاد أسباب طعنه الأخرى، فهذه الأسباب المقدمة بعد الميعاد لا يلتفت إليها . ويكون وجه الطعن المقدم منه في الميعاد مرفوضا لأنه لا يعمس سلامة الحكم في شيء .

(٢٢٦)

القضية رقم ١٥٥٢ سنة ٨ القضائية

تفتيش :

(١) تفتيش شخص . متى يجوز ذلك لرجال الضبطية القضائية ؟

(ب) التلبس . حالته . حصرا . متى يجوز لرجال الضبطية القضائية حق التفتيش في هذه الحالات ؟

(ج) تلبس . مجزوء رؤية المتهم . لا تكفى . صورة واقعة .

(المواد ١٥٨ و ١٥٩ و ١٨٠ و ٣٠ بمحقق) .

١ — لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه وبدون

إذن من سلطة التحقيق إلا في الأحوال التي يجوز للقانون لم فيها القبض عليه وهي .
التلبس بالجرمة والحالات الأخرى الواردة في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

٢ — إن حالات التلبس واردة في القانون على سبيل الحصر . ويجب ،
لكي يجوز في هذه الحالات لرجال الضبطية القضائية حق التحقيق وما يستتزمه
من قبض وتفتيش ، في الحدود التي رسمها القانون ، أن يكون مأمور الضبطية قد .
شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى الحالات المذكورة . أما إذا كان غيره هو الذي
شاهد حالة التلبس ، فيجب أن يكون مأمور الضبطية قد انتقل إلى محل الواقعة .
عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وحين آثارها ومعالم وقوعها .

٣ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه وصل إلى علم المحقق من رجال .
المباحث أن المتهم يتجر بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بهذا إلى دكان المتهم الذي .
اعتاد الجلوس أمامه ، فلما رأى المحقق ومن معه قام وجرى يريد الاختفاء أو الهرب ،
تبعوه هم وأمسكوه ، وفتش الضابط وضبط معه المخدر — فهذه الواقعة لا تدل .
على قيام حالة التلبس إلا إذا كان انتقال ضابط البوليس إلى دكان المتهم حصل بناء .
على أن أحدا شاهد المتهم يتجر بالمخدرات ، أما إذا كان الانتقال قد حصل بناء على .
مجزوء شهادات وظنون لدى رجال المباحث ، فإن رؤية المتهم يمرى لا تكفى لإثبات .
قيام حالة التلبس قانونا . ولذلك يجب أن يعنى الحكم بيان المعلومات التي حصل .
الانتقال على أساسها يمكن التثبت من قيام حالة التلبس أو عدم قيامها .

المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه باطل لاستناده في إدانة الطاعن إلى محضر التفتيش الذى أجراه ضابط البوليس بغير إذن من النيابة العامة أو رضا من الطاعن وفي غير حالة من أحوال التلبس .

وحيث إنه لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش أى شخص بغير رضائه وبدون إذن من سلطة التحقيق إلا في الأحوال التى يتناول القانون لم فيها القبض عليه وهى التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن حالات التلبس واردة في القانون على سبيل الحصر، ويجب لكي يتناول في هذه الحالات لرجال الضبطية القضائية حق التحقيق وما يستلزمه من قبض وتفتيش في الملود التى رسمها القانون أن يكون مأمور الضبطية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى الحالات المذكورة، أما إذا كان غيره هو الذى شاهد حالة التلبس فيجب أن يكون مأمور الضبطية قد انتقل إلى محل الواقعة عقب ارتكابها ببرة يسيرة وعاب آثارها وبمعالم وقوعها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن على أساس ما ثبت للحكمة من أن ضابط البوليس نقشه فوجد يجيبه الداخل ملبة من الصفيح بداخلها عشرون قطعة أثبت التحليل أنها من الأفيون، وذكر الحكم أن هذا التفتيش أجرى على أثر ما وصل إلى علم المحقق من رجال المباحث أن المتهم يتجسس بالمختبرات فذهب المحقق ومعه من أخبره بهذا إلى دكان المتهم الذى اعتاد الجلوس أمامه ، وعند ما رأى هذا الأخير المحقق ومن معه قام وجرى يريد بذلك الاختفاء أو الهرب ، فقبوه وأمسكوه ونقش الضابط وضبط معه المختبر . وعقب الحكم على ذلك بأن "معلومات المحقق التى وصلتته ومدو المتهم حين رآه وكان جالسا بالمكان الذى قيل إنه يجاس فيه مباشرة تجارة المختبرات . كل ذلك يقطع بأن المتهم حين ضبط كان في حالة تبعث الضابط

على الاعتقاد بأنه منلبس بجرمته وصح إذن القبض عليه . ومتى كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا لأنه من مستلزمات ذلك القبض ” .

وحيث إن هذه المقدمات التي أوردها الحكم المطعون فيه لا تدل على قيام حالة التلبس إلا إذا كان انتقال الضابط البوليس إلى محل الطاعن حصل بناء على أن أحدا شاهد الطاعن يبيع المخدرات ، أما إذا كان الانتقال قد حصل بناء على مجزوء شهادات ووطنون لدى رجال المباحث فإن رؤية الضابط الطاعن يجري ويعيد ولا تتوفر معها حالة التلبس قانونا . وإذن كان يتعين أن يبين الحكم ذلك ويذكر مبنى المعلومات التي أوجبت انتقال الضابط وأسماها ، سيما وأن الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة الطاعن لبطان محضر التفتيش قد ذكر أنه لا يصدق شهادة المخبرين محمود حميد ومحمد رضوان إسماعيل من أنهما رأيا الطاعن قبل التفتيش يبيع المخدرات وأنهما بلغا الضابط بالأمر . وكان هذا يستوجب من المحكمة الاستثنائية أن تقول كلمتها ، هي الأخرى في صدد صدق أو كذب شهادتهما لأن قيام حالة التلبس يتوقف على ذلك وجودا وعدما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه مضيا لقصوره في التسنيد . ويتعين إذن قبول الطعن موضوعا وقض الحكم .

(٢٢٧)

القضية رقم ١٥٦٩ سنة ٨ القضائية

حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن - أساسه - الاحتذار بالمرض - وجوب بحثه .

(المراد ١٣٢ و ١٦٣ و ١٨٧ محقق)

إن حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن أساسه الوحيد تخلف المعارض عن الحضور، فيجب أن يكون مشتملا على إثبات هذا التخلف وعلى الرد على كل دفاع يقدم تبريرا له . وإذن فعل المحكمة أن تزن في حكمها العذر الذي يقدمه محامي المتهم التفتيب وتتعرف ما إذا كان من شأنه أن يحول فعلا دون حضوره الجلسة فتؤجلها حتى يزول أم أنه عذر مقصود به تعطيل نظر الدعوى قترفضه . أما أن تعتبر المحكوم عليه متخلفا وتقضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن دون التنويه في حكمها برأيها في المرض الذي يدعى أنه أقعده عن الحضور وفي الشهادة الطبية المقدمة منه لإثبات ذلك فهذا نقص في التسبيب وإخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

المحكمة

وحيث إن الوجه الثالث مبنى على أن محكمة الموضوع أخلت بحق الدفاع إخلالا مبطلا للحكم . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه كان مريضا وقت المحاكمة الاستئنافية وقدم محاميه للمحكمة بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ شهادة تثبت مرضه ، فأجلت القضية بجلسة ١٦ مارس سنة ١٩٣٨ ، وفيها تقدم المحامي للمحكمة بشهادة طبية طالبا التأجيل بسبب مرض الطاعن أيضا ، فلم تأخذ المحكمة بالشهادة وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .

وحيث إنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن المحكمة الاستئنافية قضت غاييا بتشديد العقوبة الصادرة ابتدائيا ضد الطاعن ، فعارض في الحكم وتقدم محاميه بالجلسة المحددة لنظر المعارضة طالبا التأجيل بسبب مرض المحكوم عليه مستندا في ذلك إلى شهادة طبية قدمها ، فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٦ مارس سنة ١٩٣٨ . وفيها طلب المحامي من جديد التأجيل للسبب عينه وقدم شهادة طبية

لإثبات المرض، فرفضت المحكمة التأجيل ونظرت في الدعوى، وقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن الطاعن تخلف عن الحضور دون أن يقول في حكمها شيئا عن حضور محاميه وتمسكه بالمرض كإعذار من حضور المحكوم عليه المعارض.

وحيث إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أساسه الوحيد تخلف المعارض عن الحضور فيجب أن يكون مشتملا على إثبات هذا التخلف وعلى الرد على كل دفاع يقدم تبريرا له. ولذا فقد كان من واجب محكمة الموضوع أن تزن في حكمها العذر الذي قدمه محامى الطاعن، وتتعرف ما إذا كان من شأنه أن يحول فعلا دون حضوره الجلسة فتؤجلها حتى يزول، أم أن العذر مقصود به تعطيل نظر الدعوى فترفضه. أما أنها تعتبر المحكوم عليه متخلفا وتقضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون التنويه في حكمها برأيها في الشهادة الطيبة والمرضى المدعى بأنه أقعد الطاعن عن الحضور فهذا لاشك نقص في التسيب وإخلال بحق الدفاع يبنى عليه حرمان المحكوم عليه من إبداء دفاعه في التهمة الموجهة إليه لو كان عذره صحيحا.

(٢٢٨)

القضية رقم ١٥٧٧ سنة ٨ القضائية

مادة مستدعية . تعريفها .

(المادة ٢٠٤ ع = ٢٤٠)

إن القانون لم يرد فيه تعريف للعامة المستدعية. ولكنها، بحسب المستفاد من الأمثلة الواردة في المادة الخاصة بها، يتحقق وجودها بنقص أحد الأعضاء أو أحد أجزائه، وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية. وكذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكتفى وقوعه تكوينا، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب. ومتى أثبت الحكم أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفته فقدت، ولو فقدنا جرحيا، بصفة مستدعية فذلك كاف للتلامته.

المحكمة

وحيث إن مبنى وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأنه اعتبر أن الإصابة التي أحدثها الطاعن خلفت عاهة مستديمة لدى المحنى عليه مع أنها عبارة عن ورم بخصر اليد اليمنى وبه إعاقة طفيفة في حركة النخى تقلل من كفاءة اليد عن العمل بما لا يزيد عن ٣٪ ، ومع أن المحنى عليه من ذوى الأملالك لا يباشر مهنة تستلزم الشغل بيده . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن العاهة لا تعتبر مستديمة إلا إذا استحالت علاجها بأية طريقة ، وأن الدفاع طلب ندب الطبيب الشرعى ليبين إذا كان المحنى عليه شفى من إصابته وهل يمكن شفاؤه منها ، ولكن المحكمة لم تفصل في هذا الطلب .

وحيث إنه لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديمة ولكنها على حسب الاستفادة من الأمثلة التي ضربها القانون في المادة الخاصة بها تناول فقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه وكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . ولم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الواجب توفره لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه عنه من تقرير الطبيب . ويكفى إذن لسلامة الحكم أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفته قد فقدت ولو فقدا جزئيا بصفة مستديمة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن في جناية الضرب الذى تسببت عنه العاهة لما ثبت من أنه ضرب المحنى عليه بضربا شوم على إصبعه انخنصر الأيمن فأحدث به الإصابة الميئنة بالكشف الطبي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي إعاقة بحركة نخى وبسط المفصل السلامى العلوى مما يقلل من كفاءة المحنى عليه على العمل بما يقدر بنحو ٣٪ . وفي هذا الذى ذكره الحكم ما يكفي لثبوت العاهة المستديمة .

التي أدين من أجلها الطاعن . وإذن يكون الشق الأول من الطعن على غير أساس .

وحيث إن ما أورده الطاعن في الشق الأخير من طعنه مردود كذلك لأنه لم يرد في محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب من المحكمة نذب الطبيب الشرعي حتى كان يأخذ عليها عدم الرد على طلبه ، بل ذكر المحامي عنه أن مسألة العاهة مسألة تقديرية للقاضي وليست من اختصاص الطبيب ، والحكم إذ ذكر أن الخفي عليه أصيب بعاهة مستديمة يستحيل برؤها قد رد على ما أثاره الدفاع وأثبت أنه تخلف عن الضرب عاهة وأنها لا تبرأ بمضى الزمن .

جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد المرحومي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٢٩)

القضية رقم ١٢٩٣ سنة ٨ القضائية

تزوير . استعمال المحزور المزور . جريمة مستمرة . حدها . عدم ذكر تاريخ الطعن بالتروير وتاريخ رفع الدعوى في الحكم . متى لا تكون له أهمية ؟ (المادة ١٨٣ ع ٢١٥)

إن استعمال المحزور المزور جريمة مستمرة لا حد لها إلا الحكم نهائيا في الدعوى الحاصل فيها الاستعمال أو الحكم نهائيا بتزوير المحزور أو حصول التنازل عن التمسك بالمحزور قبل الحكم في الدعوى التي استعمل فيها . فإذا كان الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير والذي استعمله المتهم حكم بتزويره من المحكمة المدنية في تاريخ معين ، والظاهر من محضر جلسة المحاكمة الجنائية أن الجلسة الأولى التي أعلن بها المتهم وحضرها فعلا كانت في يوم معين كذلك ، وأنه لم يكن قد انقضى من تاريخ الحكم مدنيا بالتزوير حتى المحاكمة مدة الثلاث السنوات المقررة لسقوط .

الحق في إقامة الدعوى ، فان إغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتروير وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا أهمية له .

المحكمة

من حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن النيابة العمومية أعلنت في وصف التهمة أن تاريخ الجريمة هو ٣١ مارس سنة ١٩٣١ ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل ذكر تاريخ رفع الدعوى حتى يبين الزمن الفاصل بين تاريخ وقوع الجريمة وتاريخ رفع الدعوى ، ويتسنى لمحكمة النقض التحقق من أن الدعوى العمومية وقت رفعها كانت قائمة لم تسقط ، ولا محل للاعتراض بأن جريمة استعمال المحزور المزور من الجرائم المستمرة إذ من الواجب على كل حال بيان مدى استمرارها . على أن جريمة الاستعمال حسب رأى بعض فقهاء القانون تنقطع عند ما يطعن الختم في السند بالتروير في قلم الكتاب ، لأن الاستعمال بعد ذلك يصبح مستحيلا ، ولذا يبدأ التقادم من تاريخ الطعن بالتروير ، والحكم المطعون فيه لم يبين التاريخ المذكور .

وحيث إن استعمال المحزور المزور جريمة مستمرة لا حد لها إلا الحكم نهائيا في الدعوى الحاصل فيها الاستعمال ، أو الحكم نهائيا بتروير المحزور أو حصول التنازل عن التمسك بالمحرر قبل الحكم في الدعوى التي استعمل فيها . وظاهر من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن السند المطعون عليه الذي استعمله الطاعن حكم بترويره من المحكمة المدنية في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ ، كما هو ظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن الجلسة الأولى للمحاكمة الجنائية التي أعلن بها الطاعن وحضرها فعلا كانت في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، ثم صدر الحكم الابتدائي بالإدانة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٦ ، فلم يكن إذن قد انقضى من تاريخ الحكم بالتروير مدتها حتى المحاكمة ، بل حتى صدور الحكم الابتدائي بالإدانة مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى . هذا بصرف النظر عما يكون قد تغلغل ذلك من

تحقيقات جنائية قاطعة للتقدم . ومن هذا يبين أن الدعوى العمومية لم تسقط بمضى المدة ، ومن ثم يكون إغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتزوير وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا أهمية له خلافا لما يزعمه الطاعن .

وحيث إن الوجه الثانى مبناه أن الحكم المطعون فيه معيب إذ هو لم يبين توافر أركان جريمة التزوير التى بنيت عليها جريمة الاستعمال فلم يذكر ركن تغيير الحقيقة ولا ركن العمد ولا ركن الضرر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض لجريمة التزوير قال إنه ظهر للحكمة من الاطلاع على السند المطعون فيه أنه تحرر أصلا باستلام مبلغ من المتهم من أصل الإيجار المستحق عليه ، ثم نزع المتهم منه العبارة التى تشير إلى هذا الشرط صراحة بأن قطع منه جزءا بآلة حادة ثم لصق طرفيه على الصورة التى أصبح عليها الآن ، ومع ذلك فإن صيغة السند بحالته المزورة قد كشفت عن هذا التزوير إذ لم يرد به سبب للدين ، كما أن عبارته التى اختتم بها تشير صراحة إلى أنه إيصال استلام دين فى ذمة المتهم إذ جاء فيه "تحرر هذا إيصالا بالاستلام وللمعمل بموجبه عند الزوم" تلك العبارة العامة التى اعتاد الجمهور إضافتها إلى إيصالات استلام الديون لاسندات الدين المثبتة للديونية . وبهذا الذى ذكره الحكم نتوافر جميع أركان جريمة التزوير ، من تغيير الحقيقة بطريقة قطع جزء من المحرر استعمال معه الإيصال إلى سند دين ، فتتحقق بذلك الإضرار بالمخمس عليه ، وكان ذلك كله بعمل الطاعن وعمله .

عن التقرير المقدم فى ١٩ أبريل سنة ١٩٣٨

من حيث إن الوجه الأول يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قال صراحة بأن السند المطعون فيه بالتزوير خال من سبب الدين ، وإن هذا السند أصبح إيصالا بدين ، وإذن ما كان يجوز حمله أى حق قبل المبنى عليه ، ومن ثم يفتى ركن الضرر فى جريمة الاستعمال .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قالت فعلا بخلو السند بعد قطع الكتابة الخاصة بالإيجار من سبب الدين ، وليس معنى

هنا أن السند أصبح باطلا لا ينال صاحبه حقا ، لأن خلو السند من بيان سبب المديونية لا يبطله قانونا .

وحيث إن الوجه الثاني بنى على أن الحكم خال من الأسباب إذ هو استند إلى أسباب الحكم الابتدائي وإلى ما أضافه إليها وهي نلتخص فيما يأتي :

(أولا) تقرير الخبير ، وهو لا شأن له في الطريقة التي تم بها التزوير ، إذ هو غير في الخطوط ، وطريقة التزوير هي قطع ولصق لا تزوير في الخطوط .

(ثانيا) جدم تمسك الطاعن بالمقاصة عند مطالبة المحني عليه له بالإيجار . وهذا مردود بأن المحني عليه إنما كان يطالب بإيجار مستحق طرف والدلة الطاعن لا الطاعن نفسه .

(ثالثا) ذكرت المحكمة طريقة التزوير وهي قطع جزء من السند بآلة حادة ثم لصقها على الصورة التي أصبح عليها . وهذا الذي قالته المحكمة ليس إلا ترديدا لأقوال المحني عليه ، وكان على المحكمة أن تقول لم أخذت بهذا القول وصدقته .

وحيث إن ما جاء في الشرطين الأول والثالث ليس إلا جدلا فيما استندت إليه المحكمة من تقرير الخبير وأقوال المحني عليه بأن السند مكون من جزئين أخذنا من محرر أصلي قطع بآلة حادة ووصل ما بين الجزئين من كتابة ثم ضمنا إلى بعضهما ليكونا المحرر المزور موضوع الاتهام . ومثل هذا الجدل متعلق بالأدلة ، وتقديرها من اختصاص قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به . على أن الثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تكن بتقرير الخبير وشهادة المحني عليه بل رايته بنفسها السند وأثبتت حالته على النحو المتقدم .

أما عن الشرط الثاني الخاص بعدم جواز المقاصة بين الدين الثابت في السند المزور وبين الدين الذي كان يطالب به المحني عليه ووزنته من بعده مما اضطر الطاعن إلى عدم التمسك بالسند المدعى بتزويره في القضايا التي رفعت من المحني عليه خلافا

لما ذهب إليه الحكم ، فهو دفاع موضوعي لم يبدئه الطاعن لدى محكمة الموضوع فليس له أن يمترض على الحكم من هذه الناحية .

(٢٣٠)

القضية رقم ١٢٩٤ سنة ٨ القضائية

تل عمد مع سبق الإصرار . اتفاق على القتل . مياصرة كل منهم فعل مادي من أفعال القتل . كفاية في اجارة فاعلا أصليا . (المواد ٣٩ و ١٩٤ و ١٩٥ ع = ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢)

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين اتفقوا على قتل المجنى عليهم ، وأضروا على ذلك فانتظروهم حتى مروا بهم وانهالوا عليهم ضربا بالمصى الفليطة وأيدى البدلات وألقوا بهم في النيل ، وكانوا كلما حاول المجنى عليهم النجاة والعودة إلى الشاطئ يضربونهم ويقذفونهم بالطوب حتى فاضت أرواحهم وابتلعهم اليم ، فغيا ذكره الحكم من اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليهم وإصرارهم عليه ومساهمة كل منهم في مقارفته بمباشرة عمدا عملا من الأعمال المكونة له ما يدل بجلاء على أن كلا من المتهمين ارتكب جناية القتل العمد مع سبق الإصرار .

(٢٣١)

القضية رقم ١٥٨٦ سنة ٨ القضائية

سرقة الأوراق والمستندات بواسطة من قدمها إلى المحكمة . صاحب الورقة . سرقة إياها بعد تقديمها . عقابه . (المادة ٢٩٨ ع = ٢٤٣)

إن جريمة سرقة الأوراق والمستندات التي تقع بمن قدمها إلى المحاكم أثناء تحقيق قضية بها هي جريمة من نوع خاص نص عليها قانون العقوبات في المادة ٢٩٨ بغية إلزام الخفيوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في المخاصمات القضائية والتنبيه إلى أن السندات والأوراق التي يقدمها كل منهم للحكمة تصبح حقا شائعا للفرعدين يسوغ للنصم الآخر أن يعتمد عليها في إثبات حقوقه . فلذلك وما دام نص هذه

السادة صريحا في عقاب من قَدَّم الورقة ثم سرقتها ، فإن هذا النص يتناول حتما صاحب الورقة الذي يسرقها بعد تقديمها .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع لم تحقق دفاع الطاعن بالنسبة لفعل التغير في قيمة الإيصالات المدعى بتزويرها وأنها استندت في إدانته في جريمة التزوير إلى دليل احتيالي وهو وجود مصلحة له في التزوير مع أن مصلحة خصمه في ذلك قائمة أيضا . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة نسبت إليه أنه غير في تاريخ الإيصالات دون أن تبين الدليل على ذلك ، وإنه ثبت من وقائع الدعوى أن تلك الإيصالات تقدمت لمكتب المحامي عن المدعية في قضية مدنية لإجراء الصلح على أساسها وبقيت فترة من الزمن في متناول أيدي الخصوص ولما استرذها الطاعن قدّمها إلى المحكمة على ملاتها . وقد سلم الحكم بهذه الواقعة التي تنفي أن الطاعن كان خالي الذهن من حصول أى تلاعب في الإيصالات ، كما تنفي أنه إذا كان ثمة تغير فإن الفاصل له غير الطاعن ، ولكن المحكمة للرد على تلك النتيجة انترعت من الخيال واقعة وهي قولها إن الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير مع أنه من المحتمل أن الخصم هو الذي أحدث التغير للكيد للطاعن . وإذا تطرق الاحتمال إلى التدليل سقط الاستدلال به .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه يبين أن المحكمة لم تنسب للطاعن أنه هو الذي أجري التغير في الإيصالات بنفسه بل قالت : "إنها ترى أن التزوير حصل لمصلحة المتهم (الطاعن) بقصد استئثار مبالغ مما هو مطالب بها ، كما ترى من ظروف الحادث ومن واقعة سرقة المتهم المستندات ، وهي التهمة الأخرى الموجهة إليه ، مما يجعل تهمة التزوير ثابتة قبله " . ومؤدى ذلك أن المحكمة رأت أن حصول التغير في الإيصالات وقع لمصلحة الطاعن واعتبرته مسئولاً جنائيا عنه بصرف النظر عما إذا كان هو الذي أحدث ذلك التغير بنفسه أو أنه اتفق مع غيره على إحداثه ، ومن ثم يكون قول

الطاعن إن المحكمة نسبت إليه أنه غير في الإيصالات دون أن تبين الدليل لا أساس له . أما ما يثيره من أنها استندت في إدانته إلى دليل احتمالي وهو وجود مصلحة له في التزوير مع أن مصلحة خصمه في ذلك قائمة أيضا وهي الكيد له فهو نزاع موضوعي خاص بتقدير الدليل ، وهو من شأن محكمة الموضوع فلا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكيم الابتدائي والاستثنائي أدانا الطاعن في جريمة الاستعمال مع أنهما لم يمرضا لها مطلقا ولم يدللا على وقوعها من الطاعن ، وكل ما جاء منها قول الحكم المطعون فيه : " إنه يجب توقيع عقوبة واحدة عن التهمتين الأولى والثانية لوقوعهما لفرض واحد " . ومن ثم يكون من الواجب نقض الحكم من هذه الناحية ، خصوصا وإن جريمة الاستعمال لا تتم إلا إذا كان المتهم قد استعمل السند المزور مع علمه بهذا التزوير . وعدم الإشارة في الحكم إلى شيء من هذا يبطله .

ومن حيث إنه وإن كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يتكلم على جريمة الاستعمال بالذات إلا أنه ظاهر من أسبابه أن الطاعن هو الذي قدم الإيصالات المزورة في القضية المدنية التي كانت قائمة بينه وبين السيدة رشيدة مصطفى رياض وأنه هو الذي ارتكب جريمة التزوير في تلك الإيصالات مما يؤدي إلى علمه بالتزوير وقت أن استعملها ، وهذا يكفي لسلامة الحكم على تلك الجريمة .

على أنه لا مصلحة للطاعن في إثارة هذا الوجه بعد أن أدانته المحكمة الاستثنائية بعقوبة واحدة عن جريمتي التزوير والاستعمال طبقا للمادة ٣٢ عقوبات .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جريمة سرقة الإيصال المقدم منه إلى المحكمة مع أن هذا الإيصال ملك للطاعن ومقدم منه فلا يمكن عدّه سارقا له إذا أخذه جهرا أو خفية . ومن ثم يكون الحكم إذ أدان الطاعن في هذه التهمة قد وقع باطلا . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الظروف التي قيل إنه أخذ فيها ذلك الإيصال يتعدم معها القصد الجنائي لأن الثابت أنه قدم طلبا .

لاسترداد مستنداته، وتحت تأثير العقيدة بإجابة هذا الطلب حصل الاستيلاء عليها، فلما رفض الطلب ردت الأوراق، وفي هذه الحالة يكون الحكم باطلا أيضا .

ومن حيث إن جريمة سرقة الأوراق والمستندات التي تقع من قديمها إلى المحاكم أثناء تحقيق قضية بها هي جريمة خاصة نص عليها القانون في المادة ٢٩٨ عقوبات بقصد إلزام الخصوم سلوك سبيل النعمة والأمانة في المخاصمات القضائية والتنبيه إلى أن السندات والأوراق التي يقدمها كل من الخصمين تصبح حقا شاملا للفریقین، ويجوز للعجم الآخر أن يعتمد عليها في إثبات حقوقه . وما دام النص جاء صريحا في عقاب من قديم الورقة ثم سرقتها فهو يتناول بطبيعة الحال مالك الورقة الذي يسرقها بعد أن يقدمها كما هو الحال في الدعوى الحالية . وإذن يكون اعتراض الطاعن من هذه الناحية عديم الأساس : أما ما يشير أخيرا من عدم توفر القصد الجنائي لديه فهو نزاع موضوعي يلت فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة المطلقة في تقدير الأدلة المعروضة عليها، فأثبت أن الطاعن حضر إلى كاتب الجلسة المدنية وطلب منه الاطلاع على القضية رقم ٣٥٧ قلوب سنة ١٩٣٦ واستلام مستندات، فطلب منه إحضار أمر بذلك من حضرة القاضي فذهب وعاد ومعه أمر بتسليم المستندات عند عدم المانع، فذهب هو إلى حضرة القاضي وأفهمه بأن القضية محجوزة للمحك، فأمر القاضي بالرفض . وبعد أن رجع إلى حجرته أرجع إليه المتهم (الطاعن) القضية وفحصها فتبين له أنه ينقص مستند من عشرة مستندات كانت فيها قدمت من المتهم في الجلسة فأفهم المتهم ذلك فانكر أخذه وقال إنه لم يقدم في الجلسة غير تسع مستندات فكذبه في ذلك الشاهد (كاتب الجلسة) وأخبره أن عدد المستندات مدرج في القضية، وعرض الأمر على كاتب أول المحكمة فهذه المتهم بإبلاغ النيابة، وأخيرا أخرج المتهم المستند من جيبه وسلمه للشاهد الذي تقرر أيضا أن المستندات العشرة كانت مشبوبة بدبوس . وقد عرض الحكم بعد ذلك للدفاع البطاعن الوارد في وجه الطعن فقال "إن المحكمة ترى أن دفاع المتهم غير جدي خصوصا وقد قرر محمد حسني أفندي أن المستندات العشرة كانت مشبوبة بدبوس

مع بعضها كما أنه تبين أن المستند الذي أخفاه المتهم مطعون فيه بالتزوير ومن الصعب أن يكون للصدف دخل في ترتيب كل ذلك، وظاهر من ذلك أن محكمة الموضوع فصلت في دفاع الطاعن، وفصلها نهائى ولا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(٢٣٢)

القضية رقم ١٥٨٨ سنة ٨ القضائية

دخول منزل . ضبط شخص مخبئ بمنزل آخر في منتصف الليل . المادة ٣٢٣ أو ٣٢٤ ع لا تنطبق على هذه الواقعة . المادة المطبقة هي المادة ٣٢٥ ع .
(المراد ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ ع = ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ضبط مخبئ بمنزل المخفى عليه في منتصف الليل فليس في ذلك ما يفيد أن المتهم دخل بقصد إجرامى مما نص عليه في المادة ٣٢٣ أو ٣٢٤ من قانون العقوبات كمنع حيازة الغير بالقوة أو ارتكاب جريمة . وإذن فهذه المادة لا تنطبق على هذه الواقعة . وإنما المادة المنطبقة عليها هي المادة ٣٢٥ التى تعاقب على مجرؤ اختفاء الشخص فى المنزل عن أعين من لهم الحق فى إخراجهم دون اشتراط: توفر قصد آخر لديه .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن أن المادة ٣٢٣ عقوبات التى طبقها الحكم المطعون فيه تنص على عقاب من دخل عقارا بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو من دخل عقارا بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر . ولم يثبت الحكم أن الطاعن كان فى إحدى هذه الحالات، ولذلك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولا يجوز القول إن ما نسب للطاعن يقع تحت حكم المادة ٣٢٥ عقوبات وإن العقوبة واحدة فى المادتين لأن الطاعن رتب دفاعه على أساس المادة ٣٢٣ عقوبات

التي حوكم بمقتضاها ولأنه لا يجوز عدلا أن يحاكم متهم طبقا لمادة لم توجه إليه لاختلاف الدفاع في كل حالة .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي أن المتهم (الطاعن) ضبط غنبتا بمنزل المحني عليه في منتصف الليل .

ومن حيث إن الحكم إذ طبق المادة ٣٢٣ عقوبات على الواقعة الثابتة فيه قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه ليس في تلك الواقعة ما يفيد أن المتهم دخل بقصد إجرائي مما نص عليه في المادة المذكورة كمنع حيازة الغير بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه .

ومن حيث إن واقعة وجود الطاعن مخفيا في منزل المحني عليه وإن كانت لا تدخل تحت نص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات إلا أنها تدخل في حكم المادة ٣٢٥ من نفس القانون التي تعاقب على مجرؤ اختفاء الشخص في المنزل عن أعين من لهم الحق في إنجازه ، ولا يشترط توفر قصد آخر له .

ومن حيث إن العقوبة المقررة بها على الطاعن تدخل في نطاق المادة ٣٢٥ عقوبات المذكورة فلا مصلحة له في التمسك بالخطأ الحاصل في التطبيق القانوني . ما دامت الواقعة الثابتة في الحكم كانت موضوع الدفاع .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن مسكن الطاعن الشرعي هو نفس العقار الذي وقعت فيه الحادثة فلا يمكن إذن أن يقال إنه دخل مسكنه الشرعي لارتكاب جريمة فيه .

ومن حيث إن ما جاء بهذا الوجه ليس إلا دفاعا موضوعيا لم يتقدم به الطاعن لدى محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢٣٣)

القضية رقم ١٥٩٠ سنة ٨ القضائية

مثل خطأ . رابطة سببية . انعدامها . انعدام الجريمة . مثال . مسؤولية مدنية .

(المادة ١٥٢ مدني والمادة ٢٠٢ ج = ٢٣٨)

إنه لا يكفي للإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المحكوم عليه، بل يجب أيضا أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بنسب وجود هذا الخطأ . ويتبين على ذلك أنه إذا انعدمت رابطة السببية ، وأمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ ، انعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها . فإذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسؤولا جنائيا عن جنحة القتل الخطأ لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، وأن هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه إلى الخلف بنير احتياط فقتل المحبى عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في ذلك لانعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المحبى عليه ، لأن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يجرسها تابع له ليس له أية علاقة أو صلة بالخطأ الذي تسبب عنه القتل والذي وقع من التابع وحده .

على إن إخلاء المتهم (صاحب السيارة) من المسؤولية الجنائية لا يخليه من المسؤولية المدنية ، بل إن مسؤوليته مدنيا تتوافر جميع عناصرها القانونية متى أثبت الحكم أن التابع كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت أن تسبب بخطئه في قتل المحبى عليه .

المحكمة

وحيث إن طعن الطاعن الثاني حاز شكله القانوني .

وحيث إن هذا الطاعن الثاني ينشأ على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه لأنه أدانته في جنحة القتل الخطأ مع أن رابطة السببية بين الفعل المنسوب إليه وبين الحادث غير موجودة إذ أن تركه العربة في الطريق

العام لم يكن سببا مباشرا أو غير مباشر في دفع محمد سعيد المتهم الأول (الطاعن الأول) العربية إلى الخلف ، ولو أن الطاعن كان موجودا عندهما لما منع ذلك محمد سعيد حارس العربية من دفعها لخلف ، على أن الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يترك العربية من غير حراسة أحد ، بل تركها في حراسة محمد سعيد المذكور . فإذا ارتكب هذا الأخير جريمة ما كان دفع العربية للخلف نشأ عن ذلك وفاة أحد الأفراد ، فالمسئولية تقع عليه وحده دون الطاعن صاحب العربية أو سائقها . والثابت في الحكم المطعون فيه أيضا أن حارس العربية لم يحركها لخلف بواسطة عزكها حتى يقال إن الطاعن أهمل ويمكن من قيادة العربية شخصا غير مصرح له بالقيادة ، وإذن فلا مسئولية على الطاعن .

وحيث إنه لا يكفي للإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المحكوم عليه ، بل يجب أيضا أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وينبغي على ذلك أنه إذا انعدمت رابطة السببية وأمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ انعدمت الجرمية معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن وآخر في جنحة قتل المجنى عليه خطأ على أساس أنهما تسببا في القتل من غير قصد ولا تمتد بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما وعدم مراعاة الطاعن للوائح بأن دفع المحكوم عليه الآخر العربية لخلف دون تنبيه لأحد ودون طلب ذلك من السائق (أى الطاعن) فاصطدمت العربية بالطفل ، وبأن ترك الطاعن العربية في الطريق العام بلا قائد فكان الشخص الآخر من دفعها فنشأ عن ذلك اصطدامها بالمجنى عليه وإصابته بالإصابات التي نشأت عنها وفاته . وقد استند الحكم في ثبوت هذه الواقعة المتقدمة على المحكوم عليه الآخر إلى " أن التهمة ثابتة عليه من أقواله وشهادة جميع شهود الإثبات من أنه هو الذى دفع السيارة

الخلف فأصبحت المني على وقضت على حياته". أما بالنسبة للطاعن فقد ذكر الحكم أن التهمة ثابتة قبله "من أنه هو المالك والسائق للسيارة وكان الواجب عليه عدم تركها وحدها بالطريق العام ولو لم يكن المتهم الآخر معه في العمل لما أهتم بإعداد السيارة للسير ودفعها للخلف في غيبته ، وكونه يترك السيارة للمتهم الآخر الشخص الغير مصرح له بقيادة سيارة والذي ترتب على عمله قتل المني عليه " .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه اعتبر الطاعن مسؤولاً جنائياً عن جنة القتل الخطأ لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع الشخص الآخر الذي يعمل معه ، وأن هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط فقتل المني عليه ، مع أن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يحرمها تابع له ليس له أية علاقة أو صلة بالخطأ الذي تسبب عنه القتل والذي وقع من المحكوم عليه الآخر وحده . ولم يكن لترك الطاعن سيارته في الطريق مع تابعه أية صلة أو ارتباط مباشر بالحادث . ومتى تقزز ذلك وجب القول بخطأ الحكم في معاقبة الطاعن عن الجريمة التي أدين فيها لامتداع الرابطة بين عمله وبين قتل المني عليه وتعين بالتالي قبول الطعن موضوعاً وتقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من عقوبة على الطاعن .

وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن المحكوم عليه الآخر كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت أن تسبب بخطئه في قتل المني عليه يكون قد بين توافر جميع العناصر القانونية التي تتحقق بها مسؤولية الطاعن مدنياً عن الجريمة التي وقعت من تابعه . ولذلك يكون الحكم سليماً من هذه الناحية ويتعين إذن رفض الطعن بالنسبة لما قضى به الحكم من تعويض مدني .

جلسة ٦ يونية سنة ١٩٣٨

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : هيد الفتاح السيد بك ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٣٤)

القضية رقم ١٢٩٨ سنة ٨ القضائية

(أ) تعدد الجرائم الناشئة عن فعل واحد . عقاب المتهم من الجريمة الأشد عقوبة . يحول دون محاكمته مما عداها من الجرائم الناتجة من الفعل فيه . (المادة ٣٢ ع)
(ب) انتخاب . غور شامل . المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ . جنحة ضرب بالمادة ٢٠٦ ع . وقوعها لمناسبة انتخاب عضو مجلس المديرية فى الفترة المنصوص عليها فى المرسوم . دخولها فى متناولها .

١ — إن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف . فلا تصح مؤاخذه المتهم إلا على جريمة واحدة هى الأشد عقوبة . وبصدد الحكم فى هذه الجريمة تنهى المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . وكذلك تكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانونا لتلك الجرائم واحدة .

فإذا كان الثابت أن المتهم لم يطلق إلا عيارا ناريا واحدا قصد به إصابة شخص بعينه فأخطأ وأصاب غيره لم يقتل ، بغضات محكمة الجنائيات وأدائته فى تهمة شروعه فى قتل من أخطأه وفى الوقت ذاته حفظت للنيابة الحق فى أن تقيم عليه دعوى أخرى مستقلة لشروعه فى قتل من أصيب فانها تكون قد أخطأت . لأن محاكمة المتهم عن الفعل الذى وقع منه وهو إطلاق العيار النارى بنية القتل تحول دون إعادة محاكمته عن الفعل عينه وعن أية نتيجة من نتائجه . على أنه مادام ظاهرا من وصف التهمة الذى أحيل به هذا المتهم من قاضى الإحالة ما يدل على أنه شرع فى قتل المجنى عليهما الاثنين فى وقت واحد بعيار نارى واحد ، فما كان يجوز لمحكمة الجنائيات أن تجزئ الدعوى على نحو ما فعلت لأن فى هذه التجزئة ما يفيد أنها تخلت عن الفصل فى تهمة مطروحة عليها قانونا .

٢ - ان المرسوم بقانون بالعفو الشامل عن بعض الجرائم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ نص في المادة الثانية منه على العفو عفواً شاملاً عما ارتكب في الفترة بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من الجرائم الواردة فيها، ومنها جنحة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات القديم متى وقعت بمناسبة الانتخاب في المدة المتقدم ذكرها . بجنحة الضرب الواقعة في الفترة المحددة في ذلك القانون لمناسبة انتخاب عضو لمجلس المديرية - وهو انتخاب عام يتبع فيه أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب - تدخل في متناول النص المذكور متى كان الانتخاب قد حصل هو أيضاً في الفترة المذكورة .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن المقدم من الطاعن الأول يتحصل في أن النيابة العامة: طلبت في جلسة المحاكمة أن تعدل وصف التهمة بالنسبة لهذا الطاعن وتجعل تهمة أنه شرع في قتل الأستاذ أحمد هشام المحامي همدا وفي قتل عبد الغفار مهران عمداً، وذلك بأن أطلق حياراً نارياً قاصداً قتلها فآخفاً المحنى عليه الأول وأصاب المحنى عليه الثاني، فاعترض الدفاع على هذا التعديل، فقررت المحكمة اعتبار تصحيح التهمة الواردة في أمر الإحالة، على النحو الذي طلبته النيابة، توجيه تهمة جديدة للطاعن وهي الشروع في قتل عبد الغفار مهران، وأمرت بنظر الدعوى بحالتها بناء على أمر الإحالة، وحفظت للنسبة الحق في اتخاذ ما تراه بشأن التهمة الجديدة وهي شروع الطاعن في قتل عبد الغفار مهران . ويقول الطاعن إن قرار المحكمة هذا يدل على أن الحكم المطعون فيه أدانته في تهمة الشروع في قتل الأستاذ أحمد هشام فقط ولا ينصرف إلى إصابة عبد الغفار مهران . وعلى هذا الأساس لا تتوافر نية القتل لدى الطاعن لأن الوقائع المادية التي أثبتتها المحكمة والتي حددها المحنى عليه أحمد هشام أفندى لا يمكن أن تتفق بحال مع وجود هذه النية، لأن الميار لم يصب المحنى عليه مع أن المسافة بينه وبين الطاعن لا يمكن أن تسمح بالقول بأن الطاعن أخطأ الرماية .

وحيث إن الطاعن الأول أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه "شرع في قتل الأستاذ أحمد هشام المحامي عمدا وذلك بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأخطاه وأصاب عبد الغفار مهران فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى . وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو عدم إحكام الرماية بالنسبة للجنى عليه الأول وإسماف المحنى عليه الثانى بالعلاج". وتبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن النيابة طلبت من المحكمة أن يعدل الوصف إلى أن "المتهم الأول كامل موسى شرع في قتل الأستاذ أحمد هشام المحامي عمدا وفى قتل عبد الغفار مهران عمدا وذلك بأن أطلق عيارا ناريا قاصدا قتلها فأخطأ المحنى عليه الأول وأصاب المحنى عليه الثانى وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى، وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو عدم إحكام الرماية بالنسبة للجنى عليه الأول وإسماف المحنى عليه الثانى بالعلاج". فاعترض الدفاع على هذا التعديل ودفع بعدم قبوله بدعوى أن النيابة لا تملك توجيه تهمة جديدة، وأن الوصف المتقدم به المتهم من قاضى الإحالة هو تهمة شروعه في قتل الأستاذ أحمد هشام فقط . ثم قررت المحكمة "اعتبار تصحيح التهمة الموجهة إلى المتهم فى أمر الإحالة على محكمة الجنايات الذى طلبته النيابة بالجلسة ليس تداركا لسوء فى عبارة الاتهام وإنما هو توجيه تهمة جديدة لهذا المتهم وهى الشروع فى قتل عبد الغفار مهران ، وأمرت بنظر الدعوى بمحالتها المرفوعة بها بقرار الإحالة وحفظت للنيابة الحق فى اتخاذ ما تراه بشأن التهمة الجديدة وهى شروع المتهم فى قتل عبد الغفار مهران . وبعد أن نظرت المحكمة الدعوى أدانت الطاعن الأول على أساس التهمة الميينة فى قرار الإحالة وهى "أنه شرع فى قتل الأستاذ أحمد هشام المحامي عمدا وذلك بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأخطأ لعدم إحكام الرماية وأصاب عبد الغفار مهران".

ومن حيث إن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف ، فلا

تصح مؤاخذه المتهم إلا على جريمة واحدة وهي الأشد عقوبة ، وتتمى المسئولية الجنائية عن الفعل وجميع نتائجه بصعود الحكم في هذه الجريمة . وكذلك يكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجرائم واحدة .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول . لم يطلق إلا عياراً نارياً واحداً قصده به إصابة الأستاذ أحمد هشام فأخطاه وأصاب عبد الغفار مهران ، تكون محاكمة الجنائيات إذ أدانت الطاعن في تهمة شروعه في قتل الأستاذ أحمد هشام وحفظت في الوقت نفسه للثأية الحق في أن تقم عليه دعوى أخرى مستقلة لشروعه في قتل عبد الغفار مهران . قد أخطأت قانوناً لأن ما تصوّرته من إمكان محاكمة الطاعن مرة أخرى عن إصابة المجنى عليه الثاني . تصوّر خاطئ ، إذ أن محاكمة الطاعن عن الفعل الذي وقع منه وهو إطلاق العيار الناري بنية القتل . تحول دون إعادة المحاكمة عن الفعل نفسه وعن أية نتيجة من نتائجه .

ومن حيث إنه ظاهر من جهة أخرى أن في وصف التهمة الذي أحيل به الطاعن . من قاضى الإحالة ما يدل على أنه شرع في قتل المجنى عليه في وقت واحد لما كان يجوز للمحاكمة أن تجزئ الدعوى على نحو ما فعلت ، لأن في تلك التجزئة ما يفيد أنها تخلت عن الفصل في تهمة مطروحة عليها قانوناً . على أن تلك التجزئة كانت في الواقع مستحيلة ، حتى أن المحاكمة نفسها لم تقو على مواجهة حقيقة تلك الاستعالة ، فلم تستطع العمل على تنفيذ مقتضى التجزئة التي قالت بها ، لأن حكماها المطعون فيه تناول بحث إصابة المجنى عليه الثاني عبد الغفار مهران ، إذ قال . في صراحة إن العيار الذي أطلقه الطاعن أخطأ المجنى عليه الأول وأصاب المجنى عليه الثاني وما كان الحكم ليستطيع أن يسكت عن هذا البيان الذي تقتضيه حتماً وحدة الفعل الجنائي .

وحيث إنه مع فرض أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في واقعة إصابة عبد الغفار مهران (المجنى عليه الثاني) ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم بالنسبة .

لاستنباط توافرية القتل لدى الطاعن فيما يختص بالمجنى عليه الأول خلافا لما يزعمه الطاعن، لأن الحكم للمطعون فيه وهو يعرض لنية القتل لم يتعرض لإصابة عبد الفقار مهران وإنما أثبت أن الطاعن الأول قصد قتل أحمد هشام أفندى مستندا في ذلك إلى أنه "استعمل آلة قاتلة بطبيعتها (بندقية) وأطلقها على المجنى عليه بعد توجيهها عليه بشكل يدل على أنه إنما يقصد منه القتل لا الإرهاب". وهذا الذي استند إليه الحكم يسوغ استخلاص نية القتل منه، فلا محل إذن للطعن على الحكم من هذه الناحية لثملقها بتقدير موضوعي .

وحيث إن محصل وجهي الطعن المقدمين من الطاعن الثاني أن في الحكم المطعون فيه قصورا بعبه ويطله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم لم يدل على توافرية القتل تدليلا قانونيا ، لأن مجزء القول الذي أورده بأن نية القتل مستتجة من الآلة التي استعملت في الجريمة ومن مكان الإصابة لا يكتفى وحده للحكم على وجود تلك النية، إذ في غالب الأحوال تكون الآلة التي استعملت موجودة مع الفاعل بطريق الصدفة ولم يكن معه غيرها ، وإن الطاعن لو كان معه غير المطواة عصا لاستعمل العصا ، وهو يحمل المبرة بحكم صناعته بحيث لو كان معه غيرها لاستخدمها . وكذلك الحال بالنسبة لموضع الإصابة قد تصادف مقتل من المجنى عليه عفوا وعن غير قصد من الفاعل . ويزيد الطاعن على ذلك أنه دفع أمام المحكمة بأنه كان في حالة استفزاز وقت الحادثة وأنه ما كان يقصد إلا دفع الأذى عن أحمد هشام أفندى ولم يكن مالكا لكل أعضائه . وهذا إن صح فهو المسئولة الجنائية أو على الأقل يكفل استبعاد نية القتل ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تحققه ولم تكن باردة عليه .

وحيث إن هذا الوجه على غير أساس لأن استخلاص محكة الموضوع توافرية القتل من أدلة الدعوى ووقائعها أمر موضوعي من شأنه الفصل فيه كما تقدم القول . وقد ذكر الحكم أن نية القتل ثابتة قبل الطاعن الثاني من طعنه المجنى عليه بألة قاتلة وهي سكين في مقتل من جسمه وهو الصدر فنقدت لتجويرف

الصدر ولولا إسعاف المجنى عليه بالعلاج لقتضت على حياته . وما ذكره الحكم هذا يصلح لأن تبني عليه النتيجة التي استخلصتها المحكمة . أما ما يشير الطاعن من أنه كان في حالة استفزاز فلا يجديهِ لأن قيام حالة الاستفزاز بفرض محبتها لا يستلزم حتماً انعدام نية القتل التي أثبتتها المحكمة عليه .

وحيث إن الطاعنين الثالث والرابع تقدما إلى المحكمة بطالب الحكم بسقوط الدعوى العمومية لأن قانون العفو الشامل يتناول الجريمة التي وقعت من كل منهما .

وحيث إنه ثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعنين الثالث والرابع المذكورين من أجل جنحة ضرب منطبة على المادة ١/٣٠٦ من قانون العقوبات القديم، وأن سبب هذا الحادث يرجع إلى انتخاب الشيخ عبد الرحيم عبد الجواد عضواً لمجلس مديرية أسبوط، وأن الأستاذ أحمد هشام رأى أن يطعن في صحة انتخابه فكلف أحمد على محمد بأن يقدم الطعن . وقد سعى الشيخ عبد الرحيم لديه لكي يتنازل عن الطعن فلم يقبل، وحضر الأستاذ أحمد هشام والأستاذ حسين أبو زيد عن الطاعن وحصلت المرافعة بينهما في الطعن بجلسته ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ . وفي نفس هذا اليوم بسراى محكمة أسبوط نوح الأستاذ أحمد هشام من قاعة الجلسة المنظورة بها الطعن ثم حصلت الواقعة . وقد تبين من المذكرتين المقتدتين من النيابة أن الانتخاب الذي فاز فيه الشيخ عبد الرحيم عبد الجواد المذكور بالترشيح كان محمداً له يوم ٦ مارس سنة ١٩٣٧ وهو اليوم الذي حدد بالمرسوم الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٧ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجالس المديرات .

وحيث إن المرسوم بقانون العفو الشامل عن بعض الجرائم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ نص في المادة الثانية منه على العفو عما ارتكب في الفترة بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من الجرائم الواردة فيها ومنها جنحة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات القديم إذا وقعت بمناسبة الانتخاب في المدة المتقدم ذكرها .

وحيث إن جمعة الضرب التي وقعت من الطاعين تدخل في متناول النص المذكور لأنها وقعت لمناسبة انتخاب أعضاء مجلس المديرية وهو انتخاب عام يتبع فيه أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، ولأن تاريخ وقوعها وتاريخ الانتخاب الذي وقعت بسببه يدخلان في الفترة المحددة في قانون العفو . ولذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والحكم بسقوط الدعوى العمومية تطبيقاً لقانون العفو المذكور .

(٢٣٥)

القضية رقم ١٣٢٣ سنة ٨ القضائية

دفاع شرعي . تقدير الوقائع لقول بقاءه أربابناؤه . سلطة محكمة التفتيش ذلك .
إن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو إلى نفيها متعلق بالموضوع ، وللمحكمة الفصل فيه ولا معقب عليها إذا كانت تلك الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها . فإذا تقي الحكم قيام حالة الدفاع الشرعي لما ثبت لدى المحكمة . أن كلا من الفريقين المتضارين حينما اشتبك في المضاربة كانت عنده نية الاعتداء على الفريق الآخر فلا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(٢٣٦)

القضية رقم ١٦٠٥ سنة ٨ القضائية

وصف التهمة . متهمون قدّموا للعائكة بالمادتين ٢٠٤ / ٢ و ٢٠٦ / ٢ . عقابهم بالمادة ٢٠٧ شروط انطباق هذه المادة . توافق على التمدى . عنصر العدد . سبق الإصرار يشمل الوقائع .
(المواد ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٢٠ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٤٣)
إن كل ما تستلزمه المادة ٢٠٧ عقوبات هو أن يقع الضرب بالعصى أو نحوها من عصبة مكونة من خمسة أشخاص على الأقل أتمحت إرادتهم في أن واحد على

الاعتداء على المحنى عليه . فاذا قدم سبعة متهمين لهكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢/٢٠٤ و ٢/٢٠٦ على تهمة ضربهم المحنى عليهم ضربا تخلفت عنه عاة مستديمة بأحدهم وذلك مع سبق الإصرار ، فلما عرضت لهكمة لوقائع الدعوى لم تقتنع بتوافر ظرف سبق الإصرار فاستبعدته ولم تهتد إلى تعيين المتهم المسئول عن العاة فبرأت المتهمين جميعا منها ، ثم برأت ثلاثة من المتهمين السبعة لعدم ثبوت اشتراكهم فى الحادث وانتهت إلى أن أربعة من المتهمين مع آخرين مجهولين هم الذين اعتدوا على المحنى عليهم بالعصى وأحدوا بهم جروحا أعجزتهم عن أعمالهم الشخصية مدة أقل من عشرين يوما حالة كونهم ضمن عصبة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص ، وطبقت عليهم المادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ عقوبات ، فان لهكمة إذ فعلت ذلك لا تكون قد أخلت بدفاع المتهمين المحكوم عليهم بتطبيقها المادة ٢٠٧ . ذلك لأن التوافق الذى تقتضيه المادة ٢٠٧ إنما هو جزء من كل بالنسبة لظروف سبق الإصرار الذى كان مطروحا بحثه على لهكمة فمن حق لهكمة إذن أن تنزل منه إلى التوافق دون تنبيه المتهمين ، ولأن عنصر العدد كان كذلك مطروحا على لهكمة وتناولته المرافعة ، وما دامت المرافعة قد تناولت هذين الركنين اللذين أثبتتهما الحكم فليس للحكوم عليهم أن يشكوا إخلالا بحق الدفاع .

(٢٣٧)

القضية رقم ١٦٠٧ سنة ٨ القضائية

(أ) إثبات - التلليل فى المواد الجنائية - ليس له طريق قانونى مرسوم - تأييد الواقعة بدليل لائق - جوازه - الاعتماد على واقعة وردت بحكم منى صادر بعد تقديم البلاغ الكاذب - بلاغ كاذب :

(ب) كذب البلاغ - لا يشترط ثبوته من حكم بالبراءة أو من أمر بحفظ الدعوى - استنتاج ثبوته من التحقيقات الماروطة على لهكمة أو القى أجرتها هى - إيراد الأدلة على ذلك - صحة الحكم -

(ح) قصد جنائى - برأته - (المادة ٢٦٤ / ١ ع ٢٠٥)

١ — إن القانون لم يرم في المواد الجنائية طريقا خاصا للقاضى يسلكه في تحضى أدلة الدعى . فكلما له أن يستند في حكمه إلى ما تقدم الحادثة أو قارنها من وقائع كذلك له أن يعتمد على ما لحقها من ذلك . ففى جريمة البلاغ الكاذب إذا اعتمد القاضى على واقعة معينة أوردها حكم مدنى صدر بعد تقديم البلاغ فليس في ذلك أدنى مخالفة للقانون .

٢ — لا يشترط في ثبوت كذب البلاغ ضرورة صدور حكم بالبراءة أو أمر بالحفظ في موضعه بل للحكمة أن تقول بكذب البلاغ المرفوعة به الدعى أمامها بناء على ما تستخلصه هى من التحقيقات المطروحة عليها أو التى أجرتها . وهى إذ تفعل ذلك وتورد الأسباب المؤدية إلى كذب البلاغ يكون حكمها صحيحا .

٣ — يكفى في بيان القصد الجنائى لدى المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب أن يذكر الحكم أن سوء القصد مستفاد من التبليغ على الصورة التى قدم بها البلاغ ، ومن طلب المبلغ تفتيش المبلغ ضده وإصراره على هذا التفتيش مع علمه بأن لا سرقة ، (وهى موضوع البلاغ) ومع علمه بالدعى المدنية التى كانت منظورة في ذلك الوقت بشأن الأشياء المدعاة سرقتها ، ومع علمه بأن تلك الأشياء حتى لو أسفر التحقيق عن وجودها لدى المبلغ ضده فإنها إنما سامت إليه نتيجة اتفاق بينهما .

(٢٣٨)

القضية رقم ١٦٠٩ سنة ٨ القضائية

جرح خطأ . رابطة السببية . ماهيتها . القول باتفاقها . وجوب بيان ذلك في الحكم . ساقى سيارة . مخالفة مرور . تصادم .

(المادة ٢٠٨ ع ٢٤٤)

إن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة إحداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هى علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور

وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ . وإذا تقي الحكم وجود رابطة السببية بين خطأ المتهم (وهو سائق سيارة) والتصادم الذي وقع دون أن يبين كيفية إمكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة إليه ، فإن هذا يكون قصورا يعيب الحكم عيبا جوهريا يبطل له .

المحكمة

ومن حيث إن الطاعة تنبئ على الحكم المطعون فيه في الوجهين الأول والرابع من أوجه الطعن أنه ذكر أن الطاعة هي التي صدمت بسيارتها سيارة المتهم ، واستند في ذلك إلى أسباب لا تؤدي حقا إلى النتيجة التي ذهب إليها ، ثم رجع الحكم قول المتهم من أن المدعية كانت تقود سيارتها بسرعة دون أن يبين مدى هذه السرعة ، كما ذكر أن رابطة السببية بين الحادث وبين سير المتهم في اتجاه ممنوع سلوكه متعمدة مع أن الواقعة التي أثبتتها صريحة في أن المتهم كان يسير في اتجاه ممنوع ، ووضح أنه لولا هذه المخالفة لما أمكن تصور وقوع الحادث .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع بنت حكم البراءة ورفض طلب التعويض على أن الطاعة هي التي كانت مسرعة بسيارتها ، أما المتهم فكان يسير ببطء ، وعلى أنه لا توجد رابطة السببية المباشرة بين مخالفة المتهم لتعليمات البوليس الخاصة بعدم سير العربات بشوارع تجريلي من الشرق للغرب وبين التصادم الذي وقع بين عربة الطاعة والعربة التي كان يقودها المتهم .

وحيث إن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة إحداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر لو لم يقع الخطأ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى عدم وجود رابطة سببية بين خطأ المتهم والتصادم لم يبين كيف يمكن أن يتصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة إليه . أما قول الحكم بعد ذلك إن المتهم حاول منع التصادم وقت الحادثة فلا يفيد قانونا انعدام رابطة السببية إذا ثبت أن المتهم ارتكب المخالفة التي كانت السبب الأساسي للحادث .

وحيث إن ما ذكره الحكم عن الطاعة من السير بسرعة لا ينفي مسئولية المتهم إذا ثبت وقوع خطأ منه كان له أثر في حصول الحادث . وكل ما يمكن أن تنتجه تلك السرعة إن صحت هو التأثير في مدى المسئولية المدنية على أساس اشتراك الطاعة والمتهم معا في الخطأ المرتكب .

وحيث إن في عدم بيان الحكم للأساس الذي بنى عليه انتفاء رابطة السببية بين الخطأ المنسوب للتهم والحادثة قصورا يعيبه ميبا جوهريا . ولذا يتعين نقضه بالنسبة للدعوى المدنية وإحالة القضية الى محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية للحكم في تلك الدعوى مجددا من دائرة أخرى . ولا حاجة لبحث باقي الأوجه بعد ذلك .

جلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٣٨

رئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبمضور حضرات : محمود المروغنى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٣٩)

القضية رقم ١٣٢٤ سنة ٨ القضائية

قتل . نية القتل . ثبوتها . محكمة الموضوع . الرقابة عليها في ذلك .

إن البحث في ثبوت نية القتل لدى الجاني من سلطة قاضى الموضوع . وهو متى اقتنع بثبوتها وأورد دليل اقتناعه كان تقديره في ذلك بمنجاة من رقابة محكمة النقض . فإذا استخلصت المحكمة ثبوت هذه النية من الآلة المستعملة في الجريمة ومواضع الإصابات وظروف الحادثة، وكلها عناصر صالحة لبنى عليها ذلك ، فلا سبيل للجدل لدى محكمة النقض فيما ارتأته المحكمة .

(٢٤٠)

القضية رقم ١٥٣٠ سنة ٨ القضائية

تقضى إعدام . إسناد باطل . استناد المحكمة إلى رواية لأصلها . اعتمادها على هذه الرواية وحدها . نقض . إن استناد محكمة الموضوع إلى رواية قالت بوجودها في التحقيقات ولا أصل لها فيها يبطل حكمها لا بثنائه على أساس فاسد . وذلك إذا كانت هذه الرواية هي عماد الحكم .

(٢٤١)

القضية رقم ١٥٣٤ سنة ٨ القضائية

تبادله . ستم في جنائية . ستم آخر في جنعة . تقديم اللجنة مع الجنائية إلى محكمة الجنائيات . فصل اللجنة عن الجنائية . صالح التهم في اللجنة شاهدة في الجنائية . لا يجب .

إذا أحيل متهمون إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم ، بعضهم عن جنائية وبعضهم عن جنعة ، فلا جناح على محكمة الجنائيات إن هي فصلت اللجنة عن الجنائية ، كما لا جناح عليها إذا هي سممت المتهم في اللجنة بعد فصلها شاهدة في الجنائية ، فانه لا شيء في كلا الأمرين يخالف للقانون .

جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات : محمود المريجوش باشا ومحمد كامل الرشيدى بك
ومحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٤٢)

القضية رقم ١٥٢٧ سنة ٨ القضائية

تفتيش :

(أ) التفتيش المحظور قانونا ، تفتيش بواسطة رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكب جريمة وجمع الاستدلالات ، متى يكون غير محظور . سيارة واقفة فى الطريق ، تفتيشها لضبط مخدر ، جواز .
(ب) تلبس ، ذكر حالاته حصرا فى القانون . التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب . لا يجوز .
(ح) سيارة ، تفتيشها لضبط مادة مخدرة . تأسيسه على أن المتهم كان فى حالة تلبس بسرعة السيارة .
(ال مواد ٨ و ١٥ و ١٨ و ٣٠ تحقيق) لا يجوز .

١ — إن التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذى يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكب الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إحراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور ، ويصح الاستنباط به كدليل فى الدعوى ، فالتفتيش الذى يقص فى سيارة واقفة فى الطريق لا يحرمه القانون ، والاستدلال به جائز .

٢ — إن القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتبثيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب . وإذن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية — مادام المتهم لم يكن فى إحدى حالات التلبس المذكورة — إجراء التفتيش استنادا إلى أن حالته أقرب ما تكون إلى حالة التلبس الاحتبارى .

٣ — لا يجوز قانونا تبرير التفتيش بمقولة إن المتهم كان فى حالة تلبس بجريمة سرقة مادام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة المقول بها ولم يكن التفتيش

حاصلا على أساس أن هناك جريمة سرقة، بل على أساس وجود مادة مخدرة يراد ضبطها .

الحكمة

وحيث إن الأسباب التي ينشأ عليها الطاعنان طعنهما نتجصل في أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم الابتدائي قضى بالبراءة لعدم مشروعية تفتيش السيارة الحكومية التي كانت في حيازة أولها ، وجاء حكم محكمة الدرجة الثانية بفحس نفس النظرية وانتهى إلى القول بأن حيازة السيارة كانت حيازة غير مشروعة بل هي جريمة سرقة فيكون تفتيشها لذلك قد وقع صحيحا . ولتأييد هذا النظر الخاطئ ذكر الحكم أيضا أن ظروف الحادث تجعل الحالة أقرب مما تكون إلى حالة التلبس الاعتباري . ويقول الطاعنان إن الحكم مع ذلك سلم بأن الطاعن الأول سائق للسيارة التي تتبع مصلحة المساحة وأنه لذلك تكون حيازته لها حيازة شرعية لا يسأل عنها إلا أمام الجهة الإدارية التي عهدت إليه بها على اعتبار أنه أخطأ في استعمال السيارة في غير الأغراض الموكولة إليه من أجلها ، ويده عليها إنما هي كيد المالك فهي واجبة الاحترام لأن الحيازة في المنقولات إنما هي مظهر من مظاهر الملكية، وحتى يشهد عكس ذلك فلا شك في قانونية الحيازة وشرعيتها . وفضلا عن ذلك فإن ما ذكره الحكم أن حالة الطاعنين أقرب إلى حالة التلبس الاعتباري لأساس له لأن حالات التلبس وردت في القانون على سبيل الحصر، والتلبس الاعتباري ليس مما يعرفه القانون .

وحيث إن التفتيش الذي يحظره القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذي يكون في إبرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن اللهم إلا في أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي يجوز لهم القبض فيها قانونا . أما التفتيش الذي يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي إبراؤه التتبع لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور ويصح الاستمهاد به كدليل في الدعوى .

وحيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى — حسب الثابت في الحكم المطعون فيه — هي أن الكونستابل السيد فراج كان قاصدا إلى مقر عمله بمركز البوليس فرأى السيارة الأميرية التابعة لمصلحة المساحة والمعهود بقيادتها إلى الطاعن الأول واقفة أمام دار الإسعاف ، ونظرا لأنه سبق أن وصل إلى علمه من مصادر سرية أن سائقها قد اعتاد التردد كثيرا على تلة لشراء مادة الهيروين التي يتعاطاها ، أمر رجل البوليس السرى العسكري عبد الفتاح صالح بمراقبتها ووقف هو ليحفظ حالتها أيضا . غير أنه ماكد يقف فترة قصيرة حتى رأى السائق (الطاعن الأول) وزميله الطاعن الثاني الذي كان معه يتزلان من السيارة قاصدين إلى البلد فظل واقفا في مكانه يرقب الحالة وسار عسكري المباحث المذكور في أثرهما . وبعد نصف ساعة عاد الطاعنان إلى السيارة يتبعهما العسكري واتخذ السائق مكانه فيها وجلس زميله بجواره ، فقصص العسكري إليهما في السيارة غير أنه قبل أن يصل إلى بابها الأمامي نزل الاثنان منها والتقيا به ، فأتى بهما إلى الكونستابل فساقتها إلى المركز لتفتيشهما ، بعد أن كلف أومياشي المرور عطية زهرة بمراقبة السيارة إلى أن يعود إليها سائقها ، وقشهما فلم يجد معهما شيئا . ثم عاد الكونستابل إلى السيارة ومعه الطاعن الثاني يرافقهما عسكري المباحث حيث قتش الكريسي الأسامي الذي كان السائق (الطاعن الأول) وزميله الطاعن الثاني جالسين عليه فشرى الفاصل الكائن بين الوسادة المكسوة بالجلد وخشب القاعدة بالجهة اليمنى التي كان بها هذا الأخير على لفتين من الورق الشفاف الأبيض وجدت بهما التذكرة المضبوطة فعاد بهما إلى المركز . وقد ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أن المادة المضبوطة هي كلوريدرات الهيروين . وقد أدان الحكم الطاعنين مستندا إلى ضبط المادة المخدرة على النحو المتقدم . وذكر أن الدفاع طعن في التفتيش بالطلان لحصوله بغير إذن من السلطة القضائية ، وأن هذا الدفع أخذت به محكمة أول درجة وقضت لذلك بالإبراء . ولكنه لا يأخذ به لأن الطاعن الثاني كان يركب السيارة قيادة الطاعن الأول وهي لم تكن مملوكة لأحدهما بل هي الحكومة ويدهما عليها يد قاصب مختلس بل سارق ،

فحيازتهما لها وقت ارتكابهما للجريمة كانت غير مشروعة لايحياها القانون . وبعبارة أخرى فانهما يعتبران قد ضبطا متلبين بجريمة يعاقب عليها القانون وهي سرقة للسيارة التي لا يصح معها القول بأن البوليس انتهك حرمتها بالتفتيش الذي أجراه بغير إذن ، ولأنه من جهة أخرى قد ضبط الطاعنان بحالة من شأنها في الواقع أن تسوّغ القول بأنها حالة قد تكون أقرب ما يكون إلى حالة التلبس الاعتباري الذي يمكن إدخاله في عداد ما أشير إليه في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات . فقد رؤيا إثارتكابهما فعلتهما بفترة ميرة في ظروف من شأنها أن تجعل رجال البوليس الملكي على حق في الاعتقاد الجازم بارتكاب جريمة الإحراز لثرودهما من المكان الموصّل إلى دار عبد السلام بدير الشهير بالاتجار في المخدرات . وهذه حالة كانت تبيح القبض فالتفتيش السريع بدون إذن .

وحيث إنه يظهر من الواقعة الثابتة في الحكم أن الطاعنين لم يكونا في إحدى حالات التلبس الواردة في القانون ، إذ لم يرهأ أحد يحرزان أو يشتريان المادة المخترة ، ولم يكونا كذلك في إحدى الحالات التي تميز القبض قانونا ، وأن التفتيش الذي حصل في السيارة التي كانت في حيازة الطاعنين هو الذي كشف عن وجود المادة المخترة في حيازتهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن أصاب القول بمسدم قيام حالة التلبس بالجريمة في هذه الدعوى إلا أنه قد أخطأ فيما ذهب إليه من القول بأن حالة الطاعنين كانت تبيح التفتيش لأنها أقرب ما تكون إلى حالة التلبس الاعتباري ، ووجه الخطأ في ذلك أن القانون ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتفصيل فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب .

وحيث إن ما ذهب إليه الحكم من أن الطاعنين كانا في حالة تلبس بجريمة سرقة السيارة ، وأن هذه الحالة تميز التفتيش الذي حصل — ما ذهب إليه الحكم في ذلك مردود ، لأن رجال الضبطية القضائية لم يفتشوا السيارة على أساس أنه

هناك جريمة سرقة، ولم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة التي ذكرها الحكم بل نقشوها للبحث عن المادة المختلة .

وحيث إنه رغم الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه عند الرد على مادفع به الطاعنان من بطلان التفتيش فإن ذلك التفتيش الذي انتهى بضبط المادة المختلة في السيارة لم يكن باطلا كما يزعم الطاعنان ، لأن التفتيش وقع في سيارة في الطريق . وهي ليست بمسكن حتى يكون لها حرمة المساكن ، كما أنه لم يكن فيما حصل من تفتيش فيها تعرض لحرية الطاعنين الشخصية .

(٢٤٣)

القضية رقم ١٥٩٣ سنة ٨ القضائية

تدوير أوراق أميرية :

(أ) ورقة إعلان الدعوى . ورقة رسمية . التغيير الحاصل فيها . العقاب عليه . وقوع ضرر بالفعل على شخص معين . احتمال وقوعه . غير لازم . (المادة ١٨٠ ع = ٢١٢)

(ب) إثبات . متهم . استنتاج المحكمة من وقائع الدعوى وظرفها أن المتهم هو الذي وقعت به الجريمة . حصة الاستنتاج . دليل مباشر . لا يلزم .

١ - ورقة إعلان الدعوى من الأوراق الرسمية ، وقد أعدت لإثبات ما جاء بها وعلى الخصوص شخصية طالب الإعلان . فتغيير الحقيقة فيها ، فضلا عن أنه يزعزع الثقة الواجبة للأوراق الرسمية بوجه عام ، فيه إهدار لقوتها ولكل ما يترتب عليها من الإجراءات . فهذا التغيير يجب العقاب عليه ولو لم يترتب عليه وقوع ضرر بالفعل على شخص معين أو احتمال وقوعه .

٢ - متى استنتجت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وظرفها أن المتهم هو الذي تقدم لقلم المحضرين بإعلان الدعوى متسميا باسم شخص وهمي طالبا إجراء الإعلان بعد أن دفع الرسم ، وكان هذا الاستنتاج سليما فلا يبرم بعد ذلك عدم وجود دليل مباشر على وقوع هذا الفعل من المتهم .

(٢٤٤)

القضية رقم ١٨٣١ سنة ٨ القضائية

تروير:

(١) تقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد . تسميه باسم شخص آخر . إدلائه بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المتصل . تروير بطريق اتصال شخصية الغير . عدم وجود مانع قانوني يمنع هذا الشخص من الإدلاء بالشهادة باسمه . لا يؤثر في قيام هذه الجريمة .

(ب) أخ . تسميه باسم الغير وإدلائه بالشهادة في قضية شرعية تتعلق بأخته . غش لقاضي في تقدير القوة الدلالية لهذه الشهادة . (المادة ١٨١ ع = ٢١٣)

١ — إن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بطريق اتصال شخصية الغير تحقق متى تقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد وتسمى باسم شخص آخر وأدلى بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المتصل . ولا يغير من ذلك عدم وجود ما يمنع قانوناً من أن يؤدي هذا الشخص شهادته باسمه الحقيقي ، لأن القاضي الذي يسمع الشهادة يجب أن يكون ملماً بملاقة الشاهد بالخصوص . وقد قضت لائحة المحاكم الشرعية بأن يسأل كل شاهد عن اسمه ولقبه وصنعتة ووظيفته وعمله وتسميه وجهه اتصاله بالخصوص بالقرابة أو الاستخدام أو غيرهما ، وأن تكتب الشهادة وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة . وما ذلك إلا لكي يقف القاضي على علاقة الشاهد بالمشهود له أو عليه حتى يتسنى له أن يزن الشهادة ويقدرها قدرها . فإذا تسمى الأخ باسم الغير ليخفى عن القاضي في دعوى شرعية ملاقته بأخته المشهود لها بتحقيق التزوير لما في ذلك من إدخال الغش على القاضي عند تقديره للقوة الدلالية للشهادة .

المحكمة

ومن حيث إن محصل وجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية ألغت حكم البراءة الابتدائي وأدانت الطاعن دون أن ترد على الأسباب التي استند إليها ذلك الحكم . ومنها أنه لا يوجد مانع من أن يشهد الأخ لأخته ، وأنه على فرض تسمى الشاهد باسم غيره أمام المحكمة فلا جريمة .

وحيث إن جنابة التزوير في الأوراق الرسمية بطريقة اتحال شخصية الغير لتحقيق متى تقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد وتسمى باسم شخص آخر وأدلى بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المتعل ، ولا يغير من ذلك عدم وجود ما يمنع قانونا من أن يؤدي هذا الشخص شهادته باسمه الحقيقي .

وحيث إن الحكم الابتدائي أثبت أن محمد محمد يحي زوج المتهم الثانية قدم بلافا يقول فيه إن المتهم الأول وهو أخ للتممة الثانية حضر للحكمة الشرعية وتسمى باسم أحمد حسن عبد العزيز يشهد على مقدرة بمقدم البلاغ على الدفع ، وقد اشترك مع المتهم الثانية والمتهم الثالث (الطاعن) في هذه الشهادة ، وأن الشيخ محمد عبد الرحيم صقر (كاتب الجلسة) شهد بأنه لا يوجد مانع من أن يشهد الأخ لأخته ، كما أنه لا يذكر من هم الشهود الذين حضروا أمامه ، وأنه على فرض أنه (أى الأخ) شهد باسم آخر فلا جريمة في الموضوع ما دامت شهادته شخصيا غير ممنوعة ولم يتم أى دليل عليه غير أقوال محمد يحيى المبلغ ، وأن محمد فتح الله الكردي شهد بأنه يوجد بعض الرحالة بالبلد ومن ضمنهم شخص يسمى باسم أحمد حسن عبد العزيز ، كما شهد العمدة بذلك ، كما أن شهادة على على قنديل (الطاعن) لا يؤخذ بها لتضاربها فيها ، وأنه لذلك تكون جريمة التزوير غير متوافرة .

وحيث إن الحكم الاستئنافي ألغى الحكم الابتدائي المذكور وأدان الطاعن ومن اتهم معه قائلا " إنه تبين للحكمة من الاطلاع على الأوراق أن محمد محمود يحيى الخجني عليه أوري فيها بما يفيد أن المتهم الأول اتحل اسم أحمد حسن عبد العزيز ، وشهد أمام محكمة قوة الشرعية في قضية ضلته ، وأن الذي حمله على ذلك أنه أخ للتممة الثانية المدعية في القضية المشار إليها ، كما أوري بأن المتهم الثانية لما عجزت عن إثبات مقدرة على الدفع جاءت بأخها المتهم الأول كشاهد وتسمى باسم أحمد حسن عبد العزيز وقام بإدائه الشهادة ، وأن أقوال الخجني عليه المذكور تأيدت بأقوال المتهم الثالث (الطاعن) أمام النيابة من أن المتهم الأول اتحل اسم أحمد حسن عبد العزيز فعلا ، وأدى الشهادة أمام المحكمة الشرعية في قضية أخته على هذا

الإعتبار، وأن ظروف الدعوى تدل دلالة قاطعة على حصول ما ادعى به المجهنى عليه والمتهم الثالث (الطاعن) أمام النيابة . وليس أدل على ذلك من أنه اتضح من أقوال نائب العمدة حسن حسين أبو بكر عدم وجود شخص بالبلدة اسمه أحمد حسن عبد العزيز، ومن أن المتهم الأول لم يستطع الإرشاد عن شخص بهذا الاسم، وأنه من غير المعقول أن تكون تأدية الشهادة بالاسم المحتمل بدون اتفاق سابق بين المتهم الأول وأخته المتهمة الثانية صاحبة المصلحة في الدعوى الشرعية والمتهم الثالث (الطاعن) الذى ثبت من ظروف الدعوى أنه أدى الشهادة أولاً فى نفس اليوم أمام المحكمة الشرعية وأدّيت شهادة المتهم الأول بالاسم المحتمل تحت سمعه وبصره والذى اتضح أيضاً أنه قبل الالتزام بمبلغ معين يدفعه لتبؤ الموضوع صلحاً والتخلص من الجريمة .

وحيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم الاستثنائى المطعون فيه من أنه أدانته بغير أن يرد على أسباب حكم البراءة على غير أساس، لأن المحكمة الاستثنائية ذكرت الوقائع وبيّنت الأدلة التى استقتها من أوراق الدعوى وبنّت عليها ثبوت التهمة على الطاعن وإدانته . ولقد كان عمادها فى الإثبات أقوال الطاعن نفسه وشهادة محمد محمد يحيى اللذين قال الحكم المستأنف إنه لا يأخذ بأقوالهما . وفى هذا ما يفيد أنها ردت على حكم البراءة بتصديقها هذه الأقوال التى تأيدت لديها بالأدلة الأخرى التى أوردتها .

وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإنه يظهر من البيان المتقدم أن المحكمة الاستثنائية أدانت الطاعن بناء على ما اطّمأنت إليه عقيلتها من وقائع الدعوى والأدلة التى أوردتها فى الحكم من أنه اشترك مع كل من أحمد إبراهيم المطار وزكية إبراهيم المطار فى جناية التزوير بأن اتفق معهما على جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وذهب معهما إلى المحكمة الشرعية وتسمى أحمد إبراهيم المطار أمامها باسم أحمد حسن عبد العزيز وأدلى بشهادته لمصلحة أخته فى محضر الجلسة بهذا الاسم المحتمل،

وأن الجريمة وقعت بناء على الاتفاق الذي حصل . وفي هذا الذي أثبتته الحكم ما توافر معه جميع العناصر القانونية لجناية التزوير التي أدين فيها الطاعن من تغيير الحقيقة بطريقة التسمي باسم الغير في محضر جلسة المحكمة الشرعية الذي من شأن كل تغيير للحقيقة فيه الإضرار بالنظام العام وبأساس الثقة العمومية الواجبة للأوراق الرسمية ، ومن ثبوت علم الطاعن ومن اشترك معه بكل ذلك .

وحيث إن عدم تمترض الحكم المطعون فيه للرد على ما ذكره الحكم الابتدائي من عدم وجود ما يمنع من أن يشهد الأخ لأخته ، وأنه على فرض حصول التغيير في الاسم فلا جريمة ، لا يشوبه ولا يؤثر في سلامته ما دام قد أثبت على الطاعن الواقعة الجنائية التي توافرت فيها جميع الأركان القانونية المكونة لجناية التزوير على النحو المتقدم . وأما ما ذكره الحكم الابتدائي من عدم وجود مانع من أن يشهد الأخ لأخته فلا يغير من النظر الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، بل يؤكد التزوير لأن لأخوة المحاكم الشرعية تقضي بأن يسأل كل شاهد عن اسمه ولقبه وصنعتة ووظيفته ومحل ونسبه وجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها وأن تكتب الشهادة وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة . وما ذلك إلا لكي يقف القاضي على علاقة الشاهد بالمشهود له أو عليه حتى يتسنى له أن يزن الشهادة وأن يقدرها حتى قدرها . فإذا تسمى الأخ باسم الغير ليخفى عن القاضي علاقته بأخيه المشهود لها بتحقيق التزوير لما في ذلك من إدخال الغش على القاضي عند تقديره للقوة التدللية للشهادة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٤٥)

القضية رقم ١٨٣٩ سنة ٨ القضائية

وصف التهمة - تعديل النيابة إياه أمام المحكمة الابتدائية - ترافع المتهم على أساس التعديل - الفصل في الدعوى على أساسه - اختيار الوصف الأول مستبعدا ولا وجود له - استئناف الحكم الصادر على هذا الأساس - فصل المحكمة الاستئنافية في التهمة بوصفها الأول - إنفصالها لفصل في التهمة بالوصف الثاني - تجاوزا لحدود سلطتها وتخل عن الفصل في التهمة المطروحة عليها طرعا قانونيا - قض الحكم .

إذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة الابتدائية وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم وترافع المتهم على مقتضى التعديل وأقرته المحكمة بأن فصلت في الدعوى على أساسه ، فإن الوصف الأول يعتبر أنه قد استبعد ولا وجود له ، وتبنى المحاكمة الاستئنافية على الوصف الجديد الذي صدر على أساسه الحكم المستأنف .

فاذا كان الثابت أن النيابة العامة قدّمت المتهم للمحاكمة بتهمة أنه "تخلف عن الحضور للكشف الطبي للقرعة بدون عذر شرعي" ، ثم طلبت بالجلسة تعديل وصف التهمة على أساس أن المتهم "حاول بطريق الغش إسقاط اسمه من كشوف القرعة ليتحصل على معافاته من الخدمة العسكرية بأن أمل خطأ كشف عائلته يؤخذ منه أنه أكبر أولاد أمه " ، ودافع المتهم عن نفسه في هذه التهمة الأخيرة ، ثم قضت المحكمة بأدائته فيها ، فلما استأنف هذا الحكم فصلت المحكمة الاستئنافية في التهمة التي استبعدت بالحكم الابتدائي ، وبرأته منها ، وأغفلت الفصل في التهمة الأخرى التي أدين فيها ، وحفظت للنّياية الحق في رفعها بدعوى مستقلة على اعتبار أنها لم توجه لاتهم إلا أمامها ، فإن المحكمة الاستئنافية إذ فعلت ذلك تكون قد تجاوزت سلطتها بأن فصلت في تهمة لم تكن معروضة عليها وتخلت في الوقت نفسه عن الفصل في تهمة مطروحة أمامها بصفة قانونية ، ويكون حكما الذي أصدرته على أساس هذا الخطأ حكما معيبا متعينا نقضه .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية خالفت القانون إذ اعتبرت الوصف الأول المبني على تخلف المتهم عن الفرز قائما ، وقضت ببراءته ، مع حفظ

الحق للنيابة في أن توجه إليه تهمة محاولة الحصول بطريق الفسح على معافاة لاحق لها فيها على اعتبار أن هذه التهمة وجهت إلى المتهم لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . وبهذا تكون المحكمة الاستئنافية بما وقع منها قد فصلت في تهمة غير معروضة عليها ، واستبعدت التهمة الحقيقية التي كانت موضوع الاستئناف المرفوع أمامها . لأنها حكمت بالبراءة من تهمة سبق أن استبعدها الحكم المستأنف وهي تخلف المتهم عن الحضور للكشف الطبي ، ولم تفصل في التهمة التي فصل فيها ذلك الحكم وهي محاولة المتهم الحصول بطريق الفسح على معافاة ليس له الحق فيها — تلك التهمة التي كانت موضوع الاستئناف .

وحيث إنه إذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة الابتدائية وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم ، وترفح المتهم على مقتضى التعديل ، وأقرته المحكمة بأن فصلت في الدعوى على أساسه ، فإن الوصف الأول يعتبر أنه قد استبعد ولا وجود له ، وتبين المحاكمة الاستئنافية على الوصف الجديد الذي صدر الحكم المستأنف على أساسه .

وحيث إنه بالاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية بين أن النيابة العامة قدّمت المتهم للمحاكمة بتهمة أنه " تخلف عن الحضور للكشف الطبي للقرعة بدون عذر شرعي رغم التنبيه عليه بالحضور " ، ثم طلبت بالجلسة تعديل وصف التهمة على اعتبار أن المتهم " حاول بطريق الفسح إسقاط اسمه من كشوف القرعة ليتحصل على معافاته من الخدمة العسكرية بأن أمل خطأ كشف عائلته يؤخذ منه أنه أكبر أولاد أمه " . وقد دافع المتهم عن نفسه في هذه التهمة الأخيرة ، ثم قضت المحكمة بأدائته فيها مستندة إلى أنه ثبت من التحقيقات أن الطاعن " أمل شيخ الحارة كشف العائلة وأقنعه بأنه الابن الأكبر لأمه وبأنه ليس له سوى أخ ذكر واحد اسمه أحمد . واستبان بعد ذلك أن له إخوة لأمه من رجل آخر لم يعرف منهم " .

وحيث إن المتهم أنشأ الحكم الصادر بأدائته ، والمحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإجرائه مستندة إلى " أن التأييد من قراير مجلس القرعة أن

المتهم تخلف عن فرزه سنة ١٩٣٥ وحضر وفرز سنة ١٩٣٦ ، والمجلس قرر قبول
مذره في التخلف عن فرز سنة ١٩٣٥ وعدم أحقيته في الإعفاء باعتباره أكبر أولاد
والدته المطلقة ، وأنه يبين من ذلك أن التهمة التي يجب أن توجه للتمم هي أنه
حاول الحصول على معافاة ليس له الحق فيها حسب الوصف الذي وجهته النيابة
بالجلسة . أما تهمة تخلفه عن فرز سنة ١٩٣٦ فهي على غير أساس ويتعين براءته
منها ، والنيابة وشأنها في توجيه تهمة محاولته الحصول على الإعفاء بطريق الغش
التي وجهتها إليه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف والتي ترى المحكمة عدم الفصل
فيها حتى لا يجرم المتهم من درجة من درجات القضاء وتحفظ للنيابة الحق فيها .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم أن حكم محكمة أول درجة فصل في الدعوى
بإدانة المتهم على أساس التهمة التي وجهت إليه في الجلسة ودافع عن نفسه فيها وهي
محاولته بطريق الغش إسقاط اسمه من كشوف القرعة بناء على التعديل الذي أجرى
وحصلت المرافعة والمحاكمة على مقتضاه .

وحيث إنه متى تقرر ذلك تكون المحكمة الاستئنافية إذ فصلت في التهمة التي
استبعدتها الحكم الابتدائي وهي تخلف المتهم عن الحضور للكشف الطبي وبرأته
منها وأغلقت القضاء في تهمة محاولته بطريق الغش إسقاط اسمه من كشوف القرعة
وحفظت للنيابة الحق في رفعها بدعوى مستقلة على اعتبار أنها لم توجه للتمم إلا أمامها
مع أن هذه التهمة هي التي كانت موضوع المحاكمة الابتدائية وأدين المتهم فيها بالحكم
المستأنف وهي التي كانت موضوع الاستئناف المرفوع أمامها — إذ فعلت المحكمة
ذلك تكون قد تجاوزت سلطتها بأن فصلت في تهمة لم تكن معروضة عليها وتخلف
في الوقت نفسه عن الفصل في تهمة مطروحة أمامها بصفة قانونية ، ولذلك يكون
الحكم الذي أصدرته على أساس هذا الخطأ الذي وقع منها معيبا ويجب إذن نقضه .

جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المبرجوني باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٤٦)

القضية رقم ١٨٤٧ سنة ٨ القضائية

(أ) جريمة قتل مستحيلة . شروع في قتل . الفارق بينهما . شاك . (المادة ٥٤ ع)

(ب) قرض وإبرام . شروع . خطأ الحكم في التذليل على أن الجريمة التي شرع فيها المتهم وقعت لسبب خارج عن إرادته . إثبات أن المتهم انتوى ارتكاب الجريمة وشرع في تنفيذها وأن عدم تمامها لا يرجع إلى إرادته . لا تقض .

١ — ما دام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لأنه أخطأ في تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي انتوى قتله بحيث إن قوة المقذوفات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة قاتلة، فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن إرادة الجاني، لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها. وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد الفاعل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرّة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله .

٢ — لا يفيد الحكم عليه في طلب نقض الحكم استناده إلى أن المحكمة أخطأت في التذليل على أن الجريمة التي شرع فيها خابت لسبب خارج عن إرادته ما دام الحكم قد أثبت أنه انتوى ارتكاب الجريمة وبدأ في تنفيذها وأن عدم تمامها لا يرجع إلى إرادته .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن أدين من أجل جناية الشروع في القتل الممد مع أن الواقعة التي أثبتتها المحكمة لا تكون هذه الجريمة

إذ أن الإصابات التي وجدت بالمنجى عليهما لم يكن من شأنها إحداث القتل ولم يجب أثر الجريمة لا بإسعاف المنجى عليهما بالعلاج ولا بعدم إحكام الرماية كما ذكر الحكم، إذ الثابت بالتحقيقات أن المصابين لم يعالجا بسبب بساطة الإصابات التي لو صادفت أى جزء من جسميهما لما أحدثت الوفاة . كما أن الثابت من الكشف الطبي أن المقتول صادف مقتلا من المنجى عليهما فلا يصدق إذا قول الحكم بعدم إحكام الرماية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ / ٢ عقوبات على أساس أنه ومعه آخرون مجهولون " شرع في قتل السيد محمد على خلف وأبو الفتوح سالم الصياد عمداً بأن أطلق عليهما عدة أجرة نارية فأصدا قتلتهما فأحدث بهما الإصابات الموضحة بالقرار الطبي ولم تم الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف المنجى عليهما بالعلاج وقد تقدمت هذه الحفاية جناية أخرى وهى أنه في الزمان والمكان السابق الذكر أيضاً مع آخرين مجهولين شرع في سرقة بقرة لعبد العزيز سالم خلف حالة كونه يحمل سلاحاً (بنديقية) . واستند الحكم في ذلك إلى أقوال المنجى عليهما وشهادة الشهود والكشف الطبي والمعاينة ومحضر التفتيش ، وأورد الكشف الطبي ومفاده أن السيد محمد على خلف أصيب بثقب نارى بالشفة العليا نافذ للجلد وواصل للغشاء المخاطى وظاهر تحتة جسم صلب صغير يرجح أنه رش ووجد به أيضاً صمغ نارى بالصدغ الأيسر وثقب نارى بالكف الأيسر نافذ من الجلد ، وأن المنجى عليه الشافى أصيب بثقب نارى بالصدغ الأيسر نافذ إلى الجلد ، وأن إصابات المنجى عليهما تحدثت من مقتول نارى محشو بالرش والبارود على مسافة تزيد على أربعة أمتار . ثم عرض الحكم إلى نية القتل فقال إنها ثابتة على الطاعن من خروجه " مع عصابة للسرقة وهو حامل لبندقية محشوة بمقذوفات قتالة ومن إطلاقها بالفعل على المنجى عليهما ومن كان معهما من الشهود الذين حالوا باستغاقتهم دون سرقة البقرة ، وذلك بقصد القتل فأصاب المنجى عليهما الأولين بالمقذوفات النارية التي من شأنها

أحداث الوفاة فلم تم الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو عدم إحكام الرماية وإسفاف المصابين بالعلاج .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في تهمة الشروع في القتل على أساس ما أثبتته عليه من أنه أطلق أعيرة نارية على المجنى عليها ، وأن ذلك كان بقصد القتل فأصابته مقذوفات العيارات المخبى عليهما وأحدثت بهما الإصابات التي أوردتها الكشف الطبي . وقد أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في إثبات أن الطاعن أطلق العيارات النارية على المجنى عليهما ، وأنه قصد من إطلاقها القتل وإزهاق الروح ، وأنها أصابتها فعلا . كما أورد أن وفاة المجنى عليهما لم تتم لسبب خارج عن إرادة الطاعن وهو إسفاف المجنى عليهما بالعلاج وعدم إحكام الطاعن الرماية . وفي هذا الذي أثبتته الحكم ما يدل على توافر جميع العناصر القانونية لجريمة الشروع في القتل التي أدين فيها الطاعن . أما ما يقوله الطاعن من أن إصابات المجنى عليهما كانت بسيطة ولا تؤدي إلى القتل مع كونها أصابت المجنى عليهما في مقتل منهما . وما يعلق به على هذا القول من أن الواقعة التي أثبتتها الحكم لا تكون الجريمة التي عوقب عليها ، وأن الحكم أخطأ إذ أثبت أن وفاة المجنى عليهما لم تتم بسبب إسفافهما بالعلاج أو بسبب عدم إحكام الرماية — كل هذا الذي يقوله الطاعن لا يغير من النظر الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه ولا يؤثر في سلامته لأنه أثبت توفر نية القتل لدى الطاعن عند إطلاقه العيارات النارية على المجنى عليهما ، وأن الوفاة لم تتم لسبب خارج عن إرادة الطاعن ، فلا بهم بعد ذلك ما إذا كانت الإصابات التي نشأت عن هذا الفعل بسيطة وأنها لا تؤدي إلى القتل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أدان الطاعن لأن المسافة بين الضارب عندما أطلق المقذوف والمجنى عليهما كانت بعيدة كما يستفاد من المعاينة والرسم التخطيطي لمكان الحادثة ، بحيث إن المقذوف لم يحدث بالمجنى عليهما غير إصابات سطحية لأن قوته تتضاءل حتى تتلاشى كلما بعدت المسافة

كما يؤخذ من أقوال الطبيب . ومتى كان الأمر كذلك فإن ما قيل بوقوعه من الطاعن لا يكون إلا جريمة مستحيلة لا عقاب عليها .

وحيث إن ما يزعمه الطاعن في هذا الوجه من أن المسافة بين الضارب والمصابين كانت بعيدة ، وأن قوة المقذوفات تضاعفت حتى كادت تبتلاشى وقت أن أصابت المحنى عليهما فلم تحدث بهما سوى إصابات سطحية مما يجعل الجريمة مستحيلة — ما يزعمه الطاعن في هذا الشأن مردود لأن الحكم أثبت عليه أنه أطلق الميارات النارية بقصد القتل ، وأنه أصاب بها المحنى عليهما فعلا ، فإن كان هو مع ذلك قد أخطأ تقدير المسافة بينه وبين الميهدف الذي اتوى قتله بحيث إن قوة المقذوفات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابات قاتلة بالمحنى عليهما فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن إرادة الطاعن لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها . وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد القاتل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسائل التي استخدمها بالمرّة أو بسبب انعدام الموضوع الذي قصد وقوع الفعل عليه .

وحيث إن يحصل الوجه الثالث والأخير أن محكمة الموضوع حكمت ببراءة متهم آخر نسب إليه الاشتراك مع الطاعن في ارتكاب الجريمة ، واستندت في ذلك إلى أسباب تنطبق على حالة الطاعن ، وأثبتت أن اللصوص الذين يحضرون للسرقة يبرون على المحنى عليهم ويميونهم بصوت مرتفع ، وأنه مع التسليم بأن كل ذلك من حقها فما كان يجوز لها أن تقول بأن المحنى عليهما ، وقد كانا في البر الغربي للترعة ، رأيا الضارب لهما وهو في البر الشرق مرتكبة على معاينة النيابة التي جاء فيها أن هذه الرؤية ممكنة بسهولة لعدم وجود أشجار تحجب النظر ، ولأن القمر كان مضيئا لأن المحكمة لم تلاحظ مع ذلك بعد المسافة بين الضارب والمصابين كما هو ثابت من الرسم التخطيطي ، ولأن النيابة لم تعمل بمجربة للتحقق من إمكان

الرؤية التي قالت بها فعلا إذ أنه من المستحيل أن يميز المضرب وجه الضارب في هذه الظروف .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو مناقشة محكمة الموضوع فيما استخلصته وأطمأنت إليه عقيدتها من وقائع الدعوى وأدلتها وهو ما لا يصح الجدل بشأنه أمام محكمة النقض . على أن الحكم المطعون فيه قد أفاض في بيان الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن ولم يكتف بأقوال المجني طيها والمعاينة التي تناولها الطاعن في وجه الطعن .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٤٧)

القضية رقم ١٦٠٤ سنة ٨ القضائية

وصف التهمة . قتلته دون لفت الدفاع . متى يجوز ؟ تهمة شروع في قتل . اضياعا جنائية طاعة مستديرة . متى يجوز ؟ (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

للمحكمة بصفتها عامة أن تتل التهمة في الحكم بدون أن تكون ملزمة بلقت الدفاع كلما كان التعديل ليس من شأنه خدع المتهم أو الإضرار بدفاعه . فلها أن تنزل بالجرمة المرفوعة بها الدعوى إلى أية جريمة دونها في العقاب إذا كان أساس ذلك استبعاد بعض الأفعال التي تقال من جسامته الجريمة الواردة في الوصف الأصلي . وإذاذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة شروع في قتل ، وكانت وقائع التهمة التي أنبتها الحكم ، اعتمادا على الكشف الطبي الذي أشار إليه الوصف وجرى على أساسه المرافعة ، هي إحداث جروح بإصبع المجني عليه ورأسه وظهره وتحلل طاعة

مستديمة عنده هي بترأصبعه المصابة، فاستبعدت المحكمة نية القتل لدى المتهم لعدم ثبوتها واعتبرت ما وقع منه جناية إحداث عاهة مستديمة، وعاقبته على ذلك من غير أن تنبه إلى هذا التعديل فلا تريب عليها في ذلك .

(٢٤٨)

القضية رقم ١٨٤٢ سنة ٨ القضائية

محضر الجلسة - حكم . يتم أحدهما الآخر . بيانات الحكم . مجرد عدم ورودها بالمحضر . لا يظن في حصتها .

الحكم يتم لمحضر الجلسة فلا يظن في حصتها البيانات الواردة به عدم ورودها بمحضر الجلسة مادام هذا المحضر ليس فيه ما يتعارض مع ما أورده الحكم .

(٢٤٩)

القضية رقم ١٨٩٥ سنة ٨ القضائية

تفتيش :

(أ) سكن . تفتيشه . سلطة النيابة في ذلك . قيودها . حق الحاكم في مراجعة النيابة .

(ب) إذن التفتيش . متى يقضى مفعوله ؟ دخول منزل باذن النيابة لتفتيشه لضبط مخدر . مشاهدة المراد المخدرة قبل التفتيش : حق مأمور الضبطية القضائية في إجراء تفتيش أكثر أساسه التلبس . (المراد ٨ و ١٥ و ٣٠ تحقيق)

١ - إن القانون لم يطلق السلطة المخولة للنيابة العمومية بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات في تفتيش المساكن، بل قيدها بما يقتضى أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدى عن واقعة محتملة تكون جناية أو جنحة وتسد إلى شخص معين بقدر يقتضى ضرورة تصدى التحقيق لحزبه أو حرمة منسكته في سبيل تمزق حقيقة صله بالجريمة . وتقدير هذه الظروف والنظر فيها منوط بالنيابة العمومية . ولحاكم حق مراجعتها باطراح الدليل المستفاد من محضر التفتيش إذا لم تراعى فيه الأصول والشروط القانونية اللازمة لصحته .

٢. - الإذن الذى تصدره النيابة العمومية لأحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهى مفعوله بتنفيذ مقتضاه . ففى أجرى المأمور المنتدب التفتيش فليس له أن يبيده مرة ثانية اعتقادا على الإذن المذكور . أما إذا طرأ ما يستوعب التفتيش لمرّة ثانية، كقيام حالة التلبس بالجرمة، فللمأمور الضبطية أن يقوم به ، وذلك اعتقادا على الحق الذى خوّله إياهم القانون لا اعتقادا على الإذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش الأول .

فإذا دخل مأمور الضبطية القضائية منزلا لتفتيشه لضبط مواد مخدّرة اعتقادا على إذن صادر من النيابة فشاهد بنفسه هذه المواد قبل أن يباشر التفتيش كان له الحق فى إجراء تفتيش آخر أساسه ماله قانونا من سلطة إجراء التفتيش فى أحوال التلبس لإذن الإذن الذى اعتمد عليه فى التفتيش الأول الذى أجراه .

المحكمة

ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراءات باطلة . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه (أولا) دفع أمام المحكمة ببطلاق الإذن الصادر من النيابة العامة لضابط البوليس بتفتيش منزله لصدوره بغير اتهام قائم ضده وبدون أن يكون هناك أى تحقيق خاص به . (وثانيا) دفع كذلك ببطلاق التفتيش الثانى الذى قام به الضابط لحصوله بدون إذن لأن الإذن الذى حصل عليه من النيابة كان قد انتهى مفعوله بانتهاء التفتيش الأول الذى أسس عليه فلا يجوز استخدامه فى تفتيش آخر، ولأن الطاعن لم يكن فى حالة من أحوال التلبس أو غيرها من الأحوال التى تخول لرجال الضبطية القضائية تفتيش البيوت بغير إذن من سلطة التحقيق . ولكن المحكمة رفضت الدفع الأول بحجة أن إذن التفتيش صحيح لأنه بنى على اتهام جدّى بناء على بلاغ من ضابط المباحث عن جريمة معينة وصلت إلى علمه من التحريات المبررة التى أجراها . وهذا خطأ لأن ضابط المباحث هو الذى اتهم الطاعن، وهو الذى تولى التحقيق معه الأمر الذى ينتهى معه جديّة الاتهام . فضلا عن ذلك إن التحريات التى أشار إليها

الضابط في طلب الإذن مبهمة ولا سند لها ولا ترقى إلى مرتبة القرائن التي تتيح تفتيش البيوت . على أن التفتيش يجب أن يكون لاحقا لجريمة وقعت لا كاشفا عن جريمة لم تكن معلومة . كذلك رفضت المحكمة الدفع الثاني بناء على اعتبارات خاطئة لأنها قالت إن الضابط لم يكن قد أتم تحقيقه وقت أن أجرى التفتيش الثاني، وإنه لم يمض بين التفتيشين سوى ساعة ونصف الساعة، وإن إذن النيابة لم يحدد وقت التفتيش ولا المرات التي يجري فيها . وهذا القول مدفوع بأن الضابط أثبت في المرة الأولى أنه أتم تفتيشه بناء على الإذن الصادر من النيابة فما كان يجوز له أن يعود إلى التفتيش مرة أخرى بدون إذن آخر لأنه ليس للضابط أن يتهكم حرمة المنازل بحجة عدم انتهاء التحقيق الذي قد يمتد شهورا، وعلى الأخص فإن نذب النيابة لرجل الضبطية لا يجوز أن يقع إلا بالكافة وعن غرض معين فلا يصح تكرار التفتيش بناء على إذن واحد .

وحيث إن القانون لم يطلق السلطة المخولة للنيابة العمومية بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات في تفتيش المساكن بل قيدها بما يقتضي أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جنى عن واقعة محددة تكون جنائية أو جنحة وتُسند إلى شخص معين بقدر يقتضي ضرورة تصدى التحقيق لحزبه أو حرمة مسكنه في سبيل تعزف حقيقة صلته بالجريمة . وتقدير هذه الظروف والنظر فيها منوط بالنيابة العمومية، ولحاكم حق مراجعتها بإطراح الدليل المستفاد من محضر التفتيش إذا لم تراعى فيه الأصول والشروط القانونية اللازمة لصحته .

وحيث إن الإذن الذي تصدره النيابة العمومية لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهى مفعوله بتنفيذ مقتضاه . فمضى أجرى المأمور المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتمادا على الإذن المذكور، أما إذا طرأ ما يسوغ التفتيش للمرة الثانية كقيام حالة التلبس بالجريمة، فلأمور الضبطية أن يقوم به، وذلك اعتمادا على الحق الذي خوله إياه القانون لا اعتمادا على الإذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش الأول .

وحيث إن واقعة الحال التي حصلت لها عككة الموضوع في هذه الدعوى على النحو
 الثابت بالحكم المطعون فيه " أن ضابط مباحث قسم الجمرات فتح محضرا بتاريخ
 ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء أثبت فيه أنه علم من
 التحريات السرية أن المتهم (الطاعن) يتجر بالمواد المخدرة ويخفيها في منزله وقهوته،
 وعرض هذا المحضر على النيابة فأذنت له بإجراء التفتيش فأجراه هذا الضابط
 في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ وحرر محضرا به في نفس اليوم أثبت فيه أنه لما دخل الشقة
 سكن المتهم وجده في فسحة المنزل ويجواره المتهم الثاني ، ويجوز أن نظره المتهم
 الأول (الطاعن) ألقى شيئا من يده فإذا به قطعة من الحشيش يظهر أنها مخلوطة
 بالأفيون . وأن ضابط المباحث المحقق بعد أن أجرى التفتيش الأول نفاذا لأمر
 النيابة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء انتقل إلى
 قسم البوليس وأخذ في التحقيق . وأثناء استجواب المتهم الثاني اعترف هذا الأخير
 بأنه تواجد بمنزل المتهم الأول لمشتري قطعة حشيش، وأنه بعد أن نقده ثمنها
 أحضر له المتهم الأول القطعة، ولكنه عند ما أراد استلامها منه فاجأها الضابط
 فسقطت القطعة المضبوطة من يد المتهم الأول ، وزاد بأن المتهم الأول المذكور
 يخفي المخدرات تحت البلاط في حجرة سبق أن قتشها الضابط في آخر التفتيش ، وأن
 هذا الخبأ هو الذي استحضر منه المتهم الأول القطعة المضبوطة ، فانتقل الضابط
 بنفسه مرة أخرى في نفس اليوم الساعة الحادية عشرة والنصف مساء وأجرى
 التفتيش بحضور المتهم (الطاعن) وزوجته والمتهم الثاني وبعض رجال البوليس
 وضبط كمية كبيرة من الأفيون والحشيش مخبأة تحت جزء من بلاطة مكسورة كسرها
 مستقيا " .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لما دفع الطاعن بطلان إذن التفتيش
 الصادر من النيابة المضمومة لنفس الأسباب الواردة بوجه الطعن قضى برفضه، وذكر
 أن المستفاد من أدلة الدعوى أن هذا الإذن صدر بناء على بلاغ من ضابط المباحث
 عن جريمة معينة وصلت إلى علمه من التحريات السرية التي أجراها بواسطة زجال

البوليس السرى ، وأن هذا الإذن لم يصدر جزافا بل بناء على اتهام جدى وجه لثتهم عن جريمة معينة .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد فى إدانة الطاعن على ما تحصل من التفتيش الأول لم يخطئ فى شيء لأن هذا التفتيش يخفى على إذن من النيابة العمومية بناء على بلاغ عن واقعة معينة أسندت للطاعن بقرائن رأت النيابة كفايتها لإجراء التفتيش وقد أقرتها المحكمة على ذلك . ولما كانت النيابة هى التى أذنت بهذا التفتيش فليس للطاعن أن يناقش هذا الموضوع من جديد أمام محكمة النقض والإبرام .

وحيث إنه عن القول بطلان محضر التفتيش الثانى فإنه فضلا عن كون المناقشة فى هذا الصدد لا تمجدى الطاعن مع ما أثبتته المحكمة من ضبط مخدر معه عند التفتيش الأول وتأسيس الحكم بإدائته على ذلك وعلى الأدلة الأخرى التى أوردها لأن هذه الإدانة لا تتأثر بمقدار المخدر الذى وجد عنده — فضلا عن ذلك فإن لضابط البوليس الحق ، وقد دخل المنزل بناء على إذن صحيح من النيابة وشاهد بنفسه جريمة متلبسا بها . وهى إحراز المخدر ، إن يباشر سلطة التفتيش المخولة لرجال الضبطية القضائية طبقا للقانون .

ومن حيث إن الطاعن ينمى على المحكمة فى الوجه الثانى أنها أخلت بحق دفاعه . لأنه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لسؤال صابر إبراهيم وأشخاص آخرين عن الفرقة التى يسكنها صابر المذكور وهل هى التى وجدت بها المخدرات أم لا ، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب معتمدة على أقوال لثتهم الثانى عدل عنها وعلى أسباب وردت فى الحكم الابتدائى فندها الطاعن أمامها .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للطلب المشار إليه بوجه الطعن فقال إن الحكم المستأنف رد عليه ردا كافيا ، ثم أضاف إلى ذلك ^{٢٢} أن المتهم الأول (الطاعن) اعترف بتحقيق البوليس بالتمسمة مرة ٣٧٧٣ بأن ما ضبط تحت البلاطة كله ملكة وأنه يتجر فيه ، ولما سئل أمام النيابة قال

إن المخدرات التي ضبطت أخرجه البوليس من تحت البلاطة في شقي ويمكن صابر تاجر المخدرات الذي كان ساكنا في الشقة قبل تركها . وهذا يتناقض مع قول المدافع الآن بأن صابر إبراهيم خضر يسكن في الغرفة التي ضبطت فيها المخدرات ، فلا ترى المحكمة موجبا للإحالة إلى التحقيق بيد ما ظهر لها من الأدلة القاطعة التي في الدغوى أن المتهم هو الذي يقيم في هذه الغرفة . وفضلا عن ذلك فإن طلب الإحالة إلى التحقيق غير منتج أيضا لأنه إذا فرض جدلا وثبت من التحقيق أن صابر إبراهيم خضر يسكن أو كان يسكن في هذه الغرفة فإن ذلك لا يغير شيئا من موقف الاتهام بالنسبة للمتهم الأول إذ الثابت أنه يعلم بوجود هذه المخدرات مخبأة تحت البلاطة . يؤيد ذلك أقوال المتهم الثاني الذي قرر برؤيته المتهم الأول يستحضر قطعة الحشيش التي ابتاعها منه من هذا المخبأ وما أثبتته الضابط المحقق من الأقوال التي بدرت من المتهم المذكور عند اكتشاف المخبأ وإخراج المخدرات .

وحيث إن هذا الذي ذكره الحكم يدل على أن المحكمة اقتنعت من عناصر الدعوى المطروحة أمامها، ومنها اعتراف الطاعن نفسه بالتحقيقات، أنه هو الذي يسكن المخبرة التي وجد بها المخدر، ورأت بناء على ذلك أن التحقيق الذي طلبه الطاعن غير مفيد ولا مجد، فليس للطاعن إذن أن يعيب على المحكمة عدم إجابته طلبه، لأن من حق المحكمة أن تقدر ذلك كله بدون أية رقابة عليها . أما ما يقوله الطاعن من أنه فسد الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة، وأن المحكمة ارتكبت على أقوال مدعى عنها قائلها - ما يقوله الطاعن هو مناقشة موضوعية تدور حول التشكيك في الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة وأخذت بها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقص .

وحيث إن محصل الوجه الثالث والأخير أن بالحكم قصورا بالأسباب التي بني عليها لأنه لم يذكر الدليل القوي على أن المسادة التي ضبطت وأدين الطاعن من أجلها تدخل في عداد المخدرات التي يعاقب عليها القانون .

وحيث إنه لاصحة لما جاء بهذا الوجه لأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ذكر - خلافا لما يزعمه الطاعن - أنه تبين من تحليل عينات مما ضبطت عند الطاعن أنها أفيون وحشيش .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد غنار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٥٠)

القضية رقم ١٥٧٤ سنة ٨ القضائية

(أ) شهود - إعلان المتهم - شهود تفى - حضورهم بالجلسة - عدم سماعهم - عدم تمسك الدفاع بسماعهم - تنازل - خلوع حضر الجلسة عما يقيد تمسك الدفاع بسماعهم - لا إخلال بحق الدفاع . (المادة ١٣٥ تحقيق)

(ب) نية القتل - الأسلحة المستعملة في الجريمة - عدم ضبطها - رفرق الإجابة من أسلحة معينة - تحصيل ذلك من الوقائع والأدلة والكشف الطبي - استخلاص نية القتل من ذلك - جوازه .

١ - عدم سماع المحكمة شهود التفى الذين أعلنهم المتهم وحضروا جلسة المحاكمة لا يبطل الحكم ما دام الدفاع لم يطلب إلى المحكمة أن تسمعهم ، فإن عدم تمسكه بالدفاع بسماع شهود تفى فلا يقبل القول بحصول إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة لعدم سماعها أولئك الشهود .

٢ - ما دامت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى والأدلة المعروضة عليها ومن الكشف الطبي أن المتهمين استعملوا في إصابة المجنى عليهم الممدى والمطاوى فلها أن تعتمد على ذلك في ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلحة لم تضبط . في التحقيق .

المحكمة

وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن مبنى على أن محكمة الموضوع أخلت بحق الدفاع لأنها (أولا) استندت في تكوين عقيدتها بوجود ضغائن بين فريق الطاعنين والمجنى عليهم إلى القضية رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٣٧ الخليفة التي أشارت إليها المحكمة في حكمها قائلة إن عبد المنعم سيد القليل وخاله كانا متهمين فيها بطعن خليل إبراهيم شلبي أحد أفراد فريق الجداوى ومائلته مع أن الواقع أن لا علاقة للطاعنين بتلك القضية، وقد طلب الدفاع من المحكمة ضمها لتبين أن التحقيق لم يثبت شيئا مما أوردته في حكمها، فلم تجب طلبه، وعزلت في الوقت نفسه عليها في تكوين عقيدتها. (ثانيا) لأن الطاعن الرابع أعلن شهود تقي له حضروا فعلا بجلسته المحاكمة إلا أن المحكمة لم تسمع شهادتهم مكتفية بما قرره في التحقيق، وهذا إجراء باطل لأن أقوال الشاهد في التحقيق لا تفي عن سماعه أمام المحكمة لما قد يكون للقاضي من تقديرها عند سماع رواية الشاهد يساعد عليه ما يلاحظه من حركاته وسكاته عند أداء اليمين، وإثاء تأدية الشهادة، فضلا عن أن الشاهد قد يعدل بالجلسة عما قاله في التحقيق.

وحيث إن الشق الأول من هذا الوجه غير صحيح لأن الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العمومية قدمت بالجلسة قضية الجنائية رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٣٧ الخليفة التي تقرر ضمها وأن الدفاع أخذ يطلع عليها.

وحيث إنه من الشق الثاني من وجه الطعن فإنه إن صح أن الطاعن الرابع أعلن شهود تقي وأنهم حضروا كلهم أو بعضهم بجلسته المحاكمة فإن حضور هؤلاء الشهود وعدم سماع المحكمة لشهادتهم لا يبطل الحكم ما دام الدفاع لم يتسك بشهادتهم ولم يطلب من المحكمة أن تسمعهم، فإذا ما سكت عن ذلك كان سكوتهم تنازلا عن سماعهم. ومتى تمرد ذلك وكان محضر جلسة المحاكمة خاليا من الإشارة إلى طلب الدفاع سماع شهود تقي فلا يقبل القول بمحصول إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة.

وحيث إن الوجه الثاني بتجصيل في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها في حكمها المطعون فيه لأن الجادة التي أدين فيها الطاعنون وقعت مفاجأة ولم يكن في نية أحد الفريقين الفتك بالآخر ولا التفرض له عند ذهابهم لمحكمة الخليفة يوم الجلسة التي كانت مخصصة لنظر قضية جنحة بين الفريقين . ولذا طلب الدفاع اعتبار الواقعة جريمة ضرب أفضى إلى الموت ولكن المحكمة لم تعول على دفاعه ، ولكنها وصفت في حكمها الحادث وظروفه بما يستلزم منه على أن الواقعة لا تعدو أن تكون مشاجرة بين الفريقين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت توافر نية القتل لدى الطاعنين بما استخلصه من استمعاظهم آلات قاتلة بطبيعتها ومن طعن المجنى عليهم بها في مقاتل من أجسامهم . وبقي كان هذا الثابت في الحكم يصالح مقدمات لما استخلصته منه المحكمة ، فليس للطاعنين أن يجادلوا أمام محكمة القضاة في صحة هذا الاستخلاص وفي كفاية المقدمات التي بنى عليها .

وحيث إن الوجه الثالث والأخير يرمي إلى القول بأن الحكم المطعون فيه استند في إثبات نية القتل إلى نوع الآلة التي استعملت في الجريمة مع أنه لم يضبط مع الطاعنين سلاح أصلا . وبذلك تكون المحكمة قد ارتكبت على دليل متزعزع من أمر لا وجود له .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره الدفاع من أن عدم ضبط السلاح الذي استعمل في الحادث يؤثر في صحة الاتهام فقال : إنه لا يلتزم إلى ذلك ما دام أنه ثبت بطريق لا شك فيها أن المتهمين استعملوا مدى ومطاولي في ارتكاب الجريمة . ثم أورد الحكم عن الكشف الطبية المتوقعة على المجنى عليهم أنهم أصيبوا بآلات حادة كالسكاكين .

وحيث إنه ما دامت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى وأدلتها والكشف الطبي أن الطاعنين استعملوا في إصابة المجنى عليهم المدى والمطاولي فلا يؤثر في ذلك

عدم ضبط شيء من الأسلحة التي استعملت في ارتكاب الجريمة. ويوضح للحكمة أن تعتبر أن الإصابات حصلت من هذه الأسلحة وأن تدلل بها على ثبوت نية القتل لدى الجانين رغم عدم ضبطها .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس. ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٥١)

ال قضية رقم ١٥٨٩ سنة ٨ القضائية

وصف التهمة . حق الحكمة في تعديله . مداه . فاعل أجل . اعتباره شريكا بالاتفاق .
(المادتان ٣٧ و ٤ تشكيل)

• للحكمة أن تعدل في وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع ما لم يكن من شأن التعديل خدع المتهم أو الإضرار بدفاعه . فلا جناح عليها في أن تعدل وصف التهمة بأن تعتبر المتهم شريكا بالاتفاق في جناية القتل مع سبق الإصرار بفد أن كان مقدما إليها باعتباره فاعلا أصليا مادام وصف التهمة المعلن إلى المتهم والذي دار عليه الدفاع يتناول فعل الاشتراك بالاتفاق الذي أسس عليه التعديل ، فإنها إذ تفعل ذلك لا تكون قد أسندت إلى المتهم وقائع جديدة ولا أضرت بدفاعه الذي دار على الواقعة نفسها .

(٢٥٢)

ال قضية رقم ١٥٩٦ سنة ٨ القضائية

سرقة باكره . ظرف الإكراه . جناية قتل عمد مع سبق الإصرار . فعل القتل يكون ظرف الإكراه .
(المادتان ١٩٤ و ٢٧١ ع = ٢٣٠ و ٢١٤)

إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن فعل القتل الذي كان المتهم مصرا عليه هو الذي مكنته من السرقة من المحنى عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم مرتكبا لجنايات القتل القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقة بإكراه .

(١) هذا ظاهر من حيث حقيقة الوصف القانوني لكل واقعة من الواقعتين على حدتها فإن جناية القتل العمد وجناية السرقة بالإكراه إذا نظر إلى كل منهما على انفراد وجدت مكتملة العناصر القانونية . =

(٢٥٣)

القضية رقم ١٨٤٤ سنة ٨ القضائية

(١) قض وإبرام سن المتهم . مسألة موضوعية . الطعن في السن المقدرة بحضور الجلسة . مستخرج

وسمى : وجوب تقديمه إلى محكمة الموضوع . الإحاد عليه لدى محكمة القضاء . لا يجوز .

(ب) دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . قاصر . رفضا عليه دون إدخال مثله فيها .

١ — إن تقدير سن المتهم مسألة موضوعية يلت فيها القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه . فإذا ما ارتضى المتهم سنه المقدرة في محضر الجلسة ، ولم يقدم للحكمة ما يثبت خلاف هذا التقدير ، وأخذت المحكمة به ، فليس له أن يطن فيه أمام محكمة النقض ولو استند إلى مستخرج وسمى يقدمه لها بتاريخ ميلاده الحقيقي أو إلى أية ورقة رسمية أخرى لم يسبق تقديمها إلى محكمة الموضوع .

٢ — لا يشترط إدخال ممثل المتهم القاصر في الدعوى المدنية التي توجه إليه أمام المحكمة الجنائية ، فإن هذه الدعوى ، وهي تابعة للدعوى الجنائية ، لا يقتضى القانون إدخال ممثل القاصر فيها .

= فالسرة في الواقع حصلت باكره ولوان فعل الإكراه كثر في الوقت ذاته جناية القتل . ولكن إذا كان العقاب الواجب إيقاعه بالمتهم لا يتأثر بقيام الجرمين معا — كما في هذه الحالة إذ الحكم طبق المادة ٣٢ ع وأوقع على المتهم العقوبة الواردة بالمادة ١٩٤ ع لجناية القتل المندفع سبق الإصرار — فلا شك في أن هذه القاعدة على إطلاقها سارية . أما إذا كان العقاب الواجب تطبيقه يتأثر بقيام الجنايتين معا ويكون من المصين تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ فان هذا يجهل الأمر محل نظر ؟ والبحث لم يتعلق إلى ذلك فان القاعدة وإن اعتبرت أن السرة الحاصلة على هذه الصورة جناية دائما ومرتبطة بالقتل ارتباطا زمنيا إلا أنها لم تتعرض لسألة من ناحية انطباق الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ليكون تطبيقه واجبا على اعتبار أن السرة جناية وقت بطريق الإكراه وأن المتهم ما عود بظرف الإكراه أيضا أم لا يكون على اعتبار أن السرة وإن كان وصفها أنها سرقة باكره إلا أن المتهم لا يصح أن يواخذ على مقتضى نوافر ظرف الإكراه على أساس أنه هو نفسه القتل المكون لجناية القتل . ولقد أغنى المحكمة من هذا البحث أن العقوبة الواردة بالمادة ١٩٤ التي طبقها المحكمة هي بمينا العقوبة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٩٨

(٢٥٤)

القضية رقم ١٨٩٨ سنة ٨ القضائية

(أ) بيان الواقعة . قتل . سبق الإصرار . استخلاص . مجنى عليه . ابتداره من قتلوه بالضرب .
عدم بيان سبب ذلك . تقض .

(ب) سبق الإصرار . استخلاص من وقائع غير صالحة . تناقض الأسباب . تقض . مثال .
(المادة ١٩٥ ع = ٢٣١)

١ - يجب بيان الواقعة في الحكم بسلنا كافيا لنتمكن به محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى وإلا كان هذا الحكم مغنيا لقصوره .
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان المتهمين على أساس توافر ظرف سبق الإصرار قبلهم في جريمة القتل الممد اعتادا على ما بينهم وبين المجنى عليه من ضغائن ، وكان الثابت به أن المجنى عليه هو الذي بدأ بضرب الطاعنين بالعصا ، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن اعتدى هو عليهم ، ولم يذكر الحكم السبب الذي دعا المجنى عليه إلى أن يتدر الطاعنين بالضرب لمعرفة إن كان ذلك للدفاع عن نفسه لأنهم حضروا مصرين على ضربه أو أنه كان لأى سبب بغاى آخر وإن الطاعنين إنما ضربوه لمقابلة الاعتداء بالمثل ، فإن اكتفاء الحكم ، في مقام التدليل على سبق الإصرار ، بثبوت الضغينة بين الطرفين ، وسكوته عن استظهار تلك العوامل ، وعدم تموضه لواقعة ضرب المجنى عليه للطاعنين ، تلك الواقعة التي أعقبها وقوع الضرب منهم عليه - ذلك فهو يعيب الحكم ويوجب نقضه .

٢ - إذا أثبت الحكم توافر ظرف سبق الإصرار اعتادا دل أن المتهمين أرادوا أن يثاروا من المجنى عليه لاعتقادهم أنه قتل قريب لهم ، ومع ذلك أخذهم بالرأفة اعتادا على ما قاله من أن الثار متبادل بين الطرفين ، كما أثبت في الوقت نفسه أن المجنى عليه هو الذى ابتدر المتهمين بالضرب ، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن ضربهم ، ولم يذكر السبب الذي دعا المجنى عليه إلى ضرب المتهمين الأمر الذي قد ينصرف معه هذا السبب إلى أنه أراد هو الآخر أن يثار منهم فضربهم - إذا أثبت الحكم كل ذلك كانت أسبابه متخالفة متناقضة تناقضا يجعلها غير صالحة لأن تنفى عليها النتائج القانونية التي ترتبت عليها .

المحكمة

”من الأسباب المقدمة من الطاعن الرابع“

من حيث إن الوجه الأول يتحصل في أن المحكمة دلت في حكمها على ثبوت نية القتل لدى الطاعن باستعماله بندقية وبأنه أطلقها على محمود إبراهيم فأودت بحياته في الحال وأصاب مقدوفها عباس محمود في مقتل منه مع أن الآلة التي استعملت في القتل لا تكفي وحدها لإثبات نية القتل .

ومن حيث إن لمحكمة الموضوع كامل الحزبية في أن تستخلص قيام نية القتل من أي عنصر من عناصر الدعوى متى كان من شأنه أن يؤدي إلى ما استخلص منه .
وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض لتوافر نية القتل لدى الطاعن ذكر أنها ثابتة ”من استعماله لآلة قاتلة بطبيعتها وهي بندقية وإطلاقها على محمود إبراهيم عمدا بقصد قتله فأودت بحياته فور الساعة وأصاب عباس محمود في مقتل من جسمه وهو البطلن “ . وهذا الذي أثبتته المحكمة يؤدي إلى توافر نية القتل فليس للطاعن أن يناقش في صحة هذا الاستخلاص أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثاني مبني على أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة لأن الطاعن دفع بالتحقيق وبالجلسة أن إطلاقه العيارين إنما كان للدفاع عن نفسه ولأنه كان في حالة ضرورة عندما رأى جموع فريق الحيني طليهما هاجمين عليه ولم يكن في مقدوره منع هذا الهجوم بطريقة أخرى ، فردت المحكمة على هذا الدفع بأن الطاعن لم يكن في حالة تدعوه للدفاع عن نفسه أو تلجئه لاستعمال السلاح ، مع أنه يكفي أن يعتقد الطاعن اعتقادا تاما أنه أصبح في حالة خطر جسم على نفسه يوشك أن يقع به ولم يكن لإرادته دخل فيه ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى غير التي سلكها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض للدفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي قال : ”وحيث إن أقوال المتهم (الطاعن) يفهم منها أنه لم يهاجم بديل أنه أطلق العيار على مسافة من الحيني عليه وقد أيد الكشف الطبي ذلك فلم يكن

إذن في حالة تدعوه لاستعمال السلاح خصوصاً بعد ما تقرر أن من ادعى بمهاجمتهم له كما يزعم لم يعتدوا عليه ولم يثبت أن أحداً منهم كان يحمل سلاحاً، كما أنه لم يكن لتخوفه أسباب معقولة فقد كان العراك قائماً بين الطرفين ولم يكن محمود إبراهيم بين المتلاحمين في العراك بل كان آتياً من الجهة التي قتل فيها أخوه فأعتدى عليه، فضلاً عن أن فريق المتهم لم يصب منهم أحد، وهذا يؤيد أن المتهم لم يكن في حالة تدعوه للدفاع عن نفسه أو تلجئه لاستعمال السلاح في القتل والشروع فيه. وإنه مما يؤكد أن هذا المتهم لم يكن في حالة دفاع عن نفسه ما ادعاه أنه استعان بالعسكريين لتفريق المتضاربين، وقد كذبا فيما ادعى إذ شهدا بأنهما سمعا إطلاق جارين فذهبا للعرك فوجدا محمود إبراهيم قتيلاً وعباس محمود مصاباً.

وحيث إن في هذا الذي أثبتته المحكمة وحصلته بحكمة الموضوع من وقائع الدعوى وأدلتها ما يكفي الرد على دفاع الطاعن، وهو يؤدي إلى انتفاء حالة الدفاع أو الضرورة لدى الطاعن وقت مقارفته بلنائة القتل العمد التي أدين فيها، فلا يجوز إذن البطلان بشأن هذا الاستنتاج الموضوعي أمام محكمة النقض.

وحيث إن ملخص الوجه الثالث أن المحكمة أخلت بحق الدفاع لأنها قالت في حكمها إن شجاعة عبد النعم قتل وكان المجنى عليهم ضمن من اتهموا في قتله، ورتبت على ذلك توافر ظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين الثلاثة الأول، وكان الواجب على المحكمة أن تأمر بضم قضية جنائية قتل شجاعة المذكور لمعرفة الأشخاص الذين اتهموا في قتله ولتبين أن الأشخاص المذكورين لم يتهموا في الجريمة.

وحيث إن الطاعن ليست له أية مصلحة في التمسك بهذا الوجه لأن ما يشكو منه لا يمس في شيء تعلقه بالطاعنين الآخرين وخدمهم الذين أدانهم الحكم على أساس توافر سبق الإصرار لديهم استناداً إلى القول بسبق اتهام المجنى عليهم بقتل شجاعة عبد النعم.

وحيث إنه لما تقدم الطعن المتقدم من الطاعن الرابع على غير أساس
ويتعين رفضه .

”عن الأسباب المقدمة من الثلاثة الأول من الطاعنين“

من حيث إن ما ينهه هؤلاء الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق
القانون على الواقعة التي أثبتتها لأنه يستفاد من الوقائع التي أوردتها أن المجنى عليه
عند رؤيته الطاعنين نرجح إليهم من المراء وضربهم أولا وأصاب الأول والثالث
منهم - الأمر الذي حدا بهم هم الثلاثة إلى ضربه . وبقي كان هذا هو الثابت
في الحكم فلا يمكن اعتبار الواقعة جناية قتل عمد مع سبق الإصرار .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعنين بجناية
القتل العمد مع سبق الإصرار وأورد ما حصلته المحكمة من وقائع الدعوى التي تليتها
من مجموع التحقيقات وشهادة الشهود الذين سمعهم بقوله ”إن شحاته عبد النعيم قتل
وكان ضمن من اتهموا في قتله محمد إبراهيم موسى وعباس محمود ومحمود إبراهيم موسى
المجنى عليهم في هذه القضية . وفي يوم ٦ يونيه سنة ١٩٣٧ بينما كان المجنى عليه
محمود إبراهيم موسى وأخوه عبد الرحيم إبراهيم يصطادان السمك من ترعة الطارف
وكان محمود إبراهيم عارى الجسم في التربة وعبد الرحيم إبراهيم يحرس ما يصطادانه
على البر إذ حضر المتهمون صادق أحمد عبد النعيم وصديق أحمد عبد النعيم ومحمود
أحمد عبد الحليم (الطاعنون) للمجنى عليه فخرج إليهم من المراء وضرب الأول والثالث
بعصاه فانهال عليه الثلاثة ضرا بالفؤوس فهرب عبد الرحيم إبراهيم وفي طريقه
تقابل محمود إسماعيل وأخبره بما حصل لأخيه فذهب الأخير إلى المجنى عليه واستمر
هو في طريقه للبلد . ثم ذكر الحكم الأدلة التي استند إليها في ثبوت سبق الإصرار
فقال : ”إنه متوافر قبل الثلاثة الأول من المتهمين (الطاعنين) لأنهم أجمعوا أمرهم
وفعلوا معا جاهلين فؤوسهم وتوجهوا للترعة التي يضطاد فيها عادة محمود إبراهيم
وأنشعوه ضربا بها أخذوا بثأر شحاته عبد النعيم فقتلوا المجنى عليه لوقته “ . وأخيرا
تصدى الحكم لتطبيق القانون على الواقعة التي أدانهم فيها بالإشغال الشاقة المؤبدة

فذكر " أن عقابهم ينطبق على المادتين ١٩٤ و ١٩٥ من قانون العقوبات، وترى المحكمة تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور نظرا لظروف الحادث وللأثر المتبادل بين الفريقين " .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن المجرى عليه هو الذى بدأ بضرب الطاعنين بالعصا وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن اعتدى هو عليهم ، ولم يذكر الحكم السبب الذى دعا المجرى عليه أن يتدر الطاعنين بالضرب لمعرفة إن كان للدفاع عن نفسه لأنهم حضروا مصرين على ضربه ، أو أنه كان لأى سبب بغاى آخر وإن الطاعنين إنما ضربوا المجرى عليه من باب مقابلة الاعتداء بالمثل . وسكوت الحكم عن استظهار العوامل السالفة الذكر وعدم تعرضه — فى مقام التدليل حل سبق الإصرار — لواقعة ضرب المجرى عليه للطاعنين ، تلك الواقعة التى أعقبتها وقوع الضرب من الطاعنين على المجرى عليه ، لاشك بسببه لقصوره عن بيان الواقعة بيانا كافيا يكفل لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى الثابتة بالحكم .

وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن الأسباب التى أوردتها المحكمة المطعون فيه وبخى عليها الإدانة متخاذلة ومتناقضة تناقضا يحلها غير صالحة لأن تبني عليها النتائج القانونية التى رتب عليها ، فبينما يقول إن الطاعنين موقوفون من المجرى عليه فقتلوه لأنه اتهم فى قتل شحاته عبد النعم إذا به يقول إنه يأخذهم بالرأفة " للأثر المتبادل بين الطرفين " . وبينما يقول إن الطاعنين قتلوا المجرى عليه مع سبق الإصرار يقول إن المجرى عليه هو الذى ابتدرهم بالضرب ثم يسكت عن بيان السبب الذى دعاه إلى ذلك مما قد ينصرف معه هذا السبب إلى أنه أراد هو الآخر أن يثار من الطاعنين فضر بهم .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه معيبا لقصوره فى بيان الأسباب التى اعتمد عليها واتخاذله وتناقضه فيها ، ويتعين إذن نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول بغير حاجة للبحث فى باقى الأوجه .

(٢٥٥)

القضية رقم ١٩٠٨ سنة ٨ القضائية

شهود . شهود إثبات . استثناء المتهم من سماعهم . تسليمه بالوقائع التي ذكرها في التحقيق . عدم سماعهم . الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات . جوازه . أساسه . تسليم المتهم بالوقائع . إن تنازل المتهم عن سماع شهود الإثبات بالجلسة ، وتسليمه بجميع الوقائع التي قروها في التحقيق ، يجعل المحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود اعتمادا على تصديقها لإقرار المتهم بصحة الوقائع التي هي موضوع شهادتهم . واعتمادها في حكمها بالإدانة على أقوالهم في التحقيق إنما هو في الواقع اعتماد على ما سلم بصحته . المتهم المحكوم عليه نفسه ، ولا مخالفة في ذلك للقانون في شيء .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم الابتدائي الذي تأيد بأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان الواقعة التي أدين فيها الطاعنان ، وهذا القصور يعيبه عيبا يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أثبت أن الطاعنين قدما للحاكم بتهمة أنهما في ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ يخرجان وفاقوس التجرا في مواد مخدرة (حشيش) بدون مسوغ شرعي وأن المحكمة بسد أن استعرضت وقائع الدعوى وأدلتها قالت بثبوت هذه التهمة عليهما وأداتهما فيها . ومما ذكره الحكم أنه تين للحكمة من أقوال المتهم الأول (الطاعن الأول) ومن الأوراق التي ضبطت معه أثناء التحقيق أنه يتجبر في المخدرات ويصدرها من بلده وأنه شغفها من السماعة بانفاقه مع المتهم الثاني (الطاعن الثاني) وأن الأوراق المذكورة — التي بيئتها المحكمة — تم عن حقيقة معاملاته في الاتجار في المواد المخدرة ، كما أثبت فيما يختص بالطاعن الثاني أنه اعترف بأنه هو الذي أرسل الطرود المضبوطة من محطة السماعة باسم شخص تين أن لا وجود له وأنه عجز عن إثبات حسن نيته فهو بلا شك الذي صدر المادة المخدرة لاتهم الأول (الطاعن الأول) . وهو عالم بحقيقة أمرها .

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن الواقعة الجنائية التي أدين فيها الطاعنان وهي الاتجار في المواد المخدرة مبنية في الحكم بما فيه الكفاية، وذلك على خلاف ما يدعيه الطاعنان .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الأصل في التحقيقات أمام المحاكم الجنائية أن تكون شفوية، فلا يجوز الاستغناء عن شهادة الشهود أو الاكتفاء بما قرره في التحقيق الابتدائي إلا في حالة اعتراف المتهم صراحة بالتهمة المنسوبة إليه لا يجوز تسليمه بواقعة من وقائعها أو في حالة استحالة سماع شاهد بالجلسة، وحيث أن شعين ثلاثة أقواله الواردة في التحقيق . ويقول الطاعنان إن تنازل أحدهما بالجلسة عن أقوال الشهود وموافقة من كانوا متهمين معه على ذلك لا يعنى المحكة من سماع الشهود لأنهم لم يكونوا شهود الطاعن وإنما كانوا شهود الالتزام والنيابة لم تستغن عن سماعهم بل فوضت الأمر للمحكة في شأنهم، وكان على المحكة إما أن تقرر أنها ستحكم بناء على أقوال الشهود، وبذلك كان الواجب سماعهم، أو أنها ستحكم بغير أن تسمعهم والواجب حينئذ أن لا يعتمد الحكم على أقوالهم . والحكم المطعون فيه إذ رجع إلى أقوال الشهود وناقشها بغير سماعهم يكون قد بنى على خطأ جوهري في الإجراءات .

وحيث إنه ثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، أن الحاضر عن المتهم الأول (الطاعن الأول) طلب من المحكة عند البدء في نظر القضية الاستغناء عن سماع شهود الإنيات لأنه مسلم بجميع الوقائع التي ذكرها ووافق موكله على ذلك، كما وافق المتهم الثاني (الطاعن الثاني) . وتبين من مراجعة الحكم المذكور أنه أذن الطاعنين على أساس ثبوت التهمة على المتهم الأول (الطاعن الأول) من اضطراب أقواله مع تسليمه بأن بوليسه الرسالة التي ظهر أن بداخلها المادة المخدرة كانت لديه، ومن الأوراق التي ضبطت معه والدالة على اتجاره في المخدرات . أما عن الثاني (الطاعن الثاني) فقد أسس الحكم لإدائته على اعترافه بأنه هو المرسل

للمرسلة التي وجد بها الحبشيش والتي تبين أن اسم المرسل إليه فيها هو لشخص موهوم، وعلى أن هذا المتهم لم يستطع إثبات حسن نيته في صدد جهله ماحوته الرسالة. وقد عرض الحكم لأقوال الشهود الذين لم يسمعوا ولكن ذلك كان في صدد بحث أقوال المتهمين (الطاعين) في أدوارها المختلفة وقد أخذ بأقوال هؤلاء الشهود ليدلل على اضطراب المتهمين (الطاعين) في دفاعهما .

وحيث إن تنازل الطاعين عن سماع أقوال شهود الإثبات على النحو السالف ذكره وتسليمهما بصحة الوقائع التي شهدوا بها في التحقيق يجعل المحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود معتمدة على تصديقها لإقرار الطاعين بصحة الوقائع موضوع شهادة الشهود . وهي إذ اعتمدت في حكمها بإدانة الطاعين على شهادة الشهود المذكورين الذين لم تسمعهم لم تخالف القانون في شيء لأنها إنما تعتمد في الواقع على ما سلم بصحته نفس المحكوم عليه .

وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن الحكم المعطون فيه لم يؤسس على شهادة شهود لم تسمعهم المحكمة بل على ما استخلصته المحكمة من أقوال الطاعين ومن الأوراق التي ضبطت . ومتى كان الأمر كذلك، وكانت المحكمة لم يعول بصفة أصلية في إدانة الطاعين على شهادة الشهود الذين لم يسمعوا، كان الجدل بشأن عدم سماع هؤلاء الشهود غير مجد .

جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٥٦)

القضية رقم ١٦٠٦ سنة ٨ القضائية

تعرض الشان على القصور والقصر . مناط المسؤولية في هذه الجريمة . السن الحقيقية للجنى عليه . علم الجاني بهذه السن . مفترض . الاعتماد على مظهر المحنى عليها . التقرير الطبي . متى يصح الاعتماد عليه ؟ (المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ ع = ٢٧٠ و ٢٧١)

إن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحرير الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على التسق والفجور هي السن الحقيقية للجنى عليهم . والأصل أن علم الجاني بهذه السن مفترض . ولا يتنى هذا الافتراض إلا إذا لم يكن في إمكان الجاني معرفة حقيقة السن بسبب قيام ظروف قهرية أو استثنائية منته من ذلك . ومن ثم لا يقبل من الجاني اعتماده على أن مظهر المحنى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية ، لأن هذا المظهر ليس من شأنه أن يمنعه من التحقق من سنّها . وكذلك لا يقبل منه أن يعتمد في تقدير السن على الشهادات الطبية ، لأن تقدير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل في الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة حين ينعدم الدليل الأصل وهو دفتر المواليد ، أو على الأقل إذا قامت موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

المحكمة

ومن حيث إن معنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن لا جريمة فيما نسب إلى الطاعنة لأن المحنى عليها ذهبت إلى منزلها الممسدة للدعارة طائعة مختارة فقبلتها تحت تأثير إلحاحها وإلحاح زوجها ، وبعد أن قدمت لها الشهادة الطبية التي تزجت على أساسها وهي تفيد أنها تجاوزت السن القانونية ، فضلاً عن أن مظهرها يدل على هذا التجاوز ، فيكون للطاعنة كل المذرر في اعتبارها كذلك .

ولا محل للمؤاخذتها على أساس شهادة الميلاد التي لم يكن لها وجود وقت ارتكاب الحادثة، لأن القانون جعل السبيل إلى العلم بالسِّنّ الركُن لأحد طرفين : إما شهادة الميلاد، وإما شهادة طيبة كالتى أثبتت في وثيقة الزواج ، فأى الأمرين يقوم به المذرو وينفى الجريمة . أما حصر سبيل العلم في طريق واحد فهو تخلف لحكم القانون ومخالفة توجب بطلان الحكم .

ومن حيث إن مناطق المسؤولية الجنائية في جريمة تخريض الشبان الذين لم يبلغوا السِّنّ القانونية على الفسق والتجور هو السِّنّ الحقيقية للمجنى عليهم . والأصل أن علم الجاني بتلك السِّنّ مفروض ، ولا يسقط هذا الافتراض إلا إذا لم يكن في إمكانه معرفة حقيقة السِّنّ بسبب قيام ظروف قهرية أو استثنائية منته من ذلك . ومن ثم فلا يقبل من الجاني اعتياده في معرفة سِّنّ المجنى عليها على أن مظهرها يدل على تجاوزها السِّنّ القانونية ، لأن هذا المظهر ما كان ليمنع الجاني من التحقق من معرفة هذه السِّنّ . كذلك لا يقبل منه الاعتداد في تقدير السِّنّ على الشهادات الطيبة ، لأن تقدير السِّنّ بمعرفة رجال الفن لا يدل في الواقع على حقيقة هذه السِّنّ ، ولا يلجأ إليه إلا عند انعدام الدليل الأصلي ، وهو دفتر المواليد ، أو على الأقل عند قيام موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى الرد على دفاع الطاعة المبين في وجه الطعن فقال بعد أن أثبت أنه ظهر من الاطلاع على شهادة ميلاد المجنى عليها أنها ولدت في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ إن دفع التهمة الثانية (الطاعة) للتهمة بأنها كانت تجهل سِّنّ المجنى عليها ، وأنها كانت تبدو لها أنها أكبر من ثمانى عشرة سنة لا قيمة له ، لأن العبارة بسِّنّ المجنى عليها الحقيقية ، إذ هي مدار التمييز الذى يتطلبه القانون . وظاهر مما تقدم أن سنها وقت أن قبلتها التهمة الثانية في منزلها المعبأة بالدعارة وحرضتها على التمسق والفجور فيه ، وإلى أن ذهبت إلى الخوض المربود : كان أقل من سبعة عشر عاما . هذا فضلا عن أنه ظاهر من

الشهادة الطبية التي قدمتها الزوجة « المحنى عليها » للأذون وقت الزواج أن الطبيب قد عمرها بسبع عشرة سنة في ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ أى قبل الحادثة بأقل من شهرين . ومن حيث إن هذه المحكمة (محكمة القضا) تفتر محكمة الموضوع على عدم تمويلها في حكمها على دفاع الطاعنة وأخذها بشهادة الميسلاد أساسا لإدانتها لأن السن الحقيقية هي مناط المسؤولية الجنائية المنسوبة إلى الطاعنة ، ولم تكن الظروف التي تستند إليها بمانعة لها من معرفة السن الحقيقية . على أن ما تدعيه في وجه الطعن من أن الشهادة الطبية التي تقدمت للأذون وعقد الزواج على أساسها تفيد أن المحنى عليها تجاوزت السن القانونية فهو غير صحيح كما هو ظاهر من الحكم نفسه .

(٢٥٧)

القضية رقم ١٦١٠ سنة ٨ القضائية

(١) تغيير وصف التهمة . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . حكما .

(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

(ب) سرقة بطررف . ظرف حمل السلاح . متى يتحقق ؟ بمجرد Besitz المتبين من السلاح . حمل .

زبل مجهول السلاح . كفاية . (المادة ٢٧٣ ع = ٢١٦)

(ح) شروع في قتل . سرقة بإكراه . استبعاد ظرف الإكراه . اجبار الجنائين مستقلين . صحيح .

١ — لمحكمة الموضوع أن تعدل وصف التهمة المعروضة عليها دون لفت نظر الدفاع مادام التعديل الذي تجر به لا يكون من شأنه أن ينفذ المتهم أو أن يضر بدفاعه . وإذن فلا حرج عليها في أن تغير وصف التهمة من جنابة سرقة بإكراه إلى جنابة سرقة بجل سلاح إذا كان الوصف الذي قدم به المتهم ودارت عليه المرافعة في الجنابة التي قدم بها يشمل وقائع الجنابة التي عوقب عليها ، فإنها إذ تفعل ذلك لا تكون قد أسندت إليه وقائع جديدة .

٢ — إن ظرف حمل السلاح المنصوص عنه في المادة ٢٧٣ ع القديمة التي تقابلها المادة ٣١٦ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٣٧ يتحقق متى كان أحد من باشر جريمة السرقة يحمل سلاحا ، فعلم وجود سلاح مع بعض

السارقين لا يمنع من تطبيق هذه المادة عليهم متى كان واحد أو أكثر — معلومين أو مجهولين — ممن ساهموا معهم في السرقة يحملون سلاحا .

٣ — إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جناية الشروع في قتل المحنى عليه باطلاق أصيرة نارية أصابته، وأنهم في الوقت نفسه ارتكبوا جناية سرقة أمتعته ليلا ، فليس للمتهمين أن يسيبوا الحكم بزعم أن ماوقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جناية السرقة بالإكراه المتوافر بالإصابات النارية التي أحدثوها بالمخني عليه، لأن المحكمة، وقد استبعدت ظرف الإكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة على أساس أن الفعل المكون له يكون في الوقت ذاته فعل الشروع في القتل الذي أداتهم فيه ، لا تكون قد أخطأت في اعتبار الجنايتين اللتين أثبتتهما على المتهمين مستقلةتين لأنهما كذلك في الواقع .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن النيابة العامة عدلت وصف التهمة بالجلسة كما عدلته المحكمة بدون لفت نظر الدفاع إذ طبقت المحكمة المادة ٢٧٣ عقوبات بدلا من المادة ٢٧١ منه التي قدم الطاعنون للمحاكمة بمقتضاها، وذلك من شأنه أن يجعل وصف التهمة غير مستقر، ومن حق المتهمين أن تحدّد لهم التهمة بتحديد واضح لا لبس فيه ولا غموض . فضلا عن ذلك فإن التعديل الذي أجرته المحكمة بدون لفت نظر الدفاع من شأنه أن يفرجه الدفاع . ولا حجة بالقول إن المادة التي طبقت أخف عقوبة من المادة التي طلبت المحكمة على أساسها، وذلك لأن لكل من المادتين أركاناً تختلف عن الأخرى، ويمكن أن ينفي المتهم عن نفسه واقعة الإكراه المنصوص عليه في المادة الأولى فتصبح الجريمة جنحة سرقة منطبقة على المادة ٢٧٤ عقوبات؛ أما في الحالة الثانية فالمعقوبة تظل الأشغال الشاقة المؤبدية مع جزم وجود الإكراه . ويقول الطاعنون إنه يبين من ذلك أن المحكمة أخلت بدفاعهم إخلالا ضريرا يترتب عليه نقض الحكم .

ومن حيث إن واقعة الخال في الدعوى الحالية هي أن النيابة العامة اتهمت الطاعين وآخرين بأنهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخرين مجهولين من بينهم في الشروع في قتل يوسف حكيم وحكيم منصور عمدا بأن أطلق المجهولون عليهما أعيرة نارية قاصدين قتلهما فأحدثوا بهما الإصابات الميينة بالكشف الطبي . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي سرقتهم أقنعة وبضائع أخرى ليوسف حكيم بطريق الإكراه الواقع عليهما والذي ترك بهما الإصابات الميينة بالكشف الطبي — الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٧١ عقوبات . وكانت جريمة الشروع في القتل نتيجة محتملة لارتكابهما جريمة السرقة التي وقعت بالفعل بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢/١٩٨ عقوبات ، فأحالم طبقا للواد المذكورة ، ولكن محكمة الجنايات رأت بعد تحقيقها الدعوى أن حقيقة الواقعة المنسوبة للطاعين هي أنهم مع آخرين مجهولين شرعوا في قتل يوسف حكيم وحكيم منصور عمدا بأن أطلق بعض المجهولين عليهما أعيرة نارية قاصدين قتلهما . وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم مع المجهولين الآخرين سرقوا الأقنعة والبضائع والنقود الميينة بمحضر التحقيق بأن اتفقوا على السرقة وساعدوا على ارتكابها وذهبوا إلى محل الحادثة ليلسا حالة كونهم أكثر من شخصين وكان بعضهم حاملا أسلحة نارية أي بنادق وسرقوا البضائع — الأمر المنطبق على المادة ٢٧٣ عقوبات . وقد وقعت جريمة الشروع في القتل نتيجة محتملة لارتكاب جريمة السرقة المنفق على ارتكابها والتي وقعت بالفعل . وطالبت المتهمين طبقا للواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢/١٩٨ عقوبات .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن محكمة الجنايات أدانت الطاعين طبقا للواد التي قدموا للحاكم من أجلها . وكل ما في الأمر أنها غيرت وصف تهمة السرقة التي اتفق الجانون على ارتكابها فجعلتها جريمة سرقة منطبقة على المادة ٢٧٣ عقوبات ،

وهي التي تقع من شخصين فأكثر لئلا ويكون أحدهم حاملا سلاحا، بعد أن كانت جناية سرقة باكره طبقا لوصف التهمة .

ومن حيث إن هذا التعديل ليس من شأنه أن يمدح الطاعنين، ولا أن يلحق بدفاعهم أى ضرر لأن محكمة الجنايات عند توقيع العقوبة لم تطبق عليهم مواد أخرى غير التي طلبت محاكمتهم على أساسها، ولأنها لم تنسب إليهم في الوصف الذي أخذت به وقائع جديدة لم يتناولها الدفاع، لأن وقوع السرقة منهم ليلا، وكونهم أكثر من شخصين، وأنهم كانوا يحملون أسلحة — كل ذلك مستفاد من وصف التهمة التي أعلنوا بها، وطلبت محاكمتهم عنها، والتي كانت أساسا لدفاعهم . ومن ثم يكون وجه الطعن على غير أساس .

ومن حيث إن مؤدى الأوجه الساتى والثالث والرابع أن الطاعنين قدّموا وآخرين قضى ببراءتهم لمحاكمتهم بتهمة أنهم اشتركوا مع مجهولين من بينهم في الشروع في القتل، وأن المجهولين هم مطلقو الأعيرة، ولكن المحكمة قضت بغير ذلك إذ قالت إن الطاعنين اشتركوا مع مجهولين إطلاقا، ولم تقل إن مطلق الأعيرة هم مجهولون من بين المتهمين، وقد جاء هذا القول من ناحية اقتناعها بأن الطاعنين لم يكونوا حاملين أسلحة، ويظهر هذا جليا مما ثبت بالحكم من تعيين الأعمال التي قام بها كل من الطاعنين والتي يستتبع منها أنهم لم يكونوا حاملين بنادق . ويقول الطاعنون إن المحكمة مقيّدة بالوقائع التي تحدّدت في الوصف الأصل للتهمة، وأن ليس لها أن تغيرها تنقيها يهدم دفاع المتهمين لأنه في حالة ما إذا كان مطلق الأعيرة هم من ضمن المتهمين تكون مأمورية الدفاع مقصورة على إثبات أن الطاعنين كانوا مجردين من السلاح . أما في الحالة الأخرى فتجرحهم من السلاح لا يخلّصهم من مسؤولية حبل غيرهم له . وفضلا عن ذلك فإن ما ثبت بالحكم من وقائع يؤدى إلى خطأ التطبيق القانوني الذي أخذت به محكمة الموضوع، إذ أن تجرّد الطاعنين من السلاح يتعارض مع تطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات التي طبقتها .

ومن حيث إن حقيقة الأمر في هذا الموضوع هي أن الطاعنين قدّموا للمحاكمة مع اثنين آخرين بأنهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخرين مجهولين من بينهم في الشروع في قتل المجنى عليهما، وأن هذه الجناية اقترنت بجناية أخرى هي سرقتهم أقمشة وبضائع بطريق الإكراه، ولكن محكمة الجنايات رأت أن التهمة غير ثابتة على المتهمين الآخرين فبرأتهم وأدانت الطاعنين على أساس أنهم اشتركوا مع آخرين مجهولين في قتل المجنى عليهما، ولم تقل إنهم اشتركوا مع مجهولين من بينهم .

ومن حيث إن في عدم ثبوت التهمة على بعض المتهمين ما يجعل المحكمة في حل من القول بأن الطاعنين اشتركوا مع مجهولين ما دام الثابت لها أن المجهولين هم الذين أطلقوا الأعيرة النارية، وليس في ذلك أي إخلال بحق دفاع الطاعنين إذ لم ينسب إليهم وقائع جديدة، ولم يتأثر دفاعهم بهذا التعديل . أما ما يزعمونه من أن المحكمة أخطأت في التطبيق القانوني إذ وصفت السرقة بأنها جناية منطبقة على المادة ٢٧٣ عقوبات بالرغم من أن ثبوت تجرّد الطاعنين من السلاح فهو غير صحيح، لأن تجرّد الطاعنين من السلاح لا يخلّصهم من المسؤولية المترتبة على حمل المجهولين الذين ساهموا معهم في السرقة لهذا السلاح .

ومن حيث إن محصل الوجه الخامس أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ اعتبرت جريمة السرقة وجريمة الشروع في القتل جريمتين منفصلتين، لأن الثابت بالحكم أن جريمة السرقة تمت قبل إطلاق الأعيرة . وإذا صدقت الوقائع لا تكون هاتان الجريمتان إلا جريمة واحدة منطبقة على المادة ٢٧١ عقوبات حسب الوصف الأول . ومن المنفق عليه أن الإكراه الذي يحصل عقب السرقة مباشرة بقصد تمكن السارق من التخلص من المسروق منه، والفرار بما سرقه، يعتبر من الإكراه المشدّد لعقوبة السرقة، أي أن الإكراه ظرف مشدّد للجريمة لا جريمة مستقلة كما غالت محكمة الجنايات .

ومن حيث إن الوقائع التي أثبتها الحكم ينطبق عليها الوصف القانوني الذي أخذت به محكمة الجنايات من وقوع جنايتين مستقلتين من الطاعنين خلافا لما

يرجعونه في وجهه الظمن . أما ظرف الإكراه الذي يتحدثون عنه فقصد استبعاد
المحكمة ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة .

ومن حيث إن محصل الوجه السادس والأخير هو أن المحكمة أسندت حصول
التوافق على ارتكاب الجريمة إلى شهادة الشهود . وهذا باطل لأن أحد من الشهود
لم يشهد بهذا التوافق ، وفضلاً عن ذلك فلم تكن المحكمة بالتدليل عليه .
وقن حيث إن هذا الوجه غير صحيح لأن الحكم المطعون فيه لم يقل بأن الشهود
شهدوا باتفاق المتهمين على السرقة ، وإنما استنتج هذا الاتفاق من الأدلة التي أثبتت
مساهمتهم معا في واقعة السرقة ، والتي أوردتها على الوجه المفصّل فيه .

(٢٥٨)

القضية رقم ١٨٤٩ سنة ٨ القضائية

سبق الإصرار . متى يتوافر هذا الظرف ؟ (المادة ١٩٥ ع = ٢٣١)

إن العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار ليست بمعنى الزمن لذاته بين التصميم
على الجريمة ووقوعها — طال هذا الزمن أو قصر — بل العبرة هي بما يقع في ذلك
الزمن من التفكير والتدبير . فما دام الحائى انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها
لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً .

المحكمة

ونحيث إن الظمن يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون
على الواقعة الباتية به بأن أدان الطاعنين في جنابة القتل على أساس قيام سبق
الإصرار عندهما مع عدم توافر هذا الظرف قانوناً على حسب ما استظهره نفس
الحكم من أقوال الشهود الدالة على أن الحافز لجنابة القتل كان الاستفزاز اللفظي
والغضب الفجائي الذي تملك زمام الطاعنين واستولى عليهما وقت أن جاء المهندس
قبيل الحادث بناء على سعي المني عليه ليقين من زليهما لأخذ اختصاص عليهما . وقد
ظل الغضب يعمل في نفسيهما فلم تهدأ لما نأثرت حتى سلكا الطريق العبادى الذى

مر منه الجنى عليه بالسيارة ، وهناك وقعت الواقعة في ظروف تدل على تجرد عمل الطاعنين من الهدوء والرصانة وسبق التفكير والتدبير مما ينفى معه سبق الإصرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استظهر وقائع الدعوى وأدلتها عرض إلى طرفي سبق الإصرار والترصد فقال : " حيث إن ما تستخلصه المحكمة مما تقدم جميعه أن المتهمين سيد قطب ومحمد قطب رمضان قتل عمدا عبد اللطيف محمد الشيشي بسبق إصرار وترصد بأن آتويا قتله ، وأعدا عتتهما لذلك ، فأحضرا بندقية عمراها لهذا الغرض ، وأخذتا معهما نراطيش غير مطلقة احتياطيا ، ثم كنا للجنى عليه في الطريق العام الموصل من إيشاده للملوى وهو الطريق الذى يجب أن يمر الجنى عليه في عودته لبلده في هذا اليوم ، ومكنا ينتظرانه خلف بعض المساكن حتى إذا مر عليهما تملقا بالسيارة وأمسك المتهم الثانى بالسائق وبجرتك السيارة ومنع السائق من المسير فوقفت السيارة ثم سحب الجنى عليه من السيارة وألقاه بالأرض بعيدا عنها ، وبعد ذلك أطلق المتهم الأول عليه ثلاث حبات نارية بقصد قتله فمقط قتيلا . ثم أضاف الحكم إلى ذلك أن ما تستخلصه المحكمة مما تقدم وجود خصومة بين المتهمين والجنى عليه بسبب الأرض التى اشتراها هذا الأخير وتأزعاها فيها ومانعا في استلامها وهتده أحدهما وهو المتهم الأول بالقتل أكثر من مرة إذا هو تسامها . وأخيرا اضطر لرفع دعوى ضدتهما أخذت أذوارا طويلة من سنة ١٩٣٥ حتى قضى فيها نهائيا في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ لصالحه وقضى له بتعويض وبالمصاريف وبلغ كل ذلك نحو ٥٤ جنيه . وقد أوجد ذلك في نفس المتهمين حفيظة للجنى عليه ، وزاد الطين بلة أن الأمر قد انتهى بحضور المهندس والقياسين وتم مقاس منزلهما تمهيدا لأخذ اختصاص عليهما ، وقد حولا من أجل ذلك على الانتقام من الجنى عليه والتشفى منه فأتويا قتله ، واتفقا على ذلك فيما بينهما ، وقد أعدتا عتتهما لذلك بمجود انصراف المهندس والقياسين بعد المقاس حيث قد رأيا أن الفرصة سانحة لتنفيذ غرضهما حيث قد علمنا أن الجنى عليه موجود ببلدتها بمثل محمد بكلاى كما هو ظاهر مما تهتم ، وأنه لا بد أن يعود

لبله بالسيارة ، وعولا على تنفيذ القتل فيه في هذا اليوم ، فأحضرا بندقية عمراها وأخذها معها خراطيش احتياطية زيادة ، ثم كنا بجوار مسكن بالطريق الذى يجب أن يمر منه المجرى عليه واختارا نقطة الكون بالقرب من البلد حيث تسير السيارة ببطء للتمكن من مهاجمتهما ، ثم ظلّا في هذا المكان ثابتين في انتظار فريستهما حتى إذا اقتربت السيارة منهما خرجا عليهما بغاة من مكنتهما وهاجماها ثم أوقفاها ونفذوا القتل في المجرى عليه على النحو المتقدم طبقا لنقطة التى رسمها من قبل ثم انصرفا بسلام . ثم عقب الحكم على ذلك بأن طرفى سبق الإصرار والترصد يستفادان بجلاء من أن المتهمين أعدّا لتنفيذ القتل وأحضرا بندقية معمرة لهذا الغرض ، كما أخذوا معها خراطيش احتياطية استعدادا للطوارئ وضمنا تنفيذ مقصدهما ، ثم خرجهما على المجرى عليه بغاة وعلى غرة منه عند مروره عليهما وإيقاف السيارة ، ثم تنفيذ القتل فيه على النحو المتقدم ، ومن الباعث على القتل وهو الضحية التى كان يحملها المتهمان للمجرى عليه بسبب التزاع فى الأرض التى أذكاها علم المتهمين بمقاس منزلهم لأخذ اختصاص عليهما . ولا يمكن القول بأن المتهمين كانا وقت ارتكاب الجناية متأثرين بعد أن علما بمقاس المتزاع بسبب الاختصاص وأن الفترة التى مضت من وقت بدء التفكير فى القتل أى من وقت الانتهاء من المقاس لغاية التنفيذ ومقدارها نصف ساعة تقريبا كما يؤخذ ذلك من مجموع أقوال الشهود — أن هذه الفترة قصيرة ولا يتسنى للمتهمين فيها أن يردّا جماع غضبهما ، وأنهما بناء على ذلك لم يكونا هادئى البال وقت ارتكاب الجريمة ، وأنه بناء على ذلك يكون ظرف سبق الإصرار متعدما — لا يمكن القول بذلك لأن العبرة ليست ببعض الزمن لذاته بين التصميم والجريمة طال أو قصر ، بل العبرة بما يقع فى ذلك الزمن من التدبير والتفكير . وبدىهى أنه إذا خرج الجانى بعد هذا التدبير بفكرة مبهمّة لاحد لها ولا ترتيب فلا يعتبر سبق الإصرار موجودا ، وأنه يجب لتوفر هذا الظرف أن يكون الجانى انتهى بتفكيره إلى خط سير معين رسمه لنفسه قبل تنفيذ الجريمة ، والوقائع السابقة الثابت منها أن المتهمين فى الفترة ما بين انصراف المهندسين والقياسين

بعد انتهاء المقاس وارتكاب الجريمة أمكنهما أن يتفقا فيها على القتل ، ثم دبرا
طريقة تنفيذهما بإحكام ، فأعدا لهذا الغرض بندقية معمرة ، واحتفظا بخلاف
ذلك بمخراطيش احتياطية ضمنا لتنفيذ خططهما واستعدادا للطوارئ ، ثم اختارا
المكان الذي يكتن في لاقصان غريمهنا ، وزايا أن يكون هذا المكان خارج البلد
وعلى مسافة قريبة من بعض المساكن حتى يكتنا فيه بعيدا عن الأنظار ، وحتى
يمكنهما في الوقت نفسه مهاجمة السيارة وهي سائرة حيث تكون مضطرة لأن تسير
بطيء لقربها من المساكن . وكذا تدبرا في كيفية مهاجمة السيارة أثناء سيرها وفيما
يقوم به كل واحد منهما من الأعمال حتى تنفذ الجريمة ثم تنفيذ الجريمة فعلا طبقا
للتدبير المتفق عليه بينهما — هذه الوقائع كلها تدل بوضوح على أن المتهمين كانا
هادئين البال رابطين الجأش وقت ارتكاب الجريمة ، وبناء على ذلك كله يكون
ظرفنا سبق الإصرار والترصد متوفرين .

وحيث إنه بهذا الذي أثبتته الحكم المطعون فيه يتوافر سبق الإصرار على جناية
القتل العمد حسبما عرفه القانون . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المقدمات التي
ساقها الحكم تصلح لأن تبني عليها النتيجة التي وصلت إليها المحكمة فلا يقبل من
الطاعنين مجادلتهما أمام محكمة النقض في صحة استخلاص المحكمة توافر ظرف سبق
الإصرار من تلك المقدمات .

وحيث إنه فضلا عن ذلك فلا مصلحة للطاعنين من إثارة الجدل في موضوع
سبق الإصرار لأن الحكم المطعون فيه أثبت عليهم أيضا ارتكاب الجريمة وهما
مرتبطان للجنى عليه للقتل به واغتياه في الطريق الذي كان سائرا فيه ، وقيام
الترصد وحده ، ولو مع عدم ثبوت سبق الإصرار ، يبرر تطبيق مادة القانون التي
طبقها المحكمة .

(٢٥٩)

القضية رقم ١٩٠٩ سنة ٨ القضائية

شئ البضاعة . خبز قح مخلوط بالذرة . يبيعه على أنه من القمح الخالص . استحقاق العقاب .

(المادة ٣٠٢ ع = ٣٤٧)

إن المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات القديم التي تقابلها المادة ٣٤٧ من القانون الحالي تعاقب على بيع خبز القمح المخلوط بالذرة متى كان البيع قد حصل على أن الخبز هو من القمح الخالص .

(٢٦٠)

القضية رقم ١٩١٥ سنة ٨ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . امتناع الحارس من نقل المحجوز إلى محل آخر ليبيعه . لا يصلح أماما لتبديد .
(المادة ٢٩٦ و ٢٩٧ ع = ٢٤٢ و ٢٤١)

حارس الأشياء المحجوزة غير مكلف قانونا بنقلها إلى المكان المحدد لبيعها بل كل ما عليه من واجبات هو أن يحافظ على الشيء المحجوز ويقدمه بمحل وجوده إلى المأمور المختص في اليوم المحدد للبيع . وإذن فلا يمكن اعتبار الحارس ممتنعا عن تقديم الأشياء المحجوزة إلا إذا طوّل بتقديم تلك الأشياء في مكان المحجز نفسه فامتنع عن تقديمها فيه . والتقصير الذي ينطوي عليه هذا الامتناع هو الذي يصلح لأن يستند إليه في ثبوت جريمة الاختلاس .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الخامس من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع أخلت بدفاع الطاعن لأنه تملك أمامها بأنه غير مكلف بنقل الأشياء المحجوزة التي تحت حراسته إلى بلد آخر لبيعها فيه ، ولكنها لم ترد على هذا الدفاع في حكمها وأدانتها في واقعة الاختلاس .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع أمام المحكمة بأن المحجز توقع في الغيظ وأنه لم يكن مكلفا بنقل الأشياء المحجوزة إلى

السوق لأن بلدة مطاى التى تحدد أن يكون البيع فيها بعيدة عن محل الحجز بمسافة .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعن على أساس أنه لم يقدم الأشياء المحجوز عليها والمعين عليها حارسا فى اليوم المحدد للبيع ، ولم يتعرض الحكمان كلاهما إلى الدفاع الذى تقدم به الطاعن لدره التهمة عن نفسه . وحيث إن الحارس على الأشياء المحجوزة غير مكلف قانونا بنقل هذه الأشياء إلى المكان المحدد لبيعها . ومقتضى الواجبات المترتبة بها لا يصدوا المحافظة على الشيء المحجوز ، وتقديمه بحمل وجوده للمأمور المختص فى اليوم المحدد للبيع . ولذلك لا يصح أن ينسب إلى الحارس أى تقصير يمكن أن يستخلص منه أنه امتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة فى مكان البيع إلا إذا كانت مطالبة بتلك الأشياء حاصلة فى مكان الحجز نفسه .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك كان من شأن الدفاع الذى أبداه الطاعن أن ينفى التهمة عنه ، فكان حل المحكمة إذن أن تحققه وتحصنه وترد عليه إن لم تراخذه به ، أما وقد أخففته فيكون حكمها معيبا عيبا يستوجب نقضه . وحيث إنه لذلك يتعين قبول هذا الوجه من أوجه الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بذير حاجة إلى بحث باقى الأوجه .

(٢٦١)

القضية رقم ١٩١٧ سنة ٨ القضائية

حكم غيابى فى معارضة . ميعاد استئناف . متى يبدأ ؟

(المادة ١٥٤ / ١ و ١٧٧ / ٢ تحقيق والمادة ٢٤٨ و ٢٥٩)

من قانون تحقيق الجنايات المخطط الصادر فى سنة ١٩٣٧

إن ميعاد استئناف المحكوم عليه للحكم التباينى الصادر ضده فى المعارضة ، سواء فى موضوع الدعوى أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، يبدأ من يوم صدور هذا الحكم لا من يوم إعلانه . ذلك لأن نص المادتين ١٥٤ و ١٧٧ فى قوله .

ثانية من قانون تحقيق الجنايات يوجب سريان ميعاد استئناف الحكم الذي لا تقبل فيه المعارضة من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه للحكم عليه . وهذا هو قصد الشارع الذي أفصح عنه في قانون تحقيق الجنايات الذي صدر في سنة ١٩٣٧ للعمل به أمام المحاكم المختلطة .

(٢٦٢)

القضية رقم ١٩٢٣ سنة ٨ القضائية.

دفاع . أوراق محزنة بلغة أجنبية . امتداد الحكم عليها . عدم إضرار المتهم لدى محكمة الموضوع . لا يجب .

إذا اعتمدت المحكمة الابتدائية في حكمها بادانة المتهم على أوراق . قدسمة في الدعوى محزنة بلغة أجنبية ترجعها بنفسها إلى العربية ولم يستعرض المتهم على هذه الأوراق لا أمام المحكمة الابتدائية ولا أمام المحكمة الاستئنافية بل تراض أمامها على أسامها مما يفيد أنه كان ملما بمحتوياتها فلا يجوز له بعد ذلك أن يظن في الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

(٢٦٣)

القضية رقم ١٩٢٥ سنة ٨ القضائية

دفاع . دفع جوهرى . عدم الرد عليه . قض . مثال .

إذا استشهد المتهم على صحة دفاع قدّمه لنفى التهمة عنه بدليل قفى، كالكشف الطبي، قائلا إن فيه ما يؤيد دفاعه من أن إصابته المحنى عليه تسببت عن غير ما ينسبه إليه المحنى عليه وشهود الإثبات فيجب على المحكمة أن تستظهر في حكمها الذى لم يأخذ بهذا الدفع ما يفيد ردها عليه . فإذا سكت الحكم حتى عن ذكر شيء من واقع الكشف الطبي بشأن سبب إصابته المحنى عليه إن كان من طوبة، كما يقول المتهم أو من عصا، كما يقول المحنى عليه، كان حكمها معيبا متعينا نقضه .

جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح البعيد بك ومحمد كامل الرشيد بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٦٤)

القضية رقم ١٥٩٨ سنة ٨ القضائية

قتل عمد . متهمون . اعتداء كل منهم بالضرب . مساهمة كل ضربة في الوفاة . ضربة غير قاتلة بذاتها . مسئولية كل منهم عن الوفاة . عدم وجود اتفاق سابق بين المتهمين على الضرب . توافرية القتل لدى المتهمين . مسئولية كل من جناية القتل العمد . (المادة ١٩٨ ع = ٢٣٤)

مضى كان الثابت بالحكم أن كلا من المتهمين قد ضرب القاتل ، وأن ضربته ساهمت في الوفاة ، كان كل منهم مسئولاً عن الوفاة ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة . فإذا كان كل منهم قد قصد القتل فانه يمتد مسئولاً عن جناية القتل العمد ولو لم يكن بينه وبين زملائه اتفاق على القتل .

(٢٦٥)

القضية رقم ٢١١٣ سنة ٨ القضائية

دفاع . متهم . تقدير مسئولية . أساسه . طعن المتهم على الوقائع المستندة إليه في الحكم . عدم الاضات إليه . الظاهر من الأوراق يؤيد طعنه . إخلال بحق الدفاع .

إن تقدير مسئولية كل متهم جنائياً يجب أن يبنى على أساس صحيح من الوقائع لأن هذا التقدير يختلف باختلاف أشخاص المتهمين وما تشهد به الوقائع بالنسبة لكل متهم . فقد يأخذ القاضي بدليل بالنسبة لمتهم ولا يأخذ به في الوقت نفسه بالنسبة لمتهم آخر ، وهذا يقتضى أن تكون محكمة الموضوع على بينة من حقيقة الواقعة بالنسبة لكل متهم . فإذا كان الظاهر من المقارنة بين ما قتره الشهود بمحضر المحاكمة وما أثبت الحكم الابتدائي بالنسبة لكل من المتهمين أن المحكمة صوّرت الواقعة بغير ما قتره الشهود وأسندت إلى كل متهم من الوقائع ما كان من الآخر ، وتمسك أحد المتهمين لدى المحكمة الاستئنافية بأن الوقائع التي أثبتت الحكم المستأنف بالنسبة له لم تصدر عنه ، ومع ذلك أيدت المحكمة الحكم لأسبابه دون أن تعير هذا الدفاع التفاتاً كان حكمها معيباً متعيناً نقضه .

(٢٦٦)

القضية رقم ٢١٢٩ سنة ٨ القضائية

استئناف . نظام الدرجتين . القاضي الابتدائي . اشتراكه في الحكم الاستئنافي . لا يجوز .

إن النظام الذي سنه القانون يجعل المحاكمة في مصاد الخنخ والحالفات على درجتين يستلزم أن يكون القضاة الذين يفصلون في الاستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائي . وهذا اللزوم يقتضي بطلان الحكم الاستئنافي إذا اشترك في إصداره القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي ، لأن في فصله استئنافيا في التظلم المرفوع من حكمه إهدارا لضمانات العدالة التي يفرضها القانون في نظام الدرجتين ، ومخالفة لقاعدة هي من خصائص النظام العام في المواد الجنائية .

(٢٦٧)

القضية رقم ٢١٣٠ سنة ٨ القضائية

تقليد علامة تجارية . مصنع طرايش مشروع القرش . تقليد علامته : دعويه في حكم المادة ٣٠٥ ع لا المادة ١٧٦ ع . لا عقاب . (المادتان ١٧٦ و ٣٠٥ ع = ٢٠٨ و ٣٥٠) إنه وإن كان ظاهر نص المادة ١٧٦ من قانون العقوبات القديم (المقابلة للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات الحالي) يتناول تقليد علامات الفاورية (المصنع) أي العلامات التي يعتنقها أصحاب المصانع ويضعونها على مصنوعاتهم لتمييزها في السوق عما يماثلها من مصنوعات غيرهم ليطمئن إليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد إلى إخراج هذه العلامات من عموم هذا النص . ذلك لأنه أورد بعده نصا خاصا هو المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات القديم (المقابلة للمادة ٣٥٠ من القانون الحالي) للعقاب على جريمة تقليد علامات الفاورية بالذات ، وفرض لها عقوبة مخففة ، واشترط لوقوعها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات في التفرّد دون سواهم باستعمالها على منتجاتهم مقررا بلوائح توضع لتنظيم الملكية الصناعية . وذلك لما ارتأته من أن طبيعة هذا الحق

وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن يميلان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سنه وفي الحدود التي رسمها بهذا النص مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حماية علامات الفاوريقة، لأن حلة وجوده، وصراحة عبارته، وإرادته في قانون واحد مع المادة ١٧٦ عقوبات - كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات المذكورة من حكم المادة ١٧٦ عقوبات وخصها بحمايته في المادة ٣٠٥ عقوبات .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وذلك أنه بنى قضاءه بالبراءة على اعتبار أن تقليد العلامات التي تضعها البيوت التجارية على بضائعها تميزا لها عن مصنوعات غيرها يقع تحت نص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات المعطلة والموقوف تطبيقها حين صدور اللوائح المشار إليها فيها . وهذا النظر غير دقيق في عمومته، وغير متديد في هذه القضية بالذات؛ لأن إيراد المادة ١٧٦ من قانون العقوبات القديم في سياق الكلام على الأختام يكشف عن المقصود منها وهو حماية علامات الشركات والبيوت المالية التي تمثل شخصيتها المعنوية لها في تقليدها من احتمال لشخصية الشركة انتحالا فيه من معنى التزوير ما في احتمال مقلد الإمضاء أو التوقيع لشخصية صاحبها . فحق كانت العلامة دالة على شخصية الشركة أو البيت المالي معبرة عن إرادة منسوبة إليه تلزمه إلزاما قانونيا وأديبا كثرة تفيد التمسك أو القبول فهي تدخل حتما في دائرة تطبيق المادة ١٧٦ من قانون العقوبات، سواء أكانت هذه الشارة على مكاتب أو على بضائع، إذ الواقع أن التفريق بين علامة وأخرى لمحض أن هذه موضوعة على أوراق وتلك على بضائع متفرقة لا يستند إلى أساس قانوني، لأن علامة الشركة أو البيت المالي قد توضع على البضاعة دلالة على الشراء أو على البيع أو على الرهن،

ويكون تقليد هذه العلامة واقعا تحت طائلة المادة ١٧٦ عقوبات . كذلك قد يضع المحل علامات لتنظيم أعماله الداخلية كحاسبة المال وضبط ما بأيديهم من الأدوات ، وهذه العلامات كلها يقع تقليدها ضمن المادة ١٧٦ عقوبات . والمعنى الجامع في هذه الصورة وأمثالها أن العلامة المقلدة تدل في الواقع على إرادة منسوبة لصاحب العلامة تفيد التزامه للغير أو إلزام غيره ممن يملك إلزامهم بها كماله وخدمه ومرعوسيه . ولذلك ذكر المشرع تقليد هذه العلامات في باب التزوير . وعلى ذلك تكون المادة ١٧٦ غنية بنفسها عن أى تشريع آخر بعكس المادة ٣٠٥ عقوبات فإن إيرادها في الباب الخاص بالنش في المعاملات التجارية يدل على حقيقة المراد منها ، وأن العلامات المشار إليها تختلف في طبيعتها عن العلامات المذكورة في المادة ١٧٦ عقوبات ، لأن العلامات التي أشارت إليها المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات القديم هي مما يحتاج اتخاذه إلى صدور قانون خاص منظم للملكية الصناعية . أى تلك العلامات التي يميز بها المنتجون بضائعهم والتي لا فضل فيها لواحد منهم على الآخر إلا فضل الأسمية الزمنية . إذ الأصل أن يتخذ كل إنسان لبضائعه ما يحلوه من العلامات التي تميزها وترغب الناس فيها ، ولكن لتفادي التصادم والتراحم على العلامة الواحدة خص القانون أول من سبق إليها ، واقتضى هذا التخصيص كف يد الآخرين عن محاكاتها ، فمن يحاكيها منهم لا يكون متحلا بخصيصة صاحب البضاعة وإنما يكون معتديا على ملكيته التجارية . ولما كانت الأختام التي وضعها مصنع القرش ليان مراتب متجاته هي شارات لتنظيم عمله فيها معنى اتهمه والاستيثاق من جانبه ، وجب على الكافة احترامها على الأقل فيما يتعلق بمنتجات المصنع ، إذ لا يحتاج تقرير هذه المراتب إلى صدور قوانين منظمة للملكية الصناعية أو التجارية لأنها من صميم التنظيم الداخلي لأعمال المصنع المذكور . ومضى تقر ذلك يكون ما وقع من المتهم من تقليده الختم الخاص بمصنع القرش الذي يميز به أجود منتجاته جريمة منطبقة على المادة ١٧٦ من قانون العقوبات . وفضلاً عن ذلك فإن قياس مصنع القرش على سواء من المصانع والبيوت التجارية قياس .

مع التفارق لأن المساهمين في رأس ماله هم من سواد الأمة لم يقصدوا إلى إقامة شركة يستفيدون من وراثتها مكتسبا ذاتيا ، بل أنشأوه ليكون مؤسسة قومية تحقق أغراضا ومنافع قومية معينة . ومن ذلك يتضح أن الأقرب إلى السداد هو اعتبار هذا المصنع جهة من الجهات الأهلية المشار إليها في المادة ١٧٦ عقوبات وحماية أختامه وعلاماته بموجب هذه المادة وحدها . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه غير سديد .

وبحيث إنه وإن كان ظاهر نص المادة ١٧٦ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات الحالي يتناول تقليد علامات الفاورية (المصنع) أى السمات التى يمسدها الصناع ويضعونها على مصنوعاتهم لتمييزها في السوق عما يماثلها من مصنوعات غيرهم ليطمئن إليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد إلى إخراج هذه العلامات من عموم هذا النص . ذلك لأنه أورد بعده نصا خاصا هو المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ٣٥٠ من القانون الحالي للعقاب على جريمة تقليد علامات الفاورية بالذات ، وفرض لها عقوبة مخففة ، واشترط توقيعها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات في الانفراد باستعمالها على منتجاتهم دون سواهم مقررا بلوائح توضع لتنظيم الملكية الصناعية . وذلك لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق ، وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن ، يملكان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذى يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذى سنه ، وفي الحدود التى رسمها بهذا النص ، مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذى قصد به إلى حماية علامات الفاورية ، لأن صريح عبارته ، وطلة وجوده ، وإيراده في قانون واحد مع المادة ١٧٦ عقوبات — كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع ابتغى تقليد العلامات المذكورة من حكم المادة ١٧٦ عقوبات وخجما بحياته في المادة ٣٠٥ عقوبات .

وحيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى — حسب الثابت بالحكم المطعون فيه — أن المتهم صنع ختاً نحاسياً عليه صورة المغفور له محمد علي باشا على اعتبار أنها علامة توضع على صنف معين من أصناف الطرايش التي تصنع بالمصنع المعروف بمصنع القرش تميزاً لذلك الصنف من غيره من الأصناف نظراً إلى جودته وارتفاع سعره ، وأن المتهم اعترف بفعله في رواية له ، وقرر أن الفرض الذي رى إليه هو أن يختم طرايشه بهذا الختم ويبيعها على أنها من ماركة محمد علي وهي أعلى أصناف الطرايش التي يخرجها مصنع القرش . وقد رأت المحكمة من ظروف الدعوى وأدلتها أن "ختم طربوش محمد علي ماهو إلا علامة للمصنع المعروف بمصنع القرش يميز بها بضائعه عن غيرها من البضائع التي تباع في الأسواق" ، وأن تقليد هذا الختم يدخل في نطاق المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات القديم ولا تعاقب عليه المادة ١٧٦ من ذلك القانون، ولذلك قضت بالبراءة على أساس أن المادة ٣٠٥ المذكورة معطلة لأن اللوائح المشار إليها فيها لم تصدر بعد .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر العلامة المقلدة علامة فائريقة ونقض ببراءة المتهم لأن المادة ١٧٦ من قانون العقوبات لا تنطبق على تقليدها ، ولأن المادة ٣٠٥ عقوبات المنطبقة على تقليد تلك العلامة معطلة بسبب عدم صدور اللوائح المشار إليها فيها — إذ فعل الحكم ذلك يكون قد فسر القانون وأوله على الوجه الصحيح ولم يخطئ في شيء .

وحيث إن الاعتبارات التي ساقها النيابة العامة بوجه الطعن للتدليل على خطأ الحكم في تطبيق القانون لا تغير من النظر المتقدم . لأن علامات المصنع لا تفقد صفتها ولا تغير حكمها إذا ما دلت — وهي من شأنها أن تدل — على شخص صاحبها . وفي وضعها على المنتجات معنى التعهد والالتزام من جانب صاحب العلامة قبل الجمهور ، وفي تقليدها نسبة مصنوعات إلى غير صانعها ليستفيد المقلد على حساب من انتحل علامته بإدخال الفس على من يشترون هذه المصنوعات موسومة بالعلامة المقلدة . ولأن اتخاذ صانع علامة لتمييزها بأصناف منتجاته عن بعضها لا يمنع

من اعتبار كل علامة منها علامة مصنع (فاورقة) إذا كانت قد أعدت في الواقع — كما قال الحكم المطعون فيه — لتمييز منتجات صاحبها عن منتجات غيره . أما ما يشير إليه أخيرا وجه الطعن من الاعتبارات التي أحاطت بمصنع مشروع القرش وبكيفية وظروف إنشائه ، فإن ذلك لا يمكن أن يغير حكم العلامة التي اتخذها هذا المصنع لبضاعته ولا يخرجها من حكم سائر علامات المصانع مادام مصنع القرش هو الذي يصنع البضاعة وهو الذي يعرضها في السوق وعليها علامته شأنه في ذلك شأن كل مصنع .

(٢٦٨)

القضية رقم ٢١٣٢ سنة ٨ القضائية

(أ) تقدم . إجراءات التحقيق التي تقطع المدة . العبرة فيها . تارلما جميع المتهمين سواء دخلوا في الإجراءات أم لا .

(ب) إثبات . حرية المهكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى المطروحة عليها . قضية مدنية مضمومة إلى الدعوى الجنائية . لا علاقة لثبوتها . استناد المهكمة في الإدانة إلى أقوال الشهود فيها . جوازه .

(ج) دفاع . طلب تدب غير قصص ضد بقول بترويه . إجابته . متى لا تجب ؟

١ — إجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الإجراءات . والعبرة في ذلك هي بكل ما يعيد ذكرى الجريمة ويرد صداها ، فيستوى فيه ما يتعلق بظروف وقوعها وما يتعلق بشخص كل من ساهم في ارتكابها . فإذا حكم مدنيا برد و بطلان المقعد الذي استعمله المتهم وآخر في دعوى مدنية ، ثم تولت النيابة العمومية تحقيق الواقعة قبل أن تنقضي من تاريخ حكم الرد والبطان الثلاث السنوات التي حددها القانون لسقوط الدعوى العمومية فهذا التحقيق يقطع سريان التقادم بالنسبة للمتهم المذكور ولو لم يكن قد استجوب فيه إلا بعد انقضاء الثلاث السنوات فعلا .

٢ — للمهكمة الجنائية أن تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى . متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في استطاعة الدفاع

أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء . فإذا أدانت المحكمة متهما — استنادا إلى شهادة شهود في قضية مدنية لم يكن هو طرفا فيها ولم تكن له علاقة بها — فلا تريب عليها في ذلك مادامت هذه القضية كانت مضمومة إلى الدعوى المطروحة أمامها .

٣ — لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تجب المحكمة طلبه تعيين خبير لفحص العقد المقول بترويره متى كان فيما ذكره حكمها عن طريقة التروير وشبوته على المتهم ما يفيد أن المحكمة اقتنعت مما شاهدهته هي ومما تبنته من وقائع الدعوى وأقوال الشهود بمحصل التروير وبأنها لم تكن في حاجة إلى الاستعانة برأى فني في ذلك .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يحصل في أن الطاعن دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عليه بالنسبة للجريمة استعمل المحرر المزور التي طلب محاكمته من أجلها، لأن الحكم برد وبطلان الورقة المزورة صدر في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣، والنيابة لم تسأله في التحقيق إلا في شهر مايو سنة ١٩٣٦ أى بعد أن انقضت المدة المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى . وقد ردت المحكمة على ذلك بأن التحقيق حصل في ٢ مارس سنة ١٩٣٥، وأن من شأن هذا التحقيق أن يقطع سير المدة، مع أن الطاعن لم يسأل في هذا التحقيق ولم يكن له شأن فيه، وأن النيابة لم تسأله إلا في سنة ١٩٣٦

وحيث إن إجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الإجراءات . والمبرة في ذلك بكل ما يعيد ذكرى الجريمة ويردد صنادها، فيستوى فيه ما يتعلق بظروف وقوعها، وما يتعلق بشخص كل من ساهم في ارتكابها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض إلى الدفع المشار إليه بوجه الطعن ولم يأخذ به قائلا: "لأنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تسلم بعقد الإيجار حتى حكم برده وبطلانه في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣

وهذا هو تاريخ بدء المدة المسقطه للدعوى العمومية، وقد قامت النيابة بالتحقيق في ٢ مارس سنة ١٩٣٥ أى قبل أن تنقضى الثلاث سنوات التى حددها القانون، وأن تمسك الطاعن بأنه لم يستجوب إلا في يوم ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ غير متج لأن التحقيق يقطع مرياف مئة التقدّم بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في إجراءاته .

وحيث إن في هذا الذى أثبتته الحكم ما يدل على قطع سير المدة بالنسبة لتهمة الاستملاك التى رفعت على الطاعن بالتحقيق الذى أجرته النيابة في ٢ مارس سنة ١٩٣٥ في شأن تلك الجريمة، وذلك بنقض النظر عن التاريخ الذى سئل فيه الطاعن عما وقع منه . ومتى تقرر ذلك كان ما يزعمه من انقضاء المدة بالنسبة إليه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثانى يتضمن أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعن مستندا إلى شهادة شهود في قضية مدنية لم يكن هو طرفا فيها ولم تكن له علاقة بها حتى كان يسأل عما قيل فيها .

وحيث إن للحكمة أن تستند في حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها، وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وهو يستعرض وقائع الدعوى وظروفها ذكر " أنه ظاهر من عقد الإيجار أن به عبارات مكررة وأن ثلثي السطر الخامس عشر ترك على بياض بدون مسوخ مع ارتباط آخر كلمة فيه مع أول كلمة في السطر الذى يليه . وقد شهد كل من عبد المطلب عمران وعبيد سيد عياط في محضر جلسة القضية المدنية المنصمة صفحة ١١ أن المتهم الثانى (الطاعن) أخذ آخر المحنى عليه، وزاد الثانى بأنه وقع به فعلا على ورقة بيضاء وصفها بأنها نصف فريخ ورق ... " وفى هذا الذى أثبتته الحكم ما يدل على أن القضية المدنية التى شهد فيها الشاهدان

اللدان أشار إليهما الحكم كانت مضمومة إلى الدعوى المطروحة أمام المحكمة على أساس أنها أحد العناصر اللازمة لإظهار الحقيقة فيها ، فكان للحكمة أن تستشهد بما تعلم من إليه منها ، سواء أكان الطاعن طرفا فيها أم لا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث والأخير أن الطاعن طلب من المحكمة الاستثنائية ندب خير لفحص عقد الإيجار المقول بتزويره ولكنها لم تلتفت إلى طلبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن على أساس أنه استعمل عقدا مزورا ، وأنه هو الذى عمل على تزوير العقد ، بأن حصل على ختم الخمى عليه بطريق النش ، ووقع به على ورقة بيضاء ، ثم حرد باشتراكه مع مجهول العقد المزور فوق التوقيع ، وأن المحكمة رأت بنفسها من تكرار عبارات الكتابة وعدم تكامل السطور وضوح التزوير على النحو الذى قالته وقال به الشهود المذكورون بالحكم .

وحيث إنه متى كانت إدانة الطاعن مبنية على الأساس المتقدم ، فإن فيما ذكره الحكم عن طريقة التزوير وشبوت التهمة على المتهم ما يفيد أن المحكمة اقتنعت مما شاهدته هي ، ومما تبينته من وقائع الدعوى وأقوال الشهود ، بمحصول التزوير ، وأنها لم تكن بحاجة إلى الاستعانة برأى فنى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد فهمي حسين بك وصيد القناح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٦٩)

القضية رقم ٢٣٢٤ سنة ٨ القضاية

نصيب :

(أ) نصيب بيع ملك الغير . متى تحقق أركان هذه الجريمة ؟ مستندات مقدمة لإثبات الملكية . ثبوت صوريتها .

(ب) منوط العقاب في جريمة النصيب . علم المخني عليه بالنش . متى قيام الجريمة .

(المادة ٢٩٣ ع = ٢٣٦)

(ج) قرض وإبرام . حكم . خطأ قانوني في سبب ذكره على سبيل القرض الجدل . لا قرض .

١ — يكفى لقيام جريمة النصيب بطريقة التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى أجراه ، وأن يكون المال الذى تصرف فيه غير مملوك له ، فتصبح الإذانة ولو لم يكن المالك الحقيقى لئال الذى حصل فيه التصرف معروفا . فإذا كانت محكمة الموضوع قد عرضت إلى المستندات التى قدمها المتهم لإثبات ملكيته لئال باع ، وعحصتها واستخلصت منها ومن ظروف تحريرها وغير ذلك مما أشارت إليه في حكمها استخلاصا لاثباته فيه أن الأرض التى باعها المتهم لم تكن ملكا له ولا داخلة في حيازته ، وأن كل ما أعددته من المستندات لإثبات ملكيته لها صورى لاحقيقة له ، واستخلصت أيضا أن المتهم كان يعلم عدم ملكيته لئال باعه ، وأنه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه ، فذلك الذى أمته الحكم كاف في بيان جريمة النصيب التى أدان المتهم فيها .

٢ — النش المستوجب للعقاب في جريمة النصيب هو الذى يخضع به المخني

عليه . فإذا كان المخني عليه عالما بحقيقة ما وقع عليه من أساليب فإن هذا العلم ينفي وقوع الجريمة عليه بهذه الأساليب .

٣ - إذا ذكر الحكم أسبابا صحيحة وكافية للإدانة ، ثم ذكر سببا آخر تضمن خطأ في تأويل القانون ، فإن هذا السبب لا يستوجب نقضه إذا كان لم يذكره إلا من باب الترييد وعلى سبيل الفرض الجدل .

(٢٧٠)

القضية رقم ٢٣٢٦ سنة ٨ القضائية

اتهام حرمة ملك الغير . التعرض الجنائي للحيازة . متى يتوافر؟ حائز فعلا . شرعية الحيازة . لا يشترط .

(المادة ٣٢٤ ع = ٢٧٠)

يكفى في جريمة التعرض للغير في حيازته للعقار أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية ، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح ، ولا يهم أن يكون الحائز مالكاً للعقار أو غير مالك .

(٢٧١)

القضية رقم ٢٣٣٧ سنة ٨ القضائية

إثبات . سد قيمة أكثر من عشرة جنيات . جواز إثبات وجود السند وإثباته بكافة الطرق .

(المادة ٣١٩ ع = ٢٦٥)

ما دام القانون قد أجاز إثبات وقوع الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ، ففي جريمة إتلاف سند قيمته أكثر من عشرة جنيات إذا اعتمد الحكم في ثبوت وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن إثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته إثبات لوجود ذات السند ، والأمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين قيمة السند الذي حصل إتلافه ، كما لم يبين ما إذا كان التمزيق حصل عمداً ، وأن هناك ضرراً من هذا التمزيق . وفي ذلك مخالفة لنص المادة ٣١٩ عقوبات ، وقصور في بيان الواقعة مبطل للحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع أفاضت في بيان كل من السنتين موضوع الجريمة فقالت عن الأول إنه بمبلغ ٧٢٤٥ قرشا على والد الطاعن المدعو على سالم وكان مدفوعا منه مبلغ ٣٠٩ قرش فصار الباقي ٦٩٣٦ قرشا، وعن الثاني إنه بمبلغ أربعين جنيا على المدعو على إبراهيم على، وإن الطاعن حضر للاطلاع على السند الأول المأخوذ على والده ليعرف الباقي فأحضر المحني عليه كلا السنتين لتشابه اسمي المدينين فيهما، فاتبه الطاعن الفرصة وجذب السنتين، ومزق جزءا من كل منهما، ثم فر هاربا، واشتمل الحكم على ما يفيد أن التزريق تناول مكان التوقيع من كل من السنتين، وأن المدين الأول ادعى أنه تخالص واقطع توقيعه من السند، كما حاول المدين الثاني التنصل من المديونية ثم أقرها مقيدة بفوائد ربوية. ويبين من كل هذا أن الحكم المطعون فيه عين — خلافا لما يزعمه الطاعن — كلا من السنتين تعيينا كافيا، وذكر ما يفيد أن الطاعن مزقهما عمدا لإضرار بالمحني عليه، وقد تحقق وجه الضرر فعلا بما كان من كل من المدينين بسبب نزاع الطاعن توقيعهما. ولذا يكون ما اشتمل عليه وجه الطعن غير صحيح.

وحيث إن الوجه الثاني يحصل في أن قيمة السند موضوع النزاع أكثر من عشرة جننيات، ولا يجوز إثبات الديون بالبينة في هذه الحالة. ومع ذلك فقد حرمت المحكمة على الطاعن نفي التهمة وإثبات تخالسه من الدين. وقد تمسك الدفاع بعدم جواز الإثبات بالبينة ولم ترد المحكمة على هذا الدفع، ولم تحققه، خصوصا إنه ثابت من محضر ضبط الواقعة أن الدين تسدد، ثابت أيضا من نفس بلاغ المدعي أنه اتهم الغير بسرقة سندات منها السند المزق، ولكن المحكمة لم تحقق شيئا من هذا، مع أنه لم يشهد شاهد بأنه رأى الطاعن وهو يمزق السنتين.

وحيث إن الأمر في هذه الدعوى متعلق بواقعة جنائية هي اقتراف الطاعن جريمة تمزيق سند. وإذا كان هذا الفعل الجنائي يجوز إثباته بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ترتب على ذلك حتما جواز إثبات وجود السند وكل ما خواه

بالطرق عينها . لأن واقعة الإلتلاف ، وواقعة وجود السند ، واقتتان غير منفصلتين .
فأثبت الإلتلاف إثبات لذات السند في الوقت نفسه ، ومن ثم فلا غبار على الحكم
إذا هو أخذ في إثبات وجود السند وتمزيقه بشهادة الشهود .

ومن حيث إن ما يزعمه الطاعن من أن المحكمة حرمت من نفي التهمة وإثبات
التخالص فغير صحيح . لأن الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن محاميه قد قام بالدفاع
عنه كاملاً ، ولم يطلب من المحكمة إجراء أى تحقيق جديد . أما ما اشتمل عليه باقى
وجه الطعن فتعلق بالوقائع ، وبتقدير محكمة الموضوع لأدلة الدوى ، فلا يحوز
إثارة أمام محكمة النقض .

(٢٧٢)

القضية رقم ٢٣٢٩ سنة ٨ القضائية

حكم - جريمة . مكان وقوعها . ذكر اسم القرية التي وقعت فيها بالحكم دون المركز التابعة له . كفاية .
ذكر اسم القرية التي وقعت فيها الحادثة في الحكم دون المركز التابعة له هذه
القرية يكفى ليبيان مكان وقوع الجريمة إذا كان المتهم لا يدعى أن القرية المذكورة
لا تدخل في اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم .

(٢٧٣)

القضية رقم ٢٣٣١ سنة ٨ القضائية

دفاع . دوى اختلاس أشياء مجوزة . طلب الدفاع ضم قضية لإثبات التخالص من الدين المحجوز
من أجله . تأجيل القضية للحكم مع ضم القضية المطلوب ضمها . إدانة . عدم الالتفات إلى هذه القضية
بناتاً . إخلال بحق الدفاع .

إذا طلب الدفاع عن المتهم في قضية اختلاس أشياء مجوزة ضم قضية أخرى
لأن بها ورقة تثبت تحالصة من الدين المحجوز من أجله وأن هذا المجزوع فأجلت
المحكمة القضية للحكم وأمرت في الوقت نفسه بضم القضية المذكورة ثم أصدرت

حكمها بالإدانة دون أن تبحث فيه عن القضية التي أمرت بضمها وورقة المخالصة التي لومع ما قاله الدفاع هنا لكان لها أثر في رأى المحكمة كان حكمها معيبا متعينا نقضه لعدم رده على ما أثاره الدفاع .

(٢٧٤)

القضية رقم ٢٣٤١ سنة ٨ القضائية

تعدد الجرائم . قتلان داخلان في جريمة واحدة . الحكم فيها ابتدائيا بعقوبة . استبعاد المحكمة الاستثنائية أحد الفعلين . استبعادها العقوبة . تخفيف العقوبة . موضوع .

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بعقوبة واحدة عن فعلين داخلين في جريمة واحدة على اعتبار أنهما وقعا تنفيذا لقصد واحد في زمان ومكان واحد على معنى عليه واحد، ثم استبعدت المحكمة الاستثنائية أحد هذين الفعلين واستبعدت العقوبة التي قدرها الحكم الابتدائي، فإن استبعاد أحد هذين الفعلين لا يؤثر في بقاء الجريمة المرتكبة وليس من شأنه أن يقلل من العقاب المقرر لها في القانون . أما ما يستتبعه هذا الاستبعاد من إمكان النظر في تخفيض مقدار العقوبة المقضى بها ابتدائيا، فإن ذلك من اختصاص قاضي الموضوع، وما دام هو قد رأى — وهو على بينة من حقيقة ما وقع — تناسب العقوبة التي قضى بها مع الفعل الذي ثبت ارتكابه فلا يقبل الطعن على قضائه لأن ما عمله يدخل في حدود سلطته . فإذا أدين المتهم ابتدائيا في جريمة سرقة تقود ومصباح واستأنف وحده الحكم ثم أيدت المحكمة الاستثنائية عليه العقوبة مع قصر التهمة — أخذا بطلب النيابة — على سرقة التقود فقط فلا مطعن على ذلك .

(٢٧٥)

القضية رقم ٢٣٤٣ سنة ٨ القضائية

(أ) تزوير . استعمال محرر مزور . استمرار هذه الجريمة بمقدار التمسك بالمحرر المزور . تقديم ورقة مزورة في دعوى مدنية . متى ينقطع استمرار جريمة الاستعمال ؟

(المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

(ب) اشتراك . متى تنطبق الصفة الجنائية في الاشتراك ؟ سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لقتل المكُون ٤ .

(ج) اشتراك . عقاب الشريك . مسئولية من الظروف المشددة المقررة بالجريمة . مسئولية . عن الجرائم الاحتمالية . الاشتراك بالانفاق على استعمال ورقة مزورة . مسئولية الشريك عن جميع النتائج التي يقتضيها تقديم الورقة التمسك بها . (المادتان ٤٠ و ٤١ ع)

١ — جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم التي تنشأ وتنتهي تبعاً للغرض الذي يستخدم فيه المحرر . وفي كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة استعماله مستمرة . بمقدار مدة التمسك به للغرض الذي بدأ استعماله من أجله . فإذا قدمت ورقة مزورة في دعوى مدنية للاستشهاد بها على ثبوت حق ، فلا ينقطع استمرار الجريمة . إلا بالتنازل عن التمسك بالورقة أو بصسودور الحكم النهائي في الدعوى التي قدمت الورقة فيها .

٢ — إن فعل الاشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ، ومن ثم لا يتصور سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذا الفعل قبل وقوع الجريمة من الفاعل الأصلي . كذلك ما دام الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذه الجريمة بعد وقوعها لم ينقض بمرور الزمن لا يمكن أن تسقط الدعوى بالنسبة للشريك .

٣ — إنه لما كان القانون يعاقب الشريك بالمقوبة المقررة للجريمة التي تقع بناء على اشتراكه ، ويعمله مسئولاً عن جميع الظروف المشددة التي تقتضي بنفس الجريمة ولو كان مجهلاً ، ويحاسبه على كل جريمة تقع ولو كانت غير التي قصد . ارتكابها لمجرد كونها نتيجة محتملة لفعل الاشتراك الذي قارفه ، وجب القول بأن الاشتراك بالانفاق على استعمال ورقة مزورة بطريقة تقديمها في دعوى مدنية توصلاً

لإثبات حق لا وجود له يتناول بالبداية كل النتائج الختمية التي يقتضيها تقديم الورقة المزورة كسند في الدعوى من التمسك بها مع استمرار هذه الحالة إلى أن تنقطع بانتفاء الدعوى نفسها أو بتنازل صريح من مقدم الورقة .

المحضكة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن بالحكم المطعون فيه قصورا في بيان الواقعة التي أدين فيها الطاعن لأن العقاب على جريمة استعمال الأوراق المزورة يقتضي إقامة الدليل في الحكم على وقوع جريمة التزوير وإيراد الأركان القانونية لها . ولما كان القانون يشترط أن يقع التزوير بإحدى الطرق التي نص عليها على سبيل الحصر فكان الواجب أن يبين الحكم طريقة التزوير ولكنه لم يفعل . وكل ما جاء في الحكم الابتدائي الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه ، وأخذ بما أورده من وقائع ، أن السند عليه توقيع لم يصدر من نفيسة إبراهيم زوجة المدعى بالحق المدني ، دون أن يبين نوع هذا التوقيع هل كان إمضاء ، أو ختما مقلدا ، أو بصمة بختمها الحقيقي ، أو كان بصمة أصبح منسوبة إليها . ويقول الطاعن إن كل هذا جهل في الحكم ، وإن هذا التجهيل مما يوجب نقضه ، ولا يصححه إشارته إلى الأحكام المدنية لأنه لم يذكر ملخصا لها ولا موجزا عما ثبت منها . والواجب أن يكون الحكم النهائي بنفسه صورة كاملة للوقائع التي استوجبت الإدانة على مقتضاها .

وحيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى هي أن الطاعن قدم للاحكمة بتهمة أنه مع آخرين اشترك بطريق التصريض والاتفاق والمساعدة مع محمد عبد الرحيم محمد الفاعل الأصلي في جريمة استعمال بسند مزور مع العلم بتزويره . وبين من مراجعة الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت إلى تزوير السند موضوع جريمة الاستعمال وانتهت إلى القول بأن نفيسة بنت إبراهيم زوجة المدعى بالحق المدني توفيت في منزل أختها بديمة ، وبعد وفاتها ظهر سند عليها بمبلغ مائة جنيه لإذن المتهم (الطاعن) وشهدت عليه بديمة أختها ، وقد حوِّله الدائن إلى محمد عبد الرحيم أحمد الذي رفع به دعوى مدنية للطالبة بقيمته من ورثة

المتوفاة ومنهم المدعى بالحق المدني الذي أنكر توقيع المورثة على السند ثم ثبت من التحقيق أنها لم توقع عليه ، وما ذكره الحكم وهو يدل على عدم صحة السند أن المدعى بالحق المدني قرر أنه بعد وفاة زوجته بخمسة أيام أحضر له زوج المتمة الثانية بديعة بنت إبراهيم ختم زوجته نفيسة وقد كسر الختم في المجلس ، وأن المتهمين جميعا — ومنهم الطاعن وبديعة — تربطهم رابطة القرابة والنسب ، وأنهم اتفقوا على تزوير السند واستماله لاغتيا لركة المتوفاة وإخراج المدعى المدني منها بدون نصيب . وقد عرض الحكم الاستئنافي إلى تزوير السند فقال إن ذلك ثابت ثبوتا مقنعا من الحكم الصادر في الدعوى المدنية ، ومن الأسباب التي أوردتها الحكم الابتدائي . ثم ذكر أن المتهمين اشتركوا في جريمة التزوير لأن المتمة الثانية بديعة بنت إبراهيم هي أخت نفيسة بنت إبراهيم وكان ختم هذه «معا أثناء مرضها بمتيها فاتفقت مع محمد السيد طاهر على التزوير ووقعت هي ومحمد عبد الرحمن طاهر بصفة شهود وحررو ذلك السند المتهم الأول .

وحيث إن في هذا البيان ما يفيد أن الحكم المطعون فيه أثبت بما فيه الكفاية توافر جميع عناصر تزوير السند الذي أدين الطاعن لاشتراكه في جريمة استعماله . فهو صريح في أن المتوفاة المأسوب إليها التوقيع على السند لم توقع عليه ، وهو غاية في الدلالة على أن هذا التوقيع قد حصل بمختم المتوفاة بعد وفاتها ، وأنه كان مع أختها التي اشتركت في التزوير لإضرارها بزواج أختها صاحبة الختم . ومتى تقر ذلك كان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس . أما ما يقوله بشأن تهويل الحكم على القضية المدنية بفرض أن يدخل في تفصيلاتها فلا يجدي لأن الحكم المطعون فيه بين الأدلة التي استند إليها في التزوير ، وإشارته إلى القضية المدنية لم تكن إلا من قبيل الاستئناس . ولما كان الحكم غنيا بالأدلة الأخرى التي أوردتها على التزوير فلا يبيح القصور في صدد الدليل المستفاد من الدعوى المدنية .

وحيث إن الوجه الثاني والأخير يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على وقائع الدعوى إذ أثبت هو والحكم الابتدائي الذي أخذه

بأسبابه أن نفيسة إبراهيم توفيت عن زوجها المذموم بإلحاق المذنب وعن أختها بديعة
 والمحصرة حق الإرث فيها، وأرادت بديعة أن تقتحم من زوج أختها المتوفاة وتحرمه
 من جانب من تركتها، فحرر محمد محمد إسماعيل السند المزور وشهد عليه هو وبديعة
 وتحور السند لصالح محمد السيد عامر ابن عم زوج بديعة وهذا حوِّله بدوره إلى محمد
 عبد الرحيم أحمد الذي رفع به الدعوى المدنية وتمسك به، ولما كان الثابت من
 وقائع الدعوى أن نفيسة توفيت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ وأن السند تحور عقب
 وفاتها وحصل تحويله في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ثم حكم ابتدائياً برده وبطلانه
 في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وتأييد هذا الحكم استئنافياً في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥
 ولم تشرع النيابة في التحقيق إلا بعد ذلك فيكون الطاعن قد استعمل السند المزور
 بقضائه في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وهو لم يرتكب بعد هذا التاريخ أى عمل
 يستوجب المؤاخاة الجنائية، وقد انقضى من ذلك التاريخ إلى شروع النيابة
 في التحقيق أكثر من ثلاث سنين فيكون الواجب إذن الحكم بإبراءه لسقوط الحق
 في إقامة الدعوى العمومية. ويضيف الطاعن إلى ذلك أن محكمة الموضوع تقول
 إن جريمة الاستعمال بقضائه السند لم تستند من النيابة إلى المتهم (الطاعن) ولذلك
 فلا تمكن محاكمته فيها، ولكن المحكمة اعتبرتها مع ذلك دليلاً على اشتراكه مع محمد
 عبد الرحيم الذي رفع الدعوى بالسند المزور في جريمة الاستعمال التي استمرت حتى
 صدور الحكم الاستئنافي بالرد وبطلان. وفي هذا تناقض ظاهر لأن الواقعة
 المذكورة لم تكن مطروحة على المحكمة ولو طرحت عليها لما أمكن النظر فيها وما قبلت
 المتهم فيها، فلا يجوز أن تتخذها المحكمة دليلاً على اشتراك الطاعن مع محمد عبد الرحيم
 في جريمة أخرى مستمرة. وإذا فرض وكانت محكمة الموضوع محقة في ذلك كله،
 وكانت على حق في اعتبار تحويل السند دليلاً على اشتراك الطاعن مع المحوّل إليه
 في جريمة الاستعمال برفع الدعوى المدنية وتقدمه السند فيها فيكون الطاعن قد ارتكب
 جريمة الاشتراك وهي بذاتها غير مستمرة حتى إذ ليس هناك ما يمنع أن يشترك شخص
 بالاتفاق أو التحريض مع آخر في جريمة الاستعمال ثم تنقضي لإرادته عند الخطوة

الأولى ولا تتحدد إرادته كتحدد إرادة المستعمل نفسه الذى قد يواجه بطنن بالتزوير أو إنكار التوقيع أو لا يواجه ، والذى قد يعدل عن التمسك بالسند المطعون فيه أو لا يعدل . وكان على المحكمة إذن أن تقضى ببراءة الطاعن أو أن تبين فى الحكم أن إرادته استمرت مشتركة مع إرادة الفاعل الأصلى الذى رفع الدعوى بالسند المزور إلى أن حكم نهائيا برده وبطلانه ، وأن تقيم الدليل على ذلك .

وحيث إن جريمة استعمال المحزور من الجرائم التى تنشأ وتنتهى تبعاً للغرض الذى يستخدم فيه هذا المحزور ، وفى كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة استعماله مستمرة بمقدار مدة التمسك به للغرض الذى بدأ استعماله من أجله ، فإذا قدمت ورقة مزورة فى دعوى مدنية للاستشهاد بها على ثبوت حق فلا ينقطع استمرار الجريمة إلا بالتنازل عن التمسك بالورقة أو بصدور الحكم النهائى فى الدعوى .

وحيث إن فعل الاشتراك الجنائى لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التى حصل الاشتراك فيها ، ومن ثم فلا يسقط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذا الفعل ما دامت الجريمة لم تقع من الفاعل الأصلى ، وما دام الحق فى إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لها بعد وقوعها لم ينقض بمرور الزمن .

وحيث إنه لما كان القانون يعاقب الشريك بالمقوبة المقررة للجريمة التى تقع بناء على اشتراكه ويجعله مسئولاً عن جميع الظروف المشددة التى تقترب بنفس الجريمة ولو كان يجهلها ويحاسبه على كل جريمة تقع ولو كانت غير التى قصد ارتكابها لمجرد كونها نتيجة محتملة لفعل الاشتراك الذى قارفه وجب القول بأن الاشتراك بالاتفاق على استعمال ورقة مزورة بطريقة تهديدها فى دعوى مدنية توصلا لإثبات حق لا وجود له يتناول حتماً وبالبداهة كل النتائج الحتمية التى يقتضيها تقديم الورقة كاستناد فى الدعوى من التمسك بها واستمرار هذه الحالة إلى أن تنقطع باتهام الدعوى قسماً أو بتنازل صريح من مقدم الورقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استعرض وقائع الدعوى وأدلتها ، ثم ذكر أن المتهم الرابع محمد عبد الرحيم أحمد رفع الدعوى المدنية رقم ١٥٤١ سنة ١٩٣٣ ههيا

بطلب الحكم له على إحدى السيد طامر المدعى بالحق المدني وبديعة إبراهيم بصفتها وروثة بأن يدفع له ١٠٠ جنيه من تركه موقوفتهما وارثين على سند بمبلغ مائة جنيه محرر لمصلحته منسوب صدوره لتفيسة بنت إبراهيم سيد لمحمد السيد طامر (الطاعن) تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٣٦ يستحق السداد في أكتوبر سنة ١٩٣٦، وقد حوّل ذلك السند من محمد السيد طامر بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ فأكثر إحدى السيد طامر توقيع المدينة على السند وصارت المحكمة في تحقيق ذلك الإنكار وأصدرت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ حكماً برد وبطلان ذلك السند ورفض دعوى المدعى فاستأنفه في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وقد اتخذت أثناء نظر الدعوى استئنافاً إجراءات الطعن بالتزوير في السند وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ برده وبطلانه . وقد سارت النيابة بعد ذلك في التحقيق وتبين لها أن دعوى التزوير قد سقطت بمضي المدة فقررت حفظها في ٣ يناير سنة ١٩٣٦ ورفع الدعوى العمومية على محمد عبد الرحيم أحمد بأنه استعمل السند المزور مع طامه بتزويره بتقديمه للحكمة المدنية، واتهام باقي المتهمين (ومنهم الطاعن) بالاشتراك معه في جريمة الاستعمال بالاتفاق والمساعدة . ثم عقب الحكم على ذلك بأن الوقائع الثابتة في الدعوى وصلة القرابة الثابتة بين المتهمين تدل دلالة صحيحة على أن محمد السيد طامر (الطاعن) اتفق على استعمال ذلك السند المزور مع محمد عبد الرحيم فحوله إليه في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ورفع به هذا الأخير الدعوى المدنية يطالب بقيمته . ومع أن النيابة لم توجه تهمة استعمال السند بتحويله للتهمة محمد السيد طامر، ووجهت تهمة الاشتراك مع محمد عبد الرحيم في استعمال السند بتقدمه إلى المحكمة، فلا تملك هذه المحكمة النظر في استعمال محمد السيد طامر للسند المزور بتحويله لمحمد عبد الرحيم، وإنما تأخذ من ذلك الفعل دليلاً قائماً على الاشتراك بطريق الاتفاق على استعمال السند المزور بطريق رفع الدعوى المدنية للطالبة بقيمته . ثم أخذ في الدفاع عنه أمام المحكمة المدنية بالقول بأن الدين باق في ذمة الورثة له واستلم ١٥ جنيهاً من الغوائد .

وحيث إن في هذا الذي أثبتته الحكم ما يدل على أن استعمال السند المزور استمر إلى أن قضى نهائيا في الدعوى التي قدم فيها هذا السند وذلك بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ فما كان الحق في إقامة الدعوى العمومية عن جريمة الاستعمال التي وقعت من الفاعل الأصلي قد انتهى حتى وقت صدور الحكم المطعون فيه في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨

ومن حيث إن أفعال الاشتراك في تلك الجريمة كما أثبتتها الحكم على الطاعن هي أنه اتفق مع الفاعل الأصلي في ارتكابها، فقول له السند المزور في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ مع علمه بتدريره ليرفع به الدعوى المدنية للطالبة بقيمته، ثم ساعده في ارتكابها بأن شهد له بصحة هذا السند أمام المحكمة المدنية التي رفعت لها الدعوى . وظاهر أن تلك الأفعال تؤدي إلى محضة النظر الذي سار الحكم المطعون فيه على مقتضاه من اعتبار الطاعن مسئولاً عن جريمة الاستعمال حتى انتهت بالحكم استئنافية في الدعوى التي قدم فيها السند المزور على أساس أنها وقعت بهذه الصورة بناء على الاتفاق الذي وقع منه، وعلى المساعدة التي قدمها . ومتى تقرر ذلك يكون الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع أفعال الاشتراك، بنفس النظر عن تاريخ وقوعها من الطاعن، لم ينقض بمضي المدة، وذلك تبعاً للجريمة التي حصل الاشتراك فيها . ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في ثبوت اشتراك الطاعن في الجريمة على فصل التحويل الصادر منه والذي كان من بين عناصر الدعوى المطروحة على المحكمة لم يخطئ في شيء خلافا لما يزعمه الطاعن .

جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد غنار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٧٦)

القضية رقم ١٩٠٢ سنة ٨ القضائية

حكم . تسييه . قصوره فى بيان الواقعة . تخاذله فى أسبابه وتناقضها . تقض . مثال فى جريمة قتل عمد . الاضطراب فى التدليل على توافر ركن القصد .

إذا كان بالحكم غموض وقصور فى بيان الواقعة وتخاذل وتناقض فى الأسباب بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لاضطراب العناصر التى أوردها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تستزف على أى أساس كوّنت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى كان هذا الحكم معيبا متعيئا تقضه .

فإذا كان الحكم وهو يتحدث عن الواقعة الجنائية قد قال إن المتهم ضرب المجنى عليه بالبلطة على رأسه أرداه قتيلا، مما يفيد أن الضربة كانت شديدة وقائلة بذاتها، ثم قال عند تكييفه الواقعة التى أثبتتها على المتهم إنه "قتل عمدا المجنى عليه بأن ضربه على رأسه بآلة حادة ثقيلة (بلطة) قاصدا قتله فأحدث به الجروح والإصابات الموضحة بالكشف الطبى والتى سببت الوفاة" مما يفيد تعدد الضربات على المجنى عليه وأنها حصلت بالجزء الخاد من البلطة، ثم قل عن الكشف الطبى الذى اعتمد عليه ما يفيد أنه لم يقع على المجنى عليه سوى ضربة واحدة وأنها حصلت بالجزء الراس من البلطة وأنها لم تكن السبب المباشر للوفاة التى حصلت من الاختناق بالقيء الذى حصل للمجنى عليه على إثر إصابته، ثم قال فى مقام التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم إنه استعمل آلة قاتلة هى بلطة وضرب المجنى عليه بها فى مقتل من جسمه وهو الرأس ضربة شديدة أودت بحياته فى الحال مما يفيد أن الضربة كانت شديدة ومجتمعة بذاتها، فإن ذكر الحكم لكل هذا الذى ذكره يجعله متخاذلا فى أسبابه

متناقضا بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت حكمة الموضوع قد كوّنت عقيدتها في توافر ركن قصد القتل على أساس أن المتهم ضرب المجنى عليه ضربة واحدة أو أكثر من ضربة أو أنه ضربه بنصل البلطة الخاد أم برأسها الراضة أو أن الضربة كانت شديدة وقاتلة في ذاتها أم غير شديدة؛ وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب بطلانه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني فيما يختص بالطاعن الثاني أن الحكم المطعون فيه معيب لخلطه في الاستدلال ولتناقض أسبابه . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة استندت إلى رواية ولدى المجنى عليه الأول حسن على عبد العزيز في التحقيقات وأمام المحكمة ، واستخلصت منها أنهما كانا يرافقان والدهما ويرعيان الأغنام وكان المجنى عليه الثاني دياب ديب عمر يعى بالقرب منهم ، فزلت أعضائهم في زراعة قطن للطاعن الأول ، لحضر لوالدهما ودار نقاش بينهما أدى إلى أنب الطاعن المذكور ضربه بالبلطة على رأسه فوق قتيلا . ثم هرب الطاعنان الأول والثاني ، فتمقبهما دياب المجنى عليه الثاني ، فأطلق الطاعن الثاني عليه عيارين ناريتين أصابه الثاني منهما في ظهره . وهذا الذي أثبتته المحكمة قد يشعر بأن شهادة هذين الشاهدين في التحقيقات متفقة مع ما شهدا به أمام المحكمة . ولكن الثابت أن الشاهدين قررا عند ما سئلا لأول مرة بالتحقيق أمام مأمور المركز أن دياب المجنى عليه الثاني أصيب في وجهه ، الأمر الذي يتناقض مع الكشف الطبي . وقد تمكن الدفاع بأن الشهود لم يروا شيئا ولم يبلغوا إلا بعد أن مضى على الحادثة حوالي ست ساعات بدليل أنهم قالوا أيضا إن الطاعن الأول ضرب المجنى عليه الأول بسن البلطة مع أنه اتضح أن إصابته رضية ، وقد جرى بالشهود المذكورين وشهدوا برؤية الحادثة كذبا ولكن المحكمة لم تلتفت إلى ذلك .

وحيث إنه جاء بمحضر جلسة المحاكمة ما يفيد أن الدفاع عن الطاعن ذكر أن الكشف الطبي أثبت أن إصابة دياب ديب عمر من الخلف ، وأن الشهود قالوا

أمام المأمور إنهما من الأمام ، ولم يقولوا إنهما من الخلف إلا بعد أن علموا بحقيقة مجلسها بعد توقيع الكشف الطبي على الجنى عليه . وفي هذا ما يدل على أن أقوالهم غير صحيحة ، وأنهم لم يحضروا الحادث ولم يروا الجاني .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن الثاني في جناية قتل دياب ديب عمر بمقدوف ناري ، وقد استند في ذلك إلى أدلة منها : شهادة كل من محمد حسن علي عبد العزيز وإسماعيل حسن علي عبد العزيز ، في التحقيقات وأمام المحكمة ، بأنهما كانا برافقان والدهما في رعي الأغنام ، وكان دياب ديب عمر يرعى بالقرب منهم ، فزلت أغنامهم بقطن أبي ذهب بخت عبيد ، فحضر لوالدهما ودار نقاش بينهما أدى إلى أن أبا ذهب عنف والدهما ثم ضربه بالبلطة على رأسه فوقع قتلا ، وكان مع أبي ذهب خفيه إدريس إدريس جاد الرب (الطاعن) فلما رأى الجنى عليه وقع هربا ، فتمتبهما دياب ديب عمر ، فاطلق إدريس إدريس جاد الرب عليه عيارين أصابه الثاني منهما في ظهره عند رجوعه بعد أن أخطأه الأول . وذكر الحكم أن أقوال هذين الشاهدين تأيدت بأقوال سيد سيد عزوز الذي شهد في التحقيقات وأمام المحكمة بأنه أبصر أبا ذهب يضرب حسن علي عبد العزيز بالبلطة فوقع على الأرض ، كما أبصر إدريس إدريس يطلق عيارا على دياب فلم يصبه ، ثم أطلق عليه عيارا آخر أصابه ، كما تأيدت بشهادة كل من العملة والخفير زهرى ديب عمر وأحمد إبراهيم إسماعيل وعبد العليم سليمان في التحقيق وبالجلسة أنه سمع في مكان الحادثة من محمد حسن أن إدريس إدريس هو الضارب لدياب ديب عمر .

وحيث إنه مادام الطاعن يقول بأن الرواية التي توه عنها بوجه الطعن صدرت من الشهود في أول الأمر بالتحقيق أمام مأمور المركز ، وما دام هؤلاء الشهود رواية أخرى شهدوا بها في التحقيق بعد ذلك وأبصروا عليها أمام المحكمة بالجلسة ، وما دامت هذه الرواية الأخيرة تنفق وما ذكره الحكم عن الشهود — كان الحكم إذا استشهد بأقوال الشهود بالتحقيق وبالجلسة سليما في منطق استدلاله ، بعيدا عن التناقض

المدعى به . وأما بسكوته عن التحاكت عما صدر على لسان الشهود أمام مأمور المركز عند بدء التحقيق فلا يعيبه لأن المحكمة الموضوع كامل الحزية في أن تأخذ برواية رواها الشاهد سواء أثناء التحقيق أو بجلسة المحاكمة متى أطمأنت إلى صحة هذه الرواية ، وأن تلتفت عن أية رواية أنرى لنفس الشاهد لا ترى تصديقها ، ولأن في تمويل المحكمة على ما أخذت به ما يفيد أنها اطرحت ما يخالفه من عناصر الإثبات المعروضة عليها .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث أن بالحكم المطعون فيه قصورا في بيان أسبابه لأنه أشار لإشارة مقتضبة إلى حصول تبليغ الحادثة من ملاحظ نقطة . ولم يشر إلى الإشارة التي أرسلها هذا الضابط في الساعة الثامنة بعد الحادثة بأربع ساعات والتي قال فيها إنه وجد المحنى طليهما مصابين ولم يذكر فيها أسماء المتهمين ، وقد تمسك الدفاع بأن عدم ذكر الأسماء فيها يدل على أن شهود الإثبات لم يروا المتهمين وقت الحادثة .

وحيث إنه جاء بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهمين (الطاعن وآخر) ذكر أن الحادثة حصلت قبل الساعة الرابعة ، وأنه لا يمكن معرفة لماذا تأخر البلاغ إلى الساعة الثامنة مساء . وقد ذهب الضابط بنفسه إلى مكان الحادثة فوجد المعركة انتهت ، وأرسل إشارة تليفونية بأن دياب ديب وحسن عبد العزيز أصيبا ، فلو كان علم بأسماء الطاعنين من ابنى المحنى عليه حسن عبد العزيز لكان ذكر هذه الأسماء في الإشارة ، وهذا يدل على أنهما لم يريا الفاصل لأنهما لو كانا رأياه لكانا قالا للضابط عنه ، ولكان الضابط ذكره في البلاغ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر واقعة الدعوى وكيفية وقوع الحادثة قال إنها " قد بلغت لملاحظ بوليس نقطة نزلة حمارة عن إصابة على محمد عثمان وعليان محمود (وهما من أصيبوا في الحادثة أيضا) كما بلغت من ملاحظ نقطة المدمر عن قتل دياب ديب وعمر وحسن على عبد العزيز " .

وحيث إن المحكمة لم تستشهد في حكمها المطعون فيه بالبلاغ الذى قدم عن الحادثة كدليل من أدلة الإثبات على الطاعن ، حتى كانت تطالب قانونا بضرورة بيان ما تضمنه البلاغ تبريرا لوجه الاستشهاد به . أما القول بإلزامها بهذا البيان لأن الطاعن أثار في دفاعه ما حواه البلاغ لتجريح شهود الإثبات الذين صدقهم الحكم فردود بأن في تمويل الحكم على شهادة هؤلاء الشهود ما يفيد ، كما مر القول ، أنه لم يأخذ بما قيل في مقام الاعتراض على صحة شهادتهم من قبيل هذا الذى أثير أثناء المحاكمة .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع والأخير أنه ليس في الحكم المطعون فيه سوى ذكر الوقائع المأخوذة من شهادة الشهود في بعض المواضع دون البعض الآخر مع تناقض الروايات وقد قالت المحكمة في الحكم إنه تبين من الكشف الطبي أن الجنى عليه دياب جرحين نارين ، وأن الضارب كان خلف المضروب وعلى يساره وفى مستوى "أوطى" منه قليلا ، ولم تفسر المحكمة ذلك لأنه على الوجه المتقدم يتناقض الكشف الطبي مع أقوال الشهود الذين لم يقولوا إن الضارب كان فى مستوى "أوطى" من المضروب ، بل قالوا لأنهم كانوا فى الأرض الزراعية المستوية . وقد تعرض الدفاع لهذا الأمر ولكن المحكمة لم تبحثه .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن ذكر أمام المحكمة كما هو ثابت بحضور جلسة المحاكمة أن شهود الرؤية لم يروا الضارب من المضروب ، وأن الكشف الطبي قطع في تكذيبهم إذ قال إن الإصابة فى الظهر ، وكان الضارب خائف الجنى عليه وعلى يساره وفى مستوى أوطى منه قليلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد مؤدى الكشف الطبي المتوقع على جثة دياب ديب عمر فقال "إن به جرحين نارين (فتحتى دخول لمقذوف نارى) إحداهما بالجهة اليسرى من الظهر والثانية بالجهة الخلفية للكشف الأيسر ، وإن هذين الجرحين مستديرا الشكل ونتيجة إطلاق عيار نارى على الجنى عليه ، وكان الضارب خلف المضروب وعلى يساره وفى مستوى أوطى منه قليلا " .

وحيث إنه يظهر مما تقدم أن ما عرضه الطاعن على المحكمة خاصا بالكشف الطبي كان مع التسليم بأنه تناول أيضا ما ليس واضحاً فيه وهو المستوى الذى كان فيه من إطلاق المقذوف بالنسبة للصاب - كان مجوز مناقشة موضوعية في مقام المجادلة في صحة أقوال شهود الإثبات والتدليل على أن في الدعوى ما يكذبها . وفى أخذ المحكمة بأقوال هؤلاء الشهود في إدانة الطاعن ما يفيد، كما سبق القول أيضا، أن ما قاله من أوجه الدفاع تفنيدا لهذه الأقوال وتكثيرا لها لم يغير عقيدتها فيها . اطمأنت إليه من أن الشهود الذين عولت عليهم صادقون فيما صدقتهم فيه . وذلك حتى لو كان هؤلاء الشهود أقوال أخرى تخالف أقوالهم التى اتخذها الحكم أساسا له .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الثانى على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول تضمنت أن الحكم المطعون فيه أخطأ وهو يدلل على الإدانة بما أفسد منطقها، وأن أسبابه جاءت متناقضة بما يبيحه . وفى بيان ذلك يقول الطاعن (أولا) إن الحكم يقول بالنسبة له إنه ضرب المحنى عليه على رأسه بآلة حادة ثقيلة "بلطة" ثم يقول فى موضع آخر تقلا عن الكشف الطبي إن الإصابة رضية نتيجة المصادمة بجسم صلب راض، وأنه يمكن أن يحصل الجرح الكبير من رأس البلطة . (وثانيا) إن المحكمة استخلصت نية القتل لديه من استعماله آلة قاتلة وهى البلطة، فكأنها اعتبرت البلطة آلة قاتلة على أساس أنها آلة قاطعة كالسكين، ولكن الواقع أن المحكمة اعتبرت أن البلطة لم تستعمل بجزئها القاطع بل استعملت بجزئها الراض ، ولذلك يكون ما اتناه الطاعن لا يسدو جريمة الضرب المفضى إلى الموت . وعلى الأخص فإن المحكمة قالت إن وفاة المحنى عليه الأول حصلت نتيجة لإسفكسيا الاختناق باستنشاق مواد القىء الذى حصل أثناء الارتجاج الدماغى الناشئ عن الإصابة الرضية ، أى أن الضربة الرضائية لم يكن من شأنها الوفاة، ولا يصدق إذن القول عنها بأنها مميتة فى ذاتها .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بدأ فذكر الواقعة الجنائية كما حصلت بها المحكمة من مجموع التحقيقات التي تمت في الدعوى ومن أقوال الشهود الذين سمعوا بالجلسة فقال : " إنه في يوم ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ الموافق ١٠ محرم سنة ١٣٥٥ بزمام ناحية الحديقة مركز طما مديرية جرجا كان أبو ذهاب بجيت عبيد (الطاعن) يجرن قوله بمد حصاده بجوار ما كينة بزمام كوم إشقواو، وكان حسن على عبد العزيز (القتيل المجهن على) ولداه محمود وإسماعيل ودياب ديب عمر يرعون أغناهم محل القول فتزلت في قطن أبي ذهاب بجيت عبيد حفضر ودار نقاش بينه وبين المجهن عليه حسن عبد العزيز أدى إلى أن ضرب أبو ذهاب بجيت المجهن عليه حسن على عبد العزيز بالبلطة على رأسه أرداه قتيلا ثم جرى " . وعندما عرض الحكم إلى أدلة الثبوت على الطاعن قال : " إنه ثبت من شهادة كل من محمد حسن على عبد العزيز وإسماعيل حسن على عبد العزيز في التحقيقات وأمام المحكمة أنهما كانا يرافقان والدهما حسن على عبد العزيز في رعي الأغنام فتزلت أغناهم بقطن أبي ذهاب بجيت عبيد، حفضر لوالدهما ودار نقاش بينهما أدى إلى أن أبا ذهاب علف والدهما ثم ضربه بالبلطة على رأسه فوقع قتيلا، وإن أقوال هذين الشاهدين تأيدت بأقوال سيد سيد عزوز إنه أبصر أبا ذهاب يضرب حسن على عبد العزيز بالبلطة فوقع على الأرض ، وإنه تبين من الكشف الطبي الواقع على جثة حسن على عبد العزيز أنه أصيب بجرح رضى شريعى بمقدم قبة الرأس من الجهة اليمنى هلالى الشكل اتجاهاه من الأمام تخلف طوله ٩ سم ، قاطع الجلد والأجزاء الرخوة تحته ومكون تشريعية متقلبة للجهة اليمنى ولأسفل يبلغ عرضها نحو ٥ سم ، وجرح رضى آخر بالجلدية اليسرى من الرأس عمودى الوضع طوله ٣ سم وعرضه ١ ١/٢ سم ، وقدر الطبيب الشرعى أن هذه الإصابات على الأرجح إصابات رضية نتيجة المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه ، ويمكن أن يحصل الجرح الكبير من رأس البلطة وإصابة الجهة الجلدية وإن كان مركزها واتجاهاها يرجح أنها نتيجة إصابة رضية أخرى إلا أنه لا يوجد ما ينفي أن تحصل نتيجة مصادمة الرأس بأى جسم راض

عند وقوعه على الأرض، وأن سبب الوفاة هو نتيجة إسفكسيا الاختناق باستنشاق مواد القىء الذى حصل أثناء الارتجاج الدماغى الناشئ عن إصابة الرأس الرضية بعد إصابته الأولى". ثم تكلم الحكم عن توافر نية القتل لدى الطاعن فقال "وحيث إن نية القتل العمد ثابتة قبل المتهمين (أبوذهب بنحيت عبيد وإدريس إدريس جاد الرب) من استهلاك أولها (الطاعن) لآلة قاتلة. هى بلطة وضربه المجنى عليه بها فى مقتل من جسمه وهو الرأس ضربة شديدة أودت بحياته فى الحال". وبعد أن أثبت الحكم على الطاعن الواقعة الجنائية التى أوردها بالأدلة التى ذكرها على النحو المتقدم خلص إلى تكييف تلك الواقعة بإعطائها الوصف القانونى لها فقال بأن ما ثبت وقوعه من الطاعن هو أنه فى الزمان والمكان المذكورين أنفاً "قتل عمدا حسن على عبد العزيز وذلك بأن ضربه على رأسه بآلة حادة ثقيلة (بلطة) قاصدا قتله فأحدث به الجروح والإصابات الموصفة بالكشف الطبى والتى سببت الوفاة".

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم (أولا) أن الحكم المطعون فيه ذكر ما يفيد أن الطاعن لم يوقع بالمجنى عليه سوى ضربة واحدة، لأنه لم يقل إن أحدا من الشهود شهد بأنه أوقع أكثر منها، ولأنه قال عن الكشف الطبى إن إحدى الإصاباتين اللتين شوهدتا بالمجنى عليه قد ترجع إلى وقوعه على الأرض بعد إصابته من الطاعن، ولأنه تحدث وهو يمرض لقصد القتل عن ضربة واحدة. وبينما هو يذكر ذلك إذا به يذكر أن الطاعن قتل المجنى عليه بإحداثه الجروح والإصابات الموصفة بالكشف الطبى مما يفيد أنه ضربه أكثر من مرة. (وثانيا) ذكر وهو يستند إلى الكشف الطبى ما يفيد أن الضرب حصل على المجنى عليه بالجزء الراس من البلطة وهو رأسها، ثم يقول فى الوقت نفسه إن الطاعن ضرب المجنى عليه بآلة حادة ثقيلة أى بلطة مما يفهم منه أن الضرب حصل بالجزء الحاد من البلطة وهو سنّها. (وثالثا) ذكر باعتدائه على التقرير الطبى كذلك ما يفيد أن الضربة التى أحدثها الطاعن لم تكن هى السبب المباشر لوفاة المصاب التى حدثت بإسفكسيا الاختناق من القىء الذى حصل "أثناء الارتجاج الدماغى الناشئ عن إصابة الرأس الرضية بعد إصابته الأولى"

أى بعد الإصابة التى حصلت بيد الطاعن من البلطة . ثم يقول بعد ذلك إن الطاعن ضرب المجنى عليه بالبلطة أوداه قتيلا ، وإنه ضربه بها فى مقتل من جسمه وهو الرأس ضربة شديدة أودت بحياته فى الحال . مع أن فى هذا القول الأخير ما يفيد بالبدهة أن الضربة كانت فى ذاتها شديدة ومميتة ، وأن الوفاة نتجت عنها من طريق مباشر لا بالواسطة التى جاء بذكرها الكشف الطبى الذى اعتمدته نفس الحكم وعول عليه . وبينما يقول الحكم ذلك يسكت فى مقام الإفصاح وهو يدل بشدة الضربة على أن الطاعن إنما قصد بإحداثها قتل المجنى عليه — يسكت عن إيراد ما يبرز وجه استشهاد به فلا يتكلم عن مقدار خطورتها وشدة جسامتها وتأثيرها على حياة المصاب .

وحيث إن ما أصاب الحكم من قصور وغموض فى بيان الواقعة ، وما جاء فى أسبابه من تخاذل وتناقض على النحو المتقدم بيانه ، يجعل العناصر التى أوردتها مضطربة غير مستقرة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة . ومن ثم فلا تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لحلوا الحكم من إثباتها على صحتها ، إذ من المستحيل عليها أن نتعرف إن كانت محكمة الموضوع كوّنت عقيدتها فى توافر ركن قصد القتل على أساس أن الطاعن ضرب المجنى عليه ضربة واحدة أو أكثر من ضربة ، وأنه ضربه بنصل البلطة الحاد أو برأسها الزاوية ، وأن الضربة كانت شديدة وقاتلة فى ذاتها أو أنها غير شديدة . وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب بطلانه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الأول وذلك بغير حاجة لبحث باقى الأوجه المقدمة منه .

(٢٧٧)

القضية رقم ٢٣٤٩ سنة ٨ القضائية

تدوير في محضر رسمي . شهادة إدارية برفقة شخص قبل سنة ١٩٢٤ على خلاف الحقيقة . تقديمها لتلمس التسجيل . توافر أركان الجريمة .

(المراد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أثبت على خلاف الحقيقة تاريخاً لوفاته شخص قبل سنة ١٩٢٤ في شهادة إدارية ، وقدمها للعملة والشيخ لتوقيعها فوقموها لاعتقادهم صحة ما جاء فيها ، ثم قدم هذه الشهادة إلى المحكمة المختلطة مع عقد بيع صادر له من المتوفى المذكور لتسجيله فسجل — فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع الأركان التي يتطلبها القانون في جريمة تدوير المحضرات الرسمية إذ هي تدل على أن المتهم قد تعمد تغيير الحقيقة بإيراد واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة في ورقة رسمية من شأن كل تغيير فيها تحقيق الضرر ، وأنه قصد من ذلك كله استعمال هذه الورقة واستعملها فعلاً .

(٢٧٨)

القضية رقم ٢٣٥٠ سنة ٨ القضائية

(أ) دفاع . التحقيق في دور المحاكمة . الأصل أن يكون شفوياً . استناد الحكم في الإدانة على أقوال شاهدين في التحقيق دون سماع أقوالهما . إخلال بمقتضى الدفاع .

(ب) قرض وإبرام . قرض حكم صادر في قضية . محكمة الإعادة . حكم في جريمة جلسة . صدره من محكمة جنايات . قرضه . إحالة القضية على المحكمة الجزئية التي وقعت الجريمة في دائرتها .

١ — الأصل في التحقيق في دور المحاكمة أن يكون شفوياً ليتسنى للمحكمة وللخصوم في الدعوى مناقشة الشهود استملاء للحقيقة . فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى دليل ورد بالتحقيق الابتدائي وتعتمد عليه إلا إذا كان غير ميسور لها تحقيقه بنفسها . وإذا كان الحكم الذي يجعل عماده في إدانة المتهم أقوال شاهدين في التحقيق دون أن تسمعهما المحكمة يكون قد أخل بمقتضى الدفاع ويتعين نقضه .

٢ - إنه وإن كانت إحالة القضية بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون إلى المحكمة التي قضت في الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بجلوسات المحاكم، فالإحالة فيها يجب أن تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصلي في الحكم في الدعوى . لأن حق المحاكم في الحكم في جرائم الجلسة ليس مؤسسا على القواعد العامة في الاختصاص، وإنما هو مؤسس على أن جريمة الجلسة هي من جرائم التلبس لوقوعها في الجلسة أمام هيئة القضاء، فلا تتبع بشأنها الإجراءات المعتادة . ومضى زالت حالة التلبس بعدم القضاء في الجريمة فورا أثناء انعقاد الجلسة التي وقعت فيها فيجب أن تعود الأمور إلى نصابها وأن تراعى القواعد العامة في الاختصاص . وإذن فإذا قضت محكمة الجنابات (محكمة جنابات سوهاج) بادانة متهم في جريمة جلسة (شهادة زور) ثم نقض حكمها فلا تعاد القضية - وقد زالت حالة التلبس - إلى محكمة الجنابات التي قضت فيها لأنها لم تكن مختصة أصلا بالحكم في تلك الجريمة، وإنما يجب - تحقيقا لضمانات المحاكمة - أن تعال القضية إلى المحكمة التي وقعت الجريمة في دائرتها (محكمة جنج سوهاج الجزئية) ليتسنى نظرها أمام درجتين .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من أوجه الطعن هو أن محكمة الموضوع أدانت الطاعن في تهمة شهادة الزور المستندة إليه مستندة إلى قولها "إنه وإن كان قرر بالجلسة أنه لم يعرف الشخص الذي كان يجرى أمام الخفير عقب ارتكاب الجنابة التي أدى الطاعن شهادته فيها إلا أنه قرر أيضا أن أحد الخفراء أحضر المتهم إليه بالدوار ومعه البندقية، وهذه الأقوال لو صححت بلحقت بمؤيدة لشهادة خفيرين آخرين مما يضر بالمتهم، وقد ثبت من شهادة اثنين من العساكر كذب شهادة الخفيرين"، ويقول الطاعن إن في قول المحكمة هذا قصورا وتناقضا لأنها لم تسمع في الجلسة أقوال السكرين، ولم توضح أقوالهما، ولأنه ليس في أقوال السكرين المذكورين ما ينقص شهادة الطاعن أو الخفيرين .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن الطاعن أدى في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٨ شهادة أمام محكمة الجنائيات في القضية التي كان متهما فيها المدعى على عيده الله . ولما انتهى نظر هذه الجنائية وقبل أن تصدر المحكمة حكمها فيها وجهت النيابة تهمة شهادة الزور إلى الطاعن . وبعد أن أدى فيها دفاعه قضت المحكمة بحبسه ستة شهور مع وقف التنفيذ . واعتمدت في حكمها بطريقة أساسية على شهادة عسكريين في التحقيق دون أن تسمع أقوالها .

وحيث إن الأصل في التحقيق في دور المحاكمة أن يكون شفوياً حتى يتسنى للمحكمة والأطراف في الدعوى مناقشة الشهود واستجلاء الحقيقة ، ومن ثم لا يسوغ للمحكمة الاستناد إلى التحقيق الابتدائي والاعتماد عليه بطريقة أساسية فيما يمكنها إجراؤه بنفسها .

وحيث إن محكمة الموضوع في الدعوى الحالية إذ جعلت عمادها في الإدانة أقوال شاهدين لم تسمعهما حتى كان يتسنى للطاعن مناقشتها تكون قد أخلت بحقوق الدفاع ، وفي هذا ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كانت إحالة القضية بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون — بحسب القاعدة المقررة قانوناً — إلى المحكمة التي قضت في الدعوى بشرط أن تكون مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها ، إلا أنه لا مناص من أن يستثنى من هذه القاعدة الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات فالإحالة فيها يجب أن تكون بذاهة إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصلي في الحكم في الدعوى إذا كانت غير التي أصدرت الحكم . ذلك لأن هذا الاختصاص لم يتحول إلى المحاكم إلا استثناء على أساس أن الجريمة الواقعة هي من جرائم التلبس لوقوعها في الجلسة أمام هيئة القضاء ، ولا حاجة إلى أن تتبع بشأنها الإجراءات المعتادة ، فإذا زالت حالة التلبس بعدم القضاء في الجريمة فوراً أثناء انعقاد الجلسة التي وقعت فيها وجب أن تعود الأمور إلى نصابها واتباع القواعد العامة في الاختصاص .

وحيث إنه مع قرض الحكم المطعون فيه لا يمكن إعادة القضية إلى محكمة الجنائيات التي قضت فيها لزوال حالة التلبس الآن، ولأنها لم تكن مختصة أصلاً بالحكم في الجريمة المسندة للطاعن .

وحيث إن قرض الحكم يعيد القضية إلى حالتها الأصلية قبل الحكم فيها فيجب إذن أن نحال إلى المحكمة التي وقعت الجريمة في دائرتها وهي محكمة جنح سوهاج الجزئية ليتسنى بذلك ضمان نظرها أمام درجتين .

(٢٧٩)

القضية رقم ٣٣٩٠ سنة ٨ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة :

(أ) أموال محجوز عليها قضائياً أو إدارياً . اختلاسها . حصة الجزر . ليس شرطاً في العقاب .
 جز مشوب بما يطله . جواز العقاب .
 (ب) مالك . الجزر على منعه خطأ بسبب دين على شخص آخر . اختلاسه هذه الأمتعة . عقابه .
 حامية الجزر .

(جـ) علم المتهم بقيام الجزر . ثبوته بأية طريقة من الطرق .

(د) تبديد الأشياء المحجوزة . لا يشترط . سلباً أو نقلها أو إخفاؤها لرقعة التنفيذ . عدم تقديمها
 للأمر المكلف ببيعها . كفاً .

(المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٣٢٣ و ٣٤١ و ٣٤٢)

١ — لا يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأموال المحجوزة قضائياً أو إدارياً أن يقع الجزر صحيحاً مستوفياً لكل الشرائط القانونية ، بل يصح العقاب عليها ولو كان الجزر مشوباً بما يطله ما دام لم يقض ببطلانه قبل وقوع الاختلاس .
 ٢ — إن النصوص التي أوردها قانون العقوبات للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة صريحة في أخذها بالجزء على السواء المختلس المالك و غير المالك للأمتعة المحجوزة ، وهي غير مقتصرة على وقوع الاختلاس من المدين المحجوز على أمتعته فقط ، كما يستفاد ذلك بوضوح من المذكرة الإيضاحية التي وضعتها وزارة الحفانية لقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ (مادة ٢٨٠) التي يظهر منها أن الشارع قصد إلى أن يعمل من جنحة اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة من

نوع خاص قوامها في كل الأحوال الاعتداء على السلطة العمومية التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية . والفرض من العقاب فيها هو إصابت احترام أوامر السلطة المذكورة . ومن ثم يتعمم القول بوجوب عقاب من يخلس مناعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على شخص آخر متى كان مالاً بوقوع الحجز . ولا يمكن أن يشفع له أنه لم يرد بعمله هذا مساعدة المدين المحجوز على ماله ، وأنه أراد استرداد ملكه ، أو أنه لا ضرر على الدائن من هذا العمل لعدم تعلق حقه بغير مال مدينه — ذلك لأن في أخذ المالك حقه بنفسه ، وفي اختلاسه مناعه مع مله بتوقيع الحجز عليه ، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهراً على السلطة التي أوقعت . ولا يقلل من قدر هذه المخالفة وهذا الاعتداء القول بانتفاء الضرر عن الدائن لأن العقاب لم يشرع في الواقع لحمايته أو حماية حقوقه ، بل إنه إنما شرع لحماية الحجز من حيث هو احتراماً للمجبة العامة التي أجزته ليكون ملزماً لللكافة في شأن الأموال المحجوزة .

٣ — إنه وإن كان يجب لتوقع العقاب في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز إلا أنه لا يتعمم أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

٤ — إن القانون لا يشترط في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبتدئها المتهم أو يتصرف فيها ، بل يكفي أن يثبت أنه سلبها أو نقلها أو أخفاها لمرقلة التنفيذ . ولم يقدمها للأمور المكلف ببيعها بعد حجزها .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان الحجز لوقوعه على ملكه وهو لم يكن مديناً للحاجز ، ولا حارساً على المحجوزات ، فلم ترد المحكمة الاستثاقية على هذا الدفع ، وكل ما ذكرته أن القانون يميز تفصيل مطلوبات بنك التسليف بواسطة الحجز الإداري ، مع أن هذا لم يكن محل خلاف .

ولا اعتراض . أما رد المحكمة الجزئية على هذا الدفع بأن الججز واجب الاحترام مادام لم يصدر حكم بالثأته فغير سديد . لأنه لا ضرورة لرفع دعوى استرداد للحصول على حكم بإلغاء الججز مادامت المحكمة الجنائية مكلفة وهي تنظر دعوى الاختلاس أن تبحث هذه النقطة وقد بحثها فعلا في الحكم الابتدائي إذ قالت إنه ثابت من محضر الججز وأقوال الشهود أن المتهم هو الذي زرع القمح المحجوز عليه . ويقول الطاعن إن عدم الرد على دفاعه ، أو الرد عليه بالصورة المتقدمة يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لا يشترط للمقاب على جريمة اختلاس الأموال المحجوزة قضائيا أو إداريا أن يقع الججز صحيحا مستوفيا لكل الشرائط القانونية ، بل تصح المحاكمة عليها ولو كان الججز مشوبا بما يبطله مادام لم يقض ببطلانه قبل وقوع الاختلاس . وحيث إن إدانة الطاعن لا تستند إلى شيء مما جاء بالحكم الابتدائي لأن الحكم الاستثنائي المطعون فيه لم يتخذ أسباب الحكم الابتدائي أسبابا له فلا محل إذن للمناقشة فيما جاء بوجه الطعن متعلقا بما جاء في حكم محكمة أول درجة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض للدفع المشار إليه بوجه الطعن قال : "ومن حيث إنه فيما يختص ببطلان الججز فالثابت من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإفشاء بنك التسليف (مادة ٧) أن تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك يكون بطريق الججز الإداري طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ . وحيث إنه فيما يختص بملكية المتهم للزراعة فهذا لا يمنع توقيع الججز عليها لأن الزراعة واقعة في أرض ملك المدين والزراعة والأرض ضامنة للسلفة " .

وحيث إنه لا تمهدى الطاعن المناقشة التي يشير بها بوجه الطعن بشأن صحة أو كفاية ما ذكره الحكم في صدد الرد على دفاعه ، لأن القانون يلزمه باحترام الججز ولو كان قد وقع باطلا ، فما كان له بأية حال أن يتدى عليه بأخذ الحاصلات مادام الججز قائما ولم يقض ببطلانه . وما كانت المحكمة ملزمة قانونا بالرد على دفاع الطاعن هذا ، لأن مسؤوليته الجنائية لا تتأثر به سواء كان صحيحا أو غير صحيح .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الطاعن دفع أمام المحكمة بأنه مالك للزراعة المحجوزة فلا مسئولية عليه لعدم مديونيته للحاجز . وقد ردت المحكمة الاستثنائية على هذا بأن ملكيته للزراعة لا تمنع من توقيع الحجز عليها لأن الزراعة تثبت من أرض مملوكة لمدين البنك الحاجز فهي إذن ضامنة مع الأرض للسلفة التى أقترضها البنك ، وبأنه ليس للتمم بصريح نص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات أن يستولى على المحجوز ولو كان ملكه إلا إذا كان حسن النية . ويقول الطاعن إن هذا الذى ذهب إليه المحكمة تفسيراً للسادة المذكورة خطأ لأنه من المقرر أن لا عقاب على من يمتثل ملكه المحجوز خطأ بسبب دين على شخص آخر ضمن أملاك هذا الشخص . وقد صدرت من المحاكم أحكام تؤكد هذا النظر الذى أبده بعض رجال القانون فى مؤلفات شرح القانون المصرى . أما قول المحكمة بأن الأرض والزراعة ضامتان للسلفة فهو قول غير مسديد ، لأن السلفة مأخوذة لزراعة قطن والذى حجز عليه هو زراعة قمح وليس للبنك الحاجز أى امتياز على الأرض بل امتياز يتحصّر فى أن المبالغ التى يقرضها لتفقات الزراعة مضمونة بحق امتياز يحمى فى الترتيب مع الامتياز المقرر بالفقرة ٤ من المادة ٦٠١ من القانون المدنى وينفذ على الثمن الناتج من بيع محصول السنة التى عقدت القروض وتمت المشتريات فيها ، والثابت هنا أن السلفة حصلت سنة ١٩٣٦ والحجز توقع سنة ١٩٣٧ . ويزيد الطاعن على ذلك أن المحكمة لم ترد على دفاعه بأن الأرض التى توقع عليها الحجز ليست ملك والده المدين للبنك الحاجز وأنها هى ملك عباس أحمد ، كما هو ثابت فى القضية المدنية المضمومة ، وقد تأيد ذلك بأقوال نائب العمدة والصراف والدلال ومضمر الحجز الإدارى الذى قدم بالجلسة . ويعقب الطاعن على ذلك بأن ما وقع فى الحكم من الأخطاء المذكورة آنفاً ، وإغفاله الرد على دفاعه يبيح .

ومن حيث إن النصوص التى أوردها قانون العقوبات للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها جريمة فى أخذها بالجزء على السواء المختلس المالك وغير المالك للأمتعة المحجوزة ، ولا تقتصر على وقوع الاختلاس من المدين المحجوز

على أتمتعته فقط . كما يستفاد بوضوح من المذكرة الإيضاحية التي وضعتها وزارة الحفائية لقانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ (مادة ٢٨٠) التي يظهر منها أن الشارع قصد إلى أن يجعل من جنة اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة من نوع خاص قوامها في كل الأحوال الاعتداء على السلطة العمومية التي أوقعت الجز قضائية كانت أو إدارية، والفرض من العقاب فيها لإيجاب احترام أوامر السلطة المذكورة. ومن ثم يقتض القول بوجود عقاب من يختلس مناعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على شخص آخر متى كان عالما بوقوع الجز . ولا يمكن أن يشفع له أنه لم يرد بعمله هذا مساعدة المدين المحجوز على ماله وأنه أراد استرداد ملكه ، أو أنه لا ضرر على الدائن من هذا العمل لعدم تعلق حقه بغير مال مدينه — لا يشفع له كل ذلك لأن في أخذ المالك حقه بنفسه، وفي إختلاسه مناعه مع علمه بتوقيع الجز عليه، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الجز واعتداء ظاهرا على السلطة التي أوقعته . ولا يقلل من قدر هذه المخالفة وهذا الاعتداء القول بانتفاء الضرر عن الدائن، لأن العقاب لم يشرع في الواقع لحمايته أو حماية حقوقه، بل لأنه إنما شرع لحماية الجز من حيث هو احتراماً للجهة العامة التي أجزته ليكون ملزماً للكافة في شأن الأموال المحجوزة .

وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في صدد الرد على دفاع الطاعن بشأن ملكيته للزراعة المحجوزة^{٢٢} أن هذا لا يمنع من توقيع الجز عليها لأن الزراعة واقعة في أرض ملك المدين، وأنها ضامنة مع الأرض للسلفة، وأنه مع التسليم بأن الزراعة ملك للاثم فليس له بصريح نص المادة ٢٨٠ عقوبات أن يستولى عليها . ولا يشفع له في استيلائه عليها إلا حسن نيته . وظاهر من كل ما تقدم أنه استولى على الزراعة بسوء النية قاصداً عدم تمكين الحكومة من استيلائها على المطلوبها قبل والده .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه أصاب الحقيقة بتأويله القانون على الوجه الصحيح وقضائه بالعقاب على الاختلاس الواقع من

المالك الغير المحجوز على أمواله والذي كان عالماً بالهجز . وأما النظر الذي يستشهد الطاعن به على براءته فلا يستقيم بحال مع نصوص القانون المصري ، ولا يتفق والمصلحة التي أراد الشارع حمايتها بتقرير العقاب . ومتى تفقد ذلك كان ما يزعمه الطاعن بوجه الطعن من نسبة الخطأ للحكم لأنه قال إن الزراعة ضامنة للسلفة مع الأرض ، ولأنه لم يرد على دفاعه أن الأرض لم تكن لمدين البنك الحاجر بل هي لباس أحمد خير مجد ولا مفيد له ، لأن إداثته المبينة على الأساس المتقدم لا تنأثر حتى لو ثبت أن الزراعة لم تكن ضامنة للسلفة وأن الأرض مملوكة لغير المدين .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث والأخير أن الطاعن دفع بعدم علمه بتوقيع الهجز على الحاصلات ، وبأنه بالتالي كان يجهل اليوم الذي تحدّد لبيع المحجوزات ، فردّت عليه المحكمة بقولها إنه مادام الهجز على والد المتهم — والحارس أخوه — فغير معقول أنه لا يعلم بيوم البيع — قالت هذا مع أن ذكره في الهجز الإداري بين الطريق الواجب اتباعها بالنسبة لإعلان المحجوز عليه . ويجب أن تبين المحكمة علاقة المتهم في جريمة الاختلاس بالهجز وهل أعلن إليه الهجز ، ومتى كان الإعلان وما دليله ، وأن يكون بيان ذلك أخذاً من الأوراق الرسمية . وأما ما قالته المحكمة الاستئنافية بأن الاختلاس حصل قبل يوم ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ أى قبل يوم البيع ، وبأن لا معنى إذن لتتمسك بعدم إعلان المتهم بهذا اليوم — هذا القول لا يستند إلى أساس ولا تؤيده الوقائع الناتجة في القضية . فالبيان الذي حصل من الحارس هو أن الطاعن ضم زراعته ولم يقل إنه بتدّها ، وإن دفاع الطاعن تأسس على أنه ضم زراعته ، وأن ما ينتج منها موجود عنده ولم يتدّده . وقد أثير هذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية ولم تردّ عليه ، بل وافقت الطاعن بقولها في الحكم إن الحارس بلغ أن المتهم أجرى الضم بدون أمر ، وأن المتهم معترف بأنه ضم الزراعة ولكنه يقول إنها زراعته . ويقول الطاعن شتان بين أن المتهم ضم زراعة فضجت بدون أن يعلم أنها محجوزة وبين أنه بتدّها ، لأن التبديد لا يكون إلا من أشياء حصل حجزها وأعلن المتهم بأنها محجوزة .

وحيث إنه وإن كان يجب لتوقيع العقاب في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز إلا أنه لا يتعم أن يكون هذا العلم قد حصل بإعلان رسمي، ويكتفى بثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

وحيث إن القانون لا يشترط في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبتدعها المتهم، أو يتصرف فيها، بل يكفي أن يسلبها، أو ينقلها، أو يخفيها لعرقلة التنفيذ عليها ولا يقدمها للأمور المكلف بيعها بعد حجزها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفاع الذي يشير إليه الطاعن بوجه الطعن فقال إنه "فما يختص بعلم المتهم (الطاعن) بالحجز فالثابت من أقوال أبو ضيف محمد محمود تواج الحارس وهو أخو المتهم قسيمة نمرة ٣٧٨٠٧ أنه أخبر أخاه بالحجز، ولم يقين المحكمة أن هناك ما يدعوه لاتهام أخيه باطلا . وحيث إنه فضلا عن ذلك فغير معقول أن يكون الحجز على والد المتهم لدين عليه والحارس أخو المتهم وهو لا يعلم بالحجز" . كما ذكر الحكم أنه "فما يختص بالقول بأنه لم يعلن بيسوم البيع فالثابت أن الاختلاس حصل قبل يوم ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ وهو اليوم الذي بلغ فيه الحارس ، والبيع محدد له أقل يونيه سنة ١٩٣٧ أى أن الاختلاس حصل قبل يوم البيع فلا معنى للتمسك بهذا الدفع" . ثم ذكر الحكم في موضع آخر أن الطاعن باستيلائه على الحاصلات المحجوزة "لم يكن حسن النية . وظاهر من كل ما تقدم أنه استولى على الزرامة بسوء النية فاصدا عدم تمكين الحكومة من استيلائها على مطلوبها قبل والده" .

وحيث إن في هذا الذي ذكره الحكم ما يدل على أن المحكمة أثبتت على الطاعن أنه كان يعلم وقت أن استولى على الحاصلات أنها محجوز عليها ، ثم بين الأدلة التي استند إليها في ذلك . ولما كان هذا يكفي بغير حاجة لإعلان الحجز بطريق رسمي، كانت الإدانة على هذا الأساس صحيحة ولا عيب فيها . أما ما يشير الطاعن بشأن ما ذكره الحكم عن واقعة الاختلاس وتاريخ حصولها فردود بأن الحكم أثبت

عليه أنه نقل الحاصلات من مكانها بقصد عرقلة التنفيذ عليها وكان ذلك قبل اليوم المحدد لبيعها ، وبهذا تحقق عننا صيرجيرة الاختلاس التي أدين الطاعن من أجلها .

(٢٨٠)

القبضية رقم ٢٣٦٣ سنة ٨ القضائية

(١) عام . مهت في مساعدة المتهم . تهتم المتهم بدافع بدا له يتعارض مع وجهة نظر المحامي . وجوب استماع المحكمة إليه .

(ب) دفاع . متهم بجنائية . قصد القانون من ذلك . (المادة ٢٥ تنكيل)

١ — لأنه لما كانت مهمة المحامي في المواد الجنائية هي مساعدة المتهم ومعاونته في الدفاع بتقديم جميع الأوجه التي يرى أن الدفاع يقتضيها ، سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون ، كان للتمم — وهو صاحب المصلحة — أن يتقدم بما يبدؤه هو نفسه من دفاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض مع وجهة نظر المحامي .

٢ — إن ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجنائية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام — موكل كان أو متديا — بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع . وإذا ما تمت المحاكمة على هذه الصورة ، وكان قد مكن الدفاع من أن يلم بكل ما جرى في الدعوى من تحقيق ، فلا يصح الاحتجاج على الحكم بدعوى أنه كان للتمم محام آخر لمعاونته في دفاعه ما دام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه أن يحول بين المحامي وبين الحضور مع موكله بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعن لأن أحد المحامين حضر أمامها وطلب التأجيل لعذر طرأ على المحامي الأصلي عن الطاعن ، ولكنها رفضت التأجيل وكلفتها بالمرافعة مع أنه لم يطاع لاصل

القضية الأصلية ولا على القضية الأخرى الخاصة بقتل والد الطاعن التي كانت قد أجلت القضية الأصلية للاطلاع عليها بناء على طلب المحامي الأصل .

وحيث إنه لما كانت مهمة المحامي في المواد الجنائية هي مساعدة المتهم ومعاونته في الدفاع بتقديم جميع الأوجه التي يرى أن الدفاع يقتضيها سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون، كان للتمم، وهو صاحب المصلحة، أن يتقدم هو نفسه بدفاع أو طلب وكان على المحكمة أن تستمع إليه ولو تمارض مع وجهة نظر المحامي . وحيث إن ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام — موكلًا كان أو متدبًا — بجانب المتهم إنشاء المحكمة يشهد بإجراءاتها ويساون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع . وإذا ما تمت المحاكمة على هذه الصورة وكان قد مكن الدفاع من أن يلم بكل ما جرى في الدعوى من تحقيق فلا يصح الاحتجاج على الحكم بحجة أنه كان للتمم محام آخر اختاره ليعاونه في دفاعه ما دام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه أن يحول بين المحامي وبين الحضور مع موكله بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى محكمة الجنايات بجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ " أن تؤجل الدعوى لتضم النيابة أوراق القضية التي قتل فيها والد المتهم في ليلة الحادثة لأن المتهم يقول بأن هذه القضية مافقة عليه لستر مركز المتهمين في قتل والده " وقد أجابت المحكمة عليه . وبجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ التي تأجلت لها الدعوى حضر الأستاذ السيد بك بسيوني المحامي عن المتهم (الطاعن) وقال إن الشيخ حسن عبد القادر طرأ عليه مذر اضطره إلى التوجه لمبزه ، وإنه يطلب التأجيل لهذا المذر الطارئ ، فاهترض المتهم (الطاعن) وصمم على نظر قضيته في نفس اليوم قائلاً إنه يعمل مسئولية الحكم عليه مهما كان ، فطلبت المحكمة من المحامي الحاضر أن يستعد في القضية للرافسة عن المتهم ، وأعطته مهلة ، وبعد أن رفعت الجلسة أعيدت ونظرت الدعوى ثم رافع المحامي عن المتهم .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن المحامي الموكل عن الطاعن هو الذى تخلف عن الحضور مع موكله بجلسة المحاكمة . وإذ نددت المحكمة محاميا غيره ليدافع عن المتهم، ومكنته من الاطلاع على الأوراق قبل نظر الدعوى حتى أنه اضطلع بكل ماتم فيها ثم أبدى ما حق له من أوجه الدفاع — إذ فصلت ذلك لم ترتكب أى خطأ، ولم تخل بحق الدفاع فى شئ . وإذا كان المتهم نفسه قد ارتضى ما أجرته المحكمة ولم يتمسك بضرورة حضور محاميه الموكل، بل إنه عارض فى انتظار حضوره وطلب أن تنتظر الدعوى بحضور المحامي المتشدد، وجب القول من باب أولى بأن حقوق الدفاع قد احترمت وروعت بكل ما يكفلها .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن المحكمة ارتكبت فى إدانة الطاعن على أدلة خلاف التى وردت بالتحقيق إذ أنها أثبتت أن الشروع فى القتل اقترن بجناية أخرى هى أن الطاعن مع آخرين أطفوا زراة فول لمحمود عبيد الله فى حين أن محمد حسن المصباح لم يذكر غير شخص واحد اسمه إبراهيم زويى وقال إن هذا الشخص حضر عقب إطلاق النار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر وقائع الدعوى وأدلتها واستخلص منها أن المتهم (الطاعن) مع محمد حسن يوسف وآخر لم يكشف عنه التحقيق ذهبوا إلى زراة القول المملوكة لمحمود عبد الله العراق حوالى الساعة الثامنة مساء لإتلافها، وكان أحدهم وهو المتهم (الطاعن) يحمل بندقية وأثناء اقترافهم الجريمة فاجأهم محمود عبيد الله العراق وابنه عباس محمود العراق فما كان من المتهم إلا أن صوب البندقية نحوهما بقصد قتلهما وأطلق منها عيارا أصاب زميله محمد حسن يوسف . ومما جاء بالحكم من الأدلة التى استند إليها أن محمد حسن يوسف قرر أنه ذهب مع الطاعن الذى كان يحمل بندقية إلى حقل الحنئ طلبة لإتلافه، وأثناء قطع الفول بالشرشرة حضر الحنئ طلبة وابنه فأطلق الطاعن سلاحه نحوهما ولكنه أخطأهما وأصابه، وأن محمود عبيد الله العراق يشهد أنه رأى ثلاثة أشخاص يقطعون فولاً من زراعتة فى الليل وأنه تعترف من بينهم على الطاعن الذى كان معه بندقية أطلقها

قتله فأخطأه وأصاب محمد حسن يوسف ، وأن المعاينة دلت على إتلاف القول في مساحة قدرها ثلاث قصبات .

وحيث إن بهذا الذي أثبتته الحكم تتوافر جميع العناصر التي تتكون منها الجريمة التي أدين الطاعن فيها وهي جناية الشروع في القتل المقتن بجناية إتلاف حاصلات الزراعة ليلا من أشخاص كان أحدهم يحمل سلاحا ناريا ، ولما كان الحكم قد أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الجناية على الطاعن ، وكانت هذه الأدلة تؤدي إلى صحة ما استخلصته منها المحكمة ، وكان لامطن للطاعن على هذه الأدلة ، ويجب القول بسلامة الحكم . وإذا فرض أن لأحد الشهود الذين اعتمدت عليهم المحكمة أقوالا أخرى في التحقيق كما يزعم الطاعن ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم لأن لمحة الموضوع كامل الحرية في أن تأخذ بقول لأحد الشهود وتطرح قولاً آخر له .

وحيث إن الوجه الثالث والأخير يتلخص في أن الطاعن لم تكن لديه نية القتل . ويستفاد ذلك من موضع الإصابة حسب الثابت بالكشف الطبي ومن أقوال المصاب أنه كان رافعا يده وقت الإصابة ، كذلك فإن الضرب بالكيفية التي أوضحها الكشف الطبي يدل على أن الطاعن كان يضرب في الهواء وكان يقصد بمجرّد التخويف والإرهاب لا القتل ، وخصوصا أنه يعرف الجني عليه ، ولو كان قصد إصابته لكان أصابه ولم يخطئه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض إلى توافر نية القتل لدى الطاعن قال إنها واضحة من استعمال المتهم لأداة قاتلة بطبيعتها وهي البندقية وتصويبها نحو الجني عليه وإطلاقه حيارا منها أصاب محمد حسن يوسف في يده ، وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو عدم إحكام الرماية حتى أنه أصاب زميله محمد حسن يوسف دون الجني عليه الذي كان مقصودا بالذات ، ومن الباهت على ارتكاب الجريمة وهو مطاردة الجني عليه الذي فاجأه وزميله يثغرون زراعتيه .

وحيث إنه ما دام الحكم أثبت أن الطاعن اتوى القتل، ودلل على ذلك بمقدمات تصلح لأن ترتب عليها هذه النتيجة فليس للطاعن أن يثير الجدل على الصورة الواردة بوجه الطعن بشأن عدم توافر نية القتل لديه لأن ما يثيره لا يعدو التشكيك في صحة تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وفي استخلاصها للتأنيج القانونية التي بنتها عليها، وهذا غير جائز أمام محكمة النقض لما لمحكمة الموضوع من كامل الحزبية في بحث وقائع الدعوى وفي استخلاص التأنيج القانونية من كل ما تطمئن إلى صحته منها .

(٢٨١)

القضية رقم ٢٣٦٤ سنة ٨ القضائية .

إثبات . عقد . إقرار . سلطة محكمة الموضوع في التفسير . تنازل من المدعي بالحق المدني . تاريخه .

لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والإقرارات بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها . فإذا أولت المحكمة تنازلا صادرا من المدعي بالحق المدني بأنه لا ينصرف إلى الضرر الذي لحقه بعد ذلك من جراء تضاعف الجرح الذي أحدثه به المتهم وتحلف العاهة المستديمة عنه، وكانت العبارات التي أوردتها عن ورقة التنازل مؤيدة لما استظهرته منها ، فإنها إذ تفعل ذلك لا تكون قد خرجت عن حدود سلطتها ، ولا يصح إذن مناقشتها أمام محكمة النقض ابتغاء التشكيك في صحة ما حصلته في شأن مدلول التنازل والغرض الذي نعمل من أجله .

جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد إيشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٢٨٢)

القضية رقم ٢٣٣٤ سنة ٨ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . متى تحقق هذه الجريمة ؟ توسط في بيع أشياء مسروقة دون تسلمها . لا يترافق فيه العنصر المادى للجريمة . (المادة ٢٧٩ ج = ٢٢٢)

إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : إخفاء شيء متحصل من طريق السرقة ، وعلم الجاني بمصدر هذا الشيء . ولا يتحقق العنصر الأول إلا بتسلم الجاني الشيء أو حيازته فعلا . فتوسط المتهم في عرض أشياء مسروقة للبيع بغير أن تكون يده قد وصلت إلى هذه الأشياء لا يعد إخفاء لما لعدم توافر العنصر المادى للجريمة .

(٢٨٣)

القضية رقم ٨ سنة ٩ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . حجز إدارى لسداد الأموال الأمية . التصرف في المحجوز . لا يميز إلا في الحاصلات .

إن القانون لا يبيع للدين المحجوز عليه إداريا نظير الأموال الأميرية التصرف في المحجوزات لسداد هذه الأموال إلا إذا كانت المحجوزات من الحاصلات الزراعية .

(٢٨٤)

القضية رقم ٩ سنة ٩ القضائية

حكم . اشتراك . طريقته . العناصر التى يستلزم منها وجوده . وجوب بيانها في الحكم . يجب أن يبين الحكم القاضى بادانة متهم في الاشتراك في جريمة طريقة الاشتراك والعناصر التى استخلص منها وجوده ، فإذا خلا الحكم من ذلك وجب نقضه .

(٢٨٥)

القضية رقم ١٦ سنة ٩ القضائية

تمدد الجرائم . ارتكابها وارتكابها لغرض واحد . توقيع عقوبة مستقلة عن كل جريمة . قضي الحكم .
إلغاء سائر العقوبات حدا عقوبة الجريمة الأشد . (المادة ٤٣٢).

إذا ارتكب الجاني عدة جرائم ووقعت عليه المحكمة من أجل كل جريمة فيها عقوبة خاصة بها وأثبتت بجحها في الوقت ذاته أن هذه الجرائم مرتبطة بعضها ببعض لارتكابها لغرض واحد كان الحكم معينا متينا تقضيه من جهة ما أوقعه من العقوبات عن سائر الجرائم الأخرى حدا الجريمة التي هي أشدها عقوبة . وذلك وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(٢٨٦)

القضية رقم ١٧ سنة ٩ القضائية

ضرب أفنى إلى موت . وقوع الضرب من شخصين أو أكثر . نشوء الوفاة من مجموع الضربات .
مسئولية كل منهم عن جريمة الضرب القضي إلى الموت . (المادة ٢٠٠ = ٢٢٦) .
إذا وقع ضرب من شخصين أو أكثر وتوفى المصاب بسبب هذا الضرب وظهر أن وفاته نشأت عن مجموع الضربات التي وقعت عليه عد كل ضارب مسئولا عن جناية الضرب الذي أفنى إلى الموت لمساهمة ضرباته في الوفاة سواء أكانت هذه المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر .

(٢٨٧)

القضية رقم ٢٠ سنة ٩ القضائية

استئناف . حكم غايي . المعارضة فيه . حكم يدم قبولها شكلا . معاد استئناف الحكم الغايي . متى يبدأ ؟
استئنافه بعد الميعاد . قبول الاستئناف شكلا خطأ . الطعن في الحكم الاستئنافي من المحكوم عليه وحده .
قبول وجه النقض في الموضوع . قضي الحكم نقلا قضي به في الموضوع . احترامه من ناحية لقضائه بقبول الاستئناف شكلا . قوة الشيء المحكوم فيه .

الحكم الغايي يبدأ معاد استئنافه — على مقتضى المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات — من تاريخ اليوم الذي تكون فيه المعارضة غير مقبولة (أى بعد-

مضى ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه دون حصول معارضة فيه) لا من تاريخ القضاء بعدم قبول المعارضة التي رفعت فيه بعد الميعاد . ولكن إذا استؤنف هذا الحكم بعد الميعاد القانوني - محسوبا كما تقدم - وقضت محكمة الاستئناف خطأ بقبوله شكلا على اعتبار أن ميعاد الاستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم في المعارضة بعدم قبولها وفصلت في موضوع الدعوى ، ولم تطلع النيابة بطريق النقض في الحكم الاستئنافي لما وقع فيه من الخطأ القانوني وطعن فيه المحكوم عليه وحده وقبل طعنه في الموضوع فلا ينقض هذا الحكم إلا فيما قضى به في موضوع الاستئناف فقط ، أما من ناحية قضائه بقبول الاستئناف شكلا فيجب احترامه لأنه قد حاز نهائيا قوة الشيء المقضي به .

المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يرد به سوى أن التهمة ثابتة من محضر التبديد المؤرخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧ دون أن تبين المحكمة أركان الجريمة ، وأن المتهم كان عالما بالجزء ، وأنه أعلن يوم البيع ، وأن ركن سوء النية يتوافر كذلك . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة الاستئنافية قالت إنها ترى وقف التنفيذ لقيام المتهم بالسداد وظروف الدعوى ، ولكنها لم تبين ما هي هذه الظروف . ويقول الطاعن إن قصور الحكم إلى حد خلوه من الأسباب على الصورة المتقدمة يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن في جريمة اختلاس الحاصلات المحجوزة ولم يذكر من الأسباب إلا قوله "إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر التبديد المؤرخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧" . وحيث إن هذا الذي أورده الحكم لا يكفي لتبرير إدانة الطاعن في الجريمة التي حكم عليه من أجلها لعدم تعرضه بشيء من العناصر القانونية لتلك الجريمة ولا للدلائل الثبوت على مقارنة الطاعن لها مما يجعل الحكم كأنه خال من الأسباب فيتمتع بنقضه .

وحيث إنه ظاهر من مراجعة الحكم الصادر في المعارضة والحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن بالحكم الغيابي الابتدائي بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٨ ولم يعارض فيه إلا في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٨ ففرض بعدم قبول معارضته شكلا في ٣ مايو سنة ١٩٣٨ ثم استأنف الحكم في ٥ مايو سنة ١٩٣٨ ففرض الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا مع أن هذا الاستئناف لم يكن مقبولا لحصوله بعد الميعاد. القانوني محسوبا طبقا للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات من تاريخ اليوم الذي كانت فيه معارضة المحكوم عليه في الحكم الغيابي غير مقبولة — أى بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم الغيابي — لا من تاريخ القضاء بعدم قبول المعارضة المرفوعة بعد الميعاد . إلا أنه ما دامت النيابة لم تظعن بطريق النقض في الحكم الاستئنافي لما وقع فيه من الخطأ القانوني وكان الطعن مرفوعا من المحكوم عليه وحده فقد أصبح هذا الحكم واجب الاحترام من ناحية قبول الاستئناف من المحكوم عليه شكلا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الاستئناف فقط وإعادة القضية للحكم فيها على هذا الأساس من دائرة أخرى .

جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزبيدي بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٢٨٨)

القضية رقم ٣٣ سنة ٩ القضائية

بلاغ كاذب . سوء القصد . عدم احتجاج المحكمة بتوافره . جريمة التهم . الحكم عليه بالتعويض لما أماب المبلغ منه من ضرر . كفايته في استظهار عناصر التعويض .
(المادة ٢٦٣ و ٢٦٤ ج = ٢٠٤ و ٢٠٥)
إذا كانت حكمة الموضوع بعد أن استعرضت الواقعة في دعوى البلاغ الكاذب .
قد انتهت إلى الاقتناع بكذب البلاغ ولكنها رأت أن سوء القصد لدى المتهم

يعوزه الدليل لأن الظروف المحيطة بالواقعة تكفي لإثارة الشبهة في التصرف الواقع من المبلغ ضده فبرأت المتهم ومع ذلك قضت للبليغ ضده بالتعويض لما أصابه في سمعته من ضرر بسبب إقدام المبلغ على التبليغ في حقه دون أن يتحيز الحقيقة، فالظن في هذا الحكم يزم أنه لم يبين وجه الخطأ المستوجب للتعويض غير صحيح .

(٢٨٩)

القضية رقم ٢٦ سنة ٩ القضائية

معارضة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . متى يصح ؟ غياب المحكوم عليه يوم الجلسة . ثبوت أنه كان مريضا ولم يملك حضور الجلسة . عدم علم المحكمة بذلك . الظن في هذا الحكم بطريق النقض . جوازه . نقض الحكم . أوجه جديدة .

لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . فإذا كان المحكوم عليه الذي أعلم قانونا بالجلسة المتعددة لنظر المعارضة المرفوعة منه لم يحضر فنقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، وتبين أنه كان مريضا بالمستشفى يوم الجلسة فلم يستطع حضورها ، فإن الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون — مع قيام هذا الظرف القهري الذي حال دون حضوره — قد حرمه من استعمال حقه في الدفاع . ولا يؤثر في ذلك عدموقوف المحكمة ، وقت أن أصدرت الحكم ، على هذا العذر القهري حتى كان يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لأن المتهم — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبناؤه لها ، وإذن فيصح التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

(٢٩٠)

القضية رقم ٣١ سنة ٩ القضائية

تقاضى وإبرام . منهم طاعن . وقامه قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن . الحكم بإقتضاء الدعوى بدون بحث في أوجه الطعن . متى يجرى ؟

إذا كانت الطعن بطريق التقاضى لم يقصد به سوى تعيين الحكم الصادر بالإدانة وتوقيع العقاب فإنه إذا توفى المتهم الطاعن قبل الفصل فى طعنه يتمين الحكم بإقتضاء الدعوى العمومية لوفاة من غير بحث فى أوجه الطعن التى قدمت منه .^(١)

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة طلبت بالجلسة الحكم بسقوط الدعوى العمومية لوفاة الطاعن .

وحيث إنه تبين من مراجعة ما دونه المحضر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ على ظهر طلب الحضور الذى حرره النيابة ليعلم به الطاعن للحضور أمام محكمة التقاضى للنظر فى الطعن المرفوع منه أن الطاعن توفى . وقد أثبت المحضر ذلك بناء على ما قرره له شيخ القرية .

وحيث إنه متى كان الطعن والحالة هذه مرفوعا من المتهم المحكوم عليه ، ولم يقصد به سوى تعيين الحكم بإدائته وتوقيع العقاب عليه ، فإنه يتمين الحكم بإقتضاء الدعوى العمومية لوفاة الطاعن من غير بحث فى أوجه الطعن التى قدمت منه .

(١) كانت المحكمة فى مثل هذه الحالة تقضى بسقوط الطعن لوفاة الطاعن (راجع الحكمين الصادرين فى الطعن رقم ٢٤ و ٢٥ سنة ٥ القضائية) . وإقتضاء هذا يفيد استمرار قيام الحكم بالقرية على المحكوم عليه بعد وفاته مع ما قد يكون فى أوجه الطعن من أسباب مرجعية لتقضى الحكم وتحليس المحكوم عليه من آثاره . ولكن مقتضى هذا النظر الذى أراءته محكمة التقاضى فى حكمها هذا أن وفاة المتهم يطمعه بالقبض وتقديمه الأسباب فى الجهاد القانونى تسقط عنه الحكم وتحلصه من آثاره رقم عدم إمكان بحث أوجه الطعن بسبب وفاته . ومفهوم من عبارة الحكم أن القضاء بإقتضاء الدعوى العمومية بوفاة الطاعن لا يتناول ما لا يتضمنه الحكم من فوائده فى الدعوى المدنية .

(٢٩١)

القضية رقم ٣٦ سنة ٩ القضائية

غش البضاعة :

(١) من منشوش . علم المتهم بالنش . اعتاد المحكمة في إثباته على مجرد كونه تاجرا . متى يكون ؟
(ب) طلب استدعاء الكيائي للحلل لبيان مقدار نسبة الدهن إلى السمن . السكوت عنه . متى يعتبر إخلالا بحق الدفاع ؟
(المادة ٣٠٢ ع = ٣٤٧)

١. — إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة احتمدت في ثبوت علم المتهم بغش السمن الذي باعه بإضافة الدهن إليه على مجرد كونه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة إدخال الدهن على السمن بطريقة شمه وتذوقه ومع ذلك لم يسن الحكم ببيان وجود تقرير في رائحة السمن أو في طعمه مما يستطیع تاجر السمن أن يميز بمحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه — وهو تاجر — لم يخف عليه ما في السمن من مادة غريبة وأن هذا يشهد عليه بعلامه بمحصول الغش ، فذلك يعتبر قصورا في الحكم يعيبه ويوجب نقضه .

٢. — وإذا كان الحكم قد سكت عن الرد على ماذفع به هذا المتهم التهمة عن نفسه بأنه لم يكن في مقدوره أن يميز الغش الذي أثبتته التحليل بمحاسن الشم والذوق ، وكذلك سكت عن طلبه استدعاء الكيائي الذي يشر التحليل لبيان مقدار نسبة الدهن إلى السمن توصلا لتأييد دفاعه ، فهذا السكوت يعتبر إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم أيضا .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن المحكمة أخلت بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع التهمة بأنه لا يعلم بأن السمن منشوش معتمدا في ذلك على إقرار أخيه على المتهم الآخر بأن يورد له زبدة قبية ، وأنه يضمن نتيجة التحليل . وقد سئل هذا المتهم الآخر في التحقيقات وأما المحكمة فاعترفت بصدور الإقرار المذكور منه وقال إن الزبدة جيدة وإنه هو الذي أحضرها وسيحيا وأرسلها للدرسة . وثبت من أقوال ناظر المدرسة في التحقيقات

أن المسلي المذكور حاز قبول اللجنة لاستيفاء شروط القبول الظاهرة . ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع واقتصرت على قولها إن المتهمين (الطاعن والمتهم الآخر) من تجار المسلي ولا تخفى عليهما معرفة غشه بطريق شمه وتذوق طعمه ، وقاتها أن هذين الأمرين ما كانا يدلان على غش المسلي موضوع الدعوى بدليل قبول اللجنة له . وقد طلب الطاعن من المحكمة الاستثنائية أن تأمر باستحضار الإخصائي الذي حلل المسلي لمناقشته فيما إذا كان يمكن معرفة الغش بدون تحليل وليان نسبة الغش التي أغفل إثباتها في تقريره ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب أيضا .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن وآخر في جريمة عرضهما للبيع مسليا مغشوشا بأضافة مواد ذهبية إليه مع ملهما بغشه . وقد ذكر الحكم في صدد ثبوت علم الطاعن وزميله بغش المسلي أنه " تبين من التحليل أن المسلي الموزد مغشوش بخاطله بمواد ذهبية ، وأن المتهمين من تجار المسلي ولا تخفى عليهما معرفة غشه بطريق خاطله بمواد ذهبية أو غيرها لأن ذلك ينير من راحته وطعمه " . ويظهر من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة إعلان الإخصائي الذي حلل المسلي قائلا : إن مسألة السمن معقدة ، وليس بتقرير التحليل النسبة المثوية للدهن الذي أضيف إلى المسلي ، وذكر أن للطاعن عمل تجارية به الآلاف من الصفائح وأنه يتفق مع الفلاحين على إحضار الزبدة .

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن المحكمة اعتمدت في ثبوت علم الطاعن بغش المسلي بأضافة الدهن إليه على مجرّد أنه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة إدخال الدهن على السمن بطريق شمه وتذوقه . ولما كانت هذا الدليل الذي استندت إليه المحكمة لا يؤدي بداهة إلى النتيجة التي استخلصتها منه إلا إذا كان السمن الذي عرضه الطاعن للبيع ذا رائحة وطعم بحيث يستطيع تاجر السمن أن يتعرفه ويتميزه بمواصفاته الطبيعية ، الأمر الذي كان يقتضي أن يعنى الحكم ببيان وجود تغيير في رائحة السمن أو اختلاف في طعمه فعلا بما يبرر القول أن الطاعن استطاع

أن يكشف عن مادة غريبة في السمن وأن هذا يشهد عليه بأنه علم بمحصل النشء ،
فاغفال الحكم بيان ذلك لا شك قصور يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن سكوت الحكم عن الرد على ما دفع به الطاعن
بما يفيد أنه لم يكن في مقدوره أن يميز الفش بحاستي الشم والذوق ، وعلى طلبه
استدعاء الكيماى الذى بأشر التحليل ليبين مقدار نسبة الدهن من السمن — فى هذا
السكوت إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم أيضا .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة
لبحث باقى الأوجه .

(٢٩٢)

القضية رقم ٣٧ سنة ٩ القضاية

(أ) دفاع . طلب ضم قضية . رفضه لعدم تعلقها بالدمى . جوازه .

(ب) شهود . استمالة سماعهم لعدم الاهتمام إلى معالم . الرجوع إلى أقوالهم فى التحقيقات
والاعتماد عليها . جوازه .

١ — إذا طلب الدفاع عن المتهم أن تأمر المحكمة بضم تحقيقات ، ثم تبطلت
المحكمة أن هذه التحقيقات غير متعلقة بالدعوى ولا متبعة فيها فرفضت الطلب ،
فلا تريب عليها فى ذلك .

٢ — إذا استحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الاهتمام إلى محال إقامتهم
لإعلانهم بالحضور أمامها فإنه يكون لها قانونا فى هذه الحالة أن ترجع إلى أقوالهم
فى التحقيقات وأن تعتمد عليها فى حكمها .

(٢٩٣)

القضية رقم ٣٨ سنة ٩ القضائية

حكم . حصه قانونا . حكم مستند إلى أسباب حكم آخر صادر في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم . ماذا يجب نوافره فيه ؟ حكم في موضوع المعارضة بتأييد حكم غايي . ماذا يجب نوافره فيه ؟ (المادة ١٣٣ تحقيق)

يجب لصحة الحكم أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، وكل الوقائع التي استمد منها الحقائق القانونية المفروض عليه استظهارها وتقريرها . ولذلك يجب أن يكون الحكم الذي يستند إلى أسباب حكم آخر صادر في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدّرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتعمله أساسا لقضائها كأنه مدقون فعلا في حكمها . وإذا كان هذا لازما بصفة عامة في جميع الأحكام التي تستند إلى أسباب أحكام أخرى فإنه يكون ألزم بصفة خاصة للحكم الذي يصدر في موضوع المعارضة بتأييد الحكم النيابي المعارض فيه ، إذ القانون لا يتطلب ضرورة إعلان المحكوم عليه بأسباب هذا الحكم النيابي مكتفيا بإعلانه بملخص منه لأن هذا الحكم ، على خلاف غيره من الأحكام ، ناقص بطبيعته لصدوره من غير أن تسمع أقوال المتهم أو الشهود ، ولأن حضور المعارض في الجلسة التي حُددت لنظر المعارضة المرفوعة منه يوجب على المحكمة التي أصدرت الحكم النيابي ، ولو كانت مشكلة من نفس أشخاص القضاة الذين أصدروه ، إعادة نظر الدعوى على أساس بحث موضوعها وتحقيق أدلتها شفويا في مواجهة الخصوم بالطرق العادية المخطوة بكامل الضمانات القانونية مما يستلزم إصدار حكم ثان جديد قائم بذاته ومستقل عن الحكم الأول .

المحكمة

وحيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأولى من أسباب الطعن أن بالحكم المطعون فيه قصورا يبييه . لأنه (أولا) لم يذكر الواقعة ولا تاريخ وقوع الجريمة ، بل اكتفى بالقول إن النيابة اتهمت الطاعن وآخر بأنها ضربا الجني عليه . وقول

الحكم هذا هو مجرد ترديد للتهمة كما ساقها النيابة مع أن الواجب على القاضي أن يثبت الوقائع ويبين حكمه عليها . (وثانياً) لم يرو شهادة المني عليه الأولى ولا عدوله عنها ، ولم يناقش حلة هذا العدول التي ساقها المني عليه . وفضلاً عن ذلك فإن استشهاده بالحكم برواية همام أحمد حسن يعمل الطاعن شريكاً في الجريمة لا فاعلاً أصلياً فيها . (وثالثاً) لم يبين مواد قانون العقوبات التي تنطبق على الأفعال المسندة إلى الطاعن .

وحيث إنه يجب قانوناً لصحة الحكم أن يكون مستوفياً بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، وكل الوقائع التي استمد منها الحقائق القانونية المفروض عليه استظهارها وتقريرها . ولذلك يجب أن يكون الحكم الذي يستند إلى أسباب حكم آخر صادر في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بالحكم الآخر من وقائع وأدلة ، واعتبرته صحيحاً ، وأنها تأخذه وتعمله أساساً لفضائها كأنه مدون فعلاً في حكمها . وإذا كان هذا لازماً بصفة عامة في جميع الأحكام التي تستند إلى أسباب أحكام أخرى ، فإنه يكون ألزم بصفة خاصة بالنسبة للحكم الذي يصدر في موضوع المعارضة بتأييد الحكم النهائي المعارض فيه ، ما دام القانون لا يتطلب ضرورة إعلان الحكم عليه بأسباب هذا الحكم النهائي مكتفياً بإعلانه بملخص منه ، وما دام الحكم النهائي — على خلاف غيره من الأحكام — ناقصاً بطبيعته لأنه يصدر من غير أن تسمع أقوال المتهم أو الشهود ، وما دام حضور المعارض في الجلسة التي حثرت لنظر المعارضة المرفوعة منه يوجب على المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي — ولو كانت مشكلة من نفس أشخاص القضاة الذين أصدروه — إعادة نظر الدعوى على أساس بحث موضوعها وتحقيق أدلتها شفوياً في مواجهة الخصوم بالطرق العادية المحوطة بكامل الضمانات القانونية مما يستلزم إصدار حكم ثانٍ جديد قائم بذاته ومستقل عن الحكم الأول .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أورد التهمة التي طلبت عاكة الطاعن من أجلها وبين تحصل ما تم في الدعوى من إجراءات سابقة فقال :

” اتهمت النيابة المذكور (الطاعن) بأنه وأجر ضربا ريان سليمان فيفظ الله أحدث به إصابات أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٥ فقرة أولى عقوبات . ومحكمة الأزيكية الجزئية حكمت حضوريا في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ بتغريم المتهم خمسين قرشا . فاستأنف المتهم والنيابة ، وحكم غيابيا بالاستئناف في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٨ بتأييد الحكم بلا مصاريف فعارض المتهم . وبجلسة اليوم طلبت النيابة التأييد والمتهم حضر بالجلسة . ثم عرض الحكم لموضوع المعارضة فقال : ” وحيث إن الحكم المعارض فيه في محله . وحيث إن عدول المجنى عليه عن اتهام المتهم المعارض (الطاعن) : شأنه فيه شأن بقية المجنى عليهم في هذه القضية وقد عدلوا عن اتهام من وجهت إليهم التهمة وذلك بسبب الصلح المؤرخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ الذي قرروا فيه بزوال ما علق في نفوسهم وحلول الصفاء بينهم . وحيث إنه فضلا عما ظهر في رواية المجنى عليه الأول فقد أنكر المتهم حضوره محل الحادثة مع أن همام أحمد حسن شهد أيضا برؤيته التهم المعارض مشتركا في المشاجرة . ولهذا يتعين قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه “ .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم أن حكم المعارضة المطعون فيه ، وإن قال بأن الحكم النهائي المعارض فيه في محله ، إلا أنه لم يذكر ما يدل على أنه اتخذ وقائع هذا الحكم وأساببه أساسا له . وكل ما ذكره عن الحكم النهائي جاء على سبيل الرواية فقط في مقام إيراد ما اتخذ وما تم في الدعوى قبل صدوره ، دون أى تعليق منه بما يفيد أنه يقر صحته ويعتمده كأساس له . ولما كان الحكم المطعون فيه — مجزئا عما أورده على سبيل الحكاية والتعليل بالصورة سالفة الذكر — ليس به بيان للواقعة الجنائية التي أدين الطاعن من أجلها ، ولا ذكر لمادة القانون التي وقعت العقوبة على مقتضاها ، ولا أسباب تبرر ما قضى به — لما كان الحكم قد أغفل إيراد كل هذه البيانات الجوهرية فقد جاء معيبا متعيبا نقضه . أما ما تحدث عنه من عدول المجنى عليه عن اتهام الطاعن ومن شهادة همام أحمد حسن برؤية الطاعن

مشتركا في المشاجرة فلا يمكن اعتباره اسبابا كافية للحكم بالإدانة على مقتضاها لأن الحكم لم يبين مدلول شهادة هذين الشاهدين على الطاعن ومبلغ اتصالها بالجمعية التي أدين فيها. وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث باقى الأوجه .

(٢٩٤)

القضية رقم ٤٠ سنة ٩ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . حاصلات زراعية محجوز عليها الأموال الأميرية . التصرف فيها بالبيع لسداد الأموال الأميرية . متى يجوز؟ البيع والسداد . حصولها في مدى أربعين يوما من تاريخ الحجز . (المادة الثانية من دكرتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥)
إن المادة الثانية من دكرتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ تجيز للدين أن يتصرف في الحاصلات الزراعية المحجوزة لسداد الأموال الأميرية المتوقع من أجلها الحجز متى كان البيع والسداد كلاهما حاصلين في ظرف الأربعين يوما التالية لتاريخ الحجز. فإذا تمسك المتهم بأنه سدد الأموال المحجوز من أجلها من ثمن الحاصلات المحجوزة وأن هذا ينفي عنه نية التبيد، وثبت لدى المحكمة أنه سدد الأموال فعلا، ومع ذلك حكمت بإدانته دون أن تعرض في حكمها لبحث التاريخ الذى بيع فيه المحصول فإن هذا يكون فيه إخلال بحق الدفاع موجب لنقض الحكم .

(٢٩٥)

القضية رقم ٤٣ سنة ٩ القضائية

وقف التنفيذ :

- (أ) الحكم بوقف التنفيذ . حكمه . شروطه . خلق شرط من عند القاضي . لا يجوز . مثال .
- (ب) الحكم بوقف التنفيذ . متى يندى ؟ التغيير في مدته المنصوص عليها قانونا . لا يجوز . مثال .
- (ج) ظروف خفيفة . مناط اعتبارها .
- (المادة ٥٢ ح = ٥٦ ر ٥٥)
- (المادة ١٧ ح)

١ - إن الحكم بوقف التنفيذ لا يكون إلا لتحقيق مصادمة اجتماعية هي إصلاح حال المحكوم عليه وتهديد السبيل لعدم عودته إلى ارتكاب الجرائم . ولذلك

نصت المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أن شروط وقف التنفيذ فيما يتعلق بالجاني هي أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يثبت على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، فإذا رأى القاضي من الظروف المتقدمة أن الجاني الذي ارتكب جناية أو جنحة سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم ، جاز له الحكم بوقف تنفيذ العقوبة التي قضى بها عليه بشرط أن يبين أسباب ذلك . أما إذا رأى أنه غير قابل للإصلاح فيجب عليه ألا يقف تنفيذ العقوبة . ولا يجوز له أن يخرج عن الشروط التي وضعا القانون للحكم بوقف التنفيذ بل يجب عليه أن يلتزم حدودها . فالحكم الذي يعاقب وقف تنفيذ العقوبة على شرط أن يبيد المتهمم الطفل المخطوف إلى والدته الحاضنة له يكون قد خالف القانون من ناحية تجاوز سلطته بمخلفه من عنده شرطا لوقف التنفيذ لم ينص عليه القانون ولا يمت بصلة ما إلى الفرض الذي قصد الشارع تحقيقه من وقف التنفيذ ، فضلا عن مخالفته لما يجب على القاضي أن يراعيه ، عند الحكم بوقف التنفيذ ، من النظر إلى ظروف الدعوى كما هي معروضة على المحكمة وعدم بناء قضائه بذلك على واقعة مستقبلية .

- ٢ — ما دام القانون قد حدد مدة معينة لوقف التنفيذ فلا يملك القاضي أن يغير فيها بالزيادة أو النقص . فلا يجوز أن يحكم بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تجدد من يوم صدور الحكم على ألا يتخذ مقتضى هذا الحكم إلا إذا أعاد المحكوم عليه الطفل إلى حاضنته ، فإن هذا يقتضي أن تكون مدة الوقف أقل من خمس سنين ، لأن المدة المقررة في القانون هي خمس سنوات تجدد من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا .
- ٣ — إن استعمال الرأفة لا يبنى إلا على الحقائق المستمدة من الوقائع التي تثبت لدى المحكمة وقت الحكم ولا يجوز أن يبنى على واقعة مستقبلية .

المحكمة

من حيث إن وجه الطعن المقدم من النيابة يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتلويحه فيا قضى به من تعليق إيقاف تنفيذ العقوبة على شرط .

إعادة الطفل المخطوف : ومقتضى هذا الحكم أن تنفذ عقوبة الحبس من تاريخ صدوره، وفي اليوم الذي يعود فيه الطفل المخطوف يوقف تنفيذها . والقضاء على هذه الصورة مخالف لنصوص القانون بشأن الشروط التي يجب توافرها للحكم بإيقاف التنفيذ، فليس للقاضي أن يضع شرطاً من عنده يعلق عليه إيقاف التنفيذ لأنه بذلك يتجاوز سلطته . وتضيف النيابة مقدمة العلن أن في منح إيقاف التنفيذ أو منعه يجب على القاضي أن لا ينتظر إلا لظروف الدعوى كما هي معروضة عليه ، وبما أن الحكم المطعون فيه أثبت أن حالة القضية الراهنة لا تبرر إيقاف التنفيذ فلا محل للقضاء به .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استند في تعليق إيقاف التنفيذ على شرط إعادة الطفل المخطوف إلى الأسباب الآتية : (أولاً) أن المادة ٥٦ عقوبات نصت على أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تجدد من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . فإذا كان في سلطة المحكمة إيقاف تنفيذ العقوبة من تاريخ صدور الحكم النهائي فإن من البدهة أن يكون لها هذا الحق من أي تاريخ بعد صدور الحكم اتباعاً لقاعدة من يملك الأكثر يملك الأقل . (ثانياً) أنها راعت في إصدار حكمها على هذا النحو مصلحة المتهم حتى يستفيد من استعمال الرأفة إذا وارد الطفل . (ثالثاً) أن مشروع قانون العقوبات الجديد كان قد نص على مبدأ جواز تعليق إيقاف التنفيذ على شرط، إذ جاء في المادة ٥٦ منه أنه إذا كانت حالة المحكوم عليه تمكنه من أداء التضمينات المالية المحكوم بها لمن أصابه ضرر من الجريمة ومن دفع المصاريف جاز تعليق إيقاف تنفيذها على أدائها في أجل معين . وهو مبدأ سليم في ذاته بالرغم من أنه ألقى . (رابعاً) أنه ليس في القانون نص بمنع من إيقاف تنفيذ العقوبة على شرط معين طالما أن ذلك في مصلحة المتهم وتحقيق العدالة .

ومن حيث إن الحكم بإيقاف التنفيذ لا يكون إلا لتحقيق مصلحة عامة ، هي إصلاح حال المحكوم عليه وتمهيد السبيل لعدم حودته إلى ارتكاب الجرائم .

ولذلك نصت المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أن شروط إيقاف التنفيذ فيما يتعلق بالجاني هي : أن يكون له من أخلاقه، أو ماضيه، أو سنه، أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة، ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . فإذا رأى القاضى من الظروف المتقدمة أن الجاني الذى ارتكب جناية أو جنحة سوف يقطع عن ارتكاب الجرائم، جاز له الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة التى قضى بها عليه بشرط أن يبين أسباب ذلك فى الحكم . أما إذا رأى أنه غير قابل للإصلاح، وجب عليه أن لا يوقف تنفيذ العقوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه جاء صريحا فى أن المتهم لا يستحق أن يتمتع بإيقاف تنفيذ العقوبة فى الحالة الراهنة . ومؤدى ذلك أن المحكمة لم تر من حالته وظروف الدعوى ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب الجرائم فكان يتعين عليها قانونا أن لا تأمر بإيقاف التنفيذ . أما وهى قد أوقفتها على شرط إعادة الطفل الذى خطفه، فقد أخطأت فى تطبيق القانون لأن رد الطفل بعد الحكم لا يمت بصلة إلى الغرض الذى قصد الشارع تحقيقه من إيقاف التنفيذ .

وحيث إن استناد المحكمة فى إيقاف التنفيذ على شرط إعادة الطفل إلى أن مدة الخمس سنين المقررة لإيقاف التنفيذ تجدد دائما من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا، وما دام القانون أجاز للقاضى إيقاف التنفيذ لهذه المدة محسوبة من هذا التاريخ فمن باب أولى يكون للقاضى أن يوقف التنفيذ لمدة أقل على أساس استبعاد المدة بين تاريخ الحكم وتاريخ إرجاع الطفل — هذا الاستناد باطل الأساس لأنه ما دام القانون حدد مدة معينة لإيقاف التنفيذ، فلا يملك القاضى أن يغير فيها بالنقص أو الزيادة .

وحيث إن استناد المحكمة فى قضائها إلى أنها راعت فى إصدار حكمها على هذا النحو مصلحة المتهم حتى يستفيد من استعمال الرأفة إذا ما رد الطفل ، فهو استناد مخالف للقانون لأن استعمال الرأفة لا يبنى إلا على الحقائق المستمدة من الوقائع الثابتة أمام المحكمة وقت الحكم، ولا يجوز أن يبنى على واقعة مستقبلية .

وحيث إن استشهد الحكم بالمادة ٥٦ من مشروع قانون العقوبات الحالي بشأن إيقاف التنفيذ على شرط أداء التضمينات المدنية لا يؤدي وجهة نظره بل هو يؤدي إلى عكس ما قصده منها، لأن المادة المذكورة كانت معروضة على السلطة التشريعية فلم تنجزها، وقالت لجنة الحفائية بمجلس النواب بهذا الصدد "إن تعليق إيقاف التنفيذ على دفع المحكوم عليه التضمينات المالية المقضى بها لمن أصابه ضرر من الجريمة فيه خلط بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة ولا يجوز أن يعاقب إيقاف تنفيذ حكم على دفع التضمينات لأن المحكوم له طريقا آخر رسمه القانون للحصول عليها، خصوصا لأن إيقاف التنفيذ له حكمة خاصة، فاتباع الطريق الذي رسمته المادة ٥٦ يخالف الحكمة التي قصدها المشروع ليكون أساسا للحكم بإيقاف التنفيذ". وهذا صريح في الدلالة على أنه لا يجوز إيقاف التنفيذ إلا للأسباب التي بينها القانون في المادة ٥٥ منه كما تقدم بيانه .

وحيث إن قول الحكم أخيرا إنه ليس في القانون نص يمنع من إيقاف التنفيذ على شرط معين مردود، لأن الأصل أن تنفذ العقوبات المحكوم بها، والإيقاف استثناء لا يجوز القياس عليه . وقد بين القانون الشروط التي يجب توافرها للحكم بإيقاف التنفيذ، فليس للقاضي أن يخرج عنها بل يجب عليه أن يلتزم حدودها .

وحيث إنه لذلك يترتب قبول طعن النيابة موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إيقاف التنفيذ .

(عن التقرير الأول المقدم من المحكوم عليه)

من حيث إن مبنى الوجه الأول من هذا التقرير أن الحكم المطعون فيه استنتج الدليل على اشتراك الطاعن مع أخيه الفاعل الأصلي في جريمة الخطف من وقائع ذكرها لا تنتج عقلا هذا الدليل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دلت على اشتراك الطاعن في الجريمة بأن قال :
 "حيث إن ظروف الدعوى وملابساتها والقرائن التي أحاطت بها تتاذى بأن المتهم

الثاني (الطاعن) كان شريكا مع أخيه في ارتكاب الجريمة وأنهما كانا متفقين معا على ارتكابها فاستغل المتهم الثاني حقه الذي يخوله له الحكم في استلام الولد من والدته لتسليمه لأبيه ليسهل لهم الأول ارتكاب الجريمة ، ويمكنه من خطف الولد والسفر به إلى الخارج . وحيث إنه لا يجوز عقلا أن يعتزم المتهم الأول السفر ويدفع له والده بدل الاقتراع ليسهل له الحصول على جواز السفر ثم ينقل غرفة نومه من المنزل ويبيعها وأخيرا يأخذ ملابسه وأمتته ولا يترك شيئا منها بالمنزل ويمرر هذا كله بدون أن يعلم به المتهم الثاني الذي يقيم مع أخيه المتهم الأول في منزل واحد . وحيث إن المتهم الثاني قدم أثناء التحقيق خطبا ادعى أنه وصله من أخيه وهو مرسل من الإسكندرية وإليها ويقول فيه إنه سافر لمصر . ووجود هذا الخطاب تحت يد المتهم الثاني وإرساله بهذه الصيغة وقيل السفر إلى الخارج يدل على الاتفاق بين الاثنين . وهذا الذي أثبتته الحكم يؤدي إلى النتيجة التي استخلصها منها وهي اشتراك الطاعن في الجريمة . ولما كان هذا الاستخلاص موضوعيا فلا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن محكمة ثاني درجة أخطأت في سرد الوقائع إذ قالت إن العلاقة كانت وثيقة بين الأخوين بدليل أن المتهم الطاعن تدخل لمصلحة أخيه مع المدعو ماسولا الذي أراد أن يقدم بلاغا ضده يتهمه بالنصب فأقنعه الطاعن بالعدول ووعده بتسديد المبلغ . وهذه واقعة غير صحيحة لأن ماسولا لم يسأل في التحقيق ، وأن الطاعن علم من المجنى عليها بمسألة ماسولا وسأله عنها فأخبره بها ولكنه لم يطلب منه التريث ولم يعده برد المبلغ .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه لم يستند في التبديل على وجود علاقة وثيقة بين الأخوين إلى تدخل الطاعن لدى ماسولا فقط بل على إقامتهما معا في منزل واحد إذ جاء فيه " إنه ثبت من التحقيق وجود علاقة وثيقة بين الأخوين إذ كانا يقيان معا بمنزل واحد كما أن المتهم تتدخل لمصلحة أخيه مع المدعو

ماسولا الذى أراد تقديم بلاغ ضد أخيه المتهم الهارب متهما بإياه بالنصب فأقنعه المتهم بالتريث والانتظار ووعده بتسديد المبلغ " . على أن عدم سؤال ماسولا عن هذه الواقعة لا يمنع محكمة الموضوع من أن تأخذ بها من شهادة المجنى عليها إذا ما اقتنعت بصحتها . وقد قرر الطاعن بجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مسلم بأقوالها فى التحقيقات ولم يعترض عليها ولم يطلب من المحكمة سماع شهادة ماسولا لدحضها . ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون بتعليق وقف التنفيذ على شرط قيام الطاعن برد الطفل المخطوف . وقد تقدم الرد على هذا الموضوع عند بحث طعن النيابة ولا محل لمباراة الطاعن فيما يطلبه من نقض الحكم برمته لهذا السبب ، لأن الحكم المطعون فيه لم يخطئ إلا فى قضائه بوقف التنفيذ أما ما عدا ذلك فقد جاء سليما من كل شائبة .

وحيث إن الوجه الرابع لا يخرج عن مؤدى الوجه الأول الذى سبق الرد عليه .

(من التقرير الثانى)

من حيث إن الوجهين الأول والثانى من الأوجه الواردة فى هذا التقرير خاصان بوقف التنفيذ وقد تقدم الكلام عنه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن حكم محكمة ثانى درجة أخذ بأسباب الحكم الابتدائى ولكنه لم يبين السبب فى أخذه بها .

وحيث إن معنى قول محكمة ثانى درجة إنها أخذت بالأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف أنها اقتنعت بها وجعلتها أسبابا لها . وهذا كافى فى التسبيب مادامت الأسباب التى أخذت بها المحكمة تؤدي إلى النتيجة التى استخلصتها .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه لم يبين سبب الحكم بالتعويض ووجه الضرر ، وفى هذا قصور يعيبه و يوجب نقضه .

وحيث إنه بالرجوع إلى حكم محكمة أول درجة الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه يبين أنه أثبت أن المتهمين أقدموا بدون شفقة ولا رحمة على خطف طفل صغير لم يتجاوز الحول الثاني من عمره من أحضان والدته وحرمانه منها على غير ذنب جناه والتطويع به في مكان غير معلوم وتمذيب والدته هذا العذاب النفساني الأليم الذي تسعر به الأم عند فقد صغيرها، ويزيد في تعذيبها أنها لا تعرف له مقرا وماذا فعلت به الأقدار . ثم أثبت الحكم أن التعويض المطلوب ضرمات فيه للأسباب المذكورة . وفي هذا التفصيل الجلي البيان الكافي للضرر خلافا لما يزعمه الطاعن .

(٢٩٦)

القضية رقم ٤٥ سنة ٩ القضائية

تزوير محرر صرفي . عقد صرفي ثابت التاريخ . تغيير الحقيقة فيه . تغيير التوقيع . متى يعتبر تزويرا
مما قبل عليه ؟
(المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

إن العقود العرفية، متى كانت ثابتة التاريخ، يتعلق بها قانونا حق الغير بلحاظ الاحتجاج بها عليه أو احتجاج الغير بها . فإذا وقع فيها تغيير للحقيقة بقصد الإضرار به جدد ذلك تزويرا في أوراق صرفية ووجب عقاب المزور . وإذا عاهد صاحب عقد شراء، لمناسبة تسجيله، إلى تغيير التوقيع بتخفيضه بعد ثبوت تاريخ العقد رسميا، وكان ذلك بقصد الإضرار بالخزانة عدا ما وقع منه تزويرا في ورقة صرفية لاحتمال وقوع الضرر من هذا التغيير . ولا يفسر من ذلك القول بأن رسوم التسجيل تحصل على أساس ضريبة الأطنان التي يرجع إليها عند تقدير هذه الرسوم، لأن قلم الكاتب غير معقد عند التقدير بتأسيسه على الضريبة، بل له أن يعدل عنها ويأخذ بالتوقيع الوارد في العقد إذا كان ذلك في معاملة الخزانة، كما له أن يطلب ندم خير تقدير التوقيع .

جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل
الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٢٩٧)

القضية رقم ١٣ سنة ٩ القضائية

كُلف :

(أ) متى يقبل الدليل من القاذف على إثبات صحة ما كُلف به ؟ وكيف يكال التسليف الزراعى .
(المواد ٢٦١ و ٢٦٢ ع = ٣٠٢ و ٣٠٣) ليس موظفا عموميا .

(ب) حقو . متى يفقد القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ عن جرائم الكُلف والسب ؟

(جـ) نقض لإبرام . تناقض فى بعض الأسباب القانونية للحكم . سلامة الحكم . لا نقض .

١ — لا يقبل قانونا من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما كُلف به إلا إذا كان الكُلف طمنا فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان حاملا بسلامة نية وغير متعذ لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . فإذا كان المبنى عليه ويكلا لبنيك التسليف الزراعى — الذى لا يؤدى لإخدمات خاصة ، شأنه شأن سائر المصارف والتاجر والمنشآت الحرة ، والذى مهما كان مبلغ اتصاله بالحكومة ، فإن ذلك لا يخرججه عن طبيعته انحصورية ولا يخلع عليه نصيبا من السلطة العامة — فانه لا يمكن اعتباره موظفا عموميا ، ولا يمكن أن يقبل من قاذفه أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما كُلف به .

٢ — إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ لا يعفو عن جرائم الكُلف والسب إلا إذا كانت مقترنة بإحدى الجرائم الواردة فى المادة الأولى منه ، أو إلا إذا وقعت بمناسبة الانتخاب ، أو إلا إذا كان السب موجها إلى الموظفين العموميين ومن فى حكمهم بسبب وظائفهم .

٣ — لا يتنقض الحكم إذا وقع فى بعض أسبابه القانونية تناقض مادام منطوقه سليما ومتفقا مع القانون .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول يحصل في أن الطاعن كتب المقالات التي نشرها في جريدة "الواجب" عن عقيدة أن المحنى عليه غير مستقيم في أعمال وظيفته بدليل أنه عوقب إداريا وجعل كاتباً بسيطاً بعد أن كان وكيل بنك، وقد طلب الطاعن إثباتاً لدفاعه ضم ملف خدمة المحنى عليه ليبين أن ما أتاه ليس إلا نقداً لأعمال المحنى عليه، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب قائلة إنها لا ترى محلاً لضم الملف إلا إذا كان به ما يدل على أن المحنى عليه عوقب على ارتكاب كل أو بعض ما نسب إليه المتهم، وهو ما لم يقله الدفاع، وقول المحكمة هذا لا أساس له إذ محضر الجلسة خال منه، ولذا فقد كان ضم الملف ضرورياً، خصوصاً بعد اعتراف المحنى عليه بأن هناك شكوى كثيرة قدمت ضده، وفي عدم ضم الملف إخلال بحق الدفاع.

ومن حيث إنه لا يقبل قانوناً من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا إذا كان القذف طعناً في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان حاصله بسلامة نية وغير متعللاً لأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة.

وحيث إنه لا يمكن اعتبار المحنى عليه من الموظفين العموميين ومن في حكمهم ممن تقدم ذكرهم لأنه بصفته وكيل بنك التسليف الزراعى، مستخدم في البنك المذكور الذى لا يؤدى إلا خدمات خاصة شأنه شأن سائر المصارف والمتاجر والمنشآت الحرة، ومهما كان مبلغ اتصاله بالحكومة فإن ذلك لا يخرج به عن صفته انحصورية ولا يسوغ عليه نصيباً من السلطة العامة.

ومن حيث إنه لذلك لا يمكن أن يقبل من الطاعن أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف به المحنى عليه، وما كانت محكمة الموضوع بحاجة إلى تبرير رفضها ماطلبه الطاعن لديها من ضم ملف خدمة المحنى عليه لإثبات صحة ما قذف به. أما ما ذكرته المحكمة من الأسباب الموضوعية رداً على طلب الطاعن في هذا الصدد فقد جاء نتيجة

الخطأ الذي وقعت فيه إذ اعتبرت الجني عليه موظفا عموما وقبلت منه إقامة الدليل على صحة وقائع القذف اعتمادا على هذا الأساس الخاطئ .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن بالحكم المظنون فيه خطأ قانونيا . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم جواز سماع الدعوى لأن الجريمة المسندة إليه هي من الجرائم التى يشملها قانون العفو الشامل الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ، ورفضت المحكمة هذا الدفع ارتكانا على أنه يشترط أن يقتن ارتكاب هذه الجرائم بالجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى ، أو أن تكون قد وقعت بمناسبة الانتخابات ، وإن ما أثاره الطاعن لعللاقة له بشيء من ذلك . وقد اعتبرت المحكمة فى هذا أن المادة الثانية من القانون مشتملة على ققرة واحدة مع أنها تشمل فقرتين الأولى منهما تنطبق على حالة الطاعن كل الانطباق . ولذا يكون عدم الأخذ بها مخالفا للقانون ، لأن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ الوارد ذكرهما فى المادة الثانية من قانون العفو تقتزمان بمواد ١٥٩ و ١٦٠ من قانون العقوبات القديم و ١٨٥ و ١٨٨ من قانون العقوبات الجديد .

ومن حيث إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ لا يعفو عن جرائم القذف والسب إلا إذا كانت مقترنة بأحدى الجرائم الواردة فى المادة الأولى منه ، أو إذا وقعت بمناسبة الانتخاب ، أو إذا كان السب موجها إلى الموظفين العموميين ومن فى حكمهم .

ومن حيث إن ما وقع من الطاعن من قذف وسب لم يقتن بأحدى الجرائم الواردة فى المادة الأولى من القانون المذكور ، ولم يقع بمناسبة الانتخاب ، ولم يكن موجها لموظف عمومى ، فلا يمكن أن يشمل قانون العفو جريمته . ولذا يكون وجه الطعن على غير أساس . أما ما ذكره الحكم ردا على دفع الطاعن فقد جاء متناقضا إذ بينما يقتز أن الجني عليه موظف عمومى إذا به يقول إن جريمة الطاعن بقذفه وسبه لم يقتن بأحدى الجرائم الواردة فى المادة الأولى من قانون العفو مع أن من ضمن الجرائم المبينة بتلك المادة الجريمة الواردة فى المادة ١٦٠ عقوبات وهى

الخاصة بسبب الموظفين العموميين . على أن هذا التناقض في التسبب لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام قانون العقوب نفسه لا يتناول جريمة الطاعن لأن المجني عليه ليس بموظف عمومي .

(٢٩٨)

القضية رقم ١٥ سنة ٩ القضائية

سن المتهم . تقديرها . موضوعي .
تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية التي لا تجوز إثارة الجدل بشأنها أمام محكمة التقص .

(٢٩٩)

القضية رقم ٥٢ سنة ٩ القضائية

ضرب . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ الباحث . استفزاز المتهم بالضرب . لا تأثير له .
(المادة ٢٠٥ ع = ٢٤١)
يتحقق القصد الجنائي في جريمة الضرب بمجرد انتهاء الجاني اقرار الفعل المكون للجريمة وهو إحداث فعل الضرب ذاته . ولا تأثير في ذلك للبراءة الدافعة إلى ارتكاب الجريمة . فمع التسليم بأن المجني عليه قد استفز الجاني لإحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستفزاز على قيام الجريمة التي ارتكبت تحت هذا العامل .

(٣٠٠)

القضية رقم ٥٣ سنة ٩ القضائية

عاهة مستديرة . إثبات وجودها من عناصر متحققة وقت الحكم . احتمال عدم تحقق المضاعفات التي أشار إليها الحكم . لا يؤثر في إثبات وجود العاهة .
(المادة ٢٠٤ ع = ٢٤٠)
يكفي في بيان العاهة المستديرة أن يثبت الحكيمة ، استنادا إلى تقرير الطبيب ، أن الضرب الذي أحدثه الجاني قد نشأ عنه فقد جزء من عظام قوية رأس المجني

عليه وأن هذا يضعف من قوة مقاومته الطبيعية ويترضه على وجه الاستمرار للخطر .
ومعنى كان الشك فى قيام هذا كله وقت الحكم متفيا فلا يقلل من وجود العاهة
ما يندبه الجاني من احتمال عدم تحقق الخطر الذى أشار إليه الحكم .

(٣٠١)

القضية رقم ٥٥ سنة ٩ القضائية

قاضى الإحالة . جنابة . صدور حكم نهائى من محكمة الجنب بدم الاعتصاص . تقديره أنها جنابة .
إحالتها إلى محكمة الجنابات أو إلى محكمة الجنب عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . تقديره أنها
جنابة أو مخالفة . ويوجب إحالتها إلى محكمة الجنابات نظرهما بطريق الخيرة .
(المادتان ١٤٨ و ١٨٩ تحقيق وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

إذا قدم إلى قاضى الإحالة قضية جنابة بعد صدور حكم نهائى فيها بعدم
اختصاص محكمة الجنب بنظرها لأن الواقعة جنابة فيجب عليه - إذا رأى هو أيضا
أن الواقعة جنابة - أن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات ، أو إلى محكمة الجنب
على أساس القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا لم ير فى الأفعال
المسندة إلى المتهم إلا جنمة أو مخالفة فإنه يتعين عليه دائما أن يحيل القضية إلى
محكمة الجنابات ، غير أنه يجوز له أن يوجه إلى المتهم فى أمر الإحالة الجنمة
أو المخالفة التى ارتآها بطريق الخيرة مع الجنابة . وذلك تنفيذا لمقتضى صريح نص
المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من قانون تحقيق الجنابات .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن أن قرار قاضى الإحالة بنى على خطأ فى تطبيق
القانون وتأويله . وفى بيان ذلك نقول النيابة العامة إن هذا القرار خالف نص
المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات المتعلقة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ لأنه
إذ استظهر عدم ثبوت إحداث العاهة على أى من المتهمين قضى برد القضية إلى
النيابة لتقدمها إلى محكمة الجنب لمعاينة هذين المتهمين عن فعلتهما باعتبارهما ضريا
بسيطا . وفاته أن العاهة المستديمة ليست إلا ظرفا مشددا لجريمة الضرب تنقلها

من جنحة إلى جنابة ، وأن محكمة الجنح سبق أن استظهرت وجود هذا الظرف المشدّد وقضت لذلك بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأصبح حكمها نهائياً فلا يستطيع قاضى الإحالة ، إذا رأى عدم ثبوت الظرف المذكور ، إلا أن يحيل الدعوى على محكمة الجنابات للفصل فيها بطريق الخبرة على أنها جنابة إحداث عاهة أو جنحة ضرب بسيط .

وحيث إنه يجب قانوناً على قاضى الإحالة إذا قدّمت له قضية جنابة بعد صدور حكم نهائى فيها بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها على أساس أن الواقعة جنابة — يجب عليه إذا رأى أن الواقعة جنابة أن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات . وله في هذه الحالة أيضاً أن يحيلها إلى محكمة الجنح على أساس القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بشأن جعل بعض الجنابات جنحاً . أما إذا رأى أن ليس في الأفعال المسندة إلى المتهم إلا جنحة أو مخالفة ، فانه يتعين عليه أن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات مع تحويله توجيه الجنحة أو المخالفة إلى المتهم بطريق الخبرة مع الجنابة في أمر الإحالة . وذلك تنفيذاً لمقتضى صريح نص المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من قانون تحقيق الجنابات .

وحيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى حسبما يتضح من مراجعة أوراقها أن النيابة العامة قدّمت المتهمين إلى محكمة الجنح متهمّة إياهما بأنهما في يوم أول أغسطس سنة ١٩٣٧ بشلقام ضرباً خضرة حسن طاقية فأحدثا بها الإصابات المينة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أعمالها الشخصية مدّة تزيد على العشرين يوماً . فقضت محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر القضية وأحالت الأوراق إلى قلم النائب العموى لإجراء شؤونه فيها لما ثبت لها من التقرير الطبي الشرعى أن الجنى عليها تخلفت عندها بسبب إصابتها عاهة مستديمة هي إعاقة بمحركة مفاصل أصابع يدها اليسرى . وبعد أن أصبح هذا الحكم نهائياً أعادت النيابة تحقيق الدعوى ثم قدّمت القضية لقاضى الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنابات لمحكمة المتهمين في جنابة الضرب الذى نصّت عنه العاهة المستديمة بالجنى عليها . فقرر قاضى

الإحالة باعتبار الفعل المسند للتهمة جنحة ضرب معاقبا عليها بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وبإعادة الأوراق إلى النيابة العمومية للتصرف فيها على هذا الأساس مستندا في ذلك إلى أن المصاحبة التي تحفظت بالمجنى عليها نشأت من ضربة واحدة وأن المجنى عليها لم يتعين أى المتهمين أحدث بها تلك الضربة .

وحيث إنه مع صدور حكم محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وصيرورة هذا الحكم نهائيا ما كان يجوز لقاضي الإحالة بنسب ذلك أن يعيد القضية إلى النيابة على اعتبار أن الواقعة المنسوبة للتهمة جنحة مما يستلزم إفلات المتهم من العقاب لأن محكمة الجنح قد تخلت عن نظر الدعوى على اعتبار أنها جنحة بحكم نهائي، بل كان يتعين عليه — وقد رأى أن ما وقع من المتهمين ليس إلا جنحة ضرب — أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهمين بطريق الخبرة بين الجنايات المسندة إليهما في التقرير المقدم إليه من النيابة وبين الجنحة التي ارتآها هو . وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض القرار المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضي الإحالة ليقرر بإسالتها إلى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجنايات والجنحة .

(٣٠٢)

القضية رقم ٥٦ سنة ٩ القضائية

- (١) وصف التهمة . عدم اعتراف المتهم عليه . مراعاة على أساس هذا الوصف . الاعتراض عليه لأول مرة لدى محكمة القضاء . لا يجوز .
- (ب) جزاء إداري . مخالفته لعمليات إدارية . عدم القضاء بطلانه . قيام جريمة الاختلاس .
- (ج) ملكية المتهم للمحفوظات . لا تنافي بينها وبين اختلاسه لإياها .

(المادة ٢٨٠ ج = ٢٢٣)

١ — إذا لم يعترض المتهم على توجيه التهمة إليه من المحكمة ودافع في جميع أدوار المحاكمة على أساسها فليس له بعد ذلك أن يدعى لأول مرة لدى محكمة النقض بأن المحكمة أحدثت تغييرا في وصف التهمة عند توجيهها إليه .

٢ - إن توقيع الجحز الإدارى بصورة مخالفة لتعليمات إدارية لا يتنافى مع وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة لأن الجحز يجب دائماً احترامه مادام قائماً ولم يقض ببطلانه .

٣ - سواء أكان المتهم مالكا أم غير مالكا للأشياء المحجوزة فهو مستحق للمقاب متى كان الثابت فى الحكم أنه اختطبا مع علمه بتوقيع الجحز عليها .

(٣٠٣)

القضية رقم ٦١ سنة ٩ القضائية

تفتيش :

إذن النيابة فى تفتيش منزل المتهم . عدم انصرافه إلى غير المنزل . القبض على المتهم وجزءه بجمع ما يخرج منه من بول وبراز لصلبه . استناد رجل الضبطية القضائية فى ذلك على إذن النيابة لى فى تفتيش منزل المتهم . لا يجوز . (المادة ٢٣ تحقيق)

إن الإذن الصادر من النيابة لأحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم فى جنابة أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والفرض المقصود منه إلى غير ما أذن بتفتيشه . وذلك لما يقتضيه صدور كل إذن من هذا القبيل من نظر خاص فى تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه . فإذا صدر إذن من النيابة لأحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم لضبط ما يوجد به من مواد مخدرة ففتشه ولم يجد فيه شيئا من ذلك ، ثم قبض على المتهم وأودعه بالمستشفى الأميرى مدة يوم كامل بغير إذن آخر من النيابة وجمع ما خرج منه فى ذلك اليوم من بول وبراز لما عساه يظهر بعد تحليلهما من دليل ضده ، فإن هذا الإجراء الأخير يكون باطلا لعدم وجود ما يستند إليه سوى الإذن الصادر بتفتيش المنزل . وذلك لاختلاف الاعتبارات التى يتأثر بها تقدير النيابة عند إجازتها لإجراء كل من الأمرين على ما فى أحدهما من مساس بحمة المسكن وما فى الثانى من اعتداء على الحرية الشخصية . والحكم الذى يجعل عماده فى القضاء بادانة هذا المتهم ما أظهره التحليل من أثر المخدر فى تلك المتحصلات هو حكم باطل لاستناد

إلى دليل مستمد من إجراء باطل قانوناً . وما دامت إدانة المتهم لم تؤسس إلا على ما أسفر عنه هذا التحليل فيتعين نقض الحكم والقضاء بالبراءة بغير حاجة للإحالة إلى محكمة الموضوع .

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن الثلاثة الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ خطأً يبيحه ويوجب نقضه، لأن الحكم الابتدائي يبين أسباب البراءة على وجه يتفق والقانون . ولكن المحكمة الاستئنافية حين ألفتها لم ترد على ما جاء به إلا بقولها إن تفتيش المنزل بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة يقتضى ضرورة تفتيش الشخص . وهذا قصور يعيب الحكم، فضلاً عما ينطوى عليه من التجاوز المعيب في التفسير، لأن ما وقع على المتهم لم يكن تفتيشاً بل إن التفتيش حصل على المتهم فعلاً في منزله وانتهى إلى عدم وجود شيء في ملابسه أو في جسمه من آثار حقن أو أخلافاً، ولكن تلا هذا التفتيش ما لا يميزه القانون من القبض على المتهم أربعاً وعشرين ساعة وإيداعه في المستشفى، وإجراء عملية غسيل المعدة، وإبقائه تلك المدة للحصول على متخلفات البراز والبول، وارتفاع الدليل من جسم المتهم قسراً عنه . على أن النيابة ما كانت تملك إصدار الإذن بالتفتيش في هذه الحالة لأن التفتيش الذي تملك النيابة الإذن به يجب أن يكون تالياً لتحرير محضر أو بلاغ بوقوع جريمة . أما إذا كان الغرض من التفتيش البحث عن جريمة لم تقع فانه لا يكون إلا باذن من القاضي الجسزى .

وحيث إن إذن النيابة أحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جنائية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض المقصود منه إلى غير المنزل الذى أذن بتفتيشه . وذلك لما يستلزمه صدور كل إذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير ظروف لزوم ذلك التفتيش ومقدار احتمال استفادة التحقيق منه . وينبئ على ذلك بطلان الإجراء الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية من القبض على المتهم وحجزه مدة من الزمن تنجم فيها متحصلاته من بول وبراز لما قد

يظهر فيها من دليل عليه إذا كان هذا الإجراء لا يستند إلا إلى إذن صادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم . وذلك لاختلاف الاعتبارات التي يتأثر بها تقدير النيابة عند إجازتها لإجراء كل من الأمرين على ما في أحدهما من مساس بحرمة المسكن وما في الثاني من اعتداء على الحرية الشخصية .

وحيث إن الحكم الابتدائي قضى ببراءة الطاعن . مستندا إلى أن المحقق الذي اخص بتفتيش منزل الطاعن رأى أن يرسله إلى المستشفى بحجزه أربعاً وعشرين ساعة يحفظ في خلالها نتجساته من بول و براز ، وأن رجال الضبطية القضائية لا يملكون أصلاً حق التفتيش إلا في أحوال معينة وهي حالات التلبس ، وفيما عدا ذلك فلا حق لهم فيه إلا بعد الحصول على إذن من السلطة القضائية المختصة ، والإذن بالتفتيش لغرض معين لا يجوز تجاوزه لغرض آخر، وأنه لم يثبت من تحقيق البوليس ما يجعل المتهم في حالة تلبس بل ذكر فيه صراحة أن الضابط لخص جسم المتهم ولم يجد به آثار ونزول الحقن ، وأن إذن النيابة كان قاصراً على تفتيش منزل المتهم ومنازل أشخاص آخرين ، فإما كان يجوز للبوليس ، بعد أن لم يجد شيئاً ، أن يعتدى على حرية الأشخاص وكرامتهم ويرسلهم للمستشفى لأخذ ما يفسرزه جسمهم دون استئذان النيابة ، لأن القانون سوى بين حرمة المنازل وحرية الأشخاص التي كفلها الدستور .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الاستثنائي أنه قضى بالقضاء الحكم الابتدائي وبإدانة الطاعن وجاء به " حيث إنه قد ثبت من وقائع هذه الدعوى أن معاون بوليس مركز جربا حصل على تصريح بتفتيش منزل المتهم لاشتباهه باحراز المواد المخدرة ثم توجه إلى منزله وبعد أن قشبه وجمع ما وجده من بعض الزجاجات والإبر أخذته للتحقيق معه ثم أرسله إلى المستشفى الأميرية للحصول على متعلقاته من بول و براز لتحليلها وأرسل كل ذلك إلى العمل الكيماوي . ثم أظهر تحليل هذه المتعلقات وجود مادة مخدرة بها وهي مادة المورفين أو الهيروين . وحيث إن الحكم

المستأنف قضى ببراءة المتهم (الطاعن) معتمداً في ذلك على بطلان إجراءات التفتيش بالنسبة لشخص المتهم ما دام أن تصريح التفتيش قد اقتصر على مسكنه فقط . وحيث إن هذا القيد من مدى سلطة التفتيش ، بعد الحصول على الإذن ، وقصرها على المنزل هو تهديد لم يرم إليه القانون لأنه ممتنع بهذا التفتيش الذي من شأنه تفتيش منزل المتهم وشخصه وما يحويه أو يملكه ثانيهما ، ولا مشاحة في أن القبض على المتهم وأخذه إلى محل التحقيق هو أيضاً من نتائج هذا التفتيش ، فالقول بأن إرسال المتهم إلى المستشفى للحصول على متعلقات المدة هو إجراء باطل قول غير صحيح ” .

وحيث إنه يظهر من البيان المتقدم صواب النظر الذي أخذه به الحكم الابتدائي وخطأ ما ذهبت إليه محكمة ثاني درجة في حكمها المطعون فيه ، إذ ما دام التفتيش الذي أجري في منزل الطاعن بناء على إذن النيابة لم يسفر عن وجود شيء من المخدرات لما كان يحق قانوناً للمأمور الضبطية القضائية أن يودع المتهم بالمستشفى الأميري بغير إذن آخر من النيابة مدة يوم كامل ابتغاء انتزاع الدليل منه قسراً عنه بالحصول على متحصلاته من براز وبول — تلك المتحصلات التي أظهر التحليل أن بها أثر المخدر الذي كان عماد الحكم في القضاء بإدانة الطاعن .

وحيث إنه لما كان القبض على المتهم وحجزه للحصول على متحصلاته قد وقع باطلاً كما سبق القول ، وكان هذا يستلزم حتماً بطلان كل ما ترتب على ذلك الإجراء الباطل ، ولما كانت إدانة الطاعن لم تؤسس إلا على ما أسفر عنه تحليل متحصلاته من وجود أثر المخدر بها — ذلك التحليل الذي امتنع ذلك الإجراء الباطل ، تبين نقض الحكم المطعون فيه بغیر حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ووجب القضاء ببراءة الطاعن مما نسب إليه .

(٣٠٤)

القضية رقم ٦٢ سنة ٩ القضائية

دفاع شرعي . حكم في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس . الطعن فيه بقيام حالة الدفاع الشرعي . متى يجوز ؟ (المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

الحكم الصادر بالإدانة في جناية إحداثات عاهة مستديعة أو في غيرها من جرائم الاعتداء على النفس إذا لم يتعرض إلى الكلام عن الدفاع الشرعي ولم يعامل المتهم على مقتضى أحكامه فلا يقبل الطعن فيه بحجة قيام حالة الدفاع الشرعي لدى المتهم في الواقع متى كان المتهم لم يعترف بالجريمة اعترافا يتضمن أنه كان في حالة دفاع شرعي والدفاع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بقيام هذه الحالة ، ومتى كانت وقائع الدعوى — حسبما أثبتته الحكم بناء على ماحصلته المحكمة من التحقيق الذي أجرته — خالية مما يفيد توافر ثبوت أية حالة من أحوال الدفاع الشرعي كما صرحه القانون .

المحكمة

وحيث إن الطعن بنى على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان بأن الواقعة حسب تدوينها في الحكم تقتضي البراءة لأن الحكم أثبت أنه بينما كان المخبى عليهم يقومون برى زراعتهم أقبل الطاعن الثاني وأخوه وأخذا في وضع ماسورة لرى أرضهما أيضا فتعرض الأولون للآخرين في تركيب الماسورة مستعملين إياها حتى يلقوها من رى أرضهم فأبى الأخير أن فقامت مشادة بين الطرفين . ويتضح من هذا أن الطاعنين كانا يستعملان حقا شرعيا فتعرض لهما الفريق الآخر من المخبى عليهم ، ولا شك أن التعرض للساء والرغبة في احتكاره إنما هو اعتداء على حق المتضرع بالمسقى . وقد سماه الحكم نفسه تمردا ولكنه مع ذلك لم يبط هذه الواقعة حكما القانوني على أساس أن الحادثة حصلت بسبب هذا التعرض ، وأن المتهمين كانا يستعملان حقا لما . وقد زاد الحكم في بيان العلوان من جهة فريق المخبى عليهم فقال إن المتهمين رفضوا الإذعان للاعتداء، وصمموا على وضع الماسورة، أى أن

الطاعنين لم يتحركا لأول وهلة إلى الشر، والمشادة بدأت — على حسب ما جاء بالحكم — نتيجة لمجرد تصميم الطاعنين على الوقوف عند حقهما وإصرارهما على استعماله، فهي حيثئذ بدأت من الفريق الآخر الذي لما رأى تمسك الطاعنين بحقهما بدأ يستعمل القوة المستفادة من كلمة المشادة الواردة بالحكم، وسواء أبدأت تلك القوة بالكلام الجارح أم بالضرب الخفيف فإن الواقعة لا يتغير حكمها. ويضيف الطاعنان إلى ذلك أن عدم تمسكهما أمام المحكمة بحق الدفاع لا يؤثر في حقيقة الأمر لأن القاضي الجنائي قيم على العدالة، وله من تلقاء نفسه أن يقضى بالبراءة متى تبين له من الوقائع أى سبب من أسبابها.

ومن حيث إنه لا يقبل الطعن على الحكم الصادر بالإدانة في جنابة لإحداث طاعة مستديمة أوفى غيرها من جرائم الاعتداء على النفس إذا لم يتعرض إلى الكلام عن الدفاع الشرعى ولم يسأل المتهم على مقتضى أحكامه — لا يقبل الطعن على هذا الحكم بصفة قيام الدفاع الشرعى متى كان المتهم لم يعترف بالجريمة اعترافاً يتضمن أنه كان في حالة دفاع شرعى، والدفاع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بقيام هذا الحق، ومتى كانت وقائع الدعوى حسباً أثبتته المحكمة بناء على ما حصله من التحقيق الذى أجرته المحكمة خالية مما يفيد توافر ثبوت أية حالة من أحوال الدفاع الشرعى كما عرفه القانون.

وحيث إن الواقعة الجنائية التى أقيمتها المحكمة المطعون فيه وأدان الطاعنين من أجلها هي أنه "في صباح يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بأراضى بلدة الكوم الأخضر التابعة لمركز الحيرة بنينا كان حنفى أبو السعود مرعى وأخوه محمد عبد أبو السعود مرعى ومحمود جاد الله يقومون برى غيطهم بواسطة الطمبور من ترعة الأهرام المعروفة بالرشاح أقبل المتهم الثانى سعداوى رحيم القصاص (الطاعن الثانى) وأخوه حجاج وأخذوا في وضع ماسورة على الرشاح لأجل رى أرضهم أيضاً فتعرض الأولون للآخرين في تركيب الماسورة مستعملين لإيها إلى أن يتبها من رى أرضهم فرفض الأخيران وصما على وضع الماسورة، فقامت مشادة بين الفريقين أدت إلى شجار

تجمع فيه عدد عديد من عائلي القصاص ومرعى وأنصار كل من العائليين، فاستعمل الخطب لما بين العائليين من صفات قديمة، ونشبت معركة كبيرة استعمل فيها الضرب بالعصى وأصيب فيها نحو عشرين شخصا من الفريقين . ومن بين المصابين من عائلة مرعى الغلام أحمد حامد الحمري وعوض محمد زيدان أصيب أولها بكم رضى شامل لمقدم الصدفية اليسرى ويسار الجبهة وجفى العين اليسرى أحدث كسرا شريخا بعظم الجبهة ونزيفا فوق الأُم الجافية أدى إلى وفاته في اليوم التالي، وأصيب الثاني عوض محمد زيدان بحرين برأسه وبكسر بساعده الأيمن نشأ عنه إعاقة في حركتي النتي والكعب . وهى عاهة مستديمة يستحيل برؤها . أما المصابون الآخرون فأصيبوا بأصابات رضية عولجوا من أجلها مددا متفاوتة أقل من عشرين يوما . ثم ذكر الحكم الأدلة التى استند إليها في إدانة الطاعنين فقال إن عوض محمد زيدان المحبى عليه وهو من الفريق المعادى لعائلة القصاص شهد " بأنه بينما كان وحده يروى في غيطه أقبل المتهمون الثلاثة (ومنهم الطاعنان) وضربوه بالعصى فوقع على الأرض " وأن الكشف الطبى أيد شهادته . ثم أورد الحكم أن المتهمين بضرب المحبى عليه المذكور أصرروا على إنكار التهمة المستندة إليهم .

وحيث إنه ليس في هذا الذى أثبتته الحكم ما يفيد أن الطاعنين، أحدهما أو كليهما، وهما يعتديان على المحبى عليه كانا في حالة من حالات الدفاع الشرعى، لأنه صريح في الدلالة على أن ما وقع من الطاعنين على المحبى عليه من ضرب، وإن كان السبب فيه ابتداء وفى أوّل الأمر المناقشة التى نشأت عن وضع الماسورة على المسقى، لم يكن يقصد به الدفاع عن حق شرعى وإنما قصد به الانتقام من المحبى عليه أثناء الشجار الذى حصل بعد ذلك بين العائليين لما تجمعت جموعهم واستعمل الخطب ونشبت المعركة .

وحيث إنه مع سكوت الدفاع عن الطاعنين أمام محكمة الموضوع عن التمسك بحق الدفاع الشرعى تبريرا لما وقع منهما، ومع إنكار الطاعنين حصول اعتداء منهما على المحبى عليه، ومع ما هو ظاهر مما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين لم

يكونا في أية حالة من حالات الدفاع الشرعي كما سبق بيانه - مع ذلك كله يكون الحكم قد جاء سليما ولم يخطئ في شيء .

(٣٠٥)

القضية رقم ٦٣ سنة ٩ القضائية

شروع في قتل بالمسم . سلفات النحاس . متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟

(المادة ١٩٧ ع = ٢٣٣)

لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لما أعدت له . أما إذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . فمضى ثبت أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء المدة لشرب غريمه متعمدا قتله بها ولم يتم له مقصده ، فإن فصله هذا يكون شروعا في قتل بالمسم . وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التي قد تحدث الوفاة . أما مجرد كونها مما ينذر حدوث الوفاة به لما تحدثه من قيء يطردها من جوف من شربها ، فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون إتمامها .

(٣٠٦)

القضية رقم ٦٦ سنة ٩ القضائية

رشوة :

(أ) عدم فهم أن يكون المرشوع شخصا وحده بالعمل . عامل بمامل الصحة . علاجه بتليل الأنياب .

تقديم مبلغ إليه لإظهار نتيجة التحليل على وجه خاص . شروع في رشوة .

(ب) تقديم مبلغ من المال لموظف لأداء عمل حق . رشوة .

(المادة ٩٦ ع = ١١١)

١ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوع هو وحده المختص

بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص

يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . فإذا كان الثابت بالحكم أن عاملا بمعامل الصصة، له بحكم وظيفته علاقة بتحميل الألبان التي تضبط للاشتباه في غشها، قدّم له المتهم مبلغا من النقود لتجنيء نتيجة تحليل عينة من اللبن على وجه خاص، كان عمل المتهم شروعا في رشوة .

٢ — يكفى في جريمة الرشوة أن يكون الدافع إليها عملا من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع . فمع التسليم بأن عينات اللبن المقدمة للتحليل والتي قدّمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش فذلك لا تأثير له في قيام الجريمة .

(٣٠٧)

القضية رقم ٦٨ سنة ٩ القضائية

حكم غيابي . المعارضة فيه . سريان ميادها . مناهة . الإعلان لشخص المحكوم عليه . دفع بدم حصول الإعلان لشخص المحكوم عليه بدم معرفته للشخص الذي استسلم الإعلان من المحضر . وجوب تحقيقه . صب الإثبات على النيابة . إطفاله . الحكم بدم قبول المعارضة شكلا . لا يجوز .

١ — يجب لسريان مياد المعارضة في الأحكام الغيابية من تاريخ إعلانها أن يحصل الإعلان لشخص المحكوم عليه . فإذا لم يتسلم هو شخصيا الإعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه في مسكنه فلا يسرى الميعاد إلا من تاريخ علمه هو بهذا الإعلان . والأصل أن هذا الإعلان يعتبر قرينة على العلم إلى أن ثبت المحكوم عليه أن الإعلان لم يصله فعلا . أما إذا أنكر المعلن صفة من تسلم عنه الإعلان ليدلل على عدم علمه به فيكون على النيابة أن تثبت هي صفة من تسلم الإعلان وأنه ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عن المحكوم عليه . فإذا دفع المتهم بأنه لم يمن شخصيا بالحكم الغيابي ولا يعرف الشخص الذي تسلم الإعلان من المحضر فقضت المحكمة بدم قبول معارضته شكلا بناء على أن الحكم الغيابي المعارض فيه قد أغان إليه في شخص تابعه المقيم معه ولم تحصل المعارضة فيه إلا بعد الميعاد

القانوني، فهذا الذي بنى عليه الحكم لا يعتبر ردا على دفاع المحكوم عليه؛ وكان واجبا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى للفصل في صحة إعلان الحكم إذ لو صح أن من تسلم الإعلان لم يكن تابعا للحكوم عليه فلا يعتبر هذا الإعلان قرينة على علمه ويظل ميعاد المعارضة مفتوحا .

المحكمة

وحيث إن محصل وجه الطعن هو أن الدفاع دفع لدى المحكمة الاستثنائية بأن الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٣٨ لم يعلن إليه شخصيا، بل أعلن لشخص لا يعرفه في ٧ يونيو سنة ١٩٣٨، وأنه لم يعلم بالحكم إلا في ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٨ وهو اليوم الذي قبض عليه فيه، فعارض في الحكم في اليوم المذكور . وبالرغم من كل ذلك قضت المحكمة بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد مع أن المعارضة قدمت في اليوم الذي علم فيه الطاعن بالحكم الغيابي وهو يوم القبض عليه .

وحيث إنه يجب لسريان ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية من تاريخ إعلانها أن يكون الإعلان لشخص المحكوم عليه، فإذا لم يتسلم هو شخصيا الإعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسامه بالنيابة عنه في مسكنه، فلا يسرى الميعاد إلا من تاريخ علمه بهذا الإعلان . والأصل أن هذا الإعلان يعتبر قرينة على العلم إلى أن يثبت المحكوم عليه أن الإعلان لم يصله فعلا . أما إذا أنكر المعلن صفة من استلم الإعلان عنه ليدل على عدم علمه به كان على النيابة أن تثبت هي صفة من تسلم الإعلان، وأنه ممن يجوز لهم قانونا استلامه بالنيابة عن المحكوم عليه .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة عند نظر المعارضة يبين أن المتهم (الطاعن) دفع بأنه لم يعلن شخصيا ولا يعرف الشخص الذي استلم الإعلان من المحضر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم ذلك بعدم قبول المعارضة شكلا مرتكبا على "أن الحكم الغيابي المعارض فيه أعلن لاتهم بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٨

في شخص تابعه المقيم معه ولم تحصل المعارضة إلا في ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٨ أى بعد الميعاد القانوني " . وهذا الذى ذكره الحكم لا يعتبر ردا على دفاع الطاعن من أن الشخص الذى استنظم الإعلان لم يكن تابعه . وكان من الواجب تحقيق هذا الدفاع الجوهرى للفصل في صحة إعلان الحكم إذ لو صح وكان من تسلم الإعلان غير تابع له ، فلا يعتبر الإعلان قرينة على العلم ويظل ميعاد المعارضة مفتوحا . وفى إغفال المحكمة الرد على هذا الذى أثاره الطاعن أمامها في هذا الشأن إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٣٠٨)

القضية رقم ٧٠ سنة ٩ القضائية

سرقة . مراقبة . متى يجوز الحكم بها ؟ جريمة سرقة تامة . هود . شروع في سرقة . لا يجوز الحكم بالمراقبة .
(المادة ٢٧٧ و ٢٧٨ ع ٢٢٠ = ٢٢١ و ٢٢٢)

إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يعملوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . وهذا النص صريح في أنه يجب ، لجواز الحكم بالمراقبة ، أن يكون المحكوم عليه ارتكب جريمة سرقة تامة ، وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس ، وأن يكون طائلا . فإذا كانت الجريمة التى ارتكبتها المتهم جريمة شروع في سرقة ، فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة لخالف ذلك لصريح هذا النص ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسمو بين الجريمة التامة والشروع فيها من جهة العقوبة ، كما أنه في جرائم السرقات بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها .

جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨

ب. رئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرتضى بك المستشارين .

(٣٠٩)

القضية رقم ٩٣ سنة ٩ القضاية

قتل عمد . نية القتل . وجوب استظهارها والتدليل على توافرها . (المادة ١٩٤ ع = ٢٣٠)
في جناية القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة في حكمها أن الجاني اتوى
إزهاق روح المحبى عليه وأن تدلل على ذلك بالأدلة المؤدية إلى توافر هذه النية .
وذلك لأن الأفعال التى تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والضرب المفضى إلى
الموت والقتل الخطأ تقع في مظهرها الخارجى، وإنما الذى يميز جريمة من هذه
الجرائم عن الأخرى هي النية التى عقدها مقارفاً للجريمة عند ارتكاب الفعل المكون
لها . ففى كانت الجريمة المعروضة على المحكمة جريمة قتل عمد وجب على المحكمة
أن تتحقق من توافر هذا العمد وأن تدلل عليه التدليل الكافى حتى لا يكون هناك
عمل للشك في أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أفضى إلى الموت أو إصابة خطأ،
وحق يتيسر للمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(٣١٠)

القضية رقم ٩٥ سنة ٩ القضاية

شهود :

(المادتان ١٧ و ١٩ تشكيل)

(أ) سماعهم . قتلهم في الجنايات .

(ب) شهود نفي . عدم سماعهم . جوازه .

١ — إن القانون وضع نظاماً في قضايا الجنايات لسماع الشهود سواء أكانوا
شهود إثبات أم شهود نفي، فأوجب على المتهم أن يقدم قائمة بأسماء شهوده أمام
قاضى الإحالة، وعندئذ يكلف القاضى النيابة العمومية بإعلانهم للمحضر أمام محكمة
الجنايات، كما أباح للتمم، إذا لم يقدم قائمة شهوده لقاضى الإحالة، أن يعلنهم هو

للمحكمة قبل يوم الجلسة بشرط أن يعلم النيابة بأسمائهم بتقرير محرر في قلم كاتب المحكمة . فإذا لم يتم التهم لابهذا ولا بنالك ثم طلب إلى المحكمة بالجلسة عند نظر الدعوى التأجيل لإعلان شهوده جاز لها عدم إجابته إلى طلبه .

٢ - يجوز لمحكمة الموضوع ألا تسمع شهود النفي إذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى المطلوب سماعهم فيها .

(٣١١)

القضية رقم ١٠١ سنة ٩ القضائية

تفتيش - التفتيش المحرم قانونا الذى يبطل الدليل المستمد منه . إلقاء التهم من تلقاء قسه بشئ كان يحمله . ضبط . الاستشهاد به . محصه . تلبس .
(المراد ١٥٨ و ١٨٠ تحقيق)

إن ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص وينبئ عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذى يقع على الأشخاص أو فى منازلهم على خلاف الأوضاع التى رسمها . أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كأن يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشئ كان يحمله عند ما شعر بقدوم رجل البوليس للقبض عليه ، فإن ضبط هذا الشئ بعد إلقائه ، ثم الاستشهاد به فى الدعوى كدليل على التهم الذى كان يحمله يكون صحيحا لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم فى إحدى حالات التلبس أو غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين هما اللذان ألقيا من تلقاء نفسيهما ما كانا يحترزان من مادة مخدرة بمجرد أن رأيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما ، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهى ملقاة على الأرض ، فلا يصح توجيه أى عيب إلى الحكم فى استشهاده بضبط المواد المخدرة على هذه الصورة ، والقبض على المتهمين بعد ذلك عقب إلقائهما بالمادة المخدرة وتفتيشهما يكون صحيحا قانونا ، لأنهما بإلقائهما المخدرات على الأرض فى حضرة رجل البوليس يعتبران وقتلذ فى حالة تلبس تمييز القبض عليهما وتفتيشهما .

المحكمة

وحيث إن محصل وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه معيب بما يتعين معه نقضه لأنه أسس إدانة الطاعنين على دليل باطل . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنه بصرف النظر عن أن رجال المباحث الجنائية الذين شهدوا بثبوت الواقعة لم يستطيعوا أن يستشهدوا على صحة أقوالهم بأحد ممن كانوا في عربة الأومينيوس التي كان بها الطاعنان وقت ضبطهما مما يجعل الواقعة مشكوكا في صحتها ، فإن الحالة التي تصورها الواقعة الثابتة في الحكم ليست من حالات التلبس الواردة في قانون تحقيق الجنائيات ولا من الحالات الواردة في المادة ١٥ من القانون المذكور .

لما كان يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض على الطاعنين وإجراء التفتيش الذي أجروه بغير إذن من النيابة . ومتى اتضح ذلك كان التفتيش باطلا وكان الحكم الذي بني عليه باطلا كذلك .

وحيث إن ما يجوزمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ، وينبئ عليه بطلان الدليل المستمد منه ، هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها القانون . أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض كأن يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عند ما شعر بقدم رجل البوليس للقبض عليه ، فإن ضبط هذا الشيء بعد ذلك ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله ، يكون صحيحا لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات التلبس أو غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألقى حكم محكمة أول درجة الخاص بطلان التفتيش وبالبراءة أدان الطاعنين مستندا إلى " أن محمد حملي راشد الكونستابل بمباحث مديرية القليوبية قُدر في تحقيق البوليس وشهد في الجلسة أنه بلغه في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ من مصدر نرى أن المتهمين (الطاعنين) سافرا قبل الغروب لاحية كفر شكر من أعمال ميت غمر لإحضار مواد

مختدرة، فاستصحب الباشجاويش عبد الفتاح إلهام والجاويش على على عطية والأومباشى فريد حسن فزاج وكنوا للمتهمين فى الطريق عند كشك المرور . وخوالى الساعة الثامنة والنصف مساء رأوهما راجعين فى سيارة أمتيوس فأوقفهما عسكري المرور وصعد فيها الجاويش على على عطية والأومباشى فريد حسن فأرأى المتهمين جالسين فى العربة على كرسيين متجاورين فأمسك بهما . وقال الشاهد المذكور إن الجاويش على على عطية والأومباشى فريد حسن أخبراه حينئذ أن كلا من المتهمين ألقى بشئ تحت الكرسي الذى كان يجلس عليه ، ففتشت هذه الأما كن بواسطة بطارية كانت معهم ففتر على ورقة تحت كل كرسي بها قطعة من الحشيش . ثم أنزل المتهمان من السيارة وقتشا فلم يوجد معهما شئ . وحيث إن الجاويش على على عطية شهد بأنه هو وزميله فريد حسن صعدا فى السيارة التى قدم فيها المتهمان فوجداهما جالسين بالدرجة الأولى ، وعندما رأهما قاما فقدم الجاويش على على عطية إلى المتهم الثانى ورقة (كذا) من يده على الأرض بجانب رجله ، وشهد فريد حسن بأنه لما تقدم إلى المتهم الأول لمسك به رآه أسقط ورقة من يده تحت رجله وفلش المكان ففتر على الورقتين بواسطة البطارية التى كانت مع رجال البوليس . وحيث إن عبد الفتاح إبراهيم شهد بما يؤيد الأقوال المذكورة . وحيث إنه تين من التحليل الكيماوى أن وزن القطعتين اللتين ضبطتا مع المتهمين ٢٥ سقى جراما ، وأن هذه المادة عبارة عن حشيش . وحيث إنه ثابت مما سبق بيانه أن تفتيش المتهمين لم يكن هو الوسيلة فى العثور على قطعتى الحشيش اللتين كانتا فى حيازتهما بل إن المتهمين كانا فى سيارة الأومتريوس القادمة من كفر شكر ومع كل منهما قطعة من الحشيش ، ولما رأى رجل البوليس على على عطية وفريد حسن صعدا فى هذه السيارة واقتربا منهما يريدان إمساكهما ألقى كل منهما بورقة الحشيش تحت كرسيه ، فاستعان البوليس بالبطارية وضبطوا ما ألقاه كل من المتهمين تحت رجله . وحينئذ لا محل لقول محكة أول درجة بأن التفتيش باطل لحصوله بغير إذن لأن هذه النظرية على ما فيها لا تنطبق إلا إذا كان التفتيش هو طريق العثور على المادة المختدرة مع المتهمين “ .

وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة في الحكم على الضحو المتقدم هي أن الطاعنين هما اللذان ألقيا بنفسهما ما كانا يحرزانه من مادة مخدرة يجزء أن رأيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما ، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهي ملقاة على الأرض بغير أن يقوم رجال البوليس بتفتيش الطاعنين ، فلا يصح توجيه أى حيب لهمك إذا استشهد بضبط المواد المخدرة معهما على الصورة المتقدمة . أما تفتيش الطاعنين والتبض عليهما عقب إلقائهما بالمخدرات ، ففضلا عن أنه صحيح لأن الطاعنين بإلقائهما بالمخدرات على الأرض في حضرة رجال البوليس يعتبران وقتل في حالة تلبس تجيز القبض والتفتيش ، فإن ذلك لا علاقة له بضبط المواد المخدرة ، ولا تأثير له في الدليل المبني عليه .

(٣١٢)

القضية رقم ١٠٥ سنة ٩ القضائية

تفتيش . تلبس . إذن من السلطة القضائية . حضور شهود . لا موجب . شخص تحت المراقبة .
منشرد . مشتبه فيه . تفتيشهم . حضور العمدة أو وكيله وشيخ البلد .
(المواد ٨ و ١٥ و ١٨ و ٢٣ و ٣٠ تحقيق ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

التفتيش الذي لا يصح إجراؤه إلا بحضور العمدة أو وكيله وأحد المشايخ هو التفتيش الذي يحرره مأمورو الضبطية القضائية في منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المتشردين أو المشتبه فيهم الصادر إليهم إنذار البوليس إذا وجدت قرائن قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة . وذلك طبقا للادتين ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات و ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والمشتبه فيهم . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الضبطية القضائية ، سواء في حالة التلبس أو بناء على أمر من السلطة القضائية ، فلا يقتضى قانونا حضور شهود .

(٣١٣)

القضية رقم ١٠٦ سنة ٩ القضائية

تفتيش :

(أ) الإذن الصادر به . إتاطته بشخص معين . لا يجوز لغيره تنفيذه . تدب هذا الغير من قبل المأذون له . لا يجوز . عدم تعيين الصادر له الإذن . جواز تنفيذه بواسطة أى رجل من رجال الضبطية القضائية .

(ب) استماعة المأذون له في التفتيش بغيره من أحواله . جوازه .

(ح) القواعد العامة للتحقيقات . إتباعها في التفتيش . حضور المتهم أو المفتش منزله . متى يصح إجراء التفتيش في غيابهما ؟ (المادة ٣٠ تحقيق)

١ — الإذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأى رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك . وفي هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعين ما دام إذن التفتيش لا يملكه هذا التدب .

٢ — لأنه وإن كان يشترط لصحة التفتيش الذى يجره البوليس أن يكون من أجراء من مأمورى الضبطية القضائية إلا أن ذلك لا يمنع مأمور الضبطية القضائية من الاستعانة في عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت إدارته ولو كانوا من غير مأمورى الضبطية القضائية . وإذا عثر أحد هؤلاء على شيء مما يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحا ما دام قد حصل تحت إشراف من له حق التفتيش قانونا .

٣ — لأنه وإن كان قانون تحقيق الجنايات الأهل لم ينظم إجراءات التفتيش ولم ينص بصفة خاصة على وجوب توافر إجراءات معينة عند تفتيش منازل المتهمين أو غير المتهمين في غيابهم إلا أنه مع ذلك يجب في عملية التفتيش مراعاة القواعد التى وضعها القانون لإجراء التحقيقات بصفة عامة . وذلك لأن التفتيش ليس إلا إجراء من هذه الإجراءات . فإذا كان المتهم أو صاحب المنزل المراد تفتيشه حاضرا وجب أن يكون التفتيش بحضوره إلا إذا رأت النيابة أو القاضى — لمصلحة التحقيق — أن يكون التفتيش في غيابه . فإذا لم يكن حاضرا وتمسك بحضوره في الوقت المناسب جاز إجراء التفتيش في غيابه . ويجب في جميع الأحوال أن يجوز

محضر بما تم في التفتيش يثبت فيه من حضره سواء أكان صاحب المنزل أم واحدا أو أكثر من السكان أو الجيران .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن الأربعة الأول تلتخص في أن تفتيش مقهى الطاعن الذى باشره معاون بوليس بندر الزقازيق والذى أسفر عن ضبط حشيش وأفيون به باطل لعدة أسباب : (الأول) أن من أجرى التفتيش هو غير من صدر له الإذن به . (الثاني) أن من قام بالتفتيش فعلا ليس من رجال الضبطية القضائية بل اثنان من عناصر البوليس عثرا على الحشيش والأفيون دون أن يراهما معاون البوليس . (الثالث) أن الطاعن لم يحضر التفتيش . (الرابع) أن معاون البوليس الذى أجرى التفتيش لم يكن يعلم بوجود الإذن الصادر بإجرائه .

وحيث إنه عن الشق الأول فإن الإذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية إذا لم يكن منوطا بشخص معين جاز لكل رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ، وأما إذا كان صادرا لشخص معين فلا يجوز لغيره تنفيذه ، ولو كان ذلك بطريق التنبه ممن صدر له الإذن ، لأن الإذن بالتفتيش لا يملكه هذا النذب . وحيث إن الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أثبت أن الإذن بالتفتيش لم يصدر لشخص معين فيكون التفتيش الذى أجراه معاون البوليس بناء على هذا الإذن صحيحا قانونا .

وحيث إنه عن الشق الثانى فإنه يشترط حقيقة لصحة التفتيش الذى يجريه البوليس أن يكون من أجراه من مأمورى الضبطية القضائية إلا أن ذلك لا يمنع مأمورى الضبطية القضائية من الاستمانة في عمله بأعوانه الذين تحت إدارته . فإذا عثر أحد هؤلاء على شيء مما يبحث عنه ، وضبطه ، كان عمله هنا صحيحا مادام قد حصل تحت إشراف من له حق التفتيش قانونا .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى حكم محكمة أول درجة الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أن عثور عسكري البوليس على المسادة المخدرة في مقهى

الطاعن كان بحضور معاون البوليس وتحت إشرافه ، وليس في هذا ما يعيب التفتيش .

وحيث إنه عن الشق الثالث فانه وإن كان قانون تحقيق الجنايات الأهل لم ينظم إجراءات التفتيش ، ولم ينص بصفة خاصة على وجوب توافر إجراءات معينة عند تفتيش منازل المتهمين وأصحاب المنازل غير المتهمين في غيابهم ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجوب مراعاة القواعد العامة التي وضعها القانون لإجراء التحقيقات في عملية التفتيش ، وذلك لأن التفتيش ليس إلا إجراء من إجراءات التحقيق . فإذا كان المتهم أو صاحب المنزل حاضرا وجب أن يكون التفتيش بحضورهما ، إلا إذا رأت النيابة أو القاضي - لمصلحة التحقيق - أن يكون التفتيش في غيابهما ، فإذا لم يكونا حاضرين ، وتمتذر حضورهما في الوقت المناسب ، أو إذا أمرت النيابة أو القاضي بإجراء التفتيش في غير حضورهما جاز إجراء التفتيش في غيابهما . ويجب في جميع الأحوال أن يحرر محضر بما تم في التفتيش ، وإثبات من حضره سواء أكان صاحب المنزل أم واحدا أو أكثر من السكان أو الجيران .

وحيث إنه ظاهر من وقائع الدعوى التي أئتمتها الحكم المطعون فيه أن رجال الضبط الذين كلفوا بإجراء التفتيش رأوا ، لمصلحة إظهار الحقيقة من التفتيش ، أن يقتض متزل الطاعن ومقهاه في وقت واحد ، وقد كان حاضرا تفتيش المنزل فلم يكن من الميسور حضوره أثناء تفتيش المقهى في الوقت نفسه .

وحيث إنه عن الشق الرابع فهو غير صحيح لأن ما أئتمته الحكم المطعون فيه بشأنه قاطع في الدلالة على عدم صحة دعوى الطاعن فيما يدعيه ، إذ جاء به أن المحكمة اطلعت على محضر تحقيق معاون البوليس الذي أجرى التفتيش ، ووجدت أنه ذكر فيه بأنه قدش مقهى الطاعن بناء على أمر التفتيش . فالقول بأنه لم يكن حالما بهذا الأمر عند ما قش لا يتفق مع الواقع .

وحيث إن مبنى وجه الطعن الخامس أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الدفاع إذ أخذت المحكمة بشهادة شاهدين لم يسمعا بالجلسة ولم يناقشهما الدفاع .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة أن الطاعن أثار لديها الأمر الذي يشير إليه في وجه الطعن ، ولكنه قرر بعد ذلك في صراحة أنه غير مصمم على سماع شهادة هذين الشاهدين ، فلا يجوز للطاعن بعد ذلك إثارة الجدل بشأنهما أمام محكمة النقض .

وحيث إن مؤدى الوجه السادس أن محكمة ثانية درجة أخلت بحق الدفاع إذ قدّم الطاعن طلباً لرئيس الدائرة بضم قضية حكم فيها ببراءته من تهمة إحرار عندرات لمدّم اطمئنان المحكمة إلى شهادة رجال البوليس ضده ، وأن في هذه القضية ما يدل على أن خصوما له يلفقون عليه التهم ، ولكن المحكمة المذكورة لم تجبه إلى طلبه ضم هذه القضية .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة يبين أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة التأجيل لضم قضايا مرتبطة بالقضية المنظورة ، ثم عدل عن هذا الطلب وقال بأنه على أتم استعداد للرافعة في الموضوع ، وهذا يدل صراحة على تنازله عن طلب ضم القضايا التي أشار إليها . ولا محل بعد ذلك للاحتجاج بعدم ضمها أمام محكمة النقض .

(٣١٤)

القضية رقم ١٠٧ سنة ٩ القضائية

استئناف . حكم غيابي . المعارضة فيه . عدم حضور جلسة المعارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . استئناف . دفع المستأنف بالمرض . وجوب تحقيق هذا الدفع . إغفاله . نقض الحكم . معاد الاستئناف . مر بانه ابتداء من تاريخ علم المحكوم عليه رسمياً بحكم اختيار المعارضة كأنها لم تكن .

إذا حكم غيابياً على متهم فعارض ثم لم يحضر جلسة المعارضة فحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن ثم استأنف ودفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان مرضياً وقدم لها شهادة طبية فلم تكن بالرد على دفاعه وحكمت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد ، فإن في إغفال المحكمة الرد على هذا الدفع إخلالاً بحق الدفاع ،

إذ لو صح أن المتهم كان مريضاً بحيث لم يستطع الحضور بنفسه جلسة المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى لكان لذلك أثره في قبول الاستئناف، لأن ميعاد الاستئناف في هذه الحالة لا يسرى من التاريخ الذي جعله الحكم الاستئنافي مبدأ لهذا الميعاد، وهو يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، وإنما يسرى ابتداء من تاريخ علم المتهم رسمياً بهذا الحكم .

جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٣١٥)

القضية رقم ١٨٩٩ سنة ٨ القضائية

شهود . نظام سماعهم أمام محكمة الجنايات . طلب تأجيل الدعوى لإعلان شهود . رفضه .
جواز . (المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ تشكيل)

إن القانون قد أوجب على المتهم في مواد الجنايات أن يقدم هو أو المدافع عنه لقاضى الإحالة عند نظره الدعوى قائمة بالشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فبأمر القاضى بإعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام المحكمة ما لم ير، بعد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه، أن القصد من طلب حضورهم هو المطلق أو مجرد النكاية . أما الشهود الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة المذكورة فيجب على المتهم أن يعلنهم على يد محضر بعد إيداع مصاريف سفرهم بقلم الكاتب وأن يعلن النيابة بقائمة هؤلاء الشهود قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بتقرير يحرر بقلم كاتب المحكمة . فإذا لم يفعل المتهم شيئاً من ذلك، وطلب إلى المحكمة، عند نظر الدعوى، التأجيل لإعلان شهوده فلا تكون المحكمة ملزمة قانوناً بإجابة هذا الطلب، لأن القانون يوجب على المتهم أن يحضر أمام المحكمة بالجلسة وهو على استعداد تام للدفاع .

(٣١٦)

القضية رقم ١٩٠٥ سنة ٨ القضائية

وصف التهمة . ضرب نشأت عاهة مستديمة . عدم ثبوت العاهة قبل المتهم . مناقبه بالمادة ١/٢٠٦ (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في أمر الإحالة هي ارتكابه جريمة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة بالمعنى عليه ودارت المرافعة على أساس هذه التهمة وتصدى الدفاع لضباط وأت المحكمة عدم مؤاخضة المتهم على مقتضى الظرف المشدد — وهو العاهة — فإنه يجوز لها أن تحكم عليه في الجريمة التي نزلت إليها الجنائية المرفوعة بها الدعوى بعد استبعاد هذا الظرف دون أن تلتفت الدفاع إلى ذلك .

(٣١٧)

القضية رقم ١٩ سنة ٩ القضائية

(أ) قرض وإبرام . عدم المصلحة في الطعن . لا قبول . جريمة . فاعل أصلي . شريك . عقابهما واحد . الطعن خطأ الحكم في اعتبار المحكوم عليه فاعلاً أصلياً مع أنه شريك . عدم قبوله . (ب) اختلاس أشياء . محجوزة . ترويع عدة مجوز على شيء واحد . إلقاء عدة حراس . اختلاسهم على عدم تقديم يوم البيع للحضر . تقديم حرقلة للتنفيذ . اختلاس مناقب عليه . (المادة ٢٨٠ غ ٢٢٣)

١ — إذا كان العقاب المقرّر لجريمة واحداً بالنسبة للفاعل الأصلي وللشريك، وكانت العقوبة المقرّرة بها داخلة في حدود هذا العقاب، فلا يقبل من المحكوم عليه الطعن في الحكم الذي اعتبره خطأ فاعلاً أصلياً لا شريكاً . وذلك لانعدام المصاحبة في هذا الطعن .

٢ — إذا وقعت عدة مجوز على شيء واحد وأقيم حارس لكل مجز فكل مجز من هذه المجوز يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للأمر المكلف ببيعه ما دام من واجب هذا المأمور إجراء البيع وإيداع الثمن بالخزانة على ذمة جميع أصحاب الحق فيه من الحاجزين . وإذاً فلا يجوز للحراس ألا يقدموا الشيء المحجوز عليه للحضر لبيعه تنفيذاً لأى مجز من المجوز المختلفة الموقعة عليه وإلا صححت إدانتهم في جريمة الاختلاس إذا بنيت على أنهم اتفقوا فيما بينهم على حرقلة التنفيذ .

(٣١٨)

القضية رقم ٨٤ سنة ٩ القضائية

(١) اختلاس أموال أميرية . وقوعه بأفعال متتالية بناء على تصميم واحد . جريمة واحدة .
شمول الحكم الصادر فيها أفعال الاختلاس المقررة قبل المحاكمة . إضافة أفعال أخرى من
هذا القبيل بالجلسة إلى الأفعال المروضة على المحكمة . جوازه . شرطه .
(ب) صراف . تسليم أموال إليه بسبب وظيفته بمقتضى إيصالات عرفية . اختلاسها .
عقاب .
(المادة ٩٧ ع = ١١٢)

١ - إن اختلاس الأموال إذا وقع بأفعال متتالية بناء على تصميم واحد عد
من الجرائم المتتالية (réélits successifs) وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها
كل أفعال الاختلاس المقررة قبل المحاكمة حتى ما كان منها لم يعرض على المحكمة .
ومن مقتضى ذلك أن يكون لمحكمة الموضوع أن تضيف إلى أفعال الاختلاس
المقامة بها الدعوى أفعال اختلاس أخرى ظهرت لها من التحقيق مادامت هذه
الأفعال قد وقعت تحت تأثير ذات التصميم الجنائي . وذلك بشرط أن يثبت المتهم إلى
هذه الإضافة . ولها بالتالي أن توقع على المتهم العقوبات الأصلية والتبعية المقررة
قانونا لمجموع أفعال الاختلاس التي أثبتت وقوعها منه ، مارفعت به الدعوى في الأصل
وما ظهر أثناء المحاكمة .

٢ - المبالغ التي تسلم إلى صراف القرية بسبب وظيفته لتوريدها الخزانة
سدادا للأموال الأميرية يقع اختلاسها تحت نص المادة ٩٧ ع قديمة و ١١٢ ع
جديدة ولو كان تسليمها لم يحصل إلا بمقتضى إيصالات عرفية ولم تورد قيمتها
في الأوراق الرسمية .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل في أن النيابة عدلت طلباتها في جلسة المحاكمة ضد
الطاعن بأن أضافت إلى التهمتين الأصليتين الموجهتين إليه تهمة جديدة هي اختلاس
٤٧٩ جنيا و ٧٣ مليا دون أن يستعد فيها المحامى عنه ودون أن يبدى دقاقا بشأنها
وبغير أن تقدم لقاضى الإحالة . خصوصا إذا لوحظ أن هذه التهمة المضافة لا تعتبر

جناية إذ تحصيل هذا المبلغ المضاف كان بمستندات عرقية مما يجوز معه أن تكون لمعاملات مدنية لا دخل لها في تهمة اختلاس الأموال الأميرية . وبالرغم من كل ذلك فقد أدانته المحكمة في هذه التهمة الجديدة . ويقول الطاعن إن في هذا الذي حصل إخلالا بحق الدفاع بسبب الحكم .

وحيث إن الواقع حسباً أثبتته الحكم المطعون فيه وبحضر جلسة المحاكمة هو أن الطاعن أحيل على محكمة الجنايات لمحاكمته (أولاً) على اختلاسه ١٢٦٨ جننياً و ٣٢٠ ملياً من الأموال الأميرية التي في عهدته والمسلمة إليه بسبب وظيفته (ثانياً) على ارتكابه تزويراً في أوراق رسمية هي أرواد المال الخاصة بالمؤولين . وعند محاكمته قالت النيابة إن محمة المبلغ الذي اختلسه الطاعن هو ١٧٤٧ جننياً و ٣٧٣ ملياً ، وطلبت محاكمته بمقتضى مواد الإحالة . وعلى إثر ذلك سئل الطاعن عن التهمة فقال إن المبالغ وصلت إلى ذمته وحصلها ووژد منها ثمانين جننياً ولم يورد الباقي ، وإن ظروفه السيئة هي التي دفعت به إلى ذلك ، وأنه لم يقيد مما حصل إلا بعضه دون البعض الآخر ، واكتفى الحامي عنه بطلب استكمال الرأفة معه . وجاءت المحكمة في حكمها القاضي بالإدانة بتفصيل للأموال المختلصة إذ قالت إنها تشمل — حسب الكشف المرفق بالأوراق — على مبالغ مجموعها ١٢٦٨ جننياً و ٣٢٠ ملياً وهي عبارة عن أموال استولى عليها الطاعن ووجدت مقيدة بأوراد المؤولين بخط الطاعن وبوقوعه بالسركي وغير واردة بدفاتر اليومية ولم ترد الخزينة ، وعلى مبالغ مقدارها ٤٧٩ جننياً و ٧٣ ملياً استولى عليها الطاعن من المؤولين بإيصالات غير رسمية واعترف بتسليمها ، ورأت المحكمة أن تهمة التزوير ثابتة أيضاً على الطاعن فطبقت عليه المادة ٣٢ عقوبات وقضت عليه بالسجن خمس سنوات ورد المبلغ المختلس مع تفريره مبلغاً مساوياً له .

وحيث إن الاختلاس إذا وقع بأفعال متعاقبة تحت تأثير تصميم جنائي واحد كان من الجرائم المتتالية (délits successifs) وعدت جريمة واحدة يعتبر الحكم فيها شاملاً لكل أفعال الاختلاس المقررة قبل المحاكمة ولو لم يكن البعض منها قد عرض

فعلا على المحكمة . ومن مقتضى ذلك أن لمحكمة الموضوع كل الحق في أن تغضف إلى أفعال الاختلاس المتعاقبة المعروضة عليها أفعالا أخرى مما وقع تحت تأثير التصميم الجنائي نفسه تكون قد ظهرت لها من التحقيق بشرط أن تنبه المتهم إلى هذه الإضافة ، ولما أن توقع عليه جميع العقوبات الأصلية والتبعية المقررة قانونا على جميع أفعال الاختلاس التي تثبت لها ، سواء ما رفعت بشأنه الدعوى وما ظهر أثناء المحاكمة .

وحيث إنه لما تقدمت تكون محكمة الجنائيات بإضافتها مبلغا جديدا إلى المبالغ المختلصة الواردة بقرار الإحالة حسبما تبينه من التحقيق الذي أجرته وما أقر به الطاعن أمامها وتوقيع العقوبة على أساس ذلك لم تخطئ في تطبيق القانون . ولا محل في مثل هذه الحالة لإعادة القضية إلى قاضي الإحالة ، إذ ما عملته المحكمة لم يكن إلا بناء على ما رآته من أن الجريمة المقررة واحدة تشمل كل أفعال الاختلاس التي ارتكبتها الطاعن تحت تأثير تصميم واحد .

وحيث إن ما يقوله الطاعن بأنه لم يدافع عن نفسه في واقعة اختلاس المبلغ المضاف فغير صحيح . إذ الثابت مما سلف بيانه أن الطاعن اعترف باختلاسه صراحة المبلغ المضاف مع غيره من المبالغ الأخرى حسبما فصله الحكم المطعون فيه ، وقد طلب الدفاع عنه استعمال الرأفة على هذا الأساس .

وحيث إن ما يثيره الطاعن أخيرا من أن اختلاس المبلغ المضاف لا يعد جنائية لأنه تسلمه من المؤولين بمستندات عرقية ولم يورده الخزانة — ما يقوله الطاعن هذا على غير أساس ، إذ الحكم المطعون فيه أثبت أن المبلغ المضاف سلم إلى الطاعن من المؤولين بصفته صرافا لتوريده الخزانة سدادا للأموال المطلوبة منهم للحكومة فاختمها . ومؤدى ذلك أن هذا المبلغ سلم إلى الطاعن بسبب وظيفته ، فاختمها إياه يعد اختلاسا واقعا تحت نص المادة ٩٧ عقوبات التي أدين بها .

(٣١٩)

القضية رقم ٩٨ سنة ٩ القضائية

تقضى وإبرام : طاعن . تقرر بالظن . عدم تفريره به أو عدم تقديمه الأسباب في الميعاد . وفاته . عدم قبول الظن شكلا . حجة الحكم المطعون فيه بالنسبة له .

وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه ، بعدم تفريره فيه بالظن في الميعاد القانوني ، أو عدم تقديمه أسباب الظن في الميعاد لا تقتضى الحكم بانقضاء الدعوى العمومية ، ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الظن شكلا بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية ، لأن حجة الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك .

المحكمة

من حيث إن النيابة طلبت الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للطاعن الأول لوفاته .

وحيث إن وفاة الطاعن بعد أن صار الحكم المطعون فيه نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه في الدعويين العمومية والمدنية بعدم الظن فيه أو بعدم تقديم أسباب الظن في الميعاد القانوني لا يمنع من وجوب الحكم بعدم قبول الظن شكلا بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية لأن حجة الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك ، ولا محل إذن للحكم بانقضاء الدعوى العمومية بسبب تلك الوفاة .

وحيث إنه يبين من مراجعة كتاب السجن وأوراق الدعوى أن الطاعن الأول قرر بالظن في الميعاد القانوني ثم توفى في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ أى بعد فوات الميعاد المقرر قانونا دون أن يقدم فيها أسبابا لظنه .

وحيث إنه لما كان القانون يقضى بوجوب الحكم من غير مرافعة بعدم قبول الظن إذا لم تقدم أسبابه في الميعاد الذي حدده ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حاز قوة الشيء الملقى به بالنسبة للطاعن الأول قبل وفاته ، وجب القضاء بعدم

قبول الطعن الذى قدمه الطاعن المذكور شكلا، وذلك بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية .

وحيث إن الطاعنين الثانى والثالث قررا بالطعن ولكن أولهما لم يقدم أسبابا لطلعه، وثانيهما لم يقدم أسباب طلعه إلا فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ أى بعد الميعاد القانونى فيتمين عدم قبول طعنهما شكلا كذلك .

(٣٢٠)

الفضية رقم ١١٥ سنة ٩ القضائية

(أ) دفاع شرعى . مشروعه . حكمتها . منع التعدى . القصاص والانتقام . ضرياح .
مثال . (المادة ٢١٠ ح ٢٤٦)

(ب) شريع فى قتل باحداث إصابة . الحكم فى هذه الجريمة على أساس هذا الوصف . نتيجة العلاج .
لا ضرورة لانتظارها . (الواد ٤٥ و ٤٦ و ١/١٩٨ = ٢٣٤ و ٤٦ و ٤٥)

١ — إن الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم كان يغازل فتاة فاستجارت بالمجنى عليه فعنف المتهم على مسلحه معها وضربه بعصا، فاستل المتهم بعد ذلك مدينة وطعن المجنى عليه بها، فليس فى ذلك ما يثبت أن المتهم كان فى حالة دفاع عن النفس بل فيه ما يفيد أن ما وقع منه، بعد أن كان المجنى عليه قد كف عن ضربه ولم يعد ثم محل للتخوف منه، إنما كان انتقاما .

٢ — إذا كانت الجريمة التى أدين فيها المتهم شروعا فى قتل بطريقة إحداث إصابة بالمجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الإصابة من تغير .
وإذن فلا خطأ فى الحكم الذى يصدر بالإدانة على أساس هذا الوصف بغير الوقوف على نتيجة علاج المجنى عليه من إصابته .

جلسة ٢ يناير سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٢١)

القضية رقم ١٩٢١ سنة ٨ القضائية

تنقض وإبرام - ملحة محكمة الموضوع في تفسير المحزرات .

لمحكمة الموضوع أن تفسر المحزرات على الوجه الذى تراه مفهوما منها ، ولا معقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحزور تحتل التفسير الذى أخذت به .

(٣٢٢)

القضية رقم ١٩٢٤ سنة ٨ القضائية

ارتباط . جنحة وجناية . وفرضهما في زمان ومكان واحد . إحاطتهما معا إلى محكمة الجنايات . فصل اللجنة عن الجناية . متى يجوز ؟ سماح المتهمين في اللجنة كشهود في الجناية .

لمحكمة الجنايات إذا ما أحيل إليها بأمر إحالة واحد جنحة مع جناية للفصل فيها معا أن تقزر الفصل بينهما وتستبقى الجناية وحدها إذا كان لا يوجد بينهما ارتباط وثيق يحول دون ذلك . ولا يمنعهما هذا من أن تسمع بعض المتهمين في اللجنة كشهود في الجناية المنظورة أمامها .

(٣٢٣)

القضية رقم ٢١١٦ سنة ٨ القضائية

(أ) قتل عمد . القصد الجنائي في هذه الجريمة . وجوب استظهاره وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره .

(ب) تنقض وإبرام . حكم في جنابة شروع في قتل وفي جريمة شهادة زور . تأسيس الإدانة في الجناية على أفعال المحكوم عليه في جنحة شهادة الزور في التحقيقات الأولية . طعن الدفاع على هذه الأفعال بأنها كانت وليدة إكراه . طعن المحكوم عليه في الجناية في هذا الحكم . طعن المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور فيه . عدم تقديمه أسبابا لطمته . تنقض الحكم بالنسبة للاكولين . وجوب نقضه بالنسبة له هو أيضا .

(ج) اختصاص . إعادة محاكمة الطاعن المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور . أصلها أن تكون أمام محكمة المفتح الجزئية . إحالتها على محكمة الجنايات للارتباط .

١ - إنه لما كانت جناية القتل العمد تميز في القانون عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بمنصر خاص هو اتواء الجاني، وهو يرتكب الفعل الجنائي، لإزهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وكان أيضا بطبيعته أمرا داخليا يربطه الجاني ويضمه في نفسه فلا استطاع تمرنه إلا بمظاهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجاني وتظهره، لذلك كان من الواجب أن يعنى الحكم القاضي بادانة متهمة في هذه الجناية عناية خاصة باستظهار هذا المنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . فاذا أغفل ذلك كان قاصرا قصورا يعيبه حيا موجبا لنقضه .

٢ - إذا قضى حكم بادانة متهمة في جناية شروع في قتل وبادانة شاهد في جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء المتهمين ، مستندا في إدانة الأولين إلى أقوال هذا الشاهد في التحقيقات الأولية أمام البوليس والنيابة من أنه أبصرهم يتعدون على المجنى عليه وأنه تحقق منهم ، ومطرحا ما تمسك به الدفاع عنهم من أن أقوال هذا الشاهد في التحقيقات كانت وليدة الإكراه ، ثم طعن المحكوم عليهم في جناية الشروع في القتل في هذا الحكم وقبل طعنهم فيه ، وطعن فيه المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور ولم يقدم أسبابا لعلنه ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة له هو أيضا ، لأن نقضه بالنسبة للطاعين الآخرين يستلزم بالضرورة بحث الوقائع التي بنيت عليها إدانته وتقديرها من جديد عند إعادة نظر القضية .

٣ - إن إعادة محاكمة المتهم المحكوم عليه من محكمة الجنائيات في جريمة شهادة الزور بعد نقض الحكم بالنسبة له يجب - بحسب الأصل - أن تكون أمام محكمة الجلس الجنائية المختصة لتفصل في الجريمة المسندة إليه بالطريق العادي ما دامت قد زالت حالة التلبس التي استلزمت محاكمته أولا أمام محكمة الجنائيات لوقوع الجريمة منه أمامها بالجلسة ، إلا أنه نظرا للارتباط بين هذه الجريمة وبين الجنائية المسندة إلى الآخرين الذين نقض الحكم بالنسبة لهم أيضا ، يكون من المصلحة - تحقيقا لسير العدالة - أن تنظر الدعوى بالنسبة للجميع أمام محكمة واحدة

وهي محكمة الجنائيات دون أن يكون في ذلك أى تقلييل من الضمانات القانونية بالنسبة لاتهم المذكور .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن المتقدم من هؤلاء الطاعنين يتضمن أن بالحكم المطعون فيه قصورا يمينه ويوجب تقضه لأنه لم يبين الأدلة التى استخلص منها توافرية القتل لديهم ، واقتصر على البحث فى الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه وفيمن أحدثها به .

وحيث إنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بمنصر خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ، قتل المجنى عليه وإزهاق روحه . ولما كان هذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم ، وكان هو بطبيعته أمرا داخليا يطنه الجاني ويضمرة فى نفسه ولا يستطيع تعزفه إلا بمظاهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجاني وتظهره — لما كان ذلك كله وجب أن يعنى الحكم القاضي بادانة متهم فى هذه الجناية عناية خاصة باستظهار هذا المنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافر وجوده .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعنين الثلاثة الأول طبقا للسواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ من قانون العقوبات القديم فى جناية الشروع فى قتل حسن على إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلق عليه أولم عيارين ناريتين وضربه ثانيهم بعضا على رأسه وضربه ثالثهم ببلطة على وجهه . ومع إرادته لوقائع الدعوى وأدلتها فانه لم يعرض لنية القتل استقلالا وأغفل التحدث عنها وعن الأدلة المثبتة لوجودها لدى كل من الطاعنين .

وحيث إن فى إغفال الحكم بيان نية القتل على النحو المتقدم قصورا يمينه عيبا جوهريا . ويتعين إذن قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول .

وحيث إنه عن الطاعن الرابع فانه وإن كان قرر بالطعن ولم يقدم أسبابا لطلعه إلا أنه نظرا إلى أن الواقعة التي أدين فيها هي جريمة شهادة الزور لصالح الطاعنين الثلاثة الأول أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وإلى استناد ذلك الحكم في إدانتهم إلى أقوال هذا الطاعن في التحقيقات الأولية أمام البوليس والنيابة من أنه أبصرهم يمتدون على المحنى طيه، وأنه تحقق منهم، وعدم أخذ الحكم بما تمسك به الدفاع من أن أقوال هذا الطاعن في التحقيقات كانت وليدة الإكراه - نظرا إلى ذلك كله يتعين نقض الحكم بالنسبة لهذا الطاعن أيضا، لأن نقضه بالنسبة للطاعنين الآخرين يستلزم بالضرورة بحث الوقائع التي بنيت عليها إدانته وتقديرها من جديد عند إعادة نظر القضية .

وحيث إن إعادة محاكمة الطاعن الرابع المذكور بعد نقض الحكم بالنسبة له كانت تقتضي إحالة القضية إلى محكمة الجناح الجزئية المختصة لفصل في الجريمة المسندة إليه بالطريق المادى بعد أن زالت حالة التلبس التي استلزمت محاكمته أولا أمام محكمة الجنايات لوقوع الجريمة منه أمامها بالجلسة، إلا أنه نظرا للارتباط بين هذه الجريمة وبين الجناية المسندة للطاعنين الثلاثة الأول الذين نقض الحكم بالنسبة لهم أيضا يكون من المصلحة، تحقيقا لحسن سير العدالة، أن تنتظر الدعوى بالنسبة لجميع الطاعنين أمام محكمة واحدة وهي محكمة الجنايات، وليس في ذلك أى تقليل من الضمانات القانونية بالنسبة للطاعن الرابع المذكور .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه برمته، وإحالة القضية إلى محكمة جنايات قنا لفصل فيها بالنسبة لجميع الطاعنين مجددا من دائرة أخرى غير التي أصدرته .

(٣٢٤)

القضية رقم ٢١٢٠ سنة ٨ القضائية

(١) حكم . دليلان متعارضان . إيرادهما في الحكم . أخذه جها معا . عدم التصدي لهذا

التعارض . نقض .

(ب) دفاع . التمسك بكذب الشهود . التدليل على ذلك بدليل قبيح . عدم تحقيق هذا الدفاع .

إخلال . نقض .

١ - إذا أوردت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين في ظاهرها وأخذت بهما معا وجعلتهما عمادها في ثبوت إدانة المتهم دون أن تنص على لهذا التعارض وتبين ما يفيد أنها وهي تقضي في الدعوى كانت متنبهة له لمحضته واقتنعت بعدم وجوده في الواقع فإنها تكون قد احتملت على دليلين متناقضين لتعارضهما ، وهذا يجعل حكمها كأنه غير مسبب متعينا نقضه .

٢ - إذا تمسك الدفاع أمام المحكمة بكذب شهود الإثبات في جناية قتل مستندا إلى دليل قبيح كالكشف الطبي الموقع على الجاني عليه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع وترد عليه بل أثبتت في حكمها ما لا ينفيه ، فهذا الحكم يكون متعينا نقضه للإخلال بحق الدفاع .

(٣٢٥)

القضية رقم ٧٨ سنة ٩ القضائية

إثبات . حقه مدني . الإخلال بتنفيذ غير ما يجب عليه جنائيا . الاتفاق على جعل هذا الإخلال في متناول قانون العقوبات . غير جائز . إثبات حقيقة الأمر فيه . جواز بكل الطرق .

الاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الإخلال بتنفيذ العقود المدنية في متناول قانون العقوبات تمليس مخالف لقواعد النظام والآداب العامة مما يجوز إثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستتره بجميع الطرق بما فيها البيئة والقوانين مهما كانت قيمة المقد .

جلسة ٩ يناير سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى بك باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات: عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقص بك المستشارين .

(٣٢٦)

القضية رقم ١٩٠٤ سنة ٨ القضائية

- (١) قتل عمد . اشتراك فيه . سبق إصرار . انقضاء هذا الظرف . قيام الاشتراك . لا تعارض .
 (ب) دفاع . وصف التهمة . عدم تعديل التهمة الموجهة في أمر الإحالة . إضافة واقعة جديدة كدليل على ثبوت التهمة . عدم قتل الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع .
 (ج) قتل عمد . جنابة قتل عمد مع سبق الإصرار . وقوع جنابة قتل تالية من غير سبق إصرار ولا ترصد . إطلاق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع . توقيع عقوبة واحدة . توقيع عقوبة من كل جريمة . لا يجهز .
 (المادة ١٩٨ ع ٢ = ٢/٢٣٤)

١ - الاشتراك في جنابة القتل سواء أكان بطريق الاتفاق أم بغيره قد يكون وليد اللحظة التي تلاها وقوع الجريمة ولا يتعم أن يكون وليد سبق الإصرار . فلا تعارض إذن بين ما يقول به الحكم من انتفاء سبق الإصرار لدى المتهمين على مقارفة الجريمة وقوله إنهم جميعا انتبوا قتل المحبى عليه بغاة عند ما رأوه يزعم عليهم ، وانفقوا على ذلك في هذه اللحظة ذاتها .

٢ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في أمر الإحالة اشتراكا في قتل ولم تخرج المحكمة أى تغيير أو تعديل في هذه التهمة وإنما أوردت في حكمها واقعة لم ترد في أمر الإحالة هي أن المتهم أطلق عيارا ناريا على المحبى عليه لم يصبه وأثبتها عليه من التحقيقات التي أجرتها ، واعتمدت على هذه الواقعة كدليل من أدلة الاشتراك على المتهم مع الأدلة الأخرى التي ذكرتها في الحكم ، فإنها لا تكون قد أدخلت بحق دفاعه إذا لم تلتفت نظره إلى ذلك . لأن إضافة هذه الواقعة لا تعدّ تعديلا أو تغييرا في التهمة الموجهة إليه وإنما هي دليل من أدلة ثبوت الجريمة عليه وأوردته المحكمة بعد أن استظهرت صحته من ذات الوقائع المعروضة بالجلسة .

٣ - إن توافر أكثر من ظرف مشدد واحد في جنابة القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثانية عقوبات قديم وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المنصوص عليه فيها . فإذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق الإصرار والترصد تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق إصرار ولا ترصد فن الخطأ في تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس أنهما قارفا جريمتين مستقلتين فاستحقا عقوبة عن كل منهما .

(٣٢٧)

القضية رقم ٣٣٤ سنة ٨ القضائية

إعدام - أخذ رأى الفتى - حكمته - تكليف الفعل المستلزم - ليس من موضوع فراه .

(المادة ٤٩ تشكيل)

إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تميز الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزماً بالأخذ بمقتضى الفتوى . فليس المقصود إذن من الاستفتاء تعزف رأى المفتى في تكليف الفعل المسند إلى الجاني ووصفه القانوني .

(٣٢٨)

القضية رقم ١٨ سنة ٩ القضائية

تزوير في محضر دس :

(أ) ركن العمد - متى يتوافر ؟ انفعال المتهم شخصية المدعى عليه في محضر الجلسة - طلبة إمداد

القضية إلى الزل يد الحكم فيها - إعادتها - تزوير .

(ب) التدليل على قصد التزوير بأمر لائق لواقعة التزوير - جوازه .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع = ٢١١ و ٢١٢)

١ - ركن العمد في جريمة التزوير يتحقق بتعمد الجاني تغيير الحقيقة في محضر باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون متوياً في ذات الوقت استعمال هذا المحرر

بما فيه من تغيير استملا من شأنه الإضرار بالغير . فإذا تسمى شخص كذبا باسم المدعى عليه في دعوى مدنية أمام المحكمة وانقل شخصيته في محضر الجلسة ، وهو من الأوراق الرسمية التي من شأن كل عيب بما فيها تحقق الضرر بتقويض الثقة المقررة لمجبتها القانونية ، وكان ذلك بقصد إعادة القضية إلى الرول فأعادتها المحكمة إليه وعدلت عن الحكم الذي كانت أصدرته فيها ، وما كانت لتعدل عنه لولا فعلة هذا الشخص ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يدل على توافر القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة التزوير .

٢ — إن أدلة وقوع الجريمة وثبوتها على الجاني كما تستخلص من الظروف الملائمة لما تستخلص كذلك مما يظهره التحقيق من أدلة لاحقة تكشف عنها الإجراءات التي سنها القانون كاستجواب المتهمين وتفتيش المنازل والأشخاص . فإذا استندت المحكمة في التدليل على قصد التزوير إلى أمر لاحق لوقوع واقعة التزوير كقول قائله المتهم في التحقيق فلا تريب عليها في ذلك .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي أدان الطاعن من أجلها لأن ركن القصد الجنائي غير متوافر في الدعوى ، إذ أن هذا الركن له طابع خاص في جريمة التزوير ويتميز بمنصرين : الأول علم المتهم بأنه يثير الحقيقة ، وعلمه أن العمل الذي ارتكبه من شأنه أن يسبب ضررا حالا أو محتمل الوقوع . والثاني نية الإضرار بالغير أو نية الاستفادة من التزوير بصرف النظر عما إذا كانت هذه الاستفادة ستلحق بالغير ضررا أم لا . وهذا العنصر الأخير غير متوافر في حق الطاعن لعدم قيام نية الإضرار ولا نية الاستفادة لديه ، لأنه كان يعتقد بصفته ويكلا عن محمد أفندي عبد الخالق البشلاوي أنه يؤدي لموكله خدمة ، وأنه يمكنه الحضور عنه بالجلسة التي تسمى فيها باسمه ، فلا هو قصد أن يضر أحدا بحضوره عنه ولا أن يستفيد من هذا الحضور . ويزيد الطاعن على ذلك أن قول المحكمة في صدد التدليل على سوء قصده إنه أنكر بجلسته

١٩- ديسمبر أنه حضر بجلسة ٢١ نوفمبر، وأنه لو كان حسن النية لاعتترف من أول وهلة بالحقيقة — هذا القول مبنى على خطأ في تأويل القانون . لأنه يجب المعرفة توافر القصد الجنائي أن تبحث فيه المحكمة من ظروف الواقعة وقت ارتكابها لا من ظروف أتت بعد وقوعها . ومع ذلك فإن إنكاره سبق حضوره لم يكن إلا وسيلة غير موفقة من وسائل الدفاع وقت التحقيق معه .

وحيث إن ركن العمد في جريمة التزوير يتحقق قانوناً بتعمد الجاني تغيير الحقيقة بإحدى الطرق القانونية في محرر متوياً في ذات الوقت استعمال هذا المحرر بما فيه من تغيير استعمالاً من شأنه الإضرار بالغير .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن في تهمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي أى محضر جلسة قضية مدنية بأن تقدم للمحكمة متحلاً شخصية المدعى عليه فيها وهو محمد أفندي عبد الخالق البشلاوى وأبدى دفاعاً فيها فأثبت كاتب الجلسة دفاعه وحضوره على الصورة المتقدمة . ثم أورد الحكم واقعة الدعوى كما حصلت لها المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها فذكر أنه ثبت من محضر الجلسة أنه لما نودى على الخصوم حضور من ويكل المدعى محام بتوكيل وقدم حافظه وصمم على الطلبات ، حكمت المحكمة حضورياً بالطلبات . وبعد ذلك وقبل انتهاء الجلسة حضر المدعى عليه أى المتهم (الطاعن) وطلب إعادة القضية للروى والمحكمة أعادتها ونودى وقضت على المدعى بخفض عنه محام : والمدعى عليه (المتهم) قال أطلب تخليف المدعى اليمين ، والمحكمة سأله عن موضوع الدعوى فقال أنا بعث للدعى حقيقة الطولية واستلمت منه اثنين جنيه . وبناء على هذا الدفاع أجلت المحكمة القضية أسبوعاً لحضور المدعى شخصياً . وبالجلسة التالية لم يحضر المدعى عليه وحضر عنه محام فأجلت القضية للصالح . وبالجلسة التى حُدثت أخيراً لنظرها حضر محام عن المدعى عليه ثم حضر المدعى شخصياً مع محاميه وتناقش الطرفان مما فلاحظت المحكمة أن المدعى عليه ، وهو المتهم الذى كان قد حضر بالجلسة الأولى وترافع ، حاضر بالجلسة

الأخيرة فدعته وسألته عما تم في موضوع تسليم الطولية إلى المدعى فقال أنا لست المدعى عليه وأنا اسمى عوض عبد العزيز والمدعى عليه خالى . فلاحظت عليه المحكمة أنه هو نفسه الشخص الذى حضر أمامها أولا وقال إنه المدعى عليه وطلب إعادة القضية إلى الرول فأعيدت بناء على طلبه وأجلت لحضور المدعى شخصيا ، ففى حصول ذلك منه . ثم اعترف بعد ذلك فى التحقيق بهذه الواقعة . وأخيرا عرض الحكم إلى توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فقال إن سوء نية المتهم ثابت من تضاربه فى أقواله إذ لو كان حسن النية لاعترف من أول وهلة بالحقيقة أمام قاضى المحكمة المدنية .

وحيث إنه يتضح من هذا الذى أثبتته المحكمة أن الطاعن حضر فى الجلسة أمام المحكمة بعد أن حكمت فى القضية المدنية لصالح المدعى على المدعى عليه واتقفل شخصية المدعى عليه وتسمى باسمه مما ترتب عليه أن أعادت المحكمة القضية إلى الرول ورجعت عن حكمها الذى أصدرته فيها . وما كان هذا ليحصل لولا اجترأ الطاعن على تغيير الحقيقة فى محضر الجلسة بالصورة المتقدمة . وفضلا عن ذلك فإنه قد أبدى طلبات فى موضوع الدعوى على اعتبار أنها صادرة من ذات المدعى عليه الذى لم يكن حاضرا ولم يبد بالتالى أى طلب .

وحيث إن فى هذا مايدل — خلافا لما يزعمه الطاعن — على توافر القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى جريمة التزوير فى الأوراق ، لأنه غاية فى الدلالة على أن الطاعن تعمد تغيير الحقيقة فتسمى كذبا فى الدعوى المدنية أمام المحكمة باسم المدعى عليه واتقفل شخصيته فى محضر الجلسة وهو من الأوراق الرسمية التى من شأن كل عبث بما فيها تحقق الضرر بتقويض الثقة المقررة لحيثها القانونية ، وأنه قصد أن يستند إلى هذا التغيير الذى تعمد ارتكابه فى الوصول إلى الأمر الذى كان يرمى إلى تحقيقه والذى تحقق له فعلا بهذه الوسطة فأعيدت القضية إلى الرول وعدلت المحكمة عن الحكم الذى كانت قد أصدرته فيها والذى ماكانت تعدل عنه لولا هذه الفعلية التى فعلها الطاعن .

وحيث إن مايقوله الطاعن للتدليل على انتفاء ركن العمد في التزوير عنه من أنه — باعتباره قريبا ووكيلا للدعى عليه — كان مدفوعا فيما حصل منه بمعامل الرغبة في أداء خدمة له من غير أن يقصد الإضرار بأحد — مايقوله هذا ، مع التسليم بصحته ، لايجديه مادام هو لم يتقدم في الجلسة بالصفة التي يقول عنها ، وما دام قد تسمى كذبا باسم غيره وثبت في حقه توافر ركن العمد على النحو المتقدم . على أنه لم يقدم أى دليل يثبت أنه كان وكلا عن حضرته بالجلسة .

وحيث إن مايبثه الطاعن في الشق الأخير من طعنه من أن المحكمة استندت في التدليل على قصد التزوير إلى أمر لاحق لوقوع الواقعة مع أنه كان الواجب عليها أن لا تعتمد البحث في ظروف الحادثة وقت وقوعها — مايبثه هذا لا يتفق والقانون لأن أدلة وقوع الجريمة وثبوتها على الجاني تستخلص من الظروف والملابسة لها ، كما تستخلص أيضا مما يظهره التحقيق من أدلة لاحقة لها تكشف عنها الإجراءات التي سنها القانون ، كاستجواب المتهمين وفتيش المنازل والأشخاص . وإذن فلم تخطئ المحكمة إذا هي استندت إلى إنكار الطاعن حضوره بالجلسة التي وقع التزوير فيها في إثبات سوء نيته .

(٣٢٩)

القضية رقم ٩٧ سنة ٩ القضائية

لإيرادات . محاكمة . متهم . طلب التأجيل . قرار المحكمة بتأجيل الدعوى لآخر الجلسة . حكمها بالإدانة من غير مراعاة . بطلان . (المادة ١٣٤ و ١٣٥ تحقيق)

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم حضر ومعه محام وطلب تأجيل الدعوى لمرض متهم آخر معه وليحضر المحامي الأصيل عنه فعارض محامى المدعى المدنى ، فقررت المحكمة عقب ذلك تأجيل القضية لآخر الجلسة ثم أصدرت حكمها في موضوع الدعوى ، فانها بإصدارها هذا الحكم بدون مرافعة تكون قد قضت في الدعوى بدون محاكمة مخالفة بذلك ما تقتضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية ، ويكون حكمها بإطلا بطلانا جوهريا متعينا نقضه .

(٣٣٠)

القضية رقم ٨٠ سنة ٩ القضائية

مخدرات . عقوبة وقف الجاني من تماطل مهته . متى تطبق ؟ استعمال مخفى . لا تطبق .
(المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤٢ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)
إن المادة ٤٢ من قانون المواد المخدرة انحصار بعقوبة وقف الجاني عن تماطل
مهته أو صناعته أو تجارته صريحة في أن هذه العقوبة لا توقع إلا إذا كانت الواقعة
المعاقب عليها تكون إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون
المذكور . فإذا كانت الواقعة التي أدين فيها المتهم هي إحرازه مخدرا بقصد الاستعمال
الشخصي المعاقب عليه بالمادة ٣٦ فلا يجوز توقيع عقوبة المادة ٤٢ عليه بتعطيل
رخصته في إدارة مقهى له .

جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود
المريخى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٣١)

القضية رقم ٢٣٥١ سنة ٨ القضائية

دفاع شرعى . تسليم المحامى بمصروف الاعتداء من المتهم . تبليغ ذلك بأنه كان في حالة دفاع شرعى .
وجوب تحقيق دفاعه بالرد عليه . (المادة ٢١٠ ع ٢١٠ = ٢٤٦)
إذا كان المحامى عن المتهم قد سلم بوقوع الاعتداء منه على المجنى عليه متعللا بأنه
كان في حالة دفاع شرعى ، وتمسك فصلا بذلك ، وطلب البراءة ، فإنه يكون من
واجب المحكمة أن تنقضي تحقيق هذا الدفاع . فإن هي حكمت بإدانة المتهم دون أن
تعرض له فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويتعين نقض حكمها .

(٣٣٢)

القضية رقم ٩ سنة ٩ القضائية

ضرب أنفى إلى موت . تمديد الإصابات . وفاة المبنى عليه من إصابة واحدة . عدم معرفة المحدث لها . اعتبار كل من المتهمين فاعلا أصليا . خطأ . لا يقتض الحكم . سبق إصرار وترصد . مسئولية كل منهم . اتحاق مستفاد من سبق الإصرار .

(المادة ٢٠٠ ع ٢٢٦)

إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن وفاة المبنى عليه لم تكن إلا نتيجة ضربة واحدة من الضربات العديدة التي وقعت عليه ولم يعين الحكم المتهم الذى أحدث تلك الإصابة من بين المتهمين الذين أثبت عليهم ضربه ، فاعتباره كلا منهم فاعلا أصليا فى الضرب الذى أنفى إلى الموت خطأ ، ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم متى كان قد أثبت فى الوقت نفسه أن الاعتداء الذى وقع من المتهمين كان عن مسبق إصرار منهم على ضرب المبنى عليه وترصد لهم ، فإن هذا يقتضى قانونا اعتبار كل واحد منهم مسئولا جنائيا عن فعل الآخر الذى باشر الضرب على أساس اشتراكه معه بالاتحاق المستفاد من سبق الإصرار والمساعدة المستفادة من الترصد ، والعقوبة المقررة قانونا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت واحدة لكل من الشريك والفاعل الأصلي .

(٣٣٣)

القضية رقم ٢١ سنة ٩ القضائية

تروير . تاريخ وقوعه . استخلاصه من وقائع الدعوى وظروفها . موضوع .

إذا استخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وظروفها استخلاصا سائما أن تروير الورقة لم يقع إلا فى تاريخ معين فذلك من حقا الذى لا يجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض .

(٣٣٤)

القضية رقم ٤٦ سنة ٩ القضائية

نقض وإبرام . عاهة مستدعة . عدم الإعتناء إلى مرة محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة . ذكر ذلك في الحكم . مواخذة أحد المتهمين بتهمة العاهة . لا يبرز . متى لا ينقض الحكم ؟ عقوبة مبررة . إذا أدانت المحكمة أحد المتهمين في جنائية طاعة مستديمة وكان المستفاد من حكمها يقتضى عدم تحميل أى منهم المسؤولية عن العاهة لشيوع الفعل الذى نشأت عنه بينهم وعدم معرفة محدثه منهم فإن حكمها يكون متناقضا تناقضا موجبا لنقضه إلا إذا كانت مصلحة المتهم من نقضه متفية لدخول العقوبة التي وقعت عليه في نطاق العقاب المقر في القانون بلخنة الضرب الواجب مؤاخذته عليها .

(٣٣٥)

القضية رقم ٩٠ سنة ٩ القضائية

تقليد المسكوكات . نوع المدين الذى استخدم في عملية التزييف . بياحه . لا يوجب . متى تنعقد هذه الجريمة مينة في الحكم ؟ (المادتان ١٧٠ و ١٧١ ع = ٢٠٢ و ٢٠٣) إنه وإن كان القانون قد فرق في توزيع العقاب الذى حدده لجنائية تزييف المسكوكات تبعا لنوع معدن العملة التي حصل تقليدها إلا أن هذا لا يقتضى سوى أن تكون تلك المسكوكات التي تحصلت عن الجريمة قد عملت تقليدا للنوع الوارد في النص القانوني الذى عوقب الجاني على مقتضاه . أما نوع المعدن الذى استخدم في عملية التزييف فمهما فلا تهم معرفته ، ولا تتأثر به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها . فاذا كان الحكم قد بين أن المسكوكات التي تعامل بها المتهم قد صنعت تقليدا لمسكوكات فضية ، فهذا يكفى في بيان الواقعة الجنائية التي وقع العقاب على مقتضاها . وعدم تعرض الحكم لنوع المعدن الذى صنعت منه هذه المسكوكات لا يؤثر في سلامته ، لأن إدانة المحكوم عليه لا يمكن أن تتأثر باختلاف نوع هذا المعدن .

(٣٣٦)

القضية رقم ٩٩ سنة ٩ القضائية

نية القتل . سلطة محكمة الموضوع في إثبات توافرها . وجود ضحية بين الجاني والجنى عليه . لا يهم .
الآلة المضبوطة .

استخلاص توافر نية القتل لدى الجاني أمر موضوعي ثبت فيه محكمة الموضوع
بلا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض إلا إذا كانت المقتضات التي عولت عليها
في إثبات توافر هذه النية لا تؤدى عقلا إلى ثبوتها . فإذا كانت مؤدية إليه فلا
يطعن في الحكم أنه لم يمين بالتحديث عن دليل معين هو وجود ضحية بين الجاني
والجنى عليه تدعو إلى القتل ، لأن هذا لا يستلزمه إلا بيان الباعث من ارتكاب
الجريمة وهو مها اختلف فلا تأثير له قانونا في بقاءها . كذلك لا يمدى المتهم بالقتل
تمسكه بأن الأداة المضبوطة لا تحدث مثل الإصابة التي وجد أثرها بالجنى عليه ، لأن
ذلك فضلا عن كونه نزاعا موضوعيا فإنه غير متج ما دامت المحكمة قد اقتنعت من
وقائع الدعوى وأدلتها بأنه هو الذي أحدثت الإصابات بالجنى عليه وبأنه أحدثها
بآلة حادة دون أن تقول إن هذه الآلة هي التي ضبطت أثناء التحقيق .

(٣٣٧)

القضية رقم ١٠٣ سنة ٩ القضائية

مركبة بركاء . ركن حمل السلاح . شهادة الجنى عليه وزوجه بأن أحد المتهمين كان يحمل سلاحا .
كفاية في توافرها الركن .
(المادة ٢٧٢ ج = ٣١٥)

يكفى لتوافر ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة أن يثبت للحكمة من
أى عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحا وقت ارتكابه الجريمة .
فإذا أخذت المحكمة بأقوال الجنى عليه وزوجه فيما شهدا به من أن أحد اللصوص
كان يحمل سلاحا وقت الحادثة وأنه هدد أولها باستعماله إذا قاومه فذلك يكفى
للقول بتوافر هذا الظرف ولو لم يضبط هذا السلاح .

على أنه إذا كان الحكم قد أثبت من جهة أخرى وقوع السرقة في الطريق العام من المتهمين، وهم ثلاثة، بطريق الإكراه، ففي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بنقض النظر عن السلاح، وذلك على أساس توافر ظرفين آخرين هما العدد والإكراه .

جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفلاح السيد بك ومحمود المرجوف باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٣٨)

القضية رقم ٢١١٧ سنة ٨ القضائية

(أ) قتل عمد . اقترانه بظروف قانونى مشدد . متهمون . اعتبارهم فاعلين أصليين . الوقائع المذكورة في الحكم تجعلهم شركاء فقط . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليهم . مجزؤا خطأ في الوصف القانونى لفعل الجناى الذى وقع منهم . لا يكتفى لنقض الحكم .
(ب) قتل عمد . اقترانه بظرف قانونى مشدد . خطأ الحكم في الوصف القانونى لفعل الجناى الثابت قبل التهم . قاعل أصل . معاملته بالمادة ١٧ . عقابه بالأشغال الشاقة المؤبدة . اعتباره الصحيح أنه شريك . طلبه نقض الحكم لخطئه في الوصف . متى يكون له فيه مصلحة ؟ التزهد إلى أقل حد للعقوبة . استهلال المرأة . مناهه . الوقائع لا الوصف القانونى .

١ — إذا كانت الوقائع التى أوردها الحكم بادانة المتهمين في جناية القتل العمد المقترن بظرف من الظروف المشددة التى أوردها القانون لا تؤدى إلى نسبة وفاة المجهنى عليه لفعل جنائى مادى وقع من واحد منهم معين بالذات ، وكانت الإدانة قد بنيت على أساس توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد لئسهم ، فذلك يقتضى قانونا اعتبار كل من المتهمين مجزؤا شريك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة لفاعل أصل مجهول من بينهم . فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعا فاعلين أصليين في هذه الجناية فانه يكون قد أخطأ في هذا الاعتبار . ولكن إذا كان هذا الحكم مع ذلك لم يقض على المتهمين إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهى العقوبة المقررة لجناية الاشتراك في القتل التى قارفوها فعلا والى كان يجب توقيع العقوبة

على أساسها، فتكون مصلحتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي الذي وقع منهم متفية .

٢ — إن محكمة الموضوع إنما تقدر ظروف الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به . فإذا وصفت المحكمة المتهم في جناية قتل عمد اقترن بظرف قانوني مشدد بأنه فاعل أصلي فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة قانونا لهذه الجناية ، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائي الذي وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجناية المعاقب عليه قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب تقض هذا الحكم بمقولة إن المحكمة ، إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي ارتأته ، وإن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح . ذلك لأن المحكمة كان في وسعها — لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه — أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للمحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي تثبت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني . أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه ففي هذه الحالة — وفي هذه الحالة وحدها — يصح القول بإمكان قيام الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ، وتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قارفها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن بالحكم المطعون فيه قصورا يعيبه ويوجب تقضه . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الدفاع عنهما طلب من المحكمة استبعاد ظرف سبق الإصرار لعدم علاقتهما بزلحة المقول بأن الحادثة ارتكبت للأخذ بثأره ولعدم مصادقة أحد من الشهود أهل المحنى عليه على وجود قرابة بين

زلحة وبينهما ، بل إن الشاهدين الذين سئلا عن سبب القتل وهما جودة أحمد ونعمان حساين نفا وجود أية صلة . لذلك كان واجبا على المحكمة إذ لم تأخذ بهذا الدفاع أن تذكر الوقائع التي اعتمدت عليها في الاستدلال على وجود ظرف سبق الإصرار . أما ما ذكرته من أنها تستتبع الإصرار من سابقة قتل زلحة قريب بعض المتهمين وذى الصلة الوثيقة مع عائلة رفاعى لأنه حاميم كما جاء على لسان الدفاع دون أن تبين درجة هذه القرابة وعلاقة الطاعين بالمتهم المحكوم عليه غيابيا فلا يكتفى . لأن واقعة حماية زلحة للطاعين غير متبعة في إثبات سبق الإصرار لأنها تتناقض مع ما قرره الدفاع من وجود أولاد هم أفوياء لزلحة يأخذون بثأره ، ومن أن عائلة رفاعى لم تأخذ لنفسها ثارا بل كان يأخذ لها زلحة . كذلك لا يكتفى ما فعلته من استخلاص ظرف الترسد من اختفاء الطاعين خلف دكان هناك حاملين الأسلحة ونحروجهما لارتكاب الجريمة حال مرور المجنى عليهما لأن الواقعة حصلت نهارا . ولم تذكر المحكمة موقع هذا المكان وهل طريق الطاعين من مسكنهما يستلزم حتما نحروجهما من خلف هذا الدكان . خصوصا وأن مرور المجنى عليهما كان سابقا ببرهة بسيطة على وقوع الحادثة ، وعدم رؤيتهما للطاعين معناه استحالة حصول الترسد ، وأن حضور الطاعين كان مصادفة دون ترصد .

وحيث إنه يتضح من الحكم المطعون فيه أنه ذكر الأدلة التي استند إليها في ثبوت توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد فقال : (أولا) إن جودة أحمد شهد بأنه رأى المتهمين الثلاثة الأول (أى الطاعن الأول ومتهم آخر يدعى سيد مصطفى والطاعن الثانى) خرجوا إلى عرض الشارع من جوار دكان محمد أحمد وأطلق كل من المتهمين الأول والثانى (الطاعن الأول وسيد مصطفى) عيارا ناريا على حساين يونس فطلب منهما الكف عن ذلك فبادره المتهم الثالث (الطاعن الثانى) وأطلق عليه عيارا ناريا أصابه ، وإن المجنى عليه حساين يونس اعتاد الذهاب يوميا إلى حقله من هذا الطريق الذى كان غثيثا فيه الجانون ، وإن سبب القتل يرجع للضغائن التى بين القتل وفريق المتهمين لأن القتل انهم في قتل زلحة قريب

بعض المتهمين . (وثانياً) إن فاطمة موسى والدة القتيل شهدت بأنهم قتلوا ابنها لنفس السبب الذي ذكره جودة أحمد . (وثالثاً) إن على سيد عمران نائب العمدة شهيد بعلمه بأن سبب القتل يرجع لسبق اتهام القتل في قتل محمد زلحة قريب بعض المتهمين . ثم بنى الحكم على تلك الأدلة ثبوت سبق الإصرار والترصد قاتلاً : " إن المحكمة تستنتج من سابقة قتل زلحة قريب بعض المتهمين ذوى الصلة الوثيقة مع عائلة رفاعى لأنه حاميمهم ، كما جاء على لسان الدفاع ، نية الإصرار عند المتهمين الثلاثة الأول على القتل ، ثم لأنها تستنتج من اختفاتهم خلف دكان هناك حاملين الأسلحة وخروجهم لارتكاب الجريمة حال مرور المحبى عليهما حسانيين يونس وجودة أحمد — تستنتج الترصد لارتكاب الجريمة .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه استخلص توافر ظروف سبق الإصرار والترصد من ثبوت علاقة قرابة بين زلحة وبعض المحكوم عليهم وثبوت علاقة زلحة بالطاعين الأول والثاني من هؤلاء المحكوم عليهم لأنه كان حامى مائليهما اعتماداً على الأدلة التي أوردها والتي تؤدي إلى ما استخلص منها . ولما كان الشهود الذين اعتمد الحكم على أقوالهم في هذا الخصوص قد شهدوا بأن زلحة قريب لاثنتين من المحكوم عليهم ، وكان الطاعنان لا يجادلان بوجه العلمن فيما أثبتته الحكم عنهما من أن زلحة كان حاميمهما فيكون كل ما اعتمد عليه الحكم في صدد ظروف سبق الإصرار والترصد سليماً . أما ما ينهائى الطاعنان على الحكم من أنه قال بوجود قرابة بينهما وبين زلحة فغير صحيح لأن الحكم حين قال بهذه العلاقة إنما قصد قيامها بين زلحة وسيد مصطفى وعطا المتهمين الذين قال عنهما الشهود بالجلسة . وأما ما يزعمانه من أن زلحة أقارب أقوىاء كانوا أقدر على الأخذ بثأره من الطاعنين الذين كانوا من الضعيف بحيث كان زلحة يحميها ، واستنادهما إلى ذلك في القول بأن الحكم إذ قال بأن الطاعنين ارتكبا الجريمة أخذاً بثأر زلحة جاء متناقضاً من جهة ومستنداً إلى واقعة لا تنتج ما رتبته عليهما من جهة أخرى — ما يزعمانه من ذلك فضلاً عن أنه مجادلة

في مسائل موضوعية الغرض منها التشكيك في القوة التدليلية لعناصر الإثبات مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فانه مردود : (أولا) بأن المقدمات التي أوردتها المحكمة تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها منها . (وثانيا) بأن الوقائع التي أثبتتها ليس فيها أى تناقض . ولئن كان الحكم لم يؤل على ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص فان ذلك لا يصلح أن يؤسس عليه القول بوجود تناقض ، لأن إدانة الطاعنين للأسباب التي فصلها الحكم تفيد أن المحكمة لم تأبه لما قاله الدفاع ، ولم تجد فيه ما يثير وجهة نظرها . وأما ما يشير الطاعنان أخيرا بشأن ما أثبتته المحكمة عن ظرف التردد فانه لا يصد أن يكون مجادلة المحكمة الموضوع فيها هو من خصائصها الفصل فيه ، وما دامت هي قد أثبتت توافر ظرف التردد ، حسبا مرفه القانون ، وأوردت الأدلة التي تسوغ ما استخلصته منها ، فلا معقب عليها في ذلك .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها في حكمها المطعون فيه لأنه ثابت أن كلام الطاعن الأول وسيد مصطفى المتهم الغائب أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه حسانين يونس فأصابه أحدهما بالإصابات الميئة بالكشف الطبي فسقط على الأرض وضربه أحد المتهمين الثلاثة بألة صلبة راضة على رأسه وقرر الطبيب الشرعي أن إصابة الرأس حيوية وخطرة ومن شأنها أن تحدث الوفاة ، وأن إصابة العيار الناري شديدة وخطرة ، وأن كلتا الإصابات يمكن أن تحدث الوفاة . ولما كان البت أن مجهولا من بين المتهمين هو الذي ضرب المجنى عليه على رأسه وأثبت الطبيب الشرعي جواز حصول الوفاة بسبب هذه الإصابات وحدها فلا مسئولية على أحد من المتهمين في إحداثها لشروع التهمة بينهم . وعلى أسوأ الفروض لا تكون المسئولية إلا على أساس الشروع في القتل . وكذلك الحال بالنسبة لإصابة العيار الناري فان الطاعن الثاني لم يساهم فيها ماديا ، ومرافقته للأتجرين ووجوده معهما في محل الحادثة ليس دليلا على الاشتراك معهما لعدم علمه بالجريمة التي اتوايا ارتكابها وإنما هو مسئول فقط عما وقع منه

من الشروع في قتل جودة أحمد . فضلا عن ذلك فإن المحكمة اعتبرت المتهمين الثلاثة الطاعنين وآخر - حكم عليه غيابيا - فاعلين أصليين مع أن الطاعن الثاني شريك فقط في الجناية الأولى ، ولهذا أهميته لأن عقوبة الشريك في جناية القتل العمد تختلف عن عقوبة الفاعل الأصلي . ومع أن محكمة الجنايات طبقت المادة ١٧ ع إلا أنها قضت بعقوبة واحدة على الطاعنين ولو كانت اعتبرت الطاعن الثاني شريكا لتغير الموقف .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد الواقعة الجنائية التي أدان الطاعنين من أجلها والتي حصلت بها المحكمة من التحقيقات التي أجريت في الدعوى فقال ^{٢٢} إن المحبى عليه حساين يونس نخرج من منزله قاصدا مزمرته ومعه جودة أحمد الذي قابله في طريقه ، وأثناء سيرهما في الطريق المؤدى إلى مزمرته الأول إذ خرج عليهما المتهمون الثلاثة الأول (وهم الطاعن الأول ومتهم حكم عليه غيابيا اسمه سيد مصطفى والطاعن الثاني) الذين كانوا مختبئين خلف دكان محمد أحمد لعلمهم بأن المحبى عليه حساين يونس سوف يمر بالطريق المجاور لتلك النقطة كمادته للذهاب إلى حقله ، وكان يحمل كل بندقيته . ويجوز مروره أطلق كل من المتهمين الأول والثاني (الطاعن الأول وسيد مصطفى) حيارا ناريا على حساين يونس أصابه أحدهما بالإصابات الميينة بالكشف الطبي الشرعى وكشف الصفة التشريحية فسقط على الأرض فضربه أحدهم بآلة صلبة راضة على رأسه أحدثت به الإصابات الميينة بالكشف الطبي الشرعى والصفة التشريحية ، وكانت تلك الإصابات السبب في وفاته . وأثناء ضرب المحبى عليه حساين يونس بالأعمرة النارية أراد جودة أحمد أن يستغيث فإكان من المتهم الثالث (الطاعن الثاني) إلا أن أطلق عليه عمدا حيارا ناريا قاصدا قتله فأصابه بالإصابات الميينة بالكشف الطبي الشرعى .^{٢٣} وتبين من الكشف الطبي الشرعى والصفة التشريحية على جثة القاتل حساين يونس أنه أصيب بيار نارى ، كما أصيب في رأسه من جسم صلب راض ، وأن وفاته نشأت من التزيف البندرى وكسر الجمجمة من العيار مع إمكان حصول الوفاة من إحدى

الإصابتين أى إصابة العيار أو الإصابة الرضية . وقد خلصت المحكمة من ذلك — وبعد أن أوردت الأدلة التى استندت إليها — إلى القول بأن المتهمين الثلاثة (أى الطاعنين الأول والثانى وسيد مصطفى) مسئولون كفائين أصليين من الجريمتين : قتل حسنين يونس ، والشروع فى قتل جودة أحمد جودة عمداً مع سبق الإصرار والترصد، وأوقعت على كل منهم عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط الذى قالت بوجوده بين الجريمتين ولوقوعهما لفرض واحد، ثم قضت بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس أخذها كلا منهما بالرافة التى اقتضتها ظروف الدعوى ، وذلك عملاً بالمادة ١٧ من هذا القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر الطاعنين فاعلين أصليين فى جناية القتل العمد التى أوقع العقوبة عليهما فيها . ووجه الخطأ فى ذلك أن الوقائع التى أوردتها لا تؤدى إلى نسبة وفاة المجهنى عليه لفعل جنائى مادم وقع من أيهما بالذات — الأمر الذى يقتضى قانوناً اعتبار كل من الطاعنين مجزئ شريك فى القتل بطريق الاتفاق والمساعدة لفاعل أصلى مجهول من بين الثلاثة المتهمين الذين أدانهم فى هذه الجناية على أساس توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد لديهم .

وحيث إنه وإن كان المقاب الذى أوردته القانون لجناية القتل العمد المقرن بأحد الظروف القانونية المشددة يختلف بالنسبة للفاعل الأصلى عنه بالنسبة للشريك ، إذ هو الإعدام للأول والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة للثانى، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعنين إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن الواقعة الجنائية التى قارفاها تجعلهما فاعلين أصليين فى القتل، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضاً لجناية الاشتراك فى القتل التى قارفاها الطاعنان فضلاً عما كان يجب توقيع العقوبة على أساسها — لما كان كل ذلك فقد انتفت مصاحبة الطاعنين فى التمسك بالخطأ الذى وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانونى للفعل الجنائى الذى وقع منهما .

وحيث إنه لا يقلل من النظر المتقدم أن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعين بالرافة وعاملهما فعلا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وأن المحكمة إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها كانت تحت تأثير الوصف الذي رآته وهو أن الواقعة الجنائية التي وقعت من الطاعين على أساس أنهما فاعلين أصليين فيما تكون جنائية عقوبتها الإعدام فترلت إلى الأشغال الشاقة المؤبدة نظرا لظروف الرافعة التي أرتأت وجودها ، وأن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة إذا ما تبين خطأ الأساس الذي بنت عليه تقدير العقوبة - لا يقلل كل ذلك من النظر المتقدم لأن محكمة الموضوع إنما قدرت ظروف الرافعة بالنسبة للواقعة الجنائية التي أثبتتها على الطاعين لا بالنسبة للوصف القانوني الذي أعطته لها ، ورأت أنها تستحق العقوبة التي قضت بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة . وإذا كانت رأت أن هذه الظروف تقتضي التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لفعلت ولا تزلتها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . أما وهي لم تفعل فقد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة بصرف النظر عن وصفها القانوني . ولا يصح في هذه الحالة القول بأن الخطأ في الوصف ربما أثر في رأى المحكمة وهي تقدر العقوبة لأنها لم تنزل إلى الحد الأدنى لها ، أما إذا هي نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمع لها القانون بالتزول إليه ، ففي هذه الحالة وحدها يصدق القول بإمكان قيام الحرج ويقوم الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ويتحقق مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قارفها .

(٣٣٩)

الفضية رقم ٨٨ سنة ٩ القضائية

(١) تحقيق - رجال الضبطية القضائية - الواجبات المفروضة عليهم قانونا في الوقائع التي تبلغ اليهم .
 مباشرتهم هذه الواجبات أثناء قيام النيابة العمومية بالتحقيق . المحاضر التي يمزونها بذلك .
 الاعتماد عليها عند الحكم . جرازه .

(ب) تفتيش مشوب بظلمان . الطعن فيه . صاحب الحق فيه . دليل مستمد من هذا التفتيش .
 الاستشهاد به على الشخص الذي لم يفتش هو أو منزله . متى يصح ؟
 (ج) سرقة باكره . عدة أشخاص . ساهمة كل منهم في عمل من الأعمال المكونة لجريمة .
 اعتبارهم جميعا فاعلين أصليون . (المادة ٢٧١ ع = ٢١٤)

١ - لأنه من الواجبات المفروضة قانونا على رجال الضبطية القضائية وعلى
 مرؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الإيضاحات وأن يحرروا جميع التحريات
 اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يعلمون بها بأية كيفية
 كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع . وقيام
 النيابة العمومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء المأمورين عن القيام
 إلى جانبها بهذه الواجبات في ذات الوقت الذي تباشر فيه عملها . وكل ما في الأمر
 أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بمحضر ترسل
 إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه
 منها . وللحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت
 مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

٢ - لا يجوز الطعن بالظلمان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم
 مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .
 فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من قتش شخصه
 أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوبا بما يطله مادام لم يقدم الطعن في صحته
 ممن وقع التفتيش على شخصه أو في بيته .

٣ - إذا ساهم عدة أشخاص في تنفيذ جريمة سرقة بطريقة توزيع الأعمال
 التي تتكون منها ، فبعضهم استعمل الإكراه على المني عليه وأمسك به حتى تمكن

البعض الآخر من قتل المبروقات والفرار بها، فهذا يجعلهم قانونا مسئولين جميعا باعتبارهم فاعلين أصليين في السرقة على أساس أنها تكوّنت من أكثر من عمل واحد، وأن كلا منهم، مع صلبه بها وبعمل زملائه، قام بتنفيذ عمل فيها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ خطأ يبيحه ويوجب نقضه، لأنه اعتمد في إدانة الطاعنين على دليل باطل قانونا . وفي بيان ذلك يقولون إنه لا يجوز قانونا لضابط البوليس إجراء عمل من أعمال التحقيق وتفتيش المنازل وعمل المضاهاة أثناء مباشرة النيابة التحقيق إلا بأذن منها . ولذلك يكون الإجراء الذي اتخذته ضابط البوليس واستند إليه الحكم من ضبط جزء من القطن المبروق بمنزل نصر محمد سعد الذي قيل بأن أحد المتهمين وضعه فيه، ومن إجراءات مضاهاة هذا القطن على قطن الجني عليهما وإثبات أنه غير مختلف عنه — يكون هذا الإجراء باطلا . وكان يتحتم على المحكمة بعد أن أثار الدفاع أمامها بطلانه أن تستبعد وأن لا تملأه تعليقات وأهية فتقول إن هذا الإجراء ما هو إلا جمع استدلالات وإن أحد المتهمين أقر بصحته وإن شهادة الضابط ومن معه في ذلك عمل تقدير منها .

وحيث إنه من الواجبات المفروضة قانونا على رجال الضبطية القضائية وعلى مرءوسهم أن يستحصلوا على جميع الإيضاحات وأن يحضروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ لإليهم أو التي يعلمون بها بأي كيفية كانت، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع . وقيام النيابة العمومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء المأمورين عن القيام بهذه الواجبات بجانها في ذات الوقت الذي تباشر فيه عملها . وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بمشهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . والمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر

مادامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

وحيث إنه لا يجوز الطعن بالبطان على الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا من شرعت هذه الأوضاع لحماية مصالحهم . فيصح الاستمهاد بالدليل الذى أسفر عنه التفتيش على غير من قتش شخصه أو مسكنه ، ولو كان هذا التفتيش مشوبا بما يطله ما دام لم يقدم الطعن على صحته من الشخص الذى وقع عليه أو فى منزله التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعين وأورد الأدلة التى استند إليها وهى شهادة الجنى عليهما وأقوال وكيل العمدة بحضورهما إليه وتبليغه فى حق الطاعين بأنهم ارتكبوا الحادثة ، وشهادة شيخ الخفراء بأنه تحزى ويبحث عن القطن المسروق فلم أنه وضع فى زراعة ذرة صيفى فبلغ ضابط النقطة وذهبوا إلى هناك فوجدوا آثار قطن بهذه الزراعة وعثروا بعد ذلك على بعض القطن فى منزل نصر محمد ، وشهادة كل من عبد الحميد أفندى توفيق ضابط البوليس وسوى محمد عبد الرحيم وعليه السيد داود حسكرى بوليس بما يتضمن أنهم بحثوا فى زراعة الذرة المقول عنها فوجدت بها آثار القطن ؛ ثم عثروا على جانب منه فى منزل نصر محمد سعد الذى شهد هو وزوجته بأن سليمان توفيق نايل المتهم الخامس وأتفرقت أحضرا هذا القطن إلى منزلهما فى صباح يوم الحادثة ، وقد أقروا هذا المتهم بأنه هو الذى أحضر هذا القطن إلى المنزل . ثم انتهى الحكم إلى القول بثبوت التهمة على الطاعين من شهادة الجنى عليهما المؤيدة بالإصابات التى وجدت فيهما والمعززة بهروبهما عقب الحادثة ، وبما ظهر أخيرا من أن المتهم الخامس وهو أخو المتهمين الأول والثالث (الطاعين الأول والثالث) قد أخفى بعض القطن المسروق فى صباح يوم الحادثة بمنزل نصر محمد سعد . وبعد ذلك عرض الحكم إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن فقال إن ما أجراه ضابط البوليس ما هو إلا جمع استدلالات فى الحادثة . وهذا من واجبه القيام به . وفضلا عن ذلك فإنه هو ومن كان معه أثناء البحث فى زراعة الذرة قد مثلوا أمام

المحكمة وشهدوا بما رأوه وكانت شهادتهم محل تقدير المحكمة . هذا فضلا عن أن المتهم الخامس وهو غير الطاعنين قد أقرو بصحة ضبط القطن بمنزل نصر محمد سعد واعترف بأنه هو الذى وضعه فيه . ولذلك لا تمول المحكمة على إنكار المتهمين الثلاثة (الطاعنين) ولا تأخذ بدفاعهم .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أنه فضلا عن أن المحكمة لم تستند إلى نتيجة البحث الذى وصل إليه ضابط البوليس بصفة أصلية في إدانة الطاعنين بل ذكرته من باب الاستثناس تأييدا للأدلة الأخرى التى اعتمدت عليها — فضلا عن ذلك فإن محضر التحزى كان معروضا عليها وكان لها قانونا أن تأخذ بما اطمانت إليه منه ، إذ شأنه في ذلك شأن سائر أدلة الدعوى . فاذا كانت قد رأت زيادة في الاطمئنان إلى صدق الدليل المستمد من هذا المحضر أن تسمع أقوال من اشتركوا في البحث الذى تضمنه ، كان عملها أبلغ في محزى الحقيقة وأبعد عن أن يكون محل تريب أو شكاية . أما التفتيش الذى أجراه ضابط البوليس أثناء جمع الاستدلالات بمنزل من وجد القطن المسروق عنده فلا يحق للطاعنين أن ينفردوا بالمناقشة في صحته ما دام لا شأن لهم بهذا المنزل .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ خطأ موجبا لنقضه لأنه اعتبر الطاعنين فاطنين أصليين في السرقة مع أنهم بحسب الثابت به لم يكونوا إلا شركاء لآخرين مجهولين في الجريمة التى وقعت لأن مأموريتهم كانت مجرد إرهاب المجنى عليها ، أما السارقون فهم الذين نقلوا القطن المسروق وأخذوه ، وهؤلاء لم يوفق التحقيق إلى معرفتهم .

وحيث إنه يتضح من الحكم المطعون فيه أنه بين الواقعة الجنائية التى أدان الطاعنين فيها كما حصلت المحكمة من التحقيقات التى أجريت في الدعوى . وهى نتجصل في أنهم مع آخرين ، لم يملوا ، حضروا إلى زراعة المجنى عليها لسرقة القطن وهدمها الطاعنون وضربوها ليلزومها الصمت وعدم الاستغاثة ، حتى تمكن

المجهولون من سرقة الطعن وانصرفوا به ، ومكث الطاعنون ملازمين المحنى عليهما فترة طويلة حتى وثقوا من ابتعاد زملائهم بالمسروق .

وحيث إنه فضلا عن أن لا مصلحة للطاعنين في إثارة الجدل على الصورة الواردة بوجه الطعن لأنه ، مع التسليم بصحة زعمهم ، فإن العقوبة المقررة بالقانون للجريمة التي أدبوا فيها واحدة بالنسبة لكل من الفاعل الأصلي والشريك — فضلا عن ذلك فإن هذا الزعم خاطئ لأن من شأن مساهمة عدة أشخاص في تنفيذ جريمة السرقة بطريقة توزيع الأعمال التي تتكون منها بحيث إن بعضهم يستعمل الإكراه مع المحنى عليه ويسمك به حتى يتمكن البعض الآخر من نقل المسروقات والغوايبها — من شأن هذا قانونا أن يسأل جميع هؤلاء الأشخاص باعتبار أنهم فاعلون أصليون في السرقة على أساس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد وأن كلا منهم مع علمه بها قام بتنفيذ عمل فيها

(٣٤٠)

القضية رقم ١١٣ سنة ٩ القضائية

دفاع شرعي . متى يجب الرد صراحة على المنع بقيام حالة الدفاع الشرعي ؟

إن طلب المتهم معامته على مقتضى قيام حالة من أحوال الدفاع الشرعي عن النفس أو المال لديه يجب — لكي يتعين الرد عليه صراحة في الحكم — أن يكون مصحوبا بتسليمه بوقوع فعل الاعتداء منه على المحنى عليه وإلا عد من قبيل المناقشات الجدلية التي يثيرها الدفاع أثناء المرافعة والتي لا تقتضي ردا صريحا بل يكفي ردا عليها القضاء بإدانة المتهم .

(٣٤١)

القضية رقم ١١٦ سنة ٩ القضائية

(١) دفاع . محام . ترتيب خطة الدفاع . تركها لراى المحامى وتقديره . اكتفاه بطلب الرأفة .

(ب) إثبات . محام . أقواله فى الدفاع . لا يصح الاستنباد بها على المتهم .

١ — إن وجود محام بجانب المتهم فى المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى أن يلتزم المحامى بخطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه بل للمحامى أن يرتب الدفاع كما يراه هو فى مصلحة المتهم . فإذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها أو من قيام أدلة أخرى كان له أن يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة إليه مكتفيا ببيان أوجه الرأفة التى يطلبها له .

٢ — ما دامت خطة الدفاع متروكة لراى المحامى وتقديره وحده ، فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله هو فى إدانة المتهم .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن المحكمة قد أخلت بحق دفاع الطاعن ، وذلك بتجزئة الوقائع إلى جنائية وجنحة ، وفصل أحدهما عن الأخرى ، مما أدى إلى توزيع الأدلة وتوزيع شهادة الشهود توزيعا لا يطابق الواقع — الأمر الذى أدى إلى تسوية حالة الطاعن . ولو عرضت الدعوى بمحذا فيرها على المحكمة لتمكن الدفاع من توضيح مركزه توضيحا قد يؤدى إلى براءته .

وحيث إنه بين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن الدعوى قدمت لمحكمة الجنائيات ضد الطاعن وحده . فإن كان هناك واقعة جنحة مرتبطة بها ورأى الطاعن أن من مصلحته ضمها أو نظرها فله أن يطلب ضمها والمرافعة على أساس الوقائع الثابتة بها . وبالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة يبين أن الطاعن لم يطلب ضم قضية الجنحة ، ولكنه تناول فى دفاعه وقائع الدعوى . وقد عرضت المحكمة لهذا الدفاع وبجته ، كما هو ثابت فى الحكم المطعون فيه ، وأدانت الطاعن وهى على علم بوقائع الجنحة . وإذن فلا محل للقول بمحصول إخلال بحق الدفاع كما يزعم الطاعن .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الطبيب الشرعى قرر ن إصابة المحنى عليه شديدة، وقد لا يكون قادرا بعدها على الكلام، بينما قرر أحد الشهود الذين سموا أمام المحكمة بأنه سأل المحنى عليه عن ضربه فأجاب بأنه الطاعن . وفى هذا تناقض ظاهر بين الكشف الطبى وشهادة الشاهد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يستند فى إدانة الطاعن إلى شهادة هذا الشاهد الذى يشير إليه فى وجه الطعن ولم يدنه على أساس دليل يستمد من أقوال المحنى عليه بعد إصابته فلا أهمية إذن لما شهد به الشاهد المذكور .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن المحامى عن الطاعن خرج عن حدود توكيله أمام محكمة الجنايات بطلبه استعمال الرأفة معه لأن هذا الطلب ليس له مبرر من التحقيقات التى أنكر الطاعن فى جميع أدوارها التهمة المنسوبة إليه . وقد أخذت المحكمة من هذا الطلب دليلا ضد الطاعن .

وحيث إن وجود عام بجانب المتهم فى المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى أن يلتزم المحامى خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه، بل للمحامى أن يرتب الدفاع كما يراه هو فى مصلحة المتهم . فإذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها أو من قيام أدلة أخرى كان له أن يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة إليه مكتفيا ببيان أوجه الرأفة التى يطلبها له . وما دامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله فى إدانة المتهم .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة يتضح أن المحامى عن الطاعن بعد أن طلب البراءة لموكله على أساس عدم ثبوت التهمة قبله سلم بمحصل الواقعة منه وقال لا بد من أن عاملا لم يثبتته التحقيق دفعه إلى ذلك، وطلب الرأفة من باب الاحتياط .

وحيث إنه ثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة عندما أخذت فى التدليل على إدانة الطاعن اعتمدت على أدلة أربعة ليس منها الطلب الاحتياطى الخاص بالرأفة الذى قدمه المحامى . أما ما ذكره الحكم بعد ذلك من أن الدفاع عن المتهم

(الطاعن) يكاد يسلم بصحة التهمة المسندة إليه ، فقد ذكره وهو يتحدث عن الرد على ما طلبه الدفاع من طلب استعمال الرأفة ، ولم يكن للاستناد عليه كدليل في إدانة الطاعن . ويبين من ذلك كله أن المحامي إذ طلب الرأفة لموكله لم يخرج عن الحق المخفول له قانونا في الدفاع عن موكله . كما أن الحكم قد خلا مما يعيبه إذ لم يؤسس إدانة الطاعن على شيء مما جاء في دفاع المحامي عنه .

وحيث إن ملخص الوجه الرابع والأخير من أوجه الطعن هو أن الحكم خال من إثبات نية القتل لدى الطاعن ، أما مرد المحكمة للوقائع فلا يغني عن التدليل على هذه النية .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه غير صحيح فقد عني الحكم ببيان توافر نية القتل لدى الطاعن ودلل عليه بقوله " إن المتهم (الطاعن) أطلق عليه (أى المجنى عليه) عيارا من بندقيته غيلة وغدرا صوبه نحو صدره وبطنه مما يقطع بتوافر نية القتل لديه " . وهذا الذى ذكره الحكم يؤدى لتوافر نية القتل لدى الطاعن خلافا لما يزعمه .

جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٩

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوش باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٤٢)

الفضية رقم ٣٦١ سنة ٩ القضاية

- (أ) دعوى مباشرة . رفضها . إرسال أوراقها إلى النيابة . حكمته . عدم إجرائه . نتيجته .
(المادة ٥٢ تحقيق) لا تأثير له على صحة رفع الدعوى .
(ب) تأجيل . إعلان المتهم جلسته في المبدأ القانونى . طلب التأجيل . رفضه . سلطة المحكمة في ذلك .

١ — إن القانون إذ أوجب في المادة ٥٢ تحقيق الجنايات أن يرسل المدعى المدنى إلى النيابة العمومية أوراق الدعوى التي يرفضها مباشرة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام ، فقد قصد بذلك تحقيق مصلحة للنيابة وحدها لتتمكن من الاستعداد

في الدعوى . وإذن فلا يجوز للحكم عليه أن يعترض على محكمة الموضوع بعدم استيفاء هذا الإجراء ويتحدى به لدى محكمة النقض ؛ بل أن هذا الاعتراض ، حتى لو أبدى من النيابة صاحبة المصلحة في التمسك به ، فإن الأخذ به لا يؤثر في صحة رفع الدعوى ولا يترتب عليه سوى تأجيل نظرها للاستعداد .

٢ - للمحكمة الحق في رفض طلبات التأجيل كلما رأت أن الفرض منه إنما هو عرقلة سير الدعوى . وليس للتمم أن يعترض على قرارها في هذا الشأن ما دام إعلانه بالحضور قد حصل في الميعاد القانوني .

(٣٤٣)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٩ القضائية

تزوير . عقد زواج . السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج . التزوير فيها . ركن العلم . وجوب توافره .
(المادة ١/٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ = ٢٢٧ ع)
إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ (٢٢٧ من قانون المقوبات الحال) تقضى بمعاينة كل من أبدى أمام السلطة المختصة ، بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج ، أقوالا يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر أو قدم أوراقا كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق . فإذا كان كل ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وما جاء في أسبابه ليس فيهما ما يكفي بيانا لثبوت علم المتهم (الزوج) بعدم صحة ما جاء في الشهادة الطيبة وفي الأقوال التي أبديت للأذن ، في صدد سن الزوجة ، بل كان كل ما جاء بالحكم يبيانه في هذا الصدد هو أن والد الزوجة عرض بنتا غير ابنته على الطبيب لتقدير سنهادون أن يعنى بيان علم الزوج بذلك أو بحقيقة سن الزوجة ، فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور لعدم تحذره عن توفر ركن العلم لدى الزوج بعدم صحة ما احتوت عليه الشهادة الطيبة أو الأقوال التي أبديت للأذن ، وهذا القصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(٣٤٤)

القضية رقم ٣٦٧ سنة ٩ القضائية

مشهود . إنذار الاشتباه . مخالفة مقتضا . المراقبة الخاصة . تحديد مدتها . رقت بدايتها .
 - روجوبه . (المادة ٩ من قانون المشتريين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

يجب على القاضى - بحسب الأصل - أن يحدد فى الحكم الذى يصدره
 مدة كل عقوبة يوقعها مالم يقض القانون بترك تحديد مدة العقوبة لسلطة أخرى
 على مقتضى الأوضاع والحدود التى رسمها . والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص
 بالمشتريين والمشتبه فيهم خلو من أى نص يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة
 الخاصة التى فرضها بالمادة التاسعة منه غير محددة المدى وأن يترك تحديدها لسلطة
 أخرى ، بل المستفاد من مجموع نصوصه أنها هى بيننا المراقبة التى تحدث عنها
 بالفقرة الأخيرة من المادة الرابعة وقال إنها تعد ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق
 بتطبيق أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنائيات ، وإن مكان تنفيذها على المحكوم
 عليه يمين بقرار من وزير الداخلية ، وإن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ، ومن ثم
 تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة ، شأنها فى ذلك شأن عقوبة الحبس ، ووجب
 بالتالى أن يحدد الحكم الذى يقضى بها مقدار مدتها فى الحدود القانونية ، وأن يمين ،
 وفقاً لادة ٢٤ من القانون السالف الذكر ، اليوم الذى يبدأ تنفيذها منه . فالحكم
 الذى يقضى بوضع المتهم تحت المراقبة الخاصة المتصوص عليها فى القانون المذكور
 بغير أن يحدد مدة هذه المراقبة ، ولا اليوم الذى يبدأ فيه تنفيذها ، يكون مخالفاً
 للقانون ، ولحكمه النقض تصحيحه بتحديد مدة المراقبة الخاصة وتعيين اليوم الذى
 تبدأ فيه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العمومية أن محكمة الجنائيات
 إذ قضت على المتهم فى جريمة مخالفته مقتضى إنذار الاشتباه الصادر إليه من البوليس
 بوضعه تحت المراقبة الخاصة من غير أن يحدد مدتها ولا الوقت الذى تبدأ فيه ،

قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيب حكمها ويستوجب قبول الطعن لتطبيق محكمة النقض والإبرام القانون على الوجه الصحيح .

وحيث إنه يجب على القاضى ، بحسب الأصل ، أن يحدّد فى الحكم الذى يصدره مدّة كل عقوبة يوقعها مالم يقض القانون بترك تحديد مدّة العقوبة لسلطة أخرى على مقتضى الأوضاع والحدود التى يرسمها .

وحيث إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، انخلص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، خلو من أى نص يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة ، التى فرضها المادة التاسعة منه ، غير محدّدة المدى ، وأن يترك تحديدّها لسلطة أخرى ، بل إن المستفاد من مجموع نصوصه أنها هى بعينها المراقبة التى تحدّث عنها بالفقرة الأخيرة من المادة الرابعة ، وقال إنها تعدّ مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنابات ، وإن مكان تنفيذها على المحكوم عليه . يعين بقرار من وزير الداخلية ، وإن مدّتها لا تزيد على ثلاث سنوات . ومن ثم تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة ، شأنها فى ذلك شأن عقوبة الحبس . ووجب بالتالى أن يحدّد الحكم الذى يقضى بها مقدار مدّتها فى الحدود القانونية ، وأن يعين وفقا لبادة ٢٤ من القانون السالف الذكر ، اليوم الذى يبدأ تنفيذها منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استظهر الواقعة الجنائية التى حصلت بها المحكمة وأذانت الطاعن فيها وهى تكوّن جريمة السرقة ، وجريمة عدم سلوك الطاعن سلوكا مستقيما رغم سبق إنذاره مشبّوها بارتكابه السرقة المذكورة ، ثم طبق عليه المادتين ١٧٣/١-٢ و٤٩/٣ من قانون العقوبات والمواد ٢ و٩ و١٠ و١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، وقضى عليه بالحبس مع الشغل وقدّر مدّته بستة شهور وبوضعه تحت المراقبة الخاصة المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٤ السالف الذكر . غير أن يحدّد مدّة هذه المراقبة ولا اليوم الذى يبدأ فيه تنفيذها مخالفا فى ذلك . ما يقضى به القانون على الأساس المتقدم بيانه .

وحيث إن هذه المحكمة في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها القانوني ، تحدد مدة المراقبة الخاصة التي تستوجبها جريمة مخالفة المتهم لموجب الإنذار الصادر إليه من البوليس والتي أثبتنا عليه الحكم المطعون فيه بستة شهور تبدأ من يوم الإفراج عنه من عقوبة الحبس المقضى بها عليه .

جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩

برئاسة معاذ مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الزبيدي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٤٥)

القضية رقم ٥٨ سنة ٩ القضائية

تزوير في أوراق رسمية . كشف الأشخاص الواجب تشغيلهم تنفيذا لأوامر محكوم بها عليهم .
مندوب التشغيل . اختصاصه بإثبات حضور هؤلاء الأشخاص وعدم حضورهم . قيد واقعة مذكورة في هذه
الكشوف . تزوير معاقب عليه . (المادة ١٨١ ع = ٢١٣)

الأنموذج رقم ٤٤ وزارة الداخلية الخصاص بيان أسماء الأشخاص الواجب تشغيلهم
تنفيذا لأوامر محكوم بها عليهم هو من الأوراق الرسمية التي من شأن كل تغيير فيها
الضرر بالمصلحة العامة . ومندوب التشغيل الذي يمهّد إليه بتشغيل هؤلاء الأشخاص
هو بمحكم وظيفته مختص بإثبات حضورهم أو انقطاعهم في هذا الأنموذج . فإذا
تقدم إليه شخص متسماً باسم أخيه المحكوم عليه بالفراغة للتنفيذ عليه بدله بالتشغيل
عنها وتم له مقصده فانه يكون قد ارتكب جنائية تزوير في ورقة رسمية .

(٣٤٦)

القضية رقم ٨١ سنة ٩ القضائية

تمريض . تأسيس طلبه على فعل جنائي (اختلاس) . القضاء به بناء على سبب آخر مدني .
لا يجوز . (المادة ٦ ع)

إذا أسس المدعي بالحق المدني دعوى التمريض الذي يطالب به على أن
خصمه ارتكب فعل اختلاس إضرارا به فقضى له الحكم بالتمريض ، ولكن بناء

على سبب آخر لا يمت بصلة إلى هذا الفعل، كان الحكم معيباً إذ يتعين القضاء برفض طلب التعويض المبني على الفعل المعين الذي طرح على المحكمة متى كان المدعى لا يستحق تعويضاً عنه ، وما هذا ذلك من وجوه النزاع المدني بين المدعى عليه والمدعى بالقضاء الجنائي يجب أن يكون بمنزل عنه تفادياً من التطرق إلى البحث في مسائل مدنية ضئيلة .

(٣٤٧)

القضية رقم ٣٨٠ سنة ٩ القضائية

إضراب . متى تحقق جريمة التوقف عن العمل ؟

(المادة ٢١٧ المكررة - قانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٣ = ٢٧٤)

إنه وإن كان يشترط لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات أن يكون المستخدمون والأجراء التابعون لمصلحة من المصالح الميمنة في المادة المذكورة قد توقفوا فعلاً عن العمل كلهم معاً أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة، إلا أن رفع الدعوى العمومية على واحد من هؤلاء لا يستلزم رفعها على الباقي ممن توقفوا معه عن العمل، كما أن معاقبة واحد منهم لا تستلزم وجود اتفاق أو تأمر سابق يثبته وبين زملائه في الإضراب، إذ يكفي قانوناً مع توافر باقي أركان الجريمة أن يثبت حصول التوقف عن العمل من كل عمال المصلحة أو من جماعات منهم بما يعرقل سير العمل فيها .

الحكمة

وحيث إن الطاعن ينشئ على الحكم المطعون فيه أنه أدانته في واقعة التحريض على الإضراب مع أن القانون لا يعاقب على هذه الواقعة لأنه ثابت في بلاغ الدعوى وفي أقوال وكيل النيابة أن هناك إضراباً قام بين العمال دون أية إشارة لوجود محرض . وثابت كذلك من أقوال الشهود الذين اعتمدت المحكمة عليهم أن ما نسب إلى الطاعن بفرض صحته إنما وقع منه أثناء الإضراب لا قبله . وقد فسر الطاعن مسألة إطلاق

الصفارة تفسيراً معقولا أيده فيه الخواجه ألبير، وهو أنه أراد تهدئة الحالة بين العمال إذ لا معنى لإطلاق الصفارة إنيانا بوقف العمل في حين أن العمل كان موقوفا فعلا. أما استنتاج المحكمة التحريض من كون الطاعن رئيسا للنقابة فلا يتفق والظروف الآتف ذكرها . فضلا عن ذلك فقد قالت المحكمة إن مجلس النقابة انعقد وقدر الإضراب سرا. وهذا القول لا مقدمات له . ويماق الطاعن على ذلك بأن التحريض المنسوب له كان لاحقا للإضراب لا سابقا عليه، وإذن فلا عقاب عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن بعصفته من الأجراء التابعين لشركة القتال أنه في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٣٨ قارف الثلاث الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من قانون العقوبات وهي (١) التوقف عن العمل بدون إخطار سابق و (٢) تحريض غيره من العمال على التوقف عن العمل (٣) اعتدائه على حرية الغير في العمل باستعمال وسائل غير مشروعة . ووقع الحكم عليه عقوبة واحدة وهي المقررة لأشدة هذه الجرائم وفقا لسنة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك للارتباط بينها . وذكر في صدد تهمة جريمة التحريض أن المتهم (الطاعن) حرض عمال شركة القتال الغير المثبتين على الإضراب قبل إخطار الشركة والمحافظة، واستعمل وسائل إكراه بأن تقدم شاهرا مسدسه مهددا به المسيو فيلوريا شيفر رئيس العمال بالشركة عند محاول منعه من إطلاق الصفارة التي هي إيدان بإيقاف العمل، وطلب إلى المسيو جاك ألبير رئيس قسم الكهرباء بالشركة إخراج العمال غير المثبتين وإيقاف التيار الكهربائي لإيقاف حركة العمل ، وأن هذه التهمة ثابتة على المتهم ثبوتا تاما من التحقيق وما بسطه حكم محكمة أول درجة في أسبابه . اللهم إلا واقعة إشهار المسدس فما دام لم يثبت أن المتهم كان يحمل مسدسا فلا محل للقول بأنه تقدم شاهرا مسدسه، ولكن محاولة المتهم إيقاف العمل بإطلاق الصفارة ثابتة عليه من إقراره وإن كان هو يعلل ذلك بالعمل على منع ازدياد حركة الاستياء من العمال المضربين خشية اعتدائهم، ولم يثبت من التحقيق أن أحدا كان يعتدى أو شرع في الاعتداء. وشهادة جاك ألبير وجان استيفابولس صريحة دالة على أن قبضد المتهم

إنما هو إيقاف حركة العمل ودفع العمال غير المشتهين إلى الإضراب . وقد ذكر حكم محكمة أول درجة الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فيما يختص بجرية التحريض هذه أنها ثابتة على الطاعن " (أولا) من اعترافه في التحقيقات بأنه رئيس نقابة عمال التاشيرون . وقد أمضى بهذه الصفة الإخطار المؤرخ في ٤ مارس سنة ١٩٣٨ هو وباقي أعضاء مجلس النقابة ، ومن غير المعقول أن يتوقف العمال جميعا عن العمل يوم ٥ يولييه سنة ١٩٣٨ دون أن تكون النية مبيتة على حصول هذا الإضراب بناء على تقرير خفي لمجلس النقابة . والمتهم (الطاعن) بصفته رئيسا للنقابة وأحد أعضائها يكون محرضا على الإضراب . (وثانيا) ما تزره الشاهد الثاني مسيو فلوريا شيفر من أن المتهم توجه نحو الصفارة هو وآخرون معه وبعد أن هددوا عاملها أذن لهم باطلاقها خشية حصول هياج بين العمال فأطلقت في غير أوقاتها المعتادة . وغرض المتهم من هذا ظاهر وهو تحريض باقي العمال الذين ظلوا يعملون في ورشهم وإشعارهم بوجود حالة خطر لأجل أن يتوقفوا عن العمل ويشتبكوا مع الباقين في ذلك . (وثالثا) ما تزره الشاهد الثالث وهو مسيو جاك ألبير من أن المتهم تقدم إليه أثناء الإضراب وطلب منه قطع التيار الخاص بجميع ورش الشركة والمخازن ومنها تيار النور الخاص بمدينة بورفواد ففعل واستمر هذا التيار مقطوعا حتى الساعة الرابعة بعد الظهر . وغرض المتهم من ذلك ظاهر أيضا إذ معنى قطع التيار هو إيقاف دولاب العمل في جميع ورش الشركة وتحريض من كانوا يعملون فيها على الإضراب أيضا . وما شهد به أحد شهود الإثبات أمام المحكمة من أنه توجه إلى العمال أثناء اجتماعهم ونصحهم بالتروى والخلود إلى السكنية ، فما كان من المتهم إلا أن تصدى له وأمر العمال بأن لا يستمعوا إلى نصائح الشاهد وأن يقاوموا حتى النهاية " .

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن أنه حرض العمال على التوقف عن العمل فتوقفوا عنه فعلا ، واستند إلى ما أثبتته المحكمة من مركز الطاعن بين العمال ونفوذه عليهم وقياهم بقيادة حركة إضراب

سابق ، ومن مسلكه أثناء التوقف عن العمل من محاولته التأثير في العمال الغير المتوقفين عن العمل لينضموا إلى زملائهم ويتأزروا معهم في الإضراب ، وبث الدعوة في العمال كي لا يستمعوا إلى من كان ينصحهم بالعودة إلى عملهم . ولا تريب على الحكم إذا ما استخلص من كل ذلك أن توقف العمال عن العمل لا بد قد حصل بناء على تحريض الطاعن ما دامت المقدمات التي حصل منها هذه النتيجة تصلح أساسا لما بقي عليها .

وحيث إنه متى تقدر ذلك يكون وجه الطعن على غير أساس لأن الحكم أثبت أن توقف العمال عن العمل إنما وقع بناء على تحريض من الطاعن ، وأورد الأدلة التي تسوغ ذلك ، فلا يحق للطاعن أن يثير الجدل أمام محكمة النقض في شأن من خصائص محكمة الموضوع وهو كفاية هذه الأدلة ، ولأن الحكم إذ عرض إلى مسلك الطاعن أثناء الإضراب وأخذ منه دليلا عليه إنما قصد أن الطاعن كان يحاول تحريض من لم يتوقف عن العمل من العمال على مجارة زملائهم وأن زمانته للحركة والحض على عدم العودة إلى العمل يفيد اتصال الطاعن ببذء حركة التوقف عن العمل التي كان يعمل على استقرارها . فلا يصح إذن القول بأن الوقائع التي استند إليها الحكم ترمي إلى أن الإضراب لم يكن بفعل الطاعن ولا شأن له في حصوله .

وحيث إن الطاعن ينشئ أيضا على الحكم أنه أدانته في جريمة التوقف عن العمل مع أن القانون لا يعاقب على هذه الواقعة التي حصلت لها المحكمة وأثبتتها في حكمها المطعون فيه . لأن جريمة الإضراب المنصوص عليها بالمادة ٣٧٤ من قانون العقوبات تستلزم حتما اتفاق أشخاص مديدين على ارتكابها ، فإذا انعدم هذا الاتفاق فلا يسأل كل إلا عن عمله وحده . وفي هذه القضية اتهم الطاعن وحده بالتوقف فلا تجوز معاقبته . ولما أدركت النيابة هذا النقص عدلت الوصف بأن قالت إن المتهم توقف وآخريه عن العمل . وعلى أساس ذلك سارت محكمة أول درجة ، ولكن المحكمة الاستئنافية عادت إلى الوصف الأول قبل التعديل . ولذلك فإن الوقائع المنسوبة إلى الطاعن — لو صححت — لا تعاقب عليها مادامت المحكمة الاستئنافية

نسبت التوقف إلى الطاعن وحده ، ويزيد الطاعن على ذلك أنه امتناع أحد العمال بقاءً عن العمل واقتداء غيره به لا يدخل تحت نص المادة ٣٧٤ المذكورة ما دام هذا الامتناع لم يكن مبيتاً ولم تسبقه مقدمات ، ولم يرد على لسان أحد من الشهود أن الطاعن حرض على الإضراب قبل وقوعه ، بل ثبت بالعكس أن الطاعن إنما طالب وقف التيار الكهربائي وإطلاق للصفارة لتهديم العمال كما قرر الخواجه جاك أليير ، وحيث إنه وإن كان يشترط لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات أن يكون المستخدمون والأجراء التابعون لمصلحة من المصالح الميئنة في المادة المذكورة قد توقفوا فعلاً عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية تعطل معها سير العمل في تلك المصلحة ، إلا أن معاقبة واحد من هؤلاء لا تستلزم قانوناً معاقبة الباقين ممن توقفوا عن العمل . كما أنها لا تستلزم ثبوت اتفاق أو تأمر سابق بينهم . ويكفي مع توافر باقي أركان الجريمة أن يثبت حصول التوقف عن العمل من كل عمال المصلحة أو من جماعات منهم بما يعرقل سير العمل فيها .

وحيث إنه فضلاً عن أن الطاعن لا يحنى فائدة من وراء المناقشة التي يثيرها في هذا الوجه لأن الحكم لم يقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي ينازع في توافر أركانها ، بل وقع العقوبة عن جريمة التحريض على التوقف عن العمل باعتبارها أشد عقوبات الجرائم التي أثبت وقوعها منه — فضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه أثبت عليه أنه بصفته من الأجراء التابعين لشركة فبال سويس توقف عن العمل قبل إخطار الشركة والمحافظة كتابة بأسباب التوقف وبأسماء العمال الذين ينوون التوقف ، كما أثبت بأخذه بأسباب حكم محكمة أول درجة عن جريمة التحريض أن التوقف لم يكن من الطاعن وحده بل كان من العمال جميعهم . وكان هذا كافياً لبيان الواقعة وتوافرها عن الجريمة التي أدان فيها الطاعن . فإذا ما أضيف إليه ما جاء في الحكم من أن النية كانت مبيتة على الإضراب من مجلس النقابة الذي يرأسه الطاعن وجب القول بأن كل ما أخذه الطاعن على الحكم لا أساس له .

وحيث إن محصل باقى أوجه الطعن أن الوقائع موضوع التهمة الأخيرة ليس فيها إذا صحت تهديد للعالم، بل هى تحريض على استقرار الإضراب وداخلته فى التهمة الثانية، أى تهمة التحريض، وقد بدأت تهمة التهديد هذه مع تهمة إحراز السلاح واستعماله . وعلى الرغم من أن تهمة الاستعمال قد سقطت بحكم البراءة بشأنها، فإن الثبابة استمرت على التمسك بتهمة التهديد مع أنه من غير المعقول أن الطاعن يستطيع وهو أعزل أن يبتدئ حوالى أربعمائة عامل، وبهذا تكون وسائل القوة والإرهاب غير متوافرة فى الدعوى خلافا لما يقول به الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه ذكر بشأن الجرمية التى يتحدث الطاعن عنها فى هذا الوجه أن "التهمة الرابعة وهى استعمال (الطاعن) وسائل القوة والتهديد لتنفيذ غرضه والاعتداء على حق الغير فى العمل بأن وقف شاهرا مسدسه فى الواقع على مناقشة . فانه مع تفى وجود مسدس مع المتهم لا يمكن القول بأنه كان واقفا مشهرا مسدسه، وإنما الأعمال التى ذكرت من قبل، وعمله على إطلاق الصفارة بإيقاف العمل، ثم حمله العالم المختصين على قطع التيار الكهربائى عن الورش، هى أعمال تدخل فى عبارة الأعمال غير المشروعة التى يراد منها الاعتداء على حرية الغير فى العمل، كما هو منصوص عنه فى المادة ٣٧٥ / ١ من قانون العقوبات".

وحيث إن فى هذا الذى ذكره الحكم ما يدل على أنه لم يؤخذ الطاعن على واقعة لإشهار المسدس أو التهديد، وإنما اعتبر واقعى إطلاق الصفارة وقطع التيار الكهربائى اللتين أتيهما عليه من التناير الغير المشروعة التى ارتكبت للاعتداء على حق الغير فى العمل مما يدخل تحت نص المادة ٣٧٥ عقوبات . ومتى تقرر ذلك وكان هذا التطبيق صحيحا يكون ما تضمنه وجه الطعن على غير أساس . على أن إدماج المحكمة لهاتين الواقعتين فى جريمة التحريض التى اكتفت بتوقيع العقوبة المقررة لها على الطاعن يعجل بما يشيهر الطاعن فى وجه العلن صدى الجلودى مادام الحكم قد جاء سليا فيما يختص بالجريمة التى أوقع العقوبة المقررة لها كما تقدم القول.

(٣٤٨)

القضية رقم ٣٨٥ سنة ٩ القضائية

وصف التهمة . تغييره بدون لقت الدفاع . شرط جوازه . محكمة الجنايات . محاكم الجنيح . الأفعال
 المنسوبة لهم . رفع الدعوى باحبارها مكتوبة بجرية مرة . وصف المحكمة لما بأنها إخفاء . عدم لقت
 الدفاع إلى ذلك . جوازه . (المادة ٣٣ و ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

١ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات
 أجازت لمحكمة الجنايات أن تفسر في الحكم الذي تصدره بالعقوبة وصف الأفعال
 المبينة في أمر الإحالة بغير سبق تعديل في التهمة بشرط مراعاة الحدود الواردة
 في المادة ٣٣ من القانون المذكور، وبشرط ألا تحكم بعقوبة أشد من المنصوص
 عليها في القانون للجرية الموجهة على المتهم في أمر الإحالة . ونصت المادة ٣٣
 المذكورة على أنه عند وجود الشك في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم فإن كافة
 الجرائم التي يمكن ترتبها على هذه الأفعال يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة
 واحد، كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة . ومؤدى ذلك أنه يجوز قانوناً للمحكمة
 عند الحكم بالعقوبة أن تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم - دون أن تلتفت
 نظراً للدفاع - بأن تعطى لهذه الأفعال الوصف القانوني الذي يجب أن ينطبق
 عليها ما دامت هذه الأفعال تحتل الوصف الذي رفعت به الدعوى والوصف
 الذي أعطته لها المحكمة بحيث كان يجوز وصفها وقت رفع الدعوى العمومية بهذين
 الوصفين، وما دامت المحكمة لا تخرج عن الوقائع التي أسس عليها رفع الدعوى وتتأولها
 الدفاع أثناء المحاكمة . وذلك بشرط ألا تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها
 في القانون للجرية الموجهة على المتهم في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور
 أمام المحكمة .

٢ - إنه وإن كان نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات جاء
 قاصراً على تحويل محكمة الجنايات حق تطبيق الأحكام الواردة بها، فإن ذلك لا يمنع
 المحاكم الجنائية الأخرى من تطبيق تلك الأحكام لأنها جاءت مقررة لقواعد عامة

في إجراءات المحاكمة الجنائية . فإذا كانت الأفعال التي اتخفتها النيابة أساسا لرفع الدعوى على المتهم واعتبرتها مكونة لجريمة السرقة وهي مساوئته في ردّ المواشى المسروقة، وردّه إياها فعلا مقابل جعل أخذه من صاحبها ، وكانت هذه الأفعال هي التي تناولها الدفاع بالمناقشة في مرافقته بجلسات المحاكمة والتي اعتبرتها المحكمة الاستئنافية مكونة لجريمة إخفاء المواشى المسروقة التي أدانت المتهم فيها، قالت المحكمة إذ عدّت الوصف ، ملقمة حدود الأفعال والوقائع التي رفعت بها الدعوى والتي كانت مطروحة على بساط البحث أثناء المحاكمة ، لا تكون قد أخطأت في شيء إذ هي ليست ملازمة قانونا بلغت الدفاع إلى التعديل الذي أجرته ما دامت لم توقع عقوبة أشدّ من العقوبة المقررة للجريمة الواردة في الوصف الأول الذي أعلن به المتهم .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعنين بأصدارها الحكم المطعون فيه . وفي بيان ذلك يقولان إن التهمة التي طلبت محاكمتها عنها كانت سرقة المواشى وحكمت محكمة أول درجة لها بالبراءة منها ولكن محكمة الدرجة الثانية قضت باعتبار ما وقع منهما إخفاء لمواشى مسروقة دون أن تطلب ذلك منها النيابة العمومية وبغير أن تلقت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وتوجهه إليه ولو على سبيل الاحتمال حتى كان يسمعها كلمته عن هذه التهمة الجديدة المنطبقة على نص قانوني غير الذي رفعت به الدعوى وحصلت المرافعة على أساسه .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أجازت لمحكمة الجنايات أن تغير في الحكم الذي تصدره بالعقوبة وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بغير سبق تعديل في التهمة بشرط مراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ من القانون المذكور، وبشرط أن لا تحكم بعقوبة أشدّ من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة . ونصت المادة ٣٣ المذكورة على أنه عند وجود الشك في وصف الأفعال المستندة إلى المتهم فإن كافة

الجرائم التي يمكن ترتيبها على هذه الأفعال يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر بإحالة واحد، كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة . ومؤدى ذلك أنه يجوز قانونا للحكمة عند الحكم بالعقوبة أن تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم — بغیر أن تلفت نظر الدفاع — بأن تعطى لهذه الأفعال الوصف القانوني الذي يجب أن ينطبق عليها ما دامت هذه الأفعال تحتل الوصف الذي رفعت به الدعوى والوصف الذي أعطته المحكمة بحيث كان يجوز وصفها وقت رفع الدعوى العمومية بهذين الوصفين ، وما دامت المحكمة لا تخرج عن الوقائع التي أسس عليها رفع الدعوى وتناولها الدفاع أثناء المحاكمة ، وذلك بشرط أن لا تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة ، ومن حيث إنه وإن كان نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المذكورة جاء قاصرا على تحويل محكمة الجنايات حق تطبيق الأحكام الواردة بها إلا أن ذلك لا يمنع المحاكم الجنائية الأخرى من تطبيق تلك الأحكام لأنها جاءت مقررة لقواعد عامة في إجراءات المحاكمة الجنائية .

وحيث إن الثابت في الحكم الابتدائي أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين . وثالث يدعى رزق على النحاس بأنهم في ليلة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ بكفر سعد سرقوا جاموسة مملوكة لإبراهيم موسى مزاج من مسكنه ، وطلبت النيابة عقابهم بالمادة ١/٢٧٤ — ٢ — ٥ من قانون العقوبات ، والمحكمة قضت للتهمين بالبراءة قائلة إنه لم يشهد أحد برؤيتهم يرتكبون السرقة أو بوجود المواشي المسروقة في حيازتهم ، وإن أدلة الاتهام مبنية على أقوال الجني عليه والشاهد عبد الفتاح محمد خلف وهي محل شك لتناقضها واضطرابها . وبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعنين طلب البراءة مرددا ما قاله أمام محكمة أول درجة من أن المنسوب لما هو رد المواشي مقابل الحصول على حلاول ، وتناول مناقشة أقوال الجني عليه وعبد الفتاح محمد خلف في هذا الصدد مشيرا إلى وجود تناقض وخلاف فيها . ويتضح من الاطلاع على الحكم الاستئنافية المطعون فيه أنه بحث أدلة الدعوى

وناقش أقوال المجنى عليه وعبد الفتاح خلف في شأن ردّ المواشى ودفع الحلوان للطاعين وقال إنه يأخذ بها ، وأدان الطاعين في جريمة إخفاء المواشى المسروقة طبقا لسنة ٣٧٩ من قانون العقوبات قائلا : "إن مساومة المتهمين الأولين (الطاعين) تلجئني عليه في ردّ المواشى المسروقة مقابل حلوان ، وإيداع هذا الحلوان عند المتهم الثالث (رزق علي النحاس) حتى تردّ هذه المواشى ، وانفاق المتهمين المذكورين على ميعاد ، وردّها في هذا الميعاد — كل ذلك دليل على أن هذه المواشى كانت بعد سرقتها تحت يد المتهمين المذكورين . وهذا ما يترتب عليه عقابهما باعتبارهما مخفيين لها مع علمهما بسرقتها " .

وحيث إنه يظهر مما تقدّم أن الأفعال التي نسب وقوعها من الطاعين وهي المساومة في ردّ المواشى المسروقة وردّها فعلا مقابل جعل أخذاء من صاحبها — هذه الأفعال هي التي اتخذتها النيابة أساسا لرفع الدعوى واعتبرتها مكونة لجريمة السرقة ، وهي التي تناولها الدفاع بالمناقشة في مرافعته يجلسات المحاكمة والتي اعتبرتها المحكمة الاستئنافية مكونة لجريمة إخفاء المواشى المسروقة التي أذانت الطاعين فيها . ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة إذ عدلت الوصف ملزمة حدود الأفعال والوقائع التي رفعت بها الدعوى والتي كانت مطروحة على بساط البحث أثناء المحاكمة لم تخطئ في شيء ، إذ هي لم تكن ملزمة قانونا بلقت نظر الدفاع إلى التعديل الذي أجزته ما دامت لم توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الواردة في الوصف الأول الذي أعلن به الطاعنان .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن محكمة الدرجة الثانية أبليت شهادة المجنى عليه وزميله على الطاعين بوقوع " إن أقوال المتهم الثالث في تحقيق البوليس واعترافه بأنه كان واسطة خير مما يؤيد شهادة المجنى عليه وزميله " مع أن هذه العبارة لم ترد عن هذا المتهم لا في التحقيقات الابتدائية ولا أمام المحكمة بالجلسة ، وإذا حدثت أصبح الحكم مبنيًا على أقوال المجنى عليه وشاهده فقط — تلك الأقوال التي لم تصدّقها

محكمة الدرجة الأولى، ويجوزد عن الرد على ما قاله بشأنها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة، وفي هذا قصور مبطل للحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه خالف النظر الذي ارتأه الحكم الابتدائي الصادر للطاعين بالبراءة وأورد أقوال كل من المحنى عليه والشاهد عبد الفتاح خلف وناقشها وذكره الاختلاف فيها وانتهى إلى القول بأنه يصرفها ويأخذ بها . وأضاف إليها أن المتهمين الأولين (الطاعين) لم ينكروا مقابلتها للمحنى عليه وزميله في منزل المتهم الثالث (رزق على النحاس) وعلمهما بضياع المواشى ورغبة المحنى عليه في استردادها بحلول ، وأنه لم يكن بينهما وبين المحنى عليه وزميله معرفة من قبل ، وأن كلا من الطرفين من بلدة غير بلد الطرف الآخر ، وأنه لم يوجد في القضية ما يدعو المحنى عليه لاتهام المتهمين المذكورين كذبا ، وأن ظروف الدعوى كلها تؤيد شهادته . لما تقدم من تتبعه المواشى ورغبته في أخذها دون تبليغ البوليس بالحادثة ، ثم ذكر الحكم بعد ذلك أن أقوال المتهم الثالث في تحقيق البوليس واعترافه بأنه كان واسطة خير مما يؤيد شهادة المحنى عليه وزميله ، وأردف ذلك بقوله إنه لو كان هذا المتهم هو السارق لما كانت هناك سبب في اتهام المحنى عليه المتهمين الأولين دونة بالسرقة .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه أخذ في إدانة الطاعين بشهادة المحنى عليه والشاهد عبد الفتاح خلف ، ورد على الأوجه التي أثارت الشك في شهادتهما لدى محكمة أول درجة ، فلا تريب عليه ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صدق هذه الأقوال . أما ما ينص الطاعنان على الحكم من أنه أيد شهادة المحنى عليه وزميله بقول لم يصدر من المتهم الثالث فإن هذا القول ، مع التسليم به ، لا يعيب الحكم ، لأن المتهم الثالث لم يقض عليه بأية عقوبة ، وقد ذكر عنه هذه الرواية في معرض التدليل على براءته بعد أن أورد أدلة الثبوت على الطاعين ومنها اعترافهما بمقابلتها للمحنى عليه وزميله في منزل المتهم الثالث ، وعلمهما بسرقة المواشى ، ورغبة صاحبا في استردادها بحلول — ذلك الاعتراف الذي يدل على أن الحكم إذ أورد

ما قاله عن المتهم الثالث لم يكن في حاجة إلى أن يؤيد به أقوال المجنى عليه وزميله على الطاعين .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث والأخير أن ما انتهت إليه المحكمة من الوقائع لا يمكن أن يؤدى إلى القول بأن المواشى كانت بعد سرقتها تحت يد الطاعين ، وخصوصا أنه ثابت من الحكم نفسه أن المجنى عليه إذ ذهب إلى بلدة الطاعين لم يكن يعلم بوجود المواشى بها ولا بأن لها صلة بالحادث ، فالقول بأن المفاوضة على الحلوان دليل على الحيازة لا يؤدى إلى تكوين الركن السادى فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة وهو الحيازة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة الجنائية التى حصلت بها المحكمة استنادا إلى الأدلة التى أوردها من أن الطاعين حصل على نقود من المجنى عليه لرد المواشى المسروقة ورداها إليه فعلا — بعد ذلك انتهى إلى القول بأن المواشى لا بد كانت بعد سرقتها تحت يدهما مما يترتب عليه اعتبارهما مخفيين لهذه المواشى . وبهذا الذى أئجه الحكم تتوافر الحيازة التى يشترط القانون توافرها فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . هذا ولما كانت المقدمات التى أوردها الحكم واستخلص منها توافر هذه الحيازة تؤدى إلى صحة ما رتب عليه فلا يصح للطاعين أن يشيرا بالجدل أمام محكمة القبض فى صدد كفاية هذه المقدمات فى ثبوت الحيازة مادامت محكمة الموضوع قد اقتنعت بكفايتها .

(٣٤٩)

القضية رقم ٣٨٦ سنة ٩ القضائية

انتهاك حرية ملك الغير . حيازة فعلية . استنادها إلى سند باطل . حمايتها .

(المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٩)

مضى كان الثابت بالحكم أن الأرض التى تعرض المتهم فيها بالقوة لم تكن فى حيازته وإنما هى فى حيازة غيره الذى يأسر زرعها فعلا ، فالقانون يحى هذه الحيازة من كل اعتداء يرمى إلى رفعها ولو كان أساسها محضر تسليم مشوبا بما يبطله .

جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩

برئاسة معاذة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود
المرجوشى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٥٠)

القضية رقم ٤٤ سنة ٩ القضائية

نصب . ادعاءات كاذبة . متى تعتبر من الطرق الاحتمالية المعاقب عليها ؟ سند غير صحيح مجهود بتوقيع
الدين وشخص آخر . تقديمه إلى المائن وإلها به بصحة والاستيلاء على السند الصحيح منه . نصب .

(المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

لأنه وإن كانت جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة ،
مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه ، لأن القانون يوجب دائماً
أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تجعل المجنى عليه على الاعتقاد
بصحته ، إلا أنه يدخل في عداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها
ليكون الكذب من الطرق الاحتمالية المعاقب عليها استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه
بأوراق أو مكاتيب متى كان ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا
كان لهذا الغير وجود أم لا . فإذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم واعتبرها مكونة
لجريمة النصب هي أن المتهم تقدم إلى دائسته بسند مزور مجهود بتوقيعه وتوقيع
شخص آخر ، وأوهمه بصحة هذا السند وأنه حرر بأصل الدين والفوائد ليحل
محل السند الأصلي الذي تحت يده هو ، وحصل منه بهذه الطريقة على السند
الصحيح — فهذا الحكم لا يكون مخطئاً لأن ما وقع من المتهم لم يكن مجرد كذب
غير معاقب عليه ، بل هو من الطرق الاحتمالية المكونة لجريمة النصب ،
إذ الكذب الذي أثر به على المجنى عليه حتى استولى منه على السند الصحيح كان
مقروناً بعمل آخر خارجي هو السند الذي تقدم به إليه على اعتبار أنه صحيح وكان
التوقيع المنسوب لزميله عليه شاهداً له من غير أن تقع المجنى عليه بصحة الواقعة
المزعومة .

المحكمة

وحيث إن الطاعين يتعيان بوجهي الطعن المقتضين منهما على الحكم المطعون فيه : (أولا) أنه أخطأ في تأويل القانون الذي طبقه على الواقعة الثابتة به لأنه أسس إدانتها على أن وقائع الدعوى تكون طريقة الاحتيال بإيهام المجنى عليهما بوجود واقعة مزورة . ولما كان القانون يشترط لتحقيق هذه الطريقة أن يكون الجاني قد استعمل طرقا وأساليب احتيالية بأفعال خارجية لأن جريمة النصب لا تتكون من مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بولغ في تأكيدها ، ولما كانت ظروف الدعوى — حسبما أثبتها الحكم — لا تحتوى على تدابير من هذا القبيل بل كانت مجرد ادعاءات كاذبة ، لذلك وجب القول بخطأ الحكم فيما ذهب إليه . ولا يبرره القول بأن الطاعين استماتا بمكاتب وأوراق أخرى هي السندان المزوران ، لأن الكذب الذي يرتفع إلى درجة الاحتيال هو الذي يستعان فيه بمكاتب وأوراق صادرة عنهم من أشخاص آخرين حقيقيين كانوا أم خياليين . أما الأوراق الصادرة من المتهم نفسه فليس لها من القوة أكثر مما لأقواله الشفوية . (ثانيا) لم يوضح الحكم الطرق الاحتياطية التي تنطبق عليها المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات القديم التي طبقها على الواقعة وليس فيه ما يفيد إن كانت هذه الطرق سابقة على الاستيلاء على المال بحيث لولاها لما حصل التسليم أو أنها كانت لاحقة على التسليم . والواقع أن شرط رابطة السببية بين الطريقة التي استعملها الطاعنان وبين التسليم غير متوافرة في الدعوى ، لأنه يلزم أن تكون الطرق الاحتياطية سابقة على التسليم ، وأن تكون السبب المباشر له ، والثابت من الوقائع أن وقت استلام المبلغ المقترض لم يستعمل الطاعنان أى احتيال إذ كتبوا وقتذاك كيباليتين صحيحتين ، وأن استبدال هاتين الكيباليتين بالسنتين المزورين لم يحصل إلا بعد هذا التسليم بمدة طويلة . ومتى تقرر ذلك كانت طرق الاحتيال قد وقعت بعد دفع المبلغ فلا جريمة ولا عقاب . وحيث إنه وإن كانت جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة — مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه — لأن القانون

يوجب دائماً أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تحمل الجني عليه على الاعتقاد بصحته ، إلا أنه يدخل في عداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتمالية المعاقب عليها استماتة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب متى كان الظاهر منها أنها صادرة من الغير بنقض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعين بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات القديم على اعتبار أن الأول اشترك بالاتفاق والمساعدة مع الثاني الفاعل الأصلي في جريمة النصب التي أثبتتها عليهما ، وذكر الواقعة الجنائية المكونة لها ، وهي أن الطاعن الثاني في يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٤ ببلدة كفر قرشوم مركز تلا توصل بطريق النصب والاحتيال إلى الاستيلاء على سندانين صحيحين من المدينين بالحق المدني بأن أوهمهما بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على السندانين الصحيحين ، والواقعة المزورة هي أنه سلم لهما سندانين مزورين واستلم منهما السندانين الصحيحين بهلما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن الثاني — الفاعل الأصلي في الجريمة — أنه تقدم لأحد دائنيه (المدعى بالحق المدني) بالسندانين المزورين وعلى كل منهما توقيع باسمه وباسم الطاعن الأول ، وأوهمه بصحة وأنها حرراً بأصل الدين والفوائد ليحلا مكان السندانين الأصليين ، وحصل منه بهذه الطريقة على السندانين الصحيحين .

وحيث إن الحكم إذ أدان الطاعين على الواقعة التي أثبتتها لم يقطع في شيء . لأن ما وقع من الطاعن الثاني لم يكن مجرد كذب غير معاقب عليه ، بل هو من الطرق الاحتمالية التي تتكون منها جريمة النصب لأن الكذب الذي أثربه على الجني عليه حتى استولى منه على السندانين الصحيحين كان مقروناً بعمل آخر خارجي ، أي بالسندانين اللذين تقدم بهما إليه على اعتبار أنهما صحيحان ، وكان التوقيع المنسوب للطاعن الأول على كل منهما معه شاهداً له أقنع الجني عليه بصحة

الواقعة المزعومة، ومتى تنقز ذلك كان ما يزعمه الطاعنان بوجه الطعن من أن الواقعة التي أدینا من أجلها لا عقاب عليها أو أن الحكم أغفل بيان الطرق الاحتمالية لا أساس له .

وحيث إن ما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه في الشق الأخير من طعنهما من أنه لم يبين إن كان التسليم قد حصل من المحنى عليه بما مل الطرق الاحتمالية التي يجب أن تكون سابقة على هذا التسليم ، وما يقولانه من أن التسليم في الواقع كان سابقا على الطرق الاحتمالية لأن مبلغ الدين سلم من المحنى عليهما لما قبل واقعة تسليم السنتين المزورين بمدة طويلة — كل ذلك غير صحيح ، لأن الحكم غاية في الدلالة على أن السنتين الصحيحين هما المال الذي سلب من المحنى عليهما بطريق النصب ، وأن تسليم هذين السنتين لم يكن إلا بسبب ما أدهاه الطاعن الثاني مستعينا بالسنتين المزورين ، أما مبلغ الدين فقد سلم للطاعنين حقا قبل واقعة النصب التي قال الحكم بأن موضوعها السندان المثبتان له لا المبلغ ذاته .

(٣٥١)

القضية رقم ٤٩ سنة ٩ القضائية^(١)

(أ) اتخابات . نشر خبر كاذب بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب . عقاب . مثال .

(ب) أخبار كاذبة في دعاية انتخابية . متى يصح العقاب عليها ؟

(المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥)

١ — إن أركان الجريمة التي نصت عليها المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ثلاثة : (الأول) إذاعة خبر كاذب . (الثاني) أن يكون من شأن إذاعة الخبر الكاذب التأثير في نتيجة الانتخاب . (الثالث) أن يكون القصد من إذاعة الخبر الكاذب التأثير في هذه النتيجة . فإذا كانت عمدة الموضوع قد أثبتت في حكمها القاضي بالبراءة أن المتهم نشر في الجريدة التي يتولى رئاسة

(١) راجع في هذا المعنى الحكم الصادر في نفس الجلسة في القضية رقم ٥٠ سنة ٩ القضائية .

تحريرها خبراً كاذباً هو أن استقالة الوزارة القائمة في الحكم وقت الانتخابات أصبحت قريبة الوقوع، كما أثبت اتصال هذا الخبر بالانتخابات وأنه أذيع قبل الموعد المحدد لها بيوم واحد، وأن المتهم وقت نشره كان يعبر عن آراء حزب سياسي يسمي إليه ويتنى إبعاد الوزارة القائمة عن الحكم وقت الانتخابات، فإن نشر الخبر في هذه الظروف التي أوردها الحكم من شأنه أن يؤثر في نتيجة الانتخاب، وإذا كان الحكم مع كل ما أثبتته من ذلك قد قال إن هذا الخبر لم يكن من شأن إذاعته التأثير في الناخبين فإنه يكون قد أخطأ في تفهم معناه وحقيقة صرماء. وهذا الخطأ ينضج لرقابة محكمة النقض.

وإذا كان الحكم أيضاً مع ذلك قد قال بأن المتهم لم يقصد بإذاعة الخبر الذي نشره التأثير في نتيجة الانتخاب لأنه كان يرى إلى ألا يتأثر الناخبون بوجود الوزارة القائمة في الحكم وقت الانتخاب فإنه بهذا الذي قال به يكون قد أثبت على المتهم أنه قصد بفعلة التأثير في نتيجة الانتخاب إذ هو لا يمكن أن يجهل حقيقة أن الغرض الذي روى إليه والذي وقف الحكم عنده — من باب الخطأ — لا يتحقق إلا بتغيير نتيجة الانتخاب. ومتى تقرّر ذلك حق العقاب لتوافر عناصر الجريمة من الوقائع الثابتة بالحكم نفسه.

٢ — نشر الأخبار الكاذبة في الدعايات الانتخابية، معاقب عليه دائماً بالمادة ٦٨ السابقة الذكر متى كانت من شأنها والقصد منها التأثير في نتيجة الانتخاب.

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تسمى بوجه الطعن المقدم منها على الحكم المعاعون فيه أنه إذ قضى للتمم بالبراءة خطأ من ناحية قوله بأن الخبر موضوع التهمة لم يكن من شأنه التأثير في نتيجة الانتخاب ومن ناحية فهمه للقصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٨ من قانون الانتخاب التي طلبت معاقبة المتهم بتمتضاها. ولما كان وصف الحكم الخبر بأنه لا يؤثر في نتيجة الانتخاب ينضج اجتهاد قاضي الموضوع

فيه رقابة محكمة النقص والإبرام في جرائم النشر، ولما كان لهذه المحكمة حق تقدير مرامي العبارات التي نشرت وتضمنها الخبر، فانه يكفى الاطلاع عليه — كما أثبتته الحكم — لبيان أن المتهم روج أكذوبة ليقن بها المشتركين في عملية الانتخاب من ناخبين وغيرهم بغية التأثير على نتيجة الانتخاب لمصلحة الحزب الذي تنتمي إليه جريدته . ومع ذلك فقد قال الحكم إن النيابة لم تبين كيف يؤثر مثل هذا الخبر في الناخبين ، وإن المفهوم منه أن سقوط الوزارة يعقبه تولى وزارة معايدة، وإن الخبر لم يصرح بأن هذا السقوط سيكون قبل الانتخاب ، مع أن المحكمة لم تكن في حاجة إلى معونة النيابة . كما أن افتراضها استخلاف وزارة معايدة لا ينفى الأمر المحتمل لسقوط الوزارة، لأن الحكومة برلمانية، والوزارة القائمة تمثل أحزابا لها أنصار ودعاة بين الناخبين، وإذا فشا بين هؤلاء خبر سقوط الوزارة غداة يوم الانتخاب كان من المتوقع أن فقرعوا عنهم فيمتنعوا كلهم أو الكثير منهم عن دخول معركة . وذلك هو بعض وجوه تأثير الخبر في نتيجة الانتخاب . وتزيد النيابة على ما قلتم أنه متى ثبت أن الخبر من شأنه التأثير في نتيجة الانتخاب فتعتمد المتهم — وهو خصم سياسي للوزارة — إذاعته في وقت الانتخاب كاف لتحقيق القصد الجنائي لديه ، وإن قول المحكمة إنها تستنتج مما نشرته الجريدة في أعدادها المقدمة في الدعوى ومن دفاع المتهم أن الجريدة كانت تشكو، إن حقا وإن باطلا، من تصرفات معينة عزتها إلى رجال الحكومة وهي تصرفات — بصرف النظر عن حصولها — تعتبر في ذاتها ماسة بحرية الانتخاب ، وكانت الجريدة تخشى أن يتأثر الناخبون بسلطان الوزارة القائمة فأرادت بما نشرته أن يتمتعوا بكامل حريتهم في الانتخاب — هذا القول يكشف عن خطأ الحكم في فهم القصد الجنائي ، كما يكشف عن أن المحكمة قد خلطت أمر هذا القصد بالبواحت التي لا عبرة بها ؛ لأن المادة ٦٨ السابقة الذكر جعلت مناطق العقاب قصد التأثير في نتيجة الانتخاب لا التأثير على حريته أو عدالته بصفة عامة ، ولا يمكن أن ينصرف مدلول لفظها لغير نتيجة الانتخاب . فإذا كان المتهم قصد إلى تغيير هذه النتيجة في الانتخابات المتوقعة توافر هذا القصد .

ولا يمنع القاضي من الحكم بالإدانة أن يكون المتهم تشبه ذلك التفسير ابتداء الوصول إلى نتيجة أخرى للانتخاب أقرب إلى الحق في نظره، لأن ذلك يكون من قبيل البواحث والمقاصد البعيدة التي لا يعتد بها القانون الذي لا يسوغ التوسل بالجرمة لتحقيق الغايات ، إذ لو ساحت نظرية الحكم لجاز للرجل الذي يعتقد أن منافسه يؤثر على الناخبين بالرشوة والتهديد أن يذبح ليلة الانتخاب كذبا خبر وفاته أو القبض عليه .

على أن ما ورد في الحكم من أن المتهم لم يقصد إلا مجرد إزالة خوف توهم أنه تسلط على نفوس الناخبين معناه أن المتهم قد قصد بإذاعة الخبر الكاذب أن يؤثر في الناخبين ، وذلك وحده كاف لتحقيق القصد الجنائي ، ويكفي للعقاب في القضية أن يكون المتهم قد قصد التأثير في نتيجة الانتخاب بنقض النظر عن صلة هذه النتيجة بجزية الانتخاب فعلا ، لأن القانون يفترض أن التأثير على هذه النتيجة ضار بجزية الانتخاب . وانتهت النيابة إلى القول بتوافر عناصر الجريمة . ولذلك فانها تطلب نقض الحكم المطعون فيه ومعاينة المتهم بالسادة ٦٨ من قانون الانتخاب .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت على المتهم أنه نشر في جريدة المصرى التي يتولى زياصة تحريرها بالمند الصادر في صباح يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ مقالا تحت عنوان " في جوف الوزارة - قرب استقالتها " ذكر فيه أن مرض صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس الوزراء هو مرض سيامى تلحقه دائما الاستقالة ، وأنه قد ذاع مساء اليوم السابق نبأ استقالة الوزارة ، وشاع النبا في الأقاليم فتوالت الاستفسارات على الجريدة بالتليفون من كل ناحية ، وأن الوزراء أذاعوا في المساء أن رفعة رئيس الوزراء مريض مرضا شديدا وأن أطباءه نصحوا له بالاحتكاك يومين أو ثلاثة ومنعوا عنه الراغبين في مقابلته ، وأن الأمل ببقاء الوزارة على كل حال أصبح أوهى من خيط المنكبوت ، بل لقد أصبحت استقالة الوزارة مؤكدة وقريبة . ثم ذكر الحكم أن هذا الذي نشره المتهم إنما هو خبر كاذب ، وأن كل ظروف الحال وملابساته ناطقة بكذبه . وعرض بعد ذلك إلى ما قصد إليه المتهم من نشر هذا الخبر ، وإلى مبلغ تأثيره في الناخبين

الذين دعوا لانتخاب أعضاء مجلس النواب — ذلك الانتخاب الذى كان محددا لإجرائه يوما ٣١ مارس و ٢ أبريل سنة ١٩٣٨ فقال إن إذاعة هذا الخبر بين الناخبين قبل الانتخابات لم يكن من شأنه أن يؤثر فى نتيجة الانتخاب ، وإن المتهم لم يقصد إلى تلك النتيجة . ولذلك قضى بالبراءة مبدلا على عدم توافر المنصر الأول فى الواقعة الجنائية المطلوب محاكمة المتهم من أجلها بأن الشارع المصرى عفى فى نصوص أوردها الحكم بحماية الناخبين من كل اعتداء أو محاولة للتأثير عليهم بالطرق الغير المشروعة لحوائهم من الحزبية الكاملة لاستعمال حقوقهم الانتخابية وإعطاء أصواتهم للمرشح الذى يرتضونه بإرادة خالصة من كل ما يشوبها أو يفسدها ، وأن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب لا تحمل توسعا فى التفسير لأن من شأن ذلك المعاقبة على ما يكون فى الدعايات والحملات الانتخابية من الأكاذيب التى لا يابه الناس لكثير منها ، مع أن هذه الدعايات تنير الطريق للناخبين وتمكنهم من تكوين عقيدتهم فى المرشح الذى يختارونه ، وأن هذا الخبر لم يتضمن صراحة أن الاستقالة التى تحدث عنها ستكون قبل يوم الانتخاب ، وأن الوزارة التى ستخلف الوزارة التى قال باستقالتها هى وزارة الحزب الذى يبرر المتهم عن آرائه وهو حزب الوفد ، بل المفهوم أن الحزب المذكور كان يلمس إقالة الوزارة وتشكيل وزارة معارضة تقوم بإجراء الانتخابات . ولا يصح أن يقال بأن إذاعة الخبر المذكور بين الناخبين تجعلهم يتأثرون به ويوجهون أفكارهم وعقائدهم وجهة أخرى ، لأن الناخب لا يهمل فى شيء قيام وزارة بالحكم دون أخرى ، ولأن الفرض من الانتخابات التى نشر هذا الخبر فى مدتها إنما كان تعزف رأى الأمة فى نوع الحكومة التى ترضاها بعد إقالة الوزارة السابقة وحل مجلس النواب ، فكان لكل ناخب الحرية المطلقة فى أن يبدى رأيه لخالف فى هذا الاستفتاء العام . وقد كفل الشارع فى قانون الانتخاب نفسه وفى قانون العقوبات هذه الحرية فى أوسع مدى لحماها من تدخل الموظفين الإداريين ومن استعمالهم سلطة وظائفهم لحوائم الناخب من التمتع بمجزيته المطلقة فى الانتخاب ، خصوصا ولم يكن من المقبول عقلا دعوة

تلك الوزارة السابقة للحكم قبل الانتخابات كما جاء في بلاغ مجلس الوزراء . على أنه إذا كان المتهم قد قصد من نشر الخبر جعل الناخبين يعتقدون أن الانتخابات ستجرى في ظل وزارة محايدة ، فلا يصح القول بأن قيام هذه الوزارة المحايدة وقت الانتخاب مما يؤثر في نفوس الناخبين فيجعلهم يغيرون آراءهم وأفكارهم ، إذ القول بهذا معناه أن الناخبين لا يرغبون في استعمال حقوقهم الانتخابية إلا في ظل الوزارة القائمة ، وهذه الرغبة لا يصح أن يفترض تفكير الوزارة فيها لأنها تتنافى مع واجبات الحكم . ثم تصدى الحكم إلى عدم توافر القصد الجنائي لدى المتهم فقال : " إنه فضلاً عما تقدم فإن المحكمة تستنتج مما نشرته جريدة المصرى في أعداد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٣٨ المقدمة في القضية ومن دفاع المتهم أن الجريدة المذكورة كانت تشكو ، إن حقا وإن باطلا ، من تصرفات معينة عزتها إلى رجال الحكومة وهي تصرفات تعتبر في ذاتها بصرف النظر عن حصولها ماسة بحرية الانتخاب ، وكانت تلك الجريدة تنشئ أن يتأثر الناخبون بسلطان الوزارة القائمة ، فأرادت أن تزيد الخوف من قلوب الناخبين وتطمئنهم بإذاعة خبر استقالة الوزارة الحاضرة قبل الانتخابات أو بعدها حتى لا يتأثروا بسلطانها ويتمتعوا بكامل حريتهم في الانتخاب . والغرض السالف الذكر الذى قصده المتهم من إذاعة خبر الاستقالة الكاذب لا يجعل مانشره واقما تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب لأنه لم يقصد به الإخلال بحرية الانتخاب ولا تضليل الناخبين بالباطل ، بل قصد به مجرد إزالة خوف توهم أنه يتسلط على نفوس الناخبين — ذلك الخوف الذى يرى أنه لا يجعلهم أحرارا في اختيار المرشح الذى يرضونه بمحض اختيارهم " .

وحيث إن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ تناولت بالمقاب كل من أذاع بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب أخبارا كاذبة .

وحيث إن أركان الجريمة التى نصت عليها المادة ٦٨ المذكورة ثلاثة : (الأول) إذاعة خبر كاذب . (الثانى) أن يكون من شأن إذاعة الخبر الكاذب

التأثير في نتيجة الانتخاب . (الثالث) أن يكون القصد من إذاعة الخبر الكاذب التأثير في نتيجة الانتخاب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت على المتهم من عناصر هذه الجريمة أنه أذاع بواسطة النشر في جريدته خبراً هو موضوع المحاكمة، وأن هذا الخبر كاذب . وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت اتصال الخبر موضوع الدعوى وتعلقه بالانتخابات ، وأنه أذيع قبل الموعد المحدد لها بيوم، وأن المتهم وقت نشره كان يعبر عن آراء الحزب السياسي الذي ينتمى إليه والذي كان يتنى إبعاد الوزارة القائمة عن الحكم وقت الانتخابات .

وحيث إن مما لا شك فيه أن الخبر الذي نشره المتهم في جريدته، على الصورة وفي الظروف التي أثبتتها المحكمة، من شأنه أن يؤثر في نتيجة الانتخاب، إذ من النتائج المحتملة عقلاً لاستقالة الوزارة في الظروف أن تنأثر بها نفوس أنصار حزبها ومريديه. مما يجوز معه أن ينفذوا كلهم أو بعضهم من حوله على إثر تغير الظروف. لذلك وجب القول بخطأ الحكم فيما قال به من أن هذا الخبر لم يكن من شأن إذاعته التأثير في الناخبين . وهذا الخطأ في تفهم معنى الخبر وحقيقة صرامه خاضع لمراقبة محكمة النقض كما استقر عليه قضاؤها في جرائم النشر .

وحيث إن كل ما رواه الحكم وأفاض في ذكره من إحاطة القانون للانتخابات بسياج من الضمانات الكفيلة بحمايتها وحماية الناخبين من التضليل والاحتيال صحيح، ولكنه لا يحدى شيئاً في مقام التجلّت عن تأثير الخبر في نتيجة الانتخاب . لأن لكل جريمة عقوبتها توقع على من ثبت عليه ارتكابها، والجريمة المنسوبة للطاعن قد وردت أيضاً في القانون مع الجرائم الانتخابية الأخرى ، وقد قصد الشارع بالنص عليها حماية الانتخابات من العبث بها . أما بالنسبة إلى ما خلص إليه الحكم من أن المادة ٦٨ من قانون الانتخاب لا تحتل التوسع في التفسير وأنه لا يصح المعاقبة بمقتضاها على ما يذكر في الدعايات والمجلات الانتخابية من الأكاذيب التي لا يؤبه بالكثير منها ، فإن النصوص الجنائية كلها لا تحتل

بطبيعتها التوسع في التفسير، ولكنها مع ذلك واجبة التطبيق متى توافرت العناصر المقررة للمقاب. فنشر الأخبار الكاذبة في الدعايات الانتخابية معاقب عليه دائماً، متى كان من شأنها، والقصد منها، التأثير في نتيجة الانتخاب. وذلك على مقتضى صريح نص القانون ذاته.

وحيث إن ما استند إليه الحكم في عدم تأثير الخبر موضوع الدعوى في نتيجة الانتخاب من أنه لم يتضمن صراحة أن استقالة الوزارة ستكون قبل يوم الانتخاب، ولا أن الوزارة الأخرى التي ستخلفها هي وزارة الحزب الذي ينتمى إليه المتهم، بل المفهوم أنها ستكون وزارة محايدة لتجرى الانتخابات — هذا الذي استند إليه الحكم، مع التسليم به، لا ينفي عقلاً احتمال تأثير الخبر في نتيجة الانتخاب، ما دام خبر الاستقالة قد نشر قبل يوم الانتخاب، وما دام قد تضمن أن الاستقالة ستقع في القريب الماجل — الأمر الذي قد يتأثر به أنصارها ومريديها كما تقدم.

وحيث إنه عن الركن الأخير من أركان الجريمة وهو القصد الجنائي فإن كل ما يتطلبه القانون في شأنه أن يكون الجنائي قد قصد من إذاعة الخبر التأثير في نتيجة الانتخاب.

فإذا ما ثبت توافر هذا القصد لديه حق عليه المقاب أيًا كانت الأغراض التي كان يرمى إليها، أو العوامل التي اندفع بها، أو المؤثرات التي انقاد لها.

وحيث إن ما أثبتته الحكم المعلوم فيه على المتهم من أنه قصد بما قارفه من إذاعة خبر استقالة الوزارة أن يزيل انخوف من قلوب الناخبين ويطمئنتهم خشية أن يتأثروا بسلطان الوزارة القائمة ولكن يتمتعوا بكامل حريتهم في الانتخاب، وأنه ما كان يقصد الإخلال بمحورية الانتخاب ولا تضليل الناخبين، بل قصد مجرد إزالة خوف توهم تسلطه على نفوس الناخبين ورأى أنه لا يجعلهم أحراراً في اختيار المرشح الذي يرضونه بمحض اختيارهم — ما أثبتته الحكم هذا صريح في أن المتهم كان يقصد حتماً التأثير في نتيجة الانتخاب، إذ أن ما كان يرى إليه لا يمكن بحال أن يحقق إلا بتغيير تلك النتيجة. ذلك لأنه غاية في الدلالة على أن المتهم انتوى أن يرفع

الانتخاب على أشخاص ما كان ليقع عليهم لو ترك الناخبون بشراً أن يذاع بينهم الخبر الذى أذاعه . ولا شك أن هذا هو عين التأثير في نتيجة الانتخاب .

وحيث إنه لا يؤثر في توافر القصد الجنائي لدى المتهم على النحو المتقدم ما وقع فيه هذا الحكم من خطأ في استخلاص الحقيقة القانونية المطلوبة منه ، لأنه اكتفى بصرف الوقائع التي أثبتت إلى البواعث التي كان المتهم يعمل ونفسه متأثرة بها ، وإلى التدليل على أنه لم يكن يقصد الإخلال بحرية الانتخاب ، مع أن كلا الأمرين لا يتعلق بموضوع محاكمته ، ولا يؤثر في توافر الأركان القانونية للجريمة الموجهة إليه . على أن ما قاله الحكم — في صدد تبرير مقصد المتهم — من أنه كان يشكو من تصرفات معينة لرجال الحكومة فعمل على إزالة ما توهمه من تأثر الناخبين في إعطاء أصواتهم بسلاطنة الوزارة القائمة ما كان ليسوغ بحال أن يرتكب المتهم جريمة ليسدع بها أثر ما توهمه من وقوع جرائم انتخابية أخرى نص القانون على عقاب كل من يثبت أنه اجترأ على مقارفتها .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه — إذ قضى بإبراء المتهم — قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي أوردتها ، ويتعين لذلك نقضه ومعاينة المتهم طبقاً للسادة ١٩٥ من قانون العقوبات والمادة ٦٨ من قانون الانتخاب السالف الذكر . وذلك لثبوت الجريمة الموصوفة في صدر هذا الحكم عليه .

(٣٥٢)

القضية رقم ٥٠١ سنة ٩ القضائية

تل عمد . نية القتل . وجوب التدليل على أن الملقى كان يقصد إزهاق روح الملقى عليه . مجزء
حول الإمالة في مقتل . لا يكتفى في إثبات هذا القصد .

إن تعمد إزهاق الزوج هو العنصر الذى يتميز به قانوناً جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس . وهذا العنصر يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون في الجرائم الأخرى . لذلك كان لزاماً على المحكمة التى تقضى

بإدانة متهم في جريمة قتل عمد أن تعني في حكمها باستظهار نية القتل وتورد العناصر التي استخلصتها منها . ولا يكتفى في هذا الصدد أن تكون الإصابة جاءت في مقتل من المجنى عليه إذا كان الحكم لم يبين أن الجاني تعمّد إصابة المجنى عليه في هذا المقتل ، وأنه كان يقصد بذلك إزهاق روحه .

(٣٥٣)

القضية رقم ٥٠٤ سنة ٩ القضائية

حكم . النص القانوني الذي حكم به . وجوب الإشارة إليه في الحكم . إغفاله . قضي .
(المادة ١٤٩ تحقيق)
إن إغفال الحكم القاضي بالإدانة الإشارة إلى النص القانوني الذي حكم على المتهم بمقتضاه يجعله باطلا . ولا يفنى عن هذه الإشارة أن يكون الحكم قد ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة المستندة إلى المتهم مادام لم يقل إن هذه المادة هي التي أخذت بها المحكمة وعاقبت المتهم بمقتضاها .

(٣٥٤)

القضية رقم ٥٠٥ سنة ٩ القضائية

تفتيش . سلطة النيابة في تفتيش المساكن . حدّها . تقدير الظروف الداعية للتفتيش . من حق النيابة . حق المحاكم في مراقبتها في ذلك .
(المادة ٣٠ تحقيق)
إن القانون لم يطلق السلطة المخولة للنيابة في تفتيش المساكن بل أوجب في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدّي عن واقعة محدّدة تكون جنائية أو جنحة وتُسند إلى شخص معين بقدر يرر تعرض التحقيق لحزبه وحرمة مسكنه في سبيل كشف حقيقة علاقته بالجريمة . وتقدير الظروف الداعية للتفتيش والنظر فيها منوط بالنيابة العمومية ، وللاحكام حق مراقبتها في ذلك بالاتفات عن الدليل المستمد من محضر التفتيش كلما تبين لها أنه جاء مخالفا للافول والشرايط التي أوجبها القانون لصحته . فاذا

تقدم إلى النيابة بلاغ من أحد ضباط البوليس بأن شخصا معيناً يتجسس فعلا في مواد مخدرة، ورأت النيابة في هذا البلاغ من الجدية ومبلغ الدلالة على اتصال المتهم بالجريمة المبلغ عنها ما يبرر إجراء التفتيش فأذنت به، فإن هذا التفتيش لا يكون مخالفا للقانون ويموز الاعتماد على الدليل المستمد منه ضد المتهم .

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٩

برئاسة معادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحوش باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وممد مصطفى بك المستشارين .

(٣٥٥)

القضية رقم ٦٢٦ سنة ٩ القضائية

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ وجوب إيراد الوقائع التي يستخلص منها توافره .
(المادتان ٢٦٣ و ٢٦٤ ع ٣٠٤ و ٣٠٥)

إن نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للسنتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الحالي صريح في أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي سعى القصد حاشا بكذب الوقائع التي بلغ عنها، وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ متويا السوء والإضرار بمن بلغ عنه . ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بمنصره المذكورين وبايراد الوقائع التي استخلص منها توافره . فإذا اقتصر الحكم على بيان كذب الوقائع المبلغ بها، وعلى ذكر ما يفيد علم المبلغ بكذب إحداها، فهذا لا يكفي وحده لإثبات توافر القصد الجنائي كما عرفتة القانون، بل يجب أن يعرض الحكم أيضا لمنصر هام من عناصر هذا القصد وهو إثبات الترض السعي الذي رعى المبلغ إلى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قتمه . وفي إغفال الحكم ذلك قصور يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أدان الطاعن مع أن القانون لا يعاقب على الواقعة التي أثبتت عليه . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن البلاغ الذى قدم منه لم يكن مقروءا بسوء القصد ، وهذا ينفي توافر الجريمة التي أدين فيها . على أن الحكم نفسه لم يبين وجود هذا الركن مما يعتبر قسورا بعبه .

وحيث إنه يشترط ، طبقا لصريح نص القانون في المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الحالى ، لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائى سيء القصد طالما يكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ مشويا السوء والإضرار بمن بلغ عنه . ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بمنصريه حسبما يتطلبه القانون و بإيراد الوقائع التي استخلص منها توافره .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن فى جريمة تبليغه هو وآخر كذبا فى حق المدعى بالحق المدنى ، وأنه بعد أن بين واقعة تقديم البلاغ من الطاعن وزميله إلى البوليس وكذب واقعة سرقة النقود التي نسبها إلى المدعى اكتفى بالقول إنه "ولو اقتصر المتهمان (الطاعن وزميله) على القول باستيلاء المتهمين (أى المجنى عليهم فى هذه الدعوى) على المبلغ الخفيى لكان لما العذر فى هذا . أما وقد بالغوا فى مقدار المبلغ كما كذبا أيضا فيما نسباه إلى المدعى بأنهم دخلوا المنزل بغير رضاء وموافقة أصحابه مع أن الثابت من مناقشة المتهمين وشقيقة الأول وكريمة الثانى فى التحقيق أن الدخول كان برضاء منهم جميعا " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لتوافر القصد الجنائى لدى الطاعن الذى قضى بإدانته ، وأنه وإن ذكر ما يفيد علم الطاعن بكذب

إحدى الوقائع التي نسبها في بلاغه للذنين بالحق المدني ، وهي واقعة انتهاك حرية المنزل بفسير وضاء منه ، إلا أن ذلك لا يكفي وحده لتوافر القصد الجنائي حسبما صرحه القانون ، بل كان الواجب أن يعرض الحكم أيضا لعنصر هام من عناصر هذا القصد وهو إثبات الغاية السببية التي رمى الطاعن إلى تحقيقها من وراء البلاغ الكاذب الذي قدمه . وفي إغفال الحكم ذلك قصور يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدمت بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك بغير حاجة لمبحث الوجه الثاني من أوجه الطعن .

(٣٥٦)

التنفيذية رقم ٦٣١ سنة ٩ القضائية

قاض الإحالة . الجنائيات التي يجوز له إحالتها إلى محكمة الجنح . الجنائيات التي أقصى عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . لا يجوز إحالتها إلى محكمة الجنح .
(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥)

إن سلطة قاضي الإحالة في تقديم الجنائيات إلى محكمة الجنح طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ مقيدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون للجنائية الأشغال الشاقة المؤقتة . فإذا كانت العقوبة هي " الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة " امتنع على قاضي الإحالة أن يقدمها إلى محكمة الجنح ووجب عليه إحالتها إلى محكمة الجنائيات ، لأن الخيارات بين العقوبتين المقررتين في القانون للجنائية الواحدة . من عمل المحكمة المنوط بها توقيع العقوبة ، وهذا يستلزم بقاء الاختصاص بنظر مثل هذه الجنائية لمحكمة الجنائيات .

المحكمة

وحيث إن مبنى طعن النيابة هو أن المادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ تبين ما يجوز لقاضي الإحالة إحالته من الجنائيات على محكمة الجنح واستثنت من ذلك الجنائيات التي يجوز فيها الحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وجنائيات الصحف . ولما كانت الجريمة المسندة للطاعن مما يدخل في هذا

الاستثناء لكونها معاقبا عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، فلا يجوز إحالتها على محكمة الجنح . ولهذا يكون قرار غرفة المشورة المطعون فيه مخالفا للقانون .

وحيث إن المادة الأولى من قانون التجنيح الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

خولت لقاضى الإحالة في حالات خاصة أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى القاضى الجزئى بدلا من تقديمها إلى محكمة الجنايات إلا أنها قضت في الوقت نفسه بعدم جواز ذلك حيث يكون الفعل جنائية أو شروعا في جنائية معاقبا عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ومن حيث إنه يؤخذ من هذا النص أن القانون أجاز لقاضى الإحالة تجنيح الجنايات المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، وحرّم عليه هذا الحق في الجنايات التى عقوبتها أشد . فإذا كانت العقوبة التى قررها القانون للجناية هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة امتنع التجنيح ، لأن الاختيار بين هاتين العقوبتين المقررتين للجناية الواحدة من حق محكمة الموضوع المنوط بها توقيع العقوبة — الأمر الذى يستلزم بقاء الاختصاص فى نظرك تلك الجناية لمحكمة الجنايات . أما قاضى الإحالة فليس له سوى تجنيح الجنايات بإحالتها إلى القاضى الجزئى فى ظروف معينة هى اقترانها بعملى صغر السن والدفاع الشرعى أو لظروف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجنحة . وذلك بشرط أن يكون أقصى العقوبة المقررة للجناية الأشغال الشاقة المؤقتة . وإذ كان هذا الحق مقررا لقاضى الإحالة فى دائرة معينة رسم القانون حدودها فلا يسوغ التوسع فيه .

وحيث إنه ينبئ على ذلك أنه متى كان القانون قد أجاز الحكم فى الجريمة بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة امتنع التجنيح لأن فى الأخذ به خروجا من نص القانون وتوسعا يتنافى مع قصد الشارع .

وحيث إنه لا يغير من النظر المتقدم أنه فى اليوم الذى صدر فيه قانون التجنيح عدلت بعض نصوص قانون العقوبات بشأن جرمى الحريق والسرقة المقترنة ببعض الظروف (المادتين ٢١٧ و ٢٧٢ عقوبات قديم المقابلتين للمادتين ٢٥٢

و ٣١٥ عقوبات جديد) وجعلت العقوبة لكل منهما الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بعد أن كانت الأشغال الشاقة المؤبدة فقط . وذلك لأن التشريع الذى صاحب قانون التجنيد يرى فى مجموعه إلى جعل بعض العقوبات مرنة فى يد القضاء ، ولم يقصد به أن يتناول التجنيد الجرائم التى يجوز الحكم فيها قانونا بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ولأنه ليس فى هذا التشريع ولا فى المذكرة الإيضاحية له ما يستدعى الخروج على صريح نص قانون التجنيد .

وحيث إن قرار غرفة المشورة المطعون فيه صدر بتأييد قرار قاضى الإحالة الذى قضى بتجنيب الجريمة المسندة للتهم وهى جناية القتل العمد . ولما كانت هذه الجريمة يجوز الحكم فيها قانونا بالأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ عقوبات ، لما كان يجوز تجنيبها بحالتها على القاضى الجزئى . ولذا يكون القرار المطعون فيه خطأ فى تأويل القانون ويتعين إذن نقضه .

جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٥٧)

القضية رقم ٦٣٤ سنة ٩ القضائية

غش الأغذية :

(أ) تحديد النسبة المئوية لزيادة المضاعف . ليس ضروريا . مناط العقاب فى هذه الجريمة .

(ب) مناط تطبيق المادة ٣٤٧ ج . مناط تطبيق المادة ٢٦٦ ج .

(المادة ٢٢٩ و ٣٠٢ ج = ٢٦٦ و ٣٤٧)

١ - ليس من الضروري فى جريمة غش الأغذية أن تبين فى الحكم النسبة المئوية لما أضيف إلى المأكولات والمشروبات والأدوية من العناصر الأجنبية عنها إذ يكفي للعقاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حاله الأصلية ، وأنه أدخل

عليه بنية الغش تغيير أثر في شيء من صفاته . ففى أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به ، وأن هذا الغذاء مشوش بالمادة الغريبة عنه المينة هي أيضا ، وأن المتهم يعلم بهذا الغش ، ففى ذلك ما يكفى لإثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كمية المادة المضافة أو نسبتها .

٢ — إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات صريحة فى وجوب العقاب على الغش الذى يحصل فى المأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق المينة بالمادة ٢٦٦ ، ففى تعاقب على كل غش يحصل بإضافة مواد غير ضارة بالصحة متى حصل الغش بنية الاستفادة إضرارا بالمشتري . وإذن فلا محل لأن يبين الحكم — عند تطبيقه المادة ٣٤٧ — أن المادة التى أضافها المتهم إلى الغذاء المشوش هي من المواد المضرة بالصحة ، بل هذا البيان إنما يكون ضروريا عند تطبيق المادة ٢٦٦ لاشتراطها أن يكون الغش بمواد مضرة بالصحة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء خاليا من ذكر نسبة المادة المضافة إلى البن مع أن تحديد نسبة المواد الغريبة المضافة إلى المادة الأصلية بقصد الغش ضرورى ، لأنه يندر أن تخلو مادة من الأجسام أو الذرات الغريبة بسبب انتقالها من يد إلى أخرى ومن مكان إلى مكان آخر دون أن يكون لإرادة الإنسان دخل فى ذلك . وقد جاء التحليل الكيماوى الأول للبن مقتصر على ثبوت وجود مادة نشوية به . ولما استوخت المحكمة العمل عن نسبة هذه المادة جاءها الرد بأن التحليل مقصور على التحليل النوعى فقط وأنه لا يمكن تحديد نسبة نشوية ، ولكن حشرت فى الرد عبارة هي لا بد أن تكون النسبة أكثر من اثنين فى المائة ولذلك اعتبر البن مشوشا . وظاهر ما بين القولين من التعارض . ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه يجب أيضا أن تكون المادة المضافة مضرة بالصحة . وقد جاء التحليل الكيماوى قاصرا على القول بوجود مادة نشوية بالبن دون ذكر نوعها لمعرفة ما إذا كانت مضرة بالصحة أم لا .

وحيث إن تحديد النسبة المثوية للمادة التي استعملت في غش المأكولات والمشروبات والأدوية بطريق إضافة بعض عناصر أجنبية إليها ليس ضرورياً، بل يكفي أن يثبت أن الماكول أو المشروب لم يبق على حاله الأصلية، وأنه طرأ عليه تغيير بنية الفش أثراً في صفته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في وجه الطعن من ضرورة بيان نسبة المادة المضافة إلى المادة الأصلية فقال إن دفع المتهم من أنه لا بد لوجود هذا الفش أن يكون بنسبة خاصة قول لا محل له مطلقاً لأن التحليل أثبت وجود هذا الفش بإضافة مواد نشوية إلى البن، ولا محل لبحث هذه النسبة لأنه ما دام أن هناك مواد غريبة مضافة إلى البن تكون المادة المذكورة مفضوشة بإضافة شيء أجنبي إليها سواء كانت هذه المادة صغيرة أو كبيرة . ومن هذا الذي أورده الحكم بين أنه استظهر أن الطاعن عرض للبيع بنا مفضوشاً بطريقة خلطه بمادة نشوية وذلك مع علمه بهذا الفش، وفي ذلك ما تتوافر به جميع عناصر الجريمة التي أدين فيها الطاعن دون حاجة لبيان كمية ونسبة المادة المضافة .

وحيث إنه عن الشق الثاني من هذا الوجه فإن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي أدين الطاعن على مقتضاها صريحة في العقاب على الفش الذي يحصل في المأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٦٦ من قانون العقوبات، أي على الفش الحاصل بإضافة مواد غير ضارة بالصحة متى كان هذا الفش بنية الاستفادة منه لإضراراً بالمشتري، فلا محل مع هذا لما يعترض به الطاعن من عدم بيان الحكم أن المادة المضافة كانت مضرّة بالصحة مادامت الإدانة كانت على أساس المادة ٣٤٧ لا المادة ٢٦٦ كما ذكر .

وحيث إن الوجه الثاني يحصل في أن بالحكم المطعون فيه تناقضاً . ذلك لأن الدعوى العمومية رفعت أصلاً ضد الطاعن وضد محمد موسى البنان، وهذا الأخير هو البائع الأصلي للبن المفضوش، وقد حكمت محكمة أول درجة ببراءة البائع مع اعترافه ببيع البن وأدانت الطاعن لما قائلته من جواز أن يكون قد تلاعب بالبن

بعد أن اشتراه أو أن يكون البن المضبوط غير البن المشتري . وإذن تكون المسألة فرضية يجوز فيها عدم حصول التلاعب وأن يكون البن المبيع بقى على أصله ، وكان يجب إزاء هذا الشك الحكم ببراءة الطاعن .

وحيث إنه لا ارتباط بين إدانة الطاعن وبراءة المتهم الآخر في الدعوى ، إذ الحكم المطلق فيه أدان الطاعن على اعتبار أنه عرض للبيع بتا مغشوشا مع علمه بنفسه وأقام الأدلة على ذلك . فسواء أكان البن بماله التي ضبط بها مشتري فعلا من المتهم الآخر أم لا فلا تأثير لذلك في إدانة الطاعن ما دام عرضه للبيع مع علمه بما فيه من غش . وإذن يكون ما يعترض به الطاعن لا يبيديه شيئا ولا تأثير له في إدانته .

وحيث إن الوجهين الثالث والرابع يتحصلان في أن الاتهام كان يجب توجيهه إلى صاحب المحل الحقيقي لا الطاعن . وإذا كان الطاعن حرر عقد إيجار المحل باسمه فقد كان ذلك بصفة مؤقتة خدمة لصاحبه الأصلي ، وقد كان الطاعن بعيدا عن هذا المحل ولا علم له بالفش ولا يمكن اقتراضه لديه .

وحيث إن ما يرى إليه الطاعن في هذين الوجهين هو أنه لم تكن له صلة بالمحل الذي ضبط فيه البن وأنه لا علم له بما يحدث فيه . وهذا هو ما فصلت فيه محكمة الموضوع ، إذ هي أدانت الطاعن على أساس أنه هو الذي عرض البن المغشوش للبيع وجاءت بالأدلة المؤدية إلى هذه الإدانة ، فلا سبيل بعد هذا لمناقشة تلك الأدلة لدى محكمة النقض لتعلق ذلك بتصميم الموضوع وبحق محكمة الموضوع في البت فيه . أما ما يثيره الطاعن من جهة عدم علمه بالفش فقد عني الحكم بالرد عليه قائلا " إن علم المتهم (الطاعن) بفش البن مستفاد من كونه تاجرا في هذه الأصناف ، كما أن الفش يمكن معرفته إذ المواد النشوية المضافة إلى البن كما جاء بالتحليل تغير لونه ، وهذا يمكن مشاهدته خصوصا لمن كان اختصاصيا في هذه التجارة " . وفي هذا الذي قاله الحكم ما يسوغ ما استخلصته المحكمة من علم الطاعن بفش البن المضبوط خلافا لما يزعمه .

(٣٥٨)

القضية رقم ٦٤٦ سنة ٩ القضائية

(أ) تفتيش . شرط محته . بلاغ جدى من جريمة تكون جنابة أو جنحة . توافر عناصر أخرى
تبرره . تهدر هذه العناصر . سلطة النيابة . سلطة المحاكم . (المادة ٣٠ تحقيق)
(ب) محاضرو رجال الضبطية القضائية . توقيع مأمور الضبطية عليها . كفايته . تحريرها بنفسه .
لا وجوب . (المواد ١٠ و ١٨ و ٣٢ و ٨٣ و ٨٤ تحقيق)

١ — إن القانون يشترط لصحة التفتيش الذى تجريره النيابة أو تأذن فى إجرائه
بمسكن المتهم أو بما يتصل بشخصه أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنابة
أو جنحة ، وأن ينسب وقوعها إلى المتهم بلاغ جدى أو بعناصر أخرى تكفى
لتبرير تصدى التحقيق — فى سبيل كشف الحقيقة وتعزف مبلغ اتصال المتهم
بالجريمة — طرمة مسكنه ولجزيته الشخصية . والنظر فى هذه العناصر وتقدير
كفايتها موكل النيابة العمومية تحت إشراف المحاكم التى لها إذا ما تبينت أن التفتيش
تم بصفة مخالفة للقانون ألا تأخذ فى أحكامها بالدليل المستمد منه .

٢ — إن القانون — على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضى التحقيق —
لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع
الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك
أن مأمور الضبطية القضائية هو المسؤول وحده عن صحة ما دقن بمحاضره . وما دام
هو يوقع عليها لإقرارا منه بصحتها ، فلا يهم بعد ذلك إن كان حررها بقلمه مباشرة
أو بواسطة الاستمانة بالة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده
لا يؤثر فى اعتبار أنها محزرة فى حضرته وتحت بصره .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع لدى المحكمة
ببطلان التفتيش الذى أجرى فى منزله لصدور الإذن به من النيابة قبل أن تكون
هناك جريمة معينة أو تحقيق جار بشأنها ، ودون أن تكون هناك قرائن قوية على وقوع

هذه الجريمة كما تقضى المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات . ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع رغم عدم توافر الشروط القانونية اللازمة للتفتيش . وأما ما ذكرته محكمة أول درجة من أن الطلب الذى قدمه الضابط إلى النيابة قد وجهت فيه تهمة اتجار بالمخدرات وأنه توجد سوايق للطاعن فقير سديد ، لأن الإنسان لا يؤخذ بسمعته وشهرته ، ولأن السابقة لا تصلح أن تكون قرينة على ثبوت الجريمة . وأما قول المحكمة الاستثنائية إن المتهم يقرب في المواد المخدرة وإنه مشهور بالاتجار فإن هذا القول يخالف ما ذكره الضابط الذى قال إن المتهم من المشهورين بالاتجار بالمواد المخدرة . وأما عن قول المحكمة إن الضابط راقب المتهم وتحذى عن طرق توزيع تجارتهم فإن هذه الأقوال التى ذكرها الضابط لا وجود لها في أوراق التفتيش ، وإن ذكرها جاء بعد صدور الإذن لتصحيح التفتيش الباطل ، وهى لا ترقى إلى مرتبة القرائن القوية لأن قائلها لم يذكر المصدر الذى بنى عليه معلوماته . ويمتنع الطاعن على ذلك أنه ما دام الحكم قد استند إلى ضبط المخدر الذى تحصل من التفتيش وعلى أقوال الذين أجروا هذا التفتيش فيكون الحكم قد استند إلى دليل باطل ويتعين إذن نقضه .

وحيث إن القانون يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه أو تأذن النيابة بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل به شخصه أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يكون نسبة وقوعها من المتهم عن طريق بلاغ جدى أو عناصر أخرى تكفى لتبرير تصدى التحقيق — فى سبيل كشف الحقيقة وتعزف مبلغ اتصال المتهم بالجريمة — لحرمة مسكنه ولحرية الشخصية . والنظر فى هذه العناصر وتقدير كفايتها موكل النيابة العمومية تحت إشراف المحاكم التى لها إذا ما تبينت أن التفتيش ثم بصفة مخالفة للقانون أن لا تأخذ فى أحكامها بالدليل المستند منه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن فى جريمة إحراز المواد المخدرة وأورد واقعة الدعوى التى حصلت بها المحكمة من التحقيقات بقوله : إن ضابط قطة الإبراهيمية استصدر إذنًا من النيابة بتفتيش المتهم (الطاعن) ومقره

لأنه يتجهر في المخدرات وله سوابق، فصدر أمر النيابة بذلك بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨؛ وقد رقب الضابط مرور المتهم في مساء ذلك اليوم إذ علم أنه سيسلم كمية من المادة المخدرة بنقطة المومسات فترقبه لما مر به ف ضبطه، وبتفتيشه ضبط معه في جيب الصديري علبة صفيح فيها قطع أفيون زنتها ٢٠, ٢ جراما، ثم وجد قطعة حشيش زنتها ٥٠, ٥ جراما، ثم ذكر الأدلة التي استند إليها وهي ضبط المواد المخدرة مع الطاعن وشهادة الضابط وباقي رجال البوليس الذين ضبطوها معه. وعرض إلى الدفاع الذي يتمسك به الطاعن بوجه الطعن وهو بطلان التفتيش فلم يأخذ به، لأن إذن النيابة صدر بعد أن قرر لها الضابط المسئول أن المتهم يتجهر في المواد المخدرة وأنه مشهور بالانحجار، وهذا اتهام صريح صادر من الضابط المسئول عن الأمن والنظام في دائرة عمله، ولأن الضابط قال إنه راقب المتهم وتحرى عن الطرق التي يتبعها في توزيع تجارتها حتى تحقق له مآلهم به، فطلب الإذن بالتفتيش من النيابة، فهذا الإذن صحيح إذ المرجع فيه إلى تقدير الأمر به والمحكمة تقر النيابة فيما ارتأته بشأنه.

وحيث إنه يتضح من هذا الذي ذكره الحكم أن الإذن صدر من النيابة لضابط البوليس بتفتيش شخص الطاعن ومقره بناء على ما أبلغها به الضابط من أنه يتجهر في المواد المخدرة. ولما كان هذا البلاغ صريحا في نسبة جريمة معينة للطاعن وهي جنحة الانحجار في المواد المخدرة، ولما كانت النيابة قد قدرت هذا البلاغ وأصدرت الإذن بالتفتيش اعتمادا عليه بما يفيد أنها اطمانت إلى جديته، وقد أقرتها المحكمة على النظر الذي ارتأته وأسست عليه لإجراء التفتيش الذي اعتمدت المحكمة في إدانة الطاعن على ما أسفر عنه وتحصل منه — لما كان كل هذا وجب القول بأن التفتيش قد أجرى وفقا لأحكام القانون، وأن إدانة الطاعن المؤسسة على هذا التفتيش جاءت صحيحة، وذلك على خلاف ما يزعمه بوجه الطعن. أما ما يثيره الطاعن من أن المحكمة نسبت إلى الضابط أنه ذكر للنيابة وقت طلب الإذن بالتفتيش ما لم يقل به فردود بأن ما ذكرته المحكمة لا يختلف في المعنى والمؤدى عما يقوله الطاعن

نفسه من الضابط. وأما اعتراضه بأن المحكمة قالت في سبيل تبرير التفتيش إن الضابط شهد بعد إجراء التفتيش بما يؤكد اتهام الطاعن في الجرمية — اعتراضه هذا صحيح، لأنه لا يجوز أن يبرر التفتيش الذي تم فعلا بنصرته لم يكن موجودا وقت إجراءاته، إلا أن ذلك لا يهدى الطاعن مادات المحكمة قد استندت أيضا إلى العنصر الذي بنى عليه التفتيش حقيقة، وهو بلاغ الضابط للنيابة، وأقرتها على ما رآته في كفايته كمبرر للتفتيش.

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الطاعن دفع بطلان محضر التحقيق لأنه لم يحزر بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية بل الذي حرره هو خصم للطاعن. وهذا يستوجب بطلان المحضر ويجعله في حكم العدم باعتباره دليلا في الدعوى.

وحيث إن القانون لا يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر. ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دُون بمحاضره. وما دام هو قد وقع عليها إقرارا منه بصحتها، فلا يهم بعد ذلك إن كان قد حررها بقلمه مباشرة أو بواسطة الاستمانة بألة ميكانيكية أو يد أجنبية، لأن عدم مباشرة تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبار أنها محزنة في حضرته وتحت بصره.

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن فقال: "إن الدفاع عن المتهم طلب بطلان محضر البوليس لأن الضابط لم يحضره بخطه، وهذا الدفع لا سند له من القانون، وليس ما يمنع من الاستمانة بكاتب إذا قام مانع يمنع الضابط من تحريره بخطه مادام سيوقع عليه ويتحمل مسئولية ما أثبت فيه، وكان هو الذي يتولى مباشرة توجيه الأسئلة وإملائها على كاتب المحضر. والثابت من التحقيق ومن أقوال الضابط ومحمود فوده أن الذي منع الضابط عن تحرير المحضر بخطه هو إصابته في المظاهرة التي وقعت ليلة الحادث. وقد حاول الدفاع القول بأن محضر المحضر وهو محمود فوده خصم للتمم وذلك لإبلاغه عن زريبة تجاوره ولكنه عجز عن التدليل على ذلك القول".

وحيث إنه يظهر مما تقدم أن محضر الاستدلال الذى قام به ضابط البوليس لم يكن باطلا ما دام الثابت أن الكاتب تولى تحريره أمام الضابط وبإملائه وأن الضابط وقع عليه . كما يظهر أن المحكمة لم تصب على الطاعن على الكاتب الذى عهد إليه تحرير المحضر ، وهذا التقدير الموضوعى لا تصح المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(٣٥٩)

القضية رقم ٦٤٩ سنة ٩ القضائية

تزوير أوراق رسمية . عريضة دعوى . تقدير الرسم عليها . تغيير قيمة وعدد الأشياء موضوع الدعوى زيادتها قبل إعلانها . تزوير ورقة رسمية . (المادة ١٨٠ ع ٢١٢)

إن تغيير الحقيقة فى عريضة الدعوى المدنية بطريقة زيادة قيمة وعدد الأشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على هامشها من الموظف العمومى ، ودفع الرسم المقدّر ضلّا ، هو تزوير أوراق رسمية سواء حصل إعلان العريضة بعد ذلك أم لم يحصل . لأن عريضة الدعوى وإن كانت ملكا لصاحبها قبل إعلانها فهو ويثبت فيها ما يشاء إلا أن حريته فى ذلك مقصورة على علاقته مع الشخص المطلوب إعلانها ، ذلك الشخص الذى لا يتعلق حقه بهذه الورقة إلا بعد إعلانها بها . أما إذا كان قد تعلق بالعريضة قبل الإعلان حق لغير هذا الشخص ، كحق الحكومة الذى يثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الدعوى ، فإن كل عبث بالعريضة من مقتضاه زيادة قيمة هذه الدعوى يعدّ تزويرا فى ورقة رسمية متى توافرت العناصر الأخرى المكوّنة للجريمة . ذلك لأن من شأن هذا التغيير أن يجعل التأشير الرسمية التى حررها الموظف العمومى على العريضة فى صدد قيمة الدعوى والرسم الذى قدره واقتضاه عليها منسحبة على أشياء وقيمة أخرى ما كانت لتنسحب عليها لولا هذا التغيير الذى يقتضى رسوما أكثر مما أثبت فيها . وهذا عبث بذات التأشير الرسمى الوارد على العريضة .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتبار ما وقع من الطاعن تزويراً في أوراق رسمية . ذلك لأن صحيفة الدعوى موضوع التزوير لم تعلن إلى الخدم ، وهى لا تكتسب صفة الرسمية إلا بعد إعلانها ، أما قبل ذلك فهى ملك لصاحبها يتصرف فيها كما يشاء . ولا يغير من هذا دفع الرسم عليها متى كان التزوير لم يقع على شيء من التاشيرات الرسمية الخاصة بالرسم ، وما دام الثابت بالحكم نفسه أنه بعد دفع الرسم قدم الطاعن الصحيفة لقلم المحضرين لإعلانها بعد تغيير رقم الأرقام ٢ إلى ٣ ورقم القيمة من ٢٠٠ قرش إلى ٣٠٠ قرش ، فلاحظ قلم المحضرين أن الرسم المدفوع لا يتفق وقيمة الدعوى وأوقف الإعلان بناء على ذلك حسب التعليمات الواجب عليه مراعاتها . ومن ثم بين خطأ الحكم في إدانة الطاعن على أساس أن التزوير وقع في ورقة رسمية رغم عدم إعلان الصحيفة التى حصل فيها التغيير .

وحيث إن تغيير الحقيقة في عريضة الدعوى متى وقع بطريقة زيادة قيمة وعدد الأشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على هامشها من الموظف العمومى ودفع الرسم المقتدر فعلا هو تزوير في أوراق رسمية ، سواء أحصل إعلان العريضة أم لم يحصل . لأن عريضة الدعوى وإن كانت ملكاً لصاحبها إلى حين إعلانها يحمى ويثبت فيها ما يشاء إلى هذا الوقت ، إلا أن حريته في ذلك مقصورة على علاقته مع الشخص المطلوب إعلانه — ذلك الشخص الذى لا يتلقى حقه بهذه الورقة إلا بعد إعلانها . أما إذا كان قد تعلق بالعريضة قبل الإعلان حق لغير هذا الشخص ، كحق الحكومة الذى يثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الدعوى ، فإن كل حبس بالعريضة من مقتضاه زيادة قيمة هذه الدعوى يعدّ تزويراً في أوراق رسمية متى توفرت العناصر الأخرى المكونة للجريمة . ذلك لأن من شأن هذا التغيير أن يحصل التاشيرات الرسمية التى جرحها الموظف العمومى في صدد قيمة الدعوى والرسم الذى قدره واقتضاه عليها منسجبة على أشياء

وقيمة أخرى ما كانت لتسحب عليها لولا هذا التغير الذى يستلزم رسوما أكثر مما أثبت فيها . ولا شك أن فى هذا جثا بذات التأشير الرسمى الوارد على العريضة .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن فى جريمة التزوير فى ورقة رسمية هى عريضة دعوى استرداد مقدمة من أمير محمد بأن غير فيها رقم ١ إلى ٣ أرادب ورقم ٢٠٠ قرش إلى ٣٠٠ قرش فى عدة مواضع . وذلك بعد تقديمها إلى قلم الكتاب وتقدير الرسم عليها وبقصد الاستيلاء على قيمة فرق الرسوم . ثم قدمها لقلم المحضرين لإعلانها وهناك اكتشف أمره فلم يتم الإعلان . كما أدانته فى جريمة استعمال هذه الورقة الرسمية المزورة بتقديمها إلى قلم المحضرين مع علمه بتزويرها وقضى عليه فى الجريمتين بعقوبة واحدة وفقا لـ المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وذلك بعد أن عرض إلى الدفاع الذى يشيره الطاعن بوجه الطعن بخصوص اعتبار عريضة الدعوى قبل إعلانها من الأوراق العرفية ولم يأخذ به اعتادا على الأسناب التى أوردها ، وبعد أن أثبت أن كاتب المحكمة أشر بها مش العريضة أن الرسم هو ١٦٠ مليا وأن التغير الذى أجرى فى العريضة بزيادة قيمة وعدد الأشياء المحجوزة المطلوب استردادها إنما حصل بعد هذا التأشير .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن على أساس أن ما وقع منه يعد تزويرا فى أوراق رسمية رغم عدم إعلان عريضة الدعوى مستندا فى ذلك إلى الاعتبارات القانونية الصحيحة التى أوردها — إذ فعل ذلك قد أصاب الحقيقة ولم يخطئ فى شيء مادام التزوير بطريقة زيادة عدد وقيمة الأشياء موضوع الدعوى قد حصل فى العريضة بعد أن أشر عليها كاتب المحكمة بقيمة الرسم مؤسسا على ما كان وأردا فيها قبل التغير ، وما دام هذا التغير يقتضى أن ينسحب التأشير الرسمى عليه بعد أن كان منسجعا على فمه مما يوجب اعتبار تغير الحقيقة فيها هو مكمل لهذا التأشير واقعا فى التأشير نفسه ، وما دام الثابت بالحكم أن الطاعن كان يتوهم أن تسير الدعوى على أساس التعديل الذى أجراه فى عريضتها ليستفيد من فرق الرسم ولم يتم ذلك لسبب خارج عن إرادته وهو اكتشاف الحقيقة قبل حصول الإعلان .

(٣٦٠)

القضية رقم ٦٥٠ سنة ٩ القضائية

مراقبة . النساء والأطفال . الحكم بوضعهم تحت مراقبة البوليس . لا يجوز .

(المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣).

إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم قد أورد جميع الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس أيا كانت الجهة التي قضت بها ، ومهما كان السبب الذي استوجبا . ولذلك يكون حكم المادة ٣١ منه التي نصت على أن أحكامه لا تسرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة حكما عاما يتناول أحكام مراقبة البوليس المقررة في قانون العقوبات أيضا . وذلك يقتضى تخصيص عموم النصوص التي أوردها هذا القانون عن عقوبة المراقبة القضائية باستثناء النساء هن والأطفال الذين لم يبلغوا السن المذكورة .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن المقدم من النيابة العامة أن المحكمة أخطأت في القضاء بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لأن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم تنص على عدم سريان أحكامه ومنها المراقبة على النساء والأطفال ، ولأن المادة ٣٣ من هذا القانون نصت على إلغاء كل ما كان مخالفا له من أحكام . وديباجة ذلك القانون منصوص فيها على ما يفيد الاطلاع على قانون العقوبات . وهذا قاطع في أن حكم المادة ٣٣ المذكورة يتناول ما جاء في قانون العقوبات من نصوص خاصة بعقوبة المراقبة ويقتضى عدم جواز الحكم بها على النساء .

وحيث إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم قد أورد جميع الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس أيا كانت الجهة التي قضت بها ومهما كان السبب الذي استوجبا . ولذلك يكون حكم المادة ٣١ منه التي نصت على أن أحكامه لا تسرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن

نعم عشرة سنة كاملة عاما يتناول أحكام مراقبة البوليس المقررة في قانون العقوبات أيضا ، مما يقتضى تخصيص عموم النصوص التي أوردتها عن عقوبة المراقبة القضائية وعدم جواز الحكم بها على النساء في سائر الأحوال .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أثبت على المتهم أنها ارتكبت جريمة السرقة وأنها عائدة إذ سبق الحكم عليها مرتين في سرقة ، الأخيرة منهما في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٨ — بعد ذلك قضى عليها بعقوبة الحبس وبوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تطبيقا للمادة ٣١٨ و ٣٢٠ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس مع عدم جواز ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين إذن قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة المراقبة .

جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وعمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٦١)

القضية رقم ٦٢١ سنة ٩ القضائية

قض وإبرام . حكم نهائى . حكم لم يكن نهائيا حين التقرير بالطعن . صيرورة نهائيا بعد التقرير بالطعن . عدم قبول الطعن شكلا . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الطعن بطريق النقض والإبرام هو من طرق الطعن غير الاعتيادية التي شرعت لإصلاح ما يقع في الأحكام من الأخطاء المتعلقة بالقانون . ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلا حين تكون قد استنفدت كل طرق الطعن العادية التي منبها القانون لاستدراك ما يشوب الأحكام من الأخطاء متعلق منها بالوقائع أو بالقانون . ولذلك فقد نص قانون تحقيق الجنايات في المادة ٢٢٩ منه على عدم جواز الطعن

بطريق النقض في غير الأحكام الصادرة من آخر درجة مما يستتبع حتماً أن تكون هذه الأحكام نهائية بالنسبة لجميع خصوم الدعوى . فإذا كان الحكم قابلاً للمعارضة لعدم إعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم مضي ميعاد المعارضة فيه بعد الإعلان، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام . وإذن فلا يقبل شكلاً الطعن الموجه إلى حكم لم يصدر بعد نهائياً لعدم انقضاء مدة الثلاثة الأيام التالية ليوم إعلانه، وهى المدة المقررة قانوناً لمعارضة المحكوم عليه فيه ، ولو كان هذا الحكم قد صار نهائياً بسد التقرير بالطعن فيه لعدم حصول المعارضة فيه من المتهم بعد إعلانه به .

المحكمة

من حيث إن الطعن بطريق النقض والإبرام هو من طرق الطعن غير الاعتيادية التى شرعت لإصلاح ما يقع في الأحكام من الأخطاء المتعلقة بالقانون ، ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلا حيث تكون قد استنفدت كل طرق الطعن العادية التى سنها القانون لاستدراك ما يشوب الأحكام من الأخطاء ماتعلق منها بالوقائع أو بالقانون . ولذلك فقد نص قانون تحقيق الجنايات في المادة ٢٢٩ منه على عدم جواز الطعن بطريق النقض في غير الأحكام الصادرة من آخر درجة مما يستتبع حتماً أن تكون هذه الأحكام نهائية بالنسبة لجميع خصوم الدعوى . فإذا كان الحكم قابلاً للمعارضة لعدم إعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم مضي ميعاد المعارضة فيه بعد الإعلان، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام .

وحيث إن النيابة قررت بالطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، وقدمت في اليوم نفسه أسباً بالطعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ في غيبة المتهم، وتبين من كتاب نيابة بنى صويف رقم ٢٧٧ المؤرخ في ١١ مارس سنة ١٩٣٩ لمكتب النائب العمومي أن هذا الحكم أعلن إلى المحكوم عليه في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨ . وأنه أصبح نهائياً أى لم يعارض فيه .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن النيابة حين قررت بالظن لم يكن الحكم الذي طعن فيه قد صار نهائيا لعدم انقضاء مدة الثلاثة الأيام التالية ليوم إعلانه وهي المدة المقررة قانونا لمعارضة المتهم المحكوم عليه فيه، فيكون طعنها قد وجه إلى حكم غير جائز الظن فيه، ويكون بذلك غير مقبول بنقض النظر عما انضج من أن الحكم صار نهائيا بعد التقرير بالظن فيه لعدم حصول المعارضة فيه من المتهم .

(٣٦٢)

القضية رقم ٦٥٧ سنة ٩ القضائية

اختصاص . مكان وقوع الجريمة . محل إقامة المتهم . تعدد المتهمين . اختلاف الاختصاص بالنسبة لمحل إقامة كل منهم . إقامة الدعوى العمومية على أحدهم وحده أمام المحكمة الداخل في اختصاصها محل إقامته . جوازه .

يقتضد الاختصاص في المواد الجنائية إما بمكان وقوع الجريمة أو بالمحل الذي يقيم فيه المتهم . فإذا رفعت الدعوى العمومية عن جريمة وقعت في مكان يدخل في دائرة اختصاص محكمة تما إلى محكمة أخرى يدخل في اختصاصها المحل الذي يقيم فيه المتهم المرفوعة عليه الدعوى، فلا يؤثر في اختصاص هذه المحكمة أن يكون هذا المتهم شريكا في الجريمة لفاعل أصلي لا تصح قانونا محاكمته أمامها مادامت الدعوى لم ترفع إلا عليه.

(٣٦٣)

القضية رقم ٦٦٠ سنة ٩ القضائية

(أ) مدافع . حضوره مع التمس . متى يكون واجبا ؟ . جنائية محالة إلى محكمة الجلس . حضور مدافع عن المتهم . غير محتم .

(ب) حريق عمد . وضع كوة مشتملة في مشغل حصر بقصد إحراقه . عدم تحقق القرض . جريمة تامة . لا شروع .

١ - إن القانون لا يمت حضور مدافع عن المتهم إلا أمام محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات . أما إذا كانت الجنائية محالة من قاضي الإحالة إلى محكمة الجلس عملا بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥، فإن إجراءات المحاكمة الخاصة

بالجنح هي التي يجب اتباعها . وليس في هذه الإجراءات ما يوجب حضور مدافع عن المتهم .

٢ - إن الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢١٨ من قانون العقوبات تعتبر تامة بمجرد وضع النار عمدا في أحد الأمكنة الواردة في هذه المادة سواء أشتعلت النار أم لم تشتعل . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قذف كرة مشتعلة في مخزن (مشغل حصر) لإحراقه، ولم يتحقق الغرض الذي رعى إليه من فعلته، فيصح عقابه بالمادة ٢١٨ المذكورة ولو لم تلتهم النار شيئا من محتويات المخزن .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يحصل في أن الطاعن نبه المحكمة الاستئنافية إلى أن محاميه لم يحضر ولكنها لم تفسر ذلك التفاتا وقضت بتأييد الحكم الابتدائي مع أن الحق المقر في المادة ١٩٦ جنائيات لا يزول بأحالة الجناية على محكمة الجنح . ذلك لأن هذه الإحالة إنما شرعت في مصلحة الطاعن ، ولا يستقيم عقلا أن ما شرع في مصلحته يحرمه من أى حق مكتسب أو مقرر له متى كان هذا الحق ينطوي على ما فيه مصلحته، إذ الطاعن مع إحالته على محكمة الجنح لا يزال متهما بجناية تستدعى الدفاع بواسطة محام . وفضلا عن ذلك فإن المحكمة حجرت على محامى الطاعن في الدفاع إذ قال الطاعن للمحكمة إن محاميه سيحضر حالا، فلما لم يلتفت إليه رئيس الجلسة عاد وكررها الرجاء قائلا إن المحامى قادم من مصر، ومع ذلك لم تؤجل المحكمة القضية إلى آخر الجلسة أو ريثما يصل أول قطار من القاهرة . ولما وصل المحامى بعد الحكم في الدعوى حاول أن يؤدى واجبه فقدم طلبا أثبت فيه أن القضية نظرت قبل موعد وصول أول قطار من القاهرة، وأن الطاعن أفهم المحكمة أنه سيحضر حالا، وأنه كرر ذلك . ويخلص الطاعن مما ذكر إلى أن في هذا الذى حصل من محكمة الموضوع إخلالا بحق الدفاع مبطلا للحكم .

وحيث إن القانون لا يعتم حضور محام مع المتهم إلا أمام محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات، أما إذا كانت الجناية محولة من قاضى الإحالة إلى المحكمة الجزئية

عملا بقانون التجنيز الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإن إجراءات المحاكمة الخاصة بالجنح هي التي يجب اتباعها ، وهذه الإجراءات لا توجب حضور عام من المتهم . وبناء على ذلك يكون عدم حضور مدافع عن المتهم في الدعوى الحالية لا يطلعن في سلامة الحكم .

وحيث إنه فيما يتعلق بما زعمه الطاعن من أن محكمة الموضوع أخلت بحق دفاعه بعدم إرجائها نظر الدعوى إلى آخره لئلا يصل محاميه قادما من القاهرة فإن الثابت من محضر الجلسة هو أن الطاعن قال للحكمة عند البدء في نظر الدعوى إن محاميه لم يحضر فأخذت هي في نظرها وسألت الطاعن عن التهمة فأنكرها ولم يصر على طلب إرجاء نظر الدعوى لحين حضور محاميه . فإذا مضت المحكمة في نظر الدعوى فلا جناح عليها في ذلك مادام حضور المحامي في مواد الجنح غير واجب قانونا لصحة المحاكمة ، وما دام المحامي لم يكن موجودا مع الطاعن وقت النداء على الدعوى للدفاع عن موكله . أما ما يثيره الطاعن من حضور محاميه ومحاوئته القيام بواجبه فقد كان ذلك ، بفرض صحته ، غير جائز قانونا بعد أن نظرت الدعوى وحكم فيها .

وحيث إن الوجه الثالث بنى على أن محكمة الجنح أخطأت في تطبيق القانون باعتبارها أن الطاعن وضع النار عمدا في مخزن غير مسكون ولا معدة للسكنى في حين أنه يجب اعتبار ما وقع منه شروعا في حريق لأن الشائب أن الكرة التي ألقيت على المشغل لإحداث الحريق لم تحرق شيئا منه ، وأن النار لم تلتهم إلا جانبها من شريط .

وحيث إن الفعل المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢١٨ عقوبات قديم إلى أدين بها الطاعن يعتبر تاما بمجرد وضع النار عمدا في المكان المراد إحراقه سواء اشتعل الحريق أم لا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن قذف كرة مولة بمشغل الحصر لحرقه فانطفت الكرة ولم يتحقق الغرض الذي رعى إليه الطاعن من فعله . وإذن

يكون ما وقع منه فعلا تاما لا شروعا رغم أن التار لم تلتهم شيئا من محتويات المشغل،
ويكون الحكم المطعون فيه على هذا الاعتبار لم يخطئ في تطبيق القانون .
وحيث إن محصل الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين توفر ركن
العمد لدى الطاعن وفي هذا قصور يبطله .
وحيث إن هذا الوجه غير صحيح إذ الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن كان
يريد بفعل الحريق إحداث حدث جنائي يستدعى مسئولية شيخ الخفراء والعمدة
الذى تسبب في فصل قريب له . وهذا الذى أورده الحكم يؤدى إلى أن وضع
التار كان متعمدا من الطاعن .

جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩

برئاسة معادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود
المريخى باشا ومحمد كامل الرئيلي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٦٤)

القضية رقم ٦٦٥ سنة ٩ القضائية

تفتيش . قبض غير جائز قانونا . تفتيش المتهم . لا يجوز . إلقاء المتهم محمدا عند القبض عليه لتفتيشه
من أجله . لا يقبل دليلا ضد المتهم . (المراءد ١٥٥ و ١٨ و ٢٣ و ٣٠ تحقيق)
مضى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله في غير الأحوال التى يجوز
فيها قانونا إجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له
كاللقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلا كذلك، إذ القانون
يقضى بأن كل ما يخفى على الإجراء الباطل باطل . فاذا كان الواضح مما أثبتته الحكم
أن كون تابل البوليس قبض على المتهم بناء على بلاغ من مجهول بأنه يتجرف في المواد
المختدرة، وذلك بغير أن يحصل على إذن من النيابة بإجراء هذا القبض، ولم يكن
المتهم متلبسا بالجريمة إذ لم يشاهد معه شيء من المواد المختدرة قبل حصول القبض،
فإن القبض عليه يكون قد وقع باطلا لمخالفته للقانون الذى يبين بالمادة ١٥ من

قانون تحقيق الجنائيات الحالات التي يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين . وإلقاء هذا المتهمة ، وقت القبض عليه ، بالمادة المخدرة التي كان يعملها خشية العثور عليها معه عند التفتيش لا يصح الاستشهاد به عليه ، لأنه لم يكن إلا نتيجة حتمية للقبض عليه ، وما دام القبض قد وقع باطلا فيكون الحصول على المواد المخدرة باطلا كذلك .

(٣٦٥)

القضية رقم ٦٧٣ سنة ٩ القضائية

دفاع . تولى مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المدافعة عن متهمين متعارضة مصالحهم . متى لا يكون ذلك إخلالا بحق الدفاع ؟

إنه وإن كان من الواجب قانونا على المحكمة ألا تقبل أن يتولى مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المدافعة عن متهمين في جريمة مطروحة أمامها في حالة تعارض مصالحهم في الدفاع تعارضا من شأنه ألا يجبي للدافع الواحد الحقبة الكاملة في تنفيذ ما يقرره أى المتهمين ضد الآخر بحيث إذا أغفلت مراعاة ذلك فإنها تخل بحق الدفاع إخلالا يبطل حكمها ، إلا أنه إذا كان الثابت أن هيئة الدفاع ، رغم تقدمها للحكمة على أساس المدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص ، قد عنيت بتقسيم الدفاع عن المتهمين فتولى منها مساعدة كل منهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر ، ومحض كل فريق منها الأدلة القائمة على كل منهم اختص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه ، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج المحامي في المدافعة عن مصاحبتين متعارضتين متفية في الواقع . وما دام كل منهم قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكامل الحقبة تنفيذ ما أسنده زميله إليه فقد انهار كل أساس يقوم عليه القول بمحصول إخلال بحق الدفاع .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين يتعيان على المحكمة بالوجه الأول من أوجه الطعن أنها أخلت بحق دفاعهما . وفي بيان ذلك يقولان إن أولها اعترف بالجنائية المسندة إليه

وقال إن ثانيهما شاركه في مقارقتها، ولما كان الثاني ينكر ما نسب إليه فإن هذا كان يقتضى أن يدافع عن كل منهما مدافع خاص به. ولكن المحكمة قبلت أن يدافع عنهما محاميان تولى كل منهما الدفاع عن الاثنين معا .

وحيث إنه وإن كان من الواجب قانونا على المحكمة أن لا تقبل أن يتولى مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المدافعة أمامها عن متهمين في جريمة مطروحة أمامها في حالة تعارض مصالحهم في الدفاع تعارضا من شأنه أن لا يهيئ للدفاع الواحد الحظوة الكاملة في تنفيذ ما يقرره أى المتهمين ضد الآخر، وأنها إذا أخفقت مراعاة ذلك تخل بحق الدفاع إخلالا يطل حكمها، إلا أنه إذا كان الثابت أن هيئة الدفاع رغم تقدمها للحكمة على أساس المدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص فانها في الواقع قد عنيت بتقسيم الدفاع عن المتهمين، فتولى منها مساعدة كل متهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر، ولخص كل من يهتق الدفاع الأدلة القائمة على كل متهم اختصت بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه، فإن مظنة حرج المحامى في المدافعة عن مصلحتين متعارضتين تكون متفية في الواقع . وما دام كل متهم قد أخذ حقه في الدفاع الذى تناول بكامل الحظوة تنفيذ ما أسنده زميله إليه فقد انهار كل أساس يقوم عليه القول بمحصل إخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول ذكر أمام المحكمة أنه لم ير الطاعن الثانى وقت الحادثة إلا بعد أن انتهت، وأنكر سابقى قوله عنه بأنه أخبره أنه يظهره فيها . أما الطاعن الثانى فأنكر ما نسب إليه وقال إنه ذهب إلى مكان الحادثة فوجد الطاعن الأول والمجنى عليه يتضاربان بالسلاح فأصيب منهما، وذكر أنه قذف بكبرى وقتئذ على الناس . وقد حضر أمام محكمة الجنايات للدفاع عن المتهمين كل من خنا بشوت أفندى وعبد المنعم خالد أفندى المحاميين . وقال أولهما في مراقبته إن السكين الصغيرة كانت مع المجنى عليه ولم يكن مع المتهم الثانى (الطاعن الثانى) شىء، وإن سبق الإصرار غير متوفر في الدعوى، وإن المجنى عليه

ففسه قرر بأن السكين الصغيرة لم تكن مع المتهم الثاني بل مع شخص آخر . و انتهى إلى أن طلب للتهم الأول الرأفة والثاني البراءة . أما المحامي الثاني فقد أكتفى بالقول إنه ينضم لزميله في الدفاع عن المتهم الأول ، ثم أفاض في الدفاع عن المتهم الثاني قائلا بأنه لم يقدم دليل بأنه اشترك في الجريمة أو علم بما كان الأول يتوهمه ، وإنه يجب أن يؤخذ بأقوال المجنى عليه لأنه أقدر على معرفة ما وقع عليه ، وأقواله تتناقض مع أقوال الشهود الذين قرروا بأن المتهمين ضربا المجنى عليه بالسكاكين ، وإن المتهم الأول قد تحبط في أقواله ، ولكنه قطع بأن الثاني ما كان يعلم بنيتة ، والمتهم الثاني ما كان ينتوى القتل ولم تكن معه سكين بل قال إنه ألقي بالكيس فأصاب المجنى عليه ، وخلص إلى طلب البراءة للتهم الثاني .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أنه وإن كان المحاميان قد ذكرا أنهما حضرا مع المتهمين الاثنين معا إلا أنهما في الواقع قد قسما الدفاع عن المتهمين فيما بينهما وتولى كل منهما المدافعة عن متهم ، وفند المحامي عن المتهم الثاني (الطاعن الثاني) الدليل المستمد من أقوال المتهم الأول (الطاعن الأول) عليه . فلا تثيرب إذن على المحكمة إذ هي اعتبرت أن كل منهم قد أخذ قسطه كاملا من الدفاع . وما دام الطاعنان لا يدميان في وجه الطعن بأن هيئة الدفاع التي اختارها هما للدافعة عنهما قد تخرجت فقصرت في الإدلاء بحجة مما كان يجب الإدلاء به في مصلحة أحدهما أو كليهما تعين القول بأن لا إخلال بحسب الدفاع فيما وقع من المحكمة مما يأخذه الطاعنان عليها .

وحيث إن مبنى باق أوجه الطعن أن بالحكم المطعون فيه قصورا يعبه لأنه أثبت أن الطاعن الثاني طعن المجنى عليه بسكين في حين أن المجنى عليه قرر في التحقيقات قبل وفاته أن الطاعن المذكور ضربه بالكيس ، وأن آخره الذي ضربه بالسكين ، كما أثبت أن الطاعن الأول ضرب المجنى عليه بسكين كبيرة واشترك معه الطاعن الثاني دون أن يبين نوع الاعتداء الذي وقع من هذا الثاني أو وجه اشتراكه مع الأول . وقال أيضا إن الثاني اعترف أمام مأمور القسم باعتدائه على

المجنى عليه مع أن الثابت أن هذا الاعتراف لم يتضمن إلا الضرب بالكرسي لا بالسكين .
ومثل هذا الضرب لا يعدّ شروفاً في قتل كما ذهب إليه الحكم . وفضلاً عن ذلك
فقد تمسك الدفاع بأقوال المجنى عليه — تلك الأقوال الصريحة في أن الطاعن الثاني
ضربه بالكرسي لا بالسكين ، وهي حاسمة في تقي تهمة الشروع في القتل . ومع ذلك
لم ترد المحكمة على هذا الدفاع ، واعتمدت في إدانة الطاعن الثاني على أقوال شهود غير
المجنى عليه مع أن الظروف التي وقعت فيها الحادثة تجعل لأقوال المجنى عليه الاعتبار
الأول وتفضلها عن سائر الشهادات الأخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعنين على أساس أنهما شرفاً في قتل
المجنى عليه عمداً بأن طعنانه بسكينتين بحملة مرات فاصدين قتله فأصاباه بالإصابات
الموجهة بالكشف الطلي وكان ذلك مع سبق الإصرار . وأثبت عليهما توافر نية
القتل من اعتراف الطاعن الأول على نفسه وعلى المتهم الثاني بأنه كان يتربى بفعله
قتل المجنى عليه ، ومن استمال الطاعنين لآلات قاتلة هما المديتان المضبوطتان
وطعنهما بهما المجنى عليه في مواضع خطيرة من جسمه وهي الرأس والصدر والظهر .
كما أثبت عليهما توافر سبق الإصرار من أقوال الطاعن الأول الصريحة أمام النيابة
بأنه حضر خصيصاً للقاهرة وراء المجنى عليه مصراً على قتله ، وأنه اشترى السكين
لتنفيذ نيته ، وأنه تذاكر مع الطاعن الثاني في هذا الصدد فوعده بالاشتراك والمساعدة .
وقد أورد الحكم الواقعة الختائية التي قارفها الطاعنان على حسب ما حصلته المحكمة
من التحقيقات التي أجريت في الدعوى فقال : إنه منذ شهرين قبل هذه الحادثة
قام شجار بين أسرق المجنى عليه والمتهمين (الطاعنين) أسفر عن إصابة ابن صميم
الذى توفي قبل هذه الحادثة بأربعة أيام واتهم المجنى عليه في إصابته ، قترك المجنى
عليه البلد وحضر إلى القاهرة ، لحضر المتهم الأول (الطاعن الأول) في إثمه بقصد
الانتقام لابن صميم منه ، إلى أن كان يوم الحادثة قصد المجنى عليه إلى مقهى فشاهد
المتهمين جالسين خارجها ، فجلس هو بداخلها ، ففاجأه المتهمان بعدة طعنات الأول
من سكين طويلة والثاني من سكين أقصر فن الأول في مواضع قتالة من جسمه ،

فروغ الجالسون على القهوة وأبلغ البوليس . ثم بين الحكم الأدلة التي استظهر منها هذه الواقعة الجنائية ، واستند في أن الطاعن الثاني باشر طعن المجنى عليه بالسكين هو والطاعن الأول إلى ما شهد به أحد شهود الإثبات من أنه رآه يطعن المجنى عليه بالسكين ، وإلى ما وجد في يده من أثر جرح قطعي من سكين ، وإلى ما ذكره العسكري من أنه رآه ممسكا بالمجنى عليه ليتمكن زميله الطاعن الأول من متابعة طعنه بالسكين . ولما كانت هذه المقدمات التي استند إليها الحكم تبرر النتيجة التي استخلصها منها فلا تريب على الحكم من هذه الناحية . أما كون المجنى عليه قد ذكر في التحقيق قبل وفاته أن الطاعن الثاني لم يضربه بسكين فإن المحكمة لم تذكر أن المجنى عليه قال ما يخالف ذلك ، ولكنها ذكرت أنه قال إن الطاعن الثاني اشترك في الاعتداء عليه ، وهذا ما لا ينكره هذا الطاعن الذي يزعم أنه اعتدى حقيقة ولكن بالكرسي لا بالسكين . وفيما خلصت إليه المحكمة من أن الطاعن الثاني باشر طعن المجنى عليه بالسكين ما يفيد أنها لم تأخذ بكل ما قيل في التحقيق أو أثير أمامها مخالفا لهذا الذي ذهب إليه . وإذن فلا مطعن على الحكم من هذه الناحية أيضا . على أن الحكم قد أفاض في بيان الأدلة التي استخلص منها انضاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على مقارفة الجنائية التي وقعت ومساعدته إياه في ارتكابها مع علمه بها ، إذ أثبت عليه أنه انتوى مع الطاعن الأول قتل المجنى عليه فاتفق الاثنان معا ، وأصررا على ذلك ، وذهبا سويا لتنفيذها حيث كان المجنى عليه . وفيما أثبت الحكم على هذا النحو ما تكفي معه أية مصلحة للطاعن الثاني من التمسك بما يشير في وجه الطعن من أنه لم يضرب المجنى عليه بالسكين ، وأن الحكم أخطأ في إدانته على هذا الأساس . ذلك لأن ما أثبت من الوقائع التي لا يجادل هذا الطاعن فيها يجعله شريكا للطاعن الأول في جنابة القتل العمد مع سبق الإصرار بطريق الاتفاق والمساعدة . والعقوبة التي وقعت عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الاشتراك في القتل .

(٣٦٦)

القضية رقم ٩٧٤ سنة ٩ القضائية

دعوى مدنية . متقول (سيارة) . حائز غير مالك . مطالبه بتعويض من ضرر أصاب السيارة أثناء قيادته لما من محدث الضرر . الاستناد في ذلك إلى الحيازة وحدها . جوازه .

الحيازة في المنقول سند الملكية وعنوانها الكافي بالنسبة للغير، فلهذا إن يستند إلى حيازته الشيء في التقاضي بشأنه . وإذا فائذا طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تعويضا عن تلف أصابها بفعل الغير أثناء قيادته هو لها ولم يبد من المدعى طيه بالتعويض — حتى صدور الحكم به عليه — أى اعتراض حل ما ظهر به المدعى من أنه صاحب حق فيما طلبه، فليس له فيما بعد أن يثير هذا الاعتراض أمام محكمة النقض .

(٣٦٧)

القضية رقم ٩٧٧ سنة ٩ القضائية

محاكمة . إجراءات . اعتبارها صحيحة . ثبوت النكس . بالأدلة أو بالعلن بالتزوير . (المادة ٣٢٩ تحقيق)

الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى، وإنما يجوز لصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن هذه الإجراءات قد أهملت أو خولفت، وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة أو في الحكم، فإذا كان محضر الجلسة قد أثبت فيه أن محاميا معيننا حضر عن المتهم عند بله نظر الدعوى، وأثبت فيه كذلك، بعد الانتهاء من سماع الشهود ومرافعة النيابة، أن الذى ترفع عن المتهم هو محام آخر فهذا المحامى يعتبر قانونا أنه حضر مع المتهم طوال نظر الدعوى رغم خلو المحضر من إثبات ذلك أو إثبات إنابته عن المحامى الأول في حضور جميع إجراءات المحاكمة . وذلك ما دام المتهم لا يدعى أن التثبت في المحضر يخالف ما تم بالفعل في إجراءات محاكمته .

(٣٦٨)

القضية رقم ٦٧٩ سنة ٩ القضائية

تفتيش . قيام قرائن على اتهام شخص . إذن النيابة بتفتيش مكان معين له . تمديد مسكه . استصدار إذن آخر بتفتيش مكان آخر له بناء على الصريات الأولى . جوازه .
(المادة ٣٠ تحقيق)
إن قيام قرائن على اتهام شخص في جناية أو جنحة يسوق إذن النيابة لرجال الضبطية القضائية بتفتيش مسكنه مهما تمديد . وصدور إذن بتفتيش مكان معين لهم بناء على أبحاث حملت عن هذا المكان لا يمنع صدور إذن آخر بتفتيش أمكنة أخرى اللهم استنادا إلى هذه الأبحاث نفسها .

(٣٦٩)

القضية رقم ٦٨٣ سنة ٩ القضائية

عقارات . دفتر قيد الجواهر المخدرة . يجب أن يكون رسميا محتوما بتمت وزارة الصحة . دفتر آخر .
لا يفي .
(المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)
إن نص المادة ٢٦ من قانون الجواهر المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص مرخص له في حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيده الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولا فأولا في دفتر خاص محتوم بتمت وزارة الصحة العمومية . وظاهر من الأعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدقتر قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به ، مما لا يدع أي شك في أن هذا الدقتر يجب أن يكون رسميا على الصورة التي جاءت في النص ، وأن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدقتر يحمق عليه العقاب طبقا للمادة ٣/٥ من القانون المذكور ، ولا يشفع له إمسالك أي دفتر من نوع آخر .

المحكمة

وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن أنه طلب إلى المحكمة سماع شهود تفي ذكر أسمائهم لإثبات وقائع تؤدي إلى براءته إلا أن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تذكر أسباب رفضه . كذلك دفع

الطاعن بأن الطريقة التي اتبعها في معالجة شهود الإثبات هي نفس الطريقة التي يعالج بها بعضهم بمستشفى المنصورة الحكومي، وطلب الاستسلام من المستشفى عن ذلك فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم تبين أسباب الرفض أيضا. وفي ذلك كله إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا الذي ينهه الطاعن على المحكمة لا أساس له . إذ أن محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية خلو من أى طلب له في الأمرين اللذين أشار إليهما بوجوب الطعن . وما دام هو لم يطلب إلى المحكمة ذلك فليس له أن يطالبها بالإجابة عما لم يسألها عنه وأن يرتب على هذا ما يزعمه من أنها أخلت بحق دفاعه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم لم يصدر في جلسة علنية وقد ترتب على ذلك كثرة الإشاعات في منطق الحكم وتضارب أقوال الصحف في شأن العقوبة التي قضى بها .

وحيث إنه لا صحة لما جاء بهذا الوجه ، إذ الثابت في محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وفي الحكم ذاته أنه صدر في جلسة علنية .

وحيث إن مؤدى الوجه الرابع أن القانون لم ينص على حجم أو شكل الدقة الذي يثبت فيه الطبيب تصرفه في المخدرات المرخص له بميازتها . وقد ثبت من التحقيقات أن الطاعن كان يستعمل مذكرة كافية لهذا الغرض . ولكن المحكمة أغفلت هذه المذكرة دون بيان الأسباب .

وحيث إن نص المادة ٢٦ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص مرخص له بميازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولا فأولا في دفتر خاص محتوم بختم وزارة الصحة العمومية . وظاهر من الأعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدقة قوة تدللية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به . وكل ذلك لا يدع أى شك في أن هذا الدقة يجب أن يكون رسميا ، وأن المرخص له إذا لم يسك هذا الدقة الرسمي يحق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٥/٤ من القانون المذكور .

وحيث إنه يظهر مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن بالمادتين ٢٦ و ٣٥ فقرة رابعة في جريمة عدم إسكاف الدفاتر الخاص ولم يقول على المذكرة التي أشار إليها الطاعن في وجه الطعن مستندا إلى صريح نص المادة ٢٦ ساقطة الذكر قد أصاب ولم يخطئ في شيء. ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس. وحيث إن الوجه الخامس والأخير يرد إلى القول بأن تواريخ تذاكر المخدرات موضوع الدعوى تدل على أنها محرقة كلها في أوائل سنة ١٩٣٣ تقريبا فيكون قد مضى أكثر من المدة المقررة قانونا لإقامة الدعوى العمومية، وكان هذا يقتضى الحكم بسقوط الدعوى .

وحيث إن ما يقول به الطاعن في هذا الوجه غير صحيح، إذ الحكم المطعون فيه قد دعى بيان تواريخ التذاكر التي صرفت المخدرات بمقتضاها، وكلها واقعة في خلال الثلاث السنوات السابقة على المحاكمة ، مما ينتفى معه القول بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة التي أدين الطاعن فيها .

(٣٧٠)

القضية رقم ٦٨٧ سنة ٩ القضائية

ورف التهمة . تغيير . متى يجوز ذلك لحكمة الجنايات ؟ طاعة مستديرة . جنحة إحداث جرح .

(المادة ٤ تشكيل)

إذا كانت التهمة المستندة في أمر الإحالة إلى أحد المتهمين هي إحداثه ضربات بالخنجر عليه نشأ عن إحداها طاعة مستديرة، وتبين للحكمة أن هذا المتهم مع متهم آخر اعتديا على المني عليه فأحدث به كل منهما إصابة في رأسه، ولم يتبين لها من بالذات منهما الذي ضرب المني عليه الضربة التي سببت العاهة فاعتبرتها شاملة بينهما وحملت كلا منهما المسؤولية عن القدر المتيقن فمأقبتهما بمقتضى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ، فإن نزولها في حكمها على المتهم من جنابة العاهة المستديرة إلى جنحة إحداث جرح دون أن تنبه الدفاع إلى التغير الذي أجرتة هو مما يجوز لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوفى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٧١)

القضية رقم ٣٦٦ سنة ٩ القضائية

قض وإبرام :

(أ) حكم بتعويض واجب التنفيذ . أداء المحكوم عليه مبلغ التعويض إلى المحضر . لا يعتبر قبولا للحكم يمنعه من الطعن فيه بطريق النقض .

(ب) عدم ختم الحكم فى الميعاد . أثره . مهلة . مبدأ حسابها . (المادة ٢٣١ تحقيق)

(ح) اختلاس . مرتبه . رده لثنى . المرهون لديه . أحكامه .

(المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية لتسليف على رهونات)

١ — إن مجرد أداء مبلغ التعويض إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولا يمنعه من الطعن فيه بطريق النقض . وعلى الأخص إذا كان المحكوم عليه قد قزر بالطعن فى الحكم قبل ذلك .

٢ — إن عدم ختم الحكم فى الميعاد المقرر يسوغ لمن قزر بالطعن فيه فى الميعاد القانونى أن يقدم أسباب طعنه فى مدى عشرة أيام محسوبة من يوم علمه رسمياً بإيداع الحكم فى قلم الكتاب بعد ختمه .

٣ — إن التصرف فى الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشيء . فليس إذن للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه باسمه ضمناً لدين عليه ، فإن فعل فلا يحتج بالمقد على المالك الحقيقى . غير أنه إذا كان هذا المرتهن الأخير حسن النية وقت العقد ، أى معتقداً صحة ملكية من تعاقد معه ، ففى هذه الحالة يكون على المالك الذى يطالب برده ملكه أن يوفى هذا المرتهن بكل المستحق له من الدين المضمون بالرهن . وأما إذا كان سبب النية فإن الرهن لا يكتسبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون أكثر مما لمسته الذى تعاقد معه ، فلا يلزم المالك إلا بأن

يؤدى له قيمة الدين المطلوب منه لدائته هو والذي يتحول للرتن حبس المرهون حتى السداد . ولم يعين القانون طريقة خاصة لإثبات سوء نية المرتن المتعاقد مع خير مالك ، بل ترك ذلك للقواعد العامة التى تبيح فى هذه الحالة الإثبات بكافة طرق الإثبات القانونية ، تلك هى الأحكام التى تخليها القواعد القانونية العامة بشأن رهن المرتن للشيء المرهون لديه والتى تضمنتها المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للتسليف على رهونات .

المحكمة

من حيث إن المدعى بالحق المدنى دفع أمام هذه المحكمة (أولا) بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول لأنه قام بدفع المبلغ المحكوم عليه به فى يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٨ المحضر عند الشروع فى التنفيذ عليه بغير أن يحفظ لنفسه الحق فى الطعن بطريق النقض فى الحكم . (ثانيا) بأن الطاعنين لم يقدموا أسبابا لطعنهما فى الميعاد القانونى ، بل اقتصرنا على القول بأن الحكم لم يختم فى الميعاد المحدد لختمه ، وعلينا من محكمة النقض أن تمنحهما أجلا لتقديم أوجه طعنهما عليه مع أن الواجب قانونا أن تقدم جميع أوجه الطعن فى الميعاد الوارد فى القانون وأن لا تقبل الأسباب التى تقدم بعده .

وحيث إنه إزاء ما دفع به الطاعن الأول من أنه لم يصدر منه ما يفيد رضاه بالحكم المطعون فيه ، وإزاء الثابت من أن دفع المبلغ المحكوم به لم يحصل إلا بعد أن قرر هذا الطاعن فعلا بالطعن فى الحكم ، وكان ذلك إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب النفاذ — إزاء كل ذلك يتعين القول بانعدام كل دليل أو قرينة تدل على رضا الطاعن بالحكم رضاه يسقط معه حقه فى الطعن مما يتعين معه رفض الدفع الأول . أما الدفع الثانى فردود بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم ختم الحكم فى الميعاد القانونى لا يترتب عليه بطلان الحكم وإنما يسوغ تقديم أسباب الطعن فى مدى المشورة أيام التالية لثبوت علم الطاعن رسميا بإيداع الحكم فى قلم الكتاب بعد ختمه .

وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بوجهي الطعن المتقدم منهما على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويوجب نقضه، لأنه أسس مسئوليتهما على عدم جواز ارتهان الشيء المنقول إذا كان المرتهن يعلم أنه غير مملوك لمن تقدم برهنه، مستندا في ذلك إلى المادة ١٢ من لائحة بيوت التسليف على رهونات مع أن هذه المادة قد أباحت هذا الرهن، وأجازت لذلك بعد أن ثبت ملكيته في الشيء المرهون أن يسترده على شرط دفعه المبلغ كاملا من رأس مال وفوائد ما لم يكن قد أئذر المسلف وقت التسليف بأنه يتعامل مع غير مالك . والحكم لم يعرض لهذه الشروط ومدى علاقة المدعى بها . والثابت أن المدعى المدني لم يعرض سوى قيمة دينه هو لا الدين الجديد المطلوب للطاعنين ممن باشر الرهن لها، كما أنه لم ينذر المسلف أو يبلغه وقت الرهن بأنه يتعامل مع غير مالك . ويضيف الطاعنان إلى ذلك أنه إذا فرض جدلا أن القانون لا يميز ارتهان الشيء من الدائن المرتهن بأكثر مما دفع هذا الدائن للمالك عند الرهن الأول، فكان يجب على المحكمة أن تدلل على علم الطاعنين بقيمة الرهن الأول — الأمر الذي لم تفعله، واكتفت بإثبات علم الطاعنين بأن من باشر الرهن لها لم يكن مالكا لها رهنه . وهذا قصور يعيب الحكم ويوجب نقضه أيضا .

وحيث إن التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشيء . فليس إذن للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه من جانبه وباسمه ضمنا لدين عليه، وإن فعل فلا يحتج بالمقد على المالك الحقيقي للشيء المرهون . غير أنه إذا كان الدائن الحائز حسن النية وقت القصد معتقدا صحة ملكية من تعاقد معه، ففي هذه الحالة يجب على المالك الذي يطالب برد ملكه أن يوفي هذا الدائن بكل المستحق له في الدين المضمون بالرهن . وأما إذا كان الدائن سيئ النية فإن الرهن لا يكتسبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون أكثر مما لمدينه الذي تعاقد معه — الأمر الذي لا يوجب على المالك سوى القيام بسداد الدين الأول المطلوب منه

هو لدائته، ذلك الدين الذي عقد الرهن صحيحا فيما يختص به والذي يجوز وحده للرهن حبس المرهون حتى السداد . ولم يحسد القانون لإثبات سوء نية المرتين المتعاقدين مع غير مالك طريقا خاصا، بل ترك ذلك للقواعد العامة التي تنبئ في هذه الحالة للإثبات بكافة الطرق القانونية . تلك هي الأحكام التي تليها القواعد القانونية العامة بشأن رهن المرتين للشيء المرهون لديه والتي تضمنتها المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للتسليف على رهونات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد واقعة الدعوى فقال : إن المدعى المدني سبق أن رهن مصاعا إلى صانع يدبر محلا للتسليف على رهونات يدعى لبيب يعقوب، وهذا الرهن مقابل مبلغ ١١ جنيا . وقد اتهم لبيب هذا بتبديد المصاع مع مصوغات أخرى لأخرين كانت سامت إليه أيضا على سبيل الرهن ولم يردها لأصحابها وقد حكم عليه نهائيا بالمقوبة . وظهر من التحقيق أنه تصرف في الأشياء التي كانت مرهونة عنده بأن رهنها من باطنه لأخرين هما المستأفان (الطاعنان) . وقد رفع المدعى المدني جنحة مباشرة ضدهما على اعتبار أنهما شريكان في التبديد للبيب يعقوب . وبعد ذلك قال الحكم إن حق المدعى بالحق المدني في طلب رد مصاعه الذي تحت يد المستأفان بطريق الرهن أو طلب التعويض منهما عند امتناعهما عن رده إليه يتحقق متى تبين أن المستأفان قد ارتبنا المصاع من شخص يعلمان أنه لا يملك ولا يملك حق رهنه . وهذا وفقا لما تقتضيه المبادئ العامة وما تؤيده المادة ١٢ من قانون بيوت التسليف على رهونات . ثم أخذ الحكم يدل على أن الطاعنين كانا يعلمان وقت أن أخذتا المصوغات على سبيل الرهن من لبيب يعقوب المرتين لها بأن هذه المصوغات لم تكن مملوكة له بل لأشخاص رهنوها عنده على مبالغ أقل مما رهنها هو عليها عندهما . وانتهى الحكم إلى القول باقتناع المحكمة من الأدلة التي أوردها بأن الطاعنين قد ارتبنا المصاع وهما يعلمان أنه غير مملوك لمن رهنه لها، وبني على ذلك قضاءه بالزام الطاعنين برد الفرق بين قيمة الرهن الأصلي أى الدين المطلوب من المدعى للبيب يعقوب والمضمون

بالرهن أصلا وبين القيمة المقدرة للمصاغ المرهون الذى أمتنا عن تسليمه لمالكه، وكذا مبلغ ٦ جنيهات على سبيل التعويض .

وحيث أنه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنين بقيمة المصاغ المرهون لها والذى عجزا عن رده لصاحبه اعتمادا على أنهما وقت أن ارتبناه كانا يعلمان أن من وهنه لهما لا يملك الحق فى ذلك — إذ قضى الحكم بهذا وأوجب فى الوقت نفسه أن يخصم من القيمة المقدرة للمصاغ المرهون قيمة الدين الأصيل الذى كان المصاغ مرهونا من مالكه ضمنا له قد أصاب الحقيقة ولم يخطئ فى شيء . أما ما يدعيه الطاعنان من إلزام المالك الحقيقى للشيء المرهون فى مثل هذه الحالة بأن يدفع قيمة الرهن الباقى لأنه لم ينثر المسلف وقت العقد بأنه يتعامل مع غير مالك ، فردود بأن القانون لا يحتم هذا الإنذار لإثبات علم المسلف بأن من باشر الرهن له لا يملك الشيء المرهون، كما أنه لا يحتم أن يكون علم المسلف قد جاء عن طريق المالك نفسه، ويكفى أن يثبت هذا العلم لدى المسلف من أى دليل وعن أى طريق . وهذا قد عرض له الحكم وأورد الأدلة المؤيدة للنظر الذى ذهب إليه . وأما ما يثيره الطاعنان من أن الحكم لم يدل على علمهما بقيمة الرهن الأول أى الرهن الصحيح فلا أساس له، لأنهما، وقد تعاملتا مع غير مالك، لا يحق لهما أن يسببا بعلمهما هذا أى ضرر لملك الحقيقى، بل يجب قانونا أن يتحملا نتائج ما أقدما عليه وهما يعلمان حقيقة الأمر فيه . أما ما ذكره الدفاع عن الطاعن بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة من أن المصاغ المرهون رده إلى لبيب يعقوب الأمر الذى أنكره عليه خصمه فلا يلتفت إليه ما دام لم يتخذ ذلك سببا فى أوجه الطعن التى قدمها .

(٣٧٢)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٩ القضائية

(١) استئناف - مرض - الاحتذابه عن التقرير بالاستئناف في الميعاد - تقدير العذر - موضوع - (المادة ١٧٧ تحقيق)

(ب) نقض وإبرام - حكم بدم قبول الاستئناف بكتلا - الطعن فيه ويرجعه متعلق بالموضوع - لا يجوز - (المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ - تقدير الاعتذار بالمرض عن تجاوز الميعاد القانوني في التقرير بالاستئناف
أمر موضوعي - فإذا رأت المحكمة أن رافع الاستئناف لم يكن ليعتذر مرضه عن
التقرير به في الميعاد أو في الفترة التي تلت انتهاء مرضه حتى اليوم الذي قرر فيه
فعلا، فلا تجوز المبادلة بشأن ذلك أمام محكمة النقض -

٢ - إذا كان الحكم الاستئنافي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله
فلا يقبل الطعن فيه بأوجه خاصة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا
إلى حكم محكمة الدرجة الأولى وهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام -

(٣٧٣)

القضية رقم ٣٩٤ سنة ٩ القضائية

إثبات - اقتناع المحاكم الجنائية - أساسه - التحقيق الشفهي بالجلسة - محاضر التحقيق - تقديرها -
الطعن فيها - محاضر المناقشات - جهة التماس - (المادة ١٣٩ تحقيق)

المعبرة في اقتناع المحاكم الجنائية هي بما يتضح لها مما يجريه بنقدها من
التحقيق الشفهي وبما يطرح على بساط البحث أمامها من عناصر الإثبات الأخرى -
محاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة، وكل ما يحويه هذه المحاضر من
اعترافات المتهمين ومشاهدات المحققين وأقوال الشهود، لا تعدو أن تكون من العناصر
المذكورة، إذ هي في الواقع لم تحرر إلا تمهيدا لتحقيقها شفويا بالجلسة، وهي بهذا
الاعتبار خاضعة في كل الأحوال لتقدير القضاء وقابلة للبلل والمناقشة أسوة بشهادة

الشهود أمام المحكمة، فلا طراف الخصومة الطعن فيها دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير، وللحكمة القول الفصل في تقديرها، فلها ألا تصدقها أو أن تؤول عليها حسبما يهdy إليه اقتناعها. والأصل في ذلك كله الجزية المخولة للحاكم الجنائية في تكوين عقيدتها والحكم فيما يطرح عليها بما يقوم بوجودها. ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له حجة خاصة بنص معين، كما ضار المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات على اعتداد ما دقن فيها إلى أن يثبت ما ينفيه، مما يقتضى — نرجوا على الأصل — تفيد المحكمة في هذه الحالة بالأخذ بما يثبتته المحقق في هذه المحاضر مما يقع تحت سمعه وبصره ما لم يثبت المتهم بأى طريق من الطرق القانونية ما ينفيه.

المحكمة

وحيث إن ماخص الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند إلى كشوف طبية جاءت مبينة على الاحتمال والظن لا التأكيد واليقين. وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الثابت هو أن المجنى عليه كان يضرب رأسه بالحائط وقت التحقيق فلا يبعد أن تكون ارتطمت بفجوة أو تنوء أو غيرها مما سبب العاهة، خصوصا لما هو ثابت من أن ضابط البوليس نبه وقتئذ أحد الجند بمنع المجنى عليه من الإرسال في عمله هذا خشية موته. فكان يجب أن يبنى الحكم على شهادة من عاين وأثبت لا على مجرد الاحتمال الذى بنيت عليه الكشوف الطبية الثلاثة التى توقعت على المجنى عليه وجاء بها جواز حصول إصابات المجنى عليه من جسم صلب راض كالعصا أو النبوت أو ما أشبه واستبعاد حصولها من تصادم رأس المصاب بالأرض أو خبط المصاب رأسه بالحائط. ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة لم تؤول على ما أثبتته ضابط البوليس في محضر ضبط الواقعة عن تعليقه لإصابات المجنى عليه، مع أن ما يثبتته المحقق في محضره على اعتبار أنه شاهده بعينه ووقع تحت حسه يعتبر حجة ما لم يظن فيه بالتزوير ويقوم الدليل فعلا على أنه مزور.

وحيث إن المبرة في اقتناع المحاكم الجنائية هي بما يتضح لها من عناصر الإثبات التي تطرح على بساط البحث أمامها وبما تجريه بنفسها من التحقيق الشفهي لتكوين اعتقادها في الدعوى الجنائية المطلوب منها الفصل فيها ، أما محاضر التحقيق ، سواء ما يجريه البوليس أو النيابة ، وكل ما تحويه من اعترافات تنسب للتهمين ومشاهدات المحققين وأقوال الشهود فلا تمدون أن تكون من عناصر الدعوى وأدلتها ، إذ هي في الواقع لم تحوز إلا تمهيدا للتحقيق الشفوي الذي يحصل بالجلسة . وهي بهذه المثابة خاضعة في كل الأحوال لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة أسوة بشهادة الشهود الذين تسمعهم المحكمة . ولأطراف الخصومة الطعن فيها بما يشاءون دون حاجة إلى سلوك سبيل الطعن بالتدوير . وللحكمة في النهاية القول الفصل في قيمتها ، ولها إذا ما اتضح لها ما ينفيها أن لا تصدقها وأن لا تمول عليها ، والأساس في ذلك كله حرية المحاكم الجنائية في تكوين اعتقادها والحكم بما يقوم بوجودها ، ولا يفرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له حجية خاصة بنص خاص كحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات على اعتمادها إلى أن يثبت ما ينفيها . ومؤدى ذلك أن من واجب المحكمة في هذه الحالة الخاصة أن تأخذ بما يشتهه المحقق في هذه المحاضر مما يقع تحت سمعه وبصره إلا إذا أثبت المتهم ما ينفيه بأي طريق من الطرق القانونية .

وحيث إنه جاء في الحكم المطعون فيه أن ضابط البوليس أثبت في محضره أن الطامن تقدم إليه مصابا وشاكا لعمل له الإسعافات المبدئية وأخذ في استجوابه ، وأن الخني طيه كان حاضرا أيضا فأصابه تشنج عصبي وخرج الزيد من فيه وسال الدم من وجهه وأذنه على إثر سقوطه ، فاستدعى مفتش الصحة الذي كشف عليه ، وأنه أي الضابط "لاحظ أن عبد الحكيم إبراهيم (الخني عليه) يسيل من أذنه ورأسه دماء نتيجة سقوطه فوق البلاط بالمكتب ، وقبل إصابته بهذه النوبة العصبية لم يكن برأسه إصابات ظاهرة ، وأنه لم يستطع استجوابه لحالة التشنج التي كان بها" . وخلص الحكم من هذا إلى قوله "إن الضابط لم يتنبه إلى وجود إصابات

رأس المجنى عليه إلا بعد أن حضر مقتش الصحة لإسماعفه والكشف عليه . وهذا يدل على أنه قد أهمل فحص المجنى عليه عند حضوره إليه بالمكتب . ولأجل أن يستر هذا الإهمال أثبت في ملحوظته أن إصابات الرأس لم يكن المجنى عليه مصابا بها قبل النوبة العصبية التي اعترته ، وأشار إلى تعليل هذه الإصابات بأنها نتيجة سقوطه على البلاط بالمكتب ولم يعللها بغير ذلك . وبعد أن أثبتت المحكمة ما اطمأنت إليه من أن إصابات المجنى عليه كانت نتيجة الضربات بعصا كما أثبتته الكشوف الطبية قالت إنه إزاء ما ثبت لها من إهمال ضابط البوليس في عدم فحص المجنى عليه عند مثوله أمامه وفي عدم إثبات ما به من الإصابات وهي تزيد عن العشر إصابات برأسه وجسمه وتبين أن بعضها كان جسيا وقد كسر عظام الجمجمة بالرغم من أن المصاب قد أخبره عند مثوله أمامه بأنه مضروب ، وإزاء محاولته إثبات أن هذه الإصابات قد حدثت من سقوط المجنى عليه أمامه على الأرض ومن ضرب نفسه بالحائط تنطية لإهمال خصه في بادئ الأمر ، وإزاء ما ثبت من الكشوف الطبية أن إصابات المجنى عليه هي نتيجة ضربه بالعصا من قبل سقوطه على الأرض أمام الضابط — لذلك لا تمول المحكمة على شهادة حسين كامل أفندى ضابط البوليس أمام النيابة ولا على ما أثبتته في محضر ضبط الواقعة عن تعليله لإصابات المجنى عليه . ومن ثم لا تأخذ بدفاع المتهم .

وحيث إن محكمة الجنايات بعدم اطمئنانها إلى ما دونه ضابط البوليس في محضره من جهة سبب إصابات المجنى عليه وما أبداه بشأنها من تعليل وتحويلها في ذلك إلى ما جاء بالكشوف الطبية من أنها مسببة من الضرب بعصا لم تخالف القانون في شيء بل إن كل ما عملته كان في حدود سلطتها المطلقة التقديرية للأدلة المروضة عليها لتكوين اعتقادها ومنها محضر التحقيق الابتدائي الذي أجراه البوليس . وقد قالت كاتبها بشأن ما دونه ضابط البوليس المحقق في محضره وما قرره لدى النيابة وعملت رأيها لتعليل لا شائبة فيه . ولذا فلا محل للمجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه باطل لاعتماده في التبديل على أقوال المدعى وشقيقه؛ وهذه الأقوال قد لا يستهان بها نظراً لظرف تقطع بكنهها، فالطاعن لم يتهم إلا رابع يوم الحادثة بعد ترتيب الأمر بينه وبين أخيه . كما أن ما قزره المحنى عليه وشقيقه أخيراً بوجود الطاعن وحده في بدء المشاجرة دون باقي إخوته يناقضه أقوال شقيق المحنى عليه . كما أن كذب المحنى عليه قد ظهر واضحاً من أقواله بأنه خر صريماً في مكان الحادثة ثم عدوله عن هذا الادعاء، وكذب شقيق المحنى عليه واضح أيضاً من ادعائه بمحصول سرقة له — الأمر الذي اتضح بعدم صحته . كما أن اتهام الطاعن لا يستقيم مع كسريده كسراً مضاعفاً . وقد كذب المحنى عليه وأخاه أربعة شهود وما جاء بمحضر ضبط الواقعة .

وحيث إن كل ما اشتمل عليه وجه الطعن ليس إلا نقاشاً موضوعياً فيما استندت إليه محكمة الموضوع من أدلة الإدانة وما اطرحته من أقوال شهود النفي . وكل هذا يرجع إلى سلطتها المطلقة في وزن الأدلة والأخذ منها بما تظن أن إليه دون مساواة .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن المحنى عليه وأخاه كانا متهمين أصلاً في الدعوى ثم فصلت محكمة الجنايات الجناية عن الجنبه وما كان يسوغ مع ذلك قبول شهادتهما لأنهما شهدا في موضوع لما فيه مصلحة .

وحيث إن لمحكمة الجنايات إذا قدمت لها جنحة مع جناية أن تقصر النظر على الجناية دون الجنبه إذا لم يكن بينهما ارتباط يجعلهما غير قابلين للتجزئة . ولذا فإن ما كان من محكمة الجنايات من فصل الجنبه التي كان متهما فيها المحنى عليه مع أخيه عن الجناية التي اتهم فيها الطاعن لم تخالف القانون في شيء ما . كما أنه لا يحتاج على محكمة الموضوع أن هي سألت المحنى عليه وأخاه كشاهدين في هذه الجناية بعد أن فصلتها عن الجنبه . على أن لمحكمة الجنايات أن تقول على أقوال متهم على آخر في دعوى واحدة وتعدّها دليلاً مثبتاً للإدانة .

وحيث إن الوجه الخامس يتحصل في أن شهودا قرروا بأن المجنى عليه كسريد الطاعن بفأس وأنه غادر محل المشاجرة سليما . وقد استند الطاعن إلى هذه الشهادة إلا أن المحكمة أغفلتها ولم ترد عليها .

وحيث إن محكمة الجنايات إذ اقتنعت بأدلة الثبوت وأدانت الطاعن بناء عليها فإن في ذلك الرد الضمني الكافي على أطرافها ما ينافيها من أقوال مخالفة دون حاجة لتناول هذه الأقوال صراحة بالبحث والتحقيق .

وحيث إن الوجه السادس يتحصل في أن محكمة الجنايات مسخت الوقائع بذكرها أن الملاحظ تناقض فيما أثبتته بالمحضر مع ما قرره أمام النيابة بأن المدعى أصيب بنوبة أفاق بعدها ثم أخذ يضرب رأسه بالحائط بينما قرر في المحضر أنه لم يستطع استجوابه ولم يذكر إن كان ضرب رأسه بالحائط أم لا، وذكرت أن هذا التناقض أدى بالنيابة إلى تدب مساعد الطبيب الشرعى، فهذا الذى ذهبت إليه المحكمة مهذوم من أساسه، لأن النيابة أفرجت عن الطاعن استنادا إلى محضر الضابط الذى وثقت به، كما أن استدعاء النيابة للملاحظ لم يكن ليفسر لها تناقضا سابقا بل بناء على طلب قدمه الطاعن لسماح أقواله، فضلا عن أن النيابة نفسها لم تناقش الملاحظ بشأن ما ورد بالكشفين الأولين كما أن تدب طبيب ثالث لم يكن إلا بعد أداء الضابط لشهادته بشهر وكان بناء على تحقيق جديد أجرته النيابة . وعلى ذلك فإن ما ساقته المحكمة للشكك في أقوال الملاحظ بعد مسخا للوقائع . هذا وإن ما أدلى به الضابط أمام النيابة ماهو إلا تفسير لما جاء بمحضره، وليس فيما أى تناقض . كما أن أوبراق القضية لا تؤدي إلى أدنى ريب من جهة الملاحظ بل بالعكس تقطع بكذب المدعى وأخيه . ويضيف الطاعن إلى ما ذكر أن المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعن لعدم سماعها شهادة الضابط ومناقشته أو على الأقل تلاوة أقواله .

وحيث إن ما اشغل عليه هذا الوجه ليس إلا تظلمات مما كان من محكمة الموضوع من أطرافها أقوال ملاحظ البوليس وما أثبتته في محضره عن حالة الطاعن وقت

أن تقدم إليه وما انتابه من التشننج والانطراح على الأرض إلى آخر ما كان من البيانات التي ذكرها محضره أو أبدأها لدى النيابة بهذا الصدد . والواقع أن محكمة الجنایات قد دلت على الإدانة بما يؤدي إليها، ورأت في الوقت ذاته أن تعرض لما قد يتعارض معها من أقوال الضابط ففندته تفنيدا سائغا كما هو ظاهر في الرد على الوجهين الأول والثاني . ومن هذا بين أن الطاعن إنما يشرف وجه الطعن مناقشة موضوعية في تهديد هذه الأقوال ويحاول إثبات صحتها ووجوب الثقة بها والتمويل عليها، والمجال أمام محكمة النقض لا يتسع لهذا الجدل لثقله بدليل استند إليه الطاعن أمام محكمة الموضوع وقد قالت فيه رأيا الحاسم . أما ما يشيره الطاعن أخيرا من أن المحكمة أخلت بحق دفاعه بعدم استدائها ضابط البوليس لسماع شهادته أو تلاوة أقواله بالجلسة فردود بأن الدفاع عن الطاعن لم يطلب حضوره، بل ترفع هو وعامى المدعى المدني على أساس ما أثبتته هذا الضابط في محضره فلم تكن المحكمة ملتزمة باستدعاء الضابط أو تلاوة أقواله وكان لها تقدير تلك الأقوال التي تناولتها المرافعة .

(٣٧٤)

القضية رقم ٦٩١ سنة ٩ القضائية

نقض وإبرام . خطأ مادی . سبيل إصلاحه . الطعن بطريق النقض . لا يجوز . مثال .
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
إن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتقديرها، وإنما وظيفتها الإشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح . فإذا وقع في الحكم مجرد خطأ مادی فتصحيحه من سلطة محكمة الموضوع . وسبيله الطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية، ما دام ذلك ميسورا، وإلا فترفع عنه دعوى تصحيح إلى ذات المحكمة التي أصدرته لتفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائرة . ولا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح مثل هذا الخطأ المادی لأن طريق الطعن لديها غير

اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع إلى تصحيح ما وقع من خطأ . فإذا كان الواضح مما أورده الحكم الاستثنائي أن المحكمة أثبتت جريمة مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه على المتهم الأول الذي قدم إليها متهما وحده بهذه الجريمة دون الثاني ، ولكنها عند إصدار حكمها على مقتضى ذلك نطقت باسم المتهم الثاني الذي لم تقصد الحكم عليه ، فطريقة إصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم هي رفع دعوى تصحيح إلى محكمة الموضوع لا الطعن بطريق النقض .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تطلب بوجه الطعن المقدم منها نقض الحكم المطعون فيه فيما يختص بتهمة السود للاشتباه الموجهة للمتهم الأول أحمد عبد المجيد جلاله والقضاء بوضعه تحت المراقبة بدلا من المتهم الثاني محمد أحمد أبو نعيم الذي قضى عليه بها خطأ . وفي بيان ذلك تقول النيابة إن المحكمة أخطأت في منطوق حكمها كما هو ظاهر من وصف التهمة وأوراق القضية ومن أسباب الحكم نفسه ؛ لأن المقصود بالمراقبة هو المتهم الأول أحمد عبد المجيد جلاله الذي سبق إنذاره مشبوها في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ والذي ارتكب جريمة الاشتباه لاتهامه في جنحة السرقة التي يتحدث عنها الحكم وكان من الواجب إذن أن يقضى بوضعه هو تحت المراقبة لا المتهم الثاني الذي لم يكن متهما بمخالفة مقتضى إنذار اشتباه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المتهمين قدما إلى المحكمة بأنهما " في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٨ بأراضى الروضة : (أولا) سرقا عجلة مبيتا وصفها وقيمتها بالمحضر لعبد المقصود خليفة أبو السعود . و (ثانيا) الأول منهما أيضا لم يسلك سلوكا مستقيما رغم سابقة إنذاره مشبوها في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بأن ارتكب جنحة السرقة آتفة الذكر " . وقد عرضت المحكمة لواقعة الدعوى وأدلتها وخلصت إلى القول بثبوت واقعة السرقة عليهما . ثم تحدثت عن المتهم الأول فقالت " إنه ثابت من الاطلاع على الأوراق أن المتهم الأول سبق أن أُنذر مشبوها بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وقد اتهم في هذه القضية فتكون التهمة الثانية

ثابتة قبله". ومع هذا الذى أثبتته المحكمة فإن منطوقه جرى "بمحس كل من المتهمين شهرين مع الشغل عن التهمة الأولى وبوضع المتهم الثانى تحت المراقبة الخاصة لمدة ستة شهور تبتدى بعد انتهاء عقوبة الحبس عن التهمة الثانية".

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن المحكمة أثبتت جريمة مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه على المتهم الأول الذى قدم إليها وحده متهما بهذه الجريمة دون الثانى ، ولكنها عند إصدار حكمها على مقتضى ذلك نطقت باسم متهم غير الذى قصدت المحكمة عليه . وهذا بالبداية مجزؤ خطأ ماذى غير متعلق بالقانون فتصحيحه من سلطة محكمة الموضوع، وسيله الطعن فى الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية مادام ذلك ميسورا وإلا فترفع عنه دعوى تصحيح إلى ذات المحكمة التى أصدرت هذا الحكم لتفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائرة . ولا يجوز على كل حال أن يابأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح مثل هذا الخطأ المادى لأن طريق الطعن لديها غير اعتيادى لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع إلى تصحيح ما وقع من خطأ، ولأن محكمة النقض ليست سلطة طليا فيما يتعلق بالوقائع وتقديرها وأمناس وتطبيقها الإشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح .

وحيث إنه لما تقدم بتعين القضاء بعدم جواز الطعن . وللنيابة أن تسلك لإصلاح الخطأ الذى وقع فيه الحكم طريقة دعوى تصحيح ترفعها إلى محكمة الموضوع .

(٣٧٥)

القضية رقم ٦٩٥ سنة ٩ القضائية

تلت بطرق النشر . العلانية . متى توافر ؟ تقدير توافرها . متروك للقاضى . سلطته فى ذلك .

(المادتان ١٤٨ و ٢٦١ ج = ١٧١ و ٢٠٢)

إن القانون نص فى المادة ١٤٨ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة

١٧١ من القانون الحالى على أن العلانية فى الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل

توافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق أو في أى مكان مطروق ، أو متى بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان . ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانونا بإعطاء المكاتيب ونحوها إلى عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة .

ومسائل العلانية الواردة بالمادة سالفة الذكر لم ترد على سبيل التعيين والحصص بل جاءت من قبيل البيان والتمثيل ، وهذا يقتضى أن يعمد إلى القاضي تقدير توافرها على هدى الأمثال التي ضربها القانون . فإذا اعتبر المحكمة ركن العلانية في جنحة القذف متوافرا ، لأن المتهم أرسل مكتوبا حاويا لمبارات القذف في حق المجنى عليه إلى أشخاص عدة ، وأنه إنما كان يقصد التشهير بالمجنى عليه ، فإنها تكون قد أصابت في ذلك ، لأن هذا الذي استندت إليه — فضلا عن أنه ينطبق عليه التعريف الوارد في القانون لتوزيع المكاتيب — فيه ما تحقق به العلانية في الواقع ما دام المكتوب قد أرسل لأشخاص عديدين ، وكان مرسله ينتوى نشره وإذاعة ما حواه .

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون إذ قال بأن ركن العلانية متوافر في الدهوى . وذلك لأنه يشترط للعلانية أن يعلم النحاص والعام بالأمر الذي أذيع ، أما إذا كان القذف أو السب قد وجه إلى المجنى عليها مباشرة أو لبعض أقاربها بخطابات موصى عليها فهذا لا يكون ركن العلانية لأن نية الإذاعة تكون معدومة . أما قول المحكمة إن تعدد الخطابات يمتد توزيعا لتوافرها به العلانية فينقضه ما هو مقرر قانونا من أنه لا يدخل في حكم التوزيع إعطاء محرر إلى بضعة أشخاص معينين بطريقة سرية أو خصوصية ، كذلك لا يمتد توزيعا إرسال خطاب مظروف إلى شخص معين إلا إذا كان القصد أن ينشر المرسل إليه الخطاب ، فإذا حصلت الإذاعة بفعل المرسل إليه فهو وحده المسئول عن الجريمة . ولا يمتد توزيعا أيضا اطلاع شخص أو عدة أشخاص بطريقة سرية

على مكتوب أو مطبوع إلا إذا ثبت أن نية الإذاعة كانت متوفرة أو كان مدد من اطلع عليه بهذه الطريقة كبيراً . وفي هذه القضية قصد النشر ونية الإذاعة غير متوافرين بدليل أن الخطابات لم ترسل إلا للأقارب و بدليل إرسالها مغلفة ومسجلة حتى لا يتسنى لأى شخص أن يستولى عليها غير المرسل إليه . والمدعية نفسها هى التى بلغت إلى النشر برفعها الدعوى على الطاعن بطريقة مباشرة لتكسب من ورائها تمويضا ، وهى التى استهزت فى سبيل المال فكشفت مخبوءات كان يتعين للكرامة سترها وعدم إظهارها .

وحيث إن القانون نص فى المادة ١٤٨ من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ١٧١ من القانون الحالى على أن العلانية فى الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل ثنوافرتى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق أو أى مكان مطروق ، أو متى بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان . وهذا النص يقتضى أن يتحقق التوزيع قانونا باعطاء المكاتب ونحوها إلى مدد من الجمهور بقصد النشر وبنية الإذاعة .

وحيث إن وسائل العلانية الواردة بالمادة سالفه الذكر لم ترد على سبيل التعمين والحصر ، بل جاءت من قبيل التمثيل والبيان مما يقتضى أن يعمد تقدير توافرها إلى القاضي يفصل فيه على هدى الأمثال التى ضربها القانون .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أثبت الواقعة الجنائية التى أدان الطاعن فيها ، فذكر أنه تعترف بالمدعية بالحق المدنى ونشأت بينهما علاقة كان من آثارها أن أكرثت من التردد عليه فتحدثت إليها فى أمر الزواج بها فلم ترفض ، وأعقب ذلك جلوسهما معا ونروجهما سويا شأن الخطيب مع مخطوبته . ثم تحدد يوم ليتكلم فيه الطاعن وأقاربه مع أمضى المدعية لإتمام الخطبة بصفة نهائية وتحديد يوم لمباشرة العقد ، ولكنه صدم إذ علم أن خطيبته تزوجت بلقاء بغيره فتأثرت نائزته ولم يستطع السكوت فبدأ بكتاب أرسله فى ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ إلى أخيهما خرج فيه عن مستوى العتاب

ورمى المدّعية بالعبث الخلقى وضيره ولم يقف عند هذا الحدّ، بل أخذ من هذا الكتاب عدّة صور شمسية وبعث بواحدة منها لأحمد أفندى فريد الموظف بمحرك الإسكندرية باعتبارها صهراً لأخيها، وبعث بأخرى لأحمد أفندى رأفت أحد، وطفى بنك التسليف الزراعى بالمنصورة وهو رجل لا تعرف علاقته بالمدّعية ولا بأخيها، وبثالثة إلى الحاج محمود النقيطى الموظف بمحكمة المنصورة المختطة، وقد أطلق عليه وصف صديق العائلة، كما بعث برابعة إلى إسماعيل أفندى السيد الموظف بمجلس حسي. طلعا وبخامسة إلى زوج المدّعية الجديد. ولم يقف مرة ثانية عند هذا الحدّ بل بعث للمدّعية كتابا خاصا هو غاية في الوقاحة والبذاءة. ولم يكتف بكل ذلك بل اتصل بجماعة من أهل الإسكندرية قال إنهم كانوا على علم باتصاله بالمدّعية وحصل منهم على خطابات باستعدادهم لأداء الشهادة، وتقل تلك الخطابات بألة التصوير الشمسية وبعث بصورة منها إلى زوج المدّعية وطلب إليه أن يعمل على التنازل عن الدعوى وهتّده بأنه إن لم يفعل فسيستقم منه. ثم خلاص الحكم من ذلك إلى القول بأن ركن العلانية قد توافر بالنسبة لمخاطب المؤرخ في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ وصوره الشمسية، لأن نية الإفاضة متوفرة لدى الطاعن من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال وعلاقات الأشخاص الذين أرسلت لهم تلك الرسائل بالمدّعية. إذ الصور الشمسية أرسلت إلى أشخاص لا تربطهم بها رابطة كالصورة التي أرسلت لمحمود النقيطى والصورة التي أرسلت لأحمد أفندى فريد، مما يدل على أن الطاعن قصد النشر بين الناس تحت ستار الخطابات الخصوصية. أما عن الخطاب الذى أرسله الطاعن للمدّعية فقد قال الحكم إن ركن العلانية غير متوافر فيه لأنه لم يقصد به النشر إذ لا يعقل أن المدّعية تنشره عن نفسها. واتّهى الحكم باعتبار الواقعة الأولى جعّة منطبقة على المادتين ١٤٨ و ٢٦١ من قانون العقوبات والثانية مخالفة بالمادة ٣٤٧ عقوبات.

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن المحكمة إذ اعتبرت ركن العلانية في جريمة الجعّة التي أدين الطاعن فيها متوافرا واستندت في ذلك إلى أنه أرسل

المكتوب يحمل عبارات القذف إلى أشخاص مدّة ، وأنه إنما كان يقصد النشر والتشهير بالمجنّى عليها — إذ فعلت ذلك قد أصابت في تأويلها القانون تأويلا صحيحا ، لأن هذا الذي استندت إليه فضلا عن أنه ينطبق عليه التعريف القانوني لتوزيع المكاتيب فإن فيه ما يتحقق به العلانية في الواقع ما دام المكتوب قد أرسل لأشخاص عديدين وأن مرسله كان يتوى إذاعة ما حواه هذا المكتوب ونشره .

جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٧٦)

القضية رقم ٥٠٧ سنة ٩ القضائية

إثبات . بين متمة . حلفها كذبا . الواقعة التي جرى عليها الاستملاف . مبلغ يزيد على العشرة الجنيهات . إثبات كذب الإمين بشهادة الشهود . لا يجوز . مثال . تجزئة أقوال المتهم . متى يجوز ؟ (المادة ٢٦٠ ع = ٣٠١)

إذا اتهم شخص بأنه وجهت إليه الإمين الممتمة من المحكمة المدنية لحلفها كذبا بأن أقسم أن له في ذمة خصمه عشرين جنيا ، فتمسك أثناء محاكمته بعدم جواز إثبات كذب هذه الإمين بالبينّة لأن الدين موضوع الحلف يزيد على النصاب القانوني الجائز لإثباته بشهادة الشهود ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع ورفضته استنادا إلى ما تضمنته أقواله في التحقيق من أنه قبض من خصمه مبلغ الخمسين جنيا الذي كان قد أقرضه إياه ، وإلى أن ما جاء في أقواله تمليلا لحقيقة التعاقد بينه وبين خصمه من أن هذا الأخير كان قد التزم أن يبيعه في مقابل هذا المبلغ خمسين أردبا من القمح وأن العشرين جنيا التي طالبه بها هي الفرق بين الخمسين جنيا التي قبضها وبين ثمن القمح الذي لم يتم بتوريده في الوقت المتفق عليه — ما جاء في أقواله من ذلك منفصل عن واقعة الخمسين جنيا انفصالا يصح معه تجزئة أقواله ومحاسبته على مقتضى الشق الأول منها ، وهو أنه دفع إلى خصمه خمسين جنيا وقبض منه

نخمين، الأمر الذي تثبت به براءة ذمته، فإن المحكمة برفضها هذا الدفع على هذا الأساس تكون قد أخطأت في الاستشهاد على المتهم بأقواله، لأن هذه الأقوال على الصورة التي ذكرها الحكم مما أسكت الأجزاء مرتبطة بعضها ببعض ومتعلقة — من جهة حقيقة أصل الدين — بوقائع متقارنة ومتعاصرة مما يثنى معه القول بأن من صدرت عنه قصد منها التسليم بالواقعة الأولى كما صوّرها الحكم. إذ هذه الأقوال ليس فيها تسليم من جانب قائلها بأن النخمين جنبها كانت ديناً عادياً له على خصمه لا ثمة للمقصد المتعاقد عليه؛ وإذن فما كان يحق للمحكمة — وهى مقيدة فى هذه الحالة باتباع القواعد المدنية للإثبات — أن تجزئ أقوال المتهم وتأخذ من بعضها دليلاً عليه وتهدر الباقى رغم ما فى مجموع هذه الأقوال من تماسك يمدد معناها ويكشف عن قصد قائلها فى كلياتها وجزئياتها. ولا يثنى عن خطأ المحكمة فى ذلك ما للمحكمة الموضوع من الحق فى أن تتخذ من مجموع الأقوال التى تصدر فى التحقيقات من المدعى عليه، بالرغم من عدم جواز تجزئتها، مبدأ دليل بالكافة يسوغ الإثبات بالبينه فى الأحوال التى لا يجوز فيها ذلك، لأنها لم تبين حكمها على هذا الأساس من جهة ولأنها من جهة أخرى قد اكتفت فى ثبوت إدانة المتهم بأقواله التى سلف ذكرها دون غيرها.

المحكمة

وحيث إن مما ينهائى الطاعن فى الأوجه المقامة منه على الحكم المطعون فيه أنه أدانته على اعتبار أن اليمين التى حلفها كاذبة مع أن هذه اليمين صحيحة، وما كان يحق للمحكمة أن تعتمد فى القول بكذبها على شهادة شهود وقرائن لا يتند القانون بها لأنه لا يميز إثبات الواقعة التى جرى الاستحلاف عليها باليمين. ويرتب الطاعن على ما تقدم أن المحكمة إذ فعلت ذلك تكون قد نرجعت على القواعد التى وضعها القانون للإثبات فأخطأت خطأ يعيب حكمها بما يوجب نقضه.

وحيث إن واقعة الحال فى هذه الدعوى — حسب الثابت بالحكم المطعون فيه — هى أن المدعى بالحق المدنى رفع دعوى مباشرة على الطاعن أمام محكمة الجلفج متبهاً.

إياه بأنه في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بحكمة مغاغة وجهت إليه اليمين من المحكمة لحلفها كذبا بأن أقسم كذبا بأن له في ذمة على أفندي شفيق (المدعى المدنى) مبلغ عشرين جنيها موضوع الدعوى المدنية رقم ٢٠٢ سنة ١٩٣٧، وقد نظرت الدعوى وقضى على المتهم بالعقوبة وبالتعويض للذى بالحق المدنى . وقد تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز إثبات كذب اليمين التى حلفها باليمين لأن الدين موضوع الحلف يزيد على النصاب القانونى الجائز لإثباته بشهادة الشهود فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع ورفضته استنادا إلى ما ذكرته من "أنه لاختلاف على صحة الأساس الذى بنى عليه الدفع إلا أنه لا محل للأخذ به فى الدعوى لاعتراف المتهم (الطاعن) صراحة بأنه استلم الخمسين جنيها وقد شفع اعترافه الواقعة أخرى مستقلة عن الواقعة التى اعترف بها قائلا إنه تعاقد مع المدعى المدنى على أن يبيعه هذا الأخير خمسين أردبا من القمح تمهد بتوريدها فى ميعاد اتفق عليه ، فلما تأخر استحق له فى ذمته مقابل الثمن الذى كان يحصل عليه فيما لو قام المدعى بتنفيذ تعهده . وهذه الواقعة منفصلة عن موضوع اليمين التى وجهت إليه على أساس ما جاء فى صحيفة دعواه ، ولها أنه يطالب بعشرين جنيها باقية من مبلغ خمسين جنيها اقترضه منه المدعى المدنى وصرفه بشيك تحرر لإذنه . وما دامت الواقعة منفصلتين عن بعضهما فمن الجائز قانونا تجزئة الاعتراف والأخذ بجزء منه دون الآخر". ثم عرض الحكم للوضوع فقال "إن الحكم المستأنف فى محله من حيث ثبوت التهمة . أما من حيث العقوبة فإن عقوبة الحبس محتمة طبقا للسادة ٢٦٠ من قانون العقوبات القديم ، ولذا وجب تعديل الحكم والقضاء على المتهم بعقوبة الحبس " .

وحيث إنه مع تسليم الحكم المطعون فيه بأن الواقعة التى جرى عليها الاستحلاف لا يصح - بحسب الأصل - إثباتها بغير الكتابة أجاز الإثبات فيها بنسب هذا الدليل استنادا إلى ما تضمنته أقوال الطاعن فى التحقيق من أنه قبض من المدعى بالحق المدنى مبلغ الخمسين جنيها الذى كان قد أقرضه إياه ، وإلى أن ما جاء فى أقوال الطاعن تعليلا لحقيقة التعاقد بينه وبين المدعى بالحق المدنى من أن هذا الأخير كان

قد التزم أن يبيع الطاعن في مقابل هذا المبلغ خمسين أردبا من القمح وأن العشرين جنبها التي رقت بها الدعوى المدنية هي الفرق بين الخمسين جنبها التي قبضها وبين ثمن القمح الذي لم يتم بتوريده في الوقت المتفق عليه — ما جاء في أقوال الطاعن من هذا التعليل منفصل عن واقعة الخمسين جنبها انفصالا يصح معه قانونا تجزئة أقوال الطاعن ومحاسبته على مقتضى الشق الأول منها وهو أنه دفع إلى المدعى خمسين جنبها وقبض منه خمسين جنبها — الأمر الذي ثبتت به براءة ذمة المدعى بالحقوق المدنى .

وحيث إن أقوال الطاعن على الصورة التي ذكرها الحكم جاءت متماكة الأجزاء مترتبة بعضها ببعض ، ومتعلقة — من جهة حقيقة أصل الدين — بوقائع متقارنة ومتعاصرة مما ينفى معه القول بأن من صدرت عنه قصد منها التسليم بالواقعة الأولى كما صورها الحكم ، إذ هذه الأقوال ليس فيها تسليم من جانب قائلها بأن الخمسين جنبها كانت دينا عاديا على المدعى بالحقوق المدنى لا ثمنا للقمح المقول بمحصول التعاقد عليه . فإما كان يحق للحكمة ، وهي مقيدة في هذه الحالة باتباع التساوي المدنية للإثبات ، أن تجزئ أقوال الطاعن وتأخذ من بعضها دليلا عليه وتهدر الباقي رغم ما في مجموع هذه الأقوال من تماسك يحدد معناها ويكشف عن قصد قائلها في كلياتها وجرياتها .

وحيث إنه وقد تبين خطأ الحكم في الاستشهاد على الطاعن بأقواله على النحو المتقدم يكون هذا الحكم ميبا متعينا تقضيه لاعتماده على ما لا يجوز الاعتماد عليه قانونا . ولا يفتى عن ذلك ما لحكمة الموضوع من الحق في أن تتخذ من مجموع الأقوال التي تصدر في التحقيقات من المدعى عليه ، بالرغم من عدم جواز تجزئتها ، مبدأ دليلا بالكافة يسوغ الإثبات بالبينة في الأحوال التي لا يجوز فيها ذلك . لأن الحكم المطعون فيه لم يبرهن على هذا الأساس من جهة ، ولأنه من جهة أخرى قد اكتفى في ثبوت إدانة الطاعن بأقواله التي سلف ذكرها ، ولم يتخذ الأسباب

التي أوردها الحكم الابتدائي أساساً له . فهو من هذه الناحية خال من بيان الأسباب المؤدية للإدانة .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها ثانية من دائرة استئنافية أخرى . وذلك من غير حاجة للبحث في باقي ما ورد في أوجه الطعن .

(٣٧٧)

القضية رقم ٨٩٢ سنة ٩ القضائية

(أ) إثبات . انتاع الحاكم الجنائية . أمامه . التحقيق الشفهي بالجلسة . محاضر التحقيق الأولية . تقديرها . محاضر المناقشات . جيبها . ضابط بوليس . تفتيشه منزلاً . إثباته رضا رب المنزل بالتفتيش في محضره . حرية القاضي في الأخذ به . (المادة ١٣٩ تحقيق)
(ب) تفتيش . رضا صاحب المنزل بتفتيش منزله . شروط محبته .

(ح) تفتيش . جريمة تلبس . سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيش منزل كل منهم فيها . فاعل أصل . فريق . تلبس أو غير تلبس . (المواد ٨٥ و ٨٥ و ١٨٥ تحقيق)

١ — إن أساس المحاكمة الجنائية حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيداً لذلك التحقيق الشفهي . وهي بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي فيأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يصدقها ، غير مقيد في ذلك بما يشتهه المحققون من اعترافات تنسب للتهمين وتقريرات تنسب للشهود . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه القانون وجعل له حجية خاصة ، كما جاء في المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات من وجوب اعتماد المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون في مواد المناقشات إلا إذا ثبت ما يخالفها . فإذا أثبت ضابط البوليس في محضره أنه دخل منزلاً لتفتيشه للبحث عن مخدر ، وأن رب المنزل قبل إجراء هذا التفتيش فلا يكون القاضي ملزماً قانوناً بالأخذ بما أثبت الضابط من رضا صاحب المنزل بالتفتيش ، بل له إذا لم يطمئن إليه ألا يعول عليه .

٢ - يجب في الرضا الحاصل من صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون حرا حاصلا قبل الدخول وبعد العلم بطرؤف التفتيش وبأن من يريد إجراؤه لا يملك ذلك قانونا .

٣ - يجوز قانونا لأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس أن يفتش منزل كل منهم فيها بشير إذن من النيابة ، وذلك سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا ، وسواء أشوهه متلبسا بهذه الجريمة أم لم يشاهد .

المحكمة

ومن حيث إن ملخص الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن قضاء محكمه النقض جرى على أن كل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن النيابة يكون باطلا والحكم الذي يبنى عليه يكون باطلا كذلك . وهذا القضاء الثابت لا يصح التحايل للفرار من آثاره باثبات عبارات في المحاضر الباطلة تفيد الرضا بدخول المنزل الذي حصل تفتيشه . فلا يكفي أن تعتمد المحكمة في صحة التفتيش على أن ضابط البوليس أثبت في محضره أن زوجة المتهم رضيت بتفتيش المنزل خصوصا وأن الزوجة المسامة لا تملك السماح بتفتيش منزل زوجها .

ومن حيث إن أساس المحاكمة الجنائية حرية القاضي في تكوين اعتقاده ، وعدم تقيده إلا بما يقوم بوجوداته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة . أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفهي ، وهي بهذه المثابة لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي ، فيأخذ بها إذا اطمأن إليها ، ويطرحها إذا لم يصدقها ، غير مقيد في ذلك بما يشته المحققون من اعترافات تنسب للتهمين وتقريرات تنسب للشهود . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه القانون وجعل له حجية خاصة ، كما جاء في المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات من وجوب اعتماد المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون في مواد المخالفات ، إلا إذا ثبت

مايخالفها . فإذا أثبت ضابط البوليس في محضره أنه دخل مستترا لتفتيشه للبحث عن مختر، وأن رب المنزل قبل إجراء هذا التفتيش فلا يكون القاضي ملزما بالأخذ بما أثبتته الضابط من رضا صاحب المنزل بالتفتيش ، وله — إذا لم يعلمن إليه — أن لا يصدقه وأن لا يعول عليه .

ومن حيث إنه يجب للأخذ برضا صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضا حرا، حاصلا قبل الدخول، وبعد العلم بطرقه التفتيش، وأن من يريد التفتيش لا يملك قانونا حق إجرائه .

ومن حيث إنه يجوز قانونا لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدة جريمة في حالة من حالات التلبس أن يفقش بغير إذن من النيابة منزل كل متهم فيها، سواء أكان قاعلا أصليا، أم شريكا، وسواء شوهد متلبسا بالجريمة أو لم يشاهد .

ومن حيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى — حسب الثابت من الحكيم الابتدائي والاستئنافي — أن البوليس ضبط أحمد نور عبد الواحد متلبسا بجريمة إحراز مادة مخدرة (هيروين) بقصد الاتجار فيها بدون ترخيص أو مسوغ قانوني، وأنه ذكر للضابط في أقواله أن خليل إبراهيم حوف (الطاعن) هو الذي يسرجه بالمختر مقابل أجر يومية، فذهب الضابط وفقش منزل الطاعن فوجد فيه ثلاث تذاكر كلوريدات الهروين قالت عنها زوجته إنها دواء أعطى لها في عيادة الأوقاف، فرفضت النيابة الدعوى العمومية على المتهم الذي ضبط متلبسا وصل الطاعن وزوجته لإحرازهم مادة مخدرة بقصد الاتجار فيها بدون ترخيص ولا مسوغ قانوني . فدفع الطاعن وزوجته ببطلان التفتيش الحاصل في منزلها لأنه أجرى بدون إذن من النيابة . فقبلت محكمة أول درجة هذا الدفع وقضت ببراءتهما لبطلان هذا التفتيش وعللت ذلك بقولها : "لأنه لا نزاع في أن التفتيش حصل بدون إذن ولا تلبس بالنسبة للمتهمين الثاني (الطاعن) والثالثة إذ أن التلبس قاصر على المتهم الأول الذي ضبط محرزا . أما قوله بالنسبة للمتهم الثاني (الطاعن) فلا يوجد حالة تلبس كما أنه لم يكن له أثر بالنسبة لإبراهيم صالح الشخص الذي ذكر اسمه المتهم الأول على أنه

مصدر المسادة التي وجدت في منزله فلم يفتش ولم يسأل عن ذلك . ولا عبرة بما جاء في المحضر من أن المتهمة الثالثة سمحت بالتفتيش فهذه العبارة غير كافية نحو البطلان ، إذ لو فرض وصدرت من المتهمة فهي لا تعلم أن لها حق رفض التفتيش ، وأن التفتيش يجب أن يكون بأذن قضائي فهو قبول إن صدر فهو باطل في الواقع مبطل لما نقتضيه من إجراءات إذ ثبت أن لا تلبس ، وقد أثنى الحكم الاستثنائي المطعون فيه الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة الطاعن ، وأدانه في الجريمة المنسوبة إليه ، وبين أسباب هذه الإدانة إذ قال إنه عن المتهمين الثاني (الطاعن) والثالثة فإنه ثابت في ديباجة المحضر أن المحقق قصد منزل المتهم الثاني وهناك وجد زوجته المتهمة الثالثة وطلب منها تفتيش المنزل فسمحت وقطش المنزل فمثر على سلطانية صغيرة بها مادة بيضاء وعثر بغرفة النوم على ورقتين شفافتين بكل منهما مادة بيضاء ، وإن ما أثبتته المحقق بشأن التفتيش يؤخذ منه أنه كان عن قبول صريح من زوجة المتهم الثاني ، وهي بصفتها هذه تملك هذا الحق ، وقد شهد البوليس السري عبد العظيم محمد أمام محكمة أولى درجة بصدور هذا الإذن من المتهمة الثالثة ، وإن هذه المتهمة لم تنكر وجود المضبوطات بالمنزل وعالت وجودها بأنها دواء حصلت عليه ، وقرر المتهم الثاني (الطاعن) أولا أنه لا يعرف شيئا عنها ثم قال أمام النيابة ما يتفق ورواية زوجته . وقد ثبت من التحليل أن المسادة التي بالورقتين هورين .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن المحكمة الاستئنافية أجازت التفتيش على أساس رضا زوجة الطاعن به وصدقت الضابط فيما أثبتته بمحضه من قبولها إياه . وهي (أى المحكمة) صاحبة الحق في ذلك ما دامت قد أطمأنت إليه ووثقت بأن الرضا كان حرا وحاصلا قبل دخول الضابط في المنزل . ولكن الرضا الذي يميز التفتيش يجب فوق ذلك أن يكون حاصلا بعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد التفتيش لا يملك قانونا حق إجرائه . وليس في عبارة الحكم ما يفيد أن زوجة الطاعن كانت تعلم بظروف التفتيش ، وأن النيابة لم تأذن به ، وأن الضابط الذي خاطبها لم يكن يملك حق التفتيش ، وأن رضاعها وحده هو الذي يميزه هذا الحق . وهذا النقص

في البيان كان يستدعى قض الحكم المطعون فيه ، خصوصا وأنه لم يرد على الحكم الابتدائي بشأن عدم كفاية قبول الزوجة لصحة التفتيش للأسباب التي ذكرها ، إلا أنه نظرا إلى أن الواقعة الثابتة في الحكم تفيد أن ضابط البوليس شاهد الجريمة في حالة تلبس عند ما ضبط المتهم الأول متلبسا بها ، فكان له قانونا أن يفتش بغير إذن من النيابة منزل كل متهم فيها ، سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا ، وسواء أشوهه متلبسا بالجريمة أم لم يشاهده . ومن ثم كان له الحق أن يفتش منزل الطاعن الذي دل عليه المتهم الأول كشريك له في الجريمة بغير إذن من النيابة وبغير حاجة إلى رضا الطاعن أو زوجته بالتفتيش . وعلى هذا الأساس وحده يصبح التفتيش ويستقيم الحكم .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن النيابة قصرت أسباب استئنافها الحكم الابتدائي على ما سمته اعترافا صادرا من الطاعن وأقرت محكمة الدرجة الأولى على ما رأته من بطلان التفتيش .

ومن حيث إن استئناف النيابة يحمل المحكمة الاستئنافية تتصل بالموضوع المستأنف حكمه وتنظر فيه من جميع نواحيه ، غير مقيدة بطلبات النيابة بالجلسة أو بما تضمنه من القود في تقرير الاستئناف ، فلا تأثير لإذن لما يثيره الطاعن في وجه الطعن من قبول النيابة وجهة نظر محكمة الدرجة الأولى بشأن بطلان التفتيش بفرض صحته .

(٣٧٨)

القضية رقم ٨٩٧ سنة ٩ القضائية

دخول مطار بقصد ارتكاب جريمة فيه . مرة القتل الجنائي . دخول بقصد الزنا . إثبات هذا القصد على المتهم ما دام لم ينقل فعلا . تنفيذ . شرط إثباته . (المادة ٣٢٤ = ٣٧٠ ع)
إن القانون لم يشترط للعقاب على جريمة دخول العقارات والمساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التي قصدها المتهم ارتكابها من نوع خاص ، بل جاءت عبارته عامة في إيجاب العقاب كلما أمكن إثبات أن المتهم قصد مقارفة

فعل جنائي، أيّا كان، ولو لم يعرف نوع هذا الفعل . فإذا كان المتهم قد دخل بقصد الزنا مع إثبات هذا القصد عليه دائماً ما دام لم ينفذ بالفعل . أما إذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا، فإن القانون لا يبيح للقاضي أن يتعمّض لبحث هذه الجريمة ويخوض في عناصرها إلا عند قيام بلاغ من الزوج عنها .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية لم تبين الأدلة التي أقمتها بأن دخول الطاعن منزل المجنى عليه كان بقصد ارتكاب جريمة فيه وهذا قصور يبطل الحكم . على أن الوقائع الثابتة تفيد أن الدخول في هذا المنزل لم يكن محظوراً، فقد شهد الزوج أن الطاعن كان يتردد على زوجته من قبل ويفازها من الشباك ويشرب من ماء القل ، وشهدت الزوجة أن باب المنزل كان مفتوحاً وأن الطاعن حين دخل عليها في الغرفة وطلب الفاحشة منها استعملته حتى تنهب إلى المراض . وفضلاً عن ذلك فقد جاء بالمحضر ما يدل على أن الدخول كان مباحاً بالتدبير الذي دبره الزوج للإيقاع بالطاعن . وفي كل هذا ما يفيد أن دخول الطاعن كان مسموحاً به في كل حين ودل الأخص في ليلة الواقعة . وفي استهمال الزوجة للطاعن عند ما طلب منها الفحشاء وصدف رفضاً طلبه على الفور ما يقطع بأن الدخول كان بالرضا وبسبب الاتفاق وإلا لوجب أن تزجره أوتستثيث . وزيادة على ذلك فإن المستفاد من شهادة الزوجين على أسوأ الفروض أن الواقعة المنسوبة للطاعن واقعة زنا . وقد اتهمه الزوج بارتكاب هذه الجريمة فعلاً ولكنه تنازل عن رفع الدعوى العمومية عنها . وهذا يمنع من العقاب على جريمة الدخول في المنزل ما دام أحد أركان هذه الجريمة الأخيرة هو قصد الإيذاء ، وما دام الإيذاء قد تبين بأنه الزنا الذي امتنع رفع الدعوى عنه لتنازل الزوج .

وحيث إن القانون لم يشترط للعقاب على جريمة دخول المقابر والمساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التي قصد المتهم ارتكابها من نوع

خاص، بل جاءت عبارته عامة تشمل أخذ المتهم بالعقاب كلما أمكن لإثبات أنه قصد مقارفة فعل جنائي، أي كان، ولو لم يعرف نوع هذا الفعل. فإذا كان المتهم قد دخل بقصد الزنا صح إثبات هذا القصد عليه دائماً ما دام لم ينفذ بالفعل. أما إذا كان قد تنفذ فيجب لإثباته أن يكون القانون قد أباح للقاضي أن يتعرض لبحث جريمة الزنا ويخوض في عناصرها، وهذا لا يكون إلا بقيام بلاغ من الزوج عنها.

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن في جريمة دخول مسكن المحنى عليه بقصد ارتكاب جريمة فيه، وذكر واقعة الدعوى فقال: "إن الحادثة كما رواها المحنى عليه وزوجته عزيزة على علي العبد تلخص في أن المتهم (الطاعن) وهو يشتغل عاملاً في محطة أبي حماد مع المحنى عليه اعتاد المرور أمام منزل المحنى عليه ومغازلة زوجته. وقد أبلغته زوجته ذلك كما راقبه هو بنفسه فتحقق من هذا الأمر فشكاه إلى ناظر المحطة وتوعد بأن يضبطه متلبساً إن هو اجتراً على الدخول إلى منزله. ولم تصل لعلم المتهم هذه الشكوى لكننا الناظر الأمر بناء على طلب المحنى عليه. إلى أن كانت ليلة الحادثة إذ توجه المتهم إلى منزل المحنى عليه في غيبته حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء وهو الوقت الذي يكون المحنى عليه مشغلاً فيه بعمله في كشك البلوك بالمحطة ودخل إلى غرفة النوم حيث كانت الزوجة وأخلاق النافذة وبدأ في الكلام معها ولكنها تمكنت من مغادرة الغرفة ثم أغلقتها عليه من الخارج، واستغاثت، وأرسلت من يدعى محمد السيد الجديع لاستدعاء زوجها فحضر هو والشاهد المذكور وبعض عمال المحطة والجيران وضبطوا المتهم بداخل غرفة النوم". ثم أورد الحكم أدلة الثبوت فقال: "إن هذه الوقائع التي ذكرها المحنى عليه وزوجته تأيدت بشهادة محمد السيد الجديع وناظر المحطة ومحمود يوسف للتجار السركي الذين حضروا وقت ضبط المتهم. كما أن المتهم نفسه لم ينكر ضبطه بداخل غرفة النوم. وقد تناقض في دفاعه إذ ذكر أولاً للشهود أنه إنما حضر لمنزل المحنى عليه بناء على طلب زوجة هذا الأخير لأنها أرسلت إليه

مع المدعو صبيحي محمد الجددع تطلب نقودا على سبيل القرض ، فلما كذبت الزوجة وصبيحي محمد الجددع في هذا الادعاء عدل عنه وقال إنه حضر إلى المنزل ليسقى ابنة الصغير الذي كان معه . وهذا الدفاع فضلا عن تناقضه غير معقول مطلقا إذ الثابت من المعاينة أن منزل المجنى عليه يتكوّن من غرفة واحدة للنوم وحوش صغير أمامه ، وأن قلال المياه موضوعة في الحوش لا بالفرقة ، فلو كان المتهم قد دخل ليسقى ابنة كما يدعى لما كانت هناك حاجة لدخوله الغرفة التي علل المتهم دخوله فيها بأن المجنى عليه ضربه وأدخله هناك ، ولكن الثابت من أقوال الشهود جميعا أن المجنى عليه إنما حضر مع الشهود وقد وجدوا المتهم يداخل الغرفة وهي مغلقة عليه . ومع التسليم بأن ابن المتهم كان معه فإن هذا الولد كما قرر المتهم نفسه صغير يبلغ من العمر ستة ونصفا فهو لا يدرك شيئا مما يدور أمامه . وقد يكون المتهم اصطغبه معه ليدرا الشبهة عن نفسه ولا يمنع هذا من أنه دخل المنزل بالفعل بقصد ارتكاب جريمة فيه . ثم عرض الحكم بعد هذا إلى ما أثاره المتهم من أن دخول المنزل كان بتدبير من الزوج وزوجته فقال "إن هذا لا أساس له من الوقائع لأن المتهم هو الذي توجه بنفسه إلى منزل المجنى عليه في غيابه وبغير علمه ، وهو نفسه يقول إن ابنه الصغير كان نعه بطريق الصدقة وإنه عطش وطلب أن يشرب فأخذه إلى منزل المجنى عليه ليسقيه من هناك . الأمر الذي يدل على أنه لم يكن للمجنى عليه أو زوجته أى يد في ذلك" .

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه أناض في بيان الواقعة ، وبين ، خلافا لما يزعمه الطاعن ، الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة في أن دخول الطاعن منزل المجنى عليه إنما كان لارتكاب جريمة الزنا فيه . أما ما يدعيه الطاعن من أن دخول المنزل لم يكن محظورا عليه فردود بما أثبتته المحكمة من أن المحكمة عنيت بهذا الادعاء ولم تصدقه فيه للأدلة التي أوردها . وأما ما يقول به الطاعن في الشق الأخير من طعنه من أن قصده قد تعين إذ الاستفادة من التحقيق أنه دخل المنزل بقصد الزنا ، وأن الزوج تنازل عن شكواه في دعوى الزنا ، وهذا يمنع العقاب

على جريمة الزنا وعلى جريمة دخول المنزل معها لما بين المجرمين من ارتباط —
ما يقول به الطاعن هذا مردود كذلك بأن الحكم المطلق فيه أثبت عليه أنه دخل
منسكبا الخفى عليه بقصد الزنا بزوجة صاحب المسكن، وأنه لما راود هذه الزوجة
عن تفهما استعصمت وأبت فتركت وأقفلت عليه الباب واستجارت بزوجها وغيروا
فأجأروها. وفي هذا ما يدل على أن جريمة الزنا التي حاول الطاعن مقارقتها لم ترتكب
فعلا، فلم تكن إذن ثمة حاجة لشكوى من الزوج لا يشترط القانون قيامها إلا في حالة
تمام جريمة الزنا. أما وهي لم تتم فلا يمكن تعليق حق القاضي في بحث القصد الذي رعى
إليه المتهم من دخوله المسكن على شكوى الزوج، فيجوز له بحث هذا القصد رغم
عدم وجود الشكوى، ومتى ثبت توافره حق العقاب على المتهم في جريمة دخوله
المنزل لمقارفة جريمة فيه.

جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات: عبد الفتاح السيد بك ومحمود
المرجوفى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين.

(٣٧٩)

القضية رقم ٩٨٣ سنة ١٩٣٩ القضائية

تقضى وإمام. من مصلحة القانون قطع. عدم جوازه. مثال. (المادة ٢٢٩ تحقيق)
إن المشرع لم يميز العطن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون المصنوع.
فإذا قدم شخص للمحاكمة بتهمة إحراره مادة مخدرة فدفع لدى محكمة الدرجة الأولى
ببطلان إجراء القبض عليه وتفتيشه لحصوله على خلاف القانون، فرأت أن هذا
الدفع في غير محله ثم عرضت للوضوح فرأت أن الأدلة القائمة على المتهم، وهي
مستمدة من الإجراء المذكور، مشكوك فيها ولذلك قضت بالإبراء، فاستأنفت
النيابة الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية أخذا بأسباب الحكم الابتدائي في موضوع
التهمة ولكنها قضت ببطلان إجراء التفتيش والقبض استنادا إلى أن ضبط

المتهم لم يكن مبنيا على أنه من المشبوهين لأن حالة الاشتباه لم تظهر إلا بعد ضبط المتهم وتفتيشه، وطعنت النيابة في هذا الحكم على أساس أن الاشتباه حالة تلحق شخص المشتبه فيه فتجعله خاضعا دائما لأحكام قانون المشبوهين ومنها حق البوليس في القبض عليه كلما وجد في ظرف من الظروف المريبة الميينة بالمادة ٢٩ من قانون المتشردين والمشتبه فيهم، فإن هذا الطعن لا يقبل لعدم تحقق مصلحة منه لأحد من الخصوم .

المحكمة

وحيث إن النيابة بنت طعنها على أن محكمة الموضوع قضت ببطلان إجراءات التفتيش استنادا إلى أن ضبط المتهم لم يكن مبنيا على أنه من المشبوهين، وهذا خطأ لأن الاشتباه حالة تلحق شخص المشتبه فيه فتجعله خاضعا دائما لأحكام قانون المشبوهين ومن بينها حق البوليس في القبض عليه كلما وجد في ظروف مريبة يبتها المادة ٢٩ من قانون المتشردين والمشتبه فيهم . ولا يصح القول بعد ذلك إن البوليس ما كان يعلم بحالة الاشتباه حتى يصح له القبض عليه إذ هذا العلم مفروض . على أن عدم العلم بحالة الاشتباه لا يمكن أن يكسب المشتبه فيه حقا أكثر مما حوَّله له قانون المشبوهين بقطع النظر عن العلم بها وعدمه .

وحيث إن الدفاع عن المتهم دفع لدى محكمة أول درجة ببطلان القبض عليه وتفتيشه لأن هذين الإجرائين حصلا خلافا للقانون وفي غير الحالات التي يخول فيها القانون لرجال الضبطية القضائية سلطة القبض والتفتيش، فرأت المحكمة الجزئية أن هذا الدفع في غير محله وأن الضبط والتفتيش كانا في حدود القانون . ثم عرضت للوضوح ورأت أن الأدلة القائمة على المتهم محل شك ، ولذا قضت ببراءته . فاستأنفت النيابة الحكم وجاء الحكم الاستئنافي المظنون فيه أخذا بأسباب الحكم الابتدائي الموضوعية المؤدية إلى البراءة وعرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورأى أن كليهما غير قانوني لأن حالة الاشتباه في المتهم لم تظهر إلا بعد ضبطه وتفتيشه لا قبل ذلك ، وأن لا محل مع هذا للاستناد إلى المادة ٢٩ من قانون المشبوهين .

وحيث إنه سواء أ كان الضبط والتفتيش صحيحين قانوناً أم غير صحيحين فإن الحكم المطعون فيه بأخذه بأسباب الحكم الابتدائي الموضوعية المؤدية للبراءة قد جعل البحث في قانونية الضبط والتفتيش عديم الجدوى إذ البراءة بنيت في الواقع على عدم ثقة محكمة الموضوع فيما أسفر عنه التفتيش من نتيجة مدعاة . فلا مصلحة إذن للنيابة في التمسك بأن التفتيش أجرى بصفة قانونية مما يتعين معه رفض الطعن المقدم منها ، لأن التشريع المصري لا يميز الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط .

(٣٨٠)

القضية رقم ٩٨٦ سنة ٩ القضائية

اتفاق شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة ضرب . طاعة مستديمة . عدم معرفة محدثه . مسئولية
(المراد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ = ٢٤٠ ع)

إن الاتفاق الجنائي بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة ضرب يجعل كلا منهم مسئولاً بصفته شريكاً بالاتفاق عما يقع من الباقيين تنفيذاً لهذا الاتفاق ، كما يجعله مسئولاً أيضاً عن المضاعفات الناتجة عن الضرب . وذلك لأن القانون نص على تشديد العقاب في حالة هذه المضاعفات لمجرد حصولها ولو لم تكن مقصودة بذاتها من الضارب ، فتستوى في ذلك مسئولية الفاعل الأصلي والشريك . وما دام ما وقع من الفاعل الأصلي لم يخرج عما حصل الاتفاق عليه مع الشركاء فلا محل مع هذا للرجوع إلى المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، لأن هذه المادة تفترض وقوع جريمة أخرى غير التي تناولها فعل الاشتراك . فإذا قدم متهمون إلى قاضي الإحالة لما كتبهم بالمساذين ٢٤٠/٢٤١ و ٢٤٢/٢٤١ من قانون العقوبات لإحداثهم بالمجنى عليه إصابات تخلفت عن إحداها طاعة مستديمة وكان ذلك منهم عن سبق الإصرار ، وقرّر قاضي الإحالة أن لا وجه لإقامة الدعوى ضدهم في جنائية الضرب الذي نشأت عنه الطاعة لعدم معرفة محدثه من بين المتهمين وبإحالتهم إلى النيابة لإجراء اللازم لما كتبهم جميعاً على جنحة ضربهم المجنى عليه مع سبق الإصرار

طبقا للمادة ٢/٢٤١ ، واستند في قراره هذا إلى أن المتهم الذي أحدث العاهة بالمجنى عليه غير معروف ، فإن ما أثبتته في قراره من توافر ظروف سبق الإصرار في الجريمة المستندة إلى المتهمين يلزم عنه وحده أنهم اتفقوا جميعا على الاعتداء على المجنى عليه بالضرب ، وهذا يقتضى اعتبار كل منهم مسئولا كـشريك بالاتفاق مع كل من الباقيين عما وقع منه من ضرب وعن مضاعفات هذا الضرب .

المحكمة

وحيث إن النيابة بـت طعنها على أن قرار قاضي الإحالة أثبت أن واقعة ضرب المجنى عليه حصلت من المتهمين مع توافر سبق الإصرار، وهذا وحده يجعلهم جميعا مسئولين عن العاهة المستندة التي تخلفت بالمجنى عليه من ضربة أحدهم بصرف النظر عن تعيين محدثها . ولذا يكون قاضي الإحالة قد أخطأ في اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢/٢٤١ عقوبات . ولا محل للاعتراض على ذلك بأن التوافق من المتهمين لم يكن على إحداث العاهة بل انصرف إلى الاعتداء بالضرب فقط لأن الاتفاق على ارتكاب جريمة تماكف وحده بحسب المادة ٤٣ عقوبات لتحميل كل المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير التي اتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة للاتفاق . وحيث إن الاتفاق الجنائي بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة الضرب يجعل كلا منهم مسئولا بصفته شريكا بالاتفاق عما يقع من الباقيين تنفيذا لهذا الاتفاق وعن المضاعفات الناتجة عن الضرب . ذلك لأن القانون شدد العقاب في حالة هذه المضاعفات لجود حصولها ولو لم تكن مقصودة لذاتها . فتنسب في ذلك مسؤولية الفاعل الأصلي والشريك، وما دام ما وقع من الفاعل الأصلي لم يخرج عما حصل الاتفاق عليه فلا محل مع هذا للرجوع إلى المادة ٤٣ عقوبات لأنها تفترض وقوع جريمة أخرى غير التي تناولها فعل الاشتراك .

وحيث إن الثابت من القرار المطعون فيه أن النيابة العامة قدت المتهمين تفاضى الإحالة طالبة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠ - ٢

٢٤٢/١-٢ من قانون العقوبات لإحداثهم بالمخني عليه الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تختلف عن إحداها عاهة مستديمة وكان ذلك منهم مع سبق الإصرار . وجاء قرار قاضي الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى ضد المتهمين في جنسية الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة وبإحالتهم إلى النيابة لإجراء اللازم نحو محاكمتهم جميعا على جنحة ضربهم المخني عليه مع سبق الإصرار طبقا للسادة ٢٤١ فقرة ثانية عقوبات . واستند في قراره هذا إلى أن المتهم الذي أحدث العاهة بالمخني عليه غير معروف . وتضمن القرار في الوقت ذاته أن الثابت من ظروف الدعوى أن جميع المتهمين اعتدوا مع سبق الإصرار على المخني عليه بالضرب الذي حوّل من أجله أكثر من عشرين يوما .

وحيث إن ما رآه قاضي الإحالة في قراره من توفر ظروف سبق الإصرار في الجريمة المسندة إلى المتهمين يلزم عنه حثا أنهم كانوا جميعا متفقين على الاعتداء على المخني عليه بالضرب وهو ما يقتضي اعتبار كل منهم مسئولًا كشريك بالاتفاق مع كل من الباقيين عما وقع منه من ضرب وعن مضاعفاته كما سبق الذكر .

وحيث إنه لما تقدم يكون قرار قاضي الإحالة الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى بالنسبة للجناية قد أخطأ في تأويل القانون . ولذا يتعين نقضه وإعادة الأوراق إليه للتصرف فيها على أساس أن الواقعة المسندة إلى المتهمين تكون بالنسبة لجميعهم جنائية اشتراك مع مجهول من بينهم في ضرب المخني عليه ضرا نشأت عنه عاهة مستديمة طبقا للواد ٤٠ و ٤١ و ٢/٢٤٠ عقوبات .

(٣٨١)

القضية رقم ٩٨٩ سنة ٩ القضائية

مرة . مقول مملوك الغير . مرتبه . جريمة ولولم يعرف هذا النير . (المادة ٢٦٨ ع ٣١١)
إذا كان الشيء المسروق غير مملوك للتهيم فلا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاحتذاء إلى معرفة شخص المالك

(٣٨٢)

القضية رقم ٩٩٤ سنة ٩ القضاية

نقض والإبرام . خطأ مادی . تصحيحه . سببه . الطعن في الحكم بطريق النقض . لا يجوز .
(المادة ٢٣١ و ٢٢٩ تحقيق)

لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح ما يقع في الأحكام من أخطاء مادية، لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها، وإنما وظيفتها مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح، ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ . فإذا قضت المحكمة - بناء على مقررته النيابة من حصول وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب، ثم تبين أن هذا الأساس الذي أقيم عليه الحكم غير صحيح، كان ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادی من سلطة محكمة الموضوع لإصلاحه، إما بالطعن فيه لديها بأية طريقة من طرق الطعن العادية إذا كان ذلك ميسورا، وإما بالرجوع إلى ذات المحكمة التي أصدرته لتستدرك هي خطأها .

جلسة أول مايو سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة معطي محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد المرحوم باشا وعبد كامل الرشيد بك وسيد حنفي بك المستشارين .

(٣٨٣)

القضية رقم ١٠٠٨ سنة ٩ القضاية

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . العلم بطلب البلاغ . نية الإضرار .

(المادة ٢٦٤ غ = ٣٠٥)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي يبلغ عنها وانتواؤه بالإضرار بمن يبلغ فيه . وليس في قيام أحد هذين العنصرين ما يفيد قيام الآخر نعتا ، فإذا اكتفى الحكم بالثبات توافرية

الإضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفي في إثبات قيام القصد الجنائي لديه، بل لا بد من أن يعنى الحكم أيضا بآثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما اشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب وإلا كان الحكم مشوبا بالتقصير ووجب نقضه .

(٣٨٤)

القضية رقم ١٠٠٩ سنة ٩ القضائية

تفتيش . إذن النيابة بالبحث عن متهم ومصاغ مسروق . العثور على مادة مخدرة بدولاب في المنزل . ضبطها . صحيح . أساسه . التليس . (الواد ٨ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ تحقيق) الإذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل للبحث عن متهم هارب ومصوغات مسروقة يسويغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته . فإذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه في دولاب بالمنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه أن يضبطها ، لا اعتمادا على الإذن الذى أجرى التفتيش بمقتضاه ، بل على أساس حالة التليس بجرمة إحراز المخدر التى انكشفت له وهو يباشر عمله في حدود القانون .

جلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٣٨٥)

القضية رقم ٦٣٢ سنة ٩ القضائية

قتل عمد :

(أ) تعدد الجانين . اتفاهم على ارتكاب القتل . بيان طريقة الاشتراك في ارتكابها . بيان الأعمال التنفيذية التى وقعت من كل متهم . لا ريب .

(ب) شريك . متى يعاقب على جناية القتل العمد ؟

(الواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ ع والمادة ١٩٩ ع = ٢٣٥)

١ — إذا أدين الحكم متهمين في جناية قتل على أساس أن كلا منهم مجرد

شريك لفاعل أضل من بينهم بسبب تعذر معرفة الفعل الذى قام به كل منهم

في تنفيذ الجريمة التي اتفقوا على ارتكابها فيكنى أن يبين الحكم وقوع الجناية منهم وطريقة اشتراكهم فيها على الصورة المذكورة دون حاجة به إلى بيان الأعمال التي قام بها كل منهم بالذات في تنفيذها .

٢ — يشترط لعقاب الشريك في جناية القتل العمد ثبوت علمه بها وقت مقارفته فعل الاشتراك .

(٣٨٦)

القضية رقم ٦٧٢ سنة ٩ القضائية

دفاع شرعى . متهم . إدانة بناء على اعترافه . تضمن الاعتراف أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن النفس . إفعال التحدث عن هذه الحالة . قصور .

إذا بليت المحكمة إدانة المتهم في جريمة ضرب نشأت عنه حاجة على اعتراف صادر منه، وكان هذا الاعتراف — كما هو ثابت بمحضر الجلسة — يتضمن أنه وقت مقارفته فعل الضرب كان في حالة دفاع شرعى عن النفس، ومع ذلك لم يتحدث المحكمة في حكمها عن هذه الحالة، كان حكمها مشوبا بالقصور، لأن اعتراف المتهم على الصورة المذكورة فيه تماسك بحق الدفاع الشرعى الواجب الرد عليه صراحة في الحكم .

(٣٨٧)

القضية رقم ٦٨٢ سنة ٩ القضائية

مسئولية مدنية . مناهلها . مسئولية جنائية . مناهلها . التفريق بين الممتدين في المسئولية الجنائية . لا تأثير له في قيام المسئولية المدنية قبلهم جميعا .

مضى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامتين مدنيا عما أصاب المجنى عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع عليه من الاعتداء منهم جميعا أو من أى واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتحاق بينهم على التعدي

فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه — في الأصل — المسؤولية الجنائية عن فعل الغير .
أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات — ولو بقاة بنير تدبير سابق —
على الإيذاء بفعل غير مشروع . فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتلاق
إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه . ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق
بين الضارين ، وبين الضارين وغير الضارين ، في المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية
المدنية تصممهم جميعا .

المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الخامس والأخير أن المحكمة أخطأت إذ قضت بالزام
الطاعين الثاني والثالث بالتضامن مع الأول في التعويض الذي قضت به لأن الفعل
الذي ثبت وقوعه منهما لم يساهم في إحداث الوفاة ، كما لم يثبت أن إرادتهما اتحدت
مع إرادة الطاعن الأول في إحداثها . كما أخطأت أيضا في عدم ذكر الأسباب التي
بنت عليها قضاءها بالتعويض واقتصرت على عبارة مجملة غير شاملة لتوافر عناصر
المسؤولية المدنية . وفوق ذلك فإن الدعوى المدنية لم تكن مقبولة بالنسبة للطاعين
لثاني والثالث لأن أساس الدعوى ما أصاب المدعين بها من الضرر ولا ورائتهما
لحق المجنى عليه في التعويض قبل وفاته ، فحقهما لم يولد إلا من تاريخ وفاة المجنى
عليه ، فما وقع على المجنى عليه من ضرب حال حياته يتعاق به هو شخصيا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت واقعة ضرب الطاعين للمجنى عليه
في المعركة التي اشتبك فيها أفراد العائلتين وأثبت أن وفاة المجنى عليه نشأت عن
الإصابة التي أحدثها الطاعن الأول عرض إلى الدعوى المدنية فقال إن والدي
عبد السلام شحاته طلبا الحكم لما على المتهمين الثلاثة الأول متضامين بمبلغ ثلثمائة جنيه
تعويضاً عما أصابهما من الضرر بسبب الجريمة وترى المحكمة الحكم لما بمبلغ مائتي
جنيه ، وقضت لما بهذا المبلغ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن الطاعين الثلاثة ، وهم من عائلة واحدة ،
قد اشتبكوا في مشاجرة مع فريق المجنى عليه واعتدوا عليهم بالضرب في وقت واحد

فقد أثبت بذلك اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادثة على إيقاع الضرب بالجنى عليه وفريقه . و يثبت هذا الاتحاد والتطابق في الإرادات على التعدى لديهم فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامتين مدنيا عما أصاب الجنى عليه من ضرر بسبب ما وقع عليه من الاعتداء منهم جميعا أو من أى واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدى فان هذا الاتفاق إنما تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير . أما المسؤولية المدنية فأساسها مجرد تطابق الإرادات ، ولو لجأة بغير تدبير سابق ، على الإيذاء بفعل غير مشروع . فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل منهم مع إرادة الآخرى على إيقاعه . ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضارين في المسؤولية الجنائية فان المسؤولية المدنية تهمهم جميعا . ومتى تقزز ذلك كان ما ينعاه الطاعن بالشق الأول من هذا الوجه على الحكم المطعون فيه على غير أساس . أما ما ينعاه بالشق الثانى من أن الحكم المطعون فيه لم يذكر الأسباب التى بنى عليها قضاءه بالتعويض فردود بأن الحكم وقد أثبت وقوع الضرب من الطاعنين على الجنى عليه في وقت واحد وأن الضرب أفضى إلى موته لم تعد به حاجة إلى ذكر أسباب أخرى لما قضى به من التعويض . وأما ما يأخذه على الحكم بالشق الأخير من طعنه من أن الدعوى المدنية غير مقبولة بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث فردود بأن مسؤولية الطاعنين قد تأسست على ما أثبتته الحكم من تطابق إراداتهم على ضرب الجنى عليه واقتراحهم إياه . ومتى كان الأمر كذلك فان اختلاف مسؤولياتهم الجنائية وانطباق ما وقع من كل منهم على نص خاص من نصوص قانون العقوبات لا تأثير له في المسؤولية المدنية التى حملهم إياها الحكم . فشان الطاعنين المذكورين في هذه المسؤولية شأن الطاعن الأول سواء بسواء .

(٣٨٨)

القضية رقم ٦٨٩ سنة ٩ القضائية

إعلان . أوراق التكليف بالحضور في الدعاوى الجنائية . وجوب إعلانها لنفس الشخص . إعلانها
تلازمة أو اقريب . شرط صحة الإعلان . (المادتان ٦ و ٧ مرافعات)

إن الإجراءات الواجبة الاتباع في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور
في الدعاوى الجنائية هي بينها الإجراءات التي تقع في المواد المدنية وهي المبينة
في المادتين ٦ و ٧ من قانون المرافعات اللتين أوجبتا تسليم الأوراق المقتضى
إعلانها إلى نفس الشخص المطلوب إعلانها، وفي حالة عدم وجوده بحمله فيكون
تسليمها لأحد الساكنين معه من أقربائه أو خدمه . فإذا كان المحضر لم يجد المتهم
المطلوب إعلانها بيوم الجلسة فسلم صورة الإعلان لشخص آخر، ولم يبين فيه أن
هذا الشخص من أقارب المتهم أو خدمه الذين يساكنونه، فهذا الإعلان يكون
باطلا قانونا لإغفاله هذا البيان الجوهري الواجب اشتغاله عليه . والحكم الصادر
على أساسه يكون باطلا بالتبعية لقيامه على إجراء باطل .

(٣٨٩)

القضية رقم ١٠٣٧ سنة ٩ القضائية

أمر الحفظ . الشروط الواجب توافرها فيه . تدوينه بالكتابة . صراحته . حصره ضمنا .
سواء يكون ؟ (المادة ٤٢ محقق)

إن أمر الحفظ الذي تصدره النيابة يجب أن يكون مدققا بالكتابة وصريحا
بالنسبة لمن صدر في مصلحته . فلا يصح استنتاج الحفظ من أمر آخر إلا إذا كان
هذا الأمر يلزم عنه حصول الحفظ حتما . فإذا كانت النيابة قد عقيبت على تحقيق
أجرته بأن متهمها هو الذي ارتكب الجريمة وأمرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر
شيئا عن متهم آخر معه فيما فليس في ذلك ما يلزم عنه وجوبا حفظها بالنسبة للمتهم
الآخر . وإذا فلا يقبل من هذا المتهم الآخر أن يتمسك بأن النيابة بقصرها رفع
الدعوى العمومية على المتهم الذي أمرت برفعها عليه تكون قد حفظتها بالنسبة له .

جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة ومحضرون حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزشيدى بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٩٠)

القضية رقم ٥٠٦ سنة ٩ القضائية

تفتيش . إذن النيابة بإجرائه . المدعى بأن ضابط البوليس لم يكن يعلم بهذا الإذن وقت إجراء التفتيش . موضوع .

إن أدعاء المتهم أن ضابط البوليس الذى أجرى تفتيش منزله بناء على إذن من النيابة لم يكن يعلم بهذا الإذن وقت إجرائه التفتيش هو من الأمور الموضوعية التى لا يجوز عرضها على محكمة النقض .

(٣٩١)

القضية رقم ٦٨٥ سنة ٩ القضائية

سرقة بطريرق . تسليق . سقاء . ارتكابه . بدع تفتيش . (المادة ٢٧٤ ع = ٢١٧)

١ — التسليق هو دخول الأماكن المسقوفة من غير أبوابها مهما كانت طريقته . يستوى فى ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب إلى الداخل من نافذة أو الهبوط إليه من أية ناحية .

٢ — إنه لما كان التسليق ظرفاً مادياً مشتملاً للعقوبة فى جريمة السرقة التى ترتكب بواسطته ، فإن فعله يعدّ بدعاً للتفتيش فيها لارتباطه بالركن المادى للجريمة . فإذا اتضح للحكمة من عناصر الدعوى أن الفرض الذى روى إليه المتهمون من وراء التسليق كان السرقة واعتبرت تسليقهم شروفاً فيها فلا تريب عليها فى ذلك .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والرابع من التفسير الأول وما جاء بالتقرير الثانى هو أن محكمة الموضوع أخطأت فى تطبيق القانون إذ الواقعة التى أثبتت

الحكم المطعون فيه لا تعتبر شروعا في سرقة ، بل العمل الذي صدر من الطاعنين لا يعدو أن يكون تصميما من المتهمين تبعه سير إلى ناحية دار الجنى عليه . وليس في كلا الأمرين إلا أعمال تحضيرية لا تعد شروعا . ويضيف الطاعنان إلى ذلك أن الحكم قال بعدم دخولها مع الآخرين المنزل وإنهم لو دخلوه فعلا لكانت فعلتهم معاقبا عليها بعقوبة خاصة غير عقوبة الشروع في السرقة . أما ما تمسكت الحكم عنه من اعتراف بعض الطاعنين فأنما كان اعترافا عن النية وهو لا عقاب عليه .

وحيث إن الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن الثالث ناروز قلبي جار الجنى عليه عرف أن لدى هذا الأخير كيات من الحبوب فاتفق مع الباقيين على سرقتها ، وحضر هؤلاء إلى منزله ، وانتظروا به إلى ما بعد منتصف ليلة الحادثة ، ثم صعدوا إلى سطحه ، واجتازوا سطح منزل مهجور ، ثم وصلوا إلى سطح منزل الجنى عليه ، وكان معهم زكايب لوضع الحبوب فيها ، وكان أولهم يحمل سلاحا فأحس الجنى عليه بوقع أقدامهم فوق سطح منزله وفطن إلى أنهم لصوص فاستنات ، وعندئذ وثب الطاعنون من أجل السطح إلى الحارة هارين ، وحضر على الاستغاثة بعض رجال الحفظ ، وتمكنوا من ضبط الأول والثاني الذين اعترفا بحضورهما مع الباقيين للسرقة .

وحيث إن الواقعة التي أثبتتها الحكم بالكيفية المتقدمة تفيد أن الطاعنين وصلوا إلى سطح منزل الجنى عليه بواسطة التساق . لأن التساق قانونا هو دخول اللص في المحل الذي أراد ارتكاب السرقة فيه من غير بابيه أي كانت الطريقة التي استعملها لتحقيق هذه الغاية . يستوى في ذلك أن يكون قد استعمل لهذا الغرض سائما ، أو صعد على جدار المنزل ، أو وثب إليه من نافذة ، أو هبط إليه من أي ناحية . وإذا كان التساق ظرفا ماديا مشددا للعقوبة في السرقات فإن تكايبه يعد بدء تنفيذ لأنه جزء من الركن المادي في الجريمة المذكورة . ولذا فقد كان لمحكمة الموضوع أن تعد شروعا في سرقة بعد أن اتضح لها من عناصر الدعوى والأدلة التي أوردتها أن الغرض الذي رعى إليه الطاعنون من وراء هذا التساق كان السرقة .

وحيث إن الوجه الثاني بنى على أن محكمة الموضوع استندت في إدانة الطاعنين الثالث والرابع إلى اعتراف الطاعنين الأول والثاني في التحقيقات مع أنهما عدلا عنه أمام المحكمة ولا يوجد في الدعوى ما يعززه .

وحيث إن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر في الدعوى وتبنى عليها الإدانة متى اطمانت إليها ، حتى مع عدول المعتبر عن اعترافه ، إذ الأمر في ذلك يرجع إلى تقديرها لهذا الاعتراف كمتنصر من عناصر الدعوى . وليس بلام قانونا أن يعزز هذا الاعتراف بقرائن أخرى ، إذ العبرة باطمئنان المحكمة إليه . على أن الاعتراف الذي أخذت به المحكمة في الدعوى جاء مؤيدا بأدلة وقرائن استعرضها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن القانون يقضى بوضع الشهود في غرفة خاصة . وقد حضر في القضية شاهدا إثبات ، والثابت في محضر جلسة المحاكمة حضور شاهد واحد ، وأنه استبعد عن قاعة الجلسة في محل خاص ، ولم يذ كر شيء من الشاهد الآخر . وفي هذا ما يشكك في صحة الإجراءات .

وحيث إن الثابت من محضر جلسة المحاكمة هو أن شاهدي الإثبات حضرا واستبعدا عن قاعة الجلسة ، مما يفيد أن الاثنين اقتيدا إلى الغرفة المخصصة للشهود طبقا للقانون . ومن هذا يبين أن ما جاء في وجه الطعن غير صحيح .

(٣٩٢)

القضية رقم ١٠٩٠ سنة ٩ القضائية

شرد . متهم تقل سنه عن ١٥ سنة . إدانته في جريمة شرد . لا يجهز .

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم ، بعد أن أورد حالات التشرد والاشتباه وغيرهما مما أوردته ويتن أحكام هذه الحالات ، نص في المادة ٣١ منه على أن هذه الأحكام لا تسرى على النساء ولا على

الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة . ومقتضى هذا النص أن جريمة التشرد وغيرها من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تحقق أبدا بالنسبة لمن تناولهم هذا الاستثناء الصريح . فالحكم الذى يدين في جريمة التشرد متهما تقل سنه عن خمس عشرة سنة يكون خاطئا ويتعين نقضه والقضاء ببراءة المتهم من هذه التهمة .

المحكمة

وحيث إن النيابة تنى بوجه الطعن المقدم منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ أدان المتهم في جريمة التشرد بعد أن أثبتت للمحكمة الاستئنافية أن سنه تقل عن خمس عشرة سنة ، لأن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاصة بالتشردين والمشتبه فيهم نصت على أن أحكام ذلك القانون لا تسرى على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة .

وحيث إن واقعة الدعوى بحسب التات بالحكم المطعون فيه أن المتهم قدم إلى المحكمة لمحاكمته بالمواد ١ و ٣ و ٦ و ١١ و ٣٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ في تهمة عودته لحالة التشرد رغم إنذاره متشردا بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش . فقضت عليه محكمة الدرجة الأولى تطبيقا لهذه المواد بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ويجلس الاستئناف تحت مراقبة الدفاع عنه بأن سنه أربع عشرة سنة فقط ، وأنه يساعد والده في البناء ، وقدم شهادة ميلاده الدالة على أنه مولود بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ فقضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وتسليم المتهم لوالده الذى تمهد بمراقبة حسن سيره في المستقبل طبقا للمادة ٦٧ من قانون العقوبات . واستندت المحكمة في قضائها هذا على شهادة الميلاد المقدمة لها الدالة على أن سن المتهم أقل من خمس عشرة سنة كاملة .

وحيث إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشردين والأشخاص المشتبه فيهم بعد أن أورد حالات التشرد والاشتباه وظيفهما مما أورده وبين أحكام هذه

الحالات، نص في المادة ٣١ منه على أن هذه الأحكام لا تسمى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة . ومقتضى هذا النص أن جريمة التشرد وفريها من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تحقق أبدا بالنسبة لمن تناولهم هذا الاستثناء الصريح .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أدان المتهم طبقا لأحكام القانون المذكور مع أن سنه تقل عن خمس عشرة سنة كاملة . ولذلك يتعين نقضه وبراءة المتهم مما أسند إليه .

جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفلاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٣٩٣)

القضية رقم ١٢١١ سنة ٩ القضائية

معارضة :

(أ) جمعة تستوجب عقوبة الحبس . حكم غيابي صادر فيها بالحبس . المعارضة فيه . حضور المعارض شخصيا . وجوبه . حضور محاميه عنه . لا يفتى . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .

(ب) حكم بإحبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه . انصباب أسباب الطعن على الحكم التبايني . لا يجوز النظر فيها . (الواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧ تحقيق)

١ — إن حضور محام في الجلسة الأولى المتحددة لتنظر المعارضة عن المعارض المحكوم عليه بالحبس في جمعة مستوجبة لهذه العقوبة لا يقوم مقام حضور المعارض شخصيا . فإذا فاق المعارضة عن الجلسة الأولى وحضر عنه محام طلب التأجيل لمرضه فاجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت القضية بللسة أخرى أعلن لها المعارض فلم يحضر أيضا ، فإن المحكمة لا تستطيع في هذه الجلسة أن تقضى في موضوع المعارضة وإنما لها أن تقضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .

٢ - وإذا حكمت المحكمة في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولكنها مع ذلك أشارت في حكمها إلى أنها تأخذ بأسباب الحكم النهائي المعارض فيه فهذه الإشارة لا تؤثر في حكمها، لأن هذا الحكم لا يلزم لتسبيبه سوى ما جاء به من أن المعارض لم يحضر جلسة المعارضة رغم إعلانه . فإذا طعن المعارض في هذا الحكم بطريق النقض وكان تقرير الطعن موجها إليه ذاته وكانت أوجه الطعن منصبة على أسباب الحكم النهائي ولا تتناول ما قضى به حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن فلا يجوز النظر في هذه الأوجه .

(٣٩٤)

القضية رقم ١٢١٢ سنة ٩ القضائية

سرقة . محترف بقتل أشياء . اختلاس شيئا مسلما إليه لقله . سرقة . لا خيانة أمانة . حدود هذا الاحتمار . (المادة ٨/٢٧٤ ع = ٨/٣١٧)

إنه وإن كان صحيحا أن اختلاس الشيء بعد تسليمه بمقتضى عقد ائتمان يكون جريمة خيانة الأمانة لا سرقة إلا أن القانون قد خالف ذلك فأدخل بنص صريح (المادة ٨/٣١٧ ع) في جريمة السرقة فعل الاختلاس الذي يقع من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل، أو من أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء ، أو أحد أتباع هؤلاء ، إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة . وهذا يقتضى اعتبار الاختلاس الذي يقع من هؤلاء سرقة ولكن في حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط^(١) .

(١) إن الحكم إذ يشير ما يقع من هؤلاء سرقة فهذا الاحتمار كما هو مفهوم من الحكم مقصور على الصورة الواردة بالمادة ٨/٢٧٤ ع = ٨/٣١٧ وحدها ، حتى أنه لا يمكن اعتبار ما يقع من هؤلاء سرقة مطلقة بل أية مادة أخرى من مواد السرقة . فثلا إذا اجتمع في الواقعة ظروف أخرى تجعل وصفها جنائية ، فإن هذا الوصف لا يصح في حقهم ، بل يجب الرجوع في هذه الحالة إلى الوصف الحقيقي للقتل الجنائي الذي وقع منهم ما دام لا يدخل في متناول ما استثناء القانون .

المحكمة

وحيث إن محصل وجه الطعن أن الدفاع عن الطاعن عرض على محكمة الموضوع أن الوصف الحقيقي للتهمة المنسوبة إليه يجب أن يكون خيانة أمانة لا سرقة ، لأن الطاعن كان موكولا إليه من جانب مصلحة فؤاد استلام الفحم الوارد لما من عربات السكة الحديدية بمحطة حلوان ، وأنه هو الذي تسلم البوليصه من المصلحة وسلمها لمحطة السكة الحديدية واستلم الفحم ، وبهذا التسليم نقلت الحيازة إلى الطاعن فأصبح مسئولا من وقت نقل الفحم من المحطة إلى وقت وصوله للصبة ، وأن وضع اليد على المقتول بصفة أمانة مؤقتة نحو جريمة السرقة إذا حصل التصرف فيه ، وتحمل محل هذه الجريمة جريمة خيانة الأمانة التي لا تتم إلا بضيايع الوديعه ، وحالة الطاعن إن صحت شروع في تبديد لم يتم فلا عقاب قانونا .

وحيث إن الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه وأدان الطاعن فيها هي " أن حامد أفندى عبد البارى مهندس مصلحة فؤاد بحلولا لحظ أن الفحم الذى يستهلك لا يتناسب مع الذى يرد ، فأراد المراقبة ، ولما ورد الفحم كلف المتهم بنقله من عربات السكة الحديدية بمحطة حلوان إلى المصلحة وراقبه عن بعد فوجد سيارة تحمل فخا ، مع أن ما يحمل هذا الفحم عربات جر (كارو) ، ثم راقب السيارة حتى نرجت من المحطة وسارت متجهة إلى طريق مصر وتركزت كل الطرق التي توصل إلى المصلحة . وبعد أن قربت من حمامات حلوان حيث تقبى إلى الطريق الذى يوصل للبحر ومنها لمصر ضبطها ، وكان بها السائق والمتهم والشيال ، وضبط بها أربع أطنان ونصف من الفحم ثمنه ٢٥ جنيها " . وبعد أن أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في صحة هذه الواقعة قضى على الطاعن بالعقوبة طبقا للمادة ٨/٣١٧ عقوبات .

ومن حيث إن ما يقوله الطاعن في وجه الطعن بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائى الذى وقع منه صحيح . لأن تسليم الشيء إلى مختلسه ينشئ ركن الاختلاس وهو ركن أساسى في جريمة السرقة ، ولأن اختلاس الشيء بعد تسلمه على أساس

الوكالة يعدّ خيانة أمانة . إلا أن القانون قد خالف أحكام السرقة بأن أدج فيما فعل الاختلاس الذي يحصل من المخترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد اتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة . وذلك طبقا للفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ عقوبات .

ومن حيث إنه مادام القانون نفسه هو الذى أعطى فعل الاختلاس الذى يقع من المخترفين بالنقل حكم السرقة في الحدود الواردة في الفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ عقوبات المذكورة استثناء من القواعد العامة فلا حق للطاعن في إثارة هذا الجدل بشأن وصف الفعل الذى وقع منه ، ويكون الحكم إذ قضى بإدانتته حل أساس أن هذا الفعل سرقة في حدود هذا النص القانونى قد أصاب ولم يخطئ في شيء . ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(٣٩٥)

القضية رقم ١٢١٥ سنة ٩ القضائية

قذف . موظف عمومي . إباحته . متى تكون ؟ حسن النية . خدمة المصلحة العامة .

(المادة ٢٦٢ ع = ٢٠٣)

يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة . فإذا كان القاذف سيئ النية ولا يقصد من طعنه إلا شفاء ضغائن وأحقاد شخصية ، فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التى أسندتها إلى الموظف ، وتجب إدانتته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

(٣٩٦)

القضية رقم ١٢١٧ سنة ٩ القضائية

حكمة . تحقيق ابتدائي . قرعة . جنة . مخالفة . غير لازم . جناية . لازم .
(المادة ٩ تتكفل)
إن عدم سؤال المتهم سواء في تحقيق البوليس أو النيابة في مواد الجنع والمخالفات
لا يعيب إجراءات المحاكمة لأن التحقيق الابتدائي ليس شرطا لازما لصحة المحاكمة.
إلا في مواد الجنائيات .

(٣٩٧)

القضية رقم ١٢١٨ سنة ٩ القضائية

حكم . تسييه . حكم مدني برّد وبطلان ورقة . اعتماد المحكمة الجنائية عليه لإحالة في حكمها .
لا يمكن إذا كان المتهم ليسوا جميعا أطرافا فيه .
إنه وإن كان المحكمة أن تأخذ في حكمها بأسباب حكم آخر إلا أن ذلك لا يجوز
إلا إذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم . فإذا اكتشفت محكمة الجنع
في تسييه حكمها القاضي بتروير ورقة بقولها إنها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية
برّد وبطلان هذه الورقة ، وكان الثابت أن المتهمين لم يكونوا جميعهم أطرافا
في الدعوى المدنية ، فهذا لا يصلح سببا يبنى الحكم عليه .

(٣٩٨)

القضية رقم ١٢٢٧ سنة ٩ القضائية

نذف بطريق النشر :

(أ) القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يثبت ؟

(ب) الطعن في أعمال الموظفين . متى يكون مباحا ؟

(ج) رئيس تحرير الجريدة . إعاقته من المسؤولية الجنائية . شرطه .

(المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ١٤٨ و ١٦٦ المكررة =

١/٣٠٢ و ٢/٣٠٣ و ٣/٣٠٧ و ١٧١ و ١٩٥ ح ١)

١ — إن القانون لا يتطلب في جريمة النذف قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي
بتسوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أنواع الأمور

المتضمنة للقفز وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند الناس . ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون الفاعل حسن النية أى معتقدا صحة ما رعى المبنى عليه به من وقائع القذف .

٢ — إن القانون — في سبيل تحقيق مصلحة عامة — قد استثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط : (الأول) أن يكون الطعن حاصلا بسلامة نية أى لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها . (والثاني) ألا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . (والثالث) أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع وبجاء الطاعن من العقاب . أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الفرض ويحق العقاب .

٣ — إن القانون قد أوجب في الشق الأخير من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لإعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تم بالنشر في الجريدة توافر شرطين : أحدهما أن يرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ، ويقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسؤوليته ، والآخر أن يثبت أيضا أنه لو لم يتم بالنشر لمرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسم آخر . فإذا لم يتم بتحقيق هذين الشرطين أو قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزول عنه المسؤولية .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجهى الطعن (أولا) أن المحكمة ذكرت أن المتهمين (الطاعنين) عجزا عن إثبات واقعة القذف فلا فائدة لما من الاحتجاج بحسن نيتهما لأن حسن النية لا يكفي وحده للإعفاء من العقاب . وهذا القول من المحكمة يفيد أن الطاعنين حسنا النية — الأمر الذى ينهار منه القصد الجنائى في الجريمة التى أدينا فيها . ولكن المحكمة مع ذلك ذكرت في موضع آخر أن القصد الجنائى متوافر لديها وأداتهما على

هذا الأساس . ويعقب الطاعنان كل ذلك بأن ما ذكرته المحكمة من ذلك يحمل حكمها متناقضا تناقضا يبيح ويوجب نقضه . (ثانيا) إن الدفاع تمسك لدى محكمة الموضوع بأن رئيس التحرير يعنى من المسؤولية بمقتضى المادة ١٩٥ من قانون العقوبات إذا ذكر في التحقيق اسم كاتب الخبر، ولكن المحكمة لم تقول على هذا الدفع وقضت بالإدانة غير أن ترد عليه ردا معينا . (ثالثا) إن المحكمة أخطأت تفسير المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لأن التفسير الحقيقي لها هو أن حسن النية الذي توافر عند الطاعن الأول هو في الوقت نفسه اعتقاد منه بصحة الواقعة إذ فهم هذا الطاعن من الورقة التي رآها أن الدكتور "الذي تشير إليه" إنما هو طبيب لأن جامعة الإسكندرية لم يكن بها وقتئذ إلا كلية الطب فاعتقد الطاعن صحة الواقعة، لأن العنوان الذي قرأه في الورقة يتفق تماما مع اعتقاده، ولا يتصور عقلا أن يكون المتهم حسن النية وتكون الواقعة في اعتقاده غير صحيحة . أما ما رآته المحكمة من أن هذه المادة تشترط بجهان حسن النية أن يثبت المتهم صحة الواقعة فانه تفسير لا يتفق مع مدلولها ما دام حسن النية يستلزم دواما اعتقاد المتهم بصحة الواقعة، ولا يمكن أن يكون المشرع أراد أن يكلف المتهم تكليفين . (رابعا) إن المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لا تشترط حصول تكليف بالنشر من الحزب الذي يدير سياسة الجريدة لرئيس تحريرها كما أشارت المحكمة إلى ذلك، بل كل ما تشترطه هذه المادة هو أن يكون من الظروف المحيطة ما يقطع بأن عدم نشر الخبر يعرضه لضرر مادي أو أدبي والجريدة في هذه الدعوى هي جريدة حزب سياسي والخبر الذي نشرته متعلق بوزير في وزارة يعارضها الحزب الذي يوجه سياسة الجريدة، فعدم النشر في هذه الظروف يعرض رئيس التحرير لضرر مادي أو أدبي . وبذلك تتسنى المسؤولية . (خامسا) إن الذي يمكن القول به هو أن العقاب إنما يكون على نسبة المحاياة إلى الخي على، وهذه المحاياة قد قُدم الدفاع الدليل الكافي عليها، ومن ذلك أن الدكتور إسماعيل صديق هيكل أخذ علوتين استثنائيتين، وليس في نقله إلى جهة أخرى أى محسوبة أو محاسبة .

وحيث إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند الناس . ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقدا صحة ما رعى المبنى عليه به من وقائع القذف .

وحيث إن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات وأباح الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط : الأول أن يكون الطعن حاصلًا بإسالة نية أى لجؤد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها . والثاني أن لا يتمتع الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . والثالث أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب . أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب .

وحيث إن القانون قد أوجب في الشق الأخير من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لإعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تم بالنشر في الجريدة توافر شرطين : أحدهما أن يرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ويقدم كل ماله من المعلومات والأوراق لإثبات مسؤوليته ، والآخر أن يثبت أيضا أنه لو لم يتم النشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسيم آخر . فإذا لم يتم بتحقيق هذين الشرطين أو قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزول عنه المسؤولية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعنين بالمواد ١/٣٠٢ و ٢/٣٠٣ و ٣٠٧ و ١٧١ و ١/١٩٥ من قانون العقوبات في جريمة قذفهما بطريق النشر موظفا عموما هو وزير المعارف محمد حسين هيكل بأشياء بسبب أعمال وظيفته ، وكان ذلك .

بأن ألف أولها مقالا بقصد النشر وقام الثاني بنشره في جريدة المصرى بصفته رئيس تحريرها . وأثبت الحكم واقعة الدعوى كما حصلتها المحكمة من التحقيقات التى أجريت فقال إن المقال موضوع المحاكمة نشر بجريدة المصرى بالعدد رقم ٦٦٩ الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٨ تحت عنوان (ابن عم الوزير) وجاء فيه " طلبت وزارة المعارف الى وزارة المواصلات الموافقة على تعيين الدكتور إسماعيل صديق هيكل بالقسم الطبى لمصلحة السكة الحديد أستاذا بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول بالإسكندرية . والدكتور إسماعيل هيكل هو ابن عم معالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فلا ضير على ابن العم أن يتقدم رصفاء وإخوانه مثل هذا المنصب الذى له مكانته وتقديره فى المستقبل القريب . فلعلها خطوة نتلوها خطوات من أجل ابن العم المحفوظ " . ثم عرض الحكم إلى توافر أركان جريمة القذف فقال : " إن الركن المادى وهو إسناد أمر معين للجنى عليه لو كان صادقا لأوجب احتقاره عند أهل وطنه واضح من الخبر المنشور فى الجريدة إذ نسب للجنى عليه فيه أنه حابى ابن عم له فطاب تعيينه أستاذا بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول بالإسكندرية متخطيا فى ذلك أقرانه ورصفاءه ، وشفع ذلك بعبارة تهكمية فى قوله (فلعلها خطوة نتلوها خطوات من أجل ابن العم المحفوظ) " . وتكلم عن القصد الجنائى فقال " بأنه متوفر أيضا لدى المتهمين (الطاعنين) لأن جريمة القذف ليس القصد الجنائى فيها إلا علم القاذف بأن مأسندته للقذوف من شأنه لو صح أن يلحق به ضررا ماديا أو أدبيا ، وأن عبارة الخبر تحمل بنفسها الدليل على هذا القصد لأنها من الصراحة والوضوح فى نسبة المحاياة إلى الهنى عليه بحيث يفترض علم المتهمين بمدلولها وبأنها تحمس سمعة الهنى عليه المذكور واعتباره ؛ كما أن العلانية متوفرة لأن القذف حصل بواسطة النشر فى جريدة المصرى اليومية ، وقد وزع العدد المشتمل عليه على الجمهور بغير تمييز بين الناس " . وأشار الحكم بمد ذلك إلى الإعفاء الوارد فى المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فقال إنه يشترط لإعفاء من يقذف فى حق الموظفين العموميين أن يحصل القذف بسلامة نية ولا يتعدى أعمال الوظيفة وأن

ثبتت القاذف حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف فلا يكفي حسن النية وحده للإعفاء من العقاب، وإنما يجب أن يقرن بإثبات صحة الواقعة المقذوف بها، وإنه ثبت باعتراف المتهمين أن الواقعة المسندة إلى المحنى عليه غير صحيحة، فقد ورد في الخبر الذى نشره في جريدة المصرى أن ابن عمه الدكتور إسماعيل صديق هيكى هو طبيب بالقسم الطبى بمصلحة السكة الحديد، وأن وزارة المعارف طلبت تعيينه أستاذًا بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول بالإسكندرية مع أن الثابت أن الدكتور إسماعيل صديق هيكى ليس بطبيب بل هو دكتور في الاقتصاد السياسى . كما ثبت أن وزارة المعارف لم تطلب تعيينه مدرّسًا في جامعة الإسكندرية، إذ الترشح لمراكز الأستاذية هو من شئون الجامعة لا الوزارة . وقد سلم المتهمان بكذب الخبر في التصحيح الذى نشره عقب التحقيق معهما، إذ جاء فيه أن الدكتور إسماعيل صديق هيكى قدم طلبًا إلى المصلحة التابع هو لما يلتزم فيه تعيينه لتدريس مادة الاقتصاد السياسى لطلاب القسم الخاص بجامعة الإسكندرية، وأن ما نشره قبلا من أن وزارة المعارف طلبت إلى وزارة المواصلات الموافقة على تعيينه أستاذًا بكلية الطب غير صحيح، لأن وزارة المعارف لا تعلم شيئًا عن هذا الطلب . وإنه مادام المتهمان قد عجزا عن إثبات واقعة القذف فلا فائدة لهما من الاحتجاج بحسن نيتهما، لأن حسن النية لا يكفي وحده للإعفاء من العقاب كما تقدّم بيانه، بل يجب أن يقرن بصحة الواقعة، وإنه ليس للمتهمين أن يستندا إلى وقائع أخرى في قولها بما يماهى المحنى عليه لابن عمه الدكتور إسماعيل صديق هيكى وموظفين آخرين لأن هذه الوقائع خارجة عن موضوع الدعوى ولم تكن محل تحقيق فيها . وعرض الحكم أيضا إلى مسؤولية المتهمين (الطاعنين) في جريمة النشر هذه فأثبت بأنه طبقا لسنة ١٩٥ من قانون العقوبات تقع المسؤولية الجنائية على المتهم الأول منشئ الخبر، وعلى المتهم الثانى رئيس التحرير بصفتها فاعلين أصليين لجريمة القذف، وأنه ليس التهم الثانى أن يتصل من هذه المسؤولية بحجة أنه أرشد في أثناء التحقيق عن المتهم الأول وأنه قدّم مالدیه من المعلومات لإثبات مسؤوليته . وذلك لأن الفقرة

الثانية من المادة ١٩٥ عقوبات تشترط فوق ذلك للإعفاء من المسؤولية الجنائية في هذه الحالة أن يثبت رئيس التحرير أنه لو لم يتم بالنشر لمرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة أو لضرر جسم آخر. ولم يثبت المتهم الثاني شيئا من ذلك فهو لم يدع أن مدير الجريدة أو الحزب المسيطر على سياستها قد كلفه بنشر الخبر المشتعل على واقعة القذف هذه التفرص مهيبة، وأنه هتده بالإيذاء إذا امتنع، بل ذهب في دفاعه بالجلسة إلى أنه لم يكن في مقدوره الاطلاع على كل ما ينشر بالجريدة لكثرة الرسائل التي ترد إليها من مندوبيها العديدين .

وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه أثبت على الطاعنين توافر العناصر القانونية للجريمة التي أذانهما فيها، وبين القصد الجنائي في جريمة القذف على وجهه الصحيح قانونا، ولم يتحدث عن سلامة النية إلا في مقام التدليل على اعتبار ما وقع من الطاعنين طعنا معاقبا عليه قانونا إذ قال إن عجزهما عن إثبات صحة المطاعن التي نشرها في حق المجنى عليه يكفي لإزالة العقاب بهما حتى مع ثبوت سلامة نيتيهما . وقوله هذا شديد لا يصبح معه الادعاء بوجود تناقض في الحكم، لأن القصد الجنائي في جريمة القذف لا ينفيه سلامة نية القاذف واعتقاده صحة الواقعة التي أسندها إلى المذدوف في حقه . وقد طبق الحكم المادة ١٩٥ عقوبات تطبيقا صحيحا حيث قال "إن الطاعن الثاني وإن أرشد عن كاتب المقال إلا أنه لم يثبت أنه لو كان امتنع عن نشر هذا المقال لمرض نفسه لخسارة أو ضرر جسيمي، وهو لم يدع أن مدير الجريدة أو الحزب المسيطر على سياستها قد كلفه بنشر المقال، بل ذهب في دفاعه بالجلسة إلى أنه لم يكن في مقدوره الاطلاع على كل ما ينشر بالجريدة لكثرة الرسائل التي ترد إليها من مندوبيها العديدين " . لأن الواقع أن إعفاء رئيس التحرير من المسؤولية ليس بالأمر المفترض، فإذا لم يتم رئيس التحرير بإثبات العوامل التي أكرهته على نشر المقال المتضمن الطعن المعاقب عليه قانونا فلا يصح له أن يدعى أن من واجب المحكمة مراعاة الظروف التي نشر فيها المقال لتستبين منها هذه العوامل، لأن تلك الظروف — كما بيئت في وجه الطعن — لا تدل حتما على ما يريد

الطاعتان الاستشهاد بها عليه . أما ما يدعيانه أخيراً من أنهما قدما الدليل على صحة عصابة المجنى عليه لقرينه فردود بما ذهب إليه الحكم من أنهما قدما للعائكة عن واقعة قذف معينة وأنهما عجزا عن إثبات صحتهما ، وأن هذا موجب لمقابهما بدون اعتداد بالوقائع الجديدة التي أحلها في الدعوى أثناء نظرها ولم تكن واردة بالمقال موضوع المحاكمة .

(٣٩٩)

القضية رقم ١٢٣٠ سنة ٩ القضائية

نقض وإيرام . متى يجوز الطعن بطريق النقض ؟ حكم بجواز إثبات أمر بالينة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . الأحكام الجائز الطعن فيها . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

إن النقض والإيرام من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح سلوكها قانوناً إلا بعد استفاد جميع الطرق الاعتيادية في سبيل إصلاح الخطأ المدعى به . فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق — كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ المدعى به معلقاً أمره أمام محكمة الموضوع التي يجوز لها أن تعمل على رفعه بقضائها في موضوع الدعوى . وبهذا يتفنى وجه التظلم بسلوك طريقه المعتاد . فإذا لم يرفع الخطأ حتى صدور هذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض يفتح من يوم صدور هذا الحكم النهائي . وذلك لإصلاح جميع الأخطاء التي وقعت فيه والتي سبقتها وبني عليها على السواء . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ التي تجيز الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . فالحكم الذي يقضى قبل الفصل في موضوع الدعوى يجوز إثبات تسلم ودية بالينة لا يجوز الطعن فيه استقلالاً لأنه حكم غير منتهى لخصومة .

المحكمة

من حيث إن الطعن بطريق النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح سلوكها قانونا إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاعتيادية في سبيل إصلاح الخطأ المدعى به فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ المدعى به معلقا أحده أمام محكمة الموضوع التي يجوز لها أن تعمل على رفعه بقضائها في موضوع الدعوى ، وبهذا ينتفى وجه التظلم بسلوك طريقه المتأخر . فإذا لم يرفع الضرر حتى صدور الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض والإبرام يفتح من يوم صدور هذا الحكم النهائي وذلك لإصلاح جميع الأخطاء التي وقعت فيه والتي سبقتها وبني عليها على السواء . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ جنائيات إذ أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قضى قبل الفصل في موضوع الدعوى بجواز إثبات تعلم الطاعن للصوغات المدعى بها بالينة فلا يجوز الطعن فيه استقلالا لأنه لم يثبت له الخصومة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعن عن الحكم التمهيدى .

جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٤٠٠)

القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٩ القضائية

(أ) تقرير القاضى المخلص . وضعه بواسطة قاض غير الذى تلاء . اتخاذ القاضى له كأنه من وضعه . جوازه .

(المادة ١٨٥ تحقيق)

(ب) إقرارى برأ . ركن العادة . من يحقق ؟ تجديد الدين .

(ح) ركن العادة . مناط تحقيقه . (المادة ٢٩٤ المكررة ح = ٢٣٨)

١ — إن القانون يوجب أن يتلو أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية فى الجلسة تقريراً بما حوته أوراق الدعوى . وهذا وإن كان يقتضى حتماً أن يطلع هذا العضو على ملف الدعوى . ولم بكل ما فيه إلا أنه لا يقتضى بالضرورة أن يكون هو بشخصه الذى حرر عبارات التقرير . فإذا كان بعد أن اطلع على الدعوى قد وجد فيها تقريراً وضعه زميل له فالفاء مستوفياً لكل ما يجب أن يتضمنه التقرير فلا حرج عليه قانوناً فى أن يتخذ هذا التقرير كأنه من وضعه وأن يتلوه بالجلسة على هذا الاعتبار .

٢ — إن جريمة الاختياد على الإقرارى بالبرأ تتم بإقرارى الجانى قوضين رويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنين . وكل تجديد للدين مع قاضى فوائد روية يعتبر عملية روية مستقلة تحسب فى ركن العادة .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض فى الجرائم ذات العادة على وجوب الاختياد فى توافر ركن الاختياد بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والتى تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى أو رفضها مدة ثلاث سنوات . وذلك سواء أكانت تلك الوقائع خاصة بخصم عليه واحد أو أكثر .

(٤٠١)

القضية رقم ١٢٤١ سنة ٩ القضائية

نصب . اتخاذ الوكالة كذبا . وسيلة من وسائل النصب . كفاية وحده في تحقق هذه الجريمة .

(المادة ٢٩٣ ع = ٢٢٦)

إن مجرد ادعاء الوكالة كذبا لسلب مال الغير يعد وحده وسيلة من الوسائل التي

تتصفق بها قانونا جريمة النصب .

جلسة ٥ يونيه سنة ١٩٣٩

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل

الريدي بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٤٠٢)

القضية رقم ٨٩٣ سنة ٩ القضائية

سرقة . شروع فيها . دخول المتهم حوش المنزل الموجودة فيه الماشية . حمل تنفيذي في جريمة

السرقة . (المادتان ٤٥ و ٤٦ ع والمادة ٢٧٢ ع = ٣١٦)

إن فتح المتهم باب المنزل لسرقة ماشية فيه ودخوله في الحوش الموجودة فيه

الماشية يعتبر بدءا في تنفيذ جريمة السرقة لأنه يؤدي فوراً ومباشرة إلى إتمامها^(١) .

(١) رافعة الحال في هذه الدعوى أن أشخاصا اتفقوا على سرقة ماشية للجنى عليه وذهبوا لئلا معهم أسلحة نارية بقصد تنفيذ ما اتفقوا عليه وفتح أحدهم باب المنزل بطريقة لا يلاحظ به خلف الباب حتى توصل إلى قفصه من الداخل ، ثم دخل المنزل وضبط في الحوش الذي فيه الماشية المقصودة سرقتها قبل أن تصل إليه . وبلغ أن في قضاء محكمة القضا باعتبار الدخول في المنزل — على الصورة المذكورة بنظر تعلق أو كسر من الخارج — بدءا في تنفيذ السرقة جنوحا إلى الأخذ بما يسمى المذهب الشخصى في الشروع . وفي الحق أن دخول العن المنزل ، ووصوله إلى المكان الممتد لماشية بحيث لم يبق باق بينه وبين وضع يده على ما أراد سرقة ، ليس فيه من التفاوض ما يبعده عن القصد المصمم عليه ، بل فيه ما يكفي لاعتباره موجها إلى أمر معين هو السرقة المقصودة . ولم يرض الحكم — حسب الظاهر منه — لصورة دخول المنزل بتفسير كسر أو تعلق بقصد السرقة إذا ضبط المتهم قبل أن يصل إلى ذات المكان الموجودة فيه الأشياء التي أراد سرقتها .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن محكمة الجنابات أخطأت في تطبيق القانون باعتبارها الواقعة قتلا عمدا بينما هي قتل خطأ . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أثبت في محصل الوقائع التي انتهى إليها أن إطلاق العيارين على المحنى عليه من الطاعن كان وقت تماسكهما . واستندت المحكمة في ذلك إلى أقوال المحنى عليه بمحض البوليس قبل وفاته ، وهذه الأقوال تؤدي إلى أن المحنى عليه عند ما استيقظ عند دخول الطاعن لمنزله أمسك به من تحت إبطه فضربه الطاعن بعيار لم يصبه أعقبه بأخر أصابه حالة أن فوهة البندقية كانت مقابلة لبطنه . فهذه الأقوال تؤدي إلى أن خروج العيار كان نتيجة للتماسك ، وأن الطاعن لم تنوافر لديه نية القتل ، وكان من نتيجة التجاذب أن أخطأ العيار الأول وأصابه الثاني . ويؤيد هذا ما ذكره الحكم نفسه من أن الطاعن ذهب ليسرق لا ليقول ، وما أثبت أيضا من اشتعال ملابس المحنى عليه وهو نتيجة لازمة للتماسك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لخص الواقعة في " أن المحنى عليه محمد أبو رحاب أحمد كان نائما بمنزله ومعه زوجته على مصطبة بالحوش بالقرب من الباب وفتح المتهم (الطاعن) الباب ودخله وكان معه شخصان آخران وقفا خارج المنزل ، واستيقظ المحنى عليه على حركة فتح الباب فقام وأمسك بالمتهم فأطلق المتهم عليه عيارين نارين أصابه أحدهما في صدره ، وضربه أحد الشخصين الآخرين بمصا على رأسه ، ثم هربوا جميعا ولم يتمكنوا من سرقة الأغنام التي كانت بحوش المنزل والتي قصدوا سرقتها " . ثم أشارت المحكمة إلى ما ثبتت صحة هذه الوقائع مما قوره المحنى عليه قبل وفاته في محضر البوليس وما شهدت به زوجته مما تضمن " أن المتهم تخلص من المحنى عليه وأطلق عليه عيارين نارين ثم هرب " . ولما عرضت المحكمة لنية القتل قالت إنها ثابتة قبل الطاعن " من استعمله سلاحا ناريا قاتلا (بندقية) وتصويبه نحو المحنى عليه وإطلاقه عليه عيارين نارين أصابه أحدهما في صدره وأحدث به إصابة تسبب عنها وفاته " .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن محكمة الجنايات أوردت وقائع الدعوى واستخلصت منها استخلاصا سائفا أن الطاعن صوب العيارين عمدا على المحنى عليه بقصد قتله ، وأن أحد العيارين أصاب مقتلا منه وأدى إلى وفاته . ومن هذا يتضح أن ما جاء بوجه الطعن ليس إلا نقاشا في نقطة موضوعية بنت فيها محكمة الموضوع . ومثل هذا الحوار لا يتسع له المجال لدى محكمة النقض إذ هو لا يمت إلى القانون بصفة ، ورأى قاضى الموضوع فيه هو القول الفصل الذى لا معقب عليه . وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن محكمة الجنايات لم تبين وقائع الشروع فى جريمة السرقة ، بل ما جاء فى الحكم من أن الطاعن فتح الباب ودخل المنزل بقصد السرقة فأمسكه المحنى عليه بالقرب من عتبة الباب ثم أفلت منه وهرب — هذه الوقائع لا تدل على أسوأ الفروض إلا على أن الطاعن دخل المنزل لارتكاب جريمة ، وهذا الفعل جنعة لا جنائية . وإذا تكون المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ اعتبرت الجريمة التى تقدمت القتل جنائية .

وحيث إن وقائع الدعوى التى سبق لإرادها نقلا عن الحكم المطعون فيه تضمن أن المحنى عليه كان قائما على مصطبة بمحوش المنزل بالقرب من الباب ، وأنه استيقظ عند ما فتح الطاعن الباب ودخل الحوش حيث كانت الأغنام التى استظهر الحكم أن الطاعن كان يبغى سلبها ، فأمسكه المحنى عليه وحال بذلك دون تحقيق مقصده . ومؤدى ذلك أن الطاعن دخل فعلا الحوش حيث توجد الأغنام التى أراد سرقتها . وهذا الفعل عمل تنفيذى من أعمال السرقة مما يعد ارتكابه شروعا فيها لأنه يؤدى فورا ومباشرة إلى إتمام الجريمة .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل فى أن المحكمة أدخلت بحق الدفاع فقد تمسك الطاعن أمامها بأن التحقيق أثبت أن المصاب كان واقفا أمام المنزل ، فلم تكن بالرد عليه ولم تشر إليه بكلمة مع ما له من أهمية جوهرية . كما تمسك بأن أقوال شاهد الإثبات الأول أحمد عثمان تنفيذ أن الذى ضرب المحنى عليه لصوص ولم يذكر اسم الطاعن ، لكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع فلم ترد عليه كذلك .

ومن حيث إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، ويكفى أن يكون في حكمها ما يفيد الرد على هذا الدفاع في مجمله . وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه كان نائما داخل المنزل ، وأن الطاعن دخل فيه وارثكب الجريمتين المنسوبتين إليه ، وفي ذلك الرد الكافي على دفاع الطاعن في هذا الشأن ، كما أنه لا جناح على محكمة الموضوع إذا هي اطرحت أقوال شاهد وأخذت بأقوال غيره دون حاجة لأن تعرض صراحة لما حدا بها إلى هذا الترجيح ، إذ في أخذها بأدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد أنها لم تتق بما يناقضها من الأقوال .

(٤٠٣)

القضية رقم ٩٩٢ سنة ٩ القضائية

وصف التهمة . سلطة المحكمة في تعديله . حده . مثال . تهمة سرقة بطريق الإكراه . اضبارها جريمة إخفاء أشياء مسروقة . جوازه . (المادتان ٣٧ و ١/٤ تشكيل)

إذا قدم المتهم إلى محكمة الجنايات بتهمة السرقة بطريق الإكراه ، وكانت الواقعة الواردة في الأوراق والتي أسست عليها هذه التهمة هي أن المتهم عمل على تهريب المواشي المسروقة بالاتفاق مع باقي المتهمين وإيداعها في بعض المنازل ، ودارت على هذه الواقعة المناقشة ومرافعة الخصوم أمام المحكمة ، ثم اعتبرت المحكمة ما وقع من المتهم جريمة إخفاء أشياء مسروقة دون أن تلتفت نظير الدفاع عنه فلا يجوز التظلم من ذلك ، لأن الوصف الذي أدين به المتهم لم يبن على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة عليه ولأنه لم يحكم عليه بأشد من العقوبة المقررة في القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(٤٠٤)

القضية رقم ١٢٣٣ سنة ٩ القضائية

قوة الشئ المحكوم فيه . حكم بالبراءة . متى يستفيد منه غير المحكوم لم فيه ؟ حكم بنفى وقوع الواقعة ماديا ويقضى ببراءة المتهم فيها . اتهام غيره في ذات الواقعة . قاطنون أصليون . شركاء . تقديمهم معه أو متعاقبين . استفادتهم من حكم البراءة .

أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لم تعتبر حوافا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم بالقانون . فالحكم النهائي الذى ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا، وينفى على ذلك براءة متهم فيها، يجب قانونا أن يستفيد منه كل من يتهمون في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء أقدموا للحاكم معا أم قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة . وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى إليه المساهمة فيها فاعلا أصليا أو شريكا ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة صوالجهم المستمدة من العامل المشترك بينهم، وهو الواقعة التى اتهموا فيها، متحدة اتحادا يقتضى أن يستفيد كل متهم من كل دفاع مشترك .

المحكمة

وحيث إنه بما ينمى الطاعن في تقرير أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت عليه مع متهمين آخرين بسرقة البقرة والشروع في سرقة الخاموسة لحكم فيها ابتدائيا في ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ غيابيا على الطاعن وحضوريا للباقيين بالعقوبة، فعارض الطاعن في هذا الحكم واستأنف الباقون، ونظر الاستئناف قبل المعارضة فقضى فيه بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ببراءة المستأنفين استنادا إلى أن واقعة السرقة ذاتها مشكوك فيها . ولما نظرت المعارضة المرفوعة من الطاعن أخذت المحكمة بهذا الحكم الاستئنافي وحكمت بالبراءة، ولكن النيابة استأنفت الحكم ومحنة الاستئناف حكمت خطأ وعلى خلاف الحكم الذى أصدرته بالنسبة لباقي المتهمين بادانة الطاعن مع أن التهمة واحدة والأدلة واحدة بالنسبة لهم جميعا .

وحيث إن واقعة الحال في الدعوى كما يتضح من الاطلاع على الأحكام الصادرة فيها تفحص في أن الطاعن قدّم مع آخرين للحاكمة بتهمة سرقة بقرة والشروع في سرقة جاموسة ففُضِيَ ابتدائيا في ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ غيايبا بالنسبة للطاعن وحضوريا للباقيين بإدانة الطاعن واثنين ممن قدّموا معه للحاكمة ، فعارض الطاعن ففُضِيَ في معارضته بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ ببراءته مما نسب إليه اعتمادا على أن الواقعة لا تخرج عن كونها مشاجرة عادية أثير في خلالها الادعاء بالسرقة وألّقى الاتهام على المتهمين فيها جزافا بقصد الانتقام . ثم استؤنف هذا الحكم وحكم على الطاعن غيايبا في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بالإدانة ، فعارض الطاعن في هذا الحكم وذكر الدفاع عنه بجلسة المعارضة أن المواشى تسربت وأن المتهمين بالسرقة برّئوا منها . وقد قضت المحكمة في المعارضة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ بتأييد الحكم المعارض فيه .

وحيث إنه يتضح مما تقدّم صحة ما جاء بوجه الطعن من أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة سرقة مواشٍ وشروع فيها لحكم على الطاعن غيايبا أمام محكمة الدرجة الأولى فعارض ، وقبل الفصل في معارضته صدر حكم نهائي من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف وملائمه ببراءتهم لأن الواقعة التي اتهموا فيها مشكوك في صحتها . ثم قضى في المعارضة للطاعن بالبراءة لقيام هذا الشك ، ولكن المحكمة الاستئنافية لم تأخذ بوجهة النظر التي أوردها الحكم الاستئنافي النهائي بالنسبة لأن اتهموا مع الطاعن بنفس التهمة وأدانتهم على أساس أنها لم تجد محلا للشك في صحة وقوع الحادثة .

وحيث إن الواقعة التي أدين فيها الطاعن هي بعينها الواقعة التي حكم فيها استئنافيا — على أساس وجود الشك في وقوعها — بالبراءة لمن كانوا متهمين معه باعتبارهم فاعلين أصليين مثله فيها .

وحيث إن الطاعن وإن لم يكن طرفا في هذا الاستئناف إلا أن الحكم النهائي الذي ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا وينفي على ذلك براءة متهم فيها

يجب قانوناً أن يستفيد منه كل من اتهموا في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء أقدموا للعامة أم قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة . وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى إليه المساهمة فيها فاعلاً أصلياً أو شريكاً ارتباطاً لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة صوالحهم المستمدة من العامل المشترك بينهم، وهو الواقعة التي اتهموا فيها، متحدة اتحاداً يقتضى أن يستفيد كل منهم من كل دفاع مشترك. وهذا هو ما تلميه المصلحة العامة، فانه لا شك في أن هذه المصلحة تضار دائماً بتناقض الأحكام الجنائية . كما أن ذلك هو النتيجة المنطقية من وجود النيابة العامة ممثلة للجمع في الدعاوى الجنائية تدافع عن صالحه وترعى حقوقه . فإذا كانت النيابة طرفاً في الدعوى السابقة التي انتهت بحكم البراءة لانتفاء حصول الواقعة، فإن في طلبها محاكمة متهم آخر عن ذات الواقعة وفيما قد يميز إليه هذا الطلب من التناقض بين الحكيم لإهدار المصلحة العامة المبنية على رعايتها بها ولمصلحة المتهم المطلوب محاكمته في وقت واحد . وفضلاً عن ذلك فإن الشارع قد أمد المحاكم الجنائية لتحقيق أغراض اجتماعية عامة لتصل بصميم شئون الجماعة، فسق لها نظاماً خاصاً يختلف عن المحاكم المدنية لتحزى الحقيقة المجردة بنقض النظر عن أشخاص الخصوم في الدعوى وطلباتهم . وكل ذلك يسوغ القول باعتبار الأحكام الجنائية المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمتهم فيها عنواناً للحقيقة، سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقزّر لم بالقانون كما هو الحال بالنسبة للطاعن .

وحيث إنه لما تقدّم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن رغم ما أثبتته من صدور حكم نهائى سابق ناف لحصول الواقعة التي أدانته فيها وصادر في مواجهة أشخاص اتهموا بارتكاب نفس الفعل المكون لذات الواقعة مع الطاعن — إذ قضى بذلك يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه . ويتعين إذن قبول الطعن ونقض هذا الحكم وإنهاء الحكم المعارض فيه والقضاء بالدعوى العمومية لصدور الحكم النهائي السابق، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٤٠٥)

القضية رقم ١٢٥٥ سنة ٩ القضائية

وصف التهمة - حق المحكمة في تعديله - حده - شرطه - مثال - فاعل أصلى في جريمة نصب - اعتباره
شريكاً - متى لا يصح ؟

(المادتان ٣٧ و ٤٠ / ١ تشكيل)

إنه وإن كان من حق المحكمة أن تغير وصف التهمة دون أن تلتفت الدفاع
فمتبر المتهم شريكاً مع أنه مقدم إليها على أنه فاعل أصلى إلا أن ذلك مشروط
بأن يكون السند في التغيير وقائع أخرى غير التي بنى عليها الوصف الأول والتي دافع
المتهم على أساسها . فإذا كان تعديل المحكمة للوصف قد حصل بناء على وقائع جديدة
غير التي أعلن بها المتهم فإن المحكمة تكون قد خالفت القانون . وإذن فإذا وقعت
الدعوى على المتهم باعتباره فاعلاً أصلياً في جريمة النصب ، وكانت الوقائع التي قام
عليها اتهامه هي أنه توصل إلى الاستيلاء على نقود من المحنى عليه بعد أن أوهمه
بوجود سند دين غير صحيح حوله إليه ، وعدلت المحكمة وصف التهمة من غير تنبيه
المتهم بفعله شريكاً في جريمة النصب ، وأقامت التعديل الذي أجرته على وقائع
تخالف الوقائع التي أسس عليها الاتهام الأول ، فاعتبرت أن الذي اتصل بالمحنى عليه
وأوهمه بوجود السند غير الصحيح ليس هو المتهم بل هو شخص آخر ، وأن هذا
الشخص لم يحصل من المحنى عليه على نقود بل على مخالصة يجزه من دين عليه ، فإن
المحكمة بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع إخلالاً ظاهراً ويتعين نقض حكمها .

جلسة ١٢ يوليه سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٤٠٦)

القضية رقم ١٠٠٤ سنة ٩ القضاية

إثبات . حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته . سلطته فى تقدير الأدلة وسلوك طرق الإثبات التى يراها .
(المادة ١٣٩ تحقيق)

إن القانون قد أمد القاضى فى المسائل الجنائية بسلطة واسعة وحرية كاملة فى سبيل تقصى ثبوت الجرائم أو عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين ومقدار اتصالهم بها ففتح له باب الإثبات على مصراحيه يختار من كل طوره ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر بمحض وجدانه فياخذ بما تطمئن إليه عقيدته وي طرح ما لا تراح إليه غير ملازم بأن يسترشد فى قضائه بقرائن معينة ، بل له مطلق الحرية فى تقدير ما يمرض عليه منها ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها . يفتيه الحقيقة ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يحمده مؤدبا إليها ، ولا رقيب عليه فى ذلك غير ضميره وحده . هذا هو الأصل الذى أقام عليه القانون الجنائى قواعد الإثبات لتكون موائمة لما تستلزمه طبيعة الأفعال الجنائية وتقضيه مصلحة الجماعة من وجوب معاقبة كل جان وتبرئة كل برى . ولذلك كان القاضى غير مطالب إلا بأن يبين فى حكمه العناصر التى استمد منها رأيه والأسانيد التى بنى عليها قضاءه ، وذلك فقط للتحقق مما إذا كان ما اعتمد عليه من شأنه أن يؤدى عقلا إلى النتيجة التى خلص هو إليها . على شرط أن يكون ذلك كله مما عرض على بساط البحث أمامه بالجلسة حتى لا يؤخذ به انحصوم على غرة منهم ، وألا يكون مما حرم الاستئهاد به استثناء على خلاف الأصل بمقتضى نص فى القانون لعله اقتضتها المصلحة العامة . وظما كان الأمر كذلك صح الحكم وامتنعت مجادلة القاضى فى تقدير قوة الدليل وكفايته فى الإثبات .

(٤٠٧)

القضية رقم ١٢٣٧ سنة ٩ القضائية

(١) وصف التهمة . الحكم على المتهم في جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى بدون لفت نظر الدفاع . جواز . حلاق . إحداثه جرحين بجنى عليه . وفاته . عقابه بالمادة ١/٢٠٥ بدلا من المادة ١/٢٠٠ المرفوعة بها الدعوى . (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)
(ب) ضرب . جرح . متى تم هذه الجريمة ؟ رضا المجنى عليه . لا تأثير له في قيام الجريمة .

١ - يجوز للحكمة ، بدون سبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع ، أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة إليه . فإذا كان الدفاع ترافع عن المتهم على أساس الجناية المرفوعة بها الدعوى ، وهي إحداثه جرحين فشأت عنهما وفاة المجنى عليه ، ثم أدانته المحكمة - بغير أن تلتفت - في جنته إحداثه الجرحين فقط بسبب عدم ثبوت نسبة الوفاة إلى فعله ، فانها لا تكون قد أخطأت ، لأن القانون أجاز لها ذلك على اعتبار أن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول حقا الجريمة التي نزلت إليها بسبب استبعاد أحد الأفعال الداخلة فيها .

٢ - إن جريمة إحداث الضرب أو الجرح تم قانونا باو تكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة من ألتأني وعلم منه أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو ممتلكاته . وإذن فلا يؤثر في قيام هذه الجريمة رضا المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح .

(٤٠٨)

القضية رقم ١٢٤٩ سنة ٩ القضائية

حكم . ذكر النص القانوني الذي حكم بمقتضاه . وجوبه . ذكر مادة غير مطبقة من الواقعة الثانية بالحكم . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذه المادة دون قض الحكم . (المادة ١٤٩ تحقيق)
إن إغفال الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسباب الحكم الاستثنائي الإشارة إلى النص القانوني الذي قضى بموجبه مع إغفال الحكم الابتدائي هذا النص

كذلك يطله قانونا ، ولا يفنى عن ذلك ما جاء في الحكم في مقام بيان مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها . ولكن إذا كان الحكم قد أشار إلى نصوص مل أنها هي المنطقة على الواقعة الجنائية التي أثبتت في حين أن هذه النصوص لم تكن هي المنطقة في الواقع ، ففي هذه الحالة يكون لمحنة النقص — بما لها من سلطة تصحيح التطبيق القانوني — أن تكفى بيان المادة المنطبقة على الواقعة الثابتة بالحكم^(١) .

جلسة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٩

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرس بك المستشارين .

(٤٠٩)

القضية رقم ١٢٤٧ سنة ٩ القضائية

بلاغ كاذب . كذب الوقائع . مسخها كلها أو بعضها . يكفى لتحقيق الجريمة .
(المادة ٢٦٤ ج = ٣٠٥)
لا يشترط للمقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون كل ما جاء في البلاغ من وقائع كاذبا ، بل يكفى أن تكون هذه الوقائع قد مسخت كلها أو بعضها مسخا من شأنه الإيقاع بالمبلغ ضده .

(٤١٠)

القضية رقم ١٢٥٤ سنة ٩ القضائية

نقض وإلزام . طريقة تنفيذ الحكم . بناء العن على ذلك . لا يجوز . عقوبة يجب غيرها .
إن تنفيذ مقتضى القانون في الأحوال التي يقضى فيها بأن تجب عقوبة غيرها من العقوبات متروك للسلطة المنوط بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمحاكم به . فإذا:

(١) راجع الحكم الصادر بمجلة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١١١٧ سنة ٤٦ المنشور بالجريدة الأثر من هذه المجموعة ص ٢٥١ ، والحكم الصادر بمجلة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ١٩٩٩ سنة ٣ القضائية المنشور في الجزء الثالث من هذه المجموعة ص ٢٢٩

حكم على متهم بإرساله إلى المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجرام، وبعد الإفراج عنه صدر عليه حكم في جريمة تزوير ارتكبها قبل الحكم عليه بإرساله إلى المحل الخاص، فلا يقبل منه أن يظعن في هذا الحكم الصادر في جريمة التزوير بمقولة إن تأخير صدوره قد قوت عليه عدم تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه فيه لأن عقوبة الإجرام تجبها قانونا .

جلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٩

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل
الرشدي بك وأحمد مختار بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٤١١)

القضية رقم ١٣٩١ سنة ٩ القضائية

قانون . تطبيقه . إلغائه . قانون جديد . مدى صوابه . (المواد ٦٥ و ٦٧ من الدستور)
طبقا لصریح نص المادة ٥ من قانون العقوبات ، ووفقا للقواعد الأساسية
لمشروعية العقاب التي تقتضى بأن لا يعقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون
الذى ينص عليها وبأن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها
ولا يترتب عليها أثر فيا وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص ، فانه إذا
تعاقب قانونان ولم يكن الثانى أصلمح للتميم يجب دائما تطبيق الأول على الأفعال
التي وقعت قبل إلغائه . وذلك لامتناع تطبيق الثانى على واقعة سبقت صدوره ،
ولأن الشارع بنصه فى القانون الثانى على إلغاء القانون الأول لم يقصد بالبداة أن
يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضا فى القانون
الثنائى .

جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : حاد فهمى بك وعمود
المرجوشى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٤١٢)

القضية رقم ١٦٥٧ سنة ٩ القضائية

مراجعة :

(أ) مراقبة خاصة . من تطبيق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ؟

(ب) مشبوه . إنذاره لاحتياجه على الاتجار فى المخدرات . تباديه فى الاتجار . انطباق الفقرة .

الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عليه .

١ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير فى الواقع
إلى كافة الأحوال الواردة فى المادة الثانية من هذا القانون ، والفقرة الأخيرة منها
تشير بنوع خاص : (أولا) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من
المادة الثانية بأنه اشترع عنهم لأسباب جديّة الاعتقاد على الاعتداء على النفس
أو على المال أو الاعتقاد على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتقاد
على الاشتغال كوساطة لإعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسمومة ، وذلك على.
اعتبار أن نص هذه الفقرة الخامسة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس
والمال لا خاص يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام محصورة فى أنواع معينة
كالخطف والسطو . (ثانيا) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة
من المادة الثانية المذكورة بأنهم اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد الساقطة
أو بالمغيبات ... وتتناول تلك الفقرة أيضا غير هؤلاء وأولئك على الإطلاق بغفلتها
العام الشامل كل من لا يتعد عن مسالك الشبهة والحماية فيعطى البوليس بما يقع
منه ما يؤيد ظنونه عن أفعاله وأعماله الجنائية .

٢ - إن المشبوه إذا كان سبب إنذاره الاعتقاد على الاتجار فى المخدرات
وكانت إساءة الظنون فيه بعد ذلك راجعة إلى الاعتقاد على الاتجار فى المواد المخدرة
أيضا فإن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المتقدمة الذكر تنطبق عليه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية بتأييدها الحكم المستأنف القاضى بوضع الطاعن تحت مراقبة البوليس مدة سنة فى الجهة التى يختارها وزير الداخلية عملاً بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من قانون المشبوهين والمتشردين (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣) قد أخطأت فى تطبيق المادة التاسعة من هذا القانون وهى التى حكم بمقتضاها بالمراقبة الخاصة . ووجه الخطأ على ما يقول الطاعن أنه وإن كان قد أُنذِرَ كمشبوه فى أول مارس سنة ١٩٣٤ ثم حكم عليه بعد إنذاره بالحبس ثلاث سنوات وبغرامة قدرها ستمائة جنيه فى جريمة إحراز مادة من المواد المخدرة، إلا أنه لا يمكن اعتباره مرتكباً لجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ لأن جرمته هذه ليست من نوع تلك الجرائم . ولا يمكن قياسها على ما جاء بالفقرة السادسة من المادة الثانية التى عدت من المشبوهين "من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد الساقطة أو بالمفقيات كالحشيش ..." إذ هو لا يعتبر مألداً لأن سبق الحكم عليه إنما كان للإحراز فقط وليس للاتجار .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى وجه الطعن كان قد أبداه لدى المحكمة الاستئنافية فرفضته معتمدة فى ذلك على "أن الثابت من وصف التهمة المسندة لاتهم أنه وجد لدى البوليس من الأسباب الجذعية ما يؤيد ظنونه عن أُميال المتهم وأعماله الجنائية . وذلك باتهامه والحكم عليه فى جريمة إحراز مخدرات مما يدخل تحت نص الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون المتقدم " .

وحيث إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ بعد أن يَين بالمادة الثانية فى فقراتها لست من يجوز ملئه من المشتبه فيهم، ويَين بالمواد الثالثة والرابعة إلى الثامنة كيف يصدر البوليس لإنذاره للمشبوهين والمتشردين، وكيف يمارضون فيه ومتى إلى آخر ما ورد بتلك المواد، نص فى المادة التاسعة على "أنه إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو قدّم ضده بلاغ جديد عن

ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية، أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم، أو إذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة، أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أمياله المشتبه فيه وأعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب الثاني .

وحيث إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير في الواقع إلى كافة الأحوال الواردة في المادة الثانية من هذا القانون، والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع خاص : (أولاً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه اشتر عنهم لأسباب جدية الاعتداء على الاعتداء على النفس أو على المال ، أو الاعتداء على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال ، أو الاعتداء على الاشتغال كوسطاء لإعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المروقة، لا على اعتبار أن نص الفقرة الخامسة هذه لا يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام معصورة في أنواع مخبوءة كالخطف والسطو مثلاً ، بل على اعتبار أنه عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس والمال (حكم محكمة النقض في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٣ قضائية) . (ثانياً) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية بأنهم ممن اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخدرات ... وتشير بوجه عام إلى غير أولئك وهؤلاء ممن تناولهم بلغظها العام الشامل كل من لا يتبعد عن مسالك الشبهة والجنائية فيعطى البوليس بما يقع منه ما يؤيد به ظنونه عن أمياله وأعماله الجنائية .

وحيث إنه تبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن إنذار الطاعن كان بسبب اعتياده على الاتجار في المواد المخدرة ، وأن الحكم الصادر عليه في القضية رقم ٥٩١ سنة ١٩٢٤ إنما هو صادر عليه للاتجار في المواد المخدرة كذلك ،

وقد جاء في الحكم الابتدائي المذكور "أن استمرار الطاعن في أعماله الجنائية وهي الاتجار في المخدرات يستدعي مراقبته".

وحيث إن المشبوه المنذر إذا كان إنذاره بسبب الاعتقاد على الاتجار في المخدرات، وإذا كان العمل الذي ارتكبه بعد إنذاره ومساءته من أجله الظنون فيه هو الاتجار في المواد المخدرة أيضا، فإن جريمته تدخل حتما فيا لتناولها الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المتقدمة الذكر.

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه بتطبيقه الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من قانون المشبوهين والمتشردين على الواقعة التي أثبتتها قد أصاب ولم يخطئ في تطبيق القانون. ولذلك يتعين الحكم برفض الطعن.

جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : حامد فهمي بك ومحمود المرحومى باشا ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٤١٣)

القضية رقم ١٠٩١ سنة ٩ القضائية

وصف التهمة - تعديل أو تشديد التهمة المينة في أمر الإحالة - شروط جوازه - الواقعة التي وجبها المحكمة تكون جريمة لائحة بذاتها - لا يمنع من التعديل ما دامت هي في الوقت ذاته ظرفا مشددا للجريمة المينة في أمر الإحالة - مثال - قتل عمد تقدمته واقتربت به جنائيات شروع في قتل - إضافة واقعة سرقة لتهمة المينة في أمر الإحالة - متى يجوز ؟ (المادة ٣٧ تشكيل)

إن القانون يميز محكمة الجنايات - إلى حين النطاق بالحكم - أن تتسلل أو تشدد التهمة المينة في أمر الإحالة على شرط ألا توجه إلى المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق وألا يكون في ذلك إخلال بحقه في الدفاع . وإذا كانت الواقعة التي توجهها تكون جريمة قائمة بذاتها فإن لها أن توجهها إلى المتهم على اعتبارها ظرفا مشددا للجريمة المينة في أمر الإحالة . فاذا أحيل المتهم إلى محكمة الجنايات بجناية قتل عمد تقدمته واقتربت به جنائيات شروع في قتل، واستظهرت المحكمة أن المتهم

أقترف القتل العمد والشروع فيه ، وأنه قد تقدم ذلك ارتكابه جناية أخرى هي الشروع في السرقة بطريق الإكراه ، فإن المحكمة إذ أضافت واقعة السرقة هذه للتهمة المبينة في أمر الإحالة لا تكون قد أخطأت ، لأن من واجبها أن تتعزى في حكمها حقيقة الواقعة المرفوعة بها الدعوى وجميع الظروف التي تتصل بهذه الواقعة ، وإذا كانت السرقة من الظروف المتصلة بالقتل وتناولها التحقيق والدفاع بالجلسة ، فلا تريب إذن على المحكمة في اعتدادها بها .

(٤١٤)

القضية رقم ١٠٩٦ سنة ٩ القضائية

سبق الإصرار . تعليق القصد المصمم عليه على حدوث أمر أو توقفه على شرط . لا يؤثر في توافره .
(المادة ٤١٥ = ٢٣١)

إن ظرف سبق الإصرار لا يتأثر توافره قانوناً بأن يكون الأذى الذي أوقع فعلاً كان مطلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

(٤١٥)

القضية رقم ١٠٩٧ سنة ٩ القضائية

(أ) حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه . البواصع على إقرار الجرائم . غلو الحكم من بيانها . لا يبطله .
(ب) إثبات . الكلاب البوليسية . استماعة المحقق بها في الكشف عن المجرمين . اعتماد القاضي عليها في تعزيز ما لديه من الأدلة . لا مانع .

١ — إن البواصع ليست من أركان الجرائم الواجب تبيانها في الأحكام الصادرة بالمعقوبة . نغلو الحكم من بيان الباعث الذي دفع المتهم إلى ارتكاب الجريمة لا يبطله . وبناء على ذلك فإن تعرض الحكم لبيان الباعث بعبارة لا تقطع في ثبوته لا يدل لذاته على أن ما جاء في الحكم غير ذلك من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على ظن أو تخمين متى كان الحكم قد جزم بإدانة المتهم اعتماداً على ما أورده من أدلة .

٢ — إنه لا مانع من أن يستعان في التحقيق بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين ولا من أن يعزز القاضي بذلك ما بين يديه من الأدلة .

(٤١٦)

القضية رقم ١٠٩٨ سنة ٩ القضائية

قاعل أصل . شريك . متهان في جريمة قتل . ارتكاب أحدهما وحده الفعل الذي أدى إلى القتل . صاحبة الأثر له وقت ارتكاب الجريمة بقصد المساعدة وعدم ارتكابه فعلا من الأفعال المادية الداخلة في تكوين الجريمة . عدم الاعتناء إلى تعيين من باشر القتل . اعتبارهما شركيين . اعتبارهما فاعلين . خطأ . متى لا يتقضى الحكم ؟ استهلاك الرأفة . مناهة . الواقعة لا الوصف القانوني .

إذا كان الظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده الفعل المكوّن للجريمة باطلافه حيارين تاريخين على المنحى عليه أوديا بجياته ، وأن الآخر إنما صحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشّد أزره ومساعدته دون أن يرتكب أى فعل من الأفعال الداخلة في الجريمة ، فإن كلا من المتهمين يعتبر شرعيا للآخر في جناية القتل ، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذي باشر القتل . ولكن إذا أخطأت المحكمة فاعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض حكمهما ، لأن العقوبة التي وقعتا على كل منهما مقررة لجناية الاشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا ينير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت المتهمين بالرأفة ، وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي إعطته للواقعة . وذلك لأن المحكمة إنما تقدّر ظروف الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تتيقن قوعها لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تعطيه للواقعة . فلأنها كانت رأت أن تلك الظروف تقتضى التزول بالعقوبة إلى أكثر مما تزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به . أما وهي لم تنزل إلى الحد الأدنى ، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أختبتها بصرف النظر عن وصفها القانوني .

(٤١٧)

القضية رقم ١٦٥٢ سنة ٩ القضائية

ضرب أو جرح . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ حلائق . إبرازة عملية حقن شخص تحت الجلد . مسئولية جنائيا من قبله .

المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ج = ٢٤١ و ٢٤٢ والأمر العالي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ و ٦٦ لسنة ١٩٢٨ وقرار وزارة الداخلية الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩١ الخاصة بتنظيم مهنة الطلب وشروط مزاولتها

إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانونا متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته . ومتى توافر القصد على هذا المعنى فلا تؤثر فيه البواحي التي حلت الجنائي والدوافع التي حفزته إلى ارتكابه فعليه مهما كانت شريفة مبثها الشفقة وإبتغاء الخير للصاب ، لا ولا كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه . ولا يؤثر أيضا في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مريضاً له قانوناً في مزاوله مهنة الطلب أو مباشرة فرع من فروع . على أنه إذا كانت الرخصة القانونية لا تأثير لها في قيام القصد الجنائي بل ولا في وقوع الجريمة ، فإنها باعتبارها من أسباب الإباحة المنصوص عليها في القانون ترفع عن المرخص لهم المسؤولية المترتبة على الجريمة التي وقعت . ولما كانت أسباب الإباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم ، فإنه يجب عدم التوسع فيها حتى لا يتفنع بها إلا من قصرها القانون عليهم . فالخلق الذي يجري لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائياً عن جريمة إحداث الجرح العمى رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده ، إذ هي على حسب القانون الذي أعطيت على مقتضاه لا تباع له إجراء هذا الفعل .

المحكمة

وحيث إن مؤدى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي أُنبت بها . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه معين حلاقاً للصحة

من سنة ١٩١٨ فما كان يصح والحالة هذه اعتباره مرتكباً لجريمة إحداث الجرح من عمد ما دام ما وقع منه حسياً أثبتته الحكم عليه هو مجرد إعطاء حقنة للجني عليها. وكل ما يمكن مساواته عنه هو ما ترتب على الخطأ الذي وقع منه وذلك على أساس إحداثه الجرح بغير قصد ولا عمد .

وحيث إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح من إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته . ومتى توافر هذا القصد فلا تؤثر فيه البواعث التي حملت الجنائي والدوافع التي حفزته إلى ارتكاب فعله مهما كانت شريفة ملوثة بالشفقة وابتغاء الخير للمصاب . كما لا يؤثر فيه أن يكون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه . وكذلك لا يؤثر في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرخصاً له قانوناً في مزاوله مهنة الطب أو مباشرة قسرع من فروده . بل أنه إذا كانت الرخصة القانونية لا تأثير لها في قيام القصد الجنائي، بل ولا في وقوع الجريمة فانها باعتبارها سبباً من أسباب الإباحة المنصوص عليها في القانون ترفع عن المرخص لهم المسؤولية المترتبة على الجريمة التي وقعت، وإذا كانت أسباب الإباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم فانه يجب عدم التوسع فيها حتى لا يتفجع بها إلا من قهرها القانون عليهم .

وحيث إن الأحكام الخاصة بتنظيم مهنة الطب وشروط مزاولتها قد وردت في الأمر العالي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ واتقانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ و رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٨، وقرار وزارة الداخلية الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١، وكلها صريحة في تحريم مزاوله مهنة الطب والجراحة لمن ليس لديه شهادات دراسية ومؤهلات علمية، وصريحة أيضاً في أن الحلاقين المأذونين بعمليات الجراحة الصغرى لا يجوز لهم فصل عمليات جراحية تهدد الخطن وتقليع الجدرى والحجامة ووضع أو تركيب التلقن والقيان الجراحي البسيط . . .

وحيث إن الطاعن قد أثبت عليه الحكم المطعون فيه أنه أجرى للجنى عليها عملية حقن تحت جلده عضدها الأيسر، وهذا الفعل هو جرح تعدد الجاني إحداثه بالمجنى عليها ولم يكن مذكوره مجرد إهمال منه، فهو يكون جريمة إحداث الجرح العمد يسأل عنها الطاعن جنائيا . أما رخصة الجراحة الصغرى التي كانت له فلا تبطل إجراء هذا الفعل .

(٤١٨)

القضية رقم ١٧٢٢ سنة ٩ القضائية

(١) وصف التهمة - حق محكمة الجنايات في تعديله - شرط - مثال - متهم مقدم بتهمة قتل شخص وشروع في قتل آخر محمدا مع سبق الإصرار، طلب محاكمته بالمادتين ١٧٢٣ و ١٧٢٤ تطبيق المادتين ٢٣٤ و ٢٣٥ من المادة ١٧ بدون لفت نظر الدفاع ومما فيه بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة - لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) مناط تطبيق المادة ٢٣٤/٢٣٥ - تعدد الفعل الجنائي - توافر الزاوية الزمنية بين الجنايتين الناشئتين من هذه الأفعال - مدى فترة محددة من الزمن بين الجنايتين - لا يشترط .

(المادة ١٩٨/ع = ٢٣٤)

١ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تعدل وصف التهمة المرفوع به الدعوى أمامها بغير لفت الدفاع إذا كانت الأفعال المبينة في أمر الإحالة والمطروحة عليها تسمح بإجراء التعديل على شرط ألا يحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة التي طلبت النيابة توقيعها على مقتضى الأمر الصادر من ناضى الإحالة . فإذا أحيل المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٠ وهذه المادة مع المادتين ٤٥ و ٤٦ يقووان عن الجريمتين المستندتين إليه في أمر الإحالة وهما جناية القتل العمد مع سبق الإصرار وجناية الشروع في القتل مع سبق الإصرار أيضا ، فنفت المحكمة عنه سبق الإصرار وحكبت عليه بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة تطبيقا للمادة ٢٣٤ و ٢٣٥ من المادة ١٧ من قانون العقوبات، وذلك بدون لفت نظر الدفاع فانها لا تكون قد أخلت بحق الدفاع ، لأن ما أثبتته من إطلاق المتهم من بندقيته عيارين على شخصين بقصد قتلهما مع سبق الإصرار

وإصابة كل عيار منهما مجنيا عليه بعينه هو مما كان مطروحا على المحكمة في حدود ما ورد في أمر الإحالة وما تناوله الدفاع عن المتهم .

٢ - إن كل ما تشترطه المادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو ألا تكون الجنايتان ناشئتين عن فعل واحد كعيار نارى يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قبيلة تلقى قنصيب أكثر من شخص، إذ وحدة الفعل تكون حيثئذ مانعة من انطباقها . أما إذا تعدد الفعل، كما إذا أطلق الجانى قاصدا القتل عيارين على شخصين فأصاب كلا منهما بعيار، كانت تلك الفقرة الثانية هى المنطبقة ما دامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين . ولا يشترط لتطبيقها مضي فترة محددة من الزمن بين الجنايتين بل بالعكس، فإن هذه الفقرة في نصها على تغليظ العقاب متى كانت جناية القتل العمد قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ما يدل على انطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمنى محسوس لتحقق معنى الاقتران في هذه الصبورة على أشده .

(٤١٩)

القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٩ القضائية

إتلاف زرع . وقوع الإتلاف على قيراطين من فدان . كاف لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ ج . تارك الإتلاف كمية وافرة ذات شأن يذكر . لا يشترط .

(المادة ٣٢١ ج = ٣٦٧)

لا يمنع من تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات أن يكون الإتلاف لم يقسح إلا على زراعة قيراطين من فدان، لأنه ليس في نص هذه الفقرة ما يوجب أن يكون الإتلاف واقعا على كمية وافرة من الزرع ذات شأن يذكر، وبلوغ الكمية المتلفة حد الوفرة متروك لتقدير قاضى الدعوى ورايه . فإذا قال به فلا معقب على قوله .

جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : حامد فهمي بك ومحمود
المرحومي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٤٢٠)

القضية رقم ١٣٧٤ سنة ٩ القضائية

ارتباط . جنحة مرتبة بجناية . فصل الجنحة عن الجناية . حق محكمة الجنايات في ذلك . حده .
رقابة محكمة القضاة على المحكمة في ذلك . حدها .

إن حق محكمة الجنايات في أن تفصل أو لا تفصل عن الجناية المرفوعة إليها
ما رفع لها من جنح باعتبارها مرتبطة بها هو من إطلاقات القانون لقاضى الدعوى.
يستهدى فيه بما يرى أنه أجدى على قضية الجناية فيفصل عنها ما أحيل معها من
جنح إن خاف عليها التعطيل أو التشويش وكان له إلى هذا الفصل سبيل، وإلا
نظر الكل معا متى رأى في ذلك فضل كشف وتنوير لتلك الجناية . وتصرفه هذا
يخرج — بحسب الأصل — عن رقابة محكمة النقض إلا إذا وقع على صورة فيها
إخلال بحق الدفاع عن المتهم في الجناية .

(٤٢١)

القضية رقم ١٣٨٨ سنة ٩ القضائية

ذف وسب على :

(أ) مواجهة الشخص ببيارات القذف والسب . لا يشترط .

(ب) استغزاز المتهم لهذه الجريمة لا يمنع من عقابه عند توافر العلانية .

(المادة ٢٦٥ و ٣٤٧ ج = ٣٠٦ و ٢٩٤).

١ — إن القانون لا يوجب للعقاب على القذف والسب أن يقع أيهما في حضرة.
المجنى عليه ، بل إن اشتراط توافر العلانية في جرمي القذف والسب العلى فيه
ما يدل بوضوح على أن المسئلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهة شخص.
المجنى عليه بما يؤله ويتأذى به من عبارات القذف والسب ، وإنما هي ما يعصاب.

به الجنى عليه من جراء سماع الكافة عنه ما يشينه في شرفه واعتباره . وهذه العلة
تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم الجنى عليه بما روى به .

٢ - إن جرمي القذف والسب العلى لا يتأثر قيامهما قانونا باعتذار الجاني
بأنه إنما دفع إلى ما وقع منه بعامل من عوامل الاستفزاز صدر من الجنى عليه أو غيره ،
لأن في نص القانون على اعتبار ذلك عذرا مانعا من العقاب في مخالفة السب غير
العلنى المنطبق على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، مع عدم إرادته لهذا النص
في جرمي القذف والسب العلى ما يدل على أنه لم ير الاعتداد فيهما بهذا العذر .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين ينعان على الحكم المطعون فيه أنه باطل لأنه لم يرد على
حائثه الدفاع عنهما (أولا) من أن عبارات السب المقول بصدورها منهما قد قيلت
في غياب المدعين لا في مواجهتهما ، وأن السب لم يقع عليهما مباشرة ، وأنه بذلك
من قبيل الغيبة التي لا عقاب عليها . (ثانيا) من أن هذا السب لم يقع باحدى طرق
النشر . ويضيف الطاعنان إلى ذلك أن الحكم لم يرد أيضا على ما ذكره الدفاع من
أن الأقوال موضوع السب قد قيلت في مقام الشكوى من اعتداء أولاد المدعى الأول
بالضرب على أولاد الطاعن الأول ، فهي رد على اعتداء ولا عقاب عليها لهذا السب .

وحيث إن القانون لا يوجب للعقاب على القذف والسب أن يقع أيهما في حضرة
الجنى عليه ، بل إن في اشتراط توافر العلانية بطرقها المختلفة في جرمي القذف
والسب العلى ما يدل بوضوح على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن
مواجهة شخص الجنى عليه بما يؤلمه ويتأذى به من عبارات القذف والسب ، وإنما
هى ما يصاب به الجنى عليه من جراء سماع الكافة عنه ما يشينه في شرفه واعتباره .
وهذه العلة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم الجنى عليه بما روى به .

وحيث إن جرمي القذف والسب العلى لا يتأثر قيامهما قانونا باعتذار الجاني
بأنه إنما دفع إلى ما وقع منه بعامل من عوامل الاستفزاز صدر من الجنى عليه
أو غيره ، لأن في نص القانون على اعتبار ذلك عذرا مانعا من العقاب في مخالفة

السب الغير العنفي المنطبق على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات وعدم إرادته لهذا النص في جنحة القذف والسب العنفي ما يدل على أنه لم ير الاحتداد فيها بهذا العنصر.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعنين في جنحة السب الذي أثبت في صراحة أنه حصل علنا في الطريق العام وفي هذا ما ينهار به الأساس الذي بنى عليه كل ما أثاره الطاعنان بوجه الطعن.

(٤٢٢)

القضية رقم ١٦٦١ سنة ٩ القضائية

سرقة إكراه . ركن الإكراه . متى يصير متوافرا ؟ إحداث إصابات بالجنى عليه . لا يشترط لاحد تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ ع .

(المادة ٢٧١ ع = ٣١٤)

يكفى لتوافر ركن الإكراه في جريمة السرقة أن يستعمل الجاني القوة لإتمام السرقة أو للفرار بها سرقة ولو لم تترك القوة إصابات بالجنى عليه . فاذا أثبت الحكم أن المتهم دفع الجنى عليه فوقع على الأرض وتمكن بذلك من الاستيلاء على المسروق فتطبيقه الفقرة الأولى من المادة ٣١٤ عقوبات على الواقعة صحيح . أما اشتراط تخلف إصابات بمن وقع عليه الإكراه، فانه لا يلزم قانونا إلا في الأحوال التي يغلظ فيها العقاب طبقا للفقرة الثانية من المادة المذكورة .

(٤٢٣)

القضية رقم ١٩١٦ سنة ٩ القضائية

قتل عمد . افتراءه بجناية أخرى . شرط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع .

(المادة ١٩٨ ع = ٢/٢٣٤)

إن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يتناول

بنصه على تغليب العقاب في جناية القتل العمد متى "تهدمتها أو اقترنت بها أو تلتها".

جناية أخرى " جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على فعل القتل أى فعل مستقل يتميز عنه ، مكوّن في ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة الزمنية ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب إلا لفرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتمتد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يعتبر به كل منها مكوّنًا لجريمة مستقلة . فاذا أثبت الحكم على المتهم أنه عقب ارتكابه فعل القتل على شخص شرع في قتل شخص آخر وأوقع به القصاص طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع ، فإنه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

فهرس مجانی

رقم القاعده

(١)

اتفاق جنائی (ر . أيضا ضرب . ضرب أفضى إلى موت . ضرب
نشأت عنه طاعه . قتل عمد . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية) :
الإعفاء من العقاب الوارد بالمادة ٧ المكررة ع . شرطه . الاعتراف بعد ضبط
الجناة . لا يبنى . نص المادة ٧ المكررة . عمومه وشموله الجنائيات والجنح
جميع أنواعها ١٤٢

إتلاف أرض مزرعة :

وتعني الإتلاف كل زراعة قيراطين من فدان . كاذب لتكوين الجريمة المخصوص عليها
في المادة ٣٦٧ ع . تناول الإتلاف كمية زائرة ذات شأن يذكر . لا يشترط... ٤١٩
إتلاف أوراق وسندات خصوصية (ر . إثبات) .

إثبات (ر . أيضا إجراءات . اختلاس . اختلاس أشياء محجوز عليها .
تحرير على الفسق والفجور . تحقيق . تفتيش . حكم . دفاع .
زنا . شهادة . قذف وسب . محكة النقض والإبرام . معارضة) :
إتلاف سند قيمته أكثر من عشرة جنيئات . إثبات وجود السند وإتلافه . جوازه

بكل الطرق ٢٧١

اعتراف . تقدير الدليل المستند منه . الأخذ بأقوال المتهم أمام النيابة مع عدوله
ضما أمام المحكمة . جوازه... ١٢٨

اعتراف المتهم . صراحته أو غرضه . تقديره . موضوع ... ١٧٠

إعداد المحكمة على أقوال المبنى عليه في التحقيقات . وفاته . علم ثلاثة هذه الأقوال
بالبلطية . متى لا يسيب الحكم ؟ ١٥٩

اقتراض حصول رافعة على جميع صورهها المحتملة . إدانة المتهم . سلامة الحكم . مثال . ٢٠٤

اقتناع الحاكم الجنائية . أساسه . التحقيق الشفهي بالبلطية . محاضر التحقيق .
تقديرها . اللحن فيها . محاضر المحاكمات . جيبها التامة ... ٣٧٧ و ٣٧٣

رقم القاعة

إثبات (تابع) :

- بلاغ الواقعة . شهادة الشهود في محضر البوايس . مقارنتهما لما استند إليه الحكم
 في الإدانة . لا تأثير له ٢١٣
- بيان الأدلة المثبتة لحصول القتل . عدم العثور على جثة القتيل . لا يضمن في الثبوت... ١٥٤
- تدليل في المواد الجنائية . ليس له طريق قانوني مرسوم . تأييد الواقعة بدليل لاحق .
 جوارزه . الاعتماد على واقعة وحدث بمحكم مدني صادر بعد تقديم البلاغ
 الكاذب . لا مانع ٢٣٧
- ثبوت القتل العمد . الحكم بالإعدام . اشتراط أدلة معينة لتوقيع هذه العقوبة .
 لا رجوب... .. ٢٢١
- حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . سلطته في تقدير الأدلة وسلوك طرق الإثبات
 التي يراها ٤٠٦
- حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى . قضية مدنية مضمومة
 إلى الدعوى الجنائية لا علاقة لثبوتها . استناد المحكمة في إدانة التهم إلى أفعال
 الشهود فيها . جوارزه... .. ٢٦٨
- حكم مدني صادر في دعوى مدنية . لا تأثير له على الدعوى الجنائية . حكم مغلط
 يفيد أن المعاملة بين التهم والمضني عليه تجارية . الاستناد إليه في نفي تهمة
 الإفراط برأيا فاحش . لا يجدي مع ثبوت التهمة... .. ١٩
- دليل مباشر على وقوع الفعل الجنائي من التهم . غير لازم . استنتاج المحكمة من وقائع
 الدعوى وظروفها أن التهم هو الذي وقعت منه الجريمة . صحة الاستنتاج .
 كفاية ذلك ٢٤٣
- طلب تدب غير تقدير حالة التهم العقلية . عدم إلزام المحكمة بإجابه . سلطة المحكمة
 في تقدير حالة التهم ٢١٧
- عقد . إقرار . سلطة محكمة الموضوع في التفسير . تنازل من المدعي بالحق المدني .
 تأويله ٢٨١
- عقد مدني . الإخلال بتنفيذه غير معاقب عليه جنائيا . الاتفاق على جعل هذا
 الإخلال في مشاغل قانون العقوبات . فيرجاز . إثبات حقيقة الأمر فيه .
 جوارزه بكل الطرق ٣٢٥
- عماد الإثبات في القضايا الجنائية . شهادة الشهود والتحقيقات بالجلسة . استناد
 الإثبات من عناصر أخرى واردة في التحقيقات الابتدائية . جوارزه ١٣
- قرائن . من طرق الإثبات . الاعتماد عليها . جوارزه... .. ٧٨

رقم القاعدة

إثبات (تابع) :

- كلا بوليسية . استانة الحق بها . اعياد القاضي على ذلك في تميز الأدلة .
 لا مانع ٤١٥
 كيفية إصابه الحق عليه . استخلاصها من تحرير الطبيب الشرعي . غايتها لما قرره
 الحق عليه . سلطة محكمة الموضوع في ذلك... .. ١٣٧
 عام . أقواله في الدفاع . لا يصح الاستناد بها على التهم ٣٤١
 محضر البوليس . اعتراف واردة به . الأخذ به . جوازه ٨٣
 حماية أجرتها النيابة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدلولها ٩
 يبين مئة . حلقها كذا . الواقعة التي جرى عليها الاستئناف . مبلغ يزيد على
 الشرة الجنيات . إثبات كذب الجين بشهادة الشهود . لا يجوز . مثال .
 تجزئة أهوال التهم . متى يجوز ؟ ٣٧٦
 إجراءات (ر . أيضا إثبات . حكم . جلسة . دفاع . شهادة . محكمة
 النقض والإبرام . محاكمة . مرافعة) :
 إجراءات شكلية . إعمالها . متى يجوز إثباته ؟ مئة على المدعي . تشكيل
 هيئة المحكمة ١٢٧
 أوجه البطلان التي تصلح سببا للنقض . حكم نهائي . حكم ابتدائي . عدم التوقيع عليه
 من القاضي الذي أصدره لوقاته . عدم وضع أسباب له . محكمة استئنافية .
 استنواكها هذا النص . إثارة هذا الأمر لدى محكمة النقض . عدم
 جوازها ١٦١
 أوجه بطلان الإجراءات . متى تصبح إثارها لدى محكمة النقض ؟ عدم التمسك بها
 أمام محكمة الدرجة الثانية . سقوط الحق في التمسك بها ٢١٥
 العلم فيها بالبطلان . احبارها محمية . ثبوت العكس : باثبات ما يخالفها
 أو العلم بالتزوير ٣٧٨/١١١
 مهم . طلبه التأجيل . قرار المحكمة تأجيل الدعوى لاتراجلية . حكمها بالإدانة
 من غير مرافعة . بطلان ٣٢٩
 أحداث مجرمون (ر . أيضا استئناف . قاضي الإحالة . مشدرون
 ومشتبه فيهم . محكمة النقض والإبرام . مراقبة البوليس) :
 سر التهم . التوقيم التي تحجب على موجه . مصلحة التهم ١٧

رقم القاعدة

اختصاص (ر . ر) أيضا استئناف . حكم . قاضي الإحالة . محكمة
النقض والإبرام . آثار العطن) :

اختصاص في المواد الجنائية . مكان وقوع الجريمة . محل إقامة المتهم . تمديد
التعيين . اختلاف الاختصاص بالنسبة لمحل إقامة كل منهم . إقامة الدفوى
السومية على أحدهم أمام المحكمة الداخل في اختصاصها محل إقامته . بوازو... ٣٦٢

اختلاس (ر . ر) أيضا إثبات) :

اختلاس أشياء محجوز عليها من حارسها أو من مالكها (٢٨٠)
و ٢٩٧ ع = ٣٢٣ و ٣٤٢) :

انتاع الحارس من نقل المحجوز إلى محل آخر ليحميه . لا يصلح أساسا للتبديد ... ٢٦٠
تاريخ وقوع الاختلاس . تمديد . موضوعي . مالك . تسليح الأشياء من
الحارس بوثقة رسمية . تبديدها . عقابه ... ٢٦١
تحقق الجريمة . متى يتم ؟ منع التنفيذ تحت ستار قانوني . لا ينشئ قيامها ... ٥٠
توقيع ملة محجوز على شيء واحد . إقامة ملة حراس . اتفاهم على عدم تقديم الشيء
المحجوز يوم البيع للحضر . تمديد مرفعة التنفيذ . اختلاس ... ٣١٧
حارس . مستأجر . استيلائه على المصنوعات المحجوزة . شكوى الحارس إلى
الوليس . دفعه بأن المصنوع أخذ بغير رضائه . تحقيق هذا الدفع . وجوبه -
ثبوته . لا اختلاس ... ١٦٩
حاصلات زراعة محجوز عليها الأموال الأميرية . التصرف فيها بالبيع لسداد
الأموال . متى يجوز ؟ البيع والسداد في مدى أربعين يوما من تاريخ الحجز ... ٢٩٤
حجز إداري لسداد أموال أميرية . التصرف في المحجوز . لا يجوز إلا في الحاصلات
حجز إداري . عقاقير لتلبية إدارية . عدم القضاء بطلانه . قيام جريمة الاختلاس .
ملكية المتهم للمحجوزات . لا تاتي فيها وبين اختلاسه لهاها ... ٣٠٢
حصنة الحجز . ليست شرطا في العقاب . حجز باطل . جواز العقاب . الجور على
أنته شخص بسبب دين على شخص آخر . اختلاسه هذه الأنته . عقابه .
حماية الحجز . حل المتهم بقيام الحجز . ثبوته بأية طريقة . تبديد الأشياء المحجوزة -
لا يشترط سلبها أو نقلها أو إخفاؤها لعرقلة التنفيذ . عدم تقديمها لأموال المكلف
ببيعها . كفايته ... ٢٧٩
متى تعتبر الجريمة متوافرة الأركان ؟ اعتقاد المتهم براءة ذمته من الدين . لا يسوغ
عدم احترام الحجز ... ١٩٧

اختلاس (تابع) :

- غائقة إجراءات الجزاء البيع . لا تبيح اختلاس المحجز . بطلان الجز . وجوب
احترامه . التصد الجاني . استخلاصه ... ١٤٨ ...
- هرب المتهم إلى ما بعد تاريخ البيع وعدم تسديده الدين . عدم كفايه لإدائته ... ٧٤
- اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ (خيانة أمانة)
(٣٩٦ ع = ٣٤١) (ر .ه) أيضا سرقة . توقيع ورقة على بياض) :
أوراق مادية من المتهم . العبرة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق . وكيل بالمعولة .
الامتناع عن الرد . متى لا يرتب عليه وقوع جريمة الاختلاس ؟ حساب حقيق .
تصفية ... ١٨٩ ...
- تسليم نقود على سبيل الوكالة . بطلان العقد المسلم بمقتضا المال . اختلاس . مثال ٨٧
- جمعية . رئيسها . اتهامه بتقيد أموالها . تصفية الحساب . غير . استبعاد تقريره .
إدانة المتهم . وجوب عمل الحساب وبيان المبلغ المبدد ... ٢٦٦ ...
- طال شركة سنجير . اختلاصه مبلغا مما حصله من الفير على ذمتها . التأمين المردود منه .
مقاصة . متى تمجز ؟ ... ٩٥ ...
- مرتجئ . رده لثني المهرن لديه . أحكامه ... ٣٧١ ...
- مناطق العقاب في الجرمية . العبث بملكية الشيء المسلم . بطلان عقد الائتمان .
لا يفرق في العقاب . متهان . اتخافهما على الحصول على سددين لإجراء صلح .
تسليه بدهوى استعماله في أمر معين . عدم رده . خيانة أمانة . لا نصب ... ١٨٣

اختلاس أموال أميرية (٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ ع = ١١٢

و ١١٥ و ١١٦ و ١١٨) :

- صراف . الأموال المسلة إليه بسبب وظيفته . اختلاصا . جنائية . المخالف المسلة
إليه لتسديدها في الضرائب . أموال أميرية تمزق تسليمها له . أثمان البذور
المستحقة لبيك التسليف الزراعي . خصوصية . اختلاصا . جنائية أيضا ... ١٧١ و ٣٦
- متى تطلق الجريمة ؟ ظروف لاحقة لتحققها . لا تأخير لها . يحصل بالبلادية .
اختلاص الضرائب التي حصلها . جنائية . تصصيل الضرائب مرة أخرى .
لا يثير من طبيعة الجريمة ولا يقلها إلى جنحة ... ٤٧ ...
- نية الاختلاس . متى تُعرف ؟ ... ٤٦ ...

رقم القاعدة

اختلاس (تابع) :

- وقوع الاختلاس بأفعال متعاقبة بناء على تصميم واحد . جريمة واحدة . شمول الحكم الصادر فيها أفعال الاختلاس المترتبة قبل المحاكمة . إضافة أفعال أخرى من هذا القبيل بالجلسة إلى الأفعال المعروضة على المحكمة . جوازه . شرطه . صراف . قتلها أو الإيذاء وظلته بإحصالات عرقية . اختلاسها . عقاب ٣١٨
- إخفاء أشياء مسروقة (٣٧٩ = ٣٢٢) (ر . أيضا وصف التهمة) :
- مَن تلقى الجريمة ؟ توسط في بيع أشياء مسروقة دون تسليمها . لا يتوافر فيه الناصر المادى للجريمة ٢٨٢

ارتباط (ر . أيضا تعدد الجرائم . شهادة) :

- ارتباط جريمة بأخرى . موضوعي . مَن في جنائية وفي جنحة متضارب . تهديده إلى محكمة الجنائيات بالتمتين . فصل الجنحة عن الجنائية . موضوعي . مَن يتدخل محكمة القضاء ؟ ٤٢٠ و ٥٥
- جنحة وجنائية . وقوعهما في زمان ومكان واحد . إحالتها مما إلى محكمة الجنائيات . فصل الجنحة عن الجنائية . مَن يجوز ؟ سماع المتهمين في الجنحة كشهود في الجنائية ٣٢٢
- نقضان ضم مرتبطين . فصلها لعدم الارتباط . مَن في التقيدين . جمع تهمة فيها في حكم واحد صدر في إحداها . جوازه ٧٢

أسباب الإباحة :

ارتكاب فعل عملا بحق مقزور في القانون (٥٥ ع = ٦٠)

(ر . أيضا ضرب أنفى إلى موت) :

- تأديب الولد . حق الوالد في ذلك . ضرب . مجاوزة التأديب المباح . ضرب حمد . عقاب الولد ١٨٨

أفعال الموظفين الأميريين (٥٨ ع = ٦٣) :

- تلبس بجمري حتى حصل سلاح بدون رخصة وإحالة ضابط يراوس . حق الضابط في القبض على المتهم التلبس ونحوه من السلاح . استعمال القوة لهذا الغرض . محاولة التلبس الحرب . استنائه على القرار يفرس . إطلاق النار على الفرس لتعطيلها . قتلها . لا جريمة ٤٠
- حق الدفاع الشرعي (٢٠٩ - ٢١٥ ع = ٢٤٥ - ٢٥١) :
- إداء هذا الدفع لدى محكمة القضاء لأول مرة . مَن يجوز ؟ ١٣٣

حق الدفاع الشرعى (تابع) :

- إدانة المتهم بناء على اعترافه . ضمن الاعتراف أنه كان فى حالة دفاع شرعى . إختلال
 ٣٨٦ قصود
 تجاوزه . سوء النية . تقديرها . سلطة محكمة الموضوع . استخلاص التجاوز من
 ٦٨ وقائع الدعوى . عدم لفت المتهم إلى ذلك . لا إختلال بحق الدفاع
 تسليم بحاي المتهم بمحصل الاعتداء منه . تحليله ذلك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى .
 ٣٣١ وجوب تحقيق دفاعه والرد عليه
 اتصلك به . الرد على هذا الدفع . وجوبه . إضافه . بطلان . مثال . متى يجب الرد ؟
 ٣٤٠ و ٣٠ حكم فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس . الجين فيه قيام حالة الدفاع الشرعى .
 متى يجوز ؟ عدم اعتراف المتهم بالجريمة . عدم تملك الدفاع قيام هذه الحالة .
 ٣٠٤ ظروف وقائع الدعوى الثانية بالحكم عما يفيد قيام هذه الحالة
 سلطة المحكمة فى استظهار ظرف الدفاع الشرعى . سلطة محكمة النقض
 ٢٣٥ و ٤٠ مشروعية . حكمته . منع التحدى . التفاصيل والانتظام . غير مباح . مثال
 ٣٢٠ أسباب تخفيف العقاب (ر . ظروف مخففة ، قاضى الإحالة) .

استجواب (ر . أيضا تحقيق . دفاع . محام) :

- استجواب المتهم بالبلطة . موكل إلى رايه الشخصى . محام . مهمه . معارضة
 انهاء التهم فى طلب الاستجواب . لا تأخير لها . إصرار المتهم على أن يتقدم
 ٥٨ بدفاع من عنده . وجوب الاستماع إلى أقواله
 ١٧٠ رضا المتهم بالاستجواب . استجواب غير محظور

استدلال (ر . إثبات . تحقيق) :

استثناء (ر . أيضا تقرير القاضى المالحص . مراعاة . معارضة) :

نظام قضائى :

- إتمام المحاكمة فى مواجهة المتهم . تأجيل التعلق بالحكم لأكثر من مرة . التناق
 ١٥٣ و ٦٥ به فى غيبة المتهم . حكم حضوريه استثناء . يبدأ من يوم التعلق به
 استئناف مرفوع من النيابة . تنقيده . لا يقيد المحكمة . تقصر على طلب تغيير
 ٢١٢ و ١٩٨ وصف التهمة . سلطة المحكمة الاستئنافية فى الحكم فى الموضوع مما ترى
 حكم استثنائى : مخالفة للحكم الابتدائى . إضافة إلى ذكر وقائع الدعوى إلى ما ورد
 بالحكم الابتدائى : انتهاء التأخير فى النتيجة المستتلفة من الوثائق المحال عليها .

رقم القاعدة

استئناف (تابع) :

- حكم بتأديب الصغير جسمانيا أو بتسليمه لأهله . هو حكم بقسوية . استئنافه .
 حق النيابة في ذلك . خضوعه للقاعدة العامة . الاستثناء المنصوص عليه ... ١٣٥
- حكم غيابي . المعارضة فيه . تحديد جلسة المعارضة . إعلان المعارض بالحكم الغيابي
 مؤشرا عليه بمجادأة المعارضة لاحق للأول . تحلف المعارض . الحكم باعتبار
 المعارضة كأنها لم تكن . استئنافه . متى يبدأ ؟ ١٦٨
- حكم غيابي . المعارضة فيه . حكم بعدم قبولها شكلا . مباد استئناف الحكم الغيابي .
 متى يبدأ ؟ استئنافه بمد المباد . قبول الاستئناف شكلا خطأ . الطعن
 في الحكم الاستئنافي من المحكوم عليه وحده . قبول وجه النقض في الموضوع .
 قرض الحكم نيا قضى به في الموضوع . احترامه من ناحية قضائه بقبول
 الاستئناف شكلا ٢٨٧
- حكم غيابي في معارضة . مباد استئنافه . يبدأ من يوم صدوره ٢٦١ و ٢٩٤
- في المباد . تقديره . موضوع ٣٧٢ و ٣٤١ و ١٢٥
- حكم غيابي معارض فيه . حكم بتأييده . استئنافه . مباده . عدم إعلان المحكوم
 عليه بالجلسة التي صدورها . عدم طله بصدوره . المباد غير مفيد مبادا لسرياته
 حكم محكمة جزئية بدم اختصاصها بتقدير دعوى . استئنافه . اختصاص المحكمة
 الجزئية . وجوب إعادة الدعوى إليها . تصلى المحكمة الاستئنافية لموضوع
 الدعوى . لا يجوز ٥٦
- رفع استئناف من التهم وحده . أثره . سلطة النيابة في طلب تأييد العقوبة . سلطة
 المحكمة الاستئنافية في التأييد . الاحتماد على أدلة جديدة . محضر تفتيش .
 قضاء محكمة الدرجة الأولى بطلانه . اعتبار محكمة الدرجة الثانية هذا المحضر
 مصيبا . الاحتماد طله . جوازه ٦٩
- قاض ابتدائي . اشتراكه في الحكم الاستئنافي . لا يجوز . نظام الدرجتين ... ٢٦٦ و ٢١٠
- محكمة جنح استئنافية . حكم بإبطال المرافعة في دعوى مدنية منطوية أمامها .
 صيرورة انتهائيا . أثره في الإجراءات . لا يتناول تقرير الاستئناف . تحديد
 المستأنف دعواه على أساس تقرير الاستئناف . جوازه . وجوب اعتبار هذا
 الاستئناف قائما ١١٧
- مباد الاستئناف . وجوب مراعاته . مسجون ٤٥

رقم القاعدة

اشترك (ر . أيضا اتفاق جنائي . حكم . ضرب أفضى إلى موت . ضرب نشأت عنه عاهة . قتل) :

- طريقته . المناصر التي يستخلص منها وجوده . وجوب بيانها في الحكم ... ٢٨٤
 متى تحقق الصفة الجنائية في الاشتراك ؟ سقوط الحق في إقامة الدعوى العودية
 بالنسبة لقتل المكون له . عقاب الشريك . مسؤوليته عن الظروف المشددة
 المقررة بالجرمة . مسؤوليته عن الجرائم الاحتمالية . الاشتراك بالاتفاق على
 استعمال ورقة مزورة . مسؤولية الشريك عن جميع النتائج التي يقتضيها تنفيذ
 الورقة المتمسك بها ... ٢٧٥
 شتمان في جريمة قتل . ارتكاب أحدهما وحده قتل القتل . مصاحبة الآخر له وقت
 ارتكاب الجريمة بقصد المساعدة . عدم ارتكابه فعلا ماديا في تكوين الجريمة .
 عدم الاعتناء إلى تعيين من باقر القتل . احتياجهما فريقين ... ٤١٦

أشياء مفقودة :

- المسؤول عليها . متى تنطبق مواد السرقة ؟ مثال . ساح عربات بمصلحة السكك
 الحديدية . مصسوطات ... ١٦٣
 إصرار سابق (١٩٥٠ع = ٢٣١) (ر . أيضا حكم . ضرب . قتل .

وصف التهمة) :

- استخلاصه من وقائع غير صالحة . تناقض الأسباب . قرض . مثال ... ٢٥٤
 تمسك المتهمين في جريمة . توافر هذا الظرف للجه . مسؤولية كل منهم عن قتل
 الآخر . ضرب أفضى إلى موت ... ٨٢
 تطبيق القصد المصمم عليه على حدوث أمر أو توقيفه على شرط . لا يؤثر في توافر
 هذا الظرف ... ٤١٤
 ماهيته . تقديره . مدى سلطة محكمة الموضوع ... ٩٦
 متى يتوافر ؟ ... ٢٥٨

إضراب (٣٢٧ المكررة ع = ٣٧٤ و ٣٧٥) :

- متى تحقق جريمة التوقف عن العمل ؟ ... ٣٤٧
 إعادة الاعتبار (المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١) :
 محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . المنع من حقوقه . متى تجدد الخمس عشرة
 سنة الواجب اقتضاؤها لإعادة اعتباره ؟ مدة المراقبة . وجوب اعتبارها سواء
 أهلت أم لم تغل ... ٨
 المشتبه فيهم الذين يستفيدون من أحكام قانون إعادة الاعتبار ... ٢٠٩

رقم القاعدة

- اعتراف (ر . إثبات) .
إعدام :
أخذ رأى المقي . حكمه . التكليف القانوني للفعل المستلزم إلى الجاني . ليس من
موضوع فتواه
أعذار مخففة (ر . قاضي الإحالة) .
إعفاء من الرسوم (ر . محكمة النقض والإبرام) .
إعفاء من العقوبة (ر . اتفاق جنائي . محكمة النقض والإبرام) .
إعلان (ر . استئناف . تكليف بالحضور . معارضة) .
اعتصاب (ر . تهديد) .
القتل (ر . قذف وسب) .
إفساد الأخلاق الخ (ز . تحريض على الفسق والفجور) .
إقرارات : تفسيرها (ر . إثبات . محكمة النقض والإبرام) .
إفراض تقود بفوائد روية لتجاوز الحد المقرر (٢٩٤ المكررة ج = ٣٣٩)
(ر . أيضا قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة النقض والإبرام) :
جريمة اعتياد . ليست جريمة مستمرة . متى تم هذه الجريمة ؟ سقوط الدعوى فيها .
تجديد الدين صراحة أو ضمنا . حساب في تكوين ركن المادة ... ٦٧
ركن المادة . متى يتوافر ؟ استظهار توافره مع أحد المجهني عليهم . يمكن التحقق
الجريمة . تمدد المجهني عليهم . لا يشترط . تجديد الفتن ... ١٩ و ٤٠٠
تقود استكبار وتآجير . اجبارها تقود إفراض برضا فاش . ملحة المحكمة في ذلك
١٩٩
إكراه (ر . حكم : سرقة) :
أمر الإحالة (ر . أيضا ارتباط . قاضي الإحالة . وصف التهمة) :
أمر قاضي الإحالة بأحالة جريمة شرع في قتل إلى محكمة الجنيح لفصل فيها على
أساس عقوبة الجنيحة . المعلن فيه لخطأ في تطبيق القانون أو في تقدير الوقائع .
بناء القرار على أسباب موضوعية مفادها أن القاضي اعتبر الواقعة جنيحة . حصول
المعلن أمام هيئة المشورة دائما
١٣٦

أمر الحفظ :

- ٧٨ إقامة الدعوى العمومية بعد صدوره . متى تجوز ؟
الشروط الواجب توافرها فيه . تدوينه بالحكمة . صراحته . حصوله ضمناً .
٣٨٩ متى يكون ؟
منهم بالموء لحالة الاشتباه . أمر حفظ متى حل أسباب قانونية يمت . عدم إلغائه
في مدة الثلاثة الشهور . مانع من المءود إلى إقامة الدعوى . وأمر الحفظ الى
١٥٥ تنفيذها النيابة . ما يشترط فيها ؟

انتخاب :

- بضعة ضرب بالمادة ٢٠٦ ع . وقوعها لمناسبة انتخاب عضو مجلس مديرية في الفترة
المقصود عليها في المرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ . دخولها في متناول
٢٣٤ خبر كاذب . كثره بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب . عقاب . مثال . أخبار كاذبة
٣٥١ في دعاية انتخابية . متى يصح العقاب عليها ؟
قانون الفءو الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ . مدى صراجه . جرائم وقعت بسبب
١٦٧ الانتخاب
انتهاك حرمة ملك الغير (٣٢٣ - ٣٢٧ ع = ٣٦٩ - ٣٧٣) :
٣٤٩ و ٣٧٠ التمرض الجنائي لهيابة . متى يسوافر ؟ حائز فعلا . شرعة الهيازة . لا تسترط
دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فقه . معرفة القمل الجنائي . دخول بقصد الزنا .
٣٧٨ إثبات هذا القصد على المتهم ما دام لم يتخذ . تنفيذ فعلا . شرط الإثبات ...
ضبط شخص مخفيا في سطح منزل . مقابلة . ضبط شخص مخفيا بمنزل آخر في منتصف
٢٣٢ و ١٠ الليل . انطباق المادة ٣٢٥ ع = ٣٧١
انتهاك حرمة المنازل (١١٢ ع = ١٢٨) : (ر . تفتيش) .
إهانة (ر . أيضا قذف وسب) :

بطريق الصحف :

- تقد قانون . جوازه . القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ . لجنة الفءو المشار إليها فيه .
١٤٧ تقد قراراتها . جوازه . حده
١٤٦ تقد مباح . حده . بمجازره . عقاب . قواب
إهانة موظف عمومي أثناء تأديته وظيفته أو بسببها :
٥٤ متى يتحقق ؟ . أوائل مقدمة . مجزوء الفءو فيها . توافر القصد الجنائي

رقم القاعدة

إيقاف تنفيذ الأحكام (٥٢ - ٥٤ ع = ٥٥ - ٥٩) :

الحكم يقف التنفيذ . حكمه . شروطه . خلق شرط من عند القاضي . لا يجوز .

مثال . متى يتدنى وقف التنفيذ المحكوم به ؟ التأثير في مدته المنصوص عليها

قانونا . لا يجوز . مثال ٢٩٥

(ب)

بيلان (ر . إهانة) .

بضاعة (ر . غش البضاعة) .

بلاغ كاذب (ر . أيضا دعوى مدنية . قذف وصب) :

سوء القصد . عدم اقتناع المحكمة بتوافره . تبرئة المتهم . الحكم عليه بتعويض
لما أصاب المبلغ منه من ضرر . كفاية في استظهار عناصر التعويض ... ٢٨٨

القصد الجنائي . بياحه . كذب البلاغ . لا يشترط ثبوته من حكم بالبراءة أو من أمر
بمغفلة الدعوى . استنتاج ثبوته من التحقيقات المطروحة على المحكمة أو التي

أجرتها هي . إيراد الأدلة على ذلك . صحة الحكم ٢٢٧

القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ وجوب إيراد الوقائع التي يستخلص منها توافره .

الفرض السببي . الذي روى إليه المبلغ ٣٨٢ و ٣٥٥

سخ بعض الوقائع . كفاية في تحقق الجريمة . كذبها كلها . لا يلزم ... ٤٠٩

بيان الواقعة (ر . حكم) .

بيوت مالية للتسليف على رهونات (ر . اختلاس) .

(ت)

تأجيل (ر . دفاع . محام) .

تأديب جسماني (٦١ ع = ٦٧) : (ر . استئناف) .

تبديد (ر . اختلاس) .

تجهيز (ر . ضرب) .

تخريض على القسق والفجور (٢٣٣ و ٢٣٤ ع = ٢٧٠ و ٢٧١) :

(ر . أيضا قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة النقض والإبرام) .

تصرفها . أفعال الإفساد الواضحة قبل المحاكمة النهائية . تكون جريمة واحدة . مثال ٢٠١

تعرض على الفسق والفجور (تابع) :

- وكن المادة . متى يتوافر ؟ ٢٠٠
- من الجنى عليه . علم الجاني بفسقه . مقروض . إثبات جهله بها . مؤهله عليه .
مناط العقاب في هذه الجريمة ١١
- مناط المسؤولية في هذه الجريمة . السن الحقيقية للجنى عليه . علم الجاني بهذه السن .
مفترض . الاعتماد على مظهر الجنى عليها . التقرير الطبي . متى يصح الاعتماد عليه ؟ ٢٥٦
- تحقيق (ر . أيضا إثبات . إجراءات . تفتيش . حكم . دفاع) :
- إبراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم . حتى النياية في ذلك . شرطه . بطلانه المؤثر
في الحكم . الإعلان اللائق بالتحقيق الحاصل أمام المحكمة . تحقيقات أولية .
بطلانها . متى يتأثر به الحكم ؟ ١٨
- إجراءات التحقيق الابتدائي . تبليغ البرليس عن الجرائم إلى النياية . الإهمال في ذلك .
لا يرتب عليه بطلان إجراءات البرليس . مسئولية الموظف المهمل إداريا ... ٦
- تحقيق ابتدائي . لزومه . جنحة . مخالفة . لا لزوم . جنائية . لزومه ... ٣٩٦
- تحقيق إجراء ضابط برليس . الطعن فيه . وجوب إيداعه لدى محكمة الموضوع .
عدم إيداعه . إيداعه لدى محكمة النقض . لا يجوز ... ٣٢
- تحقيقات أولية . تأسيس الحكم عليها . لا يجوز . وجوب تأسيسه على التحقيق
الذي تمخربه المحكمة . الاستئناس بأقوال بعض الشهود في تحقيق البرليس .
لا يجب الحكم . جنحة . تحقيقها بواسطة البرليس . إحاطتها على المحكمة المختصة .
جوازها . تحقيق النياية . لا يشترط ٣٥
- رجال الضبطية القضائية . الواجبات المفروضة عليهم قانونا في الوثائق التي تبلغ إليهم .
مباشرتهم هذه الواجبات أثناء قيام النياية العمومية بالتحقيق . المحاضر التي
يجزونها بذلك . الاعتماد عليها عند الحكم . جوازها ٣٣٩
- عدم اعتراض التهم على تحقيق النياية أمام محكمة الدرجة الأولى . مراعاته على أساسه .
الطعن عليه أمام محكمة النقض . لا يجوز ١١١
- محاضر رجال الضبطية القضائية . توقيع مأمور الضبطية عليها . كفايته . تحريرها
بخطه . لا وجوب ٣٥٨
- محاضر المخابرات . جديتها . محاضر التحقيق الأولية . تقديرها ٣٧٧

رقم القاطعة

توصد (ر . قتل) .

تزوير (١٧٤ - ١٩١ ع = ٢٠٦ - ٢٢٧) : (ر . أيضا اشتراك . دفاع) .

استماله :

- الاستمال جريمة مستمرة . حدثها . عدم ذكر تاريخ الطعن بالتزوير وتاريخ رفع
الدعوى في الحكم . متى تكون له أهمية ؟ ٢٢٩
استمرار هذه الجريمة بمقدار التمسك بالحد المزود . تقديم ورقة مزورة في دعوى
مدنية . متى ينقطع استمرار الجريمة ؟ ٢٧٥

تزوير في أوراق أميرية :

- اتخاذ شخصية كاذبة . تزوير ممنوع . شرط العقاب . جريمة دعوى . إعلائها .
وتوقع هذا التزوير فيها . عقاب ٥٩
اصطلاح محزر . تزوير مادی . اصطلاح حكم . اصطلاح شكل ورقة رسمية . تزوير
في ورقة رسمية ٦٣
تقديم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد . تسميه باسم شخص آخر . إدلائه بالشهادة
في محضر الجلسة بالاسم المتصل . تزوير طريق انحال شخصية الغير . عدم وجود
مانع قانوني يمنع هذا الشخص من الإدلاء بالشهادة باسمه . لا يؤثر في قيام
الجريمة . أخ . تسميه باسم الغير . إدلائه بالشهادة في قضية شرعية تنطبق بأفعه .
خس لقاضي في تقدير القوة الدلالية لهذه الشهادة ٢٤٤
حافضة ضمن البضائع . متى تعتبر ورقة رسمية ؟ ٥٢
ركن الاعد . متى يتوافر ؟ انحال المتهم شخصية المدعى عليه في محضر الجلسة . طلب
لمادة القضية إلى الزول بعد الحكم فيها . إعادتها . تزوير . التذليل على قصد
التزوير بأمر لاسق لواقعة التزوير . جوازه ٣٢٨
شهادة إدارية . عمدة . تحريرها لتقديمها إلى مكتب المساحة لفرض التسجيل .
ورقة رسمية . التزوير فيها . عقاب . ركن الضرر . تحقيقه ٢٧٧/٣١
شهادة إدارية بتاريخ وفاة إنسان وبيان أسماء ورثته . عمدة . شيخ بلد .
ورقة أميرية ١٥٧/١٠٢
مريضه دعوى . التوقيع بأضواء مزورة عليها . متى يعتبر تزويرا في ورقة أميرية ؟
مريضه دعوى جزا ما للدين لدى الغير . نسبها إلى شخص موهوم . التوقيع عليها باسمه .
إعلائها . عقاب ٢٩
مريضه دعوى مدنية . تقلير الرسم عليها . تغيير قيمة وعدد الأشياء . موضوع
الدعوى زيادتها قبل إعلائها . تزوير في ورقة رسمية ٣٥٩

رقم القاعده

تزوير في أوراق أميرية (تابع) :

- مقد زواج . السن المحددة قانوناً لضبط هذا المقد . التزوير فيها . ركن السلم .
٣٤٢ وجوب توافره
١٩٦ القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ حافظه تصدر بضاعة
كشوف الأشخاص الواجب تسليهم تنفيذاً لتراعات محكوم بها عليهم . مندوب
التشغيل . اختصاصه بأبواب حضور هؤلاء الأشخاص بعدم حضورهم .
٣٤٥ قيد واقعة مكتوبة في هذه الكشوف . تزوير
ورقة إعلان دعوى . ورقة رسمية . التغير الحاصل فيها . عقاب . وقوع ضرر
بالقفل على شخص معين . احتمال وقوعه . غير لازم ٢٤٢

تزوير في أوراق صرفية (ر . أيضا دفاع) :

- ٣٧ اضرار اعضاء صحيح لشخص على محرز . اصفه بمحرز آخر مصطنع . تزوير
٢٩٦ عقد صرفي ثابت التاريخ . تغير الحقيقة فيه . تغير الثمن . متى ينافي عليه ؟
تكملة لإبواب التخالص من أمر مسلم به . لا ضرر . لا عقاب . مخالصة . تزوير
٨٤ فيها . التخص من فوائد ربوية متنازع عليها . عقاب

مسائل عامة :

- ١٠٧ أركان التزوير . بيان طريقته . وجوبه
٢٢٢ تاريخ وقوع التزوير . استخلاصه من وثائق الدعوى . موضوع
٥٢ محاكاة الإضاء . ليست شرطاً لاحتباره منقذاً

ترفيف المسكوكات (ر . تقليد مسكوكات) .

تسميم (ر . قتل) .

تشوؤد (ر . متشردون وشتبه خيمهم) .

تضمين (ر . تمويض) .

تطبيق (ر . حكمة النقص والإبرام) .

تعدد الجرائم (٣٢ ع) : (ر . أيضا ارتباط) :

- جرائم متعددة مرتبطة . تطبيق المادة ٣٢ ع . عدم تعيين الجريمة ذات العقوبة
الأشد . تعيين المتهمة إحدى الجرائم التابعة عليه . احتجاره لإياها أنها الجريمة التي
أودع عليها . لا يجوز . طلب التبرة منها . جوازها ١٨١

رقم القاعده

تعتمد الجرائم (تابع) :

- جرائم متعدده مرتبطه . توقيع عقوبة مستقلة عن كل جريمة . قرض الحكم . إلغاء
 ٢٨٥ سائر العقوبات عدا العقوبة الأشد
 جرائم ناشئة عن فعل واحد . عقاب المتهم عن الجريمة الأشد عقوبة يحول دون محاكمته
 ٢٣٤ عما عداها من الجرائم الأخرى
 فعلاان داخلان في جريمة واحدة . الحكم فيما ابتدئيا بعقوبة واحدة . استبعاد
 المحكمة الاستثنائية أحد القطين . استبعادهما العقوبة . تخفيف العقوبة .
 ٢٧٤ موضوعي

تعتمد العقوبات (ر . ر) تعتمد الجرائم . محكمة النقض والإبرام) .

تعتمد المتهمين (ر . ضرب . قتل) .

تعرض الملك الغير (ر . انتهاك حرة الملك) .

تعويض (ر . أيضا بلاغ كاذب . محكمة جنائية . مسئولية مدنية) :

- تأسيس طلبه على فعل جنائي (اختلاس) . القضاء به بناء على سبب آخر (مدنى) لا يجوز
 ٣٤٦ حكم ابتدائي بتعاقب متهمة في جريمة سبب وإلزامه بتعويض . تأييد العقوبة استثنائيا
 ورفض التعويض لتبادل السبب . لا تناقض . أساس الحكم . خطأ المحنى عليه .
 لا مقاصصة
 ٨٩ دعوى تعويض . متهمة مفلس . إقامتها ضده مع عدم إدخال وكيل الدائنين .
 لا مانع
 ١١١ طلب الحكم على متهمة بالتضامن . تبرئهم عدا واحدا . الحكم عليه وحده بنصف
 التعويض المطلوب . لا غرامة للقانون
 ١٥١ مدعيان بحق مدنى . طلبهما تعريضا . عدم تخصيص نصيب كل منهما . عدم القضاء
 لأحدهما . القضاء لاكثر بكل المبلغ الذى طلباه . خطأ . واجب المحكمة في هذه
 الصورة
 ١٨٣ ربه الضرو . وجوب بياحه
 ٩٩ تفتيش (ر . أيضا إجراءات . استئناف . حكم) :

- اتهام جماعة بالانحمار في غمرات . جديّة الاتهام . إذنت بتفتيش المنزل الذى
 يجتمعون فيه . تفتيشه . ضبط مراد مخدرة . فرار متهمة عقب ذلك . تفتيش
 ٨١ مسكه بدون إذن . جوارزه . مثال

تفتيش (تابع) :

- الإجراءات التي يتخذها رجل البوليس لكشف عن جريمة إيراد مخدروسيط المهرز
متلبسا ، لا يطلان . مثال . كونستابل ، ضبطه صارا يسلم مخدرا إلى المشتري
١٤٠ (مرشد) . تلبس . صحة الضبط
- إذن النيابة بالبحث من متهم ومصاص مسروق . العثور على مادة مخدرة بدولاب
في المنزل . ضبطها . صحيح . أساسه . التلبس ٣٨٤
- إذن بتفتيش منزل متهم . تمهيد مسكه . استعذاز إذن آخر بتفتيش مكان آخر له
بناء على التحريات الأولى ، جوازه ٣٦٨
- إذن بتفتيش منزل متهم . عدم انصرافه إلى غير ذلك . القبض على المتهم وجزه بلع
ما يخرج منه من بول ورياز لتطليه . استناد رجل النيابة القضائية في ذلك
على إذن التفتيش . لا يجوز ٣٠٣
- إذن بتفتيش منزل متهم . دخول منزله . وجود شخص آخر فيه . إلقاءه بمادة
بيضاء من جره عند رؤية ضابط البوليس . اختياره في حالة تلبس . ضبطه
وتفتيشه . وجود مخدرو في جيبه . تحليل المادة البيضاء . ليست مخدرا .
١٢٦ صحة التفتيش
- إذن النيابة بتفتيش منزل متهم . متى يجوز ؟ مثال ٥
- إذن النيابة بالتفتيش . متى يظل قائما ؟ صدوره باسم مدير المحل (دكان) لا باسم
مالكه . إيراد التفتيش بناء عليه . جوازه ٩٤١
- إذن شفو بالتفتيش . لا يره . إذن بالكافة . الرضا بالتفتيش . صحة . وله مقبر
مع والده . إذنه في تفتيش المنزل الذي يقطن فيه . جوازه ١١٢
- الإذن الصادر به . لماطه بشخص معين . لا يجوز لغيره تفتيشه . ندب هذا الغير
من قبل المأذون له . لا يجوز . عدم تعيين الصادر له الإذن . جواز تفتيشه
بواسطة أى رجل من رجال النيابة القضائية . استماعة المأذون له بالتفتيش .
بغيره من أهله . جوازه . القواعد العامة للتحقيقات . اتباعها في التفتيش .
٣١٣ حضور المتهم أو المقتض منزله . متى يصح إجراء التفتيش في غيرها ؟
- بيوت الناهرات . دغرفا . سلطة البوليس . تفتيتها بدون إذن . لا يجوز .
بيوت الدخارة السرية . دخولها استنادا إلى لاحقة الناهرات . لا يجوز .
٣٠٠ دخول البوليس فيها . تجريره . ضبط جريمة شاهدها البوليس . صحة

رقم القاعدة

تفتيش (تابع) :

- ١٣١ ... التليغ عن جريمة . عدم كفايته وحده لتفتيش . كيف ومتى يكون كافيا ؟ ...
- ٤٣ ... تفتيش شخص . متى يجوز ؟ تفتيشه في غير الأحوال التي رخص فيها القانون بذلك .
... بطلانه . صحة القبض ، صحة التفتيش
- ٢٢٦ ... تفتيش شخص . متى يجوز ذلك لرجال الضبطية القضائية ؟ تليس . حالته .
حصرا . عدم مشاهدة مأمور الضبطية حالة التليس . متى يجوز له التفتيش
في هذه الحالة ؟
- ٢٤٢ ... التفتيش المظنون قانونا . تفتيش بواسطة رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكب
جريمة ويجمع الاستدلالات . متى يكون غير مخطور؟ سيارة واقفة في الطريق .
تفتيشها لغبط مخدر . جوازه . تأسيس التفتيش على أن المتهم كان في حالة
تليس بمرقة السيارة . لا يجوز
- ٣١١ ... التفتيش المظنون قانونا . بطلان الدليل المستمد منه . إلقاء المتهم من تلقاء نفسه
بشيء كان يحمله . ضيقه . الاستنفاذ به . صحة . تليس
- ٣٣٩ ... تفتيش مشوب بطلان . الطعن فيه . صاحب الحق في ذلك . دليل مستمد منه .
الاستنفاذ به على شخص لم يفتش هو أو منزله . متى يصح ؟
- ١٣١، ٢٨ ... تقدير القرائن الدالة على الاتهام . من شأن رجل الضبطية القضائية في الأحوال
التي يجوز لم فيها القبض على المتهمين . جواز القبض على المتهم وتفتيشه . الرضا
بالتفتيش . مسألة موضوعية
- ٣١٢ ... تليس . إذن من السلطة القضائية . حضور شهود عند التفتيش في هاتين الحالتين .
لا موجب . شخص تحت المراقبة . منتشر . مشتبه فيه . تفتيشه . حضور
السدة أو شيخ البلد
- ٣٧٧، ٤٨ ... تليس . حق رجال الضبطية القضائية في تفتيش منازل المتهمين في الجريمة . حضور
المتهمين أو عيالهم . قائل أصل أو شركه . مشاهدته طبقا أو عدم مشاهدته .
جواز التفتيش . جريمة تطبق عليها وصف التليس . وجود دلائل على الاتهام .
جواز تفتيش منزل المتهم
- ١٥٠ ... تليس . شخص قابض على شيء . عسكري المباحث . فتحه يد الشخص . اكتشاف
أن مامبه مخدر . لا تليس . الأحوال المماثلة لتليس . المراد منها . تفتيش
على أساس التليس . وجوب مشاهدة الجريمة في حالة تليس أولا . جريمة
مستترة . مواد مخدرة
- ٣٩٠ ... تدفع بأنت ضابط البوليس لم يكن مسلم باذن النيابة الصادر بالتفتيش وقت إجراء
التفتيش . موضوعي

تفتيش (تابع) :

- ١٤١ الدفع بملان التفتيش . دفع ثانوي . جواز إيداعه لأول مرة لدى محكمة القبض
الرضا بالتفتيش . شروط اعتباره صحيحا . إثبات رضا صاحب المنزل بالتفتيش
٣٧٧ في محضره . حرية التفتيش في الأخذ به
الرضا بالتفتيش . بيوره . استنتاجه من وقائع الدعوى . سلطة قاضي الموضوع
في ذلك . تفتيش باطل . التمسك بطلانه . لا يجدي . الاعتماد على أدلة غير
١٠٣ مستمدة منه
سلطة النيابة في تفتيش المساكن . قبولها . حق الحاكم في مراجعة النيابة . إذن
التفتيش . متى ينتهي مفعوله ؟ دخول منزل باذن النيابة لتفتيشه لضبط مخدر .
مشاهدة المواد المخدرة قبل التفتيش . حق مأمور الضبطية القضائية في إجراء
تفتيش أكثرأصاحبه التفتيش
طريقة إجراء التفتيش . تركها لأرى القائم به . ضابط يوريس . دخول المنزل بالأمور
١٦٥ بتفتيشه من الشرفة . استماعه لدخوله من الباب . غير مطلق
قبض غير جائز قانونا . تفتيش المتهم . لا يجوز . إلقاء المتهم مخدرا عند القبض
٣٦٤ عليه لتفتيشه . لا يقبل الاستمهاد به ضد المتهم
متى يصبح أن يتولى رجال الضبطية القضائية التفتيش ؟ إذن بالتفتيش لفرض معين .
تجاذبه . لا يصح . تفتيش عن سلاح . مشاهدة شعثاش مزروع . إثباته
٢٠٥ في المحضر . جوازه
عمل عمومي . حق رجال الضبطية القضائية في دخوله . الفرض منه . تفتيش أصحابها
أو الأشخاص الموجودين فيها . لا يجوز . متى يجوز ؟ جريمة إراز مخدرة .
٣٣٤ القبض فيها . متى يجوز ؟ مثال
موجب التفتيش . الفأدة التي تعود منه . تقديرها . الأذن . محكمة الموضوع .
شيخ بلد . الحزم بتفتيشه . إلقاء مخدرا . ضبطه . تفتيشه بعد ذلك . الطعن
٢٤٩ فيه بطلانه . غير منتج

تقصادم :

- ٢١٦ أثر الحكم الصادر غيابيا بالقوة . آثارها . جنائية . جنحة . مخالفة
إجراءات التحقيق القاطنة للذة . تحقيق في سند دين لإثبات تخاض فوائده ديوية .
حفظه . تناوله وقائع نصب . إلقاء الحفظ . هذا التحقيق يقطع اللذة بالنسبة
١٨٢ لجرمة النصب
إجراءات التحقيق القاطنة للذة . البيرة فيها . تناولها جميع المتهمين سواء دخلوا
٢٦٨ في الإجراءات أم لا ؟

رقم القاعدة

تقرير القاضي الملخص :

الناصر الواجب احتوائه عليها . وضه بواسطة قاض غير الذي تلاء . اتخاذ القاضي له كانه من وضه . بجوازه ... ٤٠٠٦

تقليد :

تقليد أرواق مالية . الشرع في هذه الجريمة . متى يصير ؟ ... ١٤٢

تقليد علامة فاورية :

مصنع . طرايش مشروع القرش . تقليد علامته . دخوله في حكم المادة ٣٠٥ ع
لا المادة ١٧٦ ع . لا عقاب ... ٢٦٧

تقليد مسكوكات :

نوع المدن التي استخدم في التزييف . يائه . لا وجوب . متى تعتبر هذه الجريمة
مينة في الحكم ؟ ... ٣٣٥

تكليف بالحضور : (ر . أيضا معارضة) :

أرواق التكليف بالحضور في الدعاوى الجنائية . وجوب إعلانها لنفس الشخص .
إعلانها لنادمه أو قريب . شروط صحة الإعلان ... ٣٨٨
دفع بعدم حصول الإعلان لشخص المحكوم عليه وعدم معرفة الشخص الذي تسلّم
الإعلان . وجوب تحقيقه . إثباته . عبءه على النيابة ... ٣٠٧

تلبس : (ر . أيضا أسباب الإباحة . أفعال الموقوفين الأميريين . تفتيش) :

تلبس . ما هيته . مثال . منزل منبث من نور كهربائي ... ٦٩
حل عقد . تلبس ... ٤٨
ذكر حالته حصر في القانون . التوسع فيها بطريق التلبس أو التكريب . لا يجوز ... ٢٤٢
ردية التهم بجري . لا تكفي لإثبات قيام حالة تلبس . صورة واقعة ... ٢٢٦

تهديد (٢٨٣ و ٢٨٤ ع = ٣٢٦ و ٣٢٧) :

تهديد بقصد الحصول على مال أو غيره . أركان هذه الجريمة . شرير من اشتهروا
بالاعتداء على النفس . مجرد اشتهاء عن دفع بمن ما تناوله من مشروب . شعور
الخصي عليه في داخله تقه بالرجبة أو بالخوف من المتهم . لا يكفي لتوافر ذكر
التهديد ... ١٢٤

رقم القاعدة

توقف عن العمل (٣٢٧ ع = ٣٧٤ و ٣٧٥) : (ر . إضراب) .

توقيع على ورقة بيضاء (٢٩٥ ع = ٣٤٠) :

ورقة فيها توقيع على بياض . متى تحقق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة لها ؟ سند دين .

ترك فراغ فيه . باسم الله الذي يقبل الإقراض باسم من أو يمن عليه .

تتحقق الجريمة ٤٩

(ج)

جرح (ر . ضرب) .

جرح خطأ (ر . أيضا قتل غير عمد) :

رابطة السببية . ماهيتها . القول بانفتاحها . وجوب بيان ذلك في الحكم . سائق

سيارة . مخالفة مرور . تصادم ٢٣٨

متى تطبق المادة ٢٠٨ ع = ٢٤٤ ؟ ٣٤

جريمة :

أركان الجريمة . الباعث . عدم تكتفئه . لا يعم ٧٧

جريمة مستحيلة :

جريمة قتل مستحيلة . شروع في قتل بالسم . القارص بينهما . مثال ٢٠٥٢٤٦

جلسة (ر . أيضا إجراءات . حكم . محكمة النقض والإبرام) :

الحكم يتم بحضور الجلسة . بيانات الحكم . بمجرد عدم ورودها بالحضر . لا يعلن

في صحتها ٢٤٨

ذكر تفصيلات الدفاع في المحضر . لا موجب . طلب إثبات أمر معين فيه

التصوم في ذلك ١١٢

ورود عبارة في الحكم دون حضور الجلسة . كفايته لإثبات صدورها ٢١٧

جناية :

إحالتها إلى محكمة الجنيح . لا تعتبر من طبيعتها . الحد الأدنى العقوبة ٢١٤

(خ)

حرق (٢١٨ ع = ٢٥٣) :

من تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع ٣ أمة ؟ عدم تحقق الفرض .

٣٦٣ وضع كرة مشتعلة في مشغل حصر . جريمة نامة

حكم (ر . أيضا استئناف . خطف . دفاع . شهادة . ضرب

نشأت عنه عاهة . محكمة النقض والإبرام) :

إليانات الواجب اشتماله عليها :

اسم المتهم . ذكره في المطلق . لا وجوب . وقوع عيب في المطلق من جهة تعيين

٧٢ المتهم المحكوم عليه . لا نقض مع تعيين الأسباب لهذا المتهم

٢٨٤ اشتراك . طريقته . الناصر التي يستخلص منها وجوده . وجوب بيانها في الحكم .

البواش على الاتراف الجرائم . غلط الحكم من بيانها . لا يطله . بيان الباحث

٤١٥ بياضة لا تعلق في ثبوته . لا يؤثر في الحكم

نقل مع سبق الإصرار . استخلاصه . مجنى عليه . ابتدائه من تطلره بالضرب .

٢٥٤ عدم بيان سبب ذلك . نقض

مكان وقوع الجريمة . ذكر القرية التي وقعت فيها بالحكم دون المركز التابعة له .

٢٧٢ . مكفائته

النص القانوني الذي حكم به عليه . وجوب الإشارة إليه في الحكم . إقصائه .

نقض . ذكر مادة غير مطبقة على الواقعة التابعة بالحكم . سلطة محكمة النقض

٤٠٨٣٥٣ في تصحيح هذه المادة دون نقض الحكم

تسببيه (ر . أيضا اختلاس أشياء منجوزة . أسباب الإباحة) :

إدانة المتهم . استعراض وقائع الدعوى إجمالاً . عدم ذكر مؤثرات أقوال الشهود .

٢٥٦ قصور

أدلة الثبوت . وجوب إضاحها بالحكم . جريمة هزى طفل إلى غير والده . الاحتاد

١٨٧ على تقرير الطبيب الشرعي وهل حكم شرعي دون بيان مضمونها . لا يكفي ...

تبرئة متهمة ابتدائياً على أساس أن اعتراه صدأ كراه . التدليل على وقوع الإكراه .

١٢٠ إدانته استثنائياً . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائي . قصور

تبرئة المتهم لطرد له . بيان العنصر في الحكم . رفض الدعوى المدنية قبل المتهم .

١٧٨ وجوب تسببه

حكم (تابع) :

تسبيبه (تابع) :

- حكم ابتدائى . خلوه من التوقيع . تأييده استثنائيا . اعتماد الحكم الاستثنائى على
 أسباب الحكم الابتدائى وحدها . بطلانه ... ٣٣ ...
 حكم ابتدائى بالإدانة . حكم استثنائى بالبراءة . تأسيه على تقدير الوقائع . عدم رده
 على جزئيات الحكم الابتدائى . كفاية الأسباب ... ١٢٢ ...
 حكم استثنائى . تأييده الحكم المستأنف فى قضائه بالعقوبة . عدم الإشارة فيه إلى
 أخذه بأسباب الحكم المستأنف . عدم ذكر أسباب جديدة . قصور ... ١١٦ ...
 حكم مدنى برد و بطلان ورقة . اعتماد المحكمة الجنائية عليه إجمالا فى حكمها .
 لا يمكن إذا كان المتهمون ليسوا أطرافا فى الدعوى المدنية ... ٣٩٧ ...
 حكم مستند إلى أسباب حكم آخر صادر فى ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم .
 ماذا يجب توافره فيه ؟ حكم فى موضوع المرافعة بتأييد حكم غيابى . البيانات
 الواجب اشتغالها عليها ... ٢٩٣ ...
 دليلان متعارضان . إيرادهما فى الحكم . أخذه بهما معا . عدم التصلى لهما
 المعارض . نقض ... ٣٢٤ ...
 تصور الحكم فى بيان الواقعة . تخاذله فى أسبابه وتناقضها . مثال فى جريمة قتل
 عمد . الاضطراب فى الدليل على توافر ركن القصد ... ٢٧٩ ...
 وجوب تسبيب الحكم . الفرض من التسبيب ... ٢٠ ...
 تصحيحه (ر . محكمة النقض والإبرام) .

التطبيق به :

- تأجيل النطق بالحكم . لا يطله ... ٣٨ ...
 حكم غيابى (ر . أيضا استئناف . تقادم . تكليف بالحضور .
 مرافعة . معارضة) :
 أحكام الغيبة فى المراد الجنائية . قانون تحقيق الجنائيات . أحكام قانون المرافعات .
 متى يربح للمها فى المواد الجنائية ؟ ... ١١٧ ...
 حيازة (ز . انتهاك حرمة الملك . دعوى مدنية) .
 حيوانات :

- الإصرار بحيوان . تقدير جريمة البذر . من شأن محكمة الموضوع ... ٣٨ ...

(خ)

خبير (ر . أيضا إثبات . دفاع) :

٢٠٧ و ٧٨ ... من سلطة محكمة الموضوع ...
العلن بطلان التقرير لعدم حلف الخبير ائمين . إبطال الرد على هذا العطن .
٥٣ ... الاعتماد على التقرير في الحكم . قضي ...

خطف (٢٥٠ ع = ٢٨٨) : (ر . أيضا حكم) :

٩٨ ... إغفاء طفل ومجهز عن ذويه . متى تم الجريمة ؟ مثال ...
قابل أصل . شريك . تطبيق المادة ٢٥٠ ع على الشريك . عدم إشارة الحكم
١٣٨ ... إلى مواد الاشتراك . لا يبيح ...
خيانة أمانة (ر . اختلاس) .

(د)

دعوى عمومية (ر . اشتراك) .

دعوى مباشرة :

حق الدعي المدني في رفعها . أساسه . وجود تحقيقات سابقة من البوليس أو النيابة .
٢٢٤ ... لا يشترط ...
رفعها . إرسال أوراقها إلى النيابة . حكمه . عدم إقراره . نتيجة . لا تأثير له
٣٤٢ ... في صحة رفع الدعوى ...
دعوى مدنية (ر . أيضا تمويض . حكم . مراجعة . مسئولية مدنية) :
١١٧ ... إجراءات المرافعة والحكم والعلن فيها . هي إجراءات الدعوى الجنائية ...
٦١٧ ... حكم محكمة مدنية بإبطال المرافعة في الاستئناف . أثره ...
دفع بعدم قبول الدعوى زوال صفة رافعها (ناظر وقف) . متى يقبل ؟ البطلان
الترتب على زوال الصفة . نفي . قبول الناظر الجليد إجراءات الدعوى التي
٧٢ ... تمت بشأن الوقف في أثناء غلو من التفاترة . تصحيح الإجراءات ...
سيارة . حائر غير مالك . طلب تعويض عن ضرر أصاب السيارة أثناء قيادته لها .
الاستناد في ذلك إلى الحياة وحدها . عدم المنازعة من المدعي عليه في صفة
٣٦٦ ... المدعي أمام محكمة الموضوع . المنازعة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٢٥٣ ... قاصر . رفع الدعوى المدنية عليه دون إدخال مثله فيها ...

رقم القاعة

دفاع (ر . أيضا أسباب الإباحة . استجواب . حكم . شهادة .

غش البضاعة . محام . وصف التهمة) :

إضافة واقعة جديدة كدليل على ثبوت التهمة . عدم ثبوت الدفاع إلى ذلك .

لا إخلال بحق الدفاع ٢٢٦

إعفاء . نضاهاة أجزاها القاضي الجزئي . حكمه بتزوير الإعفاء . استثناءه . طلب تعيين خير . رفضه . اعتماد المحكمة الاستئنافية في تأييد حكم التزوير على المضاهاة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية . إخلال بحق الدفاع ... ١٠٩

أوراق محزنة بلغة أجنبية . أعياد الحكم طمها . عدم اعتراض المتهم لدى محكمة الموضوع . لا هييب ٢٦٢

تأجيل الدعوى مرارا بناء على طلب المتهم . تأجيل التعلق بالحكم مع الترخيص بتقديم مذكرة . طلب مدة الأجل لتقديمها . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ... ١١٨

التحقق بالبلسة . الأصل أن يكون شفويا . استناد الحكم في الإدانة على أقوال شاهدين في التحقيق دون سماعهما . إخلال بحق الدفاع ٢٧٨

تقدير مسئولية المتهم . أساسه . طعن المتهم على الوقائع المستندة إليه في الحكم . عدم الالتفات إليه . الظاهر من الأوراق فيريد طمحه . إخلال بحق الدفاع ... ٢٩٥

قول مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المدافعة عن متهمين متعارضة مصلحتهم . متى لا يكون ذلك إخلالا بحق الدفاع ؟ ٣٦٥

جزر القضية للحكم . طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات . عدم إيجابه . لا إخلال بحق الدفاع ٢٢٠

حكم بتزوير ورقة . عدم الاستعانة بخبير . عدم الطعن فيها بالتزوير . جوازه ... ١٥٦

حكم مدني برد وطلان سند تزويره . رفع دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية . وجوب بحثها موضوع التزوير بنفسها ونحوه أدلته . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية . بناء حكمها على ذلك . قفض ١١٠

دعوى اختلاس أشياء محبوزة . طلب الدفاع ضم قضية لإثبات التناقل من المدين المحبوز من أجله . تأجيل القضية للحكم مع ضم القضية المطلوب ضمها . إدانة .

عدم الالتفات إلى هذه القضية بتاتا . إخلال بحق الدفاع ٢٧٣

دفع جوهرى . التمسك به . إخفائه . قفض . مثال . دواجية . سيارة . صانع . غش البضاعة ١٥٨ و ١٠٠

دفع جوهرى . دليل قتي . عدم الرد عليه . قفض ٢٦٣

دليل لم تتعبد عليه المحكمة . طلب تحقيقه . إخفائه . لا عيب . مائة . قنعة في سور ١٩٠

رقم القاعدة

دفاع (تابع) :

- شاهد . تكذيبه بديل قى . عدم تحقيق هذا الدفاع . إخلال ... ٣٢٤
- طلب تأجيل فيرجى . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ... ٣٤٢ و ١٨٤
- طلب تأجيل لحضور المحامى . عدم بيان سبب تحلفه . اعتقاد المتهم وبما فيه ضرورة تأجيل القضية لسبب آخر . رفض التأجيل . لا إخلال ... ١٦٤
- طلب تأجيل للاستعداد . رفضه . إعلان المتهم لبلية في الجهاد القانونى . تكليف المتهم بمحنة الدفاع من قسه لتخل بمحاميه . لا إخلال ... ٥٤
- طلبات التحقيق . إخطاها . متى يكون مبنيا للمحك ؟ ... ١١٨
- طلب ضم قضية . رفضه لعدم تعلقها بالعمى . جوازه ... ٢٩٢
- طلب المحكمة إلى المحامى أن يستعد للرافعة في القضية في اليوم التالى . قبوله ومرافعته . لا إخلال بحق الدفاع ... ٣٢
- طلب نذب غير لقخص عقد مقول بتروره . إجابته . متى لا تجب ؟ ... ٢٦٨
- متهم بمناية تظهرها محكمة الجنب . حضور مدافع عنه . لا وجوب ... ٣١٣ و ٥٧
- متهم بمناية . حضور مدافع عنه . وجوبه . قصد القانون من ذلك ... ٢٨٠
- متهم بمناية . حضور مدافع عنه من المحامين المتبسين أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . وجوبه . محام مقرر أمام المحاكم الجزئية فقط . حضوره عنه . إخلال بمطل ... ٢٧

دفاع شرعى (ر . أسباب الإباحة) .

دليل (ر . إثباتات) .

(ر)

رافة (ر . ظروف مخففة) .

رأيا قاض (ر . إقراض بفوائد ربوية) .

رشوة :

- اختصاص الموظف الرشوة بالمسل . غير لازم . حامل بمصلحة الصحة . علاقه بتليل الألبان . تقديم مبلغ إلى إظهار نتيجة التحليل على وجه معين . شروع
- في رشوة . تقديم مبلغ من المال لموظف لأداء عمل حق . رشوة ... ٣٠٦

(ز)

زنا :

أدله . بيانها في المادة ٢٣٨ على سبيل المحصر . ويحدد شخص بمنزل مسلم بالمحل
المخصص للمحرم ٨٦

(س)

سب (٢٦٥ و ٢٦٦ ع = ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩) : (ر . أيضا
إهانة . تعويض . حكم . قذف . وصف التهمة) :
ركن العلانية . حوشن منزل . متى يعتبر السب الواقع فيه طعنا ؟ ... ١٤
» » وجوب إثبات توافقه ١٥
الضابط المميز بين الجنحة والمخالفة في السب . غرفة ناظر الممرسة . ليست بطلبها
ملا عوبها ١٠١
عدم ذكر اسم المتهن عليه صراحة في عبارات السب . استنباطه . أمر موضوعي ... ٢١١
سبق لأصرار (ر . لإصرار سابق)

سرقة (ر . أيضا أشياء مفقودة . شروع . عود . وصف التهمة) :
سرقة بسيطة (٢٧٥ و ٢٧٦ ع = ٣١٨ و ٣١٩) :
محقق الجريمة . مناهة . انتقال المال المختلس إلى حياة المارق بنسبة السرقة .
إخفاء المارق الشيء . المبروق تحت ثيابه . إلتناؤه بعيدا عنه بعد انخضاح السرقة
والشرع عليه . سرقة تامة ٢٥
سند دين . تسليمه للدين ليطلع عليه . عدم زده وإنكاره . سرقة ... ١٧٧
منقول . ماهية . تاركه يائي . منقول . المقاب على اختلاسه ... ٦٩
منقول ملك الغير . سرقة . جريمة ولو لم يعرف هذا الغير ٣٨١
سرقة بظروف مشددة (٢٧٠ - ٢٧٤ ع = ٣١٣ - ٣١٧) :
(ر . أيضا قتل) :

نفاق . معناه . ارتكاب فعله . به تغليب ٣٩١
قصد من الجاني أثناء التلبس بجريمة السرقة . إكراه . مثال . بقرة ... ٢٠٥

رقم القاعدة

سرقة (تابع) :

سرقة بظروف مشددة (تابع) :

- حل السلاح . شهادة الجنى عليه وزوجه أن أحد المتهمين كان يحمل سلاحا .
 ٣٣٧ ... كفاية في تولف هذا الركن مع عدم ضبط السلاح .
 حل السلاح . متى يتحقق ؟ مجزء بعض المتهمين من السلاح . حل زميل مجهول
 ٢٥٧ ... السلاح . كفاية ...
 ركن الإكراه . متى يعتبر متوافرا ؟ إحداه إصابات بالجنى عليه . لا يشترط
 ٤٢٢ ... إلا عند تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ ع ...
 سرقة باكره . توافر ركن الإكراه . وجود مدية مع أحد المتهمين . عدم بحث
 ١٢١ ... حالتها في الحكم . هل تعد سلاحا أولا . لا يؤثر فيه ...
 ظرف الإكراه . جناية قتل عمد مع سبق الإصرار . فعل القتل يكون ظرف الإكراه
 ٢٥٢ ... هذه الأشخاص . مساهمة كل منهم في حمل من الأعمال المكوتة بالسرقة .
 ٣٣٩ ... اعتيادم جميعا قاطنين أصليين ...
 عذرف بقتل أشياء . . اختلاسه شيئا مسلها إليه لقتله . سرقة لا خيانة أمانة .
 ٣٩٤ ... حدود اعتياده سرقة ...

مراقبة (٣٧٧ ع = ٣٢٠) :

- متى يجوز وضع المحكوم عليه بالحبس لسرقة تحت المراقبة ؟ جريمة سرقة تامة . صود .
 ٣٠٨ و ١٤٣ ... شروع في سرقة . لا يجوز الحكم بالمراقبة ...
 سرقة أوراق ومستندات بواسطة من قسما إلى المحكمة (٢٩٨ ع =
 ٣٤٣) :

- صاحب البرقة . سرقة لما عا بد تقديمها . عقابه ... ٢٣١ ...
 سقوط الدعوى (ر . تقدم) .
 سقوط العقوبة (ر . تقدم) .
 سلاح (ر . سرقة) .
 سن (ر . أحداث . تحريض على الفسق والفجور . قاضى
 الإحالة . عكمة النقض والإبرام) .

(ش)

شروع (ر) . أيضا جريمة مستحيلة . حريق . سرقة . قتل . وما ورد في كل جريمة) :

دخول المتهم لسيلا في حوش المنزل الموجودة فيه الماشية الى اأراد مرقبها .
عمل تنفيذا في جريمة السرقة ٤٠٢

شهادة (ر) . أيضا لإثبات . حكم . دفاع) :

احفاظ المتهم بحق مناقشة الشاهد في إحدى الجلسات . عدم تمسكه بذلك لما تلاها . نية على الحكم قنوت ذلك عليه . لا يجوز . سماع الشاهد بعد تحليفه اليين بحضور المتهم . عدم اضرائه . سقوط حقه . إيراد الشهود من قاعة الجلسة . سماعهم منفردين . مخالفة ذلك . لا يطلان ٢١٥

استحالة سماع الشهود لعدم الاحتماء إلى عالم . الرجوع إلى أقرانهم في التحقيقات والاعتاد عليها . جوازه ٢٩٢

إعلان المتهم فيهود النسخ . حضورهم بالجلسة . عدم سماعهم . عدم تمسك الدفاع بسماعهم . تنازل . علو محضر الجلسة مما يفيد تمسك الدفاع بسماعهم . لا إخلال بحق الدفاع ٢٥٠

بناء الحكم الابتدائي على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . طلب المتهم سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب إجابته . رفضه بلا أسباب . مبطل للحكم ١٤٥

تجزئة أقوال الشاهد . حق المحكمة . قصد التجزئة . وجوب دلالة الحكم على ذلك . تمسك الدفاع بمناقشة شاهد البني . التسليم بأقواله في التحقيقات . صرف النظر عن سماعه . لا يجوز . إعلان الشاهد قانونا . رفضه تسلم الإعلان . وجوب إحضاره ولو بالقوة . صرف النظر عنه . إخلال بحق الدفاع ١٨٦

تحليف الشاهد . انصساب الخلف على كل ما يدلى به . إدلائه بالشهادة . إعادة سؤاله من وقائع جديدة دون تحليف . لا عيب ٨٠

التناقض المطال في شهادة الشهود . ماهيته . أقوال شاهد في التحقيق . أقواله بالجلسة . أخذ المحكمة بما تلمنن إليه من هذه الأقوال جميعا . حقها في ذلك ١٣

رد الشاهد . عدم جوازه . شاهد على شتم في جناية . اتهام الشاهد بضرب المتهم الذي شهد عليه . سماع شهادة . جوازه ٥٥

رقم القاعدة

شهادة (تابع) :

- شهود إثبات . استثناء المتهم عن معامهم . تسليمه بالوقائع التي ذكروها في التحقيق .
 عدم معامهم . الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات . جوازه : أساسه تسليم
 المتهم بالوقائع ٢٥٥
 طلب إيراد شهود الإثبات من قاعة الجلسة ريثما يسمع شهود النفي . من إجراءات
 التحقيق بالجلسة . رفضه . عدم الإشارة إليه في الحكم . لا يبييه ... ٢
 عدم الأخذ بأفـسـال شهود النفي . الإشارة مراعاة إلى ذلك في الحكم . لا وجوب
 تبين في جلسة . تبين في جنابة . تقديم الجلسة مع الجنابة إلى محكمة الجنابات . فصل
 الجلسة عن الجنابة . معام المتهم في الجلسة شاعدا في الجنابة . لا يجب ... ٣٢٢، ٣٤١
 مدع بحق مدني . معام شهادة في المعزى العمومية . لا مانع ٢٤
 نظام معام الشهود أمام محكمة الجنابات . شهود نفي . عدم معامهم . جوازه
 وجوب إعلان المتهم شهود التي قبل الجلسة طبقا لقانون . عدم حصوله . عدم
 حضورهم . طلب التأجيل لمعامهم . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ... ١٨٦، ١٩٢

شهادة زور (ر . أيضا محكمة النقض والإبرام . آثار الطعن) :

- التصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يثبت ؟ مناط العقاب في هذه الجريمة .
 أقوال تبين في مجلس القضاء . مخالفتها الحقيقة . لا تبين شهادة زور . شاعدا .
 تقريره غير الحقيقة بالجلسة بعد حلف اليمين بقصد دونه مسئولية جنائية عنه
 لم تكن موضوع المحاكمة . شهادة زور ١

(ص)

صفانة (ر . أيضا انتخاب . إهانة . قذف وسب) :

- دعوى تحرير الجريدة . إظهاره من المسئولية الجنائية . شرطه ٣٩٨

(ض)

ضرب (ر . أيضا أسباب الإيـاحة . جرح خطأ . وصف التهمة) :

- حلاق . إيماره حق شخص بحت الجسد . مسئولية جنائيا عن فعله ٤١٧
 حلاق . إيماره عملية بالعين لإزالة شـمرة . جرح عمد ٣٤٠
 رضاه المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح . لا تأخير له في قيام الجريمة ... ٤٠٧

رقم القاطعة

ضرب (تابع) :

١٠٤ كفاية . فهمه من سياق الحكم .
القصد الجنائي . متى يشوافر ؟ الباحث . استغزاز الجنائي للضرب . لا تأثيرة ١٧٢٩٩

ضرب أقصى إلى موت (٢٠٠ ع = ٢٣٦) :

١٨٥ مسبب مباشر . قصد احتمالي . مسئولية المتهم ...
ضرب من مخصين أو أكثر . نشوء الوفاة عن مجموع الضربات . مسئولية كل
ضارب عن جريمة الضرب المقضى إلى الموت
القصد الجنائي في الجبرية . طيب . انتهاء المسئولية الجنائية عنه . ملته . حلاق .
٩٨٨ عملية غشيان . مسئولية الجنائية
وجود أمراض بالجنين عليه ساعدت عل الوفاة . مسئولية الجنائي ٩
وفاة الجنين عليه . من إصابة واحدة . تعدد الإصابات . عدم معرفة محدث هذه
الإصابة . احتيار كل من التهمين فاعلا أصليا . خطأ . سبق إصرار وترصد .
٢٣٢ اتفاق مستفاد من سبق الإصرار . مسئولية كل واحد

ضرب بسيط (٢٠٦ ع = ٢٤٢) :

٢٤ متى تطبق المادة ٢٠٦ ع ؟
ضرب من عصابة مسلحة (٢٠٧ ع = ٢٤٣) : (ر . مسئولية جنائية .
مسئولية مدنية . وصف التهمة) .

ضرب نشأت عنه هامة مستديعة (٢٠٤ ع = ٢٤٠) : (ر . أيضا
محكمة النقض والإبرام . وصف التهمة) :

٣٨٠١٩٥ اتفاق التهمين فيما بينهم عل ضرب الجنين عليه . إصرارهم عل ذلك . ضربه .
حدوث هامة . مسئوليتهم جميعا عن الهامة . وقائع المدعى المؤدية إلى وجود
الانشقاق . مناقشتها . الطعن بعدم توجيه هذه التهمة إلى التهمين .
لا يجسدنى
إثبات وجود الهامة من عناصر بتحقة وقت الحكم . احتمال عدم تحقق المعطيات
التي أشار إليها الحكم . لا يؤثر في إثبات وجود الهامة ٢٠٠
تعريف الهامة المستديعة ٢٢٨
عدم معرفة محدث الإصابة التي نشأت منها الهامة عند تعدد التهمين . عدم تحميل أى
٢٣٤ منهم المسئولية عن إحداثها . تحميل أحدهم مسئوليتها . خطأ

رقم القاعدة

(ط)

طبيب (ر . دفاع . ضرب . مواد مخدرة) .

طعن (ر . محكمة النقض والإبرام) .

طفل (ر . خطف) .

(ظ)

ظروف مخففة (ر . أيضا قاضي الإحالة) :

مناط أخبارا . وقائع الدعوى . لا الوصف القانوني ١٦٩٣٣٨٢٩٥

ظروف مشددة (ر . اشتراك) .

(ع)

عفو (ر . أيضا إعادة الاعتبار) :

طلب العفو من العقوبة . متى يكون؟ صدور العفو مع قيام الطعن وقيل الفصل فيه .

يتم في محكمة النقض من المضي في نظره ١١٩

عفو شامل (ر . انتخاب . قذف) .

عقد (ر . إثبات . اختلاس . محكمة النقض والإبرام) .

عقوبة (ر . تعدد الجرائم . جنائية) :

عقوبة تبعية (ر . مراقبة البوليس . مواد مخدرة) .

عود (ر . أيضا اختصاص . سرقة . قاضي الإحالة . محاكمة) :

عائد في حكم المادة ٥٠ = ٥١ . شروطه في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص

عليها في هذه المادة : جنائية ١١٨

عائد في حكم المادة ٥٠ = ٥١ . متى يعتبر كذلك؟ توافر الشروط التي تقتضيها

هذه المادة . العقوبة الأجنبية التي اجتنب من أجلها عائدا ليست في سرقة

أولى جريمة مماثلة . الممانعة ليست ضرورية في العود طبقا للمادة ٤٩ / ٢ ع ١٩٤

وضع السارق العائد تحت المراقبة . متى يصح؟ ١٤٣

(غ)

غش البضاعة (٢٢٩ و ٣٠٢ ع = ٢٦٦ و ٣٤٧) :

- أغذية • تحديد النسبة المئوية لقادة المضادة • ليس ضروريا • مناسط العقاب
في جريمة غش الأغذية • مناسط تطبيق المادة ٣٤٧ ع • مناسط تطبيق
المادة ٢٦٦ ٣٥٧
خزف مغلوط بذرة • بومه قل أنه من القمح الخالص • استحقاق العقاب ... ٢٥٩
من مغشوش • علم الجسم بالفتش • اعتماد المحكمة في إتهامه حل مجرد كونه تاجرا •
متى يكفى ؟ طلب استدعاء كيان عمل لبيان مقداره نسبة المدمن إلى السمن •
السكوت عنه • متى يعتبر إخلالا بحق الدفاع ؟ ٢٩١
العلم بالفتش • تقديره • مسألة موضوعية ١٢٢

(ف)

فاعل أصل (٣٩ ع) : (ر • أيضا حكم • محكمة النقض والإبرام •
وصف التهمة) :

فاعل أصل: جريمة • مناسط أخباره كذلك • مثال ٣

(ق)

قاصر (ر • دعوى مدنية) •

قاض (ر • استئناف) •

قاض الإحالة (ر • أيضا اختصاص - أمر الإحالة • جنائية • محكمة •
النقض والإبرام) :

- الجنائيات التي يجوز له إحالتها إلى محكمة الجنب • الجنائيات التي أنقض حقوقيها
الأشغال المؤقتة • أقصى العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة • لا تجوز
الإحالة إلى محكمة الجنب في هذه الحالة ٣٥٦
حكم نهائي من محكمة الجنب يدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية • تقدير قاض الإحالة •
أنها جنائية • إحالتها إلى محكمة الجنائيات أو إلى محكمة الجنب عملا بقانون
١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ • تقديره أنها جنمة • وجوب إحالتها إلى محكمة
الجنائيات لظهورها بطريق التلمية ٣٠١

رقم القاعدة

قاضى الإحالة (تابع) :

- حكم نهائى من محكمة الجنج بدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . واجب قاضى الإحالة . وجدها جنائية . وجدها جنائية مقرنة بسلر من المتصوص عليه فى المادتين ٢١٥ و ٢١٥ ع أ و بطرؤف عطفة . شبه جنحة أو مخالفة . واجب فى هذه العود ١٧٦ و ٤٢
- حكم نهائى من محكمة الجنج بدم الاختصاص لسوايق المتهم . إحالة القضية على قاضى الإحالة . واجب إذا رأى أن سوايق المتهم لا تحيطه فأكدا ١٩٤
- خطؤه فى التطبيق القانونى لا فى تقدير الأدلة . الطعن فيه بطريق النقض ١٥٧
- مفرس المتهم . لا تأثير له فى الاختصاص . ارتكاب المتهم جنائية . قاضى الإحالة . محكمة الجنج ١٧٢

قانون :

- تطبيقه . قانون قديم . قانون جديد . متى يعمل به ؟ ١٧٩
- قانون قديم . إلغاؤه . قانون جديد . متى سريانه ٤١١
- قتل (ر . أيضا إصرار سابق . حكم . محكمة النقض والإبرام) :
- عمدا (ر . أيضا إثبات) .

تسميم (١٩٧ ع = ٢٣٣) :

- شروع فى قتل بالسم . ملفات التعاس . متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ ٣٠٥
- قتل مقرن بجنائية أو جنحة (١٩٨ ع = ٢٣٤) :
- جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار . وقوع جنائية قتل عالى من غير سبق إصرار ولا تردد . انطابق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع . توقيع عقوبة عن كل جريمة . لا يجوز . توقيع عقوبة واحدة ٣٢٦
- وإالة الزمنية بين جنائية القتل والجنائية إلى اقترنت به ٢٠٨
- متى تطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع ؟ خيار قارئ واحد . إصابة شخصين . لا تطبق . جريمة . المادة ٣٢٤ ع : تعدد الفعل الجنائى . توايز وإالة الزمنية بين الجنائيتين الناشئتين من هذه الأفعال . فرض فقرة محددة من الزمن بينهما . لا يشترط ٤٢٣ و ٤١٨ و ٤١٧

رقم القاعدة

قتل (تابع) :

نية القتل :

- استنتاج المحكمة توأزها . آلة تارية . عدم تمام الجريمة . عدم بيان الموضع القى
 ٩٢ مثال . قنص . قنص
 أسلحة مستعملة فى الجريمة . عدم ضبطها . وقوع الإحابة من أسلحة معينة . تحصيل
 ٢٥٠ ذلك من الوقائع والأدلة والكشف الطبي . استخلاص نية القتل من ذلك . يوازى
 انعدام سبق الإصرار . نية القتل . لا تناقض . اتفاق المتهين بلأء على قتل
 ٢٢٦ المحنى عليه . لا مانع
 تعدد المتهين . اعتداء كل منهم بالضرب . مساهمة كل ضربة فى الوفاة . ضربة غير
 قاتلة بذاتها . مسؤولية كل منهم عن الوفاة . عدم وجود اتفاق سابق بين
 المتهين على الضرب . توافرية القتل لدى المتهين . مسؤولية كل منهم عن جناية
 ٢٦٤ القتل المبد
 ثبوت نية القتل . محكمة الموضوع . الرقابة عليها فى ذلك
 ٢٣٩ نشوء النية إثر بشادة وبجحة . لا مانع
 ٦٠ وجوب استظهار نية القتل والتدليل على توأزها استغلالا . مجزء حصول الإحابة
 فى مقتل . لا يكفى فى إثبات هذا القصد إلا إذا كان المصاب هو المقصود
 ٣٥٢٣٢٣٣٠٩... وجود ضغينة بين الجانى والمحنى عليه . عدم بيان الحكم لهذه الضغينة . لا يحسم
 ٢٣٦ الآلة المضبوطة

مسائل عامة :

- اتفاق على القتل . مباشرة كل منهم قتل من أفعال القتل . كفاية فى اختياره قاعلا
 ٢٣٠ أصليا فيه
 اتفاق على القتل . تعدد الجانين . بيان طريقة اشتراك كل منهم فى ارتكابه . عدم
 بيان الأعمال التنفيذية التى وقعت من كل منهم . لا يعيب الحكم . شريك .
 ٢٨٥ متى يعاقب على جناية القتل الممد ؟
 ٧١ شروع فى قتل
 شروع فى قتل . مرة بأكره بسلام . استبعاد ظروف الإكراه . إيجاب الجنايتين
 ٢٥٧ مستقتين . صحيح
 شروع فى قتل بأحداث إحابة . الحكم فى هذه الجريمة على أساس هذا الوصف .
 ٢٢٠ نتيجة البلاج . لا ضرورة لانتظارها

قتل (تابع) :

مسائل عامة (تابع) :

ضرب شخص . تعذيبه من الحركة . تركه في مكان منزل . وفاته . توافرية القتل .

٢٨ قتل عمد

غير عمد (ر . أيضا جرح) :

راجلة السيئة . انعدامها . انعدام الجريحة . مثال . سيارة . تركها في الطريق العام مع تابع . خطأ من التابع وحده . عدم مسئولية صاحب السيارة جتانيا .

٢٢٣ مسئولية مدنية

قذف (ر . أيضا إهانة . سب . صحافة) :

توافر العلانية . متى يكون ؟ تقدير توافرها . موضوع . سلطة القاضي في ذلك ...

٢٧٥ سوء النية . ثبوته . صحة وقائع القذف . لايجب . قذف شخص . عدم جواز إثباته .

١٨١ العلانية . وسائلها . مرائض متعددة عند موظف لجهاز الحكومية . توافر العلانية

عمدة . إسناد أمر معين إليه موجب لقيامه لروح . علم القاذف بذلك . مجزؤه عن

٩٣ إثبات حقيقة ما أستهذه إليه . قذف . بلاغ كاذب

٣٩٨ التقصيد الجنائي . متى يحقق ؟ الطعن في أعمال الموظفين . متى يكون مباحا ؟

متى يقبل الدليل من القاذف على إثبات صحة ما قذف به ؟ وكيف ينك التسليف

الزراعي . ليس موظفا عموميا . متى يفرض القانون ولم لسنة ١٩٣٨ من

٢٩٧ جرائم القذف والسب ؟

مواجهة الشخص بمباراة القذف والسب . لا يشترط . استغزاز المتهم لهذه

٤٢١ الجرمية . لا يمنع من عقابه عند توافر العلانية

٣٩٥ موظف عمومي . قذف . متى يباح ؟ حسن النية . خدمة المصلحة العامة

قرعة عسكرية :

التخلف عن الجضور للكشف الطبي بدون طر جرح . جريمة . عدم الياقة للخدمة

٧ . العسكرية . لا تأثير لها في قيام الجرمية

قوة الشيء المحكوم فيه (ر . أيضا اختلاس . أو وال أميرية . تعبد

الجرائم - محكمة النقض والإبرام) :

حكم بالبراءة . متى يستجيب منه غير المحكوم لهم فيه ؟ حكم بين وقوع الواقعة

ماديا ويقتضي براءة المتهمين فيها . اتهام غيرهم في ذات الواقعة . غاطون

٤٠٤ أصليون - شركاء - تعذيبهم مما أمر بتطبيق . استعادة كل منهم من حكم البراءة

رقم القاعدة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

- الذفع بقوة الشيء المحكوم فيه . من النظام العام . جواز إيداعه لأول مرة لدى محكمة النقض ... ١٢٩
- محاكمة المتهم من بعض أفعال متكررة في الجرائم ذات القادة . تحول دون محاكمة من أفعال أخرى وقعت قبل المحاكمة . اعتبار هذه الأفعال جرمين ومعاودة المتهم من كل منهما بقوّة . الطعن في الحكمين . متى يجوز لمحاكمة النقض أن تقسم الدعويين ؟ ... ٢٠١

قسم (ر . دعوى مدنية) .

(ك)

صفالة (ر . محكمة النقض والإبرام) .

(م)

- متشردون ومشتبه فيهم (ر . أيضا إطاعة الاختبار . تفتيش . مراقبة) :
- إلذار الاشتباه . صيرورة نهائيا . الجدل في الأسباب المني عليها . لا يجوز أبدية . إلذار التشرّد . توليه . مشتبه فيه . اتهامه . تقدير جديته ... ٢٠٩
- مؤسّس . مخالفة مقتضاء . المراقبة الخاصة . تحديد مدتها . وقت بدايتها ... ٣٤٤
- متمّ نقله من خمس عشرة سنة . إدانته في جريمة تشرّد . لا يجوز ... ٣٩٢

مجرمون معنادون على الإبرام (ر . أيضا عود) :

- إحالة مجرم على محكمة الجنايات لمعاودة وفقا لقادة الأول من القانون رقم ١٩٠٨ . متمّ بصفة . انطباع حاله على المادة الأولى من هذا القانون . طلب النيابة معاقبة على هذا الأساس بالجلسة . تطبيق المادة الثانية من هذه القانون عليه . لا يجوز . اكتفاء المحكمة بتوقيع عقوبة المادة ٢٧٤ . عدم ذكر سوابقه . لا يجب ... ١٦٠

محاكمة (ر . أيضا إجراءات . تحقيق) :

- المواد الواجب إعلان المتهم بها . مادة العود . لا وجوب لإعلامها ... ٢٢

رقم القاعدة

محام (ر . أيضا استجواب . دفاع) :

- ٣٤١ ترتيب خطة الدفاع . تركها لراى المحامى وتقديره . اكتفاؤه بطلب الزاغة ...
 مهمته فى مساعدة المتهم . تقدم المتهم بدفاع بذاته يتعارض مع وجهة نظر محاميه .
 ٢٨٠ وجوب استماع المحكمة إليه
 واجب المحامى فى الحضور مع موكله . تنبيه باختياره لأى سبب . حق المحكمة
 فى الاستمرار فى نظر الدعوى فى غيبه . مثال ١٣٩

محضر الجلسة (ر . إجراءات . جلسة . حكم) .

محكمة جنائية :

- ١٧٧ اختصاصها فى الدعاوى المدنية . تمريض الضرر . مثال
 محكمة النقض والإبرام (ر . أيضا إجراءات . استئناف . تعلد الجرائم .
 حكم . عفو . قاضى الإحالة . قوة الشيء المحكوم فيه . معارضة) :

التقرير بالظن وأسبابه وكيفيته ومصادره :

- التقرير به . تقديم أسباب الظن فى المبدأ . البصرة بوصولها فضلا إلى قلم
 ٩٠ الكتاب . وضعها بصندوق البريد فى المبدأ القانوفى . لا يقول عليه ...
 التقرير به . تقديم شهادة بأن الحكم لم يثبت فى المبدأ . عدم تقديم أسباب .
 ٢٠٣ عدم قبول الظن شكلا
 التقرير به . الطلب الذى يقدم قيمة المساعدة القضائية . لا يعتبر تقريراً بالظن
 ١٠٦ ولا بياناً بأسبابه . هذا الطلب لا يوقف سريان مبدأ الظن
 التقرير به . عدم تقديم أسباب الظن فى المبدأ . وجود القضية بمكتب النائب
 ٢٢٥ السام . لا يشفع . عدم قبول الظن شكلا
 عدم ختم الحكم فى المبدأ . أثره . مهلة لتقديم الأسباب ٩٦
 كاتب محام . تفويض المحامى إياه بالظن فى الأحكام . تقريره بالظن فى حكم بناء
 ٤١ على هذا التوكيل العام . وكالة بالغة . عدم قبول الظن شكلا
 مبدأ الشائنة الأيام المعلقة نظم الحكم غير كامل . مسودة واقعة . مهلة . عدم
 ختم الحكم فى المبدأ . أثره . مهلة . مبدأ حساها ٣٧١ و ١٨٠

أحكام يجوز الظن فيها :

- الأحكام الجائز الظن فيها . حكم بصحة تخيير منزل . الظن فيه استقلالاً .
 لا يجوز . الصور المستثناة ٣٩٩ و ٩٧

محكمة النقض والإبرام (تابع) :

أحكام يجوز الطعن فيها (تابع) :

- ٢٤٠ . استناد المحكمة إلى رواية لا أصل لها . الاعتماد على هذه الرواية وسدّها . قضي .
- حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حكم بعدم جواز نظر المعارضة فيه . الطعن
- ١٩٢ في هذا الحكم . وجوب قصر الطعن عليه وعدم الترخّص لمسائل لم يتناولها ...
- حكم بمحكمة الجلبج الاستثنائية بإبطال المرافعة في دعوى مدنية . جواز الطعن فيه
- ١١٧ بطريق النقض
- عدم الفصل في طلب معروض على المحكمة . بطلان الحكم . الطعن فيه بطريق النقض .
- ٨٥ جوازّه . دعوى مدنية . براءة التهم . إبطال الدعوى المدنية . قضي ...
- قبول الحكم . متى يعتبر ؟ حكم ابتدائي . عدم استئناف التهم . استئناف للنياية .
- ٧٥ طعن التهم في الحكم الاستثنائي . جوازّه
- قبول الحكم . حكم بتعريض واجب التنفيذ . أداء المحكوم عليه مبلغ التعريض إلى
- المحضر . لا يعتبر قبولاً للحكم منه من الطعن فيه بطريق النقض
- ٣٧١

أحكام لا يجوز الطعن فيها أو لا يقبل :

- إعلان التهم بالتهمة . الدلع بطلان الحكم لعدم حصول الإعلان . وجوب إيداعه
- قبل سماع أول شاهد بالخطأ . عدم إيداعه . الطعن بهذا . لا يجوز
- ٢١٩ تأسيس الطعن على حبوب احتمالية . لا يجوز . وجوب تأسيسه على حبوب سمية .
- محضر خطية . ضياحه بعدم صدور الحكم . لا يصلح سببا للطعن
- ٧٣ تناقض في بعض الأسباب القانونية للحكم . سلامة المطلق . لا نقض
- ٢٩٧ جريمة . اتهام أحد ركنها . الطعن بالمنصب على ركنها الآخر . مجرّم . لا يلزم .
- مثال . تهديد للحصول على مال من حق التهم
- ١٧٣ حكم بجواز إثبات أمر بالنية . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز
- ٢٣٣٧٢ حكم برفض دفع فرع . غير مه المتضمنة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . مثال
- حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه يوجوه متعلقة بموضوع الدعوى . لا يجوز
- ٣٧٢ حكم لم يكن نهائيا حين التقرير بالطعن . صيرورة نهائيا بعد التقرير . عدم قبول
- ٣٩١ الطعن شكلا
- خطأ في التذليل على أن الجريمة التي شرع فيها التهم ثابت لبسب خارج من إرادته .
- إثبات أن التهم انتهى ارتكاب الجريمة وشعر في تنفيذها وأن عدم سماها
- لا يمنع إلى إرادته . لا نقض
- ٢٤٦

رقم القاعدة

محكمة النقض والإبرام (تابع) :

أحكام لا يجوز الطعن فيها (تابع) :

- خطأ في تطبيق المادة . دخول العقوبة المرفقة في نطاق المادة الواجبة التطبيق .
٣٣٤ر٢١ ... لا تقض . مائة مستديرة
١٥٣ خطأ في تكيف الواقعة . متى تندم المصلحة من الطعن ؟ مرة . نصب ...
٢٦٩ خطأ قانوني في سبب ذكر بالحكم على سبيل التمرض الجدل . لا تقض ...
١٢٧ خطأ مادي في الحكم . تاريخ الواقعة . ذكره مصعبا في موضع من الحكم . ذكره
خطأ في موضع آخر . لا يؤثر في سلامة الحكم ...
٣٨٢ر٣٧٤ خطأ مادي في الحكم . سبيل إصلاحه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ...
من المتهم . تقديمها موضوعي . الطعن في السن المتقدمة بحضور الجلسة . مستخرج
رسمي . وجوب تقديمه لهيئة الموضوع . الاعتداد عليه لدى محكمة النقض . لا يجوز
٢٩٨ر٢٥٣ سن الخفي عليها . تقديمه بناء على أساسه . أدواني دالة عليه في منظور محترم .
١٩١ عدم فضه . الطعن في التذرع مع عدم بيان ماهية هذه الأوراق . غير منتج ...
٤١٠ طريقة تقرير الحكم . بناء الطعن على ذلك . لا يجوز . عقوبة تجب فيها ...
٣٧٩ طعن لمصلحة القانون فقط . لا يجوز . مثال ...
مقد . إقرار . تخسره . تأويله . تنازل من المدعى بالحق المدني . تأويله . سلطة
٣٢١ر٢٨١ر١٦٢ محكمة الموضوع في تفسير المحررات . رقابة محكمة النقض . مثال ...
قتل عمد . اقترانه بظرف قانوني مشدد . متهمون . اعتبارهم فاعلين أصليين .
الوقائع تجعلهم شركاء فقط . ترويع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليهم .
يجوز الخطأ في الرصف القانوني للفعل الذي وقع منهم . لا يمكن لنقض الحكم .
مماثلة التهمين بالمادة ١٧ . متى تكون الطاعن مصلحة في الطعن ؟ الزول إلى
أقل حد العقوبة ...
٤١٦ر٣٣٨ المصلحة في الطعن . شرط لقبوله . الطعن من متهم بمحصول نقص في إجراءات
المحاكمة بالنسبة لغيره . لا يقبل . فاعل أصلي . شريك . حقايقا واحد . الطعن
في الحكم كله في اعتبار الطاعن فاعلا مع أنه شريك . لا مصلحة . عدم قبول
الطعن ...
٤١٦ر٣١٧ر٤٤ر٣٢٠

آثار الطعن :

- طعن لرة الثانية . قبوله . حكم محكمة النقض في أصل الدعوى مع حصول الطعن
في المرة الأولى من المتهم وفي الثانية من المدعى بالحق المدني ...
١٩٢ متهم طاعن . عدم تقريره بالطعن في الحكم الصادر منه في الجهاد أو عدم تقديم
أسباب طعه في الجهاد . وفاة . عدم قبول طعه شكلا . هيئة الحكم بالنسبة له .
٣١٩

محكمة النقض والإبرام (تابع) :

آثار الطعن (تابع) :

- تهم طامن . وفاته قبل الجلسة المحسدة لظن الطعن . الحكم بانقضاء الدعوى
بدون بحث أوجه الطعن . متى يجوز ؟ متى يستفيد الطامن من طعن غيره ؟ ... ٢٢٣ و ٢٩ و ١٦
محكمة الإعادة . حكم في جريمة جلسة . صدره من محكمة الجنايات . نقضه .
إحالة القضية إلى المحكمة الجزئية التي وقعت الجريمة في دائرتها . الإحالة إلى محكمة
الجنايات للارتباط ... ٢٢٣ و ٢٧٨

محلات عمومية (ر . ه . تفتيش) .

مدافع (ر . ه . محام) .

مرافعة (ر . ه . أيضا إجراءات . دفاع) :

- دعوى مدنية تابعة لدعوى جنائية . إجراءات المرافعة والحكم والطعن فيها .
إجراءات الدعوى الجنائية . حكم محكمة الجلس الاستئنافية بإبطال المرافعة
في دعوى مدنية . لا يجوز . صيرورته انتابيا . أثره في الإجراءات . لا أول
تقرير الاستئناف . جوازه . وجوب اختيار هذا الاستئناف دائما ... ١١٧

مراقبة البوليس (ر . ه . أيضا إعادة الاعتبار . سرقة . حود . متشردون
ومشتبه فيهم) :

- النساء والأطفال . الحكم بوضعهم تحت مراقبة البوليس . لا يجوز ... ٣٦٠
متى تنطبق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ؟ مشهور . إنذاره
لاحياده على الاتجار في المخدرات . تماديه في الاتجار . انطباق الفترة الأخيرة
من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عليه ... ٤١٢

مسؤولية جنائية (ر . ه . أيضا قتل عمد) :

- اتفاق أشخاص على ارتكاب جريمة . ارتكابهم لها باختيارهم . تسال البوليس
إلهم واشتركة في الأعمال المسجلة لارتكابها ... ٦
متاعها . التفرق بين المتدين في المسؤولية الجنائية . لا تأثير له في المسؤولية المدنية
عليهم جميعا ... ٣٨٧

مسؤولية مدنية (ر . ه . أيضا قتل غير عمد . مسؤولية جنائية) :

- صيد . مسؤوليته عن خطأ خادمه . تجاوز الخادم حذ وظيفته ... ٦٢
مسؤولية السيد عن خطأ خادمه . متاعها . وكيل شيخ خفر . اعتدائه على شخص
مقبوض عليه في منزل المسدة . مسؤولية الحكومة مدنيا عن هذا الاعتداء ... ١٠٦

رقم القاعدة

مسئولية مدنية (تابع) :

مناط المسؤولية المدنية . ضرب . تطلق الإرادات بخاءة على الضرب . مسؤولية
التهمين جميعا مدنيا بطريق التضامن ٢٨٧

معارضة (ر) أيضا استئناف . تكليف بالحضور . حكم . حكم
غيابي . محكمة النقض والإيرام :

بخسة تستوجب عقوبة الحبس . حكم غيابي صادر فيها . المعارضة فيه . حضور
الماارض شخصيا . وجوبه . حضور محاميه عنه . لا ينفى . الحكم باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن . الطعن فيه . انصاف أسباب الطعن على الحكم التبايني . لا يجوز
الظرفها ٢٩٣

مرمان بمجاد المعارضة . مناطه . الإعلان لشخص المحكوم عليه ٣٠٧
عدم حضور الماارض لسبب قهري . مرض . تقديم شهادة طبية . عدم التعويل
عليها دون تحليل . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . بطلانه ٢٢٧ و ١٤٤ و ١٥١

متى يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ؟ غياب المحكوم عليه يوم الجلسة .
ثبوت أنه كان مريضا لم يمكنه الحضور . عدم علم المحكمة بذلك . الطعن في هذا
الحكم بطريق النقض . قبوله . نقض الحكم . أوجه جديدة ٢٨٩

مجادها . متلقه بالنظام العام . وجوب الفصل في شكل المعارضة . تقرير المحكمة
سماع الشهود قبل الفصل في شكلها . لا يمنع من الفصل بعدم قبولها شكلا لمضها
بعد الميعاد ١٢

مواد مخدرة (ر) أيضا تفتيش . هرب متهم بعد القبض . وصف
التهمة) :

إحراز . حيازة . ماهية كل منها . مثال ٢٦
إحراز أرباب . العقاب واحد . تقديم متهمة التهمة الجلب . عقابه على أنه محرز .
لا إخلال بحق الدفاع . أركان الجريمة . ركنها المادى . الإحراز . ثبوته بأى

دليل . ضبط المخدر . ليس ركنًا ٦
أفيون في خشخاش مزروع ومجرح . معاقبة الزارع على أنه محرز . وجوب إثبات
أنه هو الذى قام بالتبرجج بنفسه أو باشتراكه مع غيره ٢٠٢

ركن الحيازة . ضبط حشيش في قمى مع شخص يتردد عليه . اعتبار صاحب القمى
حائزا . جوازها ١١٥

مواد مخدرة (تابع) :

- طبيب . اتصاله بالمختبر الذى يصغه علاجاً لمريض . أساس هذه الإجازة .
طبيب غير مرخص له فى الاحتفاظ بالمواد المخدرة . ضبطها عنه . حيازة غير
مشروعة . دق قيسه المواد المخدرة . القيد غير واجب إلا فى حالة الترخيس
بمجازتها . طبيب غير مرخص له فى حيازتها . قيدها فى دفتر . لا يخلطه من
العقاب ٢٢٢
عقوبة وقف الجانى من تعامله مهته . متى تنطبق ؟ جريمة إضرار بالاستعمال الشخصى .
لا تنطبق ٢٣٠
قيد المواد المخدرة . دق القيد . يجب أن يكون رسمياً مخوما بحكم وزارة الصحة .
دق تركه . لا يكفى ٢٦٩
المادة ٣٥ من قانون المخدرات . الحالات الواردة بها . بيان التهمة بالحكم .
اكتفائه بذكر المادة ٣٥ دون التفرد المتطابقة على الواقعة . لا يطله ١٤١
موردين . مستحضر محمول هذه المادة . متى يشتر مخدراً معاقباً عليه ؟ نسبة
الموردين . بيانها بالحكم . وجوبه ٩١
موانع العقاب (ر . أسباب الإباحة) .

(ب)

نشر (ر . إهانة . بلاغ كاذب . صحافة . قذف وصب) .

نصب (٢٩٣ ع = ٣٣٦) : (ر . أيضاً اختلاس . تقادم . وصف
التهمة) :

- ادعاء شخص القصد على رد الأشياء المسروقة . استدانته بغيره هل تركه صحة
مزاعمه . قائلين أصليين . قاعل أصل أو شريك . شريك حسن النية .
ويجب بيان الواقعة فى الحكم . بيان عمل كل منهم فيها ١٧٤
ادعاءات كاذبة . متى تدبر من الطرق الاحيالية ؟ سند غير صحيح مهور يتوقع للدين
ونخص آخر . تقديمه إلى المداين وإيهامه بصحته والاستيلاء على السند الصحيح
منه . نصب ٢٥٠
ادعاء الوكالة كذباً عن شخص . الاستيلاء بذلك على مال . نصب ٤٠١ و ٤٤٤
أسيرين . بيع مخضرمه على أنه من ماركة باير . خدع المشتري . نصب ٦٤

رقم القاعدة

نصيب (تابع) :

- بيع ملك الغير . متى تحقق جريمة النصب في ذلك ؟ مستندات مقسمة لإثبات الملكية . ثبوت صوريها . منوط العقاب في جريمة النصب . الفس . علم الجني عليه بالأباليب التي اتبعت به . متى قيام الجريمة ... ٢٦٩ ...
- تحدد التاريخ الحقيقي للمستندات موضوع الاتهام . موضوعي ... ١٨٢ ...
- تقديم شك . عدم وجود رصيد بمقابله . متى يكون معاقبا عليه ؟ استبدال الطرق الاحتمالية . وجوب بياها ... ١٣٠ ...
- حارس على أشياء محجوزة . تقديم سند مزرار إليه . التوصل بذلك للاستيلاء على المحجوز . احتيال . عقاب ... ٣٧ ...
- زوج وزوجته . اختافهما على الادعاء كذبا بملكية منزل . تصرفهما بالبيع في أوقاضه وفي من أرضه . نصيب . فاعل أصل . شريك . وحدة العقاب ... ١٩٣ ...
- ورقة بأصيب رابحة . صورة واقعة ... ٧٦ ...
- الوساطة بين متنازعين . مقابله . لا مستولية على الوسيط ... ١٣٢ ...
- نظام قضائي (ر . أيضا استثنائي) :

- قواعد في المواد الجنائية . تعلقها بالنظام العام . قاض . إصداره حكما ابتدائيا في دعوى . اشتراكه في الحكم الاستثنائي . يطل الحكم ... ٢١٠ ...

(٨)

هتك عرض (٢٣٠ = ٢٣٢ غ = ٢٦٧ - ٢٦٩) :

- ركن القوة . متى يتوافر ؟ استعمال القوة المادية . لا يشترط . مثال ... ١٦ ...
- عين . ملاسته بوضوئها . هتك عرض ... ٤ ...
- هرب بعد القبض (١٢٠ ع = ١٢٨) :
- تهم . إرازه غلرا . وضعه تحت مراقبة خفي لحين تفتيش مسكه . إخلاله . جريمة ... ٦٢٦ ...

(٩)

وديسة (ر . اختلاس) .

وصف التهمة (ر . أيضا دفاع . محكمة التمييز والإبرام) :

- إثبات الهكبة في حكمها اسم جني عليه غير الجني عليه الحقيقي الوارد في وصف التهمة . قض ... ٦١ ...

وصف التهمة (تابع) :

- ٧٩ بناء الإدانة على وقائع جديدة . عدم قمت نظرت المتهم . فيه إخلال بحق الدفاع
تعديل النيابة الوصف أمام المحكمة الابتدائية . ترافع المتهم على أساس التعديل .
الفصل في الدعوى على أساسه . اختيار الوصف الأول مستبعد ولا يوجد له .
استئناف التهم الحكم الصادر على هذا الأساس . فصل المحكمة الاستئنافية
في التهمة بوصفها الأول . إغفالها الفصل فيها بالوصف الثاني . تجاوز حدود
سلطانها وتخلل من الفصل في التهمة المطروحة عليها طرعا قانونيا . قضي الحكم
٢٤٥ تعديل الوصف دون قمت الدفاع . متى يجوز ؟ تهمه شروع في قتل . اختيارها
جناية طاعة مستندة . متى يجوز ؟ طاعة . ضرب بسيط ... ٣٧٠٣١٦٢٤٧ ...
تعديل الوصف بتغير قمت الدفاع . حق محكمة الجنايات في ذلك . شرط . مثال .
تهم مقدم يتفق قتل شخص وفروع في قتل آخر عندما مع سبق الإصرار .
طلب محاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٤٦ ع . تطبيق المادة ٢/٢٣٤ مع
المادة ١٧ بدون قمت الدفاع . مناقبه بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة .
لا إخلال بحق الدفاع ... ٤١٨ ...
تغير المحكمة استئنافية الوصف القانوني الواقعة التي حركت التهم من أجلها أمام محكمة
الدعوة الأولى . مرافعة الدفاع على الوصف الجديد . لا إخلال بحق الدفاع ١٠
تغير وصف التهمة . متى يكون فيه إخلال بحق الدفاع ؟ مثال . تهم باعزاز عقور .
اختاره شريكا . عدم الترويج من وقائع الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع ... ٨٨
تغير الوصف دون قمت الدفاع . شرط جوازه . محكمة الجنايات . محكمة الجمع .
الأفعال المنسوبة للتهم . رفع الدعوى باختيارها مكتوبة بفرعية مرتبة . وصف
المحكمة لها بأنها إعفاء . عدم قمت الدفاع . لا يجب الحكم ... ٤٠٣ و ٣٤٨ ...
تقديم متهمين للعامة بالمادتين ٢/٢٠٤ و ٢/٢٠٦ عقابهم بالمادة ٢٠٧ .
شروط انطباق هذه المادة . توافق على التعدي . عنصر العدد . سبق الإصرار
يشمل التوافق ... ٢٣٦ ...
جناية . إحالتها إلى محكمة الجنايات . خطأ أو سهو في عبارة أمر الإحالة . حق
محكمة الجنايات في إصلاحه . طعن التهم بأن وصف النيابة التهمة كان ناقصا .
عدم قبوله ... ٢٣ ...
حد سلطة المحكمة في تغيير الوصف . عدم الإخلال بحق الدفاع . اختلاس . مال ١٧٥
غير حارس . مالك حارس ... ٢٥١ و ٢٥٧ ...
حق المحكمة في تعديل الوصف . مضاء . قائل أصلي . اختياره شريكا بالاختصاص ...

رقم القاعدة

وصف التهمة (تابع) :

- الحكم على المتهم في جريمة نزلت إليها الجرمية المرفوعة بها الدعوى دون تمت الدفاع .
 جوازه . حلاق . إحدائه جرمين يجرى عليه . وقاته . عقابه بالمادة ١/٢٠٥
 بدلا من المادة ١/٢٠٠ المرفوعة بها الدعوى . جوازه ... ٤٠٧
- شريك لفاعل أصل معين . شريك لفاعل أصل غير معين . جوازه ... ٢١٨
- عدم اعتراض المتهم على وصف التهمة . مرافضته على أساس هذا الوصف .
 الاعتراض عليه لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز ... ٣٠٢
- فاعل أصل في جريمة نصب . اختياره شريكا . متى لا يصح ؟ ... ٤٠٥
- متهم في سرقة يكره . ثبوت تهمة الضرب وحدها عليه . معاقبته على ذلك . عدم
 تنبيه الدفاع إلى هذا . سلطة المحكمة في ذلك ... ٣٩
- وصف التهمة الميئة في أمر الإحالة . تمديده . شروط جوازه . الواقعة التي وجهتها
 المحكمة تكون جريمة قائمة بذاتها . لا يمنع من التصديق ما دامت هي في الوقت
 ذاته ظرفا مستقلا للجرمية الميئة في أمر الإحالة . مثال . قتل عمد قتلته
 وأقرنت به جنايات شروع في قتل . إضافة واقعة سرقة التهمة الميئة في أمر
 الإحالة . متى يجوز ؟ ... ٤١٣

وقف التنفيذ . (ر . إيقاف تنفيذ الأحكام) .

(ى)

يميت (ر . إثبات . خير . شهادة) .

فهرس المواد

قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٥	٣٧٧ ٣٦٤ ٣٠٠	٣٤	١١٢ ٢١٠ ٩ ٢١٨
٧	١٥٠	٤٢	٣٨٩ ٢١٥٥ ٢٧٨
٨	٢٤٩ ٢٤٢ ٢٣٦ ٢١٥٠	٥٢	٣٤٢ ٢٢٤
	٣٨٤ ٢٣٧ ٢٣١	٣٥٨	٨٤ ٨٣
٩	٣٦٢ ٢٦	١١٧	٠
١٠	٣٥٨	١٣٢	٢١٢ ٢١٧ ٢٥١ ٢١٢
١٥	٢١٣٤ ٢١٣١ ٢١٢٨ ٢٤٣	١٣٣	٢١٢ ٢١٧ ٢٥١ ٢١٢
	٢٣٦ ٢١٥٠ ٢١٤٩ ٢١٤٠		٢٣٩٣ ٢٢٩٣ ٢٢٢٧
	٢٣١٢ ٢٣١١ ٢٢٤٩ ٢٢٤٢	١٣٤	٣٢٩ ٢١٥٩
	٣٨٤ ٢٣٧٧ ٢٣٦٤	١٣٥	٢٢٩ ٢٢٥٠ ٢١٤٠
١٦	٤٣	١٣٧	١٧٠ ٢٥٨
١٨	٢١٢٦ ٢١٠٥ ٢٨١ ٢٤٨	١٣٩	٤٠٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٣
	٢٣١١ ٢٢٤٢ ٢٢٢٦ ٢١٣٤	١٤٨	٣٠١ ٢١٩٤ ٢٤٢
	٢٣٧٧ ٢٣٦٤ ٢٣٥٨ ٢٣١٢	١٤٩	٢٣٥٣ ٢١٦١ ٢١٥٨ ٢٣٣
	٣٨٤		٤٠٨
١٩	٣٨٤	١٥١	٣٨
٢٣	٣٦٤ ٢٣١٢ ٢٣٠٣ ٢١٠٥	١٥٢	١٦١
٣٠	٢١١٣ ٢١٠٥ ٢١٠٣ ٢٨١ ٢٥	١٥٤	٢١٥٣ ٢١٢٥ ٢١١٧ ٢١٠٨
	٢١٦٥ ٢١٤٩ ٢١٤١ ٢١٢٦		٢٦١ ٢١٦٨
	٢٣١٢ ٢٢٤٩ ٢٢٤٢ ٢٢٢٦	١٥٨	٢٢
	٢٣٦٤ ٢٣٥٨ ٢٣٥٤ ٢٣١٢	١٦٧ ١٦٠	١١٧
	٣٨٤ ٢٣٦٨	١٦٢	١١٧ ٢٤٥
٣٢	٣٥٨	١٦٣	٢٩٣ ٢٢٢٧ ٢١٢

(تابع) قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٢٢٩	٤٣٦١ ٤٢٢٣ ٤١٢٧ ٤٩٧ ٤٧٢ ٤٣٧٩ ٤٣٧٤ ٤٣٧٢ ٤٣٦٧ ٣٩٩ ٤٣٨٢	٢٣١	٤١٨٠ ٤١٠٦ ٤٩٦ ٤٩٠ ٤٣٧٤ ٤٣٧١ ٤٢٢٥ ٤٢٠٣ ٣٨٢
٢٣٢	١٦٢	٢٤٣	١٣٥
٢٧٩	٢١٦ ٤١٨٢	٢٨٠	٣٦٨ ٤١٨٢
٢٢٩	٢١٥ ٤٢	١٧٦	٢١٥ ٤٢
١٥١	١٧٢	١٧٥	١٣٥
١٦٨ ٤١٥٢ ٤٩٤ ٤٦٥ ٤٤٥	١٧٧	١١٧	١٧٨
٣٧٢ ٤٢٨٧ ٤٢٦١	١٨٤	١١٧	١٨٤
٤٠٠ ٤٦	١٩٥	٣٩٣ ٤٢٢٧	١٨٧٠
٣٠١ ٤١٩٨	١٨٩		

قانون تشكيل محاكم الجنايات

رقم المادة	أرقام قراعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قراعد الأحكام الصادرة عليها
٩	٣٩٦	٣٠	٢١٩
١٢	١٥٧ ٢١٣٦	٣٣	٣٤٨
١٣	١٥٧	٣٧	٢٤٧ ٢١٨ ١٧٥ ٢٧٩ ٢١٠
١٧	٣١٥ ٢٣١٠ ٢٢		٢٥١ ٢٥٧ ٢٣١٦ ٢٠٣
١٨	٣١٥ ٢٩ ٢٢		٤١٣ ٢٤٠٧ ٢٤٠٥
١٩	٣١٥ ٢٣١٠ ٢٩ ٢٢	٣٨	٢١٨
٢٠	٢	٣٩	٢١٨
٢١	٢	٤٠	٢١٨ ٢١٧٥ ٢٧٩ ٢٣٩ ٢١٠
٢٥	٣٦٣ ٢٢٨٠ ٢٢٧		٢٤٧ ٢٥٧ ٢٣١٦
٢٨	٢٧	٤٩	٢٢٧
			٢٤٨ ٢٣٧٠ ٢٠٣ ٢٤٠٥
			٤١٣ ٢٤٠٧

المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمجمل بعض الجنايات جنما إذا اقترنت بأطار قانونية أو ظروف مخففة .

٣٥٧ ٢١٣٦ ٢١٧٢ ٢١٧٦ ٢١٤ ٢١٤ ٢٣٠١ ٢٠٦

قانون العقوبات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة		أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	
	في القانون الآنال	في قانون سنة ١٩٠٤		في القانون الحال	في قانون سنة ١٩٠٤
٣١٨٤١٧١٤٧٤٤٦٤٣٦	١١٢	٩٧	٤١١٤١٧٩	٥	٥
١١٣	١٢٨	١١٢	٣٤٦٤٩٩	٦	٦
٥٤	١٣٣	١١٧	٣٣٨٤٣٩٥٤٢١٤	١٧	١٧
١٢٦	١٣٨	١٢٠	٢٨٥٤٢٣٤	٣٢	٣٢
٤١٨١٤٩٣٤١٥٤١٤	١٧١	١٤٨	٣٨٥٤٢٣٠٤٣	٣٩	٣٩
٣٩٨٤٣٧٥٤٢١١			٣٨٥٤٣٨٠٤٢٧٥	٤٠	٤٠
١٤٦	١٨٤	١٥٩	٣٨٥٤٣٨٠	٤١	٤١
٣٩٨	١٩٤	١٦٦	٣٨٠	٤٣	٤٣
٣٣٥	٢٠٢	١٧٠	٤٠٢٤٣٢٠٤٢٤٦٤٧١	٤٥	٤٥
٣٣٥	٢٠٣	١٧١	٤٠٢٤٣٢٠	٤٦	٤٦
١٤٢	٢٠٦	١٧٤	١٤٢	٤٨	٤٧ مكررة
٢٩٧	٢٠٨	١٧٦	١٩٤	٤٩	٤٨
٤٦٣٤٣٧٤٣١٤٢٩	٢١١	١٧٩	١٩٤٤١١٤	٥١	٥٠
٣٢٨٤٢٧٧			٢٩٥	٥٥	٥٢
٢٠٧٤٥٩٤٥٢٤٣١٤٢٩	٢١٢	١٨٠	١٨٨	٦٠	٥٥
٣٥٩٤٣٢٨٤٣٧٤٢٤٣			١٧٦٤١٤٢٤١٧	٦٦-٦٥	٦٠
٤١٥٧٤١٠٧٤١٠٢	٢١٣	١٨١	١٧	٦٧	٦١
٣٤٥٤٢٤٤			١٧٢	٧١	٦٥
٢٧٧	٢١٤	١٨٢	١٧	٧٢	٦٦
٤١٠٧٤٨٤٤٥٢٤٣٧	٢١٥	١٨٣	٢٩٨	٧٣	٦٧
٢٩٦٤٢٧٥٤٢٢٩			١١٩	—	٦٨
٣٠٩٤٢٥٢٤٢٣٠٤٢٨	٢٣٠	١٩٤	١:٩٤٨	٧٥	٦٩
٤٣٥٤٤٢٣٠٤٩٦	٢٣١	١٩٥	٣٠٦	١١١	٩٦
٤١٤٤٢٥٨					
٣٠٥	٢٣٣	١٩٧			

(تابع) قانون العقوبات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة		أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	
	في القانون الحالي	في قانون سنة ١٩٠٤		في القانون الحالي	في قانون سنة ١٩٠٤
٨٦	٢٧٦	٢٣٨	٤٢٦٤ ٤٢٠٨٠٧٠	٢٣٤	١٩٨
١٨٧	٢٨٣	٢٤٥	٤٤١٨ ٤٢٢٦ ٤٣٢٠		
			٤٢٣		
١٣٨	٢٨٨	٢٥٠	٣٨٥	٢٣٥	١٩٩
٩٨	٢٨٩	٢٥١	٤١٠٤ ٤٨٣ ٤٩	٢٣٦	٢٠٠
١	٢٩٤	٢٥٤	٢٨٦ ١٨٨ ١٨٥		
٢٧٦	٣٠١	٢٦٠	٢٣٢		
٢٢٩٧ ٤١٨١ ٤٩٣	٣٠٢	٢٦١	٢٣٣	٢٣٨	٢٠٢
٣٩٨ ٤٣٧٥			٤٢٣٦ ٤٢٢٨ ٤١٠٤	٢٤٠	٢٠٤
٤٣٩٥ ٤٢٩٧ ٤٩٣	٣٠٨ ٣٠٣	٢٦٢	٣٨٠ ٤٣٠٠		
٣١٨			٤١٧ ٤٢٩٩ ٤١٠٤	٢٤١	٢٠٥
٣٥٥ ٤٢٨٨ ٤٩٣	٣٠٤	٢٦٣	٢٣٤ ٤١٠٤ ٤٣٤	٢٤٢	٢٠٦
٤٢٨٨ ٤٢٣٧ ٤٩٣	٣٠٥	٢٦٤	٤١٧ ٤٢٣٦		
٤٠٩ ٤٣٨٣ ٤٣٥٥			٢٣٦	٢٤٣	٢٠٧
٤١٠١ ٤١٥ ٤١٤	٣٠٨ ٣٠٦	٢٦٥	٢٣٨ ٤٣٤	٢٤٤	٢٠٨
٤٢١ ٤٢١١ ٤١٨١			٦٨	٢٤٥	٢٠٩
٢٨١ ٤١٧٧ ٤٦٩	٣١١	٢٦٨	٤٦٨ ٤٤٠ ٤٣٠	٢٤٦	٢١٠
٤٢٢ ٤٣٣٩ ٤٢٥٢	٣١٤	٢٧١	٤٢٢٠ ٤٢٠٤ ٤١٣٣		
٢٣٧ ٤٢٠٥ ٤١٢١	٣١٥	٢٧٢	٢٣١		
٤٠٢ ٤٢٥٧	٣١٦	٢٧٣	١٧٦ ٤٦٨	٢٥١	٢١٥
٤١٦٣ ٤١٦٠ ٤١٥٢	٣١٧	٢٧٤	٢٦٣	٢٥٣	٢١٨
٣٩٤ ٤٣٩١			٣٥٧	٢٦٦	٢٢٩
١٧٧ ٤٦٩ ٤٢٥	٣١٨	٢٧٥	١٥ ٤٤	٢٦٨	٢٣١
٣٠٨ ٤١٤٣	٣٢٠	٢٧٧	٤٢٠١ ٤٢٠٠ ٤١١	٢٧٠	٢٣٣
٣٠٨	٣٢١	٢٧٨	٢٥٦	٢٧١	٢٣٤

(تابع) قانون المقويات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقسم المادة		أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقسم المادة	
	في قانون سنة ١٩٠٤	في القانون الحالي		في قانون سنة ١٩٠٤	في القانون الحالي
٢٣١	٣٤٣	٢٩٨	٢٨٢	٣٢٢	٢٧٩
٢٩١ ٢٣٥ ٩١ ٢٣	٣٤٧	٣٠٢	٣١٧ ٢٣٠٢ ٢٧٩	٣٢٣	٢٨٠
٣٥٧			١٧٣ ٢١٢٤	٣٢٦	٢٨٣
٢٦٧	٣٥٠	٣٠٥	٢٧٩ ٢٦٤ ٢٤٤ ٢٣٧	٣٣٦	٢٩٣
٤٠ ٢٣٨	٣٥٥	٣١٠	٢١٧٤ ٢١٥٣ ٢١٣٠		
٣٤٧	٣٧٤	٣١٧ مكررة	٢٣٥٠ ٢٢٦٩ ٢١٨٣		
٢٧١	٣٦٥	٣١٩	٤٠١		
٤١٩	٣٦٧	٣٢١	١٩٩ ٢٦٧ ٢١٩	٣٣٩	٢٩٤ مكررة
٣٤٩ ٢٣٣	٣٦٩	٣٢٣	٤٩	٣٤٠	٢٩٥
٤٢٧٠ ٢٣٣ ٢١٠	٣٧٠	٣٢٤	٢٩٥ ٢٨٧ ٢٥٠ ٢٢١	٣٤١	٢٩٦
٣٧٨			٢١٦٩ ٢١٦٦ ٢١٤٨		
٢٣٢ ٢١٠	٣٧١	٣٢٥	٢١٩٣ ٢١٨٩ ٢١٨٣		
٤٢١ ٢١٠	٣٩٤	٣٤٧	٢٧٩ ٢٢٦٠ ٢١٩٧		
			٢٢٦٠ ٢١٦٩ ٢٥٠	٣٤٢	٢٩٧
			٢٧٩		

قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٦	٣٨٨	١٠٣	٢٠ ٣٣ ٧٤ ١١٦
٧	٣٨٨		١٨٧
٣٤	٣٦٢	٣٠٣	١١٧

القانون المدني

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٥٢	٢٣٣ ١٠٦ ١٦٢

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القانون
٢٩٤	ذكرى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بشأن من يتأخرى دفع الأموال...
٤١٧	الأمر المالى الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ بشأن نظام مصلحة الصحة العمومية
١٦٣	ذكرى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن العثور على الشيء أو الحيوان الضائع وردّه إلى صاحبه أو التبليغ عنه ...
٧	قانون القرمة العسكرية المصرية الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢
١٦٠ ٤١١٤	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتأدين على الإجرام
٤١٧	قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ بشأن تطبيب الأسنان ...
٤١٢ ٣٩٢ ٣٦٠ ٣٤٤٤٢ ٩٤٨	قانون المشتركين والأشخاص المنتهية بهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٤١١ ٤١١٩	قانون المسعود المصرى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ - المادة ٤٣
٢٠٩ ٤٨	مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاحبار
٤١٤١ ٤١١٥ ٤٩١ ٤٢٦ ٤٦	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للاحتجار بالختلات واستعمالها
٣٦٩ ٤٣٣٠ ٤٢٢٢ ٤٢٠٢	قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن مزاولة مهنة الطب ...
٤١٧	القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ (قانون الانتخاب) ...
٣٥١	قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ بالغوا الشامل من بعض الجرائم التى وقعت فى المدة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦
١٤٧	قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ بأصدار قانون تحقيق الجنايات المخطط الصادر فى ٣١ يولييه سنة ١٩٣٧
٢٦١	قانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بالغوا الشامل من بعض الجرائم التى وقعت فى المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لثاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ...
٢٩٧ ٤٢٣٤ ٤١٦٧	

لوايح

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها	مواثي اللائحة
٣٧١	أمر حال صادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن سير البيوتات المالية المشتتة بتسليف القفود على رهونات
١٣٤	قانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ في ٩ يناير (لائحة بشأن المحلات الصومية)
٢٠٠	لائحة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت القاهرة ...



صكّمل طبع الجزء الرابع من "مجموعة القواعد القانونية التي كرتها

محكمة القضا والإبرام في المواد الجنائية" بمطبعة دار الكتب المصرية

في يوم الخميس ٨ ذي الحجة سنة ١٣٥٨ (١٨ يناير سنة ١٩٤٠) ما

محمد تميم

ملاحظ المطبعة بدار الكتب

المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ٢٤ / ١٩٣٩ / ١٠٠٠)

